دكتاتورية القيادات السياسية والشعارات الوهمية

كاوه محمد أمين
المعروف بـ (كاوه الطالباني)

دكتاتورية القيادات السياسية والشعارات الوهمية
كاوه محمد أمين
المعروف بـ (كاوه الطالباني)



دكتاتورية القيادات السياسية
والشعارات الوهمية

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

٢٠١٦

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الأردنية

(١٠٨٥ / ٣ /٢٠١٦) مركز الإيداع٣٢٠,٥

ISBN 978-9957-594-64-0

الواصفات/ السياسة / الاحزاب السياسية

دكتاتورية القيادات السياسية والشعارات الوهمية

كاوه محمد امين / المعروف بـ (كاوه الطالباني)

دار الجنان للنشر والتوزيع

عمان – العبدلي - مجمع جوهرة القدس التجاري – ط(M)

- هاتف: 00962 6 4659891 تلفاكس: 00962 6 4659892
- موبايل: 00962 795747460 موبايل: 00962 796295457
- هاتف السودان – الخرطوم 00249 918064984
- ص.ب ٩٢٧٤٨٦ الرمز البريدي ١١١٩٠ العبدلي
- البريد الإلكتروني: dar_ jenan@yahoo.com

daraljenanbook@gmail.com

دكتاتورية القيادات السياسية

والشعارات الوهمية

كاوه محمد امين

المعروف بـ (كاوه الطالباني)

الاهداء

أهدي كتابي هذا الى كل اسباب حياتي ومصدر لمعاني كلماتي ومن جعلوا ببعدهما عني كل ثانية من عمري هي يوم مماتي سأكتب للتأريخ بأن هناك قلب قد انفطر وذاب في حب احبابها كالأرض الميتة ينتظر قطرات المطر لكي تحيا من جديد عندها يبدأ فعلا ذكرياتي ويوم ميلادي يوما سوف تعرفون بانكم قد قسوتم كثيرا على من اعطاكم كل احساسها بحيث لم يبقى شيء من وجداني لم يكتب فيهاحروف اسميكما وشطبت كل الحروف الاخرى من قاموس كلماتي واصبحت اشم رائحتكما من ابعد المسافات روحي ورؤياي ومصدر احساسي بالحياة بعدهم قد ادخلني الى عالم النسيان وكل خلية من جسمي يعبر عن معاناتي وصرخاتي هم ذكرياتي وكل امنياتي لو خيروني مابين العيش لثواني وهم في احضاني والموت بعدها والعيش للأبد وهم بعاد عني لأخترت موتي واحسب تلك الثواني هي كل ايامي روح الروح حروف اسميهما ميم محور لأطار حياتي وراء راية لكل حرف من حروف كتاباتي ياء يذوبني بشكل لامثيل له في قاعدة الذوبان وميم مناجاتي عندما يبدا صرخاتي تلك هي حروف حبيبتي مريم اما راء رنين قلبي ودقاتها وألف احلى لحظة من لحظاتي ونون نبتة جميلة وملكة حديقتي وياء يمين اقسمهاحتى يوم مماتي والف اسم لم احب بعدهم اي من الاسماء تلك هي حرف لنور عيني رانيا سوف اكتب كل كتاباتي اهداء لكم وانطق اسمكما حتى يسمع السبع السموات صرخاتي لكما كل نقطة من دمي بناتي مريم ورانيا كما اهديها الى قرة عيني ومصدر مواساتي وينبوع اروي به عطشي وارتاح فيها ومصدر خلاصي من صدماتي انه عمري درون

التوجه السياسي الجامد : مفاهيم حزبية تسيطر على كل المعاني الحقيقية وتشوه المفاهيم الاساسية و هو اطار لمعاني حزبية صرفة يتمركز حوله كل التوجهات الفكرية ويتأسس من خلاله المعاني السياسيبة الجديدة ويكون المصدر لكل تغير سياسي يحور الحركات الفكرية من مفهوم شعبي الى مفهوم حزبي يسيطر من خلاله الاحزاب السياسية على جميع مؤسسات الدولة وهو برنامج حزبي يشوه العملية السياسية و توجهات حزبية صرفة بعيد كل البعد عن متطلبات الساحة السياسية وتجهات الشعب و اطار حزبي تسيطر فيها الفكرة والايدلوجية

الحزبية على الشخصية الذاتية لكوادرها بحيث يختفي كل الملامح الفكرية المعاصرة من البرنامج المتبع من قبل تلك الحزب السياسي كما يتحكم في توجهات الاحزاب السياسية لكيفية التعامل مع واقع الاحداث وطبيعة برنامجهم لتحديد الازمات السياسية وطرق معالجتهاو محور للتدرجات الفكرية المتوافقة مع الزمن السياسي واساس التواجد الفكري الحقيقي المتساير مع واقع الاحداث والذي يعبر عن متطلبات الشعب ويتم من خلاله تعريف العناوين السياسية وماهية كل ازمة وكيفية وضع خطة وبرنامج منطقي لمعالجتهافعندما يقع الشعب في مصيدة ألأحزاب ألسياسية ويتم تحوير ألمفاهيم ألحقيقية للأحداث ويبتعد ألمسار ألفكري عن ألتدرجات ألمنظمة للزمن ألسياسي يتعنون ألساحة بعناوين متناقضة مع تساير ألفكر ألواقعي ألتواجد ألفكري الزمني :هي خطوات منظمة للرؤى ألفكرية تجاه ألتوجهات ألحزبية وتحليل منطقي للمعادلات ألسياسية وتحديد مصدر ألأزمات

دوامة سياسية وحزبية يسيطر على بطون الوعي الفكري للشعب محدثا فجوة كبيرة مابين الشعب والساحة السياسية وتوهنا بين ألمفاهيم ألسياسية فتخيل لنا ألدكتاتورية في لباس ألديمقراطية وتوقعنا بأن حلمنا قد تحقق ولكن لا يمكن للحلم أن يصبح حقيقة ولا ألحقيقة يمكن أن تجسدها مفاهيم خيالية بعيدة كل البعد عن المنطق السياسي فمسايرة العملية السياسية يتطلب برنامج منظم وفكر متحرر ووجدان نابع من ألتدرجات ألفكرية وزمن متساير مع ألأحداث .

محور التدرج الحزبي : هي مرحلة وسطى مابين دكتاتورية الحزب الواحد ومرحلة النخب المستقلة يسيطر على الساحة السياسية في الدول الذي يتغير نتيجة لتدخلات عسكرية اجنبية يمحي السطة الدكتاتورية ويترك وراءها مأساة انسانية وسياسية ودمار لكل القيم والمعاني الاخلاقية و هوتسيار الزمن الحزبي بدل التساير الحقيقي للاحداث ممايبعد الشعب عن مساره الواقعي لكيفية الوصول الى مطاف التوازن السياسي وواقع زمني مفروض على الشعب بسبب عدم وضوح الرؤى السياسية ومعرفة وافع الساحة وكيفية التعامل مع الاحداث وعنوان لواقع الساحة ومدى مشاركة الشعب في العملية السياسية وتعريف لدرجة الوعي السياسي للشعب هي برنامج حزبي صرف بعيد كل البعد عن الواقع الحقيقي للمسيرة السياسية يأخذ مساره

بسب غياب الفكر الشعبي ودوره في تحقيق التوازن السياسي فيبدأ مسيرة الاحزاب السياسية من اجل السيطرة على كل الاطارات الفكرية وسد المجال امام اي منفذ فكري قد يستطيع من خلاله النخب المستقلة من تحديد مسار العملية السياسية الجديدة التوازن الفكري : برنامج فكري متدرج وحوار فكري مفتوح يتخطى من خلاله ألفكر كل حواجز ألزمن فكل أزمة مرتبط بزمن سياسي وكل زمن سياسي له أوجه وأطار منطقي يجب أن يطبق مفاهيمه حتى يتولد من خلاله ألأسس والتدرجات ألمنظمة لبناء قواعد فكرية منظمة يؤهل ألفكر ألسياسي لتنظيم برنامجه والتعامل مع ألواقع حسب توجهاته ألأساسية وليس ألتحايل على ألشعب فالبحث عن ألأوجه السليمة لترجمة ألواقع ألسياسي ينبعث من بطون ألفكر ألمنطقي وطريقة تعامله مع ألساحة .

تعريف ألمصطلحات ألسياسية يتطلب تعريف ألمصطلحات ألسياسية ترجمة جميع ألأوضاع ألسياسية وتحليل ألمعادلات ألسياسية ألغامضة وبيان مضمون ومصدر كل ألأزمات وكيفية ألتعامل معها ومعالجتها حيث أن كل مرحلة سياسية له أطار ومحور زمني خاص يتجسد من خلاله كل ألمفاهيم ألفكرية .

التزامن الفكري السياسي :وهي تسلسلات فكرية حسب وقائع الاحداث و قدرة ألفكر على ألربط ما بين ألأحداث وتوجيه خطواته ألتدرجية نحو ألمنطق ألسياسي حيث من خلاله يصل ألى أساس ألتوجهات ألحزبية وماهية أهدافه بعيدعن ألشعارات .

القاعدة الزمنية المتوافقة: هي التوافق ما بين الزمن السياسي وسياسة الزمن ووضوح تدرجات الزمن الفكري ومعرفة متطلبات الواقع السياسي كما يعبرعن مسايرة النظام السياسي مع متطلبات الساحة و محاور منطقية للفكر وخطوات مدروسة لبلوغ مكامن الاحداث و ألاطارات ألواقعية لمراحل ألفكر وخطواته ألمنطقية لتأسيس قنوات فكرية وسياسية جديدة يحدد مصدر كل حركة حزبية و توجهاته وخطوات ألنخب ألمستقلة للوصول الى مكانته ألحقيقية داخل ألساحة وهو قيادة ألشعب ونقطة ألأشتراك للعلاقة ما بين ألشعب وألأحزاب ألسياسية يتم من خلاله تعريف جميع ألمصطلحات ويتحدد من خلاله ألقنوات الفكرية ومصدر تعريف المعادلات ألسياسية ألغامضة كما يتأهل ألشعب للمرحلة ألسياسية ألجديدة .

دكتاتورية القيادات السياسية

والشعارات الوهمية

عندما يتغير المفاهيم الفكرية ويخرج الزمن السياسي من دائرة سريانها ويصبح الساحة السياسية لعبة بيد القيادات الحزبية عندها يختفي الملامح الحقيقية للمرحلة السياسية الجديدة ويتداخل كل القنوات الفكرية داخل بعضها البعض عندها يتغير الحقائق ويصبح الخيال السياسي هو الواقع الذي ينخدع به الشعب والسلاح الذي يستخدمه القيادات السياسية في توطيد سيطرتهم على جميع القنوات الفكرية حينها يبدأ مرحلة دكتاتورية القيادات السياسية ان طبيعة الصراعات السياسية يحددها ماهية النظام السياسي ودرجة الوعي السياسي للشعب ومدى مشاركته في السلطة وفي رسم الخطط السياسية وتحديد مواقع السلطة كما ان واقع الزمن السياسي ودرجة توافقها مع واقع الاحداث يبين المؤشرات الحقيقية للمرحلة السياسية القادمة ان الازمة السياسية الحقية والذي يعاني منه الدول العربية وخصوصا العراق هو عدم التوافق مابين الزمن السياسي وسياسة الزمن حيث يتم محاولة معالجة ازمة سياسية بأزمة سياسية اخرى وهذا ماحدث فعلا في العراق حيث تم التخلص من سلطة دكتاتورية الحزب الواحد ليقع في مصيدة دكتاتورية الاحزاب والسبب في ذللك هو مصدر تغير السلطة الدكتاتورية حيث لم يتم **التغير عن طريق قوة وطنية او انتفاضة شعبية وانما كان عن طريق سلطة خار جية وبدل وبدل بحث القيادات الحزبية عن خطة للخروج من تلك الازمة وهو ازمة عدم التوافق الزمني مابين الساحة السياسية والشعارات الحزبية البعيدة كل البعد عن الاطار الحقيقي للساحة السياسية فتم الاعلان عن مصطلحات بعيدة كل البعد عن المفاهيم الشعبية وعن زمن سياسي لم ياتي دوره بعد دوما يتم النظر الى المعاني السياسية والمصطلحات الفكرية ومنها الديمقراطية كأنها بضاعة يمكن شراءه من تجار غير تجارنا وهل يكون الشاري مثل الصانع فالشاري يستطيع استخدامها دون معرفة اساسها ولكن لايستطيع** ابدا تطويرها ولا تطبيقها حسب واقعه الزمني هذا الديمقراطية في بلادنا وخصوصا في العراق فنحن اشترينا وأستوردنا لانعرف استخدامها ولهذا يستهتر القيادات السياسية بالشعب ويقولون باننا منحنا لكم الديمقراطية كانها منحة ومكرمة

منهم فالديمقراطية ليست منحة تعطى من قبل اية حكومة اوحزب سياسي وانما هي التوازن السياسي داخل الساحة والمشاركة الشعبية في السلطة وفي العملية السيباسية وأعطاء المجال للنخب المستقلة الغير مجندة حزبيا من تقلد المناصب الحكومية والسياسية وان يكون فعلا حلقة الوصل مابين الشعب والاحزاب السياسية وان تتوجه العملية السياسية نحو التدرجات الحقيقية لتحقيق العدالة السياسية والاجتماعية فدوما تحاول الاحزاب السياسية ادخال الشعب داخل خيال سياسي ودوامة فكرية من خلال تصوير معالم غير واقعية عندما يتغير السلطة مع بقاء النظام السياسي دون تغير هنا يبدأ المأساة الحقيقية ويقع الشعب في مصيدة القيادات السياسية عندما يبدأ مرحلة الاحتيال السياسي وليس مرحلة التغير كما يدعي الاحزاب السياسية يجب ان يكون معلوما بان تغير السلطة مختلف تماما عن تغير النظام السياسي كما هناك اختلاف مابين التغير الحاصل في السلطة من قبل قوة خارجية والتغير الذي يحدث نتيجة ثورة فكرية فتغير السلطة لايعتبر بداية سياسية جديدة ولاتحول في مفهوم الفكرة السياسية وانما هو تغير الوجوه الذي يسيطر على السلطة وخصوصا عندما يكون تلك التغير عن طريق قوة خارجية كما حدث في العراق حيث تم تغير السلطة الحاكمة عن طريق قوة خارجية مما شوه العلملية السياسية فبدل ان يبحث القيادات السياسية عن محور لحل تلك الازمة السياسية اصبحوا هم مصدر للأزمات سياسية جديدة عندما قاموا برفع شعارات بعيدة كل البعد عن واقع الساحة والزمن السياسي فتصوير معالم زمنية جديدة والقفز نحو مرحلة سياسية دون معرفة واقعها وكيفية الوصول اليها يؤدي الى خلق صراعات كثيرة مابين الاحزاب السياسية انفسهم وبينهم وبين الشعب مما يستحال الوصول الى مستوى التوازن السياسي حيث يبدأ اسوأ مرحلة من مراحل الحياة السياسية وهي مرحلة دولة الاحزاب فعندما ننظر الى الساحات السياسية العربية وخصوصا الساحة العراقية نلاحظ فعلا ما تحاول الاحزاب السياسية الوصول اليه وهو ادخال الشعب داخل داخل غيبوبة فكرية في طريقة تعبيرهم عن واقع الساحة واعطائهم العناوين الخيالية للمآسي الانسانية والفكرية والذي هم مصدرها حيث يحاول من خلالها كل حزب سياسي الحصول على اكبر قدر ممكن من غنائم حرب لم يكونوا هم مصدرها انه الصراع من اجل المصالح الشخصية في دولة بدون شعب لايتعدى نسمتها الا اعداد قليلة هي عدد القيادات

السياسية الموجودة داخل الدولة فهناك حاجز كبير مابين الشعب والساحة السياسية ومابين الشعب والقيادات السياسية ومابين الاحزاب السياسية انفسهم مما ادى الى تغير خارطة الدولة ومحو تاريخها وحضارتها كل ذالك تحت عنوان الديمقراطية والتغير السياسي اين نحن نحن من تلك العناوين والمصطلحات المستوردة من تجار سياسين غرباء عن البلد قد غيروا معالم كلماتنا بلحن وكلمات لا اوزان فيها وتحويل صرخات الشعب من اليأس الى هتافات بالتأيد والمناصرة لتبرير خرقاتهم القانونية والسياسية والانسانية دوما يتم التحايل علينا من قبل القيادات السياسية عن طريق شعاراتهم الحزبية البعيدة كل البعد عن واقع الاحداث ويتم فتح قنوات جديدة علينا تحت عناوين غير منطقية حسب واقع الساحة والأطار الزمني وادخالنا في غيبوبة فكرية من اجل ديمومتهم في مسار اكتساب مصالحهم الشخصية وابعاد الشعب عن المسار الحقيقي للعملية السياسية وتوسيع الفراغ مابين مكونات الشعب وخصوصا مابين الشعب والنخب المستقلة والذين هم حلقة الوصل مابين الشعب والأحزاب السياسية ورواد الفكر السياسي الجديد فسياسة تجنيد النخب من قبل الأحزاب يعتب كارثة انسانية ومدمرة لحقوق الشعب فنحن من اهل العناوين السياسية الكثيرة التقليدية فمع كل تغير في السلطة يتم ترديد تلك العناوين مع تغير لحنها السياسي هذا مايحدث في المنطقة العربية وخصوصا في العراق حيث اننا تحولنا ونحن ثابتين في مكاننا اي دون تغير الزمن السياسي من دكتاتورية الحزب الواحد الى دكتاتورية ومن مأساة انسانية محددة الى مئاسي سياسية وفكرية وانسانية عديدة كل ذلك تحت عنوان الديمقراطية فالديمقراطية ليست منحة تعطى ولا هي حالة يمكن الحدوث مابين ليلة وضوحاها وانما هي ارادة ووعي وتوازن فكري وتغير في النظام السياسي وليس تغير السلطة فعندما لايتغير العقول السياسية فلا فائدة من تغير النظام ولا من البنود الذي يتم ذكرها في اللوائح الحزبية تحت عنوان الدستور تلك هي مهزلة الدساتير فالدستور هو عنوان لتدرجات زمنية وصراعات فكرية وقانونية عبر مسار الكفاح الشعبي وتضحية النخب من اجل صناعة الحياة بها تختتم صفحات التاريخ الدكتاتوري والبدء بمسيرة سياسية جديدة وهو التوجه نحو معالم التوازن السياسي داخل الدولة فعندما يغيب عن الساحة السياسية التوازن السياسي ودور الشعب في ممارسة مكانته الحقيقية ويتم تجنيد النخب الفكرية حزبيا يبدأ مسرحية القيادات

السياسية في تمثيل معالم خيالية عن طريق رفع والمناداة لشعارتهم الحزبية الغير المنطقية والبعيدة كل البعد عن واقع الساحة وتدرجات الزمن الفكري فالبدأ بمسيرة سياسية جديدة لايمكن تحقيقه بمجرد انهاء السلطة الحاكمة وانما يجب ان يسايره تغير في العقلية السياسية والرؤى الفكرية للقيادة السياسية الحاكمة والذي عن طريقه يتغير مفهوم النظام السياسي فكل مرحلة سياسية تحتاج نظم فكرية جديدة وقنوات سياسية لتحديد ماهية الازمات السياسية ووضع برنامج منظم لكيفية معالجتها فعندما ننظر الى الواقع الحقيقي داخل الساحة العراقية نراه بعيدكل البعد عن الشعارات الحزبية التي تم اعلانها مع تغير السلطة فتغير السلطة مختلف تماما عن تغير النظام السياسي ماحدث في العراق هي تحول للسلطة هنا بدأ لعبة القيادات السياسية من اجل تشويه الحقائق وادخال الشعب داخل دوامة سياسية حزبية مغلقة واعطاء عناوين مختلفة للعراق ورفعها الى مطاف دولة قانونية ودستورية ومؤسساتية فكل عنوان من تلك العناوين يحتاج كل دولة عاش في كنف الدكتاتورية عقود من الزمن ان اخذ المسيرة السياسية مساره الحقيقي اما حدوث معجزة سياسية وانسانية وقانونية بين ليلة وضحاها هي ضرب من ضروب الخيال واستهانة بالشعب الذي طالما انتظر التغير السياسي لغرض اكتساب حقوقه المشروعة والمشاركة بشكل فعلي في العملية السياسية صحيح قد تخلص الشعب من دكتاتورية الحزب الواحد ولكن دخل في معمعة دكتاتورية الاحزاب فعدم مراعاة الواقع الزمني ومتطلبات الساحة والمستوى السياسي للشعب وتساير الاحداث قد شوه المسيرة السياسية وتسبب بأنقطاع كبير مابين الشعب والساحة السياسية والنخب المستقلة والعملية السياسية والاحزاب السياسية والشعب لذا يجب العمل ضمن المحور الحقيقي للأحداث حتى يتم الوصول الى لغة الحوار السياسي والذى من خلاله يتم تحديد جميع الازمات السياسية وكيفية معالجتها .

لغة الاحزاب: ينقسم حوار الاحزاب الى مرحلتين زمنين مختلفين كل مرحلة يحددها الاطار الفكري للشعب ودرجة وعيه السياسي ومدى مشاركته في العملية السياسية والذي من خلاله يتم تحديد نوعية وطبيعة النظام السياسي فعندما يتحول السلطة دون تغير فكرة النظام السياسي تكون لغة الاحزاب هي لغة و حوار المصالح و لغة الاحزاب السياسية لتحديد المصالح الحزبية

المشتركة والذي يعتبر القاعدة الاساسية لكيفية التعامل مع واقع الساحة و محور التعامل الحقيقي مع الاحداث والتوافق مع تدرجات الزمن السياسي والتساير مع متطلبات الساحة حيث يتحقق من خلاله ألتوافق مابين ألحركات ألفكرية على تحقيق هدف مشترك أرغمته عليهم ألواقع ألزمني وهو ألوصول ألى أرضاء ألشعب فرضاء ألشعب يعني رفع ألمستوى ألجماهيري للأحزاب ألسياسية وفتح ألقنوات للوصول ألى أهدافهم ألحزبية و تنظيم للحوارات ألفكرية بحيث يتوافق برنامج ألعمل ألحزبي مع متطلبات ألشعب كما يتحقق ألتوازن مابين ألحركات ألفكرية وعنوان ألساحة ألسياسية ويتبن ألمراحل ألسياسية ألمتتالية للوصول ألى بداية تحول سياسي وفكري جديد يغير مسار ألأيدلوجيات ألحزبية

القنوات الحزبية : هي مصدر لكل التوجهات الفكرية ومحور لوضع البرنامج الاساسي لتحديد ماهية الاحداث في مرحلة دكتاتورية الاحزاب تسيطرفيها الاحزاب السياسيةعلى كل توجهات الحياة وتصوير معالم خيالية على واقع غير منظم زمنيا وأعطاء أللمسة ألحزبيةعلى جميع ألواجهات ألفكرية وقناة رئيسي للوصول ألى أهم ألحقوق وهو حق ممارسة ألسلطة كما تعتبر مرحلة سياسية غامضة يسيطر فيه ألأحزاب على جميع وقائع ألأحداث ويشوهون ألمبادئ ألفكرية المستقلة عن طريق تجنيد ألنخب ألمستقلة وأستخدامهم كوسيلة لتحقيق أهدافهم ألشخصية وسدألمجال أمام أي توجه فكري جديد قد يغير مسار ألعملية ألسياسية

المصطلحات ألسياسية المتوافقة : هو عنوان لواقع الاحداث وتعريف لمحور العلاقة مابين الشعب وواقع الاحداث ومضمون مأخوذ من واقع معانات الشعب ومتطلبات الساحة بعيدا عن البرنامج الواقعي للتدرجات الفكرية ومحور فكري نابع من أطار مغلق للروىء ألسياسية بعيد عن ألمحور ألحقيقي للأحداث وهو ألتحوير في مضمون ألمصطلحات ألسياسية وألتحايل على ألواقع وتشبيه ألسراب بالحقيقة وألواقع بالخيال وأللاوجود بالوجود واللعب بالكلمات وتجسيد المفاهيم ألشخصية بالحزبية وألحزبية بالسياسة والسياسة بالقانون يؤدي ألى تناقضات كبيرة مابين ألواقع وتدرج ألأحداث ويعرقل ألعملية ألسياسية ويجمد النهوض ألفكري

التزامن الحزبي : وهو ألتداخل مابين ألقنوات ألحزبية وجميع ألقنوات ألاخرى بسب سيطرة ألأيدلوجية ألحزبية على مصادر ألأنبعاث ألفكري وميزانية ألدولة و هي ألمرحلة أ لسياسية ألتي تلي دكتاتورية ا لحزب ألواحد عندما يتغير ألسلطة عن طريق قوة خارجية بعيدا عن ألثورة الشعبية أو ألأ نقلاب ألعسكري حيث يكون ألساحة ألسياسية غير مؤهلة للتغيرات ألفكرية بسبب عدم تأهل ألأ حزاب ألسياسية ولا ألشعب لتلك ألتحول ألسياسي وبسبب عدم وضوح ألروئ ا لسياسية وعدم قدرة ألشعب على معرفة وقائع ألأحداث وموقعه داخل ألعملية ألسياسية وعنوان ألساحة يسيطر ألأحزاب ألسياسية على ألسلطة ويتحول ألدولة ألى دولة ألأحزاب كما أسوء مرحلة قد تمر بها أي دولة أثناء تغير السلطة حيث يتوسع دائرة ألأزمات السياسية ويتشوه القاعدة ألقانونية داخل ألدولة وينقلب معاني ألمصطلحات والكلمات ويتغير ألمفاهيم ويتم تأسيس حلقة حزبية مغلقة لا يمكن لأي توجه فكري مستقل ألظهور وتغير مسار العملية ألسياسية دستور ألدولة لايتعدى كونه لائحة حزبية لاسمو ولا أعلوية له .

التجسيد الفكري : هي تنظيم لكل الحركات الفكرية و تدرجات زمنية منظمة و متسايرة مع ألرؤية ألواقعية لطبيعة ألعلاقة مابين ألنظام ألسياسي وتدرجات ألزمن وما بين درجة ألوعي ألسياسي للشعب وتحديد مصادر ألتغير داخل ألساحة هو ألمحور ألتدرجي للأحداث ومضمون ألفكر ألسياسي وماهية ألعلاقة ما بين ألشعب وألعملية ألسياسية وما بين ألأحزاب ألسياسية أنفسهم يتوافق فيه ألحركات ألفكرية مع مع تساير الزمن ويتغير برنامج النظام السياسي.

سياسة التدرجي الحدثي : هي زمن الاحداث والوقائع و تدرجات فكرية منظمة حسب وقائع الاحداث والذي يتوافق مع متطلبات الساحة السياسية من خلاله يتم تحديد المرحلة السياسية الواقعية بعيد عن الشعارات الحزبية والتحايل على الشعب مما يؤهل الفكر الشعبي للتحول نحو معالم فكرية جديدة يحقق من خلاله التوازن السياسي والذي لايمكن ان يتحقق الا من خلال المشاركة الفعالة للشعب داخل العملية السياسية.

التجنيد الفكري: وهي الاختلاط مابين العناوين اي عنوان الشعب والاحزاب السياسية بيان حزبي صرف تحت عنوان الشعب وهي سيطرة الحزب السياسي على كل القنوات الفكرية

وعنوان لبرنامج حزبي في أطار حركة شعبية مجندة حزبيا و سيطرة القنوات ألحزبية على جميع ألتوجهات ألفكرية ومكامن ألسلطة داخل ألدولة حينها يتأسس حكومة ألأحزاب دون أن يكون للشعب أي دور في ألعملية ألسياسية ولا يمكن أكتساب مستلزمات ألحياة ألا عن طريق تلك ألقنوات ألحزبية فيفرض على ألشعب ألمرور من فلتر ألأحزاب وألحصول على هويتهم ألحزبية لغرض ألوصول ألى أكتساب حقوقه ألمشروعة مما يؤدي ألى تكوين شعب حزبي دون أيمان الشعب بأيدلوجية تلك ألأحزاب .

مرحلة النخب الفكرية: هي توضيح لمعالم سياسية جديدة ووصول الشعب الى مرحلة تحديد العنوان الحقيقي للساحة و حركة فكرية مستقلة تظهر داخل ألساحة نتيجة توسع ألفراغ ألسياسي وضعف ألأحزاب ألسياسية في ترجمة ألواقع ألحدثي مما يؤدي ألى سيطرة ألرأى ألعام الشعبي على جميع ألقنوات ألحزبية ويصبح مصدر لتوجهاتهم ألسياسية ومنافستهم ألحزبية مما يجعلهم في صراع مع ألزمن من أجل تطوير أيدلوجتهم مع تطور رغبات ألشعب وأرضاءه حيث يصبح رضاء ألشعب هو ألقناة ألأساسي للوصول ألى ألسلطة.

ألسياسي الحزبي: وهي شخصية حزبية صرفة لايترقى الى مستوى الشخصية السياسيةوعنوان لفكرة حزبية بعيدة عن ألمنطق ألسياسي نابع من شخصية مجندة حزبيا يسيطر عليه الجانب ألحزبي أكثر من ألجانب ألسياسي مما يؤدي ألى عدم قدرته على ألتوافق مع مجريات ألأحداث وضيق أفقه ألفكري في تحليل ألوضع ألسياسي داخل ألساحة مما يجعل منه جزء من ألأزمات ألسياسية داخل ألساحة حيث يشوه ألحركة ألفكرية ويؤخر عملية ألوصول ألى لغة ألحوار ألسياسي حيث ينظر ألى ألأحداث من وجهة نظر حزبي بحت دون أن يكون على دراية بأهم ألقنوات السياسية للوصول مضمون ألحقائق .

التحيز الحزبي : هي عقلية حزبية مقيدة بمحاور حزبية وهمية ليس له أي أطار منهجي ولا برنامج محدد لايستطيع تحديد موقعه داخل ألساحة ولا معرفة دوره في ألعملية ألسياسية يسير ضمن توجهات ألحلقة ألحزبية ألمغلقة وهي شخصية حزبية يسيطر عليه ألجانب ألسياسي أكثرمن ألحزبي يكون جزءا هاما من ألعملية ألسياسية ومصدر لتحديد ألتوجهات ألحزبية يكون

على دراية بوقائع ألأحداث وحقيقة ألعناوين ألسياسية بألأخص عنوان ألساحة ألسياسية يكون له ألدور في تحديد ألمقترحات ألمنطقية لمعالجة ألأزمات وبيان مصدرها وأوجه ألتعامل معها يستطيع ألوصول ألى لغة ألحوار السياسي.

ألنخب الحزبية المعتدلة : هي شخصيات سياسية متزنة يعمل من خلال ألواقع ألسياسي ومجريات ألأحداث يمثل ألشعب ويدافع عن حقوقه ألمشروعة له توجهات منطقية تجاه كيفية معالجة ألأزمات ألسياسية ينظر ألى ألمسائل ألسياسية من وجهة نظر قانوني بحيث يعمل دوما من أجل ألحفاظ على ألاطار ألقانوني .

في توجاته ألسياسية مراعيا ألنظام ألقانوني داخل ألدولة كما يحاول ألأبتعاد عن ألحيل ألسياسية لأعطاء ألشرعية للتوجهات ألسياسية ألغير القانونية هدفه تأسيس الدولة ألقانونية وحكومة ألمؤسسات مفاهيمه هو ألأساس لبناء معالم فكرية جديدة والبدء بمسيرة ألتوازن أ لسياسي وألحركات ألفكرية ألمستقلة .

لغة الحوار المستقل : هو أطار للحركات الفكرية ودرجة توافقه مع تدرجات الأحداث ينظم التوجهات الحزبية ويوضح رؤيته وهدفه الحقيقي داخل الساحة كما يتجسد من خلاله تطلعات شعبية تغير مسار العملية السياسية

المنطق السياسي المتزامن : هي توجهات حقيقية نحو تحديد معالم فكرية جديدة وبناء أسس منطقية لكيفية ألتعامل مع ألأحداث وأدخال مفاهيم متوافقة مع طبيعة ألحركات ألفكرية بحيث يتعامل مع واقع ألساحة حسب طبيعة ألنظام ألسياسي ويعتبر محاور سياسية واضحة المعالم ين مسار ألعملية ألسياسية وتوجهات ألاحزاب ومدى مشاركة ألشعب في تحديد تدرج ألزمن ألفكري لكل حقيقة نطاق فكري محدد ين معالم ألتواجد ألسياسي وألخطوات ألمتبعة لغرض ألوصول ألى بداية تحول فكري يغير مسار التوجهات ألحزبية .

المحور ألسياسي الحدثي: وهومحور سياسي قائم على أساس تحليل منطقي للمعادلات ألسياسية ألغامضة و هو تمركز ألفكر حول محور زمني ثابت بحيث لايستطيع معرفة مضمون ألأحداث ألسياسية فيتقيد مفاهيمه ألفكرية ضمن نطاقات وتوجهات غامضة بالنسبة لتساير

ألزمن ألسياسي فعدم مشاركته في صناعة ألتأريخ ألسياسي يحدد مفهومه بحيث لايجاري مستقبل ألتوجهات الفكرية.

التجارةالسياسية : تجارضمن منافسة غير مشروعة تحت عنوان ألقيادة ألسياسية وألحكومة بعيدون عن أي توجه فكري سليم هدفهم كيفية ألتحايل على ألشعب وأدخالهم داخل غيبوبة سياسية وتوسيع دائرة معاناتهم ألأنسانية وألأقتصادية لغرض ألحفاظ على قنواتهم ألغير ألمشروعة لسرقة أموال ألشعب من خلال أللعب بالكلمات مستفيدا من ألركود ألزمني وألأطار ألثابت للتوجهات ألفكرية وألتمثيل ألزائف لمصدر ألسلطات وألعنوان ألخيالي للساحة.

عندما يتغير مسار العملية السياسية ويتم تشويه الحقائق يسيطر ألأشخاص ألغير الكفوءة على ألساحة ألسياسية ويترأسون واقع ألأحداث تحت عنوان قيادة ألشعب دون أن يكون لديهم أي توجه سياسي وأنساني أو ان يكون لهم علم بماهية ألعملية ألسياسية ومتطلبات الساحة وكيفة وضع برنامج سياسي منظم لتحديد ألأزمة ألسياسية وكيفية معالجتها هم لسيوا بشخصيات سياسية ولا يتعدون كونهم تجار سياسين يتاجرون بمآسي ألشعب لغرض ألوصول الى اهدافهم ألشخصية حينها يصبح القانون بيد ألسياسيين وألأحزاب ألسياسية للأعطاء ألشرعية لقراراتهم ألغير ألقانونية مما يشوه كل ألأسس ألفكرية والسياسية وألأجتماعية ففي ألدول ألدكتاتورية لا يتم ألتطرق ألى ألقانون ألأ لتجميل ألوضع ألسياسي ولا يكون فيه ألدستور ألا لائحة حزبية لاسمو ولا أعلوية له ما يضمن أكتساب حقوق ألأنسان ليس بما يحتويه ألدستور من مواد وأسس وأنما بما يفرض على ألنظام ألسياسي في أتباع برنامج ألساحة ألسياسية ومتطلبات ألزمن ألفكري بحيث يصبح ألوعي ألسياسي للشعب هو مصدر تأسيس جميع ألكيانات ألفكرية وألحزبية ويتم من خلاله بيان معالم ألمرحلة ألسياسية ألجديدة فالبحث عن ألحقائق ألسياسية يتطلب أطار منطقي يتأهل من خلاله ألتدرجات ألفكرية للتساير مع ألزمن ألسياسي وتحديد معالم ألحركة ألفكرية ألمتوازنة مع وقائع ألأحداث لا يمكن تحديد أي مرتكز من مرتكزات ألتحول ألسياسي ألا بمعرفة جميع ألأوجه ألحزبية وبرنامجه داخل ألساحة ومدى تأثير ألحركات ألفكرية على مصدر ألقرارات ألسياسية ومدى أرتباطه بصلحة ألشعب

فكل كلمة أو مصطلح سياسي لايمكن تعريفها ألا بتساير مضمونها مع وقائع ألأحداث فوقائع ألاحداث هو مجريات سياسية وحزبية قد تتفق مع ألزمن ألسياسي أو تناقضه وألأتفاق والتناقض يتولد منه أطارات جديدة يمكن أن يتخطط من خلاله ألبرنامج ألسياسي فلغة ألحوار ألسياسي وبناء حكومة ألمؤسسات وألتجربة ألديمقراطية دون معرفة كيفية ألتأقلم مع واقع ألساحة فكل محور زمني له أطاره ألخاص لتوضيح كل ألتوجهات ألفكرية فعندما نتطرق ألى ألساحة ألسياسية في ألعراق نلاحظ وجود خروقات فكرية وسياسية وواقعية ،انسانية ناتجة من عدم وضوح ألرؤية ألسياسية تجاه ألواقع وعدم تغير ألنظام ألسياسي مع تغير ألسلطة والقفزة ألزمنية في ألأحداث وتحديد ألعنوان ألسياسي مما شوه ألحركة ألسياسية وأدخل ألعملية ألسياسية داخل متاهات عديدة كما أن عدم قدرة ألقيادات ألسياسية من ألتخلص من رؤيتهم ألشخصية وعدم أعتبارهم لمصلحة ألشعب وكيفية أشراكهم في ألعملية ألسياسية حتى يتحقق ألتوازن ألسياسي فحرمان ألشعب من ممارسة حقه ألمشروع في تحديد ألمسار ألسياسي ومصدر ألمنافسة ما بين ألأحزاب ألسياسية هو مصدر ألأزمات ألسياسية وسبب عدم ألوصول ألقيادات ألسياسية ألى لغة ألحوار ألسياسي وكيفية معالجة ألأزمات

فلغة ألحوار ألسياسي هو عنوان ألتوازن ألسياسي والمشاركة ألشعبية والمنافسة ألمشروعة بين ألأحزاب لكيفية تطوير ألعملية ألسياسية وخدمة ألشعب ما يحدث الان داخل ألساحة ألعراقية تحايل على ألواقع وألأستهانة بالشعب وخرق للمبادىء ألأنسانية ومخالف للدستور وألقانون حيث يحاول ألأحزاب ألسياسية دوما أدخال ألشعب داخل دوامات سياسية متتالية من أجل ألأبقاء وألمحافظة على مصالحهم ألشخصية وأبعاد ألنخب ألمستقلة عن دائرة ألحركة ألسياسية وألفكرية لأبعادهم عن مهمة قيادة ألشعب وتوجيههم ألى ألمسار ألحقيقي لأكتساب حقوقهم ألمشروعة يجب ألعمل ضمن ألسياقات ألسلمية وألمنطقية من أجل أبعاد ألحركة ألفكرية عن مصيدة ألأحزاب ألسياسية ومحاولاتهم لتجنيد ألنخب ألمستقلة من أجل ضمان أستمرارية حلقتهم ألحزبية ألمغلقة وأبعاد فرصة تأسيس حركات فكرية مستقلة تغير مسار ألعملية ألسياسية فتلك ألتغير لا يخدم مصالحهم وأهدافهم ألشخصية مما يجعلهم يقاومون دوما كل فكرة مستقلة منظمة فتدرجات ألزمن ألفكري هو فتح قنوات فكرية جديدة متناسبة مع واقع ألأحداث

وتساير درجة ألوعي ألسياسي للشعب كما يعتبر عنوان لتفاعل ألشعب مع ألعملية ألسياسية ومعرفته لموقعه داخل ألساحة ومدى قدرته للأ كتساب حقوقه ألمشروعة وألقدرة على حمايته يجب أن يكون هناك توازن ما بين تدرجات ألاحداث وواقع ألفكر ألمنطقي حتى يتم من خلاله تحديد جميع ألأوجه ألحزبية وماهيته داخل ألساحة فرفع ألشعارات ألحزبية ألبعيدة عن ألواقع ألزمني هو عنوان لجمود فكرة ألنظام ألسياسي وعدم قدرة ألنخب ألفكرية على أختراق حاجز ألحلقة ألحزبية ألمغلقة وبناء قواعد فكرية جديدة يكون ألحد ألفاصل بين ألزمنين زمن ألدكتاتورية والأنهيار ألأنساني وزمن ألحركة ألفكرية ألتواقة ألى وضع برنامج جديد لمسيرة ألحياة .

الاحتيال السياسي الفكري : اسلوب سياسي يستخدمه ألسياسيين في ألدول ألغير ألمتوازنة سياسيا لغرض فرض برنامجه الحزبي ألبحت داخل ألساحة مستفيدا من الخلل ألفكري والفراغ ألسياسي بسبب عدم مشاركة الشعب في العملية السياسية وعدم قدرته على تحليل المعادلات السياسية الغامضة وعدم معرفة موقعه داخل الساحة لذا يسيطر السياسين على جميع المحاور الفكرية ويعنون الساحة بعناوين بعيدة كل البعد عن الواقع الحقيقي للأحداث.

المسيرة الفكرية المنطقية: هي سلسلة من ألأفكار ألحزبية والذي يتم ترجمتها سياسيا حسب تدرجات ألزمن ألفكري ومجريات ألأحداث يتحكم في اطار تلك ألبرنامج ألسياسي درجة ألوعي ألسياسي للشعب حيث عن طريق سلطة ألشعب يتم تحديد جميع المسارات الحزبية وحتى اطاره ألأيدلوجي ونوع ألمنافسة بين ألأحزاب ألسياسية لكيفة أكتساب مصالحهم ألذاتية فنوع تلك المصالح وكيفية اكتسابه وطريقتهم في أكتساب تلك المصالح يحدده دور الشعب في العملية ألسياسية فأذا كان دوره فعالا بالشكل الذي يمكن من خلاله تحقيق التوازن السياسي داخل الساحة فالمنافسة بين الاحزاب السياسية تكون منافسة مشروعة هدفها تحقيق أهداف ألشعب والوصول ألى اكتساب ألرأي العام حيث لايمكن لتلك ألأحزاب ألسياسية ألوصول ألى اهدافهم ألذاتية ألا عن طريق ألشعب يعني اكتساب المصالح الحزبية والذاتية مربوط بتحقيق اهداف الشعب وكتساب الرأي العام .

ألساحة السياسية : هي محور لصراعات حزبية وسياسية وفكرية عنوانها مربوط بطبيعة النظام السياسي ودرجة الوعي السياسي للشعب ومدى قدرة الأحزاب السياسية على ترجمة المعادلات السياسية وتوضيح غموضها كما يتبن من خلالها المرحلة السياسية لأحداث وخطوات التوجه نحو معالم سياسية وفكرية جديدة يمكن من خلاله الوصول الى بداية التجربة الديمقراطية ومعالم العدل وحقوق الأنسان.

كل خطوة فكرية يجب أن يسايره تغير حقيقي في ألرؤية ألحزبية تجاه ألأحداث حينها يتغير ألمراحل ألسياسية للوصول ألى ألتوازن .

ألسياسي فالمعادلات ألسياسية هي عنوان لبرنامج ألأحزاب ألسياسية وعنوان ألساحة وماهية ألأحداث ومدى فاعلية ألشعب داخل ألعملية ألسياسية ودرجة ألوعي ألسياسي له وطبيعة ألمنافسة بين ألأحزاب وطبيعة ألنظام ألسياسي ان كل معادلة سياسية يتحكم فيها اطار زمني وفكري معين وهذا مما يوجه الحركة السياسية نحو مسارات جديدة يمكن ان يكون الأ ساس لبناء قواعد فكرية منظمة أو عنوان لفكرة حزبية غير متوافقة مع تساير الأحداث.

فالعمل ضمن توجهات سياسية غير واضحة المعالم يشوه الحركة الفكرية ويعنون الساحة السياسية حسب توجهات الحزب السياسي وليس حسب واقع ألأحداث ومتطلبات الساحة والوعي السياسي للشعب .

فالتوازن السياسي يعني تعريف جميع الوقائع والأحداث وتحديد ماهية التوجهات السياسية بالشكل الذي يعبر عن المنطق السياسي ومدى أهلية ألأحزاب السياسية للتعامل مع واقع الساحة .

فالساحة السياسية هو عنوان لمعادلات سياسية لايمكن تفسيرها أوتحديد مصدرها ومكنوناتها ألا أذا تم تجسيد ألفكر ألسياسي ضمن واقع تدرج زمني واضح ومحدد .

كثر الحديث عن معالم حقوق ألأنسان ودوما يتم تعريف ألمصطلحات السياسية من وجهة نظر حزبي صرف يتحكم بها المصالح الذاتية لا يترقى الى ألمستوى ألحقيقي لتعريف تلك ألتوجهات فتحت ستار أستغلال مفهوم ألحق وألفراغ الفكري والسياسي داخل الساحة تحولت ألمفاهيم

ألأنسانية ألواجهة للأختراق مفاهيم حقوق ألأنسان كما أن ألمفاهيم ألخاطئة عن ألقنوات ألفكرية ألجديدة جسدت أطارات غير منظمة لتعريف الكلمات والمصطلحات لذا فأن ألعمل ضمن تدرجات واضحة ومعلومة يفسر ألمعادلات ألسياسية بالشكل ألذي يمكن من خلاله بيان معالم المسيرة ألسياسية ألجديدة وخطوات ألفكر ألسياسي لبرنامج ألنظام ألحاكم فالتوافق ما بين توجهات ألنظام ألسياسي وخطواته وتساير ألأحداث.

فالزمن ألسياسي هو عنوان للتوجهات ألفكرية وتجسيد لمفاهيم سياسية واقعية يتناسب مع واقع ألأحداث وينظم ألحركة ألفكرية كما يعبر عن تدرجات ألوعي ألسياسي أذن برنامج ألنظام ألسياسي وطبيعته يعتمد على مدى قدرة ألشعب على ممارسة وجودها ألحقيقي والفعال داخل ألساحة ألسياسية أن ألعقلية ألسياسية للشعب وألأحزاب ألسياسية تحدد مفهوم ألعملية ألسياسية وفكرة ألديمقراطية حيث لا يمكن تجسيد ألمفاهيم ألجديدة ولا ألتحول من ألنظام ألدكتاتوري نحو تدرجات سياسية مفهومة بمجرد تغير ألسلطة وخصوصا أذا كانت تلك ألتغير عن طريق تدخل قوة خارجية فهناك فارق كبير ما بين ألتحول ألسياسي والفكري وبين ألتغير ألسلطوي وأمتداد برنامج ألنظام ألسياسي ألسابق حيث أن ألتدرجات ألزمنية يتأهل من خلال تسايرها مع وقائع ألأحداث فالعمل ضمن نطاق فكري معلوم يوجه ألقاعدة ألشعبية نحو ألتأقلم مع جميع ألحركات ألسياسية والقدرة على تقيمها ومعرفة مصدر نشوئها وعدم ألأنخراط والوقوع في مصيدة بعض ألتوجهات ألغير ألمنطقية والغامضة والذي لا يمكن تجسيده ضمن أي توجه فكري ولا يقع ضمن أسسس أي معايير محددة وواضحة ألمعالم فعندما يصبح أساس تقيم الفكر والكفاءة هو معيار خارج نطاق ألفكر ألسليم والواقعي فعند ذلك ألوقت ينهار جميع ألأسس ألأساسية لبناء أي كيان سياسي جديد والذي يمكن من خلاله البدء ببناء قواعد فكرية جديدة يتأسس من خلاله حكومة ألمؤسسات فمحاولة أفهام ألشعب بمنظور حزبي وحسب معادلاتهم ألبعيدة عن ألمفاهيم ألحقيقية للديمقراطية وأدخالهم في أطار وهمي بحيث يفرض عليهم ممارسة ألحرية ألمقيدة .

فحرية ألتقيد ألفكري هي أحدى ألأبتكارات ألسياسية للفكر ألدكتاتوري في ألدول ألذي يتغير فيها ألسلطة ألحاكمة دون أن ترافقه تغير ألنظام ألسياسي حيث يستمر تطبيق نفس برنامج

ألعمل ألحزبي مع تغي بعض ألتوجهات وأسلوب ألتعامل مع ألساحة وطريقة ألتساير مع ألأحداث حيث يحاول ألأحزاب ألسياسية أيقاع ألشعب في مصيدة حزبية عن طريق ألنخب ألمجندة والذي يفترض على تلك ألنخب أن يكونوا حلقة وصل ما بين ألشعب والأحزاب ألسياسية بدلا من أن يكونوا الوسيلة لتوريط ألشعب ضمن مسرحية سياسية كثر ألحديث عن مرحلة ألتحول نحو دولة ألقانون وحكومة ألمؤسسات ولكن دون معرفة ماهية ألحقائق ألفكرية وكيفة ألتعامل مع تدرجات ألزمن ألسياسي وكيفية عنونة ألحقائق ألفكرية وتحديد مرحلته ألزمنية كل ذلك قد شوه معالم التوجهات ألفكرية وتوجهت ألمسار ألسياسي نحو متاهات وأطارات غير منطقية حتى بدأت تصوير معالم وهمية وتجسد من خلاله ألطرق ألحزبية ألمتعددة لغرض تظليل المسار ألفكري ألصحيح وعدم ألقدرة على تحديد ألمرحلة ألسياسية حسب درجة ألوعي ألسياسي للشعب فمحاولة تعريف ألمصطلحات ألسياسية حسب تساير ألأحداث له أهمية كبيرة في فتح قنوات فكرية جديدة يؤل ألساحة ألسياسية للأستيعاب توجهات توجها ت متعددة مختلفة وواضحة .

لايمكن ألتوجه نحو مرحلة سياسية جديدة ألا أذا كل ألأوجه والطرق والوسائل ألمتبعة من قبل ألأحزاب ألسياسية في كيفية ألتعامل مع ألأحداث أيدلوجيات ألأحزا ب ألسياسية لا أهمية لها في ظل مسار سياسي مغلق وساحة سياسية لايمكن للشعب أن يلعب أي دور فيها سوى تطبيق مسرحية ألأحزاب ألسياسية وتجسيد مفهوم ألشرعية والأطار ألقانوني للتوجهات والبرنامج ألحزبي .

ألفكرة ألحزبية المنظمة: برنامج فكري يتم وضعه ضمن أطار زمني محدد يراعي درجة الوعي السياسي للشعب ومتطلبات الساحة وتدرجات الزمنية والفكرية ومدى تغير مسار ألأحداث والتنبؤ للتطورات ألمستقبلية للحركات الفكرية وألأحتياجات ألأنسانية في ألمراحل ألزمنية أللاحقة وكيفية ضمان تجسيد تلك المفاهيم في ألأوساط الفكرية والزمنية لغرض السيطرة على جميع التوجهات المحاولة لبناء قواعد جديدة ومغايرة لتوجهات ألأحزاب السياسية

ألزمن ألسياسي هو عنوان للساحة ألسياسية ومصدر لتحديد واقع ألأحداث ومؤشر لدرجة ألوعي ألسياسي للشعب عبر عن فكرة ألنظام ألسيا سي ومدى مشاركة ألشعب في ألسلطة لايوجد ضمن ألمسيرة ألسياسية وقائع آنية أو حقائق مصطنعة وأنما كل واقعة يجب أن يندرج ضمن برنامج فكري منظم حتى يتجسد ألمفاهيم ألأنسانية ويتوضح ألمعادلات ألسياسية ألغامضة حينها يتخلص ألشعب من ألأستهانة به يعتبرمفهوم ألأستهانة بالشعب ألمرحلة ألسياسية ألحقيقية للساحة ألعراقية بعد تغير ألسلطة وليس تغير ألنظام ألسياسي فتغير ألسلطة يختلف عن تغير ألنظام ألسياسي حيث يعتبر تغير ألسلطة تغير في مواقع ألشخصيات ألسياسية دون تغير مصادر ألفكر ألسياسي وبرنامج ألعمل ألحزبي حيث يبدأ مرحلة ألأستهانة بالشعب وأعطائهم ألحرية ألمقيدة في كل أختياراتهم حيث يفرض عليهم أختيار ألشخصيات ألحزبية ألغير ألمؤهلة للمناصب ألحكومية كما يتم اختيار أعضاء ألبرلمان من نفس ألشخصيات ألحزبية ويعطون للشعب حق أختيارهم في أللاختيار ويتم تسميتهم بممثلي ألشعب وهم يمثلون ألأحزاب ألسياسية   فعندما يتغير مفاهيم ألسلطة ويبدأ مرحلة سياسية وزمنية جديدة

تزامن ألأحداث : هي تساير ألأحداث وفق محاور فكرية طبيعتها يحدد مسارهاكما تحقق الوجهة السياسية المقصودة حسبب توافقها مع واقع الساحة السياسية وطبيعة النظام السياسي لذا يتوجه ألأحزاب ألسياسية نحو أيجاد قنوات جديدة لكيفية أدراج ألشعب نحو دوامة ألخيال السياسي وأيصاله ألى أطار ألديمقراطية ألوهمية بحيث يكون حرا مقيدا في أختياراته

فالحرية ألمقيدة هي أحدى ألوسائل ألمتبعة من قبل ألأحزاب ألسياسية لغرض بيان معالم غير حقيقة عن زمن سياسي لم يأتي دوره بعد وعنوان سياسي بعيد عن حقيقة ألساحة ألسياسية ٠

لذا يجب أن نتحدث عن مستلزمات ألتحول ألسياسي وبناء قواعد سياسية وفكرية جديدة حيث يجب أن نعرف جميع ألمصطلحات ألسياسية ألذي يؤهل ألفكر ألسياسي نحو بلوغ معالم جديدة ٠

هناك مصطلحا ت سياسية يجب توضيحها وتعريفيها حيث يفتقرالى ألتعريف ألمنطقي والمفهوم من تلك ألمصطلحات ألغير معرفة هي مصطلح تساير ألأحداث والزمن ألسياسي وسياسة ألزمن وتدرجات ألزمن ألفكري فكل مصطلح سياسي يدل على وقائع فكرية وزمنية محددة

يجب ان يجتازه ألشعب حتى يستطيع فعلا مواكبة ألزمن ألسياسي ومواكبة ألزمن ألسياسي يعني ألوصول ألى مرحلة تدرجات ألأحداث وهذا مما يجعل ألعنوان ألسياسي تعبيرا للتوجهات ألحزبية مما يجعل ألشعب على دراية تامة بموقعه داخل ألساحة وما يمكن أن يجسده ضمن ألعملية ألسياسية فمعرفة ألمواقع من أهم ألركائز ألأساسية لتحديد ماهية أي موقع زمني يمكن أن يتسايره ألفكر ألسياسي ويبدأ من خلاله أطار جديد لكل ألحركات ألفكرية وهذا ما يحقق ألتوازن داخل ألساحة ألسياسية ويوجه ألأحزاب ألسياسية نحو تغير مساره في ألتنظيم ووضع ألخطط والبرنامج ألحزبي ألمتوافق مع تساير ألزمن ألسياسي ٠ هناك تناقض ما بين ألأيدلوجيات ألحزبية ألمدونة وتطبيق تلك ألأفكار داخل ألساحة ألسياسية حيث أن تجسيد أي مفهوم لايرتبط بما ينادي بها تلك ألأحزاب ألسياسية وأنما مرتبط بدرجة ألوعي ألسياسي للشعب ومدى قدرته على ألتأقلم مع واقع ألأحداث ودرجة تفاعله مع ألعملية ألسياسية

يجب ألبحث عن مستلزمات ألتحول ألفكري و السياسي من أجل ألوصول ألى بداية حياة سياسية وفكرية منظمة توضح جميع ألمعادلات ألسياسية ومن ثم تجسيدها بالشكل ألتي تتفق مع واقع ألساحة فالتحول ألفكري يعني ألتوافق مابين ألزمنين والسير ضمن تدرجات فكرية يمكن من خلاله بناء معالم منطقية يصبح ألمحور ألأساسي لكل ألتطلعات ألحزبية .

لكل مرحلة زمنية تدرج فكري خاص به يكون ألعنوان ألحقيقي للساحة في تلك ألفترة ألزمنية كما يتوسع دائرة ألتوجهات ألحزبية ويبدأ مرحلة ألمنافسة ألحزبية ألمشروعة أي ألمنافسة من أجل خدمة ألشعب أن ألحديث عن فكرة ألتغير ألسياسي يتطلب بيان كيفية ألتحول من أطار فكري جامد نحو أطار متدرج يتناسب فيه ألأحداث مع واقع تساير ألزمن وأفهام ألشعب ماهية ألعملية ألسياسية وموقعه داخل ألساحة وما يمكن أن يحققه من أكتساب ألمفاهيم ألحقيقية لحقوق ألأنسان فالتوجه نحو مسارات غير واضحة يشوه ألحركة ألسياسية ويتأسس من خلاله قنوات فكرية غير منطقية يسيطر على ألساحة ألسياسية ويوجه ألفكر ألسياسي نحو متاهات والذي من خلاله يقع ألشعب في مصيدة برنا مج ألأحزاب ألسياسية ألذي يفرض على ألشعب ألعيش ضمن دوامة ألفكر ألديمقراطي ألوهمي فكل معادلة سياسية يحتاج ألى أطار حقيقي ومفاهيم جديدة ومصطلحات سياسية يجب أن يكون للشعب دور في تعريفها وتفسيرها حسب

درجة وعيه ألسياسي وحسب ألأيدلوجية ألحزبية ومدى أيمان تلك ألأحزاب ألسياسية بأهمية ألتغير ألسياسي فالأبقاء على نفس برنامج ألنظام ألسياسي ألسابق هي تحوير لتدرجات ألزمن ألسياسي وتوسيع دائرة ألفراغ ما بين ألعنوان ألسياسي ألحقيقي للساحة وشعارات ألأحزاب ألسياسية ألمرفوعة من أجل بيان معالم غير منطقية .

مفهوم ألمعادلة ألسياسية يعني في أطار ألزمن ألسياسي ألحالي في ألدول ألعربية وخصوصا داخل ألساحة ألعراقية هي تحقيق المصالح الذاتية حيث أن مسار ألزمن ألسياسي يتوجه نحو تدرجات غير متوازنة مع ألأحداث وماهية ألفكر ألسياسي يعبر عن توجهات وهمية لايمكن أن يتأهل من خلاله ألساحة ألسياسية للأستيعاب حركات فكرية جديدة يتربى من خلاله ألشعب تربية سياسية صحيحة بالشكل ألذي يمكن له معرفة دوره ضمن ألعملية ألسياسية يجب أن لايكون توزيع ألأدوار ألسياسية ضمن سلطة ألأحزاب حيث يتحول حينها جميع ألكلمات والمصطلحات ألسياسية ألى مفاهيم مصطنعة يختلط فيه ألحقيقة بالسراب وألديمقراطية بالدكتاتورية مما يشوه جميع ألحركات ألفكرية .

المصادرة الفكرية والسياسية : وهوحرمان الشعب من حقوقه المشروعة نتيجة سيطرة الاحزاب السياسية على جميع القنوات الفكرية والسياسية وعدم قدرة ألنخب المستقلة على ألمشاركة في العملية ألسياسية مما يشكل فراغ كبير داخل الساحة السياسية ولايستطيع اخذ موقعه الحقيقي وهو قيادة الشعب وان يكون حلقة الوصل ما بين الشعب والاحزاب السياسية مما يؤدي الى تأسيس حلقة حزبية مغلقة بحيث لايستطيع النخب المستقلة المشاركة في السلطة.

القنوات السياسية الوهمية: كل قناة فكري له اطار زمني معين بحيث لايمكن اجتياز محاور التدرجات الزمنية دون التساير مع الاحداث وتنظيم الحركات الفكرية وتحديددرجة الوعي السياسي للشعب يعتبر ألبداية ألسياسية ألخاطئة والتحايل على ألواقع مصدر لكل ألأزمات ألسياسية فمصدر تغير ألسلطة هو أساس تحديد جميع ألعناوين ألسياسية وينظم حركة ألزمن ألفكري فتغير ألسلطة عن طريق قوة خارجية يؤدي ألى تشويه ألحركة ألسياسية وأن لا يتعدى ألتغير ألا نظام ألحكم أماألنظام ألسياسي فيبقى على شاكلته فيتم تطبيق نفس برنامج ألعمل

ألحزبي ولا يتغير ألرؤى ألسياسية تجاه ألأحداث كما يبقى ألنظام ألقانوني نظاما مقيدا ووسيلة بيد ألأحزاب ألسياسية لتطبيق برنامجهم ألحزبي كما أن ألدستور لا يتعدى كونه ألا لائحة حزبية صرفة ولاسمو ولا أعلوية له أن تم ألسير ضمن أطار ألتدرج ألزمني والفكري داخل ألساحة فأن ألعملية ألسياسية تندرج ضمن سياقات منطقية يمكن من خلاله تحديد ماهية ألأزمات ألسياسية ووضع برنامج سليم لغرض معالجة تلك ألأزمات ويتعنون ألساحة بالعنوان ألحقيقي وهي مرحلة دكتاتورية ألأحزاب حيث يسيطر فيه ألأحزاب على جميع مؤسسات ألدولة ويهمش دور ألشعب والنخب ألمستقلة في ممارسة حقوقه ألمشروعة .

يعاني ألشعب ألعراقي من مرحلة دكتاتورية ألأحزاب وهو أصعب مرحلة سياسية حيث ينهار كل ألقيم ويتوسع دائرة ألفساد ألمالي وألسياسي وينهار كل ألأسس والمرتكزات ألأساسية لبناء حكومة ألمؤسسات حيث يبدأ مرحلة ألمنافسة ألغير ألمشروعة من أجل أكتساب ألمصالح ألشخصية يتوسع داخل ألساحة دائرة ألأزمات ألسياسية ويتعرقل مراحل ألعملية ألسياسية ويزداد معاناة ألشعب على ألرغم من ألواردات ألكثيرة للدولة فالخلل ألسياسي داخل ألساحة وهو عدم مشاركة ألشعب في ألعملية ألسياسية وتفرد ألأحزاب ألسياسية بأصدار ألقرارات وسيطرتهم على مصادر أقتصاد ألدولة مما يؤدي ألى جمود ألحركة ألفكرية.

فعندما ينبع ألفكرة ألسياسية من بطون مصدر وهمي بعيد عن ألمنطق ألسياسي يقع ألشعب داخل مسرحية ألأحزاب ألسياسية لأكمال مفهوم ألديمقراطية ألوهمية .

فعدم القدرة على تنظيم الحركة الفكرية يؤدي الى تشويه المسار السياسي وتوجيه الفكرة السياسية نحو بناء قنوات فكرية غير واضحة ألمعالم ولكن يسيطر في ألوقت نفسه على المحاور ألفكرية داخل ألساحة فان البدء بمحور سياسي وفكري جديد يحتاج الى اطار زمني محدد يمكن من خلاله تحليل المعادلات السياسية الغامضة والذي يندرج تحت اطاره كل التوقعات والاحداث السياسية الذي يمكن من خلاله تجديد الاطار الفكري وبناء قواعد سياسية وفكرية متناسبة مع تدرجات الزمن السياسي وتوجيه ألشعب نحو أكتساب موقعه ألحقيقي داخل ألعملية ألسياسية كما أن التحديد الزمني يبين معالم الوجود الفكري وتحديد الحقائق وتنظيم الخطوات السياسية نحو بلوغ محاور سياسية متلائمة مع حركة الفكر السياسي فالتعامل مع الاحداث

يتطلب تدرجات فكري معروفة وواضحة بحيث يوضح كل فكرة سياسية حسب القدرة على التعامل مع الواقع السياسي والزمني .

يجب ألعمل ضمن نطاق زمني معلوم بعيداً عن الشعارات الحزبية الغير المتناسبة مع تدرجات الزمن الفكري وتساير الاحداث فتلك التناسب والوضوح يحدد ماهية العملية السياسية وتدرجه نحو بناء المعالم الفكريةالجديدة ومدى ودرجة الوعي السياسي للشعب ومكانته داخل الساحة السياسية وكيفية تعامله مع الواقع السياسي وطبيعة مشاركته في العملية السياسية مما يبعد ألشعب من مصيدة ألأحزاب ألسياسية.

الاحداث المتزامنة: هي مجموعة من الاحداث المتتالية الذي يحدث ضمن اطار زمني محدد لايمكن التنبؤ بمصدرها ولاالتحكم بتدرجاته مما يجعل تحديد كيفية عنوتها امر في غاية الصعوبة مما يشوه العملية السياسية .

ألثغرات السياسية : وهو عبارة عن ألثغرات الذي يتويه البرنامج السياسي مما يؤثر على العملية السياسية والخطوات المتبعة لغرض معالجة الازمات السياسية كما يؤثر على ماهية الاحداث وتوجهات النخب المستقلة لغرض بناء قواعد فكرية منظمة يمكن من خلاله تحديد الاسس المنطقية لتجسيد الواقع السياسي فألساحة ألعراقية هي ساحة ألأحزاب لاوجود للشعب فيها وألأنسانية فيها محطمةبحيث لايشغل بال ألقيادات ألسياسية ألا مايستطيعون ألحصول عليه.

يتجه ألساحة ألعراقية نحو ألأنهيار ألفكري وألسياسي ألتام بسبب عدم توافق ألشعارات ألحزبية مع واقع ألساحة وأفتقار ألقيادات ألحزبية من صفة ألقيادة ألسياسية وسعيهم وراء أكتساب ألمصالح ألشخصية بعيد عن مصلحة ألشعب كما لا يمكن أطلاق صفة ألدولة على ألعراق لأفتقاره لكل مقومات ألدولة فالدولة التي لاتملك دستور فعلي وسلطة ألأحزاب فيها فوق ألقانون بعيد عن ألحقائق ألفكرية ولا يتحقق فيها ألتوازن ألسياسي لأن ألتوازن ألسياسي هو عنوان لدرجة بارزة من الوعي السياسي الشعبي ويعبر عن التطور السياسي الذي يطرأ على محور الفكر السياسي الحزبي وبرنامج عمله المنطقي للتعامل مع الساحة السياسية بالشكل الذي

يتفق مع تساير الاحداث وتدرجات الزمن السياسي حيث ان التحول من نطاق سياسي الى اخر يتطلب مفاهيم فكرية وحزبية جديدة فكل مفهوم سياسي له اطار زمني محدد وخطوات فكرية يجب اجتيازه حتى يتم الوصول الى بداية الحياة السياسية المتوازنة والمتناسبة مع وقائع الاحداث. فمجريات ألأحداث يتحدد حسب درجة الوعي السياسي والفكري للشعب كما ان مصدر تغير السلطة يبين المرحلة السياسية لتدرجات الزمن الفكري وماهية الاحداث وطبيعة المعادلات السياسية وكيفية تفسيرها وتحليلها وازالة الغموض عنها . حيث ان المعادلات السياسية تبين طبيعة العلاقة مابين الشعب والساحة السياسية والشعب والاحزاب السياسية وماهية العلاقة مابين الاحزاب السياسية انفسهم وطبيعة المنافسة القائمة على اساسها برنامج العمل الحزبي .

يعتبر مرحلة ألمنافسة ألسياسية ألحد ألفاصل مابين ألدكتاتورية ألجامدة والدكتاتورية ألمتدرجة ألتي بها يتحول ألمسار ألسياسي ألى مرحلة سلطة ألنخبة ويتساير ألفكر ألسياسي حسب تدرجات الزمن السياسي .

فالوصول الى نصاب معتدل للميزان السياسي والفكري يحتاج اسس وقواعد منظمة يمكن من خلاله فتح قنوات فكرية جديدة يفسر كل الخطوات الحزبية وماهية بناءه السياسي ومدى قدرته على التأقلم مع الواقع وتدرجات الزمن الفكري ومدى مطابقته مع تساير الاحداث والزمن السياسي حيث ان كل فكرة سياسية له اطار زمني معين ومحور فكري يعبر عن اساس القواعد الفكرية والذي يوجه العملية السياسية نحو مساره ألحقيقي و الاتجاه السياسي والفكري المنطقي لتحديد ماهية الاحداث واطار الزمن التدرجي والعنوان الحقيقي للساحة .

كل ذلك التوجهات يرتب العملية السياسية وينظم الحركة الفكرية ويعرفها حسب درجة تأقلمها مع واقع الاحداث .

حيث ان نشوء الكيانات السياسية يعتمد على واقع الساحة وليس اطار للعنوان السياسي السابق والموروث من النظام السياسي الغير واضحة المعالم .

فالمسائل السياسية الذي يطرح نفسها على واقع الساحة يكون نابعاً من متطلبات الساحة واحتياجات الشعب ومستلزمات واقع الحركة الفكرية الذي يتناسب مع تدرجات الزمن الفكري وتساير الزمن السياسي .

فعندما يتولد الحقائق السياسية يصبح الوضوح في الرؤى السياسية مصدراً للأصدار جميع القرارات المتخذة من اجل بيان حالة وواقع الوضع السياسي داخل الساحة وتحديد العوائق امام حركة وتوجهات الاحزاب السياسية لمعالجة الازمة السياسية .

فالازمة السياسية هي عنوان للأزمات عديدة متدرجة كل منها تخص واقع زمني وفكري سياسي معين . حيث لاتكون الازمات السياسية وليدة زمن سياسي محدد ومعين وليست نتيجة لحالة سياسية انية وانما تعبر عن العنوان السياسي للساحة وطبيعة النظام السياسي والتوجهات الفكرية ومدى قدرتها على التعامل مع الواقع السياسي وتجسيد المفاهيم الحقيقية الذي من خلاله يمكن بناء اتجاه سياسي جديد ينظم كل القواعد الفكرية والحزبية ويوضح ماهية العملية السياسية ومدى توافقها مع واقع الساحة ومدى استجابة الوعي السياسي والفكري للشعب على التأقلم مع الحركة السياسية الجديدة وبناء معالم سياسية واضحة يتحدد من خلاله بداية المسارات السياسية وكيفية التعامل مع الساحة .

فمضمون المعادلات السياسية تعبر عن طبيعة المنافسة مابين الاحزاب السياسية كما يترجم نوع العلاقة مابين الشعب والعملية السياسية كل ذلك يحقق التنظيم التدرجي للقواعد الفكرية والسياسية . حيث ان تنظيم تدرجات الزمن الفكري ينعكس على تساير الاحداث ويجعلها متناسبة مع واقع الساحة السياسية ودرجة الوعي السياسي للشعب وهذا يحدد ماهية العنوان السياسي ومدى تأثره بالنظام السياسي ويتم تعريف السلطة الجديدة بعد تغير نظام الحكم . اي ان المسيرة السياسية وخطواتها المتدرجة نحو بناء معالم وبداية حياة متوازنة يتحدد حسب الخطوات الفكرية لبناء القواعد الاساسية لتغير اساس الفكرة السياسية والحزبية داخل الساحة ومن خلالها يتم ترجمة جميع ألمعادلا ت ألسياسية ويؤهل ألشعب لكيفية ممارسة حقوقه ألمشروعة من خلال تربيته تربية سياسية وقانونية حيث أن ألبحث عن ألحقائق يتطلب موازنة سياسية وفكرية وتجسيد لكل ألمفاهيم ألمنطقية وتنظيم ألتوجها ت ألحزبية .

الرئاسة السياسية: هي شخصية سياسية قادرة على مواجهة الواقع السياسي ويستطيع معالجة كل حدث سياسي متوقع حدوثه داخل الساحة و ملم بمنطق ألفكر ألسياسي وله توجهات

حقيقية منظمة لكيفية ألتعامل مع ألأحداث وقدرته على تحديد معالم ألأزمة ألسياسية من حيث بيان طبيعته وطرق معالجتها ولكن ألمشكلة هنا بأن تلك ألمصطلح قد زيفت مثلما زيفت كثير من ألمصطلحات والعناوين ألأخرى وتسمى بها شخصيات بعيدة عن عالم ألسياسة وخاصة في ألدول ألعربية بشكل عام وألعراق بشكل خاص مما يؤدي ألى تطبيق مهازل ألقيادات ألسياسية تحت عنوان ألبرنامج ألسياسي للدولة وأن يقوم ألأحزاب ألسياسية بأغتصاب ألحقوق ألمشروعة للشعب مستفيدا ومستغلا لأوضاع ألسياسية داخل ألساحة وعدم قدرة ألشعب على ممارسه دوره وعدم معرفته لمكانته داخل ألساحة كما يتم أستغلال أ لمشاعر والعواطف ألقومية والدينية للشعب وضعف أدراكهم ووعيهم ألسياسي وعدم قدرتهم على فهم ألواقع ألحقيقي للساحة وكيفية أختيار من يستحق أن ينوب عنهم في ألمطالبة بالحقوق يسيطرألأحزاب ألسياسية على كافة مصادر ألقرارات دون أن يكون هناك أي رقابة على أعماله حيث أن دستور ألدولة لا يتعدى كونه لائحة حزبية صرفة لا أعلوية ولا سمو له وقرارات ألأحزاب ألسياسية فوق ألقانون والدستوركماان حرمان ألنخب ألمستقلة من ممارسة حقهم ألمشروع وألمشاركة في ألعملية ألسياسية وسيلة ألقيادة ألسياسية للحفاظ على ألدائرة ألحزبية ألمغلقة والوصول ألى تلك ألمرحلة له مقاييس فكرية جديدة منها تضحية ألنخب ألمستقلة بمصلحتهم ألشخيصة والتخلص من مصيدة ألتجنيد ألحزبي وقيامهم بدورهم الحقيقي وهو مهام قيادة ألشعب وان يكونوا حلقة ألوصل ما بين ألشعب وألأحزاب ألسياسية حيث أن الفراغ ألسياسي سببه ألخلل في ألتدرج ألسياسي والزمني وتشويه ألقاعدة ألفكرية والتي تعتبر مصدر لجميع ألعناوين ألسياسية وألاساس لتغير فكرة ألنظام ألسياسي كما أن أظهار واجهة جديدة لتلك ألنخب ألمستقلة من خلال تجنيدهم حزبيا وتسخيرهم من أجل تطبيق مفاهيمهم ألشخصية من خلال أكتسابهم فكرة ممثلي ألشعب مما يتيح لهم ألسيطرة على ألساحة مما يؤدي ألى توسع دائرة ألأزمات ما يهم ألقيادة ألسياسية ألحفاظ على مكتسباتهم دون ألأهتمام بمأساة ألشعب وأنهيار كل ألقيم ألانسانية وألأخلاقية داخل ألدولة نتيجة أنهيار ألمبادىء وألمثل ألعليا فالبحث عن ألقنوات ألسياسية والفكرية يتطلب أسس جديدة ومسيرة فكرية منظمة وتجسيد للمصطلحات والكلمات ألسياسية وتعريفها حسب توجهات ألأحزاب ألسياسية وماهية ألأحداث وتحليل ألمعادلات

ألسياسية ألغامضة يتطلب ألوصول ألى تلك ألمرحلة تحديد بداية كل فكرة حزبية وآيدلوجيته وخطته لكيفية مواجهة واقع ألساحة وألأزمات ألسياسية وتحديد سبل معالجتها .

الحوار السياسي المنطقي : وهو التوصل الى بطون المعرفة السياسية وتدرجات الزمن السياسي والمحور الفكري للمنافسات السياسية حسب طبيعة النظام السياسي مما يتيح المجال امام النخب المستقلة على معرفة موقعه من الاحداث .

لايمكن الوصول ألى بداية حياة سياسية جديدة ألا عن طريق تحديد ألمرتكزات ألأساسية لكيفية ألتعامل واقع ألتدرجات ألزمنية وكيفية ألسير نحو خطوات أكتساب ألحقوق ألمشروعة حينها يستطيع ألشعب تحديد موقعه داخل ألساحة ودوره في ألعملية ألسياسية.

كل مرحلة سياسية وفكرية لها قواعد واطار زمني معين يتدرج فيها الحركات الفكرية نحو التنظيم الزمني للأحداث فالخطوات السياسية يجب ان يكون ضمن الاطار الزمني المحدد للاحداث وهذا يحقق التوازن مابين مجريات الواقع السياسي ومحور الفكر المتجدد حسب العنوان السياسي للساحة فخلق قواعد التوافق والتناسب يعني تحديد الموازين السياسية لتعريف كل المصطلحات والكلمات السياسية وبيان مضمونها وكيفية تجسيدها داخل الساحة . فكل مرحلة سياسية وفكرية له تنظيم تدرجي يتناسب مع تحولات الفكر السياسي وخطواتها نحو بلوغ المعالم السياسية الجديدة ولهذا فان العمل ضمن نطاق فكري محدد يؤهل الساحة السياسية لأستقبال اي فكرة سياسية مناهضة لفكرة النظام السياسي السابق فعندما نتطرق الى مسار العملية السياسية وتدرجها داخل الساحة السياسية في العراق نلاحظ وجود فراغ سياسي كبير نابع من عدم المشاركة الشعبية في العملية السياسية وعدم وجود قواعد فكرية ثابتة ومحددة يمكن من خلالها بناء مسار واتجاه سياسي جديد كما ان تورط ألنخب ألمستقلة ودخولهم الشباك الحزبية وتجنيدهم فكرياً من قبل الاحزاب واستخدام مؤهلاتهم الفكرية تحت ستار تطبيق البرنامج الحزبي البحت .

فتنظيم الكيانات السياسية وتوجيها حسب تدرجات الزمن الفكري وتساير الاحداث يحقق التوازن السياسي داخل الساحة كما يترجم العملية السياسية ويعنون كل التوجهات ومدى

تاثرها بالواقع السياسي وطبيعة المسيرة السياسية ودرجة الوعي السياسي للشعب وكيفية تعامله مع الاحداث .

فطبيعة الازمة السياسية داخل الساحة يعبر عن مدى استجابة الشعب للتعبير الذي طرأ على السلطة . كما ان التعبير عن الواقع السياسي يتطلب تأسيس قنوات فكرية جديدة ومعروفة وواضحة المعالم حتى يتم تحديد المرحلة السياسية واطار الحركة الفكرية الواجبة الاتباع لغرض تجسيد الحقائق السياسية .

فكل نطاق سياسي له برنامجه الخاص حسب التدرج الزمني والفكري وهذا يجسد معالم جديدة لتوضيح المعادلات السياسية واخضاعها للميزان ذو نصاب معتدل يمكن من خلاله تحقيق العدالة السياسية وفسح المجال امام النخب المستقلة للمشاركة في العملية السياسية وتقلد المناصب السياسية وتمثيل الشعب وبالتالي العمل ضمن اطار تحقيق الموازنة السياسية عن طريق تجسيد فكرة النظام السياسي المتدرج مع تدرجات الزمن الفكري وتساير الاحداث فالعمل ضمن مسار الاتجاه السياسي المنظم يعني تعريف كل العناوين السياسية وتحقيق التوازن مابين توجهات الزمن الفكري وتدرجات الوصول الى بداية الحياة السياسية الجديدة الذي يتحول فيه كل القنوات الفكرية الى نظام سياسي متدرج حسب وقائع الاحداث حيث ان بداية كل عملية سياسية يحتاج الى تنظيم فكري وسياسي وفكرة متدرجة نحو بلوغ معالم وقائع الاحداث .

الركود السياسي : هي محاور فكرية غير متزنة مع تدرجات الواقع السياسي بحيث تجسد مفاهيم غيرمفهومة داخل الساحة السياسية ممايؤخر العملية السياسية ويجمد جميع التوجهات الفكرية الهادفة على تغير الواقع السياسي والبدء بمسيرة فكرية جديدة قائمة على اساس التوازن السياسي ونشر الحقائق الفكرية على اساس المنطق السليم بعيدا عن الشعارات الغير المتوافقة مع واقع الساحة السياسية والتي بها يتأسس حلقات حزبية مغلقة تشوه جميع المفاهيم السياسية ممايؤدي الى جمود سياسي لا يمكن حينها تحليل المعادلات السياسية الغامضة ومعرفة اساس كل توجه حزبي ومضمون اهدافه الحقيقية

عندما يتغير نظام ألحكم داخل أي دولة عن طريق قوة خارجية يبقى جميع ألأسس لدستور على من أدعاء تغيرها من قبل ألحكومة ألجديدة ما يتغير فقط ترتيب وتسلسل ألمواد داخل ألدستور دون أن يطبق بنودها ولا يتعدى كونه ألا لائحة حزبية صرفة ووسيلة بيد ألأحزاب ألسياسية لغرض أعطاء ألشرعية لقراتهم الغير ألقانونية والتحايل على ألشعب وأدعاء ألتغير برفع شعارات حزبية بعيدة كل ألبعد عن واقع ألساحة حيث يبقى ألنظام ألسياسي على حالها دون أي تغير حيث يتمثل قوة ألدستور وأعلويته وسموه ليس بما يحتويه من ألمواد وانما على كيفية كتابة تلك ألدستور ومحور وجودها وألأطار ألفكري له وطبيعة ألعلاقة ما بين ألشعب وألنظام ألسياسي ودرجة ألتوازن ألفكري داخل ألساحة وسلطة ألشعب ومدى قدرته على ممارسة دوره داخل ألعملية ألسياسية فأن لم يصل ألساحة ألى مطاف ألرأي ألعام ولم يكن للشعب دور فعال فلا يكون للدستور أي أهمية حيث أن ألوصول ألى ألأطار ألفكري ومطاف سلطة ألدستور يتطلب تحول سياسي وفكري وقانوني وأيدلوجي يتحدد من خلاله كل ألأوجه ألفكرية حيث يعتبر الدستور أعلى مراتب ألقانون ومصدر لحماية حقوق ألأنسان في ألدول ألمتوازنة سياسيا ولا يندرج تحت أطارها ألدول ألعربية ومنها ألعراق ألتي لا يتعدى فيه ألدستور أكثر من لائحة حزبية يطبق من خلاله برنامج ألحزب ألسياسي و لا يكون ضامنا لأي بند من بنودها وخصوصا ألبنود ألخاصة بمباديء حقوق ألأنسان.

فقوة ألساحة ألسياسية يكمن في ألتطورات ألفكرية ومدى مشاركة ألشعب في أصدار ألقرارات فالخروج من دائرة والحلقة ألحزبية ألمغلقة يحتاج ألى أ جتياز جميع ألقنوات ألحزبية ألوهمية والوصول ألى بطون ألحقائق ألدفينة.

فكثرة الحديث عن معالم حقوق الانسان وتوسع دائرة الشعارات الحزبية حول ضمان تلك الحقوق ولكن دون الاستناد الى اية قاعدة يمكن من خلالها تعريف المواقع الفكرية والسياسية الذي يظهر داخل الساحة السياسية ودوماً يأتي الحديث عن وجود آليات لحماية حقوق الانسان وقواعد يمكن من خلالها ضمان تجسيدها داخل الساحة السياسية وهناك شعارات حزبية ترفع تؤكد اهمية تحديد تلك المبادىء لغرض تأسيس دولة المؤسسات والمدنية حيث ان الوصول الى الحقائق السياسية يتطلب بناء معالم سياسية وفكرية جديدة يؤهل ألفكرة المستقلة على التأقلم

مع تدرجات الزمن الفكري وواقع الاحداث وتساير الزمن السياسي لذلك فأن مسألة الحق هو جزء لايتجزء من الواقع الانساني خلال تدرجات الزمن ومدى قابلية الشعب على التحول من مرحلة فكرية الى اخرى متأقلماً مع تطورات الاحداث فالحقوق مسالة نسبية ومتدرجة ولايمكن اكتسابه ضمن زمن سياسي محدد ومعين وانما يتطلب تغير درجة الوعي السياسي للشعب وفكرة الاحزاب السياسية وبرنامج النظام السياسي حيث ان الحقوق تكتسب ولا تمنح فهي ليست منحة من قبل اية حكومة او حزب سياسي وانما تكتسب كل قناة من قنواتها حسب المؤهلات الفكرية للشعب ومدى مشاركته في العملية السياسية حيث ان المشاركة الشعبية و ماهية وطبيعة النظام السياسي ودرجة تأقلمه مع واقع الساحة السياسية تحدد تدرجات الزمن الفكري واطار واقع الاحداث وطبيعة الساحة السياسية تحدد الاتجاه السياسي المتطابق مع الزمن السياسي كما تحقق برنامج العمل السياسي الذي يتوافق مع متطلبات الشعب واطار الفكري فالوصول الى اطار جديد للفكر السياسي هو الذي يحمي ما يتوصل اليه الفكر الى مبادىء جديدة لحصانة حقوقه المشروعة فتدرجات الزمن الفكري وتحليل المعادلات السياسية الغامضة يتأسس من خلالها قواعد وقنوات جديدة يمكن البدء بمسيرة سياسية منظمة يحقق الموازنة الفكرية كل ذلك يهيأ الساحة السياسية للأستيعاب توجهات جديدة تنظم قواعد الحركة الفكرية وتوضح برنامجه الفكري والسياسي ومدى تناسبه مع واقع الزمن السياسي وتدرجات الحركة الفكرية وطبيعة النظام السياسي فمسألة الحق يتولد ونابع من الاحساس بأهمية الوجود الفكري وقدرته على التعامل مع الواقع السياسي وتنظيم متطلبات الساحة السياسية فالحق والقدرة نابعات من نفس المصدر الفكري لتحديد مستلزمات الزمن السياسي فأكتساب الحقوق وحمايته يعتمد على الاطار الفكري داخل الساحة ومدى قدرة الشعب على المشاركة في العملية السياسية وتغير المعادلات السياسية الغامضة وتحديد مسار وتوجهات الاحزاب السياسية وخطته وبرنامج عمله داخل الساحة اذن ما يذكر من آليات لحماية حقوق الانسان من الدستور والمعاهدات الدولية ليس الا اطار شكلي لابراز معالم الآلية الحقيقية لتجسيد تلك الحقوق وحمايته فعندما نتطرق الى الدستور نلاحظ بأن عنوانه الحقيقي ايضاً يكمن في مستوى ودرجة الوعي السياسي للشعب فالدستور لايتعدى كونه لائحة حزبية ان لم يكن هناك اطار اقوى يمكن ان يفرض على الحكومة الالتزام

ببنود الدستور وتطبيق موادها فقوة الدستور يكمن في قوة الساحة السياسية ومدى قدرة الشعب على ممارسة العملية السياسية وخير مثال على عدم اهمية وجود الدستور ان لم يصل فعلاً الى عنوانه الحقيقي فعندما نتطرق الى تأريخ الدساتير العراقية منذ سنة ١٩٢٥م والذي وضع فيها اول دستور بأسم القانون الاساسي وانتهاء نسبة ١٩٧٠ والذي صدر فيها اخر دستور مؤقت فعندما نتطرق الى موادها نلاحظ فيها مواد اساسية عن حقوق الانسان وبسب عدم وصول مفهوم الدستور الى عنوانه الحقيقي بسب غياب سلطة الشعب فلم يتعدى تلك الدساتير الا لوائح حزبية يطبق من خلالها الاحزاب السياسية برنامجه الحزبي ولا يريد من خلالها الا اخفاء الشرعية على توجهاته الغير القانونية نلاحظ كيف مارس الحكومة العراقية اسوء الاساليب للنيل من حقوق الشعب وحرمانه من ابسط حقوقه الانسانية وهي حق التمتع والاحساس بأنسانيتة وكيف جعل من الدستور والقانون وسيلة لتطبيق مفاهيمه الغير الانسانية والقانونية وكيف أعطى الشرعية لقرارت مجلس قيادة الثورة والغى بها بنوداً اساسية في الدستور وخصوصاً البنود الخاصة بحقوق الانسان والوارد في اتفاقيات دولية حيث انه من خلاله احدى تلك القرارت قد حرم الشعب الكوردي في مدينة كركوك ان يكون هناك ملك بأسمائهم وهذا القرار لا وجود له في كل القوانين الدولية والتأريخية ماعدا في قانون حمورابي والذي نص في احد بنوده على حرمان الرقيق بأن يكون هناك ملك بأسمائهم هكذا نرى بأن برنامج العمل السياسي يتأثر بواقع الساحة السياسية ودرجة الوعي السياسي للشعب ومسار وتوجهات الحركة الفكرية فقوة الدستور وطبيعة النظام السياسي يرتبط بواقع التدرجات الفكرية ومسار الزمن السياسي وتساير الاحداث ولهذا فأن التوعية السياسية والقانونية تؤهل الشعب لتخطي حاجز الزمن والتاقلم مع واقع الاحداث ومعرفة موقعه داخل الساحة السياسية ومدى قدرته على التعامل مع توجهات الحركة السياسية والحزبية ودوره في تسمية الساحة بالعنوان السياسي الصحيح بعيد عن الشعارات الحزبية وادخالهم الى غيبوبة سياسية يتوهون من خلاله داخل حلقة حزبية مغلقة بحيث لا يعرفون الى اي زمن سياسي وفكري ينتمون كل ذلك يوجه الحركة السياسية نحو تدرجات منطقية فالعمل ضمن اطار فكري وسياسي معلوم وواضح ومتدرج يحافظ على التوازن السياسي داخل الساحة ويحدد ما هية النتاجات الفكرية ومكتسبات الشعب

خلال المراحل الفكرية والزمنية ووضعها داخل اطار قانوني نابع من سلطة الرأي العام للحفاظ عليه وحمايته من اي تدخل سياسي وحزبي فحماية حقوق الانسان نابع من سلطة الساحة السياسية وقوة ارادة الشعب الذي يضفي على واقع الاحداث تدرجات منطقية وقوة الرأي العام يضع الحصانة لحماية تلك المكتسبات الفكرية والانسانية ويعطي العنوان الحقيقي للدستور ويجعلها آلية مهمة ورئيسة لحماية حقوق الشعب فأن لم يصل الشعب الى ذلك المستوى من الوعي السياسي ولم يتعنون الساحة بالتوازن السياسي فلا يتغير مسار العملية السياسية وتبقى فكرة النظام السياسي على نفس الاطار القديم مهما تغير معالم السلطة وتساير الزمن السياسي ولا يتعدى كون الدستور الا لائحة حزبية صرفة لا سمو ولا اعلوية له وبنودها ليس الا شعارات لايمكن تطبيقها او تجسيدها على ارض الواقع فالبحث عن الحقائق يتطلب اطار فكري وسياسي جديد يستلزم قواعد فكرية معروفة وواضحة يغير مسار العملية السياسية بعد تغير السلطة حيث لايمكن البدء ببداية سياسية واضحة وسليمة ان لم يكن معالم الحقائق السياسية معروفة لدى الشعب فالشعب ووجودها الفكري هو مصدر تحديد كل العناوين السياسية والفكرية داخل الساحة كما يتحدد من خلال رؤية الشعب توجهات الاحزاب السياسية وبرنامج عملهم داخل الساحة وبه يتحدد طبيعة المنافسة بين تلك الاحزاب هل هي منافسة من اجل تحقيق المصالح الحزبية البحتة ام منافسة من اجل الوصول الى اكتساب ثقة الشعب من خلال تقديم افضل برنامج عمل يمكن ان يحقق اكبر قدر ممكن من مستلزمات ومتطلبات الشعب وطموحه حيث ان الشعب وقدرته داخل الساحة وطبيعة مشاركته في العملية السياسية يصبح قاعدة وقناة فكري وسياسي مهم يتحدد من خلاله وقائع الاحداث حيث ان تساير الاحداث يتطابق مع تدرجات الزمن الفكري ويؤهل الفكر السياسي للتأقلم مع الساحة السياسية اذن العمل ضمن نطاق سياسي واضح المعالم ومنتظم الاتجاه يحدد معالم كثيرة يمكن من خلاله بناء قواعد فكرية متنوعة يربى الشعب تربية سياسية وفكرية وقانونية منها يكتسب الساحة السياسية واجهة جديدة يرتقي من خلاله الى مطاف الرأي العام اذن الحرمان من الحقوق قاعدة عامة في الدول ذو الانظمة السياسية الثابتة وخصوصآ الدول العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص حيث في بعض الاحيان يتم تغيير السلطة ولكن لايرافقه تغير فكرة

النظام السياسي لذلك يستمر برنامج العمل السياسي داخل الساحة على نفس اطاره السابق ولكن يتلون بألوان سياسية وفكرية جديدة وتغير اسلوب الحزب السياسي الحاكم في طريقة حرمانه للشعب لحقوقه المشروعة فعندما نتطرق الى التاريخ السياسي للعراق نراه حافل بالتغيرات التي احدثت على السلطة الحاكمة لكن ظل طريقة التعامل مع الشعب وحقوقه المشروعة على نفس شاكلته القديمة ولكن تحت عناوين جديدة ولم يتم تجسيد اية فكرة سياسية داخل واقع الساحة على الرغم من تدوينها كمواد اساسية داخل الدستور اذن حماية حقوق الانسان وتجسيد مبادئها داخل واقع الساحة السياسية غير مرتبط بتسمية الدستور ولا كتابة تلك الحقوق ضمن بنود ومواد اساسية وانما العنوان الحقيقي الذي يرتقي اليه تلك الاطار القانوني والذي يحققه مضمون الساحة السياسية و درجة الوعي السياسي للشعب ودوره في تغير معالم العنوان السياسي ومدى مشاركته داخل العملية السياسية وتحديد التوجهات الحزبية وخلق المنافسة المشروعة بين تلك الاحزاب السياسية والذي يمكن من خلاله الوصول الى ارضاء الشعب حيث يصبح قوة الشعب هو المؤشر الاساسي لتحديد معالم السلطة وعناوين الحكم فبيان مسار ألتوجهات ألحزبية وبرنامج عمله مرهون بدرجة ألوعي ألسياسي للشعب ومدى قدرته على ممارسة حقوقه ألمشروعة حيث أن ألحق يكتسب ولا يمنح يجب أن يكون صاحب ألحق في مستوى تلك ألحقوق ألمكتسبة وبعكسها لايستطيع ألحفاظ عليه من ألتجاوزات ألحكومية والحزبية فكل قناة لأكتساب حق من ألحقوق يقابله قناة حزبي لكيفية حصر تلك ألحق في أضيق نطاق.

الواقع الفكري المتساير :هو اطار لبرنامج فكري منظم يتحقق من خلاله ترجمة واقعية لمعالم الاحداث وتعريف منطقي للمطلحات السياسية حسب طبيعة النظام السياسي ومحور التوجهات الفكرية للنخب المستقلة ودرجة الوعي السياسي للشعب وقدرته على التحكم بأطار الزمن السياسي من خلال تحقيق التوازن مابين متطلبات الساحة السياسية والحقوق المشروعة للشعب .

يعتبر مفهوم سياسة ألزمن أطار لتوافق ما بين تدرجات ألزمن ألفكري وألزمن ألسياسي حيث يبدأ بداية سياسية جديدة قائمة على أساس ألمنطق وألتوازن ما بين مصادر ألسلطات

حيث يصل من خلاله ألشعب ألى مستوى من ألوعي ألسياسي ما يؤهله لأن يفرض على ألنظام ألسياسي تغير برنامجه وألسير على خطى تساير ألزمن وتحقيق متطلبات ألشعب.
يعتبر ألبحث عن ألبدائل ألسياسية أفضل وسائل بعض ألقيادة ألحزبية عندما يتعارض مصلحتة ألشخصية مع مصلحة ألحزب ألمنتمي له فيبدأ بمسيرة جديدة هي مسيرة ألخداع ألفكري وأستغلال مشاعر ألشعب وخلل ألساحة ألسياسية يحاول قيادة ألشعب من خلال نشر فضائح ألأحزاب ألسياسية وألفساد ألأداري وألمالي للحكومة على ألرغم من أنه كان من ألمشاركين فيه وبسبب عدم توعية ألشعب لواقع ألساحة وعدم معرفته لموقعه ألحقيقي داخل ألساحة وعدم وجود بديل آخر لمسيرة تلك ألأحزاب فأنه يكون من ألمؤيدين لتك ألفكرة ألمعارضة على ألرغم من عدم وضوح رؤيته ألسياسية وأفتقاره لخطة سياسية منظمة يستطيع تلك ألفكر ألمعارض ألوصول ألى تأيد شعبي كبير مع بداية ظهوره مما يؤهله لأكتساب نتاجات سياسية كبيرة وحصول على مقاعد برلمانية مما يفتح ألمجال أمامه للدخول في مساومات مع ألأحزاب ألحاكمة وألدخول مرة ثانية كمشارك في تأسيس ألحكومة حينها يترك جبهة ألتعارض ويصبح ألحكومة ألفاسدة حكومة قانونية مؤسساتية مثالية في تصريحاتها وأعلامها يجب أن نعلم بأنه لايمكن أبدا أن يتولد من ألسراب فكرة ألحقيقة ولا ألواقع من داخل ألخيال ولا من بطون ألأحزاب فكرة ألمعارضة فكل فكرة سياسية لا يمكن ان يتأسسس ألا عندما يتوفر جميع مستلزمات بناءه.
وعندما يتساير ألأحداث مع تدرجات ألزمن ألفكري ويمكن من خلاله تجسيد ألحقائق .

ألفراغ السياسي : هو ألأساس لكل ألأزمات السياسية داخل الساحة مصطدرها العنوان الخاطىء للساحة السياسية مما يؤدي الى عرقلة العملية السياسية وهذا مما يحرم الشعب من اخذ موقعه الحقيقي داخل الساحة وعدم وضوح الرؤى الحزبية لديه مما يدخله داخل حلقة سياسية مغلقة.

ألمجاملة السياسية ألشخصية : هي اسلوب سياسي يعتمد محر كلماتها وتعابيرها على ذات الشخصية السياسية ومدى ايمانها بالمبادىء الانسانية بحيث يحقق التوازن مابين الرؤية الانسانية والرؤية السياسية تجاه الاحداث كما ان قوة حجتها مرهون بمحور افكار واراء الشخصية

السياسية المتقابلة ومدى تأثره بطبيعة الكلمات المستخدمة اثناء الحوار السياسي الشخصي من المعلوم بأن تحديد العنوان السياسي للساحة له اهمية كبيرة لبيان معالم الفكرة السياسية وتدرجات الزمن الفكري وطبيعة النظام السياسي والمرحلة الحقيقية ضمن مراحل الوصول الى الفكر الديمقراطي والتوازن السياسي داخل الساحة .

لهذا فأن معرفة واقع الساحة السياسية تبني مسار العملية السياسية وتوجه الاحزاب وبرنامج عمله الحزبي داخل االساحة ومدى تاقلم الشعب مع واقع الاحداث كل ذلك يحدده مصدر تغير السلطة عن طريق وجهة التغير يتحدد معالم الاحداث والمرحلة السياسية بعد التغير ومستوى درجة الوعي السياسي ومدى مشاركة داخل العملية السياسية ودوره في اصدار القرارات السياسية حيث ان المعالم السياسية يتحدد مسار وتوجهاتها حسب طبيعة النظام السياسي فاستمرارية الركود السياسي والفكري وعدم وجود قنوات فكرية وسياسية فعالة تحدد العناوين السياسية وترتب وتنظم تدرجات الزمن الفكري يجعل التغير في السلطة امراً محالاً عن طريق الثورات الفكرية او العسكرية الوطنية ولايكون بدا الا التغير عن طريق سلطة وقوة خارجية وبما ان تلك الحركات الخارجية مرتبط اصلاً بالمصالح الدولية لذا فأن عدم وجود استعدات فكرية وسياسية داخل الساحة تتوافق مع نوعية التغير الذي يحدث في السلطة فهذا يؤدي الى خلق مشاكل سياسية عديدة داخل الساحة ولن يكون في مقدرة الاحزاب السياسية مواجهتها او حلها كما يزيد من غموض المعادلات السياسية وواقع الاحداث فضعف الاحزاب السياسية وعدم كفائتهم وتناقض وجهات نظرهم السياسي والفكري مع واقع الساحة وتدرجات الزمن السياسي حيث يتوجهون بدل من مواجهة الواقع السياسي ومحاولة تحديد العنوان الحقيقي للساحة وبيان طبيعة العملية السياسية ووضع المشاكل السياسية داخل الاطار الفكري ا لمحدد لغرض وضع برنامج سياسي لحلها يتوجهون نحو رفع شعارات سياسية بعيدة كل البعد عن واقع الساحة محاولين صنع خيال سياسي يترجمون من خلاله معادلة سياسية غير منطقية هذا ماحدث فعلاً في العراق بعد التخلص من سلطة دكتاتورية محددة وليس النظام الدكتاتوري فالنظام الدكتاتوري مرتبط بطبيعة النظام السياسي ولايمكن التخلص منه .بمجرد انهاء معالم سلطة معينة حيث ان السلطة الدكتاتورية وسيلة لبيان معالم نظام دكتاتوري مرتبط

بالانظمة السياسية المتوارثة عبر عقود من الزمن لذا فأن انهاء السلطة الدكتاتورية حيث تبدأ مرحلة دكتاتورية جديدة وتحت اطار عنوان سياسي جديد فعندما نتطرق الى العملية السياسية داخل الساحة السياسية في العراق يعد انهاء السلطة الدكتاتورية نلاحظ بأن العنوان الحقيقي هو التحول من دكتاتورية الحزب الواحد الى دكتاتورية الاحزاب فمرحلة دكتاتورية الاحزاب هو الشطر الثاني من النظام الدكتاتوري وتدرج سلطوي طبيعي في الدول الذي يتغير سلطتها من خلال قوة خارجية فالمرور بمرحلة دكتاتورية الاحزاب امر طبيعي بالنسبة للحالة السياسية وواقع تدرجات الزمن الفكري وتساير الزمن السياسي ماهو غير طبيعي ماتوجه اليه الاحزاب السياسية في العراق بعد عملية التغير وهو عنونة العراق بعناوين سياسية متعددة ومتناقضة مع واقع الساحة ورفع اطار الزمن الفكري فيه الى مطاف فكرة الديمقراطية وحكومة المؤسسات والتوازن السياسي وتمثيل الشعب من خلال البرلمان ودستور قانوني يحدد ماهية الحقوق الفكرية والسياسية ويضمن تطبيقها داخل الساحة كل تلك التناقضات قد وجهت ألشعب نحو متاهات سياسية عديدة عجز من خلالها الاحزاب السياسية الوصول الى نقطة التقاء فكري وسياسي يمكن من خلالها الوصول الى لغة الحوار السياسي لتحديد ماهية المشاكل السياسية ومحاولة معالجتها والبدء ببداية سياسية وفكرية جديدة هكذا نرى بأن الوصول الى الامتيازات الذاتية والشخصية هي المحور لتحديد ماهية التوجهات الفكرية وتحديد الواجهات الغير الواقعية للحركات الفكرية المنشطرة من ذات الاحزاب السياسية فأستحالة ظهور وتأسيس فكر معارض من باطن الحزب السياسي الحاكم ومجرد ظهور قيادة وتسمية جديدة لايعني بداية حياة فكرية وسياسية منظمة ومتدرجة نحو بلوغ معالم الوقائع الفكرية فالعمل ضمن نطاق فكري معلوم يبني عليه افاق سياسية واضحة تتوضح من خلاله جميع المعادلات السياسية الغامضة حيث يندرج كل فكرة سياسية ضمن نطاق زمني محدد اذن الحديث عن احزاب سياسية معارضة بعيد عن المنطق السياسي حسب الزمن السياسي وتدرجات الزمن الفكري ودرجة الوعي السياسي للشعب ومفاهيم الايدلوجية السياسية وطبيعة النظام السياسي لذا فأن احتمالية ظهور فكرة سياسية معارضة داخل العراق بشكل عام واقليم كوردستان بشكل خاص بعيد عن الواقع حيث لايمكن ابدا البحث عن الحقيقية داخل الخيال وايجاد المنطق داخل الوهم فأدعاء فكرة

معارضة لغرض الاستفادة من الازمة السياسية اي ازمة الساحة السياسية وازمة الفراغ الفكري الذي يعاني منه الساحة السياسية في غاية الخطورة حيث يتم تشويه الحقائق السياسية والفكرية تحت عناوين جديدة وغير مفهومة نلاحظ كيف ظهرت وانشطرت من الحزب السياسي الحاكم فكرة سياسية معارضة لفكرة تقسيم الامتيازات والمصالح وليس التعارض في التوجهات والمبادىء السياسية وتجنيد النخب المستقلة وانقطاع العلاقة مابين الاحزاب السياسية أنفسهم ومابين الاحزاب السياسية والساحة السياسية فالتحايل على الشعب ومحاولة تشويه الحقائق الفكرية وابداء معالم سياسية غير واضحة المعالم هو اساس ومصدر التوجهات الاحزاب السياسية وماينبثق منه من افكار وجماعات تريد ان تتدعي فكر سياسي متناقض مع الحركة السياسية والحزبية بالشكل الذي يتوافق مع تدرجات الزمن السياسي ومسار الاحداث فالدخول داخل وضمن مسرحية الحياة السياسية يعني تجسيد مفاهيم ومصطلحات بعيدة كل البعد عن الواقع الزمني للأحداث ولا تساير مجريات الزمن الفكري لهذا فأن تشويه الحقائق هو اكثر بوادر للأحزاب السياسية ضمن برنامج عملهم الحزبي ووضع خطط حزبية لكيفية التحايل على رغبات الشعب بدل من التعامل مع الواقع السياسي وبناء قواعد فكرية وسياسية جديدة من اجل الخروج من دائرة الازمة السياسية حيث لايمكن الخروج من تلك الدائرة الا عن طريق معرفة اساس الازمة السياسية وأطاره الزمني والفكري ومحور تدرجات الزمن الواقعي للأحداث فتعريف المصطلحات والكلمات السياسية وترجمة المعادلات السياسية الغامضة يحتاج الى محاور فكرية متزنة وواضحة التوجهات حتى يكون الشعب على بينة من كل الخطوات السياسية ويعرف ماهية وجودها يجب ان يعرف الشعب حقيقية العنوان السياسي للساحة ومدى قدرته على التعامل مع الاحداث وتغيير مسار العملية السياسية وبيان كينونة الاحداث فعندما نتطرق الى واقع العملية السياسية داخل اقليم كوردستان نلاحظ بأن تدرجات العملية السياسية قد أخذ مسار غير مسار الواقع الحقيقي للأحداث وتم تحديد عناوين سياسية متناقضة مع واقع الزمن السياسي وخارج نطاق محور الوعي السياسي للشعب لذا فأن العملية السياسية قد اخذ مجرى مختلف عن احتياجات الساحة ومتطلبات الشعب فأبداء معالم سياسية مختلفة عن المعالم الفكرية الحقيقية يشوه الفكرة السياسية ويبعدها عن مسار الحقيقي للأحداث فرفع الشعارات

الحزبية وانشاء فراغ سياسي وأ نقطاع العلاقة مابين الشعب والساحة السياسية وبين الاحزاب السياسية يؤهل الساحة السياسية للوصول ألى المرحلة الثانية من مراحل الوصول الى التجربة الديمقراطية وهي مرحلة حكومة الاحزاب . ومرحلة حكومة الاحزاب هي مرحلة سياسية انتقالية واصعب المراحل الذي يحتاج الى نظام سياسي وفكري متدرج حسب درجات الوعي السياسي للشعب وحسب المؤهلات الفكرية وواقع الاحداث فكيفية التعامل مع واقع الساحة يحدد مسار العملية السياسية وتوجهات الزمن الفكري وماهية التحولات الفكرية نحو بلوغ معالم سياسية جديدة ففي مرحلة حكومة الاحزاب يسيطر الاحزاب السياسية على جميع القنوات الفكرية والسياسية ولا يستطيع الشعب ممارسة العملية السياسية ولا معرفة ماهية برنامج العمل السياسي المصالح الحزبية البحتة ولهذا لايمكن ظهور المنافسة الحزبية من اجل تقديم افضل برنامج سياسي لخدمة مصالح الشعب حيث لايمثل الشعب مصدر لمؤشرات وتحديد السلطة ولا يستطيع تجسيد مفاهيمه ورؤيته تجاه الاحداث كما ان النخب المستقلة بعيد كل البعد عن مسار العملية السياسية فتلك الحرمان من الحقوق الانسانية والسياسية والعلمية يؤدي الى بناء قواعد وهمية يسيطر على واقع الساحة وجريان الاحداث ولهذا فان اجتياز مرحلة حكومة الاحزاب يعتبر المرحلة السياسية الحقيقية للتوجه نحو معالم سياسية جديدة ومنظمة يتجسد من خلالها كل المفاهيم الفكرية فعدم الوصول الى الوضوح السياسي والفكري في عنونة العنوان السياسي للساحة وتعريف المصطلحات والكلمات السياسية حسب واقع وجودها الزمني يرسخ مفاهيم غير منطقية داخل الساحة السياسية ويوجه الفكرة الحزبية نحو الانغلاق الايدلوجي بحيث يرسخ كل الوقائع والاحداث ضمن رؤيتها الحزبية الصرفة فعندما يصبح عنوان الساحة السياسية وسيلة بيد الاحزاب السياسية لغرض السيطرة على واقع الاحداث وابعاد الشعب عن حقوقه المشروعة واهمها حق المشاركة في العملية السياسية ومحاولة تجنيد النخب المستقلة وابعاد فكرة الرأي العام الشعبي والذي لايمكن الوصول اليه عن طريق سلطة النخب المستقلة وعندما يصبح الساحة السياسية عنوان للعملية السياسية الحقيقية يتدرج الفكر السياسي ضمن مراحل زمنية محددة ومعلومة بحيث يتدرج حسب تساير الاحداث بعيداً عن القفزة السياسية الخيالية والذي لايتناسب مع واقع العملية السياسية ولا مع اطار الوعي السياسي للشعب فادعاء المعارضة

السياسية تسمية غير منطقية حسب التدرج السياسي والزمني داخل العراق بشكل عام واقليم كوردستان بشكل خاص حيث لايمكن ظهور فكرة معارضة ضمن مرحلة حكومة الاحزاب ولا يتهيأ الساحة السياسية لبناء وتأسيس قنوات فكرية وسياسية جديدة الا اذا تم التحول نحو المرحلة الثالثة من مراحل التدرج نحو التجربة الديمقراطية وهي مرحلة سلطة النخب المستقلة والذي يستطيع فيها النخب السياسية المشاركة في العملية السياسية وتقلد المناصب الحكومية والسياسية دون الانخراط داخل دوامة الحلقة الحزبية وتجنيدهم حزبياً فالقنوات السياسية والفكرية تكون واضحة وهذا يساعد على تحليل المعادلات السياسية الغامضة وتعريف المصطلحات السياسية ضمن اطار تساير الاحداث فالبحث عن مجريات جديدة وضمن نطاق زمني معين يتيح الفرصة لبيان جميع التوجهات والحقائق المعلومة وتنظيم الحركة الفكرية والتدرجات الزمنية حسب وقائع الاحداث وتوضيح متطلبات الساحة السياسية فالعمل ضمن نطاق فكري واضح متوافق مع واقع العنوان السياسي يؤهل الشعب للتساير مع الاحداث والتحول من درجة محدد للوعي السياسي نحو انفتاح فكري جديد بحيث يستطيع من خلاله المشاركة في العملية السياسية وضمان حقوقه المشروعة اذن الحديث عن فكرة سياسية معارضة تمثل الساحة السياسية ومتطلبات الشعب امر بعيد داخل الساحة العراقية بشكل عام وساحة اقليم كوردستان بشكل خاص حيث نرى كيف انشق من بطون حزب سياسي فكرة مناوئة لبرنامجه الايدلوجي رغم من يمثل القيادة المعارضة من المؤسسين لتلك الحزب السياسي فالتحايل على الواقع ومحاولة ادخال الشعب داخل غيبوبة سياسية جديدة عن طريق تجسيد مفاهيم تفتقر اليه الساحة وتحاول النخب المستقلة الغير مجندة حزبياً الوصول اليه كل ذلك تغير الوجهة السياسية والفكرية للشعب وتعنون المسار الفكري وتؤهل الساحة للتحول نحو المرحلة الثالثة وهي مرحلة النخب المستقلة فالتوجه نحو أطار فكري جديد يعني ألتخلص من كل ألقيود ألفكرية والتخلص من دوامة ألخيال ألسياسي .

ألشخصية ألسياسية الوهمية : هي شخصية بعيدة كل البعد عن عالم السياسة وانما يكون ضمن اهتمامات المحور الحزبي لانه يترجم فشل القيادة السياسية ترجمة متناقضة مع واقع تلك

القيادات السياسية ولهذا فانه يكون وليدة الحظ السياسي فيدخل ضمن الحلقة الحزبية المغلة ومن خلاله يتقلد المناصب الحكومية والسياسية تلك الشخصية المبتكرة فاقدة لكل المؤهلات الفكرية والسياسية ولكنه يمتلك مؤهلات الجهل السياسي الذي يحتاجه القيادة السياسية في تلك المرحلة الزمنية حيث يحسس القيادة السياسية بالأطمنان على موقعه القيادي كما لايحسسه تلك الشخصية المبتكرة بفشله الحقيقي داخل الساحة

الشخصية السياسية الواقعية: هي شخصية سياسية متوافقة مع تدرجات الزمن يمتلك كافة المؤهلات السياسية لغرض تجسيد مفاهيم فكرية جديدة وتحقيق التوازن ما بين المعادلات السياسية الغامضة ومواقع الاحداث دوما يكون في موقع صراعات مع القيادات السياسية الحزبية بسبب رؤيته المتناقضة مع الرؤئ الحزبية الحزبيةالمقيدة حيث يحسسهم بفشلهم السياسي في تجسيد مفاهيميهم والاستمار في السيطرة على جميع المواقع والقنوات الفكرية والسياسية.

عندما نتطرق ألى ألساحات ألسياسية ألعربية وخصوصا ألساحة ألعراقية نلاحظ منافسات غير مشروعة بين ألتجار السياسين من أجل كسب أكبر قدر ممكن من ألأرباح مستغلين ضعف مؤهلات ألشعب على تحليل خططهم ألشخصية ألهادفة على أدخال مكونات ألشعب داخل دوامة من ألصراعات ألغير المفهومة رافعين شعارات عديدة قومية وفكرية يجب ألعمل ضمن نطاقات فكرية وسياسية منظمة وتربية ألشعب تربية سياسية وقانونية حتى يستطيع ألمشاركة فعليا في ألعملية ألسياسية وأكتشاف مسرحية ألقيادات ألسياسية في فرض توجاتهم ألحزبية مستهينين بالشعب ودوره في أنجاح ألعملية ألسياسية فعدم ألوعي ألسياسي لدى ألقيادات ألسياسية وعدم أمتلاكم ألحس ألوطني وألأنساني ألى ألتلاعب بالكلمات ورفع شعارات بعيدة كل ألبعد عن واقع ألساحة حيث لايستطيع ألشعب ممارسة حقوقه ألمشروعة ولا ألمشاركة في ألعملية ألسياسية فيبدا ألأحزاب ألسياسية بمرحلة ألأستانهة بالشعب ومحاولة أدخالهم ألى صراعات غير مفهومة لغرض تحقيق مصالحه.

دوماً نلاحظ بان الحديث عن منح قيود الحرية شعاراً يرفع داخل الساحات السياسية والساحة السياسية في العراق واقليم كوردستان احدى تلك الساحات والذي توسع فيه دائرة الشعارات

السياسية الذي تسابق الزمن وواقع الاحداث وهذا قد اثر كثيراً على مسار العملية السياسية والبقاء ضمن انغلاق حزبي يجب ان نعرف بأن الحقوق واكتسابه ليست منحة تعطى من قبل اية حكومة او حزب سياسي وانما هو اطار لايمكن العمل ضمنها الا اذا توفر مستلزمات بناء حياة سياسية وفكرية جديدة وبدأ حياة فكرية متوازنة ومتلائمة مع تدرجات الزمن الفكري وواقع الاحداث فكل حدث سياسي يعبر عن برنامج سياسي وفكري معين وعن طبيعة محدد وايدلوجية مختلفة واطار لفكرة النظام السياسي المتبع فقيود الحرية هي احدى الحريات المقيدة الممنوحة من قبل الاحزاب السياسية مع عملية تغير السلطة فعندما يتغير السلطة دون تغير فكرة النظام السياسي يتم تحديد مجموعة من الحريات المقيدة منها حرية الاختيار وحرية الترشيح للمناصب الحكومية والسياسية وحرية ابداء الرأي دون القدرة على تجسيدها داخل الواقع الحقيقي للأحداث حيث يتم تعريف جميع الكلمات والمصطلحات السياسية من رؤية حزبية بحتة ولهذا فان مضمون الفكرة السياسية يظل غامضاً لايمكن تحليل معادلاتها ولا معرفة حقائق الفكرة السياسية وتوجهات الاحزاب وماهية برنامجهم السياسي ورؤيتهم تجاه الاحداث حيث ان الرؤية الحزبية تجاه الواقع السياسي والفكري للشعب فواقع التدرجات الفكرية تبين مفاهيم البرنامج السياسي ودوره في توعية الشعب توعية سياسية وقانونية وفكرية بحيث يستطيع من خلالها التعامل مع الاحداث بالشكل الذي يتفق مع العناوين السياسية حيث ان كل عنوان سياسي له اطار زمني معين ويندرج تحت واقعها مضامين مختلفة يوضح العملية السايسية وماهية الاحداث .

ففكرة الحرية ورفع شعارها مع كل تحول في السلطة هي المنفذ لتجسيد حقائق غير مفهومة وبعيدة عن واقع الزمن السياسي ولهذا فان المعادلات السياسية تكتشفها الغموض فتعريف المصطلحات والكلمات السياسية هو الذي يبين ماهية التدرجات الفكرية .

اذن فأن فكرة قيود الحرية هي فكرة جديدة يتبعها الان الاحزاب السياسية في المنطقة العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص حيث نلاحظ داخل الساحة السياسية في العراق كيف بان الاحزاب السياسية يتحولون من القائمة الحزبية المغلقة نحو القائمة الحزبية المفتوحة محاولين اعطاء الحرية المقيدة للشعب وهذا تحايل سياسي حول الفكرة الاساسية لمفهوم الحرية .

أعطاء ألحرية ألمحددة والمبرمجة لتجسيد مفاهيم ألأحزاب ألسياسية أخطر مرحلة يمر به ألشعب حيث يتم من خلاله تشويه جميع ألحقائق .

يجب ألعمل على سد جميع ألثغرات ألفكرية داخل ألساحة السياسية حتى يكتمل معالم ألوجود ألفكري ويبدأ مرحلة ألنهوض ألسياسي .

وبيان معالم وهمية وفتح قنوات حزبية مختلفة تحت عناوين متعددة أخطرها ألفكر ألمستقل يحاول ألأحزاب ألسياسية دوما حرمان ألنخب من ممارسة دورهم داخل ألساحة ألسياسية من خلال دائرة ألأنغلاق ألحزبي.

فدائرة الانغلاق الحزبي هو العنوان الحقيقي للساحة بعد تغير السلطة من خلال سلطة خارجية حيث يبدأ المرحلة الثانية من مراحل الدكتاتورية وهي مرحلة دكتاتورية الاحزاب وفيها يسيطر الاحزاب السياسية على كل مكامن السلطة ويفرضون العنوان الحزبي على كل المفاهيم السياسية والفكرية ويوجهون الحركة السياسية حسب الرؤية الحزبية البحتة ويتم في هذه المرحلة تجنيد النخب المستقلة وحرمان من لم يجند من النخب الفكرية من كل التوجهات الاساسية للوسصول الى السلطة والمشاركة الفعلية في العملية السياسية .

حيث يقوم الاحزاب السياسية بتفعيل اكبر قدر ممكن من الاشخاص البعيدين عن المنطق السياسي واعطائهم فرصة للعمل ضمن العملية السياسية وتقلدهم المناصب الحكومية والسياسية حيث ان القائمة الحزبية المغلقة هو الستار لرفع مستويات الشخصيات الغير المرغوبين داخل الساحة والذي لايمتلكون اي مستويات محددة من الوعي السياسي والفكري حيث يجسد الشعب بشكل غير مباشر باعطاء اصواتهم الى القائمة المذكورة دون معرفة الشخصيات المرشحة لعضوية البرلمان والمفروض ان يكونوا ممثلين لهم والحقيقية بأنهم يمثلون الواقع السياسي الغير المفهوم ولايمثلون بشكل حقيقي حتى الاحزاب السياسية انفسهم حيث لايندرج ضمن تلك القائمة حتى الشخصيات الحزبية الذين لاينطبق عليهم صفة الجهل السياسي وبذلك فان الشخصيات المرشحة داخل القائمة الحزبية المغلقة يستفيدون من قوة القائمة داخل الساحة حيث يعطي الناخبين اصواتهم للقائمة الحزبية الذي يؤيدونه دون معرفة الشخصيات المرشحة والذي لايمتلك اي شعبية او كفائة علمية او سياسية وهنا يبدأ الماساة السياسية حيث يكون تلك

العضو المنتدب ممثل للحزب السياسي وليس للشعب وبذلك يتحول الى موظف حزبي ويطبق بذلك مفاهيم الحزب السياسي وتوجهاته داخل الساحة ويحاول تجسيد متطلبات القيادة السياسية بعيد عن متطلبات الشعب واحتياجاته بذلك يتحول كل المؤسسات حزبية فالحكومة تشكل من خلال الاحزاب السياسية والبرلمان هو عنوان حزبي ليطبق مبادئ الاحزاب السياسية وتوجهاتهم وجعل قراراتهم الحزبية في قالب قانوني فالقانون هو الستار الذي يعمل تحت ظلها تلك الاحزاب لأكتساب ألشرعية لقراراتها الحزبية .

فالقائمة الحزبية المغلقة هو الاطار لبناء قواعده حزبية وبناء حكومة الاحزاب ومانع كبير لحرمان النخب المستقلة الغير مجندة حزبياً من المشاركة في العملية السياسية كما يتمتع الاحزاب السياسية بصلاحية واسعة داخل الساحة في كيفية تحديد القنوات الفكرية والسياسية .

وهذا مايؤخر العملية السياسية ويحددها ضمن المرحلة الثانية من مراحل الوصول الى بداية الحياة السياسية الجديدة .

اما الشعب فلا دور له في هذه المرحلة ولايمكن له اختيار من يثق بهم من الشخصيات السياسية لغرض تمثيلها داخل البرلمان حيث لايصل الساحة الى مستوى الرأي العام حيث ان المستويات السياسية تحتسب حسب درجة الوعي السياسي والفكري للشعب فالحديث عن اطار القائمة الحزبية المغلقة يبين الاطار الممدود للمشاركة الشعبية في العملية السياسية وعدم تحديد مبادئ حقوق الانسان بالشكل الذي يستطيع كل فرد من خلاله ممارسة نشاطاته المشروعة حيث ان التوجهات الحزبية يسيطر على جميع القنوات والمسارات الفكرية الذي يمكن من خلاله توضيح المعادلات السياسية الغامضة وتفسير المصطلحات وتعريفها حسب تدرجات الزمن الفكري وتساير الاحداث السياسية داخل الساحة العراقية بشكل عام والساحة الكوردستانية بشكل خاص نلاحظ كيف اثر التناقض مابين الشعارات السياسية والحزبية وواقع الساحة على مسار المعلية السياسية وبناء المؤسسات الحكومية حيث تم التحايل وبناء المؤسسات الحكومية حيث تم التحايل على الواقع السياسي من قبل الاحزاب وتجسيد مفاهيم بعيدة كل البعد عن تساير الاحداث وتم رفع العملية السياسية في العراق الى مطاف دولة قانونية مؤسساتية ديموقراطية

مدنية ذو دستور قانوني يحافظ على حقوق الشعب ويطبق بنودها المبنية على اساس الحفاظ على التوازن السياسي وهذا التعريف بعيد كل البعد عن الواقع الحقيقي للعملية السياسية .

فالعنوان الحقيقي للساحة العراقية هو تخلصها من دكتاتورية الحزب الواحد والتوجه نحو الشطر الثاني من الدكتاتورية وهي دكتاتورية الاحزاب حيث يسيطر الاحزاب السياسية على جميع القنوات الفكرية والسياسية والعمل على اساس تحويل الدولة الى مؤسسة حزبية صرفة يكون فيها القرارات الحزبية فوق القانون والدستور وهذا امر طبيعي عندما يتغير السلطة عن طريق قوة خارجية بينما يبقى النظام السياسي السابق وهو المصدر لكل التوجهات الفكرية داخل الساحة . فما حدث داخل الساحة العراقية هو فقط تحويل للسلطة دون تغير النظام والمفهوم السياسي والرؤية تجاه الاحداث والوقائع فتم بناء الحكومة والدولة على نفس المنوال والطراز المعمول به منذ عقود من الزمن ولم يتعدى قوة الدستور مثيلاتها من الدساتير التي وضع في العراق منذ٢٥ ١٩ م وحتى سنة ١٩٧٠ والذي صدر فيه اخر دستور مؤقت .

وظل الدستور لائحة حزبية لاسمو ولاعلوية له ووسيلة بيد الاحزاب السياسية لتطبيق مفاهيمهم الحزبية وستار لأعطاء الشرعية لقراراتهم الغير القانونية وظل بنودها الذي يخص حقوق الشعب والحقوق المغتصبة في ظل الانظمة السابقة الذي حكمت العراق حبراً على ورق لم يطبق في ظل مايسمونه العراق الجديد .

ولانعرف ماهو الجديد في نظر السياسيين ماتجدد فقط الوجوه السياسية الذي الآن يحكم العراق اما الاطار الحقيقي والتحول نحو معالم سياسية وفكرية واجتماعية جديدة غير وارد ضمن الخطة السياسية للأحزاب مايشغل الآن الساحة السياسية في العراق هو الصراع على السلطة واكتساب الامتيازات اما حقوق الشعب واهدافه المشروعة فهو بعيدة عن المعادلات السياسية الذي يحاولون تقييدها للشعب .

ألحلقة السياسي : هي وسيلة الوصل ما بين كل فكرة سياسية واخرى عندما ينتمي كل منها الى زمن سياسي معين فالترابط بين المحاور الفكرية المختلفة يحقق الاستمرارية الفكرية بين المراحل السياسية وهذا ما يوجه الشعب والنخب المستقلة نحو ارساء معالم سياسية جديدة

يتحقق من خلاله التجربة الديمقراطية وضمان حماية حقوق الانسان وافساح المجال امام النخب المستقلة للمشاركة في العملية السياسية من خلال قدرته على تقلد المناصب الحكومية والسياسية دون تجنيدهم حزبيا والمساومة على مبادئهم الانسانية وتحوير تجوهاتهم الفكرية والانخراط داخل الحلقة الحزبية المغلقة .

ودوماً يتم الحديث عن لغة الحوار السياسي والانسب هي لغة الحوار الحزبي حيث يتم منافسة المصالح الحزبية ضمن اطار تلك الحوارات ولايشمل الشعب وحقوقه اي دور اثناء تبادل وجهات نظرهم الحزبي ولهذا استمر تلك الحوارات سنين عديدة منذ تغير السلطة ولم يتوصل تلك الاحزاب السياسية على مبادئ لكيفية ادارة الدولة وهذا دليل على ضيق رؤيتهم السياسية تجاه الاحداث حيث ينظرون الى جميع المسائل السياسية من وجهة نظر حزبي بحت ولايوجد عامل مشترك بجميع تلك الاحزاب اثناء حواراتهم السياسية والحزبية والعامل المشترك الوحيد الذي يمكن ان يجمع وجهات نظر هو مصلحة الشعب والذي يفتقرها معادلاتهم فمصلحة الشعب يحددها قوة الساحة السياسية والشعب ضمن هذه المرحلة بعيد عن المشاركة السياسية وليس لديه حق الاختيار وممارسة حقوقه المشروعة .

فذلك الحرمان من ممارسة الحقوق يؤدي الى انشاء خلل كبير داخل الساحة السياسية وتؤخر العملية السياسية ويجعلها تنحصر ضمن دائرة منغلقة بحيث لايتساير مع تدرجات الزمن الفكري وواقع الاحداث .

فعدم القدرة على تحديد مصدر المشاكل السياسية وطبيعة الازمات يؤدي الى انشاء ازمات جديدة ومنها ازمة الساحة السياسية وعدم القدرة على بيان وقائع وتوجهات الحركة الفكرية بحيث يستطيع اي فئة او توجه فكري عنونة نفسها بعناوين فكرية وسياسية مختلفة ومتناقضة مع برنامج عمله السياسي حيث ان الافتقار وعدم النضوج الفكري والوضوح السياسي وحرمان الشعب من حقوقه المشروعة ومحاولته ايجاد بديل فكري عن الاحزاب السياسية والمسيطرين على الساحة ومقاليد الحكم هو السبب في ظهور كيانات فكرية منشطرة من ذات الاحزاب السياسية بسبب تعارضه عن كيفية توزيع الامتيازات وليس كيفية خدمة الشعب ومسالة تعارض في وجهات نظرهم السياسي .

اذن فان ازمة الساحة السياسية تعبر عن مسارات فكرية غامضة لايمكن تغير غموضها الا اذا توافق تدرجات الزمن الفكري مع واقع الاحداث واصبح الوعي السياسي للشعب هو المؤشر لتحديد العناوين السياسية وبيان مجريات الاحداث .

فتدرجات الوعي السياسي للشعب تغير العناوين السياسية وتوجهات الاحزاب وخطتهم داخل الساحة كما يحقق التوازن السياسي والمنافسة المشروعة بين تلك الاحزاب لكيفية خدمة الشعب حيث يصبح الشعب المؤشر لبيان ماهية السلطات وتحديد كيفية اكتساب المناصب الحكومية والسياسية .

حيث لايمكن للأحزاب السياسية الوصول الى السلطة الا عن طريق رغبة الشعب لذا يصبح رغبة الشعب هو هدف الحزب السياسي الذي يخطط من اجل الوصول الى اكتسابها حيث لايمكن الوصول الى القنوات الفكرية والسياسية الا اذا تم الوصول الى تأسيس حلقة مشتركة مابين الفكر الحزبي والفكر الشعبي .

كما يفسح المجال اما النخب المستقلة المشاركة في العملية السياسية والوصول الى المناصب الحكومية والسياسية وهذا مما يغير قاعدة التوازن السياسي ويحدد مسار التوجه السياسي الانسب حسب الزمن السياسي اذن مابين المرحلة الثانية والثالثة اطار زمني جديد ومحور فكري يجب تأسيسه حتى يتم بناء القواعد الفكرية اللازمة لبناء معالم سياسية منظمة ومعروفة وتحديد تلك الوسط الفكري وبيان تلك الاطار الزمني واجهة فكرية يحددها درجة الوعي الفكري والسياسي للنخب المستقلة حيثان استعداد النخب المستقلة للتخلي عن الامتيازات السياسية الذي تعرف عليهم من قبل الاحزاب خلال تلك المرحلة الزمنية لغرض تجنيدهم حزبياً هو اساس الوصول الى المرحلة الثالثة وهي مرحلة النخب والتخلص من الدوامة السياسية والانغلاق الحزبي الذي يدور حولها كل التوجهات الفكرية ويتم تشويه الحقائق السياسية ويتأخر بذلك المسيرة السياسية ويتم تعريف المصطلحات والكلمات السياسية حسب التوجه الحزبي الصرف بعيداً عن المنطق الفكري لتحليل وقائع الاحداث كما يبدأ ألصراعات ألحزبية الغير واضحة المعالم تحت تسمية منافسة ألأحزاب من أجل أنجاح ألعملية ألسياسية .

يجب ألعمل ضمن خطة سياسية مدروسة حتى يتأهل ألساحة ألسياسية لأنشاء معالم فكرية جديدة ويتاح ألفرصة أمام ألنخب ألمستقلة للمشاركة في ألعملية ألسياسية وملئ ألحلقة ألمفقودة من ألحلقات ألسياسية وألبدء بمسيرة ألتوازن ألسياسي .

ألعمل ضمن ألمنطق ألسياسي و ألوصول ألى مرحلة ألتدرجات ألتحول من فكرة ألنظام ألسياسي ألجامد ألى نظام سياسي يتغير برنامجه مع واقع ألأحداث مما يتيح ألفرصة للنخب ألمستقلة بناء قواعدهم ألفكرية وأخد ورهم ألحقيقي وهو قيادة ألشعب.

فعندما يظهر بوادر التغير الفكري داخل الساحة يصطدم الفكر الحزبي بحاجز فكري وزمني يتطلب منهم تغير مسارهم السياسي والخطة المتبعة من قبلهم على مر زمن سياسي طويل كل ذلك يحتاج الى منطق سياسي سليم لكيفية مواجهة الساحة السياسية وتطورات الاحداث فكيفية التعامل مع تلك الاحداث وماهية الخطة السياسية هي التي تحدد مدى قابلية تلك الحزب السياسي على بناء قواعد فكرية سليمة ومنظمة ومتوافقة مع تدرجات الزمن الفكري فالتوجه نحو الانفتاح الحزبي يجب ان يكون بخطوات مدروسة ومنظمة حتى لايؤدي الى نتائج سلبية لايمكن بعدها السيطرة عليها ومعالجتها حيث أن تنظيم ألخطوات ألسياسية حسب ألتدرج ألزمني يؤهل ألساحة ألسياسية لأستقبال مفاهيم فكرية جديدة.

الواقع السياسي في اقليم كوردستان: يعتبر الساحة السياسية الكوردية المرحلة السياسية المحصورة بين محورين زمنيين متناقضين كل زمن له اطاره الفكري الخاص دون امتلاك قاعدة متينة لابراز معالم فكرية جديدة فالأرتباد بحالة سياسية تقليدة هو ألسبب في عدم وضوح ألرؤئ الحزبية تجاه الاحداث ومحاولة ترجمة الاوضاع ألسياسية ضمن محور فكري غامض وعنونة الساحة بعناوين متناقضة مع تدرجات الزمن الفكري ومتطلبات الشعب ومؤهلات النخب المستقلة ومدى قابلية القيادة السياسية على تقبل اي تغير سياسي وآيدلجي كل ذلك قد جعل العملية السياسية في كوردستان ينحصر ضمن اطار فكري جامد فألأبتعاد عن تدرجات ألزمن ألفكري مصدر لكل ألعراقيل وأزمات ألمراحل ألسياسية حيث تعرض ألساحة ألسياسية ألكوردية ألى أزمات سياسية عديدة منها أزمة ألزمن ألسياسي وتدرجات ألزمن ألفكري كما

عان ألقيادة ألكوردية من أزمات عديدة مما أدخلها متاهات كثيرة فمع بداية ألتخلص من ألسلطة ألدكتاتورية وليس ألنظام ألدكتاتوري واجه ألقيادة ألسياسية ألكوردية واقع أليم حاول عدم ألأعتراف بها والوقوع في مصيدة ألشعارات ألسياسية ألبعيدة عن ألواقع ألحقيقي للساحة وهو ألعراق ألجديد وحكومة ألمؤسسات والقانون وأحترام ألدستور في دولة لم يتغير فيها ألنظام ألسياسي.

كما أن عدم ألعمل ضمن منطق سياسي مدروس قد شوه ألعملية ألسياسية مما جعل ألقيادة ألكوردية ألقفز فوق ألزمن ألحقيقي للساحة نحو زمن لم يأتي دوره بعد والنداء بشعارات ومصطلحات لا يمكن تجسيد مضمونها ولا حتى ألتنبؤ بأحداثها .

ألأستقرار الفكري : هو عنوان للتوازن السياسي داخل الساحة واطار لتدرجات فكرية وزمنية وحور للمشاركة الشعبية في العملية السياسية ومشاركة النخب المستقلة في اصدار القرارات السياسية واخذ موقعه الحقيقي وهو قيادة الشعب وتمثيل توجهاته والمطالبة بحقوق الشعب والدفاع عن الفكر المستقل.

حيث يختلف طبيعة الاحزاب السياسية الكوردية من حيث الرؤية تجاه الاحداث وكيفية التعامل مع الساحة السياسية . كما يختلف طبيعة التوجهات الحزبية في اطار التفاعل مع وقائع التدرجات الفكرية فتلك الاختلاف في الرؤى الحزبية يؤدي الى تباين الحركة السياسية والحزبية وخطته وبرنامج عمله الحزبي في كيفية احتواء الساحة ومتطلبات الشعب .

فالتدرج ضمن برنامج العمل الحزبي حسب تدرجات الزمن السياسي يولد حالة من التوافق الفكري مع الاحداث ويجاري من خلاله تلك الاحزاب المستجيبة لتغيرات الاحداث تدرجات الزمن السياسي ويغير مرشحيه للمناصب الحكومية والسياسية ولايخرج ترشيحهم من ضمن الشخصيات الحزبية ولكن يختارون من الشخصيات السياسية الجديدة والذي ليس عليهم صفة حزبية بحتة ويحاولون من خلال تلك التجربة السياسية مجاراة الزمن السياسي وتساير الاحداث يستطيع تلك الاحزاب فتح قنوات فكرية وسياسية متوافقة مع تدرجات الزمن الفكري لهذا يحصلون على قدر كبير من ألتأيد الشعبي داخل الساحة ويحصلون على مقاعد برلمانية اكثر من

غيرهم الاحزاب الذي يمتلكون نفس القوة الحزبية والجماهيرية هنا ياتي دور القائمة الحزبية المفتوحة هنا يتغير المسار الجماهيري للأختيار ألصحيح وأن الشعب والناخبين لايمتلكون حرية في اختيار الشخصيات المقبولة لديهم سياسياً وفكرياً الا انهم يحسون بنوع من الحرية المقيدة فهم احرار في اختيار الشخصية السياسية المندرجة ضمن نفس القائمة الحزبية وبهذا فان الشخصيات السياسية المرشحة يبن مدى حريتهم داخل الساحة هنا يتغير القاعدة السياسية في كسب الامتيازات والمصالح حيث ان مرحلة القائمة الحزبية المغلقة كان المرشحين فيها يحصلون ويكتسبون المصالح والامتيازات السياسية رغم عدم امتلاكهم المؤهلات الفكرية والجماهيرية للوصول الى تلك المكاسب مستفيدن من قوة القائمة الحزبية كما يكون للاحزاب السياسية الحرية التامة في اختيار المرشحين دون خوفه من عواقب ضعف تلك الشخصيات وتأثيرها على نتائج تلك المكاسب الحزبية .

اما في القائمة الحزبية المفتوحة ينعكس تلك القاعدة المتبادلة في الحصول على المكاسب هنا تستفيد القائمة الحزبية والحزب السياسي من قوة شخصية المرشح ضمن قائمتهم للوصول الى اعلى المكاسب السياسية فاذا استفاد الحزب السياسي من ظاهرة التغير الفكري وغير برنامج عمله حسب تدرجات الزمن فأنه يحافظ على مستوها االسياسي داخل الساحة ويبقى محافظاً على مكاسب الحزبية حيث يقوم الحزب السياسي في مرحلة القائمة الحزبية المفتوحة باختيار شخصيات حزبية ولكن يمتلك قاعدة جماهيرية وغير مصطبغ بصبغة حزبية بحتة اما اذا سار الحزب السياسي على ماسار عليه اغلبية الاحزاب السياسية في العراق وكوردستان ضمن نفس سياستهم وبرنامج عملهم السابق وطبقوا نفس الخطة في المرحلة السياسية المنفتحة فانهم سوف يواجهون تقلبات سياسية كبيرة ويؤثر بشكل كبير على مكاسبهم الحزبية على الرغم من قوة قاعدتهم الجماهيرية .

اذن البحث عن الحقائق السياسية وعنوان الساحة وطبيعة المعادلات وفتح قنوات فكرية وسياسية واضحة ومنظمة يستطيع من خلاله النخب المستقلة الوصول الى القاعدة الحقيقية الذي يمكن ان يتجسد من خلاله التوازن السياسي فادعاء الديمقراطية ومعالم حقوق الانسان والترقي الى مطاف حكومة المؤسسات والمدينة هو محاولة للأرضاء متطلبات الزمن السياسي والتوصل

الى بداية التدرجات الفكرية فكل زمن سياسي له اطار زمني معين وكل برنامج حزبي يتحكم به طبيعة الحركة الفكرية والسياسية داخل الساحة حيث ان التحول من فكرة حزبية الى اخرى هو عنوان للتحولات الزمنية وتغير الرؤية الشعبية تجاه الاحداث فمحاولة بناء قاعدة سياسية غير متوازنة مع تدرجات الزمن السياسي وطبيعة الوعي الفكري للشعب ومتطلبات الساحة يؤدي الى تضليل الفكر الحقيقي والمسار الطبيعي للوصول الى بداية الحياة السياسية الجديدة فالاحزاب السياسية الكوردية تواجه الآن حالة من التوتر الايدلوجي وكيفية ممارسة برنامج العمل الحزبي ضمن اطار فكري وزمني غير محدد حيث ان الفكر السياسي الشعبي بدأ مرحلة جديدة لايمكن التساير معه من خلال نفس المضمون الحزبي التقليدي وانما يطلب تحول حزبي وايدلوجي في كل المفاهيم والخطط السياسية لكيفية التأقلم واقع الساحة حيث لايمكن بناء قاعدة فكرية حزبية جماهيرية في وقت واحد والساحة السياسية يعاني من انقطاع الصلة مابين الشعب والعملية السياسية ومابين الشعب والاحزاب السياسية وبين الاحزاب السياسية انفسهم تلك الفراغ السياسي يؤدي الى تولد حركات فكرية غير واضحة ولايمتلك اي برنامج فكري وسياسي ولكن يستعيد مؤسسي تلك الفكرة من المعاناة الشعبية وحالة الركود الفكري والسياسي ويعنونون انفسهم بالمفاهيم السياسي الذي يتطلبه الفكر الشعبي والساحة فالعمل ضمن نطاق فكري محدد دون مراعاة تطورات الزمن الفكري وتساير الاحداث يؤثر بشكل رئيسي على مستوى الحزب السياسي داخل الساحة ويقلل من مكاسبه السياسية على الرغم من احتفاظه على مستواه الجماهيري داخل الساحة حيث ينعكس ضعف الشخصيات السياسية على قوة القائمة مثلما اثر قوة القائمة على ضعف تلك الشخصيات في مرحلة القائمة الحزبية المغلقة فعدم مراعاة تلك التطورات السياسية وعدم الرسوخ للأرادة الشعب يشوه الحركة السياسية ويصور معالم غير مفهومة كما لايمكن تعريف المصطلحات والكلمات السياسية ويصبح تشير المعادلات السياسية امرآ في غاية الصعوبة حيث يتداخل تدرجات الزمن الفكري مع تساير الاحداث ويتم ترسيخ المفاهيم الفكرية توجيه الرؤية الحزبية والسياسية نحو مطاف معالم الاحداث ولهذا فأن البحث عن القنوات الفكرية والسياسية المتوافقة مع تساير الاحداث وحقيقية العنوان السياسي هو الحل الاساسي للتخلص من حالة الركود الفكري والحفاظ على

مستوى الحزب السياسي داخل الساحة وبقاء قاعدته الجماهيرية المؤيدة لبرنامجه الحزبي والسياسي اذن الابتعاد عن الانغلاق الحزبي واتاحة الفرصة امام النخب المستقلة للمشاركة في العملية السياسية وتقلد المناصب الحكومية والسياسية دون تجنيدهم حزبياً او تنازلهم عن فكرتهم ورؤيتهم الحقيقية تجاه الاحداث فالوصول الى تلك ألمتبة يعني تنظيم ألخطوات ألسياسية بالشكل ألتي يتحقق من خلاله ألتوازن ألسياسي.

يعتبر ظهور فكرة ألمعارضة داخل ألساحة ألسياسية أمر بعيد عن ألواقع فالشعب ألمجرد من حقوقه لا يمكن أن ينبثق من بطونه فكرة معارضة فعالة.

كثر الحديث عن صفة المعارضة السياسية داخل الساحة العراقية بشكل عام والساحة الكوردستانية بشكل خاص ولكن دون الانخراط نحو الاطار الحقيقي لبناء فكرة سياسية جديدة فلكل فكرة اساس وتدرج زمني يجب ان يتجسد حسب الوعي السياسي للشعب ان ظاهرة القفز فوق الزمن السياسي وتصوير المعالم الخيالية احد الوسائل المستخدمة من قبل الاحزاب السياسية لتحايل على الواقع السياسي ومحاولة الحفاظ على مكاسبهم السياسية دون تغير برنامجهم وتوجهاتهم الحزبية داخل الساحة وعدم استعدادهم لفتح قنوات فكرية يمكن من خلاله اتاحة الفرصة امام النخب المستقلة للمشاركة في العملية السياسية وتقليد المناصب الحكومية والسياسية الامر الذي يغير التوازن داخل الساحة فعندما نتطرق الى الساحة الكوردستانية نلاحظ بأن فكرة المعارضة السياسية فكرة مبهمة في ظل اقتطاع كبير مابين الشعب والساحة السياسية والفراغ الذي يعاني منه الفكر السياسي ومستلزمات الشعب واحتياجه الى الاحساس بالعدالة السياسية والاجتماعية فعدم قدرة الاحزاب السياسية المؤسسة للحكومة والسلطة على نطاق الساحة السياسية والفكر الشعبي نتيجدة الانغلاق الحزبي يتيح الفرصة لقيادات سياسية منشطرة عن تلك الاحزاب السياسية وعنونة نفسه بالمعارضة السياسية ومحاولة تشويه النتاجات الحقيقية للعملية السياسية وتركيز الرؤى نحو الخلل السياسي الذي يعاني منه الساحة السياسية والذي هو امر طبيعي للأية حكومة جديدة في مسار العملية السياسية حيث لايمكن الوصول الى حكومة المؤسسات المدنية وتجسيد مفهوم الديمقراطية مع عملية تغير السلطة فتلك المفاهيم السياسية والفكرية يحتاج الى تدرجات زمنية وفكرية واطار من الوعي السياسي

لغرض الوصول الى بداية تلك الحياة السياسية والفكرية الجديدة فالديمقراطية ليست منحة تعطى من قبل اية حكومة او حزب سياسي وانما هو حق يأخذه الشعب حسب قدرته على المشاركة في العملية السياسية وفرض رأيه اي الرأي الشعبي عند اصدار القرارات السياسية وعند اصدار الدستور فعندما يصبح الشعب مصدر للقرارت السياسية وموجه للبرنامج الحزبي هذا يؤدي ألى تجسيد مفاهيم فكرية جديدة حسب تدرجات الزمن الفكري لذا فعندما يصبح الساحة السياسية مؤهلة لبناء قواعد فكرية غير واضحة المعالم وعنونته بالعنوان الفكري والسياسي الذي يتطلبه الساحة ويؤثر على الفكر الشعبي دون الحاجة الى توضيح مفهوم تلك الفكرة المبهمة ومصدرها وبرنامج عمله الفكري .

فالمعارضة السياسية هي معارضة من أجل الامتيازات والمكاسب الحزبية اكثر مما هو معارضة من اجل تغير مفهوم العملية السياسية والعمل من اجل الوصول الى التوازن السياسي داخل الساحة واشباع متطلبات الشعب وتحديد حقوقه المشروعة وحمايته .

فتدرجات الزمن الفكري والتساير مع الاحداث يتطلب فتح قنوات فكرية وسياسية جديدة وتعريف الكلمات والمصطلحات السياسية حسب التوعية الفكرية للشعب ومدى تجسيدها داخل الساحة فالابتعاد عن المسار الحزبي للتوجهات الفكرية وتوضيح الرؤى السياسية ومدى تأقلمها مع متطلبات الشعب يحدد الاطار الحقيقي لتحديد الخطوات الفكرية نحو بداية الحياة السياسية المتوازنة والمنظمة حسب ماهية الحقائق الفكرية فالتوازن السياسي يعني تعريف العناوين السياسية حسب تساير الاحداث وتدرجات الزمن الفكري وتنظيم العلاقة مابين الاحزاب السياسية والساحة ومابين الشعب والعملية السياسية ومابين الاحزاب السياسية انفسهم فذلك الوضوح يحدد المسارات الفكرية وماهية التوجهات الحقيقية نحو بناء وتأسيس قنوات فكرية يمكن من خلاله تحديد الاسس للأطار الاحداث والتساير مع الزمن السياسي وتجسيد المفاهيم الحقيقية حيث ان المفهوم السياسي والفكري يتغير حسب التوقعات الفكرية والزمنية كما يتحدد اطاره ضمن اطار الوعي السياسي للشعب فالشعب هو اهم القنوات الفكرية الذي يمكن من خلاله تحديد حدود لكل السلطات وتنظيم برنامج عمله ويوجه خطته السياسية نحو التوافق مع التدرجات الفكرية والسياسية .

ولهذا فظهور اية فكرة سياسية وحزبية وعنونة نفسها بالعنوان الذي يتطلبه الساحة وواقع الاحداث قد يسيطر على الوسط الشعبي نظراً لفارغ الساحة من اية قاعدة يمكن من خلاله تحديد المسار الحقيقي للساحة والاحداث وعدم قدرة الاحزاب السياسية على توثيق العلاقة بينهم وبين الساحة السياسية والشعب تلك الانقطاع يهيا المجال امام ظهور توجهات فكرية غير مفهومة وواضحة ويكتسب تلك الفكرة الشعبية كبيرة بسبب عدم قدرة الشعب على تحديد الرؤى الحقيقية كما هي التوجهات الفكرية بسبب بعده عن العملية السياسية كما ان حرمان النخب المستقلة الغير مجتهدة حزبياً من تاسيس قنوات فكرية يتم من خلاله تربية الشعب تربية سياسية وقانونية كما يكون الوسيلة لتوثيق العلاقة مابين الشعب والساحة السياسية وتوضيح ماهية النظام السياسي ودوره في تعريف العناوين السياسية فالنخب المستقلة عندما ياخذ دوره داخل الساحة السياسية يعود التوازن الى الساحة وينتصب كفي الميزان ويتحدد الاسس للمنافسة الحزبية منافسة مشروعة في اطار الاسس للمنافسة الحزبية منافسة مشروعة في اطار كيفية خدمة الشعب وتحقيق اهدافه فماهية الرؤية الحزبية لايتغير عبر مراحل الزمن ولايمكن ان يتطور الا اذا تم تحديد المسارات الفكرية وتوسع دائرة التوجهات السياسية وفي تحديد مسار الفكر الحزبي وتطوير برنامج عمله السياسي وتوجهاته ورؤيته تجاه الاحداث حيث ان تحديد الواقع الحزبي وايدلوجية هما ثابت على مدار الزمن الفكري مايتغير هو الحقائق الذي يبنى عليه تلك التوجهات والافكار فالبناء الفكري :يعني تحديد مسار التوجهات السياسية والحزبية حسب اطار الوعي السياسي ومدى قدرته على التعامل مع الواقع السياسي وبيان ماهية الاحداث فأية فكرة سياسية لايمكن اخراجه من دائرة الابهام الا اذا تم تحديد الاطار الزمني له وحقيقية الوجود الفكري لتلك المفاهيم ومصدرها والمنافسة الحزبية الصرفة هو عنوان لحالة سياسية وفكرية ثابتة بين مصدر تغير السلطة ومستوى الوعي السياسي للشعب والواقع المسيطر على الساحة ومجريات الاحداث كما يتبين المرحلة السياسية والعنوان الحقيقي حسب تدرجات الزمن الفكري فالساحة العراقية الآن هو في اطار مرحلة دكتاتورية الاحزاب او حكومة الاحزاب حيث يسيطر الايدلوجية على جميع الانشطة الفكرية والسياسية كما يحدد جميع ألعناوين ويتحدد من خلاله طبيعة الدستور والذي لايتعدى كونه لائحة حزبية صرفة لاسمو ولا اعلوية

له بنودها غير مصانة ولايمكن تطبيقها داخل الواقع السياسي ما يتحكم بالقرارت فقط الرؤية الحزبية الذي مصدرها المصالح السياسية البحتة ولهذا فلا يمكن الوصول الى لغة الحوار السياسي والذي يعتبر لغة المشاركة الشعبية في تحديد القرارات السياسية حيث لايمكن الوصول اللى اساسيات تلك اللغة الا اذا اصبح الشعب ومتطلباته اساساً لتحديد المنافسة الحزبية وانشاء الدستور وبناء الدولة والحكومة فلغة الحوار هي لغة التوازن السياسي وعنوان للوصول الى ماهية التدرجات الفكرية حسب اطار الزمن السياسي كما يعبر عن مرحلة سياسية يعتبر بداية لحياة فكرية منظمة يتأهل من خلاله الساحة للأستقبال المفاهيم الجديدة ويصبح سلطة النخبة السلطة الحقيقية لتحديد المكاسب الشعبية ويترسخ من خلاله الممثلين الحقيقين للشعب فالتمثيل الشعبي يختلف من حيث الاطار الزمني والفكري والمرحلي عن التمثيل الحزبي تحت عنوان الشعب حيث ان الاطار الحزبي يسيطر على جميع العانوين السياسية ومن خلالها يقوم بالتحايل على الزمن السياسي والفكري ويجسد مفاهيم غير واضحة وغير منطقية ويحاول ادخالها ضمن المعادلات السياسية لتغير وقائع الاحداث فكل حدث سياسي له اطار زمني محدد وماهية فكرية يوضح معالم الواقع الفكري فالبحث عن ألمسار الحقيقي للعمل السياسي يتطلب مباحث فكرية وسياسية جديدة وبناء قواعد فكرية منظمة حيث ان الفكر السياسي يرتبط بأطار زمني محدد ويتحكم فيه محور الوعي السياسي للشعب وماهية وجوده الفكري ومدى تفاعله مع العملية السياسية وقدرته على المشاركة في تحديد الاسس الاساسية لبناء وتشكيل الحكومة ووضع الحصانة القانونية عن طريق قوة ارائه داخل الساحة ونتيجة لضغط الرأي العام والذي يقوده النخب المستقلة القادرة على تمثيل الشعب عن طريق قوة رؤيته الفكرية تجاه الاحداث فالمعارضة السياسية هي معارضة المصالح والوصول الى الامتيازات الذاتية وليس معارضة المبادىء والبرنامج الفكري فالشعب ومصالحه بعيد كل البعد عن الخطة السياسية فالواقع السياسي وتدرجات الزمن الفكري يؤكد بأن الوصول الى مراحل التجربة الديمقراطية يحتاج الى قواعد ومستلزمات يجب ان يتوفر حتى يتم تأهيل الساحة بالشكل الذي يستطيع فيه كل توجيه فكري بناء قاعدته لغرض تاسيس الاسس المنظمة للتوجه نحو تدرجات الزمن الفكري ولهذا فأن ادعاء ايه فكرة سياسية ليس بالضرورة ان تغير عن حقائق فكرية واقعية وان يعبر عن الخلل السياسي

الذي يحتاج الساحة السياسية فلكل فكرة اطار زمني وسياسي معين يعبر عن كل القنوات الذي يمكن تحديد مسار العملية السياسية اذن ظهور فكرة المعارضة في اقليم كوردستان هي حالة فكرية مؤقتة يعبر عن الازمة السياسية داخل الساحة ومتطلبات الشعب وطموحه في المشاركة في اصدار القرارات وتحديد الخلل والمعاناة الانسانية كل ذلك يتيح الفرصة امام كل توجه غير واضح التساير مع واقع الاحداث ومحاولة تمثيل الشعب وتوجيه متطلباتهم بالشكل الذي يخدم برنامج عمله الحزبي والذاتي تحت عنوان الفكر المعارض .

أن أختلاف ألرؤى ألسياسية ما بين حكومة أقليم كوردستان وحكومة بغداد هو نتيجة لعدم ألتوافق ألزمني لأحداث كما يختلف ألأطار ألسياسي ومحور ألأفكار مابين حكومة بغداد وحكومة كوردستان مما يجعل ألوصول ألى نقطة ألتقاء سياسي أمر في غاية ألصعوبة حيث

يختلف ألرؤى ألسياسية والفكرية للقيادة ألسياسية ألكوردية وألشعب ألكوردي عن باقي أجزاء ألعراق بسبب ما عاناه من ماساة أنسانية حيث مرت أقليم كوردستان بمراحل سياسية مبهمة وغير واضحة ألمعالم بسبب عدم وضوح ألرؤى ألسياسية تجاه ألأحداث وعدم ألقدرة على ألمعادلات ألسياسية ووضع ألبرنامج ألسياسي ألمتوافق مع تدرجات ألزمن.

فلكل معادلة سياسية أوجه فكرية يجب أن يطبق ضمن ألأطار ألزمني له حتى يتدرج ألفكر ألسياسي ويتعنون ألسحة بالعنوان ألحقيقي

ألأهداف الحزبية الشخصية: هو برنامج حزبي يحول من خلاله الشخصيات الحزبية تحقيق اهدافهم الذاتية يتاح لهم استخدام كل الوسائل الغير المشروعة لغرض الوصول الى مرامهم الشخصي الساحة السياسية متوافقة مع برنامجهم بسبب الخلل السياسي الذي يجتاحها وهو حرمان الشعب من ممارسة دوره الفعال داخل الساحة وعدم قدرة النخب المستقلة في المشاركة في العملية السياسية والصراع بين الاحزاب السياسية هي صراعات غير مشروعة لغرض نيل تلك الاهداف.

فعندما نتحدث عن المنافسة الحزبية يجب ان نحدد ماهية تلك المنافسات والاطار الزمني والفكري لها ودور الشعب في خلق تلك الصراع الحزبي ومدى استجابة الساحة السياسية

للتغيرات الفكرية ودرجة استفادة الشعب من حيث نيل حقوقها المشروعة من تلك التوجهات الحزبية من المعلوم بأن اقليم كوردستان قد عان من الظلم والاستبداد سنين طويلة وواجه اقسى انواع الاساليب الاستبدادية والقتل الجماعي كل ذلك من اجل النيل من هذا الشعب المظلوم من جهة وقمع الثورة الكوردية المناوئة للظلم والاستبداد والحكم الدكتاتوري فطبيعة الدكتاتورية في العراق لم يكن يسمح بظهور اية قواعد فكرية اوتوجهات يستطيع الشعب من خلال التدرج فكرياً نحو معالم سياسية جديدة وان يفهم ماهية المسار السياسي وموقعه داخل الاحداث والدور الذي يجب ان يلعبه لكي يكون جزءاً من الزمن السياسي وان يشارك في تحديد الوجهة السياسية والعنوان الحقيقي للساحة كل ذلك الابهام قد حدد الاطار للنظام السياسي بأن يتحدد ضمن نظام جامد لايغير برنامجه حتى مع تغير السلطة فتغير السلطة لا يمثل الا عنواناً لتغير الوسيلة للتعبير عن خطة النظام السياسي اما الوجهة الحزبية والسياسية تجاه الاحداث والمفاهيم الانسانية يبقى على ثباتها ولذلك لم يكن هناك يد الا انتظار بأن يتوافق المصالح الدولية مع المصالح الانسانية الذي يتطلبه الشعب المصالح الدولية هو المؤشر لتخطيط السياسية الدولية اما الحديث عن معالم حقوق الانسان والمنظمات الدولية المختصة بالدفاع عن ماهية تلك الحقوق فليس الا حبراً على ورق ونحن نعلم كيف صمت الرأي العام الدولي امام المجازر البشعة الذي كان يرتكبها النظام الدكتاتوري في العراق تجاه الشعب العراقي بشكل عام والشعب الكوردي الاوفر والاكثر من تلك المجازر حيث تم استخدام اقسى انواع الاسلحة المحظورة دولياً ضد الشعب الكوردي وهي الاسلحة الكيمياوية والذي راح ضحيتها الالاف من الاسر اما المجتمع الدولي فظل صامتاً تجاه هذه المجزرة الانسانية ولم يكتفي بالصمت بل قام بتظليل الواقعة واخفائها عن الاعلام العالم والرأي العام الدولي كما تم ابادة مئات الالاف من الشعب الكوردي خلال عمليات الانفال وايضاً كان الصمت هو حديث الرأي العام الدولي حيث كان المصلحة الدولية او بالاحرى مصلحة السياسية الدولية الذي يقودها الولايات المتحدة الامريكية يتفق مع الوضع الراهن حتى ولو كان عنوان للدمار الانساني اذن مايتحكم بتغير السلطة ليس حالة الاستبداد والدمار الانساني عند وصولها ذروتها وانما ما يستفيد منه الدول المسيطرة على الساحة الدولية من حالة التغير هذا اذن تغير السلطة عنوان للمصلحة

الدولية وليس انعكاس لمتطلبات الشعب والساحة السياسية فالدول الذي يتغير السلطة فيها عن طريق قوة خارجية للدولة العراق مثلاً يكون التغير في السلطة فقط وليس في النظام السياسي وهذا مما يشوه الحركة السياسية ويؤثر على تدرجات الزمن الفكري وينجمد من خلالها الحركة الفكرية ويتم رفع الشعارات الحزبية لغرض تمثيل عناوين سياسية بعيدة كل البعد عن الواقع الفكري وحقيقية الساحة السياسية مايزيد المأساة الانسانية وهو اعطاء عنوان مغاير لحقيقية الساحة السياسية وعنونته بعناوين يغاير تدرجات الزمن الفكري وواقع الاحداث فعندما تغير نظام الحكم في العراق عن طريق قوة خارجية ظل النظام السياسي على نفس برنامجه السابق ونفس الرؤية تجاه الاحداث لهذا فأن الحديث عن بداية سياسية وحقائق الاحداث وكان المفروض على الاحزاب السياسية التوافق مع الاطار الحقيقي للحركة وعنونة الساحة بعانوين متعددة دون وجود اساس حقيقي لتلك التوجهات الفكرية فالبحث عن قنوات جديدة يتطلب تدرجات فكرية واضحة ومفهومة منظمة على اسس سليمة حتى يتحدد المسار الحقيقي للأحداث ويندرج تحت كل قناة مفهومة الفكري المتحدد على اساس الزمن السياسي فالحديث عن المنافسة الحزبية يتطلب تحديد العنوان الحقيقي للساحة وماهية الاوجه الحزبية ومدى قدرته على التفاعل مع العملية السياسية وتعريف المصطلحات والكلمات السياسية حسب درجة الوعي السياسي للقيادة الحزبية ومضمون ومحور الوعي الثقافي للشعب ومدى قدرة النخب المستقلة على احتواء الساحة السياسية وتمثيل الفكر الشعبي وتوجهها نحو معالم الرأي العام فعندما يتحدد طبيعة المنافسة الحزبية يتحدد حقيقية العنوان الحقيقي للساحة فالعراق قد تخلص من دكتاتورية الحزب الواحد ولكن هذا لايدل على انهاء مرحلة الفكر الدكتاتوري لآن النظام السياسي ظل ثابتاً دون تغير ماتغير فقط هو طبيعة السلطة اما الوجهة السياسية والحزبية والشعبية ظل في محلها دون ان يطرأ عليها اي تغير فبرنامج العمل الحزبي باقي على كل القنوات الفكرية والسياسية ومحاولة التحايل على الواقع عن طريق ابداء معالم بعيدة كل البعد على المنطق السياسي السليم فالمرحلة الحقيقية للساحة السياسية داخل العراق هو التحول نحو الشطر الثاني من مرحلة الحكم الدكتاتوري وهي مرحلة حكومة الاحزاب او دكتاتورية الاحزاب والذي يسيطر فيه الاحزاب السياسية على كل المؤسسات الحكومية وسلطتهم

وقرارتهم وبرنامجهم فوق الدستور والقانون والدستور لايتعدى الا لائحة حزبية لاسمو ولا اعلوية لها وانما هي وسيلة للأعطاء الشرعية للأعمال والبرنامج الحزبي المحاولة القفز فوق الزمن السياسي وتجسد اسس غير مفهومة ولهذا فان منافسة الاحزاب السياسية يكون منافسة حزبية صرفة من اجل الوصول الى الاهداف الحزبية اما مصلحة الشعب بعيد على معادلات الاحزاب السياسية حيث ان توازن تلك المعادلات يتحكم بها مؤشرات اخرى ولايمثل الشعب اي محور لبيان تلك التوجهات الحزبية وبناء القواعد السياسية والذي يغير مصدر للمصالح الحزبية فأنقطاع الشعب عن العملية السياسية وعن تحديد مسار التوجه السياسي وعدم سيطرة الفكر الشعبي على محاور الاراء المحدد للمسار السياسي له اثر على طبيعة العمل الحزبي وبرنامج عملهم السياسي وخطتهم داخل الساحة فعدم مبالاة الاحزاب بأراء الساحة السياسية نابع من عدم قدرة الشعب على تحديد قدرته الفعلية في بيان معالم الحياة السياسية وهذا امر طبيعي حسب تدرج الزمن الفكري ونوع وطبيعة مصدر تغير السلطة حيث تم تغير السلطة عن طريق قوة خارجية مما يعني بأن الساحة لم يكن مستعداً للأستقبال توجهات فكرية جديدة حيث ان الايدلوجية الحزبية لم يكن بالمستوى الذي يستطيع تحقيق التوازن داخل المعادلات السياسية المتوقعة مع كل تغير فكري فالتغيرات الفكرية لايتحدد على اساس تغير نظام الحكم وانما حسب التأهيل الفكري والسياسي للقيادات السياسية والشعب وكما يتحدد على اساس قدرة النخب المستقلة على تمثيل معالم فكرية جديدة ووجوده داخل واقع الاحداث واذا تطرقنا الى المنافسة ذ الحزبية داخل اقليم كوردستان نلاحظ بأن التوجه الفكري فيها ظا غامضاً بعد عزل كوردستان عن باقي العراق امنياً في ظل النظام الدكتاتوري السابق وبما ان حال الساحة السياسية ظل غامضاً بسب عدم وضوح التوجهات الفكرية وعدم تحديد العنوان الحقيقي للساحة وعنونته بعناوين بعيدة عن تدرجات الزمن الفكري وواقع الاحداث ومؤهلات الشعب والاحزاب السياسية لتأقلم مع الوضع السياسي الجديد .

فهذا الغموض السياسي والفكري في اطار الزمن السياسي وعدم توازن المعادلات السياسية قد اثر كثيراً عل مسار العملية السياسية وتحديد خطوات الوصول نحو معالم فكرية جديدة حيث ان التحول نحو اية مرحلة سياسية وفكرية يتطلب مستلزمات وقواعد منظمة يمكن من خلاله تحديد

المسار السياسي وتعريف المصطلحات والكلمات السياسية حسب درجة الوعي السياسي للشعب .

فالوعي السياسي للشعب له اهمية كبيرة في بيان طبيعة السلطة كما يتحدد من خلاله برنامج عمل الاحزاب السياسية طبيعة العلاقة مابين الاحزاب السياسية والشعب وبين الشعب والساحة السياسية وبين الاحزاب السياسية والساحة ومابين الاحزاب السياسية انفسهم.

تحديد طبيعة ونوعية تلك العلاقة هو عنوان الساحة السياسية ومحور الاسس الفكرية ومسار النظام السياسي ومدى استجابة للتغيرات الواقعة ضمن اطار الزمن السياسي .

حيث أن تحديد ألمرتكزات ألأساسية لكل مرحلة سياسية ينظم ألحركات ألفكرية كما يعتبرمنطقية ألرؤى ألسياسية ألأساس للبدء ببداية سياسية جديدة فعدم وضوح ألرؤى ألسياسية وغياب سلطة ألشعب وعدم ترقي أللأئحة ألحزبية ألى مطاف صفة ألدستور قد شوه ألحقائق وتتوجه ألأحزاب ألى رفع شعارات لايؤمنون بها وانما من أجل أعطاء ألشرعية لعدم مشروعية قراراتهم وبدأ نوع آخر من ألمنافسة وهو منافسة ألمصالح فعدم وجود خطة سياسية منظمة يتساير من خلاله ألزمن ألسياسي يؤخر ألعملية ألسياسية ويوسع دائرة ألأزمات فالحق ألمقيد هو حق حزبي تحت عنوان حق ممارسة ألسلطة يتم أعطاءه من قبل ألأحزاب ألسياسية للشعب لغرض ألسيطرة على ألساحة يعتبر المنافسة الحزبية الصرفة من اجل الوصول الى اكتساب المصالح الذاتية بعيداً عن مستلزمات الساحة وتدرجات الزمن الفكري وواقع الاحداث وعنوان للشطر الثاني من مرحلة الدكتاتورية وهو حكومة الاحزاب حيث يسيطر فيه برنامج العمل الحزبي الغير المنظم على جميع القنوات الفكرية والسياسية ويسد المجال اما النخب المستقلة من المشاركة في العملية السياسية وتولي مناصب حكومية وسياسية وان يصل الى مستوى قيادة الرأي العام الشعبي والذي يستطيع من خلاله تمثيل الشعب والدفاع عن حقوقه المشروعة ويكون حلقة الوصل مابين الشعب والاحزاب السياسية وبذلك يصبح برنامج الحزب السياسي جزءاً من متطلبات الشعب لذا فان طبيعة التوجهات السياسية يحدد نوعية المنافسة الحزبية ومدى قدرة الشعب عىلت تحديد طبيعة برنامج العمل الحزبي وتسمية العناوين

السياسية حسب تدرجات الزمن الفكري وواقع الاحداث يبين مسار العملية السياسية والمرحلة الزمنية الذي يتجسد من خلاله جميع القنوات الفكرية .

يبدأ في المرحلة الثانية من الحكم الدكتاتوري مرحلة المنافسة الذاتية من اجل نيل الامتيازات الحزبية ولهذا فأن منافسة الاحزاب السياسية يكون خارج نطاق التدرج الفكري والزمني ولايوجد منظم فكري يستطيع الشعب من خلاله معرفة ماهية العنوان السياسي للساحة وكيفية تحديد الاسس السلمية لبناء القواعد الفكرية والتوجه نحو تأسيس حكومة المؤسسات والمدنية حيث ان تحديد معالم حقوق الانسان يتحدد حسب الاطار الزمني وتدرجات المحور الفكري وماهية العملية السياسية ومدى القدرة على تحديد التوجهات الفكرية فالواجهة السياسية والفكرية وتحديد المسارات السياسية وعنونة الساحة والتحول نحو تغير برنامج العمل الحزبي يتطلب تغير ماهية فكرة النظام السياسي من الجمود الفكري نحو تدرجات الزمن الفكري والتوافق مع واقع الاحداث فالمنافسة الحزبية اطار لحركات الفكر ومنطقية الاحداث للشعب ومدى قدرته على التعامل مع واقع الاحداث والمشاركة في تأسيس القنوات الفكرية الذي يمكن من خلالها تحديد موقعها داخل العملية السياسية والعمل من اجل اكتساب حقوقهه المشروعة بعيداً عن الشعارات الحزبية الذي يجعل دوماً معالم حقوق الانسان العنوان الذي يخترق من خلاله كل المبادىء الانسانية فعندما يتهيأ الساحة السياسية للأحتمالية ظهور وتأسيس قنوات فكرية غير منظمة وواضحة المعالم يصبح المنافسة الحزبية منافسة يخص المصالح الذاتية والشخصية بعيداً حتى عن المصلحة الحزبية العامة وهذا مما يشوه الحركة الفكرية ويسد المجال أمام النخب المستقلة من ان يأخذ دوره الحقيقي في قيادة المحور الفكري الشعبي وتربية الشعب تربية سياسية وفكرية صحيحة ومتدرجة نحو الوصول الى التوازن السياسي داخل الساحة فتصوير المعالم الغير منطقية وتجسيد خيال سياسي بعيد كل البعد عن الحقائق يبين مدى تورط الاحزاب السياسية في تشويه المسيرة الفكرية وخلق ازمات جديدة بدل من البحث عن مصدر تلك الازمات ومحاولة تحديد ماهيتها لغرض معالجة تلك الازمات فلكل ازمة سياسية عنوان واطار زمني وفكري يجب تحديدها حتى يمكن بيان ماهية العملية السياسية فأزمة الساحة هي بداية تلك الازمات يظهر عندما يتغير السلطة بواسطة قوة خارجية حيث يتناقض واقع

الاحداث مع تدرجات الزمن الفكري وتساير الزمن السياسي ويتم تجسيد مفاهيم فكرية عن متطلبات الساحة السياسية فأزمة الساحة يعني ازمة تحديد المواقع السشياسية ومعرفة ماهية الاحداث وبرنامج الاحزاب السياسية حيث يكتشف الغموض جميع وقائع الاحداث ويصبح المسار السياسي العوان الحقيقي لماهية وطبيعة العملية السياسية .

فتحديد مفاهيم الحركة السياسية والفكرية يعني عنونة الساحة السياسية حسب طبيعة النظام السياسي وبرنامج عمله داخل الساحة وليس حسب مفهوم نظام الحكم وتغير اوجه السلطة اذن ازمة السياسية هي ازمة عدم التوافق مابين برنامجد العمل الحزبي ومتطلبات الساحة واطار الوعي السياسي للشعب . فعدم قدرة الشعب على معرفة ماهية موقعه من الاحداث يؤثر كثيراً على المسار الحقيقي للأحداث .

حيث ان مع كل حركة فكرية يتجسد قناة سياسي جديد له معالمه واطاره الزمني بحيث يتطلب بناء مؤسسات فكرية مهمتها قيادة الشعب وتأهيل الفكر الشعبي بالشكل الذي يستطيع من خلاله تحديد توجهاته وكيفية التعامل مع المفاهيم الحزبية الذي بدأ يسيطر على جميع القنوات الفكرية . فعدم تورط النخب المستقلة ضمن مسرحية الاحزاب السياسية يعني تحديد بداية سياسية وفكرية جديدة يبنى من خلاله معالم الحقائق الفكرية .

كما أن ألتواجد ألفكري هي مرحلة سياسية مابين مرحلة دكتاتورية ألأحزاب ومرحلة ألنخب ألفكرية. يجب تحديد ألأوجه ألفكرية وألحزبية داخل ألساحة وماهية ألأحداث ومدى تفاعل ألشعب مع ألعملية ألسياسية.

المشاركة السياسية : هو محور فكري مشترك بين توجهات الاحزاب السياسية ورؤيتهم تجاه الحقائق يهيأ ألأجواء المناسبة للوصول الى لغة الحوار السياسي والأتفاق حول كيفية أدارة الدولة فالأهداف تكون واضحة المعالم كما يتحدد المفاهيم الحزبية والفصل بينها وبين المفاهيم الشعبية وتوضيح الاهداف المشتركة بينهم.

كما أن تعريف ألمصطلحات ألسياسية توضح حقيقة ألعنوان ألسياسي ومصدر ألأزمات وسبل معالجتها، فالعمل ضمن منطق سياسي سليم يحدد توجهات جميع ألحركات ألفكرية ومدى

ملائمتها مع واقع ألأحداث لمعالجة أية أزمة سياسية يجب معرفة مصدرها و يعتبر أزمة ألساحة ألسياسية من أكبر ألعوائق أمام تجسيد ألمفاهيم ألفكرية ألجديدة وتطوير ألعملية ألسياسية ويعتبر تلك ألأزمة عنوان لأزمة ألأحزاب ألسياسية يعتبر ازمة الاحزاب السياسية ازمة عدم القدرة على التعامل مع الاحداث .

وعدم معرفة ماهية العملية السياسية ومصدر تغير المفاهيم وكيفية التعامل مع تدرجات الزمن الفكري وماهية التغير الذي يجب ان يتعنون به برنامجه وخطته السياسية لكي يستطيع مجاراة والتساير مع الزمن السياسي وان يكون جزءآ هاماً من عملية التغير الفكري .

فعدم معرفة الاحزاب السياسية موقعها ضمن المسيرة السياسية وكيفية التعامل مع الاحداث وكيفية تنظيم مسار التوجهات الفكرية وطبيعة الخطة السياسية الذي يمكن من خلالها تجسيد المفاهيم السياسية بالشكل الذي يتفق مع متطلبات الساحة . فعدم التطابق بين برنامج العمل السياسي ومتطلبات الشعب وتدرجات الزمن الفكري وتساير الاحداث يوجه التوجهات الفكرية نحو متاهات جديدة يتم تجسيد مفاهيم بعيدة كل البعد عن الواقع الحقيقي للأحداث .

فعنونة الساحة بعناوين مختلفة كل عنوان منه له اطار زمني وفكري محدد بحيث لايمكن بناء قواعد فكرية جديدة الا اذا توفر مستلزمات تأسيس تلك القواعد واطار من الوعي السياسي يستطيع ترجمة المعادلات السياسية . حيث ان ترجمة المعادلات السياسية يحتاج الى قواعد فكرية منظمة ينظم ويترجم الوضع السياسي العام مع تحديد برنامج وخطط الاحزاب السياسية الخاصة وكيفية رفع الشعار عن الشعارات الحزبية التي ترفع من قبل تلك الاحزاب محاولين خلق نوع من التوازن مابين متطلبات وواقع الوضع السياسي فعدم امتلاك المؤهلات الفكرية والسياسية لدى تلك الاحزاب يجعلهم بعيدين عن الرؤى الفكرية المنطقية .

وهذا مما يجعل جميع الخطوات الحزبية من اجل تجسيد المفاهيم الذاتية بعيد عن بناء قاعدة فكرية سليمة يمكن من خلاله الوصول الى التوازن السياسي داخل الساحة .

فعدم توفر المؤهلات الحزبية والشعبية يؤدي الى تشويه الحركة السياسية وعدم الوصول الى تدرجات الزمن الفكري وعرقلة الخطوات السياسبة للوصول الى معالم الحياه السياسية الجديدة لذا فأن ازمة الاجزاب السياسية هي ازمة التوافق مابين تدرجات الزمن الفكري وواقع

الاحداث وعدم القدرة على بيان معالم الحقيقية لحقوق الانسان وتجسيد تلك المفاهيم ضمن الاطار القانوني السليم لحمايته من اي تدخل سياسي . فأعطاء الاعلوية للقانون والدستور وتطبيق مفاهيمه وبنوده يعتمد على اطار الزمن الفكري ومعالم الحقائق الفكرية وكيفية التعامل مع الساحة السياسية حيث ان طبيعة النظام السياسي هي التي تحدد الاطار الزمني للأحداث .

والنظام السياسي لايمكن ان يتغير الا اذا يعتمد الوجهة الفكرية الشعبية والحزبية داخل الساحة واطار الوجهات الفكرية يقودها النخب المستقلة الغير مجندة حزبياً.

فالنخب المستقلة هو الواجهة الفكرية الحقيقية للساحة وهو عنوان المرحلة السياسية والمتدرجة نحو تدرجات الفكر الزمني ومن خلالهم يتم التساير مع واقع الاحداث فلكل مرحلة سياسية وفكرية برنامج عمل سياسي محدد ويجب ان يتدرج بالتغير معها فكرة النظام السياسي والا سوف يصبح الخطوات السياسية والفكرية اطار المرحلة سياسية جامدة فمرحلة السياسية الجامدة عنوان للأطار حزبي مغلق لايترقى من خلاله الى تقلد المناصب الحكومية والسياسية الا المنتمين الى ذات الحزبي السياسي من ذات الحزب السياسي من ضمن الحلقة الحزبية المغلقة والذي لايمكن للنخب الكفوءة حتى ولو كان ضمن نفس الحزب السياسي الوصول الى مكانته السياسية . فهناك قواعد غير مفهومة يسيطر على واقع التدرج الحزبي وهذا مما يجعل المسيرة السياسية مسيرة حزبية صرفة لايمكن عنونة اي عنوان سياسي وانما يصبح الشعارات الحزبية هي الستار لتجسيد المفاهيم الغير منطقية والغير متوافق مع الزمن السياسي وواقع الاحداث .

فكل حزب سياسي لهما وجهة حزبية وايدلوجية مغايرة لبرنامج عمله الحزبي حيث يتم وضع الايدلوجيات السياسية تبعاً للأحتياجات والمتطلبات الآنية والمستقبلية الذي يحدد من خلاله كل المفاهيم الفكرية.

يعتبر مرحلة ألتوازن ألسياسي هو مصدر للغة ألحوار ألسياسي وأبراز سلطة ألشعب أن ألوصول ألى مرتبة ألحوار ألفكري يعني ألوصول ألى تحقيق ألتوازن ألسياسي وخلق حالة التوازن السياسي وتعديل وتغير المعادلات السياسية يحتاج الى خطط سياسية مدروسة ومنظمة يمكن من خلاله احتواء جميع التوجهات الفكرية والحزبية وتوجيه الحركة الفكرية نحو التدرجات الحقيقية للوصول الى معالم التجربة الديمقراطية .

فالديمقراطية :هي عنوان الموازنة السياسية والتوافق الفكري والزمني مع واقع الاحداث وتجسيد لكل المفاهيم السياسية ومصدر لتعريف المصطلحات والكلمات السياسية واطار لعنونة الساحة السياسية والذي من خلاله يتم تعريف النظام السياسي وطبيعة فكرتها وماهية الخطة الحزبية لكيفية التعامل مع الساحة والفكر الشعبي ومتطلبات العملية السياسية فعندما تعرف الديمقراطية بأنها سلطة الشعب دون تحديد اي سلطة يمكن خلق تلك الاطار الحقيقي لتربية الشعب تربية سياسية صحيحة والذي من خلاله يمكن ان يصل الى مستوى المشاركة في العملية السيالسية وتحديد اطار السلطة فأن لم يستطيع الشعب تحديد اطار وماهية السلطة ووضع الحدود لمعالم تلك السلطات فلا يمكن له يترقى الى مستوى وضع الحدود المرسومة لكيفية التعامل مع الواقع السياسي .

فوضع التسميات على القنوات الفكرية والسياسية لا يدل على عنوان سياسي جديد يقدر مايدل استمرارية النظام السياسي والرؤى الحزبية تجاه الاحداث تحت ستار فكرة جديدة بعيد كل البعد عن الواقع السياسي الحقيقي . فعدم الوصول الى مرحلة التوافق الفكري يعني عدم القدرة على فتح قنوات فكرية وسياسية جديدة والتدرج نحو بداية المسيرة الديمقراطية . فالديمقراطية ليست منحة او تجربة آنية يمكن اعطاءها من قبل اي حزب سياسي او حكومي ولا يمكن التدرج ضمن مراحلها مع انهاء نظام حكم معين وانما هي عنوان للتوافق الفكري وتعريف للأطار زمني يتوازن فيه واقع الاحداث مع تدرجات الزمن الفكري ومجريات الزمن السياسي .

فما حدث داخل الساحة السياسية العراقية كانت تحايل على الزمن وقفز فكري فوق مجريات الاحداث وعنوان غير واضحة المعالم وغير مفهومة وبداية لمرحلة سياسية ثابتة لايمكن ان يندرج ضمن اطارها اي مفهوم فكري وسياسي جديد .

لذا فأن العمل ضمن اطار فكري مفهوم واعطاء الساحة العنوان السياسي الصحيح يعني بداية التوجه نحو التدرجات الفكرية . وتعريف للأيدلوجية الحزبية المتوازنة مع البرنامج الحزبي والسياسي المنبع من قبل الاحزاب السياسية مع بداية العملية السياسية .

كل ذلك يؤدي الى بناء معالم مفهومة وان كانت غير واضحة ولكيفيتها الغموض الا ان الحركة الفكرية سوف تأخذ خطاه الحقيقي نحو بلوغ الاهداف المرسومة .

ويصبح متطلبات الساحة والشعب مصدر للبرنامج السياسي وبذلك يعتبر النظام السياسي ويتحول نحو تدرجاته المتوافقة مع الزمن السياسي .

فعدم الوصول الى الحلول السياسية لواقع الازمة السياسية يؤدي الى افتقاد لغة الحوار السياسي وهذا مما يخلق ازمة سياسية جديدة .

فتحديد اطار الازمات السياسية يعني تحديد العنوان الحقيقي للساحة وواقع الاحداث والمرحلة السياسية ضمن تدرجات الزمن الفكري ودرجة الوعي السياسي للشعب ومدى قدرته على التعامل مع الواقع السياسي والتساير مع الاحداث حيث ان كل مفهوم فكري وسياسي له حقائق فكرية يجب ان يتوصل له الحركة الفكرية الشعبية حتى يتم تحديد اطار سلطة النخب المستقلة ودرجة تفاعله مع الاحداث وماهية وجوده الفكري داخل الساحة ومدى فعالية حركته الفكرية في بناء قواعد فكرية جديدة فالتوافق الفكري يعني الوصول الى لغة الحوار السياسي وتحقيق الانسجام الفكري مابين محور الفكر المستقل ومحور الفكر الشعبي تلك الانسجام يتجسد من خلاله مرحلة سياسية وفكرية جديدة مرحلة الرأي العام الشعبي الذي يقودها النخب المستقلة ويتأسس من خلال تلك المرحلة القواعد الفكرية السلمية لتأسيس حكومة المؤسسات والمدنية واطار لتأسيس دولة القانون والذي يطبق فيه القواعد القانونية حسب تدرجها من اعلى مراتب القانون وهو الدستور وانتهاء بالانظمة واللوائح كما يطبق من خلاله مبدأ الفصل مابين السلطات ونقصد بها السلطات الثلاث الاساسية وهي السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية وياخذ الدستور عنوانه الحقيقي كاعلى مراتب القانون ويأخذ صفة الاعلوية والسمو الذي يجب ان ينصف به حتى يصل الى مطاف الاعلوية ويطبق كل بنوده ومواده بالشكل الذي يتحقق من خلاله الاتجاه السياسي والفكري السليم ويصل الشعب الى مستواه الحقيقي داخل الساحة من حيث اخذ موقعه ضمن العملية السياسية والمشاركة في بناء الدلو ةومؤسساته واصدار القرارات السياسية الحاسمة وخصوصاً المتعلقة بمسألة تحديد السلطة ومعالم حقوق الانسان .

فالعمل ضمن اطار سياسي وفكري معين يؤهل الفكر السياسي الحزبي للآستيعاب مفاهيم حقيقية والاخذ بنظر الاعتبار ماهية الساحة السياسية وواقع الاحداث ومستوى الوعي السياسي والفكري للشعب عند وضع برنامج عمله السياسي فالواقعية في الرؤى الحزبية يفسح المجال اما النخب المستقلة للأخذ موقعه الحقيقي داخل العملية السياسية وفتح القنوات الفكرية اماه لغرض الوصول الى مستوى المشاركة في تقلد المناصب الحكومية واخذ المواقع السياسية داخل الدولة .

ففتح القنوات السياسية امام النخب المستقلة يصبح الاساس لتحديد جميع الاسس والقواعد وتحديد العناوين السياسية ومصدر لتحديد المسار الفكري وقاعدة لتعريف الكلمات والمصطلحات السياسية حسب امكانية تجسيدها داخل الساحة والتساير ضمن اطار الواقع الفكري وواقع الاحداث .

فغلق التدرجات الفكرية يعني تحديد التوافق مابين الاطارات الفكرية والسياسية اطار الساحة السياسية واطار الوعي السياسي وبرنامج العمل الحزبي وطبيعة النظام السياسي بتنظيم تلك الاطارات وتوجيه الفكر السياسي حيث ان التوجيه السياسي يبنى على اساس تنظيم مفاهيم فكرية محددة وواضحة المعالم بحيث يتم دراسة الوضع السياسي وماهية الساحة السياسية بعد عملية تغير نظام الحكم والاثار الفذي ترتب على اساس تلك التغير .

اي دراسة اثاره من حيث تأثيره على طبيعة النظام السياسي ومدى استيعاب الشعب والاحزاب السياسية لمفهوم تلك التغير ودرجة تأقلمهما مع واقع الاحداث .

فالبحث عن تلك المفاهيم يتطلب تعريف لكل القنوات الفكرية المستقلة والحزبية الصرفة والحزبية المتعنونة بالعنوان المستقل كل ذلك له اهمية في تحديد المفاهيم الحقيقية لكيفية التعامل مع الحركات الفكرية الحزبية منها والحركات التي ماتزال في دور النشوء حيث ان التغيرات التي تطرأ على القيادات السياسية اثناء عملية تغير السلطة تؤدي الى فتح توجهات فكرية متنوعة غير واضحة المعالم ولا يستند في نشوءها على اية مفاهيم او قواعد مدروسة وانما تنشأ نتيجة للأزمة الذي يحتاج الساحة السياسية بسب غموض المعادلات السياسية والاسس المشبعة لعملية البناء الفكري الذي يجب ان يبنى على اساس فكري وسياسي وقانوني سليم حيث يتم تحديد بداية

سياسية واضحة ومدروسة ومتوافقة مع تدرجات الزمن الفكري وتساير الاحداث وواقع الزمن السياسي عند ذلك الوقت يتبين حقيقية العنوان السياسي للساحة واساس المصطلحات والكلمات السياسية وتعريفها حسب درجة الوعي السياسي للشعب ومدى قابلية الاحزاب السياسية على التعامل مع واقع العملية السياسية .

فتحديد طبيعة ونوعية التعامل السياسي يتوقف على الاطار الفكري والسياسي داخل الساحة لذا فأن الوصول الى لغة الحوار السياسي يعني تجسيد مفهوم الموازنة السياسي ووضوح الرؤى الحزبية تجاه معالم الاحداث كما يتحدد من خلاله طبيعة العلاقة مابين الاحزاب السياسية والساحة ومابين الساحة والشعب ومابين الشعب والاحزاب السياسية فتحديد تلك العلاقات ونوعية بيان لحالة العملية السياسية والمرحلة الفكرية للشعب والنخب المستقلة واطار للعقلية الحزبية وبرنامجه داخل الساحة .

فالبرنامج الحزبي وخططه هو العنوان الاساسي لكافة التحولات الفكرية وتعريف للعنوان السياسي وتجسيد للمفهوم الفكري السليم والمنطقي حيث لايمكن التحول من مرحلة سياسية الى اخرى الا اذا تم بناء قواعد فكرية مؤهلة لبناء معالم سياسية وفكرية جديدة فالعمل ضمن نطاق محدد ومعروف وواضح دليل على درجة تقبل القيادات السياسية على فكرة التحول الفكري وتحديد حدود السلطات وبيان مواقع الاحداث .

اذن ازمة التوافق الفكري هي ازمة تحديد المواقع الفكرية وتحديد المفاهيم الحقيقية لكل نطاق سياسي وحزبي . فالحرمان من الحقوق بأي تسمية لعدم الاعتراف بمسألة الحق بشكل عام وحقوق الانسان بشكل خاص . حيث ان مسألة الاعتراف بالحقوق اساس لتعريف فكرة النظام السياسي وتعريف للعقلية السياسية الحزبية ومدى تقبله فكرة تقيد المرحلة الفكرية .

فالعنوان الحقيقي للنظام السياسي هو برنامج عمله الحزبي وكيفية تعامله مع الاحداث ومدى استجابة للمرحلة السياسية المتحولة .

فعندما يتم تجسيد المفاهيم السسياسية يتعنون الساحة بعناوين فكرية متدرجة وواضحة المعالم بحيث يتم تعريف المصطلحات والكلمات السياسية حسب تدرجات الزمن الفكري واطار الواقع الحقيقي للأحداث .

فعدم القدرة على بيان طبيعة النظام السياسي واطار التوجهات الحزبية وبرنامج خططهم السياسية لكيفية التعامل مع الاحداث ورؤيتهم الحقيقية تجاه مسألة الحقوق هو سبب نشوء مفاهيم غير منطقية توجيه العملية السياسية نحو اطار غير معلوم المعالم سميت يشوه الحركة الفكرية والسياسية . فالتوافق الفكري يعني الوصول الى تنظيم الحركة الفكرية والايدلوجية الحزبية مع تدرجات الزمن الفكري وماهية الاحداث .

فعنونة الساحة السياسية بالعنوان المتفق مع درجة الوعي السياسي للشعب وبرنامج الحزب السياسي ورؤية النخب الفكرية تجاه اطار الحركة السياسية كل ذلك يترجم الواقع السياسي ويؤهل الفكر الشعبي للتحول نحو المفهوم الحقيقي للمنطق السياسي والذي يقتضي تعريف المصطلحات والكلمات السياسية حسب واقع الاحداث .

يجب ألتطرق ألى كل ألقنوات ألفكرية وألسياسية من أجل بناء معالم جديدة ومعرفة ألخطوات ألسياسية ألمتوافقة مع تدرجات ألزمن ألسياسي فتحديد ألعناوين ألسياسية هو أساس معرفة ماهية ألأزمات ألسياسية ومصدر نشوئها.

ألمؤشر ألسياسي : وهي حالة سياسية يبين طبيعة الاحداث السياسية ونوع الصراعات القائمة بين التوجهات الفكرية وماهية المعادلات القائمة داخل الساحة السياسية لكل أزمة سياسية أطار فكري وزمني محدد وبرناج وخطة سياسية يجب أن يتبع ،ولايمكن التحدث عن ماهية وضع الحلول لمعالجة الازمة السياسية حسب تدرجات المنطق السياسي حيث ان المنطق السياسي هو تدرج فكري نحو بناء معالم فكرية جديدة ينبغي فيها الفكر السياسي ايجاد افضل الطرق للوصول الى الحقائق وتنظيم المعادلات السياسية حسب تدرجات الزمن الفكري فتحليل المعادلات السياسية وتغيير غموضها يحتاج الى مفاهيم فكرية جديدة ومنظمة بحيث يستطيع أي حركة سياسية تجسيد مفاهيمه حسب برنامج عمل سياسي متوافق مع واقع الساحة السياسية فالعمل ضمن نطاق سياسي محدود لايمكن الاعتماد عليه لوضع برنامج سياسي متوافق ومنتظم يهيئ الساحة للأستيعاب مفاهيم فكرية وسياسية جديدة فالنظام السياسي هو ايدلوجية فكرية يسيطر عليه واقع سياسي معين لايمكن ان يتغير مع تدرجات الزمن السياسي حيث يبقى ثابتاً

رغم التحولات التي يجدي على نطاق السلطة الحاكمة. كما ان تغير القيادات السياسية المتأثرة بنفس برنامج العمل السياسي السابق لايؤدي الى فتح قنوات فكرية جديدة. يبقى المسار السياسي على نفس اطاره السابق والانغلاق الفكري هو محور العمل السياسي القادم كثيراً مايجسد مفاهيم غير مفهومة لبيان وقائع فكرية غير منظمة ويبقى الخلل الذي يعاني منه الساحة السياسية البؤرة الذي يتجمع حوله كل المرتكزات الفكرية الغير المتزامنة مع تدرجات الزمن السياسي كما يتم تجسيد المصطلحات السياسية الجديدة والمتمدنة لبيان اطار التطور المدني والسياسي والقانوني في الدول الذي قطعت مراحل كثيرة ومتدرجة نحو اكتساب مفاهيم جديدة حول كل التوجهات السياسية والفكرية ومن اهمها فكرة التوازن السياسية ومبادئ حقوق الانسان والتوجه نحو حكومة المؤسسات وفكرة السلطة الرابعة كل تلك المفاهيم والذي اصبح عنوان للحالة السياسية والفكرية الذي وصل اليه الدول المتقدمة اذن لايمكن الحديث عن زمن سياسي لم تساير تدرجاته ولاعنونة الساحة السياسية بعنوان مغاير لواقع الاحداث فتجسيد المفاهيم الفكرية وتوضيح ثنايا الفكر السياسي الجديد يتطلب وقائع مفهومة ومنطقية تناسب مع الحركة السياسية الجديدة وتتبلور من خلاله كل الوتجهات السياسية والحزبية حيث ان الدخول الى معالم التدرجات الفكرية والسياسية والتساير مع الزمن السياسي تؤكد الوقائع الفكرية ويتسير من خلاله فكرة التغير على النظام السياسي فخروج النظام السياسي من حالة الركود والانغلاق والجمود. يغير مسار العملية السياسية مما ينظم الحركات الفكرية في اطار منطقي سليم دون الدخول الى مرحلة العشوائية السياسية حيث ان لكل زمن سياسي اطار فكري معين وتوجه سياسي وخطة خاصة بالنظام السياسي لكيفية التعامل مع الساحة السياسية والشعب حيث ان قوة الساحة السياسية ومحور نشوء الرأي العام يحدد معالم النظام السياسي وكيفية التعبير عن مبادئه فتدوين المبادئ والاهداف لا دور له سواء في الدستور او في الايدلوجية الحزبية اذا لم يكن الساحة السياسية معبراً عن الوعي السياسي للشعب حيث ان الشعب هو عنوان لكل المصطلحات السياسية ويعتبر مترجماً للوضع السياسي كما يتم تفسير وتحليل المعادلات السياسية من خلال توجهاته وقدرته داخل الساحة وكيفية تعامله مع الاحداث ونوع العلاقة بينه وبين الاحزاب السياسية كما ان محور أي فكرة ودرجة الابداع فيها يعتمد على

اسس فعالة ومنظمة يمكن من خلالها بناء كيان فكري سليم وجديد حيث ان بناء الاساسيات السليمة لاي حركة فكرية وخصوصاً حركة فكرية معارضة للظام الحاكم او النظام السياسي الذي يقوم على اساسه بناء مؤسسات الحكومية في الدول ذو الانظمة الحزبية البحتة لايمكن الاعتماد عليه بتاتاً لبناء كيان فكري معارض حيث دوماً يسيطر التوجهات الحزبية الذي يحركها نظام سياسي معين على واقع الساحة والفكر السياسي المعارض ينشطر من نفس الايدلوجية الحزبية المشاركة في بشكل الانظمة الحاكمة. حيث يتم بعد ذلك استغلال متطلبات الساحة السياسية وطموح الشعب واهاته من الوصول الى مرحلة التخلص من السيطرة الحزبية على جميع مكامن الحركة الفكرية والسياسية داخل الساحة. تلك الحركة السياسية المنشطرة من عمق الفكرة الحزبية حيث يلاقي في بداية الاعلان عنه تقبل واستجابة كبيرة من قبل اغلبية الشعب نتيجة لحالة الحرمان والكبت السياسي .فطبيعة الحركة ولامبادئها غير ضروري في تلك المرحلة حيث ان التسمية والعنوان الجديد هو الذي يسيطر على فكر المؤيدين لها حيث ان التأييد لا يكون تأيداً ايدلوجياً او فكرياً وانما تايداً مبدئياً للفكرة العامة للحركة المعارضة. هنا يأتي دور الحركة الفكرية المعارضة ومدى قدرته على الاستفادة من التوقيت الزمني والاحتياج الفكري للشعبي ومتطلبات الساحة السياسية لتجسيد مفاهيم فكرية جديدة تؤهل الساحة للدخول الى مرحلة المنافسة الحقيقية بين الشعب والاحزاب السياسية من اجل تحديد برنامج سياسي وفكري منظم يؤهل لظهور حالة فكرية وسياسية تتيح المجال للنخب الفكرية تحديد الاطار الفكري الجديد والوصول الى المرحلة الثالثة من مراحل التوجه نحو التجربة الديمقراطية اذن تحديد مراحل التوجه نحو الفكر السياسي الجديد والبدء به يعتمد على مدى استجابة الساحة السياسية لمتطلبات الزمن الفكري وتدرجات الزمن السياسي فلا يمكن بناء أي قاعدة فكرية او سياسية او قانونية الا عندما يتأهل فعلاً الواقع الفكري لمعرفة خفايا الحركات السياسية والحزبية وبطون افكارها وماهية برنامجه السياسي ومدى قدرته على التعامل مع الاحداث وتوفير متطلبات الساحة السياسي وحقوق المشروعة للشعب حيث ان التعامل مع وقائع سياسية جديدة يتطلب كيان فكري جديد كما ان متطلبات الساحة السياسية يختلف حسب مصدر تغير الفكر السياسي ونظام الحكم فيه فكثيراً ما يكون التغير وخصوصاً في الدول الشرقية في نظام الحكم ويبقى

النظام السياسي سائداً عبر عقود من الزمن دون ان يتغير برنامجه وتعامله مع الساحة حيث ان مصدر تغير السلطة هو الذي يحدد عنوان الساحة السياسية وتدرجات الزمن الفكري وطبيعة مسايرة الفكر مع الزمن السياسي وعلى غرار تلك التغيرات يتم بناء القواعد الفكرية والسياسية لمواجهة الوضع السياسي الجديد حيث ان التغير وطبيعتها وعنوانها هو تعبير عن عنوان الوعي السياسي للشعب فعندما يتغير السلطة عن طريق سلطة خارجية فهذا يدل على قوة دكتاتورية الحزب الواحد وشراسة وسيلتها المتبعة من قبلها للحفاظ على برنامجه السياسي داخل الدولة فنوعية التغير لايدل على مدى قابلية الشعب ودرجة وعيه السياسي كما ان مصدر تغير السلطة يحدد المرحلة السياسية بعد تغير النظام وطبيعة العلاقة مابين الشعب والساحة السياسية ومابين الاحزاب السياسية والساحة ومابين الاحزاب السياسية والشعب حيث ان تنظيم تلك العلاقة يوجه الساحة نحو التوازن السياسي فالتوازن السياسي هي بداية التوجه نحو معالم سياسية وفكرية جديدة حيث لايمكن تبني أي فكرة الا اذا كان هناك اطار تحديد ماهية اساس ظهورها واندراجها ضمن تدرج فكري منظم حيث ان تعريف المصطلحات السياسية الآن تغاير واقع الاحداث وتدرجات الزمن الفكري وتساير الزمن السياسي فالوقائع السياسية يتغير حسب الواقع الفكري ومدى تفاعل الاحداث وطبيعة العلاقة مابين الشعب والساحة السياسية وقدرة الشعب على التعامل مع العملية السياسية فالى أي مدى يكون الشعب قادراً على تغير مسار العملية السياسية الى ذلك الحد يستطيع تحديد العنوان الحقيقي الساحة وتجسيد معالم فكرية واضحة المعالم فقدرة الشعب على ممارسة حقوقه المشروعة هو الاطار الحقيقي الذي يعطي القوة الحقيقية لكل الاتجاهات الفكرية حيث ياخذ الدستور السمو والاعلوية من قوة الرأي العام وان ضمان تطبيق بنودها ومبادئها لايمكن في صفة الدستور نفسها وانما يعتمد على قوة الساحة السياسية ومدى قدرة النخب الفكرية على ممارسة اطار توجه الفكري نحو **الاحداث والمشاركة الفعلية في العملية السياسية وتقلد المناصب الحكومية والسياسية دون تجنيده من قبل الاحزاب السياسية .**

أن أستمرارية ألفكرة ألسياسية يعتمد على مدى قدرة ألشعب على تفسير ألمفاهيم ألحزبية ومسيرتها في أطار أكتساب أهدافه ألحزبية ، فلكل محور زمني أطار حزبي معين وتوجهات خاصة

المعالجة السياسية : هي قنوات سياسية لكيفية تحديد طبيعة الازمات السياسية وطرق معالجتها كما يبن ماهية الاحداث وتدرجات الزمن السياسي والقواعد الاساسية لبناءحقائق فكرية واضحة .

يسعى ألأحزاب ألسياسية دوما من أجل تجنيد ألشخصيات ألمستقلة عن طريق ألعوائق امام مشاركتهم في ألعملية ألسياسية .

لايمكن الحديث عن حرية الفكر في اطار انغلاق حزبي وسياسي فسد المجال والمنافذامام ظهور أي حركة فكرية مستقلة لايرتبط بطبيعة النظام الحاكم وانما **بفكرة النظام السياسي ويظهر ظاهرة التجنيد الحزبي للنخب الفكرية بعد تعبر النظام الدكتاتوري أي دكتاتورية الحزب الواحد وخصوصاً عندما يكون تغير النظام والسلطة عن طريق قوة خارجية وليس عن طريق ثورة فكرية مندلعة نتيجة تدرجات فكرية وسياسية مناوئة للنظام الحاكم حيث ان التناقض مابين واقع الساحة وطبيعة الفكر السياسي وبقاء محور النظام السياسي السابق بنفس برنامجه مؤشراً على الحركة السياسية بعد تغير وعدم قدرة الاحزاب السياسية على التعامل مع الاحداث ومعرفة كينونة الساحة السياسية وعدم قدرتهم على وضع برنامج سياسي لكيفية التعامل مع الزمن السياسي حيث يبدأ الاحزاب باعلان عن الوضع السياسي الجديد من خلال شعارات** حزبية بعيدة كل البعد عن واقع الاحداث فتلك التناقض يشوه الحركة السياسية ويبعد الفكر السياسي عن مسارة الحقيقي ويعرقل العملية السياسية كما يؤدي الى تشويه التدرجات الفكرية والمراحل المنظمة نحو الوصول الى التجربة السياسية الجديدة حيث ان التجربة السياسية بعد أي تغير سياسي يختلف عن الفكر الديمقراطي فالديمقراطية ليست منحة تعطى من قبل اية حكومة او حزب سياسي وانما هي تدرج فكري وسياسي نحو الوصول الى التوازن داخل الساحة

السياسية والتوازن السياسي : هي تجربة سياسية جديدة يحتاج الوصول اليه الى تعامل واقع مع الاحداث والساحة السياسية كما تعبر من مستلزمات الوصول الى تلك التوازن تغير صفة النظام السياسي من الجمود نحو التدرج والتغير حسب متطلبات الساحة وتدرجات الزمن الفكري. وصفة النظام السياسي لايتغير الا اذا تغير عنوان الساحة السياسية وظهور العلاقة والمنافسة بينها حسب طبيعة وصفة الحدث السياسي وبرنامج العمل السياسي المعمول به داخل الساحة. كما ان برنامج العمل السياسي هي وسيلة النظام السياسي للتحول نحو التدرج والتغير نحو صفة التوازن والتعامل مع متطلبات الساحة السياسية. فتلك التعامل مابين مراكز السلطات ومحور الفكر السياسي يترسخ من خلال توازن الاحداث مع واقع الزمن السياسي تدرجات الفكر السياسي داخل الساحة لايمكن بتجسيده الا اذا تدرج الفكر الشعبي من خلال مراحل وعيه السياسي الى مستوى نشوء الرأي العام داخل الساحة وهذا مما يهيئ الجو الفكري والسياسي الملائم لبناء قواعد النخب الفكرية والوصول الى كينونة الفكر السياسي السليم والذي من خلاله يتم تفسير المعادلات السياسية الغامضة. حيث ان تغير تلك المعادلات يحتاج الى منطق سياسي سليم وواضحة المعالم وذو رؤية منظمة نحو وقائع الاحداث وتكريس كل الجهود الفكرية والسياسية من اجل بناء معالم فكرية متوازنة ومفهومة فيجب ان تتوجه الجهود الفكرية نحو الوصول الى التوازن السياسي وتلك الوجهة الواقعية لايمكن الوصول اليها الا اذا تناسب تدرجات الزمن الفكري مع واقع الساحة السياسية وتم ترجمة الوضع السياسي حسب العنوان الحقيقي للساحة وواقع الاحداث وهذا يؤدي الى ظهور محور فكري منظم وسليم يتم من خلاله تعريف كل المصطلحات السياسية حسب درجة الوعي السياسي للشعب. فدرجة الوعي السياسي للشعب يتجدد حسب درجة تعامله مع الاحداث ومدى مشاركته في العملية السياسية ومشاركة الشعب في العملية السياسية يعني نشوء الرأي العام الشعبي والذي يظهر من خلاله السلطة الرابعة. فأن توضيح المعادلات السياسية الغامضة تعني وضع برنامج سياسي وحزبي يتناسب مع تدرجات الزمن الفكري كما تعني تأهيل الساحة السياسية لتجسيد مفاهيم فكرية هادفة الى بناء كيان فكري وسياسي جديد تستوعب جميع الاتجاهات السياسية وتحدد

مواقع محدد للفكر السياسي المستقل كما يجد من ظاهرة التجنيد السياسي والحزبي للنخب الفكرية. فالتجنيد السياسي والحزبي هي وسيلة فعالة للأحزاب السياسية والذي يقومون من خلاله فرض السيطرة على جميع مكامن الدولة وسد المجال امام ظهور أي مبدأ حركة فكرية منظمة مناوئة او معارضة بشكل مبدأي للبرنامج الحزبي المعمول به والمنتظر من ذات النظام السياسي السابق والذي يضمن استمرارية نفس القنوات الحزبية والسياسية داخل الساحة ولكن تحت ستار شعارات جديدة مأخوذة من تطورات الزمن السياسي . اذن تغير وجهة الفكر السياسي المستقل وادخاله الى اطار حزبي يشوه الحركة السياسية ويعرقل العملية السياسية ويؤثر على تدرجات الوصول الى التجربة الديمقراطية حيث لايمكن التحول من مرحلة سياسية معينة الى مرحلة اخرى الا اذا تغير المواقع الفكرية والصفات السياسية وتم تحديد وظائف السلطات حسب موقعه داخل الساحة .

أن ألتوافق ما بين تدرجات ألأحداث وطبيعة ألنظام ألسياسي له أهمية كبيرة في تحديد طريقة ألتعامل مع ألساحة ألسياسية .

فلا يتساير ألأحداث مع تساير ألزمن ألسياسي مما يولد ألتناقض ما بين ألزمنين.

لايمكن الحديث عن ماهية الزمن السياسي ولا اطار سياسة الزمن الا اذا تم تحديد اطار الفكر السياسي وطبيعة النظام السياسي وتعريف كينونتها ومعرفة مسارها داخل الساحة السياسية فاالزمن السياسي هو توافق مابين وقائع الاحداث وتدرجات الزمن الفكري وظهور علاقة واضحة ومفهومة مابين الشعب والساحة السياسية ومابين النظام السياسي والشعب ومابين الاحزاب السياسية ووقائع الاحداث حيث يجب ان يتم تعريف كل واقع وحدث سياسي حسب برنامج العمل السياسي المعمول به. حيث ان عنونة الساحة السياسية يحتم ويفرض واقع سياسي جديد وهو وضوح التوجهات الحزبية ومدى قدرته على التعامل مع توجهات الشعب ومتطلبات الساحة السياسية فأنقطاع العلاقة مابين مراكز السلطات يؤدي الى جمود الحركة السياسية وهذا يدل على استمرارية النظام السياسي رغم التغير الحاصل في نظام الحكم. اذن وقوع الاحزاب السياسية في اساس المأزق السياسي الحقيقي هو القفز فوق الزمن السياسي ونقصد به ليس تدرجات الزمن التقليدية وانما بيان وقائع لم يظهر وتبني افكار لايمكن تجسيدها

والحديث عن كلمات لايمكن معرفة مصدرها ولاكيفية نشوءها. حيث ان الارتباط بالزمن الواقعي هو اساس بناء كيان حيث ان الارتباط بالزمن الواقعي هو اساس بناء كيان فكري وسياسي جديد فمحاولة تجسيد مفاهيم قد ظهر في اطار زمني معين ونتيجة لصراعات فكرية قد تم بناء مدارس سياسية وفكرية من خلاله والذي رسم لتلك الشعوب وجهة سياسية معينة تتلائم مع تدرجات زمنهم الفكري ومعبر عن معاناتهم الانسانية وحرمانهم من حقوقهم المشروعة لايمكن الاستعانة به وزرع كينونتها داخل الساحة السياسية لزمن سياسي اخر واطار فكري مختلف ومعاناة انسانية يختلف جذورها التأريخي عن تأريخ المأساة السياسية والانسانية لتلك الشعوب. كل تلك الهجين السياسي يؤدي الى حالة الركود الفكري ونشوء مأساة انسانية وسياسية جديدة يتولد من خلالها الازمات السياسية والذي لايمكن تحديد اطارها ووضع الحلول السياسية لها وهذا مما يؤخر العملية السياسية بعد تغير السلطة وما يتحول تلك الكلمات المستعارة الا شعارات يزيد من حدة الصدام مابين الشعب والساحة السياسية ويولد حركة النزاع مابين الاحزاب السياسية وهذا مما يدعمهم من الاطار الفكري السليم لغرض الوصول الى لغة الحوار السياسي ووضع برنامج عمل سياسي مشترك لكيفية ادارة الدولة بعد سقوط دكتاتورية الحزب الواحد. لذا فأن تفاقم الازمة السياسية ليس عنوان حالة سياسية انية وانما هي عنوان لحالة التعارض مابين تدرجات الزمن الفكري وواقع الاحداث. كما يعبر عن عدم وضوح الرؤية الحزبية تجاه الوضع السياسي ومتطلبات الساحة السياسية لذا فان العمل ضمن اطار منطق سياسي أي مسايرة سياسة الزمن هو اساس تاسيس محور لقنوات سياسية وفكرية جديدة تجسد المفاهيم الفكرية الذي يعيد الميزان الى نصابه الحقيقي من الاعتدال ويؤكد مضمون الفكرة السياسية المتدرجة فسياسة الزمن هو عنوان للتوازن السياسي داخل الساحة. كما يعبر عن تحول النظام السياسي الى اطار متدرج نحو بلوغ مفاهيم فكرية تناسب مع واقع الاحداث. كما يهيأ الحركة الفكرية لكي يتساير مع تدرجات الزمن الفكري فوضع البرنامج السياسي بشكل يتناسب مع متطلبات الساحة ودرجة الوعي السياسي للشعب ومؤهلات الاحزاب السياسية وقدرتهم على ترجمة الاوضاع السياسية حسب واقع الاحداث كل ذلك يجسد معاني جديدة للكلمات السياسية ويجعل تعريف المصطلحات السياسية مضموناً فكرياً يعرف الشعب

مصدر نشوءها. اذن سياسة الزمن هو برنامج سياسي منظم يحقق التوازن داخل الساحة السياسية ويعبر عن التغير الذي يجعل على اطار فكرة النظام السياسي. حيث يتحول من الجمود الفكري الى نظام متدرج حسب متطلبات الساحة. فمتدرجات الساحة السياسية لايعني حقوق الشعب دون وجود ارادة التغير حيث لامنافس من وجود الحقوق واحتياجات الساحة ان لم يتحقق التوازن السياسي وهذا يعني بان متطلبات الساحة يحققها ارادة الشعب وقدرته على التعامل مع واقع الاحداث ومدى مشاركته في العملية السياسية وحيث ان الشعب لايستطيع المشاركة الفعلية في العملية السياسية الا اذا قام بتأسيس قاعدة فكرية يفرض على الاحزاب السياسية تغير برنامج عملهم السياسي وتغير برنامج العمل السياسي يعني تغير الرؤى الحزبية تجاه مواقع الأحداث وفكرة سلطة الشعب حيث ينظر بعد ذلك الى الشعب كقاعدة مشاركة في العملية السياسية ويتحول بعد ذلك الى مصدر تحديد الخطة السياسية داخل الدولة ويكون مصدر لخلق المنافسة الحزبية المشروعة لكيفية خدمة الشعب وضمان تحقيق أهدافه وحماية حقوقه اذن حماية حقوق الإنسان لايتضمنه الدستور ولا المعاهدات الدولية وإنما يضمنه قدرة الشعب على اثبات وجوده الانساني والفكري والسياسي داخل الساحة وخير مثال على ذلك الدول ذو الانظمة الدكتاتورية لديه دساتير له بنود متعددة يتحدث فيها عن حقوق الإنسان وحرية إبداء الرأي إلا انه ليس إلا حبراً على ورق ولا يطبق تلك البنود بتاتاً داخل الساحة بل يعذب فيه الانسان ويحرمون من ابسط حقوقهم المشروعة. لذا فأن قدرة الشعب على ممارسة حقوقه هو الضمان لحماية تلك الحقوق .

فالساحة ألعراقية ألآن ساحة حزبية بحتة وألمعادلات ألسياسية فيها غامضة ألمعالم.

حيث يعتبر ألسير نحو ألهاوية وتدمير ألأنسانية وألفشل في أدارة ألدولة نصرا لدى ألقيادات ألعراقية حيث يعبر ألساحة ألعراقية بعد انهيار دكتاتورية ألحزب ألواحد عن مهزلة ألأحزاب .

ظل الساحة السياسية في العراق يعاني من جمود النظام السياسي عقود من الزمن وهذا مما جعل الدكتاتورية فيها يأخذ في كل فترة لون سياسي جديد ثابت في مضمونها ويتغير في شاكلتها وينتمي الى نفس الزمن السياسي على الرغم من يغير تدرجات الزمن الفكري. حيث ان الدكتاتورية ليست طبيعة واحدة ولاينتمي الى زمن سياسي معين ولايحدده اطار فكري. وانما

يتغير تلك الطبيعة مع تدرجات الزمن الفكري وفي كل مرحلة يأخذ لون سياسي جديد ولكن بنفس مضمون الفكرة السياسية حيث انه يصدر من نفس النظام ا لسياسي الثابت. ظل دكتاتورية الحزب الواحد هو المسيطر على الساحة السياسية في العراق طوال تلك العقود داخل النظام السياسي في نفس اطار الجامد دون ان يتغير مفاهيمه. كل ذلك جعل مستلزمات بناء الدولة بكل وجهاته السياسية والقانونية نابعة من فكرة النظام السياسي الجامد وفي كل مرحلة سياسية يتم ابتكار اساليب سياسية جديدة تحاول التحايل على سياسة الزمن ومسايرة الزمن الفكري والعمل تحت ستار مصطلحات سياسية وقانونية ينتمي الى وسط فكري وزمني معين يختلف عن الاطار الحقيقي للساحة العراقية ظل السياسة التعسفية المستخدمة من قبل الانظمة الحاكمة المتعددة الذي توالت السلطة في العراق يطبق نفس النظام السياسي الثابت تجاه مفاهيم الفكر والحقوق والقانون والعدل وقد عانى الشعب معاناة انسانية وفكرية كبيرة وكان حصة الشعب الكوردي هي حصة الاكبر والاشد حيث لم يقف سياسة الحكومة العراقية عن الحرمان من الحقوق فقط وانما قام بأستخدام اشد الوسائل للنيل من هذا الشعب المنكوب ومحاولة مسح تأريخهم وحضارتهم حيث استخدم عليهم اقسى انواع اسلحة الدمار الشامل وهي الاسلحة الكيمياوية والذي راح ضحيتها الالاف من الاسر كما قام بالقتل الجماعي والذي قتل من هذا الشعب مئات الالاف ودمر قراهم كل ذلك محاولاً البقاء على سياسته الثابتة تجاه الواقع والاحداث. استمر الشعب الكوردي في نضاله تجاه الاستبداد ومحاولاً تغير فكرة النظام السياسي وتجسيد مفاهيم سياسية وفكرية جديدة قائمة على اساس المشاركة السياسية داخل الدولة واثبات حقه التأريخي والسياسي والفكري داخل الدولة وضمان حمايته. ففكرة تغير النظام السياسي ليس بالامر الهين ولم يرتبط ابداً بتغير الناظم الحاكم هذا ما لم يحسب حسابه القيادات السياسية في العراق وخاصة القيادة السياسية الكوردية . حيث ان طبيعة الدكتاتورية يختلف حسب اطار الزمن الفكري فالانظمة الدكتاتورية الفردية وهذا ماوصل فيه النظام الدكتاتوري في العراق والذي لايمكن تغير تلك النظام عن طريق ثورة فكرية لذا تم تغير النظام الحاكم عن طريق قوة خارجية وهذا مما اثر على مسار العملية السياسية واثر على تدرج الوصول الى بناء كيان فكري جديد والبدء بمرحلة التناسب مابين الساحة السياسية وواقع

الاحداث من اجل الوصول الى بداية التجربة الديمقراطية اذن معرفة الحقائق السياسية واساس فكرة التغير ومحور واطار تدرجات الفكر السياسي يحدد العنوان الحقيقي للساحة بعد أي عملية تغير يحدث للسلطة. كمايتم معرفة ماهية التغير هل هي تغير في السلطة فقط ام تغير في كينونة النظام السياسي وهذا يؤدي الى تغير المسار السياسي داخل الساحة بعد تغير السلطة. فالوصول الى تغير النظام السياسي هي مرحلة سياسية وفكرية لايمكن تجسيده الا اذا تم التدرج نحو التغير وبناء كيانات فكرية منظمة تغير معالم الفكر السياسي فعندما يتمثل التغير في نظام الحكم فقط وهذا ماحدث في العراق يبقى فكرة النظام السياسي ثابتاً وهذا مما يعرقل العملية السياسية ويشوه الحقائق الفكرية ويتم عنونة الساحة السياسية بعنوان مغاير لتدرجات الزمن السياسي وماهية الاحداث كل ذلك يؤدي الى توسع الازمة السياسية وعدم الوصول الى قاعدة منظمة لتحديد ماهية تلك الازمات وايجاد الحلول المناسبة له كما يبتعد الاحزاب السياسية عن مسار الفكر السياسي والمنطقي الصحيح لغرض الوصول الى لغة الحوار السياسي وايجاد فكرة سياسية مشتركة وواضحة المعالم لكيفية ادارة الدولة وتبني وقائع الاحداث وتنظيم مسار العملية السياسية لغرض الاندراج ضمن تدرجات الزمن الفكري وتاهيل الاحزاب السياسية والشعب لكيفية التعامل مع الواقع السياسي الجديد اذن ازمة الساحة السياسية هي ازمة فكرة النظام السياسي وازمة واقع الاحداث وازمة عدم التناسب مابين الزمن السياسي وتدرجات الزمن الفكري. فعدم وضوح الرؤية الفكرية والحزبية تجاه معالم الفكر السياسي وعدم قدرة الشعب على التعامل مع واقع الاحداث وعدم معرفتهم لموقعهم الحقيقي داخل العملية السياسية كما لم يتم ترجمة الوضع السياسي الجديد وعنونتها بالعنوان السياسي الواقعي بعد تغير النظام الحاكم كل ذلك قد شوه العملية السياسية وجعلها يأخذ مسار سياسي مختلف تماماً عن متطلبات الساحة ومستلزمات انشاء دولة المؤسسات والمدنية. ولهذا عندما تغير النظام الحاكم في العراق عن طريق قوة خارجية تم عنونة الساحة السياسية بعنوان بعيد كل البعد عن واقع التدرجات الفكرية فقد ظل برنامج العمل السياسي النابع من النظام السياسي السابق هو المؤشر لبناء الكيانات السياسية الفكرية الجديدة. حيث تم عنونة الساحة السياسية بعناوين سياسية كثيرة كل منها يحتاج تأسيسها وبناءها ويطبقها قنوات فكرية جديدة وفعالة ومحور زمني يتجسد فيها كل

المعالم الفكرية والسياسية حسب تدرجات الزمن السياسي حيث رفع الساحة العراقية الى مطاف دولة قانونية مؤسساتية ديموقراطية فيدرالية دون ان يكون هناك اية قاعدة فكرية تقوم بتنظيم الحركات السياسية والفكرية ويوضح معالمه وبرنامج عمله داخل الساحة. فعدم اعتراف القيادات السياسية في العراق بحقيقة الواقع السياسي وتأليف مسرحية سياسية قد اعطوا دور البطولة لأنفسهم ومن ثم توزيع ادوار خيالية يريدون من خلاله اعطاء معاني لكلمات جامدة وغامضة وغير مفهومة بعيد عن المشاركة الوهمية للشعب في العملية السياسية كما حاولوا اعطاء التعاريف القانونية للوائحهم الحزبية تحت اطار واسم دستور الدولة والذي يتعدى كونه لائحة سياسية وحزبية متجهة لاسمو له ولا اعلوية وانما هو غطاء للأكمال مسرحيتهم السياسية وتهافتهم داخل الساحة السياسية محاولاً بناء معالم فكرية مهجنة مابين فكرة النظام السياسي السابق وتطلعات الشعب واحتياجات الساحة وتدرجات الزمن الفكري. لذا فأن مواجهة الواقع السياسي والاعتراف بوقائع الاحداث له اهمية كبيرة لبيان كل التوجهات السياسية والفكرية والحزبية وماهية الزمن السياسي كما يجسد فكرة تدرجات الزمن الفكري ويتم تحديد كينونة الازمات حيث يتوسع ويتنوع دائرة الازمات فهناك ازمة فكرة النظام السياسي الجامد وازمة الاحزاب السياسية وازمة الساحة وازمة الشعب وازمة النخب الفكرية. حيث ان تحديد دائرة الازمات يعني معرفة الواقع السياسي وتحديد اساس الفكرة السياسية التي تسيطر على واقع الساحة بعد تغير نظام الحكم فكل واحدة من تلك الازمات يجب تحديد موقعها حسب تدرجات الزمن السياسي وكيفية معالجتها وكل واحدة منها مرتبطة بالاخر وينتمي الى نفس اطار الزمن السياسي ومحور الفكر التدرجي والبناء الفكري داخل الساحة فالنظام السياسي وازمتها هي جمود الفكر السياسي وعدم التحول نحو التدرج الفكري المتناسب مع واقع الساحة ومسايرة الزمن السياسي وهذا يجعل البرنامج السياسي نفس اطار البرنامج السابق ولكن تحت اطار فكرة سياسية مصطنعة وهذا مايزيد من ازمة الساحة السياسية. فازمة الساحة السياسية : هي ازمة عدم تحديد المفاهيم الفكرية والسياسية داخل الساحة وعدم القدرة على تحديد موقع الفكر السياسي الحزبي والفكر الشعبي داخل العملية السياسية وعدم وضوح تدرجات الزمن الفكري وماهية الزمن السياسي اما ازمة الزمن السياسي وهو الفجوة الزمنية الذي يقع ضمن

اطار التوجهات الفكرية الذي يتناقض مع واقع الساحة وتدرجات الزمن الفكري وواقع الاحداث كل ذلك يؤدي الى عدم وضوح ماهية متطلبات الساحة السياسية والذي يعتبر اساس بناء الكيانات الفكرية والسياسية داخل الساحة حيث ان نشوء اية فكرة سياسية يعتمد على بناء الكيان الزمني الفكري المنظم والذي يهيأ وقائع الاحداث والذي يتساير مع الزمن السياسي فازمة الزمن السياسي يتولد منه ازمة الشعب او بيان موقع الفكر الشعبي داخل العملية السياسية حيث ان الشعب بعد تغير نظام الحكم وبيان معالم سياسية غير واضحة وتجسيد عناوين سياسية متناقضة مع واقع الساحة يقع الشعب في مصيدة ازمة حقيقية وهو معرفة موقعه داخل الساحة وطبيعة وجوده الفكري وكيفية التعامل مع الاحداث كما لايستطيع معرفة ماهية التوجهات السياسية والحزبية وطبيعة خطتها وبرنامجه السياسي في التعامل مع الاحداث. فعدم معرفة حقيقة العنوان السياسي للساحة وماهية وقائع الاحداث يؤدي الى تشويه الحركة الفكرية وانقطاع الشعب عن المسيرة السياسية وعن الوسط الفكري للنخب السياسية المستقلة. وهذا يبعد الساحة السياسية من تدرجات الزمن الفكري ونشوء الرأي العام والسلطة الرابعة والذي يعتبر من اساسيات بناء الكيان الفكري الجديد . وازمة العنوان السياسي للساحة وهو عنونة الساحة السياسية بعنوان مغاير تماماً لواقع الزمن السياسي وتدرجات الزمن الفكري وتجسيد مفاهيم فكرية بعيدة كل البعد عن الاطار الحقيقي للوعي السياسي الشعبي والاحزاب السياسية حيث ان الاحزاب السياسية لا يستطيعون وضع أي خطة سياسية منظمة تعرف واقع الاحداث بعد تغير السلطة الحاكمة مما يجعلهم الاستعانة بمصطلحات وكلمات سياسية لايعرفون مصدر نشؤها ولا كيفية التعامل بها داخل الساحة حيث ان مضمون ايه فكرة سياسية يحتاج الى اسس معينة يتمثل بوجود محاور فكرية تتأسس من خلال المنافسة والصراع مابين الشعب بقيادة النخب الفكرية المتصلة ومابين الاحزاب السياسية والذي يصبح التوازن السياسي هي نتاج من نتاجات تلك المنافسة ويتم تنظيم الحركة الفكرية والسياسية من خلالها هكذا يتم تجسيد المفاهيم السياسية والفكرية الجديدة داخل الساحة ويندرج العملية السياسية ضمن تدرج زمني محدد اذن تحديد العنوان الحقيقي للساحة السياسية هو اساس تحديد مصدر الازمات السياسية ووضع الحلول المناسبة لها فالعراق عاش في ظل نظام دكتاتوري عقود من الزمن كان يسيطر فيه

الحزب السياسي الواحد على كل مكامن القوة واستمر النظام السياسي في برنامجه الثابت رغم تغير الانظمة الحاكمة وعندما تغير النظام الحاكم في العراق عن طريق قوة خارجية ظل النظام السياسي على نفس برنامجه السابق لهذا فأن التغير لم يتبين اثره داخل الساحة العراقية وبدأ الاحزاب السياسية بتأليف مسرحيتهم السياسية وعنونة الساحة بعناوين سياسية متناقضة مع واقع الساحة فالعنوان السياسي الواقعي للساحة السياسية في العراق بعد تخلصه من النظام الدكتاتوري هو دخوله في المرحلة الثانية أي الشطر الثاني من النظام الدكتاتوري وهي دكتاتورية الاحزاب فدكتاتورية الاحزاب يسيطر فيها الاحزاب السياسية على جميع مكامن الدولة مستفيدين من الخلل الذي يعاني منه الساحة السياسية وهو غياب العنوان الحقيقي للساحة وعدم قدرة الشعب على معرفة موقعه الحقيقي داخل العملية السياسية وغموض توجهات الاحزاب السياسية وخطتهم لمواجهة واقع الاحداث فمرحلة دكتاتورية الاحزاب يتم فيها الاستعانة بكلمات ومصطلحات لغرض تأسيس غطاء سياسي يطبقون من وراها برنامجهم الحزبي البعيد عن متطلبات الساحة السياسية كما يتم تأسيس حكومة الاحزاب وبناء مؤسسات حزبية تحت عناوين مؤسسات مدنية ولهذا فأن العنوان الحقيقي للساحة السياسية هو تجسيد لفكرة متناسقة مع واقع الاحداث واساس لتخطيط برنامج سياسي يؤهل الساحة السياسية والفكر الحزبي والوسط الثقافي للشعب وحركة النخب الفكرية المستقلة كل ذلك يعرقل المسيرة السياسية ويغلق دائرة الانفتاح الفكري نحو بلوغ معالم سياسية وفكرية جديدة اذن الانطواء داخل المرحلة الثانية او الشطر الثاني من مرحلة دكتاتورية الحزب الواحد وهي مرحلة دكتاتورية الاحزاب يعتبر هذه المرحلة من اصعب المراحل السياسية الذي يمر به أي دولة بعد انهيار السلطة الحاكمة فيها دون وجود برنامج سياسي بديل ومنظم تنظم من خلاله برنامج العمل السياسي داخل الساحة ويحدد مواقع التوجهات الفكرية والسياسية ودوره داخل العملية السياسية حيث دوماً يستمر الحركة السياسية ضمن هذه المرحلة عندما يتغير السلطة من خلال قوة خارجية والذي لايتعدى فيه التغير الا في نظام الحكم دون تغير النظام السياسي كما يتوسع دائرة المأزق السياسية من مأزق الاحزاب السياسية ومأزق الساحة السياسية ومأزق الشعب ومأزق الزمن السياسي يتمتع في هذه المرحلة الشعب بأن يستطيع ان يعبر عن معاناته لفظياً أي

التنفيس السياسي ولكن لايصل هذا الحق الى مستوى تشكيل رأي معارض للبرنامج السياسي حيث ان قوة الاحزاب السياسية داخل الساحة ووجود ثغرات فكرية كثيرة وتناقض مابين تدرجات الزمن الفكري وواقع الاحداث وعدم قدرة الشعب على تقبل المواقع السياسية الجديدة وعدم معرفته لموقعه داخل العملية السياسية ودوره في بناء الكيان الفكري والسياسي الجديد كل ذلك يؤدي الى بناء حواجز كثيرة امام النخب الفكرية المستقلة في عدم القدرة على بناء وتأسيس قنوات فكرية وسياسية جديدة يؤهل الشعب سياسياً للتأقلم مع واقع الاحداث وتدرجات الزمن الفكري ويحدد مسار العملية السياسية ويحدد خطوات فكرية منظمة لكيفية الوصول الى التوازن السياسي داخل الساحة وتجسيد الكلمات والمصطلحات السياسية وتعريفها حسب الاطار الفكري للشعب وبالشكل يوضح المعادلات السياسية الغامضة ويفسر معاني الكلمات السياسية بالشكل الذي لايغاير تدرجات الاحداث اذن مسايرة الزمن السياسي وتجسيد الحقائق وبناء القنوات الفكرية يعطي المجال لتأسيس فكرية يتربى من خلاله الجيل الجديد على معاني العدل والانصاف ويحدد اهم السبل والطرق السياسية للوصول الى اكتساب الحقوق المشروعة وتحديد طرق حماية وحضانة تلك الحقوق فالعمل ضمن اطار زمني لايعني تجسيد مفاهيم تدرجات الزمن الفكري حيث ان الاطار الفكري والسياسي لايرتبط بواقع زمني معين ولكن تحايل الاحزاب السياسية يتجدد حسب الاطار الزمني والبحث عن شعارات وكلمات مستعارة لغرض التستر على السياسية الحزبية المتبعة من اجل فرض السيطرة على كل مراكز وقنوات الوجود الفكري وعدم فسح المجال امام أي فكرة معارضة بناءقاعدة فكرية هادفةالوصول الى بداية مرحلة سياسية جديدة يأخذ فيه الفكر الشعبي موقعه الاساسي داخل الساحة السياسية ويشارك بشكل فعال داخل العملية السياسية ووضع برنامج العمل السياسي ففي المرحلة الثانية والذي يعيش الساحة السياسية في العراق الآن احداثها لايمكن للأحزاب السياسية سد الثغرات الكثيرة داخل الساحة ولا وضع برنامج سياسي فعال ومنظم ومشترك من قبل الاحزاب السياسية لكيفية التعامل مع الواقع السياسي الجديد وعدم قدرتهم على الوصول الى لغة الحوار السياسي وتحديد متطلبات الساحة وكيفية ادارة الدولة ولهذا فأن المأساة الانسانية والسياسية يزداد كثيراً في هذه المرحلة أي مرحلة دولة الاحزاب ونحن نرى الآن كيف

توسع دائرة الازمات السياسية داخل الساحة السياسية في العراق وكيف وصل الاحزاب السياسية الى نقطة واطار مغلق بحيث لايوجد أي منفذ للخروج من ازماتهم الا اذا تم الرجوع الى الواقع السياسي السليم. وهو الاعتراف بالعنوان السياسي الحقيقي للساحة وهو انحصار التجربة السياسية في اطار مرحلة دكتاتورية الاحزاب ومحاولة التعامل مع الاحداث من خلال رؤى سياسية جديدة تتساير مع تدرجات الزمن الفكري وواقع الاحداث عند ذلك الوقت يتحول النظام السياسي فيها من فكرة سياسية جامدة الى فكرة سياسية متدرجة ومتحولة نحو معالم التجربة الديموقراطية والابتعاد عن سياسة التجنيد الحزبي للنخب الفكرية المستقلة عند ذلك الوقت يمكن التحول الى المرحلة الثالثة وهي مرحلة سلطة النخب الفكرية ويعتبر هذه المرحلة هي نقطة التحول الحقيقي نحو بداية سياسية جديدة.

أن ألتساير مع ألأحدات يعني مراعات ألمراحل ألسياسية ،خطوات ألوصول أليها مع مراعات درجة ألوعي ألسياسي للشعب

فالتحول نحو مرحلة سياسية جديدة يعتبر نقطة لأنطلاق فكري وزمني ومحور لكل ألتطلعات ألجديدة ألهادفة ألى تنشيط ألحركة ألفكرية .

تعتبر مرحلة سلطة النخبة هي المرحلة الثالثة من مراحل الوصول الى التجربة الديمقراطية وتعتبر هذه المرحلة بمثابة ألنقطة الاساسية نحو بناء معالم سياسية فكرية جديدة تختلف عن الواقع السياسي الثابت الذي يفرضه النظام السياسي الجامد منذ عقود من الزمن رغم تغير نظام الحكم في هذه المرحلة يتخلص النخب الفكرية المستقلة من اكثر الحواجز الذي تعيق امامهم مسايرة تدرجات الزمن الفكري وواقع الاحداث اليه ضمن زمن سياسي متوافق مع الوعي السياسي للشعب ويضمن مشاركتهم مشاركة فعلية في العملية السياسية وتحديد المواقع الفكرية الجديدة في هذه المرحلة يتغير صفة التجنيد الحزبي للنخب الفكرية المستقلة من سياسة فرضية واجبار بسبب سد المنافذ امام النخب على عدم اجتياز الحاجز الحزبي وحلقته المغلقة داخل الساحة السياسية الى سياسة الاحتواء السياسي والحزبي **وسياسة الاحتواء الحزبي** : هو قيام الاحزاب السياسية بتوفير جميع الاجتيازات السياسية والحزبية والمواقع والمناصب الحكومية امام النخب الفكرية مقابل احتوائهم حزبياً وعملهم ضمن برنامج حزبي محدد ولكن تحت شعار الاستقلال

الفكري وادخالهم الى نفس المسرحية السياسية ولكن تحت لون سياسي جديد وهو قيادة الشعب من خلال تلك النخب الفكرية وتحويل الخطاب الحزبي الى خطاب جماهيري محاولاً تحويل الشارع الشعبي السياسي الى شارع حزبي ومن ثم خلق الفكر الحزبي الشعبي بدل من الفكر الشعبي الحزبي وهناك اختلاف وفرق كبير مابين الحزب الشعبي وشعب الحزب السياسي فالحزب الشعبي هو سيطرة الحزب السياسي على الاطار الفكري للشعب من خلال شعارات ووجوه فكرية مستقلة وتجنيد الاطار الفكري للنخب الفكرية من قبل تلك الاحزاب السياسية كستار لتطبيق افكارهم الحزبية ويتوسع دائرة هذا السياسة المتبعة من قبل الاحزاب السياسية في المرحلة الثالثة أي مرحلة سلطة النخبة عندما يبدأ مرحلة سياسية جديدة ويفتح افاق فكرية امام الشعب والنخب المستقلة من اجل بناء كيان فكري متوازن مع الكيان الحزبي داخل الساحة السياسية اذن الحزب الشعبي او تخريب الشعب وفرض الايدلوجية الحزبية عليهم أي على الشعب بوسائل اخرى بعيدة عن الوسائل التقليدية هو الاطار السياسي الجديد ضمن المرحلة الثالثة أي مرحلة النخب المستقلة او سلطة النخبة حيث يتحول في هذه المرحلة التجسد الحزبي من سياسة الاجبار الى سياسة الاختيار المجبر فسياسة الاجبار هي سياسة الاحزاب السياسية في المرحلة الثانية أي مرحلة دكتاتورية الاحزاب حيث يجبر النخب المستقلة الانطواء تحت سياسة الاحزاب السياسية والعمل ضمن اطار برنامجهم السياسي والحزبي حيث لايوجد أي خيار امام النخب المستقلة سوى الانصياع لتلك السياسة الحزبية وقلة مايستطيع النخب المستقلة شق طريقهم في ظل تلك المرحلة والحفاظ على استقلاليتهم حيث يحتاج العمل ضمن نطاق سياسي معين تجسيد برنامج عمل سياسي وفكري منظم يستطيع من خلاله الاشخاص المستقلة والمفكرة من ايجاد قنوات سياسية وفكرية جديدة بعيدة عن تلك القنوات الحزبية وضغوطهم السياسية وترسيخ ابداعاتهم الفكرية وفرض واقعهم الفكري داخل الساحة السياسية وهذا العمل في ظل تلك المرحلة صعبة للغاية حيث يتوسع دائرة الخناق الفكري من قبل الاحزاب السياسية على الاطار الفكري المبتكر من قبل تلك النخب الفكرية المستقلة . وهذا مما يجعل التحول الى المرحلة الثالثة صعبة للغاية بحيث ينطوي الفكر السياسي ضمن اطار حزبي مغلق اذن في مرحلة دكتاتورية الاحزاب يتم فرض سياسة التجنيد الحزبي على النخب الفكرية المستقلة بحيث

لايستطيع الا قلة منهم الحفاظ على استقلالية والعيش ضمن اطار فكري معين يبتكر فيها قانوناً وفكراً جديداً يصارع الزمن السياسي ويتساير مع وقائع واحداث لم يظهر بوادره داخل الساحة السياسية. حيث ان صناعة الحياة السياسية الجديدة يحتاج الى افاق فكرية وسياسية تتوافق مع تدرجات الزمن الفكري كما ان اجتياز حواجز وعراقيل الحلقة الحزبية المغلقة يعتمد على قدرة النخب الفكرية على بناء وتأسيس قنوات سياسية يستطيع من خلالها وضع خطة فكرية لبناء معالم فكرية وسياسية متوافقة مع تساير الاحداث ويعتبر بمثابة قفزة فكرة فوق حواجز الزمن السياسي فتلك الاجتياز يتيح تلك النخب السياسية التعامل مع وقائع الاحداث بالشكل الذي يستطيع من خلالة التاهيل لغرض التحول نحو المرحلة الثالثة وهي مرحلة سلطة النخبة حيث ان الوصول الى التوافق الفكري والزمني والعيش ضمن اطار مراحل سياسية متدرجة يمكن من خلاله التحول نحو معالم فكرية وسياسية واضحة التوجهات الواقع بحيث يستطيع كل فكر سياسي وكل توجه واطار فكري معرفة موقعة داخل الساحة السياسي ومدى قدرتة على تعامل مع الحيرة السياسية وكيفية وصول الى مستوى القدرة على تحليل المعادلات السياسية الغامضة وتجسيد مفاهيم ومصطلحات سياسية له معاني وتعاريف تخص ذات الزمن السياسي ويعبر عن محور واطار الفكر المتدرج النابع من متطلبات الساحة السياسية ومستلزمات الشعب وواقع الاحداث حيث ان بناء الكيانات الفكرية يتطلب مباحث وقنوات مفهومة ومنظمة يندرج كل فكرة فيها حول محور سياسي معين فلا يمكن مجاراة الزمن السياسي دون الدخول الى مسار العملية السياسية ومعرفة ماهية الاحداث ومتطلبات الساحة ولهذا فأن التحول من الشطر الثاني من الدكتاتورية وهي دكتاتورية الاحزاب نحو المرحلة الثالثة من مراحل الوصول الى التجربة الديمقراطية وهي مرحلة سلطة النخبة يتيح المجال اما المحاور الفكرية من التدرج نحو متدرجات الزمن الفكري وفتح أ لمجال امام النخب الفكرية لتجسيد مفاهيم سياسية جديدة تحقق التوازن الفكري حيث ان سياسة التجسد الحزبي للنخب الفكرية المستقلة تأخذ مسار اخر يتجرد من صفة الاجبار المادي والمباشر ويتحول الى اجبار معنوي وغير مباشر يتيح للعاملين ضمن الاطار الحزبي امتيازات سياسية وفكرية كثيرة كما يتم استخدام تلك القنوات الفكرية لصالح برنامج العمل السياسي والعمل تحت تلك العناوين بعناوين حزبية بحتة. فالوصول الى المرحلة الثالثة أي

مرحلة سلطة النخبة يغير مفاهيم النظام السياسي بحيث يتحول فكرة النظام السياسي من فكرة جامدة الى فكرة متدرجة تتغير برنامجه مع تغيرات الفكر السياسي وواقع الساحة ومتطلبات الزمن الفكري. كما يتوثق العلاقة مابين الساحة السياسية والشعب والساحة والاحزاب السياسية ومابين الشعب والعملية السياسية كل ذلك يجعل محور الاحداث ضمن تدرجات الزمن السياسي ويحدد اطار لتعريف كل التوجهات السياسية والفكرية فالنخب الفكرية الذي حافظ على استقلاليته في المرحلة الثانية ولم يقع في مصيدة التجنيد الحزبي يلاقي عراقيل كثيرة عندما يحاول فتح قنوات فكرية جديدة لتجسيد فكرة التوازن السياسي بينما يصبح الدور الاساسي للنخب الفكرية والذي عملو ضمن اطار حزبي وتم تجنيدهم حزبياً حيث يحاول الاحزاب السياسية اعطائهم دور قيادة الساحة السياسية والشعب ويطبق فكرته الحزبية من خلال تلك القيادات الفكرية المجندة حزبياً أذن يتولد في هذه المرحلة الصراع مابين النخب الفكرية من الموالين والمجندين حزبياً والنخب المستقلة البعيدة عن الصبغة الحزبية وهذا الصراع في صالح الاحزاب السياسية حيث يبتعد الاحزاب السياسية تدريجياً عن الصراعات القائمة داخل الساحة السياسية وهذا يتيح له المجال لبناء كيانات حزبية جديدة والبحث عن قنوات اخرى لغرض فرض سيطرتها يحاول النخب المستقلة لتحديد بدايات سياسية مفهومة ومنظمة من اجل الوصول الى الرأي العام والذي بها يتم انجاح مفاهيم المرحلة الثالثة أي مرحلة سلطة النخبة والتحول الى معالم المرحلة الرابعة من مراحل الوصول الى التجربة السياسية والديمقراطية الحقيقة وهي مرحلة التوازن السياسي فالرأي العام هو الحد الفاصل مابين اطار ومفاهيم المرحلة الثالثة وتدرجات الوصول المرحلة الرابعة وهي مرحلة التوازن السياسي في مرحلة ألتوازن ألسياسي يتمتع ألساحة بقوة ألشارع ألسياسي وقوة ألشارع يتأسس من خلال سلطة ألنخب ألمستقلة والرأي ألشعبي .

يعتبر ألشارع ألسياسي عنوان لسلطة ألشعب ودرجة ممارسته للعملية ألسياسية وهو العنوان السياسي الجديد للساحة السياسية بعد اجتياز مرحلة دكتاتورية الاحزاب والدخول الى اطار المرحلة الثالثة وهي مرحلة سلطة النخبة السياسية المستقلة وقدرة النخب المستقلة الغير مجندة حزبياً من تولي قيادة الشعب يدل من النخب المجندة حزبياً والمساندين من قبل الاحزاب

السياسية من اجل تجسيد مفاهيم الحزبية عن طريق تلك القيادات الفكرية الغير المصطبغين بالصبغة الحزبية البحتة والمباشرة ونتيجة لتولد الصراع مابين النخب الفكرية على تولي قيادة الشارع السياسي وفتح القنوات الفكرية المستقلة والذي من خلاله يمكن الوصول الى الرأي العام الشعبي والذي ينبعث من بطونها تأسيس السلطة الرابعة هو اساس التحول نحو بداية سياسية جديدة هنا بدأ الاحزاب السياسية يتغير برنامج عمله السياسي وهذا ما يجعل فكرة النظام السياسي يتغير تدريجياً من صفة الجمود الى صفة التدرج والتحول والتناسب مع واقع الاحداث ومتطلبات الساحة السياسية هكذا فأن العمل ضمن اطار سياسي وحزبي جديد يؤهل الساحة السياسية لتقبل محاور وقنوات فكرية مختلفة دون معرفة مصدرها او برنامجه داخل الساحة السياسية حيث يحاول جهات حزبية كثيرة اكتساب فكرة الاستقلالية ويتدرج في الوصول الى تلك الفكرة عن طريق اعلام مستقل في اسمها وحزبياً في كيانها ومضمونها حيث يعمل الاحزاب السياسية في هذه المرحلة في ظل اعلام مستقل ويقوم بتأسيس فكرة المنافسة داخل الساحة ومحاولة التحايل على الشعب عن طريق النخب المجندة حزبياً ومحاولة قيادة الساحة السياسية والرأي العام الشعب والسلطة الرابعة من خلالهم ويختلف فكرة الرأي العام الشعبي من مرحلة سياسية الى اخرى وفي اطار زمني الى اخر كما يتغير عنوانه من تدرج فكري وواقع معين للأحداث الى واقع غير محدد ومفهوم ضمن المعادلات السياسية الغامضة حيث ان تحريك الفكرة السياسية يعتمد على اساسيات محاور واتجاهات المسار السياسي بعد كل عملية تغير يحدث في نظام الحكم فالساحة السياسية عندما يكون جميع المواقع الفكرية فيها مفهومه ومنظمة يتحقق فيها ويصل المسار السياسي داخلها الى الراي العام الشعبي القادر على تحديد التوجهات السياسية والحزبية ويصل الشعب فيها الى درجة من الوعي السياسي يستطيع فيها ان يفرق مابين استقلالية الفكر الحقيقي والاستقلالية المصطنعة ومابين المنافسة الحقيقية والمنافسة الوهمية ومابين السلطة الرابعة والمجند الرابع كل ذلك يعتمد على اساسيات العمل السياسي داخل الساحة ومدى قدرة الشعب على المشاركة في صنع القرار السياسي وفرض واقعه الفكري على غيرها من الحركات الفكرية الغير واضحة المعالم أذن الرأي العام الشعبي هو قوة الشارع السياسي وتحقيق التوازن داخل الساحة السياسية ووسيلة للوصول الى التوازن الفكري

والسياسي كما عن طريقها يمكن مواصلة واقع الاحداث وانجاح العملية السياسية وسد المجال امام أي تحايل من قبل الاحزاب السياسية لفرض تجسيد مفاهيم حزبية في اطار فكر سياسي مستقل ويعتبر الرأي العام العنوان الحقيقي لدرجة الوعي السياسي الشعب ومدى قدرته على التعامل مع الواقع السياسي داخل الساحة ودرجة تفاعله مع الاحداث ومدى مشاركته في العملية السياسية وصناعة الحياة السياسية داخل الدولة وتحديد الطرق الفكرية والبناء القانوني للمؤسسات الذي يتأسس من خلالها الحكومة فهو الواجهة والحصانة من الاقتراحات الحكومية والحزبية لمتطلبات الساحة والحقوق المشروعة للشعب حيث لايوجد آلية اكثر فعالية من الرأي العام والسلطة الرابعة في الوصول الى التوازن السياسي واكتساب الحقوق والمحافظة عليها كثيرآ ما يتم تحديد الدستور كأساس لحماية الحقوق والبناء القانوني والسياسي للدولة ولكن هذا تحليل وتحديد غير منطقي لأن حقه الدستور وعنوانه مأخوذ من صفة وطبيعة الساحة السياسية والنظام السياسي حيث ان الدستور هي صفة لعناوين فكرية متدرجة ومنظمة داخل الساحة السياسية متمثلة بالرأي العام والسلطة الرابعة والقنوات الفكرية المستقلة وعنوان للتوازن السياسي وليست تسميته يحددها الاحزاب السياسية ولامنحة يمكن ان يعطى من قبل اية حكومة او حزب سياسي فالدستور يأخذ صفة النظام السياسي وواقع الساحة السياسية وطبيعة الحركة الفكرية وعنوان التوازن السياسي وهذا ما يعنون الدستور اما بالصفة القانونية المصطنعة بالصيغة السياسية او باللائحة السياسية والحزبية الصرفة فكل صفة من هاتين الصفتين له كيان واطار فكري وزمني معين

يعتبر ألدستور عنوان لصفة ألدولة بكل مؤسساتها وعناوينها السياسية وألقانونية غرارها يتحدد طبيعة المسار السياسي داخل الساحة بعيدآ عن التعريف التقليدي للدستور والذي يعرف دومآ بأنه اعلى مراتب القانون يتحدد ويتأسس على اساسها السلطات ويتم تحديد وظائفها والعلاقة بينهم كما يحدد طبيعة العلاقة مابين تلك السلطات والشعب ويتم تحديد حقوق وواجبات الشعب من خلال بنودها فهذا التعريف هي الصفة الاساسية للدستور ولكن متى يصل المحور السياسي والقانوني داخل الدولة الى مطاف اكتساب هذه الصفة والذي بها يحقق دولة القانون والمؤسسات والمدنية   فالدستور هو عنوان للأطار سياسي وقانوني فأما ان

يكون لائحة حزبية بحتة وهو ما يتصف به في الدول ذو الانظمة الدكتاتورية حيث لايتعدى الدستور الآ لائحة حزبية وسياسية بحتة ووسيلة بيد الحكومة والاحزاب السياسية لتحقيق برنامج العمل الحزبي وهو الغطاء القانوني الذي يتستر من خلاله الانظمة الحاكمة لتطبيق مفاهيم الحزبية البعيدة كل البعد عن الواقع الحقيقي داخل الساحة والغير المتوافق مع تدرجات الزمن الفكري وتساير الاحداث ومتطلبات الزمن السياسي فهذا النوع من اللائحة الحزبية والمسمى بالدستور لا اعلوية ولا سمو له ولا ضمان لتطبيق بنودها وخصوصاً بمبادى حقوق الانسان كما ان صفة الدستور بين اللائحة الحزبية والصفة السياسية المصطنعة بالقانون يحدد طبيعة النظام السياسي بين الجمود والتدرج والتحول وهذا ينعكس على طبيعة الساحة السياسية ومحور الحركات الفكرية فيها حيث ان طبيعة النظام السياسي يحدد صفة الدستور والمسار السياسي والقانوني داخل الدولة ففي العراق لم يتعدى الدستور من كونه لائحة حزبية وسياسية منذ سنة ١٩٢٥م والذي كان يسمى بالقانون الاساسي وتوالت اللوائح الحزبية في العراق تحت تسمية الدستور مع كل تغير يحدث في نظام الحكم وبسب بقاء فكرة النظام السياسي فيها مستمر على شاكلته مع كل تغير في السلطة فأن المسيرة السياسية لم تتغير خطواتها وكان التغير فقط في الاسلوب السياسي المتبع لتطبيق برنامج العمل الحزبي النابع من ذات فكرة النظام السياسي السابق ولهذا فقط ظل الانسانية والشعب معذبة في العراق طوال عقود من الزمن ودمرت فيه كل المبادى الاساسية على الرغم من انه كان من المواد الاساسية الذي احتوته الدساتير العراقية المتتالية اذن الدستور وتسميتها ليست آلية للحفاظ على حقوق الانسان ولايحقق التوازن السياسي فالتسمية لايترقى بالمسمى الى مرتبة الصفة الحقيقية لها وتجسيد مفاهيمه وقوته داخل الساحة لذا لا مناص من الدستور وما يحتويه اذا كان لايتعدى كونه لائحة حزبية صرفة ووسيلة بيد الاحزاب السياسية لعنونة برنامجهم الحزبي بالصفة القانونية والترقي بالنظام الدكتاتوري الى مطاف دولة ديمقراطية قانونية يطبق فيها مبادئ حقوق الانسان ويصان فيه الحريات أذن التصوير القانوني للدولة ومحاولة بيان معالم غير واقعة لايتطابق مع واقع الساحة السياسية ولا مع مواقع الاحداث ولا يتساير مع تدرجات الزمن الفكري هو برنامج العمل السياسي للانظمة الحاكمة والدكتاتورية والذي يستمر فيه معالم النظام السياسي

وخططه السياسية عقود من الزمن رغم تغير نظام الحكم فعندما تتقلب التأريخ السياسي في العراق وتسلسل صدور اللاوائح الحزبية تحت تسمية الدستور لغرض اعطاء عناوين قانونية ومصطلحات سياسية لدولة حزبية بعيدة كل البعد عن اطار ومعالم تلك العناوين فالى ان صدر اخر دستور مؤقت في العراق الملغى حالياً وحتى بعد سقوط النظام الدكتاتوري بعد عقود من الزمن ظل فكرة النظام السياسي مستمراً على نفس شاكلتها فمشكلة الساحة السياسية العراقية لم تكن تلك فكرة النظام السياسي الذي يصدر من خلاله البرنامج السياسي المعمول به والذي يسيطر على مكامن الدولة والذي يدمر من خلاله كل فكرة سياسية هادفة وكل محاولة لأرجاع الميزان الى نصابه الحقيقي من الاعتدال ظل الدستور على شاكلتها في العراق الجديد القديم جديد بوجوهما وقيادتها السياسية واحزابها المتنوعة وقديمة ببرنامج عملها السياسي والرؤية السياسية تجاه الاحداث وتجاه حقوق الانسان وتجاه الحقوق الفكرية ومتطلبات الشعب واهمية تغير فكرة النظام السياسي ولهذا فأن سقوط النظام الحاكم لايعني نهاية فكرة الدكتاتورية ولابداية حياة سياسية جديدة ومفهومة وواضحة المعالم وانما يعني انتهاء حالة سياسية معينة يسيطر عليه فكرة نظام سياسي جامد وظهور حالة سياسية اخرى يختلف عنه في الملامح ويتشابه معه في المضمون والافكار يعتبر الاعتراف بالحقوق مناهم مستلزمات التحول السياسي من فكر دكتاتوري ثابت الى فكر دكتاتوري يتحول ومتدرج نحو معالم حوار سياسي مفتوح يهدف الى بناء كيان فكري وسياسي جديد والوصول الى نقطة التقاء مشترك مابين الاحزاب السياسية لكيفية ادارة الدولة وتوثيق العلاقة مابين تلك الاحزاب ومابين الشعب على اساس التوازن الفكري والاعتراف بالحقوق أي الاعتراف بحق الشعب في اختيار ممثليه الحقيقين داخل الساحة لكي يمثلهم داخل البرلمان ايما يشكل برلمان الشعب وليس برلمان الاحزاب السياسية وهذا ماهو عليه الآن داخل الساحة السياسية في العراق والذي يعيش في الاختيار وفي الترشيح هنا يبدأ مسرحية الاحزاب السياسية محق الاختيار له جانبين مهمين كل جانب ينتمي الى اطار زمني معين ومحور فكري خاص فعندما لايتساير حق الترشيح مع حق الاختيار يتحقق في ذلك الوقت توفير حرية أجبارية حيث لاقدرة للشعب على اختيار من يمثله داخل البرلمان وانما يختار الاحزاب السياسية ممثليه في قائمة حزبية مفتوحة ويعطي الاختيار المجبر للشعب بأن يختار احد ممثلي

الاحزاب السياسية ضمن تلك القوائم الحزبية أي لاخيار للشعب اما ان يرشح احدى تلك المرشحين او ان لايدلي بصوته ويبتعد تماماً عن العملية السياسي حتى في كثير من الاحيان لايمثل مشاركة الشعب في الانتخابات الدور الاساسي في تشكيل البرلمان وذلك لوجود قنوات حزبية وفكرية وسياسية تؤهل تأسيس البرلمان الحزبي ولهذا فأن حق الاختيار له وجهات اما اختيار مجبر وهذا ما يمارسه الاحزاب السياسية في العراق اثناء الانتخابات او اختيار حر وهذا مالم يصل اليه العملية السياسية في العراق والاختيار الحر هو قدرة الشعب على اختيار مرشحيه والتصويت لهم لكي يكونون ممثلين حقيقين عنهم داخل الساحة البرلمان ويقومون بدورهم الاساسي وهو محاسبة الحكومة عند تخطي حدود سلطتها او عند اختراقه مبادئ حقوق الانسان او أي بند او مادة اساسية في الدستور حيث لااهمية للمواد المذكورة في الدستور ان لم يكن هناك التزام لتطبيقها وهذا الالزام لايمكن واستحالة ان يظهر من بطون النظام السياسي اوالحكومة وانما يظهر ضمن اطار وقاعدة فكرية متوازنة يعنونها سلطة الشعب وصدى الرأي العام داخل الساحة السياسية فالرأي العام هو عنوان لمرتبة ودرجة الوعي السياسي وتجسيد لبناء قواعد فكرية سياسية جديدة ويعتبر الرأي العام مع السلطة الرابعة هما الحصانة الاساسية لحماية حقوق الانسان والحفاظ على التوازن السياسي بعد الوصول الى تلك المرتبة السياسية والفكرية كما يقوم بحماية الشعب من المساومات السياسية الذي قد يتولد مابين ممثلي الشعب داخل البرلمان والحكومة وهذه المساومة السياسية هي غض النظر عن بعض الاقتراحات المتبادلة مابينهم وعدم تطبيق المنافسة الحقيقية كل ذلك يؤدي الى عرقلة العملية السياسية وتجسيد مفاهيم غير متناسبة مع تدرجات الزمن الفكري اذن تطبيق المنافسة داخل الساحة ومصدر الرقابة المتبادلة مابين الحكومة والبرلمان والذي يتحقق من خلالها التوازن السياسي ويتوجه من خلاله المسيرة السياسية نحو بداية التجربة الديمقراطية اذن اساس الرقابة المتبادلة هو صدى سلطة الشعب داخل الساحة السياسية ومدى قدرته على المشاركة في العملية السياسية وعن طريق قوة الشارع السياسي يتولد المنافسة مابين الاحزاب السياسية على وضع احسن برنامج سياسي يخدم مصالح الشعب ويحقق اهدافه المشروعة ويتطابق مع تدرجات الأحداث الوصول الى تلك المرتبة السياسية يحتاج الى قواعد وقنوات فكرية منظمة وهادفة وهذا لايمكن تحقيقه ضمن

المرحلة السياسية الراهنة داخل الساحة السياسية في العراق والذي يعيش الآن ضمن الشطر الثاني من النظام الدكتاتوري وهي دكتاتورية الأحزاب حيث يسيطر فيها الفكر الحزبي والسياسي على جميع مكامن الدولة ومؤسساتها ابتدآ من الدستور والذي لايتعدى كونه لائحة حزبية صرفة بيد الأحزاب السياسية لتحقيق أهدافهم تحت ستار القانون والشرعية ولغرض إعطاء الصفة القانونية لبرنامج عملهم الحزبي يتم بناء مؤسسات الدولة وتصوير معالم سياسية خيالية لايتوافق مع واقع الأحداث داخل الساحة فيتم بناء القواعد القانونية ابتداء من الدستور وهو أعلى مراتب القانون ثم التشريع ثم الأنظمة واللوائح وبذلك يتم تحديد التدرج القانوني داخل الدولة والذي يجب تطبيق تدرجه حسب الاعلوية لان النظام السياسي هو مصدر البناء القانوني والسياسي والمؤسساتي داخل الدولة لايتعدى كونه لائحة حزبية صرفة وفي خدمة النظام السياسي ولهذا فأن الصيغة الحزبية ينتقل إلى كل أرجاء البناء القانوني والسياسي داخل الدولة بحيث يتدخل الأحزاب السياسية في كل الوقائع والقرارات القانونية الصادرة داخل الدولة وهذا مايصيب حركة القانون بالشلل وعدم القدرة على الحفاظ على وجهتها الحقيقية كما يؤثر الفكرة الحزبية على البناء السياسي وأضفاء الصفة الحزبية على البرلمان والذي يغير أساس تحقيق التوازن السياسي في الدول ذو الأنظمة السياسية المتدرجة والمتحولة نحو بناء معالم سياسية جديدة فأعضاء البرلمان ليسوا إلا ممثلين للأحزاب السياسية وموظفين لدى الحكومة وبشكل البرلمان ليس إلا وسيلة للإكمال الشكل القانوني للدولة والادعاء بالديمقراطية وتجربة سياسية جديدة مغاير للأنظمة الدكتاتورية السابقة اذن يتعبر الدستور أهم وسيلة للأحزاب السياسية للتحايل وعنونة برنامجه الحزبي بغطاء قانوني لغرض الترقي به إلى مطاف إطار سياسي وفكري جديد كما يحاول من خلاله المحافظة على استمرارية النظام السياسي وبرنامجه في إطار الزمن السياسي بعد تغير نظام الحكم ومحاولة إدخال الشعب من خلال شعارات حزبية إلى معالم غيبوبة سياسية لايستطيع الخروج من الدوامة السياسية ودائرة الانغلاق الحزبي كما يؤهل فكرة تجنيد النخب الفكرية وتسخيرهم للعمل الحزبي ولكن تحت عنوان فكري جديد وهو استقلالية الفكر السياسي فالساحة السياسية في العراق الآن تعاني عراقيل سياسية كثيرة تسد المجال امام أي توجه سياسي وفكري جديد يغير مسيرة العملية السياسية ومحاولة تغير العنوان السياسي

للسلطة والبدء بمرحلة التدرج الفكري نحو التوازن السياسي كما وصل التجربة السياسية إلى طريق مسدود لعدم وجود واقعية في التغير عن أساس الحقائق السياسية والعنوان الواقعي للساحة بعد تغير نظام الحكم وفشلت الأحزاب السياسية او نزعت الستار عن تهافتهم وتحايلهم على الواقع السياسي وخداعهم للشعب حيث لم يستطيعوا طوال هذه السنين بعد تغير النظام تجسيد فكرة سياسية منظمة وسليمة يمكن من خلاله عنونة كل الوقائع السياسية وتحديد مواقع الفكر السياسي وتوزيع الأدوار حسب متطلبات الساحة السياسية وحسب توافقها مع تدرجات الزمن الفكري كل ذلك قد وسع دائرة الأزمات السياسية وعدم وصول الأحزاب السياسية إلى نقطة التقاء مشترك والاتفاق على كيفية إدارة الدولة فعدم مجاراة الزمن السياسي وعدم التوافق مع تدرجات الزمن الفكري وعدم مسايرة النظام السياسي للتغيرات داخل الساحة ومتطلبات الشعب ومحور تغير نظام الحكم كل ذلك يوجه العملية السياسية نحو انغلاق دائري لايمكن الخروج منها إلا إذا تم تغير جميع التوجهات السياسية والفكرية ووضع خطة سياسية تتوافق مع واقع الأحداث إذن لايمكن الحديث عن عملية أو بداية سياسية جديدة إلا إذا تغير العناوين السياسية والفكرية والقانونية داخل الدولة حيث يجب توفر مستلزمات بناء الكيان الفكري والسياسي المتوافق مع حركة الزمن الفكري وهذا لايمكن توفيره بشكل آني وانما هو فكر متدرج يشترك في ابتكار تلك الفكرة مفاهيم فكرية وسياسية عديدة اهمها فكرة الموازنة السياسية واثبات كيان الشعب وتفعيل دوره داخل العملية السياسية ووصوله الى مستوى من الوعي السياسي والفكري بحيث يستطيع تقبل المفاهيم الجديدة ومعرفة كل التوجهات الحزبية والسياسية وبرنامج عملهم ومدى توافقها مع متطلبات الساحة السياسية والى أي مدى يخدم العملية السياسية واهدافه المشروعة وهذا التحديد يحتاج الى مستويات فكرية مضمونة وتجسيد فكرة التعامل الحقيقي مع الاحداث كما يتطلب الواقع السياسي تغير وتحليل المعادلات السياسية الغامضة والعمل ضمن تدرجات الزمن الفكري ولهذا فأن تسمية اللائحة الحزبية بالدستور من اجل اكمال الغطاء القانوني على المفاهيم الحزبية لايغير مسار العملية السياسية ولايمكن الاعتماد عليه في تحديد معالم حقوق الانسان ولاضمان تطبيقها وحمايتها لان صفة الدستور وقوتها لايكمن في تسميتها ووجودها المادي وانما يعتمد على الاطار الفكري

والسياسي الذي صدر من خلاله الدستور كما ان طبيعة النظام السياسي يحدد مصدر اصدار الدستور فاما ان يصدر من قبل الاحزاب السياسية فقط وهذا مما يجعل منه لائحة حزبية صرفة لااعلوية ولاسمو له ولايمكن ضمان لتطبيق بنوده ومواده الا اذا تطابقت تطبيقها مع المصالح الحزبية والسياسية دون مراعاة مصلحة الشعب فمصلحة الشعب وحقوقه المشروعة ليست منحة يعطى من قبل أي جهة سياسية وانما هو اطار فكري وقوة الشارع السياسي في فرض واقع فكري جديد وهو واقع مشاركة الشعب في العملية السياسية ورسم الخطة السياسية داخل الدولة فأي فكرة سياسية او محور سياسي يتطلب معالم واضحة منظمة ومدروسة يهيأ الارضية المناسبة لتجسد تلك الفكرة وتطبيقها على ارض الواقع ومحاولة بناء كيان قانوني وفكري متوازن مع تدرجات الزمن الفكري. فالحد الفاصل مابين التصوير السياسي والواقع السياسي هو الوعي السياسي للشعب كما يفرق مابين المنافسة الحزبية من اجل الوصول الى الامتيازات الحزبية والمصالح الخاصة الى المنافسة المشروعة من اجل خدمة الشعب وتحقيق اهدافه فكلتا الفكرتين تنتمي كل واحدة منها الى اطار فكري محدد وزمن سياسي معين بحيث يعتبر فيها الوسط الفكري ودور وفعالية الشعب في ممارسة دوره داخل الساحة السياسية.

يعتبر هذه المرحلة من اسوأ المراحل السياسية الذي يمر به الشعب والنخب الفكرية حيث يتم عنونة الساحة السياسية بعنوان بعيد عن واقع الساحة ويتم تصوير معالم فكرية لايمكن تجسيده حسب تدرجات الزمن الفكري كما يتم الحديث عن زمن لم يصل اليه الحركة الفكرية وتعريف كلمات ومصطلحات سياسية لايمكن للاحزاب السياسية ولا الشعب معرفة مصدره ولااهمية داخل الساحة السياسية ومدى القدرة على تطبيق مفاهيمه. يتم الاستعانة بالخيال السياسي في الدول الذي يتغير فيه النظام الحاكم دون تغير فكرة النظام السياسي ولابرنامج عمله الفكري حيث يعتمد الانظمة الحاكمة فيها من خلال قوة خارجية بطبيعة الوسط السياسي وفتح ثغرات فكرية وسياسية كثيرة يوسع دائرة الازمات السياسية حيث يعاني الساحة السياسية من عدم وجود قواعد فكرية مفهومة لتعريف المفاهيم السياسية ومتطلبات الساحة وتحديد القنوات الفكرية الجديدة والساحة العراقية هي احدى الساحات السياسية التي استعان فيها الاحزاب السياسية بالخيال السياسي للأعلان عن تجربة سياسية لم يبعثها الشعب وعن كلمات

ومصطلحات لايعرف الشعب مضمونها ولايمكن للاحزاب السياسية ترجمتها على الواقع محاولة منهم للتستر على الواقع السياسي والانساني المأساوي الذي يعاني منه الشعب والعملية السياسية في العراق حيث يتصارع الاحزاب السياسية ليس من اجل المنافسة المشروعة لكيفية خدمة الشعب وانما من اجل الحصول على اكبر قدر ممكن المكتسبات السياسية والحزبية ماهو بعيد عن معادلاتهم الغامضة هو الشعب ومعاناته ومتطلباته المشروعة حيث يتم فرض البرنامج الحزبي على كل المؤسسات الحكومية ثم محاولة تغطيتها بغطاء قانوني لغرض اكمال مسرحيتهم السياسية . لايمكن التحول نحو تجربة سياسية جديدة الا اذا تم الاعتراف بالواقع السياسي الجديد بعد تغير نظام الحكم ثم تحديد طرق ووسائل بيان معالم واقع الساحة السياسية ووضع خطط سياسية مدروسة لغرض تأهيل النظام السياسي لغرض التحول نحو نظام فكري متدرج يتوافق مع واقع تدرجات الزمن الفكري ومعالم الاحداث وتربية الشعب تربية سياسية وقانونية صحيحة بحيث يستطيع من خلاله معرفة كل الاوجه الفكرية والحزبية وان يكتب من الثقافة السياسية والقانونية مايؤهله للمشاركة في العملية السياسية واخذ موقعه الحقيقي داخل الساحة واعادة ميزات المعادلات السياسية الى نصابه الحقيقي وهو ان يكون سلطة وقدرة الشعب في احد طرفي تلك المعادلات بحيث يرجع التوازن والاعتدال اليه عن طريق تحديد المواقع والمناصب الحكومية والسياسية على اساس الكفاءة وليس على اساس نظام بحت والذي يضفي الصيغة الحزبية على كل المواقع الفكرية .

كل مرحلة فكرية يحتاج أطار معين من ألتوجهات ألفكرية وكل توجه فكري يتحدد حسب ألاطار السياسي وألحزبي وكل أطار حزبي يتحكم فيه وقائع الاحداث.

حيث لايمكن ألوصول ألى مرحلة ألتدرجات ألفكرية ألأ عند ألبدء ببيان معالمها وبيان تلك ألمعالم مرهونة بالحقائق ألسياسية.

فتأسيس فكرة ألسلطة ألرابعة يعني ألبدء بمسيرة سياسية جديدة والتحول نحو ألمدنية كثر الحديث عن السلطة الرابعة داخل الساحات السياسية ومنها الساحة السياسية في العراق دون القدرة على بيان معالم هذه السلطة ومصدر نشوءها وماهية كينونتها ودورها داخل العملية السياسية فالسلطة الرابعة هي كيان فكري ووسط ثقافي يتاسس على غرارها مراكز فكرية كثيرة

وهي عنوان للاطار سياسي متدرج وتعبر عن وعي سياسي بارز للشعب كما تجسد سلطة النخبة السياسية في ممارسة دورها القيادي داخل الساحة السياسية فالسلطة الرابعة هي قاعدة فكرية متوازنة تتجمع فيهما سلطة الشعب المتمثلة بالرأي العام مع سلطة النخب الفكرية المستقلة والذي من خلالها يتم تنظيم الحركة الفكرية داخل الساحة السياسية وتتوضح الرؤى السياسية والحزبية كما يتم تحديد مراكز السلطات وتوضيح المعادلات السياسية الغامضة وكيفية نشوءها وسبل ارجاع التوازن لها . كما تعبر تلك السلطة عن درجة عالية من الوعي السياسي للشعب والذي يصل الى مستوى المشاركة الفعلية داخل العملية السياسية وتنشيط الفكر السياسي نحو معالم الاستقلال الذاتي بعيد عن التدخلات الحزبية التي نشوه معالم الحقائق ويوجه المسيرة السياسية نحو انغلاق فكري. من المعلوم ان الحكم البرلماني ليس عنوان للتوازن السياسي ولا مؤشر لتطبيق التجربة الديمقراطية وانما يعتبر وسيلة لتجسد الفكر الديمقراطي بعد وصول الساحة السياسية الى مطاف التوازن السياسي حيث ان الفكرة السياسية ليست لها عنوان محدد وانما هي تجربة يتدرج فيها وقائع الاحداث مع تدرجات الزمن الفكري ويتساير مع تساير الزمن السياسي. ولهذا فأن اية نتيجة سياسية والتي تعبر عن حالة سياسية معينة قد دفعت ضمن اطار زمني محدد لايمكن التحويل عليه في تجسيد نفس الحالة السياسية ضمن تأريخ سياسي اخر وزمن سياسي مختلف تماماً معه في الاحداث وفي الاطار الفكري ولهذا فان المصطلحات السياسية والكلمات المعرفة ضمن اطار فكرة سياسية معينة يختلف مضمونها حسب تدرجات الزمن السياسي غعندما يتدرج شعب ما ضمن اطار زمني معين نحو معالم فكرية سياسية جديدة ويأخذ مسار الاحداث فيها حقائق فكرية يتولد من خلال الوعي السياسي الشعبي وفكرة النخب الفكرية المستقلة وقيادتهم للشعب لأيصالهم الى التجربة السياسية الصحيحة والى فكرة التوازن السياسي والذي كان الفكر البرلماني خير وسيلة لأبراز معالم تلك التوازن السياسي وحماية النتاجات الفكرية للشعب وتحديدها ضمن اطار قانوني سليم لغرض استمرارية تلك الفكرة وتطويرها حسب الزمن السياسي. ولهذا كان الحكم البرلماني احدى الوسائل الهامة للحفاظ على التوازن السياسي الذي وصل اليه بعض الامم بعد تدرجات فكرية طويلة وصراعات قوية مابين الشعب بقيادة النخب السياسية المستقلة ومابين الاحزاب السياسية الالمتوافقة الى فرض

سيطرتها على الساحة وتطبيق برنامجه الحزبي بغض النظر عن توافقها مع متطلبات الساحة السياسية واهداف الشعب اذن الحكم البرلماني ليس عنوان او دليل على تطبيق الفكر الديمقراطي وفكرة التوازن السياسي والرقابة المتبادلة. حيث انه يتمثل كثير من الانظمة الدكتاتورية لغرض تصوير معالم سياسية متناقضة مع برنامج عمله السياسي بوسائل تطبيق الفكر السياسي المتوازن والمتمثل بالفكر البرلماني فعندما تنقلب طبيعة الحكم او التصوير السياسي في تلك الانظمة نلاحظ بأنها تعنون حكومتها بالحكومة البرلمانية ومن ضمنها العراق والذي ادعى بالحكم البرلماني والبرلمان لم يكن الا غطاءً لتطبيق ألحكم الدكتاتوري ولم يكن اعضاء البرلمان الا موظفين لدى الحكومة فتجسيد مفاهيم الحكم البرلماني ام مستحيل عند عدم وجود قواعد فكرية متزنة وواقع سياسي متدرج تعبر عن تحول فكري وسياسي في كل التوجهات الفكرية والسياسية ولهذا فأن التسميات السياسية وتصوير معالم مصطلحات سياسية ومحاولة بيان واقع فكري متناقض مع تدرجات الواقع الفكري يشوه العملية السياسية ويعرقل المسيرة والتوجه نحو بداية فكرية جديدة. فعندما يتغير نظام الحكم الدكتاتوري في العراق عن طريق قوة خارجية لو يتساير فيه النظام السياسي في التغير والتحول وانما ظل نفس البرنامج السياسي والفكرة السياسية يسيطر على معالم الساحة السياسية فبدل من ان يتعامل الاحزاب السياسية في العراق مع واقع الساحة ويحاول ايجاد برنامج سياسي جديد لغرض الخروج من دائرة الازمة السياسي ازمة تحديد العنوان السياسي ادخل الشعب ونفسها والساحة السياسية الى اطار ازمات سياسية متعددة لايمكن من خلالها مسايرة وقائع الاحداث حيث عنون الساحة بعناوين خيالية ومتناقضة مع تدرجات الزمن الفكري مرفع الواقع السياسي فيها الى مطاف دولة ديموقراطية فيدرالية تعددية مؤسساتية دون وجود قاعدة لتعريف الواقع السياسي فالوصول الى اية فكرة سياسية من الافكاروالوقائع المستعارة يحتاج الى ثورة فكرية ومدارس سياسية وقانونية تربي الجيل الجديد على كيفية التعامل مع الواقع ومعرفة موقعه داخل الساحة وكيفية الوصول الى المشاركة الفعلية داخل العملية السياسية. كما يتطلب واقع الساحة تحديد جميع العناوين السياسية الواقعية بعيدة عن الشعارات الحزبية وتعريف المصطلحات السياسية حسب تدرجات الزمن الفكري ودرجة الوعي السياسي للشعب ومدى تأقلمه مع واقع الساحة

السياسية. ولهذا فأن مغايرة الزمن الفكري ومحاولة التحايل على الواقع السياسي يتولد منها ازمات سياسية كثيرة وتشويه معالم الحركة السياسية والفكرية وهذا يؤدي الى استحالة تأسيس قواعد فكرية متزنة يمكن من خلاله وضع برنامج سياسي لغرض تحديد اساس الازمة السياسية ومحاولة معالجتها عن طريق احسن الطرق السياسية المتوفرة فالعمل ضمن اطار سياسي غير محدد وغير واضحة المعالم يعرقل سير الحركة الفكرية ويتناقض فيه وقائع الاحداث مع تساير الزمن الفكري. تحديد الوقائع الفكرية يحتاج الى بناء كيان سياسي جديد وهذا لن يتحقق الا اذا تغير طبيعة النظام السياسي نحو التدرج مع معالم الاحداث وتهيأ الساحة السياسية لتجسيد وقائع فكرية نابعة من الوعي السياسي للشعب لذا فالسلطة الرابعة هو عنوان لحالة سياسية وفكرية معينة تدرج فيه الوعي السياسي للشعب حتى وصل الى درجة التوازن السياسي والتوازن السياسي توازن المعادلة السياسية والذي يتحقق من خلال منافسة الشعب عن طريق ممثليها داخل البرلمان مع الاحزاب السياسية والذي يشمل بالنظام الحاكم حيث ان الرقابة المتبادلة نابعة من سلطة الشعب وقوة الساحة السياسية المتمثلة بالرأي العام والسلطة الرابعة فالسلطة الرابعة هي الوسيلة لتنشيط الرأي العام وتأليبها على الحكومة عند اختراقها لحدود سلطتها ومبادئ حقوق الانسان كما ان السلطة الرابعة لها دور مهم وهو عدم حصول اتفاق سياسي متبادل مابين البرلمان والحكومة على غض النظر عن بعض الخروقات المتبادلة بينها فالسلطة الرابعة له اهمية على تنبيه الشعب وتوضيح الرؤية السياسية الحقيقة امامه وتوجيه نظرة الى تنمي البرلمان وممثلي الشعب عن مهام وضيفتهم الاساسية في الدفاع عن حقوق الشعب ومحاسبة الحكومة وقد يصل تأ ليب الساحة السياسية الى حد حل البرلمان هذا بين قوة الساحة السياسية اذن التوازن السياسي هو مصدر تنظيم جميع الحقائق الفكرية والسياسية كما يتم من خلاله تأسيس الدولة على اساس قانوني سليم وتمنح الدستور صفته الحقيقية كأعلى مراتب القانون يتمتع بالسمو والاعلوية ولذا فأن القاعدة القانونية داخل الدولة يترتب من خلال التدرج القانوني ابتدءاً من اعلى مراتب القانون ثم التشريع وانتهاءاً بالانظمة واللوائح وعلى اساس تلك الدستور القانوني يتم تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات وتفقد بها السلطات الثلاث وهو السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية وظيفتها بأستقلالية تامة حيث ان

استقلالية القضاء نابع من قانونية الدولة ولايقع القضاء في مصيدة الاحزاب السياسية فعندما تنقلب تأريخ القضاء العراقي نلاحظ بأن هناك تدخلات كثيرة من قبل الحكومة في شؤونها وهذه التدخلات كانت وسيلة لتطبيق برنامجه السياسي التعسفي حيث قام النظام السابق بأصدار قرارات مجلس قيادة الثورة لغرض النيل من استقلالية القضاء وفي احدى قرراتها منع القضاء من النظر في الامور المتعلقة بالجنسية على الرغم من ان اختصاص القضاء اتصف بالعمومية حيث في القانون بان سلطة المحاكم عامة له الحق النظر في جميع الامور الا مامنع بنص خاص حيث كان القضاء العراقي ينظر في الامور المتعلقة بالجنسية الى ان صدر تلك القرار والذي نص فيها الحرم الحاكم ن النظر في الامور المتعلقة بالجنسية وكان الهدف من تلك القرار اهداف سياسية وتعسفية غرضها مسح الهوية القومية للاكراد حيث قام الحكومة العراقية من خلالها بسحب الجنسية العراقية من الاكراد وتهجيرهم الى خارج الدولة نلاحظ كيف يصبح القانون وسيلة بيد الحكومة عندما يفتقد الساحة التوازن السياسي كما حرم الحكومة العراقية عن طريق احدى القرارات من قرارات مجلس قيادة الثورة من حرمان اكراد كركوك من ان يكون لهم املاك وان يسجل ممتلكات بأسمائهم وهذا انتهاك لمبادئ حقوق الانسان العالمية والذي ينص فيها على حرية التملك كما يخالف الدستور العراقي او بالاحرى اللائحة الحزبية العراقية والذي كانت تنص على حرية التملك ايضاً فالمسار السياسي والحزبي هو الذي يتحكم بالمسار القانوني في الدول ذو الانظمة الدكتاتورية والذي لم يصل فيه العملية السياسية الى مستوى التوازن السياسي ويتصدر مجموعتها القانونية لائحة حزبية صرفة لاسمو ولا اعلوية له تحت عنوان الدستور فالسلطة الرابعة هي فكرة نابعة من الرأي العام يقودها النخب السياسية والفكرية المستقلة حيث يتوقع جمع الرؤى السياسية والحزبية داخل الساحة وعن طريق نشوء تلك القنوات السياسية والفكرية الجديدة يتم تأهيل الساحة لأ مكانية نشوء حركات فكرية جديدة تستطيع معرفة موقعه داخل الساحة والدور الذي يجب يلعبه داخل العملية السياسية لغرض اعادة الميزان الى نصابه في الاعتدال حيث ان تغير المعادلات السياسية يحتاج الى توضيح وتعريف الكلمات والمصطلحات السياسية الجديدة بالشكل الذي يتفق مع تدرجات الزمن الفكري وتساير الاحداث واطار الزمن السياسي الجديد.

نال الشعب الكوردي من الاستبداد الجماعي عقود من الزمن وتم استخدام مختلف الطرق من اجل النيل من حقوقها المشروعة ومحاولة تغيير تاريخهم السياسي وتشويه حضارته حتى تم عزل كوردستان عن العراق امنياً وخرج من تحت يد السلطة الدكتاتورية . واجه اقليم كوردستان وقيادته السياسية صعوبات سياسية كثيرة بسبب افتقار الارضية السياسية السليمة والمنظمة لغرض البدء بمسيرة فكرية جديدة وبسبب عدم القدرة على عنونة الساحة السياسية وتحديد المستويات الفكرية كل ذلك قد ادى الى توسيع دائرة الازمات السياسية وهذا مما عرقل العملية السياسية وجعل الاحزاب السياسية الاستعانة بمصطلحات سياسية جديدة لغرض تعريف واقع الساحة وتوضيح المعادلات السياسية الغامضة وبسبب تناقض مضمون تلك المصطلحات مع تدرجات الزمن الفكري وتساير الاحداث واطار الزمن السياسي. كوردستان كانت بمثابة نقطة تحول هام في تأريخ السياسة الكوردية لأن لأول مرة يتم عنونة العملية السياسية الكوردية ضمن اطار قانوني مفهوم وخصوصاً عندما تم اختيار الحكم الفيدرالي كل ذلك ترجم الفكر السياسي الكوردي. صحيح كانت العملية السياسية غير واضحة المعالم وكان شاكلة البرلمان بشكل تقليدي ولكن تحديد القنوات الفكرية والسياسية هي بحد ذاتها انجاز سياسي كبير وظل القيادة السياسية الكوردية يبحث عن مفاهيم فكرية وسياسية جديدة لغرض عنونة الساحة السياسية وينقل التعامل مع الواقع السياسي بالشكل الذي يناسب مع تدرجات الزمن الفكري. فمن المعلوم بأن بناء أي كيان فكري لايمكن ان يتأسس ضمن اطار زمني آني او عند التحول من نظام حكم الى آخر دون تغير مفهوم الفكر السياسي فأزمة الساحة السياسية داخل كوردستان قد بدأت مع الفراغ السياسي الذي واجه بعد تخلصه من النظام الدكتاتوري حيث تناقضت واقع الساحة مع تدرجات الزمن الفكري وتساير الاحداث لذا كان على الاحزاب السياسية البحث عن قنوات سياسية وفكرية جديدة يستطيعون من خلاله بناء كيان سياسي منظم وبسبب عدم القدرة على التأقلم مع الواقع السياسي بدأوا البحث عن بدائل لتجسيد تلك المفاهيم لذا قاموا برفع شعارات تعبر عن مصطلحات سياسية مستعارة لايمكن تطبيقها في اطار تلك الزمن السياسي وهذا مما جعل العملية السياسية تنغلق ضمن اطار جامد لايتدرج من تدرجات الاحداث حيث بدأ الحديث داخل الساحة السياسية عن معالم حقوق الانسان وعن حكومة

المؤسسات والسلطة الرابعة كل ذلك كان سببه الكبت السياسي والانساني الذي كان منه الشعب الكوردي عبر عقود من الزمن فالاطار السياسي الواقعي هو البدء بالمرحلة الثانية من مراحل الوصول الى التجربة السياسية الجديدة وهي مرحلة حكومة الاحزاب والذي فيها يسيطر فيها الاحزاب السياسية على جميع التوجهات السياسية والفكرية فالمرور بتلك المرحلة امر طبيعي حسب تدرجات الزمن السياسي ولكن ماهو غير طبيعي هي عنونة الساحة السياسية بعنوان لايتطابق مع واقع الساحة ولا يتناسب مع تساير الاحداث اذن يجب العمل ضمن تدرجات الزمن الفكري ومسايرة الاحداث والبحث عن قنوات فكرية جديدة يمكن من خلالها ترجمة الوضع السياسي وتحليل المعادلات السياسية الغامضة وتعريف المصطلحات والكلمات السياسية حسب درجة الوعي السياسي للشعب وحسب المفاهيم الايدلوجية للأحزاب السياسية فعدم العمل ضمن المنطق السياسي ووضع خطة سياسية لتأهيل الشعب على التأقلم مع واقع الاحداث وفهم طبيعة العمل السياسي وموقعه داخل المسيرة السياسية ومدى قدرته على التعامل مع الوقائع السياسية كل تلك الازمات السياسية يتولد منها عوائق كثيرة امام التحولات الفكرية ويترتب على ذلك استخدام سياسية التجنيد الحزبي من قبل الاحزاب السياسية والذي من خلاله يتم تجنيد النخب الفكرية وهذا يؤدي الى تشويه الحركة السياسية والعمل ضمن نطاق حزبي ظل العمل ضمن اطار حزبي بحت داخل اقليم كوردستان وعندما تشكل برلمان كوردستان وحكومة اقليم ولهذا فان القيادة السياسية الكوردية معاناة كثيرة لغرض ترجمة الوضع السياسي ومحاولة تجسيد مفاهيم فكرية جديدة داخل الساحة السياسية لان ازمة الساحة السياسية كانت اكبر من ازمة طبيعة نظام الحكم فنظام الحكم اطار سياسي مفهوم وواضح المعالم وبرنامج عمله قائم على اساس نظام سياسي ثابت ظل يرسم الانظمة الحاكمة المتتالية سياسية على غرارها طوال عقود من الزمن كل ذلك جعل المسار السياسي في العراق لايتغير مع أي تغير يحدث في نظام الحكم ورغم تصوير معالم سياسية جديدة مع كل نقطة تحول يحدث وتغير معالم السلطة والوجوه السياسية فأن الرؤية السياسية تجاه الوقائع والاحداث والمفاهيم الاساسية لحقوق الانسان يبقى نفس الرؤية السابقة ولهذا فلا يمكن الاحساس بأي تغير سياسي واقليم كوردستان ظل يعاني من تلك فكرة النظام السياسي الجامد عقود من الزمن ولا يمكن تتغير

تلك المفاهيم حتى اذا تم بيان وقائع فكرية جديدة ظل النظام السياسي في كوردستان متأرجحة بين المفاهيم القديمة ومحاولة تجديد الاطار السياسي وكان مهمة العمل والبحث عن فكرة سياسية جديدة تعبر عن تدرجات الزمن الفكري ووقائع الاحداث وتساير الزمن السياسي مهمة صعبة للغاية حيث ان البحث عن اطار لغرض تعريف المعادلات السياسية يحتاج الى قنوات فكرية وسياسية جديدة تعرف درجة الوعي السياسي للشعب وتؤهلهم لتأقلم مع الوقائع السياسية الجديدة ظل المسيرة السياسية في كوردستان ضمن المرحلة الثانية من مراحل الوصول الى تجربة السياسية الجديدة وهي مرحلة حكومة الاحزاب تدرج الفكر السياسي داخل اقليم كوردستان وتحول من نطاق سياسي الى اخر حتى استطاع اجتياز مرحلة حكومة الاحزاب و لتحول نحو المرحلة السياسية الثالثة وهي مرحلة سلطة النخب السياسية والفكرية المستقلة يعتبر التحول نحو هذا المرحلة والذي يعيش الشعب الكوردي احداثها فمرحلة سلطة النخبة هي من اهم المراحل السياسية وله اهمية للرسم خطة سياسية لترجمة الواقع السياسي داخل الساحة السياسية ومعرفة كل التوجهات الفكرية وتحديد مسارها وماهية داخل العملية السياسية ومدى قدرة الاحزاب السياسية على التأقلم مع وقائع الاحداث لذا فسح المجال امام النخب الفكرية المستقلة على المشاركة في العملية السياسية وبناء قواعد فكرية جديدة. وهذا مما هيأ الساحة السياسية لتبني مفاهيم فكرية جديدة يؤدي الى تجسيد مفهوم التوازن السياسي الذي يتحقق من خلاله التجربة الديمقراطية . بدأ العملية السياسية داخل اقليم كوردستان تتقدم حسب تدرجات الزمن الفكري وان كان تقدمه لايتوافق مع تساير الاحداث واطار الزمن السياسي الا ان تحولات الفكر السياسي توحي بولادة وصناعة حياة سياسية وفكرية جديدة يهيأ الساحة السياسية لنشوء مفاهيم فكرية متناقضة مع تدرجات الزمن السياسي حيث ان عنونة الساحة السياسية بالمصطلحات المستعارة وبسبب عدم توافق درجة الوعي السياسي مع واقع الاحداث كل ذلك تشوه الحركة السياسية وبسبب حرمان الشعب من المشاركة الفعلية في العملية السياسية وعدم قدرته على فهم معالم الحقائق الفكرية ولايستطيع تفسير المعادلات السياسية الغامضة و كل تلك الثغرات التي تعاني منها الساحة السياسية يجعلها عرضة لكل تغير مفاجئ وان لم يكن يتوافق مع متطلبات الساحة ومن اخطرها فكرة المعارضة السياسية.

أن عدم ألمنطقية في تحديد ألعنوان ألسياسي لأقليم كوردستان وساحته ألسياسية قد اخر ألعملية ألسياسية فيه

لكن بسبب رؤية ألشعب ألكوردي تجاه ألأحداث وحبهم لمعالم ألديمقراطية جعل حكومة اقليم كوردستان يشهد تطورات سياسية كبيرة على الرغم من عدم توافق تدرجات الزمن الفكري مع تساير الاحداث وعدم وضوح الرؤى السياسية وتوجهات الاحزاب داخل الساحة بسبب عدم سريان العملية السياسية ضمن اطار زمني محدد. ولكن تنظيم الحركة السياسية ومحاولة الشعب الكوردي والقيادة السياسية لبناء كيان سياسي وفكري جديد خاص بالثقافة السياسية الكوردية كل ذلك كان له الدور الاساسي في اجتياز مرحلة سلطة حكومة الاحزاب والذي مايزال يعيش العراق احداثه ويعاني من ازماته المتنوعة فالفكر السياسي الكوردي ولنظر ماعانت منه خلال عقود من الزمن من الحرمان الفكري والثقافي والانساني . فالاتجاه السياسي والفكري في كوردستان اخذ مسار العملية السياسية الحقيقية بعد تحوله نحو المرحلة الثالثة وهي مرحلة سلطة النخبة بدأ الساحة السياسية الكوردية تستقبل افكار واراء جديدة ولكن دون تنظيم فكري لتلك التوجهات بسبب عدم وضوح الرؤية الحزبية تجاه كل وقائع الاحداث . وهذا مما جعل الساحة السياسية داخل اقليم كوردستان مهيأة لنشوء اية قاعدة فكرية حتى وان كانت غير واضحة المعالم والاهداف بسبب الثغرات التي اجتاحت الساحة السياسية بعد تغير السلطة الحاكمة حيث ان رسم خطة سياسية تتناسب مع وقائع الاحداث يحتاج بناء قواعد فكرية وسياسية جديدة تبني كل المواقع الفكرية لذا فان الحركة السياسية داخل اقليم كوردستان قد اخذ مسار جديد ولكن بسبب عدم تنظيم الحركة الفكرية والشعبية وعدم نشوء مدارس سياسية متنقلة توضح واقع العملية السياسية والدور الذي يجب ان يلعبه النخب الفكرية من اجل قيادة الشارع السياسي والبدء بمرحلة التوازن السياسي فمرحلة التوازن السياسي هي المرحلة الرابعة ويعتبر بمثابة قفزة سياسية هامة نحو ترسيخ تدرجات الزمن الفكري وتساير الاحداث واطار الزمن السياسي فيه يصل الشعب الى مستوى المشاركة الحقيقية في العملية السياسية ويعرف موقعه ضمن وقائع الاحداث كل ذلك يحدد مسار وتوجهات الاحزاب السياسية بالشكل الذي يبين حقيقة برنامجهم السياسي داخل الساحة كما يجعل اطار العمل

السياسي على اساس المنافسة الحزبية من اجل خدمة الشعب وليس بهدف الوصول الى الامتيازات الحزبية والخاصة. فالشعب يصبح بالفعل مصدر السلطات ومصدر لوضع الدستور ومصدر التوازن السياسي ومن خلال متطلباتها يتم وضع البرنامج السياسي كما يخلق المنافسة الحزبية داخل الساحة السياسية. فمن المعلوم ان العملية السياسية داخل اقليم كوردستان هو في بداية المرحلة الثالثة وهي مرحلة سلطة النخبة السياسية المستقلة وهذه المرحلة ينقسم الى قسمين القسم الخاص بالتجند الحزبي للنخب الفكرية المستقلة وعدم وضوح المواقع الفكرية وعدم قدرة الشعب على ترجمة الوضع السياسي ومعرفة ماهية المعادلات السياسية الغامضة كل ذلك يجعل الشعب عرضة للمتاهات الفكرية واستقبال اية فكرة معارضة للبرنامج السياسي والحزبي اذن ظهور أي فكر معارض للبرنامج الحزبي الثابت او الفكر السياسي المغلق يؤدي الى استقبال كبير من قبل الساحة السياسية واغلبية الشعب بسبب عدم وضوح الرؤى السياسية تجاه الاحداث وعدم معرفة الشعب لحقيقة دوره داخل العملية السياسية وكيفية تعامله مع الواقع السياسي ومجريات الاحداث ولهذا فأن عنوان الفكر المعارض هو فقط كافي لتبني مفاهيم جديد وترسيخ قواعده داخل الساحة السياسية اما ماهيته ومضمونة فلا يمثل اهمية يذكر في بداية نشوء الفكرة . فالفكر المعارض اذا كان يتوافق مع تدرجات الزمن الفكري فأنه يمثل نقلة سياسية وفكرية كبيرة وبمثابة تحول في مجرى العملية السياسية ومصدر لتحديد عنوان جديد للساحة السياسية بالشكل الذي يتناسب مع تساير الزمن السياسي ودرجة الوعي السياسي والقكري للشعب حيث ان الفكر المعارض يمثل اطار حركة النخب الفكرية المستقلة وصدى الساحة السياسية متطلبات الزمن الفكري وله دور كبير في الوصول الى مرحلة التوازن السياسي ولكن أي فكر معارض وفي اطار أي زمن فكري وسياسي وبطون اية حركة فكرية كل ذلك يحتاج الى توضيح المعادلات السياسية الغامضة وبيان وقائع كل الحركات الفكرية حتى لايقع الشعب في مصيدة فكر حزبي وسياسي جديد تحت اسم وعنوان المعارضة السياسية. فالمعارضة السياسية لها قنواتها الفكرية المحددة واطار زمني معين ويتطلب نشوءها مستلزمات فكرية وسياسية ولايمكن ابداً ظهور فكرة سياسية معارضة من بطون اطار حزبي ظلت قيادتها من يدعي الفكر المعارض فالتنازع من اجل المصالح السياسية والانشقاق الحزبي داخل الحزب السياسي الواحد

ويتعنون الجزء المنشق منها بعنوان الفكر المعارض ومحاولة الاستفادة من الفراغ السياسي داخل الساحة وجذب مشاعر الشعب كل ذلك يؤثر على العملية السياسية ويشوه الحركة الفكرية. لذا فأن دور الاحزاب السياسية في هذه المرحلة هي فتح المجال امام النخب الفكرية المستقلة واعطائهم فرصة المشاركة الفعلية في العملية السياسية وتقلد المناصب الحكومية والسياسية كل ذلك يؤدي الى قيادة الساحة السياسية بشكل متوازن مابين الاحزاب السياسية والنخب الفكرية المستقلة حيث يلعب النخب الفكرية دور الوسيط مابين متطلبات الشعب والفكر السياسي والحزبي ويصبح اهم القنوات الفكرية والسياسية الذي من خلاله يستطيع الشعب الحصول على حقوقه المشروعة والمشاركة في العملية السياسية فعدم فسح المجال امام التيارات الحزبية المنشقة من بطون حزب سياسي ليلعب دور القيادة داخل الساحة السياسية ويعنون نفسها تحت اسم الحزب السياسي المعارض امر يحتاج الى حصانة فكرية وسياسية يستطيع من خلاله الشعب معرفة كل التوجهات الفكرية وله القدرة على التخير مابين الحقيقة والخيال السياسي فمعرفة الحقائق والعنوان الحقيقي للساحة وتدرجات الزمن الفكري وماهية الزمن السياسي وطبيعة النظام السياسي وبرنامج الاحزاب السياسية كل ذلك له اهمية كبيرة في تحديد خطوات العمل السياسي المنظم نحو بلوغ معالم فكرية وسياسية جديدة. والمعالم الفكرية الجدية يعني بداية سياسية واضحة متوافقة مع وقائع الاحداث ودرجة الوعي السياسي للشعب. كما يوضح تأقلم الاحزاب السياسية مع اطار الحركة الفكرية فحركة النخب الفكرية المستقلة لايستطيع ممارسة برنامجه الفكري الا اذا توازنت الساحة السياسية ومسألة توازن الساحة السياسية يعني توازن المعادلات السياسية وتوضح غموضها وتوافق مابين تدرجات الزمن الفكري وواقع الاحداث ومعرفة كل التوجهات الحزبية وعدم قدرة الاحزاب السياسية على استخدام سياسة التجنيد الحزبي للنخب الفكرية المستقلة لغرض قيادة الشعب من خلال كيانات فكرية وهمية تحت عنوان ممثلي الشعب والذين هم ليسوا الا ممثلين للأحزاب السياسية ويطبقون المفاهيم الحزبية ووجودهم فقط للأعطاء الصفة القانونية للبرنامج الحزبي فتصوير المعالم السياسية وبناء قواعد غير مفهومة هي احدى الوسائل المتبعة من قبل الاحزاب السياسية عند تغير نظام الحكم وعدم قدرة تلك الاحزاب على مواجهة الواقع السياسي والتعامل مع العنوان الحقيقي للساحة لذا

يتوجهون نحو بناء معالم سياسية خيالية وبعنون الساحة السياسية بعناوين تناقض كثيراً مع تدرجات العمل السياسي وواقع الزمن الفكري وتساير الاحداث حيث ان الاوساط السياسية والفكرية له اطار زمني معين فكل وسط سياسي وفكري لة برنامج عمل سياسي محدد ووقائع فكرية يجب ان تترجم اطار الاحداث ضمن السقف الزمني المحدد لتحديد نوع الازمة السياسية والحلول المقترحة لمعالجتها فتحديد الازمة السياسية يعني وضوح الساحة السياسية ومواقع الاحداث وبرنامج العمل الحزبي ومعرفة العمل الحزبي ومعرفة الشعب لموقعه داخل الساحة السياسية كما يعرف النخب الفكرية موقعه داخل الساحة السياسية وماهية عمله ضمن وقائع الاحداث كيفية قيادة الشعب نحو معالم التوازن الفكري . حيث ان قيادة الشعب يحتاج الى اطار فكري جديد يتناسب مع تدرجات المراحل نحو بلوغ بداية حياة سياسية مختلفة عن البرنامج السياسي النابع من نفس النظام السياسي السابق فالاختلاف في الرؤى السياسية لايكمن في تغير طبيعة النظام الحاكم وانما يكمن في تغير فكرة النظام السياسي. وفكرة النظام السياسي لايتغير الا اذا تغير واقع الساحة السياسية والوعي السياسي والفكري للشعب والوعي السياسي والفكري للشعب يعتمد على اطار وقائع الاحداث وتساير الزمن السياسي هو تدرج زمني تتناسب مع الحركات الفكرية داخل الساحة بالشكل الذي يؤدي الى تنظيم وقائع الاحداث فكل حدث سياسي له اطار زمني وفكري معين كما يحددها طبيعة التدرجات الفكرية وعنوان الساحة السياسية وبرنامج العمل الحزبي وتوجهات الشعب حيث ان توجهات الشعب واطاره الفكري يعتمد على طبيعة الحركة الفكرية داخل الساحة ومدى قدرة النخب الفكرية المستقلة على توضيح الرؤى السياسية للشعب وقيادتهم نحو بلوغ معالم فكرية متوازنة قائمة على اساس المشاركة الفعلية للشعب داخل العملية السياسية وتحديد برنامج العمل السياسي وخلق المنافسة الحزبية بين الاحزاب السياسية فالمنافسة الحزبية ينقسم الى قسمين وتوجهين كل منها ينتمي الى زمن سياسي معين حيث يختلف برنامج العمل السياسي في كل واحدة منها من حيث كل التوجهات الفكرية فالمنافسة الحزبية اما يكون منافسة غير متوازنة مع واقع الساحة السياسية وتدرجات الزمن الفكري حيث يكون المنافسة على المصالح السياسية والحزبية بغض النظر عن متطلبات الساحة السياسية هذا النوع من المنافسة يتوسع اطاره ضمن المرحلة الثانية من مراحل

التوجه نحو الديمقراطية وهي مرحلة حكومة الاحزاب او دكتاتورية الاحزاب والذي يعيش الان العراق احداثه حيث يكون الساحة السياسية غير واضحة المعالم ولايترتب فيه وقائع الاحداث ولايتساير مع الزمن السياسي والشعب بعيد عن اطار العملية السياسية ولايستطيع المشاركة الفعلية فيها ولاقدرة له على اختيار ممثلين حقيقيين له داخل البرلمان لغرض تحقيق الرقابة المتبادلة مابين الحكومة والبرلمان والذي بها يتحقق التوازن السياسي كما ان تدرجات الزمن الفكري يستوجيب وضوح الرؤية السياسية وبرنامج العمل السياسي وطبيعة النظام السياسي لان تغير الانظمة الحاكمة لايغير وقائع الاحداث لذا فأن العملية السياسية يتعنون حسب طبيعة العلاقة مابين الشعب والاحزاب السياسية ومابين الاحزاب السياسية والساحة السياسية ومابين الاحزاب السياسية انفسهم وطبيعة المنافسة القائمة على اساسه خططهم السياسية كل تلك العناوين يتحدد من خلاله اطار العملية السياسية ودرجة تدرجه ضمن تدرجات الزمن الفكري الذي على اساسه يتحدد ماهية العملية السياسية وموقعه ضمن اطار العملية السياسية والذي يستطيع من خلال اكتساب عنوانه الحقيقي ممارسة نشاطاته الفعلية واكتساب حقوقه المشروعة والقدرة على حمايته من أي اختراق له فحصانة حقوق الانسان ومتطلبات الشعب والحفاظ على التوازن الفكري والحركات الفكرية وتنظيم توجهاته داخل الساحة السياسية بالشكل الذي يبين تدرجات الزمن الفكري والمرحلة السياسية الذي يتبناها الفكر السياسي وطبيعة النظام السياسي وبرنامجه داخل الساحة السياسية فالتعامل مع الساحة السياسية يعني معرفة كل التوجهات الفكرية والحزبية ومدى قدرتها على التأقلم مع واقع الاحداث وتجسيد فكرة تطوير النظام السياسي حيث ان تغير معالم السلطة لايعني تغير المسار السياسي داخل الساحة وانما يبقى الساحة السياسية عنواناً لكل الازمات السياسية التي تحققها عدم التوافق مابين الشعارات الحزبية وواقع الاحداث حيث ان الاحداث هي جزء من الفراغ التي تعانيه الساحة السياسية وعدم قدرة الشعب على المشاركة في العملية السياسية وتطوير معالم الكيان الفكري من كيان جامد ومغلق الى كيان منفتح وذو اطار منطقي يتلائم مع مجريات الاحداث فالحديث عن الديمقراطية ومعالم حقوق الانسان شي بعيد عن الواقع داخل الساحة السياسية في العراق فالفكر الديمقراطي هي قاعدة فكرية منظمة يتدرج فيها تدرجات الزمن الفكري مع تساير الاحداث

وواقع الزمن السياسي حيث ان مرحلة الدكتاتورية لاتنتهي بمجرد انهاء حالة السلطة ووجودها الدكتاتوري فالدكتاتورية لايرتبط فكرتها بفكرة السلطة وانما السلطة هي التعبير عن طبيعة النظام السياسي وليس الدكتاتوري حيث ان الدكتاتورية هي عنوان للسلطة القائمة على اساس نظام سياسي ثابت غير واضحة المعالم يتجسد فيها كل الاسس الموروثة من الانظمة السابقة ولكن في اطار زمن سياسي مختلف واوجه سياسية متنوعة ولهذا فأن انهاء حالة او مرحلة الدكتاتورية أي دكتاتورية الحزب الواحد يتحول معالم الحياة السياسية نحو الشطر الثاني من النظام الدكتاتوري وهي دكتاتورية الاحزاب وهي المرحلة التي تعنيها الساحة السياسية في العراق الآن . فمرحلة دكتاتورية الاحزاب هي اسوأ المرحل السياسية والانتقالية الذي يمكن ان يمر به أي دولة عاش في ظل نظام دكتاتوري عقود طويلة حيث ينهار كل الاسس الفكرية والسياسية في تلك المرحلة دون وجود أي قاعدة مفهومة يمكن من خلاله بناء الوضع السياسي والفكري الجديد ولهذا فان الاحزاب السياسية يأخذون دور القيادة في كل المجالات حيث يتوسعون في اطار سلطتهم ويندرجون داخل كل التدرجات الفكرية والسياسية ويحملون عناوين كثيرة يبحثون فيها عن انفسهم كانظمة سياسية وانظمة حاكمة وكممثلين عن الشعب وكالسلطة الرابعة حتى يصبح الدستور وسيلة لتحقيق اهدافهم الحزبية فالدستور في هذه المرحلة لايتعدى كونه لائحة حزبية لاسمو ولا اعلوية له وانما يستخدم كحالة سياسية ولتجميل ملامح الدولة الحزبية كما ان الفساد السياسي والاداري والمالي يصل فيه الى قمتها في هذه المرحلة وتم تأسيس دويلات صغيرة داخل الدولة الواحدة كل دولة يترأسها حزب سياسي معين حتى ينهار كل اساسيات الدولة الواحدة كما ينشق من نفس الحزب السياسي كيان حزبي وفكري متماثل محاولاً ان يعنون نفسه بعنوان سياسي جديد معلنا لنفسه الصفة الاستقلالية أي تواجده داخل الساحة كحزب معارض كل ذلك يبعد الساحة السياسية عن مساره الحقيقي ويتم توجيه الفكر السياسي نحو الجمود الايدلوجي وهذا مما يوسع دائرة الشقاق والازمات داخل الساحة كل ذلك يؤدي الى عدم وصول الاحزاب السياسية الى نقطة التقاء سياسي وفكري مشترك يوجههم نحو لغة الحوار السياسي التي بها يتم تحديد اصل المشكلة والازمة السياسية وايجاد الحلول لها والوصول الى اتفاق سياسي وحزبي لكيفية ادارة الدولة في هذه المرحلة يتغلب الاتفاقات

والصفقات السياسية والاقتصادية على الطابع العام للحقوق والاهداف العامة والمدروسة حيث يتعقد الاحزاب السياسية خلق ازمة سياسية مستغلاً فراغ الساحة وغياب النخب الفكرية عن الحركة الفكرية والسياسية والمشاركة في رسم سياسية الدولة لغرض الوصول الى صفقات اقتصادية أي يصبح الدستور والشعب والمعاناة الانسانية وسيلة بيد القيادة السياسية لغرض الوصول الى اهدافهم الذاتية فسياسية الاحزاب في هذه المرحلة يعتمد على الاعلام الحزبي حيث ان في كل مرحلة سياسية او انتمائية يقومون من خلال اعلامهم الحزبي تصوير معالم خيالية ومسرحية جديدة يعطون فيها دور البطولة والوطنية لمجموعة معينة من الاشخاص الحزبيين لكي يصلون الى المواقع السياسية والبرلمانية تحت اسم الشعب وممثلي الشعب وهذا مايعانيه الآن الساحة السياسية في العراق حيث يستغل الاحزاب السياسية الى كل القنوات الفكرية والاعلامية والبرلمانية واصبح عنوان لكل المؤسسات الحكومية والمدنية حيث ان القيادات السياسية اصبح يفكر في كيفية استمرار الازمة السياسية بدل البحث عن طريقة لمعالجة الازمة وحيث ان السبب يكمن بأن ازمة الساحة السياسية هي جزء من ازمة الاحزاب السياسية وازمة النظام السياسي نفسه فعدم الاعتراف بتدرجات الزمن السياسي وان لكل زمن قاعدة فكرية وقيادة جديدة يجب ان تستلم تلك المرحلة من اجل التحول والتقدم بها نحو مرحلة سياسية اكثر تقدماً ووضوحاً كما ان ظاهرة التجنيد الحزبي لنخب الفكرية والمفروض بأن يكونوا الفكر القيادي والمنظم للحركة الفكرية والسياسية والوعي السياسي للشعب وبدل عن ذلك اصبحوا العنوان الثاني للنظام السياسي مسيرين من قبل الاحزاب السياسية لغرض تطبيق مفاهيم الحزبية تحت ستار الرغبة الشعبية واطار الرأي العام ولهذا فان الحركات الفكرية تأخذ مسارها من واقع الساحة السياسية ومدى تناسب واقع الاحداث مع تدرجات الزمن السياسي فالوصول الى مرحلة دكتاتورية الاحزاب يعني توسع دائرة الازمات السياسية النابعة من ازمة الاحزاب السياسية فأزمة الاحزاب السياسية هي ازمة عدم وجود برنامج سياسي منظم تتلائم مع التغيرات الذي حدث في نظام الحكم لأن تلك البرنامج السياسي هي واجهة التغير في طبيعة النظام السياسي ويتغير بتغير العنوان السياسي للساحة ويتحول السلطة من سلطة دكتاتورية جامدة الى سلطة دكتاتورية متدرجة نحو معالم التدرجات الفكرية والذي يصل به الساحة نحو

التوازن السياسي والاستقرار فعدم مراعاة المنطق السياسي عند التعامل مع الساحة السياسية وكيفية التعامل مع واقع الاحداث يغير مجرى العملية السياسية ويوجه مسار الفكر السياسي نحو متاهات حقيقية لا يمكن وضع خطة سياسية واضحة ومفهومة لكيفية تحديد اساس المشكلة السياسية وكيفية معالجتها ولهذا فأن التطرق لبيان معالم الفكر السياسي يكون امر مبهم وغير واضح لآن عدم وضوح قاعدة الفكر السياسي وعنوان الساحة السياسية يؤدي الى تشويه الحقائق الفكرية وعدم القدرة على تحديد الوجهة السياسية الصحيحة لكيفية التعامل مع الواقع السياسي على كل مجريات الحياة السياسية داخل كوردستان فما مر بها اقليم كوردستان وما يمر به الآن من تناقضات ما بين الشعارات السياسية والمصطلحات المصطنعة امر طبيعي حسب التأريخ السياسي الكوردي وما عان منه الشعب من المأساة الانسانية والحرمان الفكري من كل الاطارات الجديدة لعنونة معالم الاحداث ما نريد ان نوضحه بأن المسار الغير منتظم لكيفية التعامل مع واقع الاحداث قد اثر بشكل سلبي على الواقع السياسي داخل الاقليم كما اثر على على كيفية التأقلم السياسي مع مجريات الاحداث داخل العراق وتعامله مع حكومة بغداد بعد سقوط النظام الدكتاتوري فالاستثناء على معالم فكرية وقانونية غير واقعية قد اثر على متطلبات واحتياجات المسيرة السياسية كما اثر على حقوق الشعب الكوردي الحديث عن الحكومة والمؤسسات والمدنية وعن السلطة الرابعة لم تكن الا مصطلحات خارج نطاق تدرجات الزمن السياسي وواضع الفكرة السياسية السأدة في تلك المرحلة حيث لايمكن ابتكار فكرة سياسية او قانونية او واقع حدثي بشكل آني ودون اجتياز مراحل الصراعات الفكرية الواجب اجتيازها لغرض الوصول الى اطار التوازن السياسي والفكري كما ان الوعي الفكري والاستعدادات الاجتماعية والسياسية للشعب الكوردي لم يكن بالشكل الذي يمكن ان يتقبل وقائع تلك الاحداث حتى الاحزاب السياسية كانت تفتقر الى أساسيات بناء قواعد جديدة فتلك الابهام السياسي والفكري انعكس على فلا يمكن الاستثناء على وقائع غير ملموسة ولا واضحة لتوضيح فكرة سياسية يحتاج الى اطار منطقي ولهذا فأن عدم الاستثناء على المنطق السياسي عندما يتحول القاعدة السياسية والفكرية من مرحلة الى اخرى يبدأ فعلآ ازمة سياسية جديدة وهي ازمة تدرجات الزمن الفكري وكيفية التعامل مع الاحداث ولهذا فعندما تتطرق الى

الساحة السياسية في اقليم كوردستان نلاحظ كيف واجه القادة السياسية والشعب الكوردي عقبات كثيرة بعد التخلص من سياسة القمع والنظام الدكتاتوري حيث اصطدم الواجهة السياسية فيها بواقع متناقض تماماً عن واقع الاحداث وطبيعة الفكرة السياسية الذي كان يتبناها الاحزاب السياسية وزمنية معينة وكل منها لها روادها ومؤسسيها ويجب ان يتغير حاملي لوائها فعدم الاقتناع بتلك الفكرة جعل رواد المرحلة السياسية السابقة للأنشاء مرحلة المدنية والمؤسساتية هم رواد المرحلة اللاحقة للأنهاء حالة وفكرة سياسية محددة ينتهي بأنتهاء فترتها وواقعها فالعقلية العسكرية يختلف تماماً عن العقلية القانونية والسياسية وكل منها له اطار وواجهة تختلف عن الاخر فلا يمكن ابداً البحث عن الحقيقة داخل السراب ولا البحث عن الاصل داخل الضياع ولهذا فأن البحث عن الحلول المناسبة لمعالجة الازمة السياسية خارج اطار المنطق السياسي شيء بعيد عن الحقيقة فالتعامل مع الواقع السياسي في اطار غير واضح المعالم وخارج نطاق المنطق السياسي يؤخر الوصول الى بداية الحياة السياسية والفكرية الجديدة كما تشوه الحقائق الفكرية كما ان طريقة التعامل مع مرتكزات الواقع السياسي الجديد بنفس اطار الزمن السياسي السابق ومن قبل نفس الكوادر والشخصيات الذي كانوا يترأسون الحركة السابقة للأنشاء الحكومة والمؤسسات القانونية هو اساس المأزق السياسي الذي واجه العملية السياسية في كوردستان فعدم الاعتراف بضرورة العمل ضمن مرحلتين سياسيتين منتقلتين عن بعضها وحيث ان كل منهما ينتمي الى مرحلة سياسية والسياسية ومجالات حقوق الانسان وضرورة تطبيق القانون ومجريات العدالة والذي ظلم تحت اطارهما وعنوانهما كثيراً تلك التوجهات الجديدة قد تم التعامل معها في غير موقعهما الحقيقي أي عدم استعمال النطق السياسي معها حيث تم عنونة الساحة السياسية في كوردستان بعنوان سياسي يتناقض تماماً مع واقع الساحة االسياسية وتدرجات الزمن الفكري حيث ان الوصول الى الفكر الديمقراطي ومبادىء حقوق الانسان والوصول الى مطاف بناء حكومة المؤسسات والقانون ليس واجهة سياسية يمكن ان يعبر عنها الفكر السياسي بمجرد انهاء سياسة معينة او التخلص من نظام حكم محدد في كوردستان حتى تم اعلان تاسيس حكومة اقليم كوردستان وبرلمان كوردستان وبناء جمع المؤسسات الحكومية كان تلك الاعلان بمثابة انفتاح فكري وسياسي جديد وصل لفكرة

الغموض الذي قيم كل المعادلات السياسية داخل كوردستان جمع بأن تلك المفاهيم والواجهات القانونية الذي تم الاعلان عنها داخل كوردستان لم يتم التعامل معه بالمنطق السياسي أي مراعاة الزمن السياسي وتدرجات الزمن الفكري وواقع الساحة الا انها كانت بمثابة ابداع فكري قد برهن مدى اهتمام القيادة السياسية الكوردية والشعب الكوردي بالمفاهيم الانسانية الشعب الكوردي والقيادة السياسية الكوردية مأزق سياسي وزمني اخر وهو كيفية التعامل مع الواقع السياسي الجديد حيث ان النظام السياسي في العراق لم يتغير وما هو عليه غير معرف قانونياً ووضعه داخل العملية السياسية وعدم وجود أي اساس لبناء معالم فكريبة وسياسية جديدة كل ذلك قد غير مسار العملية السياسية ودخل كوردستان الى اجواء غامضة وكان يحتاج الامر الى حكمة سياسية سريعة لبيان معالم الوضع السياسي الجديد كما ان عدم معرفة السياسيين بالفرق مابين المنطق السياسي وسياسية المنطق كل ذلك وسع نطاق المأزق السياسي الذي بدأ يجتاح الساحة السياسية فالحياة السياسية والفكرية هي رسالة يجب ان يسلمها كل جيل الى اخر وكل موقع فكري له اطاره المحدد والذي ينتهي مع انتهاء مهامه الفكري او السياسي وهكذا يتطور الحياة السياسية والفكرية ويأخذ مساره الحقيقي نحو تحديد كل الاسس الحقيقية لبناء قواعد واسس متناسبة مع تدرجات الزمن الفكري فعندما تتطرق الى الاوضاع السياسية في كوردستان والظروف الصعبة الذي كان يعيش فيه الشعب الكوردي قبل عزله كمأمن وخارج نطاق السلطة الدكتاتورية حيث خلص الشعب الكوردي مما كان يعانيه من المأساة الانسانية وسياسية القمع والابادة الجماعية ومع بداية تخلصه من الحكم الدكتاتوري دخل اقليم كوردستان وواجه وهذا ماحدث فعلاً في العراق بعد تغير نظام الحكم فعدم مراعاة تطورات الزمن السياسي وعدم الوصول الى مرتبة المنطق السياسي عند وضع برنامج العمل السياسي بعد عملية تغير السلطة قد وضع الساحة السياسية في مأزق فكري وسياسي كبير وهو عدم التناسب ما بين الشعارات السياسية والحزبية وواقع التدرج الفكري كما ان عدم اعتراف بالواقع السياسي لكلتا المرحلتين بواقع الزمن الفكري هي احدى العوائق الاساسية امام تطور المسيرة السياسية واخذ وجهتها الحقيقية نحو تجسيد معالم فكرية جديدة فلكل مرحلة فكرية وسياسية واقع فكري وزمني معين كما ان الفكر السياسي المطلوب في كل مرحلة يختلف تماماً عن الفكر السياسي في مرحلة سابقة

التوازن السياسي وابراز اطار التوقعات السياسية كل ذلك يوجه الفكر السياسي الى تحديد كل الدوائر الفكرية ومن ثم الوصول الى محور لتحديد كل المواقع الفكرية ومصدر المشاكل السياسية وكيفية وضع الحلول المناسبة لهها وتحديد اهم الطرق الفكرية للوصول الى المنطق السياسي يعني معرفة مرحلة الفكر السياسي واطار التدرج الزمني والفكري ومستوى الوعي السياسي للشعب وطبيعة العلاقة مابين الاحزاب السياسية وواقع الساحة والتغيرات التي يمكن ان يجري على فكرة النظام السياسي فعدم مراعاة متطلبات الزمن السياسي مما يخلط الامر مابين حالتين من التوجهات الفكرية فلا يمكن ابدآ الوصول الى المنطق السياسي من خلال البحث عنه داخل الدائرة الحزبية المغلقة وضمن نظام سياسي ثابت لا يتغير مع تغير الاحداث وتدرجات الزمن السياسي والفكري ولا مع وقائع الحركة السياسية والحزبية فكلما اقترب النظام السياسي من الانفتاح الفكري وتغير مفاهيمها وبرنامجه السياسي كلما كان ذلك دليلآ على تغير مسار العملية السياسية وتوجهات الفكر الشعبي ورأي وقدرة النخب الفكرية على الممارسة الفعالة داخل العملية السياسية فالمنطق السياسي يختلف عن سياسة المنطق فالمنطق السياسي هو المسار الحقيقي للفكر والتوجه الواقعي نحو تجسيد مفاهيم فكرية جيدة والتدرج الفكري نحو بناء قواعد فكرية تساعد الفكر السياسي على الوصول الى مرتبة لحالة سياسية تقع ضمن واقع زمني معين حيث ان امكانية الوصول الى تحديد عنوان حقيقي للساحة السياسية يعتمد بالاساس على مضمون الفكرة السياسية السائدة والحالة الفكرية ضمن الوسط السياسي للاحزاب وماهية الواقع الفكري للنخب السياسية ومدى امكانية تأسيس بناء فكري جديد فالمخروج من الوسط السياسي الواقعي والمتناسب مع واقع الاحداث وتدرجات الزمن الفكري يؤدي الى تشويه الحقائق وتغير مسار العملية السياسية وتجسيد مفاهيم غير منطقية تناقض حركة الفكر السياسي كما ان توجه الاحزاب السياسية سوف تخالف تساير الاحداث ووقائع الزمن الفكري لذا فأن البحث عن الحقيقة داخل مفهوم الخيال شيء مستحيل فلا يمكن ان المنطق السياسي هو الاتجاه السليم نحو بروز معالم فكرية جديدة تقع ضمن الدائرة السياسية للأحداث حيث لايمكن استخدام المنطق السياسي للوصول الى اساس المشكلة السياسية عندما يكون الاحداث خارج اطار الواقع الفكري والدائرة الحقيقية للتوجهات الحزبية لذا فأن البحث عن المنطق السياسي

يعتبر ضربا من الخيال الفكري فبالرغم من البحث عن بوادر المنطق السياسي سوف يظل الاطار الفكري الواقع ضمن تدرجات الزمن السياسي عائقاً في الوصول الى المنطق السليم للتعامل مع الاحداث وهكذا سيظل المنطق السياسي مؤشرا للحقائق صحيح ان بناء تلك المؤسسات لم تخرج من اساس البناء الحزبي وهذا امر طبيعي بالنسبة للمرحلة السياسية وطبيعة تغير السلطة فيها والذي كان عن طريق تدخل خارجي كل ذلك يؤثر على طبيعة العملية السياسية ودرجة وموقعه داخل المسيرة السياسية اذن بعدما كان الازمة هي ازمة النظام السياسي تحول تلك الأزمة إلى أزمة حقيقية تعاني منها الساحة السياسية في كوردستان ثم أصبح أخيرا هي أزمة الأحزاب السياسية في كيفية الخروج من تلك هكذا وبشكل آني وبمجرد التخلص من أزمة السلطة الحاكمة وتبديلها بسلطة جديدة دون تغير مسار برنامج النظام السياسي ما حدث داخل الساحة السياسية في كوردستان يعتبر بمثابة تغير للتأريخ السياسي صحيح بأن العملية السياسية قد سار في اتجاه في موقعه الحقيقي ا انه استطاع ان يبني مفاهيم غير موجودة كانت قد تم انهاؤه بشكل كامل في ظل النظام الدكتاتوري فبدأ يشكل حكومة إقليم كوردستان وبناء وتأسيس المؤسسات الحكومية وتحديد صلاحية السلطات ومحاولة الأخذ بمبدأ الفصل بين تلك السلطات وتصوير معالم السلطة الرابعة من اجل بناءه واخذ موقعه داخل الساحة والمشاركة في تطوير العملية السياسية كما قام بتأسيس في مرحلة حكومة الأحزاب يتم استيراد كلمات ومصطلحات سياسية بعيدة عن واقع الساحة ويتم تصوير معالم فكرية خيالية لا يتناسب مع تدرجات الزمن الفكري ولا تساير الأحداث ويتم بناء الحكومة على أساس تلك التصورات وتجسيد كل مستلزمات بناء حكومة القانون ابتداءً من الدستور والنظام القانوني المتدرج واستعارة مبدأ الفصل بين السلطات لبيان شرعية وقانونية الحكومة الجديدة فالمرور بتلك الوقائع والأزمات أمر طبيعي بالنسبة لأي منطقة او ساحة سياسية ظل يعاني من السلطة الدكتاتورية عقود عديدة طمس فيها كل المعالم الإنسانية وشوه فيها التأريخ السياسي حيث إن بناء أي فكرة سياسية يحتاج إلى قاعدة فكرية وقانونية وسياسية منظمة وهذا لا يمكن الوصول إليه يعتبر مرحلة حكومة الاحزاب من اسوء المراحل السياسية الذي يمر بها اية ساحة سياسية بعد تغير السلطة فيها ومحاولة البدء ببداية سياسية وفكرية جديدة . حيث ان مع تداعيات الفكر السياسي هناك

ازمة سياسية حقيقية لم يتم تحديد طبيعتها وكيفية التعامل معها ووضع الحلول المناسبة لمعالجة تلك الازمة السياسية فتلك الازمة السياسية ليس فقط هي ازمة الساحة السياسية وازمة النظام السياسي وانما هي ايضاً ازمة الاحزاب السياسية وازمة النخب الفكرية وكيفية تنشيط الحركة الفكرية المستقلة من اجل الوصول الى مكانته داخل الساحة السياسية واخذ موقعه الحقيقي في مسار الفكر والتوجهات السياسية من اجل تثبيت الحقائق وسد ا لثغر ات داخل الساحة يعتبر امتداد لفكرة النظام السياسي السابق ماتغير فعلاً هي اوجه السلطة فقط وانما ماهية الفكرة ظل ثابتاً دون تغير توجهاتها ونظرتها تجاه الحقائق فعندما لايتناسب الخطة السياسية مع واقع الاحداث يبدأ مرحلة الخيال السياسي وتصوير معالم فكرية غير واضحة المعالم وهذا يبعد الحركة السياسية من اجل المشكلة السياسية نفسها وهو كيفية تعريف المعادلات السياسية الغامضة وتحليلها وتوضيح غموضها بالشكل الذي يتلائم مع واقع الساحة ودرجة الوعي السياسي للشعب ومدى قدرة الاحزاب السياسية على التأقلم مع الاحداث كل ذلك جعل المسيرة السياسية داخل كوردستان يدخل في اطار الشطر الثاني من فكرة النظام السياسي وهي تأسيس حكومة الاحزاب ووجه التوجهات الحزبية الى اطار غير مفهوم المعالم كما غير مسار العملية السياسية فبدل البحث عن اساس الازمة السياسية وكيفية عنونة الساحة حسب تدرجات الزمن الفكري وتثبيت حقائق فكرية جديدة يمكن من خلاله سد الفجوات الذي احدثه النظام السابق وتغير فكرة النظام السياسي قام الاحزاب السياسية بالسير عكس مسار متطلبات الساحة والحديث عن زمن سياسي لم يأتي دوره وعن معالم احداث لم يكونوا سبب لنشوءه وعن كلمات ومصطلحات سياسية لايعرفون كيفية تعريفها وعن واقع ليس لديهم الخبرة فيكيفية التعامل معها كل ذلك عرقل العملية السياسية ووقف الزمن السياسي في اطار نظام سياسي جامد الفكرية والسياسية والايدلوجية تلك المفاهيم الغير المفهومة عن النظام والسلطة واجب تأثيرها على مجريات العمل السياسي تلك التعاريف الغير المنطقية للكلمات والمصطلحات السياسية كل ذلك شوه الحقائق ووجه الفكر السياسي والشعبي نحو متاهات فكرية لايمكن الخروج منه الا اذا تم تنظيم كل القواعد السياسية واحدث ثورة فكرية يغير كل الطرق السياسية والذي بها يمكن بناء مؤسسات فكرية جديدة عندما تغير السلطة داخل كوردستان اصطدم

القادة السياسين الاكراد بمأزق سياسي جديد وهو كيفية تعريف واقع الساحة السياسية والغموض السياسي الذي يحتاج كل اركان وواقع الاحداث تلك التناقض مابين الزمن السياسي وسياسة الزمن قد غير مفاهيم الحركة السياسية .

محاولة ألتوافق مابين زمنيين سياسيين ومحورين للفكر أمر في غاية ألصعوبة ولا يمكن أن نجعل من قيادة زمن سياسي معين قائدا لزمن مختلف يختلف عن ألسابق من كل النواحي ألفكرية تخلصت اقليم كوردستان من ألسلطة ألدكتاتورية قبل العراق بعدة سنين حيث وصلت المأساة الانسانية في ظل النظام السابق الى ذروتها واستخدم عليها اقسى انواع الاسلحة المحظورة دولياً وهي الاسلحة الكيمياوية والذي راح ضحيتها الالاف من الابرياء كما تعرض فيها الاكراد الى القتل والابادة الجماعية خلال عملية الأنفال السيئة الصيت والذي راح ضحيتها مئات الآلاف من الآسر الكوردية . تلك الدمار الإنساني قد خلق وراءها نظام سياسي جامد لا يتغير بمجرد تغير السلطة و إنما يحتاج الى استقلال فكري يغير جميع المفاهيم كما ان المنطق السياسي يعني اختيار الاتجاه السياسي والفكري الصحيح للوصول الى التوازن السياسي داخل الساحة والابتعاد عن الشعارات الحزبية التي تعرقل العملية السياسية وتبني مدى التناقض مابين واقع الاحداث وتدرجات الزمن الفكري وهذا مما يجعل الشعب الاحساس بصدمة فكرية بسبب الخلل الذي حدث في كيفية تعريف المصطلحات السياسية وعدم مراعاة الوعي السياسي للشعب والقفز فوق اطار الزمن السياسي فالعمل ضمن نظام معين ومعروف يتيح الفرصة للأدراج مفاهيم فكرية جديدة توضح كل التوجهات السياسية والحزبية ومدى تناسبها مع واقع الساحة السياسية وتدرجات الزمن الفكري فالتوجه نحو تدرجات الزمن الفكري هي مضمون الفكر المنطقي للأرساء معالم سياسية منظمة ومفهومة يستطيع من خلاله الاحزاب السياسية وضع خطة سياسية تناسب والنغير الحاصل في السلطة كما يتوافق مع تدرجات الزمن السياسي وواقع الاحداث والعنوان الحقيقي للساحة كما ان الشعب يعرف موقعه من العملية السياسية وكيفية التعامل مع الاحداث ومدى قدرته على اكتساب حقوقه المشروعة وكيفية التوصل الى سبل حمايته وهذا مما يهيأ الاجواء المناسبة لنمو حركة الفكر المستقل وتوصل النخب الفكرية الى اطار لتجسيد مفاهيم الفكرية والسياسية والمشاركة الفعلية في العملية السياسية وعدم التورط في

ظاهرة التجسد الحزبي اذن البحث عن اوجه سياسية متدرجة ومنظمة يتطلب وحدة الفكر السياسي واطار متدرج من الزمن الفكري لكي يصل النخب السياسية المستقلة الى معالم تطبيق المنطق السياسي حيث ان المنطق السياسي هو عنوان معالم البداية السياسية الواقعية وبرنامج عمل سياسي متوافق مع واقع الساحة وتدرجات الزمن الفكري وتساير الاحداث والزمن السياسي كل ذلك يؤدي الى تغير فكرة النظام السياسي فالعمل ضمن نظام فكري مندرج وبخطوات سياسية مفهومة وواضحة المعالم يتبنى مفاهيم معلومة بحيث تستطيع الشعب منهم واقع العملية السياسية ومدى التغير الحاصل في برنامج العمل السياسي وماهية اهدافه المشروعة ومدى قدرته على التعامل مع تلك الاحداث وموقعه من المسيرة السياسية فعندما يتم بناء المراحل السياسية حسب المنطق السياسي وضمن تدرجات الزمن الفكري يتوسع دائرة التناسب مابين الزمن السياسي وواقع الاحداث وهذا مما يهيأ الساحة السياسية لظهور مراكز فكرية جديدة يتحكم به النخب السياسية والفكرية المستقلة ويوجه العملية السياسية نحو التوازن السياسي وتحقيق معالم العدالة السياسية والفكرية وبهما تحقق التجربة الديمقراطية وبداية حياة سياسية متوازنة فأبتكار أي فكرة جديدة يحتاج الى بناء اسس وقواعد لترسيخ تلك الافكار والبدء بتعريف الكلمات والمصطلحات السياسية التي تحتاج الساحة بعد كل عملية تغير يحدث في السلطة فعدم مواكبة التغير الفكري لتغير السلطة يجعل نظام الحكم الجديد امتداد للانظمة الحكم السابقة ووريثة نفس البرنامج السياسي السابق تحت اطار زمن سياسي مختلف وعنوان جديد ولهذا فان بناء قنوات سياسية وفكرية جديدة يعني بيان كل التوجهات الفكرية والحزبية وهذا مما يجعل الساحة السياسية منظمة حسب التوقعات الفكرية المتدرجة حيث يستطيع الشعب معرفة كل الحقائق وهذا مما يجعل التوازن السياسي هو العنوان الحقيقي للمعادلات السياسية ولهذا فأن ترجمة الواقع السياسي يحتاج الى اطار متوازن مابين سلطة الشعب وسلطة الاحزاب السياسية .

يعتبر أزمة ألساحة أزمة الفكر وألزمن ألسياسي وألتي تواجه ألأحزاب ألسياسية بعد تغير السلطة بواسطة سلطة خارجية حيث تكون الساحة السياسية فارغة تماماً من وجود اية كلمات سياسية يمكن ان تعبر عن حقيقة واقع الأزمة السياسية وسيل حيث ان الأحزاب السياسية لا

يعرفون موقعهم من الأحداث وكيفية البدء بالمسيرة السياسية الجديدة وعنوانه الساحة السياسية بالعنوان السياسية الواقعي التي تتلائم مع الوعي السياسي للشعب وايدلوجية الأحزاب السياسية وقدرتهم على التأقلم مع تغيرات الأحداث حيث عدم قدرة الأحزاب السياسية على ترجمة الواقع السياسي الجديد يفقدهم السيطرة على الساحة والأتجاهات السياسية التي تحتويها وينشر داخل الساحة توجهات غامضة عشوائية غير منظمة تؤثر كثيراً على ألمسيرة السياسية وكيفية الوصول الى الديموقراطية ألحقيقية وبناء الدولة على طراز قانوني وسليم والبدء بأصدار دستور سياسي في اطار قانوني والتخلص من صفتها الحزبية البحتة والتي تفقدها السمو والأعلوية الذي يجب ان يكون فيها فالتحايل على الواقع السياسي هي ألمسيرة التي تبدئها الأحزاب السياسية من اجل أضفاء فكرة سياسية حزبية لكل القرارات وأعطاء الشرعية لسلطتهم وحرمان الشعب من ألمشاركة الفعلية في العملية السياسية واخذ فرصتهم للأكتساب حقوقهم المشروعة فعدم التوافق ما بين سياسة الزمن والزمن السياسي وما بين ألشعارات الحزبية وواقع الساحة وانعدام الأستقرار داخل الساحة هي فعلاً بداية ازمة الأحزاب السياسية وما يعيشونه من الأحداث بعد ذلك ويستطيعون فعلاً عنونة الساحة السياسية بالعنوان الحقيقي عند ذلك الوقت يتوضح جميع الأتجاهات السياسية والفكرية ويعرف المصطلحات السياسية حسب قدرة الشعب على معرفة واقع الأحداث ومعرفة حدود سلطته داخل الساحة ومدى ودرجة وعيه السياسي وكيفية التأقلم مع واقع الأحداث فعندما يتحدد الأتجاهات الفكرية وحدود السلطات ويصبح تدرجات الزمن السياسي متوافقة مع تدرجات الأحداث السياسية فتلك الوضوح السياسي يبين ماهية الأزمة السياسية ومصدر نشوءها وكيفية بيان خطة سياسية لغرض البدء بمعالجتها حيث يتحول عند ذلك الوقت الأزمة من ازمة حزبية الى ازمة الساحة السياسية والعيش في اطار الأحداث حسب تدرجات الزمن ومعرفة مضمون التغيرات السياسية وكيفية التعامل مع الساحة وتوضيح تلك الأحداث للشعب حسب حقيقتها ورفع الوعي السياسي للشعب بالشكل الذي يستطيع فعلاً التأقلم مع واقع السياسي الجديد وان يكون على علم بالمعادلات السياسية ويتوضح ألغموض الذي فيها ومن ثم محاولة تحقيق ألتوازن بين الأفكار السياسية حسب الأيدلوجيات الحزبية وفرض على تلك الأحزاب عن

التخلي عن اهدافهم الحزبية ألصرفة والتعامل مع الساحة حسب واقعها الحقيقي هنا يتحدد الأزمة الحزبية وخللها السياسي في برنامجه الحزبي ففي هذه المرحلة اي مرحلة ازمة الأحزاب لا يستطيع فيه الأحزاب السياسية الوصول الى اي اتفاق حزبي لغرض التعامل مع الواقع السياسي وادارة الدولة بالشكل الذي يلائم الزمن السياسي ويعيد الأستقرار الى الساحة السياسية والبدء بالمسيرة السياسية الجديدة وافهام الشعب مضمون التغيرات التي حدثت والذي يكون فيه بناء انساني جديد يختلف عن الزمن السياسي السابق والذي عان فيه الشعب من الدمار الأنساني والأجتماعي والأقتصادي والعلمي فيجب ان يحس الشعب فعلاً بالتغير حتى يتعبر العنوان السياسي للساحة ويتعرف الشعب على المرحلة السياسية الجديدة ويتعامل مع الأحداث داخل الساحة فعدم احتواء الساحة السياسية والتعبيرات التي تحدث بعد تغير السلطة والأنقطاع ما بين الأحزاب السياسية ورغبات وطموح الشعب تجعل التجربة السياسية في اطار سياسي او بعيد كل البعد من السيرة الواقعية نحو بداية التجربة الديموقراطية حيث يجب ان نجعل الكلمات السياسية في موقعها ألحقيقي وتعريفها بالتعريف الذي يتوافق مع واقع الساحة السياسية ودرجة وعي الشعب وقدرته على التعامل مع الأحداث ومعرفة موقعه من القرارات السياسية والحزبية حيث ان معرفة الواقع شيء ضروري لبداية ألمسيرة السياسية والفكرية فالشعب يحتاج الى مدرسة فكرية وقانونية وسياسية تؤسس الأفكار السياسية والقانونية حسب الزمن السياسي والأحداث وواقع الساحة فكلمة الزمن السياسي يعني مواجهة الأحداث بالخطة السياسية التي تتوافق مع درجة الوعي السياسي للشعب وكفاءة الأحزاب السياسية ومدى منطقية ايدلوجية ألحزبية مع احتياجات الساحة السياسية لتحديد اطار ونوعية الأزمة السياسية ومحتواها وكيفية نشوءها ومدى ارتباط تلك الأزمة بأهداف ورغبات الشعب لأن الأزمة الحزبية تختلف تماماً عن ازمة الساحة وازمة الشعب فعند الأنحصار حول الأزمة الحزبية وانقطاع تلك الأزمة عن حقيقة الساحة السياسية فأنه سبل حل تلك الأزمة تكون مستحيلة حيث ان الطموح الحزبية وخطتها السياسية تسيطر على كيفية الحوار من اجل حل تلك الأزمة حيث ان الأحزاب السياسية هي تعاني من الأزمة السياسية نفسها فكيف تستطيع معالجة الساحة السياسية خارج اطار الأزمة السياسية الفعلية التي يجب تحديدها فمن اجل معالجة الأزمة السياسية يجب ان

تحاول ألأحزاب السياسية الخروج من اطارها الحزبي ألصرف عند تحديد الخطة السياسية لمواجهة واقع الساحة وعند البحث عن بداية ألمسيرة السياسية الجديدة فعند معرفة الخلل الحزبي وعند الخروج من الطموح الذاتية عند ذلك الوقت يتفق الرؤى الحزبية مع الواقع السياسي بالشكل الذي يتلائم مع وعيه السياسي ودرجة تفهمه للواقع والأحداث اذن تحديد ازمة الأحزاب السياسية هي مصدر تحديد ازمة الساحة السياسية وبداية الحياة الجديدة وبناء دولة المؤسسات والقانون والمدنية كما تحدد من خلالها المرتكزات الفكرية والأسس المنطقية لمعالم الحياة السياسية الجديدة وهي اساس البناء الحزبي ألسليم اي تطور الأيدولوجية الحزبية ومعاصرته للزمن السياسي واحتياجات الساحة السياسية والقدرة في التعامل مع الأحداث دون الأحتياج ألى ألتحايل على الواقع ورفع شعارات حزبية بعيدة عن واقع الزمن والذي يؤخر العملية السياسية ويعيد احداث المسرحية السياسية ذاتها اي الأعلان عن الديمقراطية في ظل الدكتاتورية السلطوية والذي يؤدي الى انقطاع كبير ما بين الأحزاب السياسية انفسهم وما بين الأحزاب السياسية وواقع الساحة وما بين الشعب والمسيرة السياسية هكذا يتوسع دائرة الأزمة السياسية اي ازمة الأحزاب السياسية وبذا لا يستطيعون الوصول الى نقطة التقاء فكري لكيفية الأتفاق الحزبي حول اتجاه سياسي معين للسير من خلاله نحو بداية الحياة السياسية الجديدة فالأنقطاع عن الواقع يؤدي الى تشويه الحقائق والأبتعاد عن المسيرة السياسية الحقيقية والتوجه نحو معالم غير منطقية فيها تعرف الكلمات السياسية بالشكل الذي لا يتفق مع واقع الساحة ولا الوعي السياسي للشعب ولا ارضية الأحداث الذي يتدرج وقائعه مع تدرجات الزمن السياسي فعدم معرفة مضمون الأيدولوجية الحزبية وتوجهاته نحو كيفية التعامل مع الأحداث والقرارات السياسية يزيد ازمة الأحزاب السياسية في معرفة طبيعة الساحة السياسية بعد تغير السلطة وعدم القدرة على تحديد اطارها الحقيقي لغرض التعامل معها بشكل منطقي بعيد عن الخيال السياسي والشعارات الحزبية الذي لا يتفق مع واقع الأحداث اذن معرفة ازمة الأحزاب السياسية وتحديد نقاط ضعفها وخللها في عدم تجسيد المفاهيم الحزبية على ارض الواقع يؤدي الى تأهيل الساحة السياسية لتوضيح كافة الأتجاهات الحزبية وطرق تحديدها للأزمة السياسية والحلول المناسبة والمقترحة لها فتحديد الواقع السياسي وترجمة الواقع له أهمية كبيرة لبيان الحالة السياسية ومن

ثم بيان ازمة الساحة السياسية والذي يعني معرفة الزمن السياسي الحقيقي والتعامل مع الأحداث بالشكل الذي يتفق مع قدرة الأحزاب السياسية على التعبير عن العنوان السياسي حسب قدرتها على معالجة الأزمة وتطويرها ايدلوجيتها الحزبية حسب الزمن السياسي فتوضح الرؤى الحزبية نحو بلوغ الأهداف يؤدي الى تقارب وجهات النظر والعمل من اجل توحيد الوسائل لبلوغ تلك الأهداف والأبتعاد عن الأهداف الحزبية ألصرفة الذي لا يتعامل مع الواقع واهداف الشعب فعندما يوضع اهداف الشعب موضع تعامل الأحزاب السياسية مع الأحداث تتقارب وجهات النظر الحزبية ويتحدد فعلاً ازمة الأحزاب السياسية ويتوجه ارائهم نحو ألأتجاه السياسي الصحيح لبلوغ نقطة التقاء التوجهات الفكرية لتحديد الأزمة السياسية ومعالجتها اذن ازمة الأحزاب السياسية هي ازمة الأحزاب في كيفية التعامل مع الواقع السياسي بعد التخلص من سلطة دكتاتورية الحزب الواحد وكيفية عنونة الساحة السياسية حسب الزمن السياسي وكيفية توجيه الشعب بالشكل الذي يؤدي الى معرفتهم واقع الساحة وموقعهم من الأحداث اذن الشطر الثاني من الدكتاتورية هي دكتاتورية الأحزاب السياسية والتي تسيطر على الساحة بعد تغير السلطة والتخلص من دكتاتورية الحزب الواحد عن طريق سلطة خارجية والتخلص من دكتاتورية الحزب الواحد عن طريق سلطة خارجية فدكتاتورية الأحزاب السياسية فيها مرحلتين مرحلة ازمة الأحزاب السياسية ومرحلة ازمة الساحة السياسية فيجب اجتياز مرحلة ازمة الأحزاب السياسية ومعالجة تلك الأزمة اي التوافق ما بين الشعارات الحزبية وواقع الساحة السياسية والتعامل مع الشعب حسب تدرجات الزمن السياسي ومعالم الأحداث عند ذلك الوقت يتوضح ألمعادلات السياسية الغامضة ويعرف الكلمات السياسية حسب واقعة الأحداث وحسب درجة معرفة الشعب لموقعه داخل الساحة وكيفية تعامله مع القرارات السياسية هنا يعرف الأحزاب السياسية ازمتهم الحقيقية فبذلك يتم التعرف على ازمة الساحة السياسية واحتياجاتها من الأسس والمبادئ والخطوات السياسية لغرض البدء بالمسيرة السياسية الجديدة فالوجه الثاني من مرحلة دكتاتورية الأحزاب هي مرحلة ازمة الساحة السياسية.

تعتبر ازمة الساحة السياسية وتدرجات الزمن السياسي الشطر الثاني من مرحلة دكتاتورية الأحزاب التي تتحول اليها الساحة السياسية بعد تغير السلطة عن طريق سلطة خارجية

والوصول الى هذه المرحلة يعتبر نقطة تحول سياسي من مرحلة الغموض السياسي والفكري والتوجه نحو مرحلة معرفة الأسس الفكرية للبدء بمعالجة الأزمة الحقيقية التي صارت عليها الساحة السياسية والعيش ضمن الأطار الزمني للأحداث ومعرفة مضمون الفكرة السياسية وتوجهات المسيرة الحزبية كل منها حسب ايدلوجية الحزبية ولكن في اطار واقع الأحداث داخل الساحة فمعرفة ازمة الساحة السياسية تعني التعامل مع الساحة السياسية حسب العنوان الحقيقي لها بعيداً عن الشعارات الحزبية التي لا تتفق مع تدرحات الزمن السياسي ولا مع الوعي السياسي والفكري للشعب حيث يصل الأحزاب السياسية في هذه المرحلة الى تحديد اطار لكل المشاكل السياسية داخل الساحة وكيفية السير نحو معالم سياسية جديدة تعرف فيها المصطلحات السياسية حسب ما يحس به الشعب من التغيرات وتتدرج فيها الأفكار حسب مراحل التطور السياسي والفكري ويصبح خطة الأحزاب السياسية نابعة من اهداف الشعب وما تتطلبها المسيرة السياسية فعندما يتوضح الرؤى الحزبية تجاه الوقائع الفكرية والأحداث عند ذلك الوقت يمكن الوصول الى اطار لتحديد الأسس المتشابهة ما بين التوجهات الحزبية والذي من خلاله يمكن الوصول الى اتفاق حزبي لكيفية التعامل مع الساحة السياسية وادارة الدولة هنا تصبح الدولة واضحة المعالم وان كانت دولة الأحزاب وبعيدة عن معالم دولة القانون والمسيرة الديموقراطية الحقيقة الا انها تكون على شاكلتها الواقعية وتتوضح فيها المعادلات السياسية حيث يعمل الأحزاب السياسية على اساس واقع الساحة في وضع خطتها لكيفية التعامل مع الأحداث والساحة السياسية على الرغم من سيطرة الأحزاب السياسية عليها فأنها تكون مهيأة لظهور عنواين سياسية وفكرية جديدة وان لم تكن هناك قاعدة اساسية للبدء بالمسيرة السياسية الجديدة الا ان التوجهات الفكرية المناهضة للتحكم الحزبي وواقع الأحداث تتوضح معالمها وتحاول بناء الأسس السلمية لظهور كيان فكري وسياسي مستقل تعبر عن اراء الشعب وتوجهاته نحو كيفية بناء مستقبله السياسي داخل الدولة، فأذا عنونا الساحة السياسية في العراق بعد تغير السلطة فأنها تتوجه نحو ألشطر الثاني من مرحلة دكتاتورية الأحزاب وهي محاولة معرفة واقع الساحة السياسية وتحديد ازمتها الحقيقية لغرض معالجتها والسير نحو المعالم السياسية الجديدة وبيان واقع الأحداث ومضمون التوجهات السياسية والحزبية وخططها في

كيفية التعامل مع الساحة لذا نلاحظ بأن الساحة السياسية في العراق تتوسع فيها دائرة الأزمة السياسية اي ازمة الأحزاب السياسية وليس ازمة الساحة لأن اهداف الأحزاب السياسية تختلف تماماً عن اهداف الشعب ولا يتوافق توجهات الأحزاب السياسية ورؤيتهم تجاه واقع الأحداث مع توجهات الشعب لذا فأن تحديد ازمة الساحة السياسية يعتمد على معرفة ازمة الأحزاب اي معرفة الأحزاب السياسية ازمتهم الحقيقية وهو معرفة الواقع السياسي والتعامل مع الساحة حسب تدرجات الزمن السياسي وعنونة الساحة العنوان السياسي ألصحيح والواقعي والذي يتفق مع واقع الأحداث وتوجهات الشعب ومفاهيمه وطموحه نحو بلوغ اهدافه المشروعة فيجب التعامل مع الواقع السياسي ووضع الخطط السياسية على اساس تلك الواقع حيث يجب البدء ببيان كافة الأزمات السياسية والتي تعاني منها الساحة بعد تغير النظام ووضع الحلول المناسبة لها هذا يجعل رؤية الأحزاب واقعية تجاه اهداف الشعب وتوجهاته ويكون حلقة وصل مابين التوجهات السياسية والحزبية وواقع الأجداث داخل الساحة فنشوء تلك العلاقة ما بين الأحزاب السياسية والساحة يؤدي الى بناء كيان سياسي جديد وهي تحديد الأزمات السياسية داخل الساحة والتعامل مع الواقع السياسي بطريقة منطقية ومفهومة والأعتراف بقدرة الأحزاب السياسية في كيفية التعامل مع واقع الساحة ومدى قدرتها على ترجمة الوضع السياسي ومحاولة ارجاع التوازن الى المعادلات السياسية وازالة الغموض الذي فيه عند ذلك الوقت يرجع الساحة السياسية الى طبيعتها الحقيقة وان كانت تعمها الفوضى وعدم الوضوح الا انها تكون محددة المعالم وتتوضح متطلباتها وتحدد التوجهات الحزبية فيها ويصبح الشعب على العلم بكل الوقائع والأحداث ويعرف موقعه منها وما يجب عليه الفعل حتى يستطيع فعلاً ان يكون طرفاً هاماً من الأحداث والمعادلات السياسية ويأخذ موقعه الحقيقي من المسيرة لسياسية لغرض الوصول الى حقوقها المشروعة ويرجع ثقته بنفسه والثقة بكلمة العدل والقانون والذي فقد الثقة بها ايام النظام السابق حيث دوماً كان يرى هناك تناقض ما بين الشعارات السياسية المرفوعة وما بين واقع الساحة وما بين البنود المذكورة في الدساتير العراقية وما تعانيه الأنسانية من الحرمان والدمار داخل الساحة العراقية كل ذلك افقده الأمل في امكانية بناء معالم سياسية جديدة واصبح لا تعنيه الكلمات والمصطلحات السياسية لأنه لا دراية له بمضمون تلك الكلمات

ومصدر نشوءها ولم يكن جزءاً من الأحداث السياسية حتى يستطيع فعلاً تقدير تلك المفاهيم والأسس فأنقطاع الشعب عن تدرجات الزمن السياسي وعدم وضوح معالم الأحداث لديه ابعده عن المسيرة السياسية وعن واقعية العنوان السياسي وهذا ما غير مفهوم المعادلات السياسية ووسع دائرة الأزمة السياسية داخل الساحة اذن التعامل مع الساحة السياسية وازمتها الحقيقية هي بداية الوضوح السياسي لكل الأحداث والدخول الى معالم الحركات الفكرية وحركة المد والجزر الفكري والعمل من اجل بناء كيان سياسي وفكري جديد فتثبت الحقائق وتحديد الأتجاهات السياسية له اهمية كبيرة لتحديد جميع الأزمات السياسية التي تعاني منها الساحة السياسية ومعرفة توجهات الشعب ومستوى وعيه السياسي وكيفية تعامله مع الأحداث ورؤيته تجاه تلك الحركات السياسية والحزبية ونوع العلاقة بينه وبين ا لساحة السياسية ومحاولة سد الفراغ داخل الساحة والذي سببه عدم مشاركة الشعب في العملية السياسية وانقطاعه عن ألمسيرة السياسية وعدم وضوح الرؤيا لديه تجاه ألمعادلات السياسية والحزبية وماهية تلك الأحزاب وايدلوجية الحزبية وكيفية التعامل مع الأحزاب والساحة بالشكل الذي يتفق مع مؤهلات الشعب وقدرته الفكرية والسياسية على ترجمة الواقع السياسي ومعرفة مضمون الكلمات والمصطلحات السياسية وتعريفها بالشكل الذي يتفق مع الواقع الأحداث وتدرجات الزمن السياسي واحتياجات الساحة السياسية من الأسس والمبادئ والقواعد الفكرية فعندما تكون الساحة السياسية واضحة المعالم وتستطع الأحزاب السياسية تحديد مضمون الأتجاهات السياسية والفكرية فيها وتتساير الأحداث مع تدرجاته الزمن السياسي تبدأ مسيرة سياسية جديدة وهي تعريف الكلمات السياسية حسب واقع الأحداث وتحديد التوجهات الفكرية وبناء اسس جديدة لتوضيح كافة الأزمات السياسية ومصدر نشوءها وكيفية التعامل معها فتلك العلاقة ما بين الأحزاب السياسية وواقع الساحة وما بين الشعب والأحداث يخلق حركة سياسية منظمة وخطط سياسية مدروسة من اجل تحديد نوعية الأزمة والطرق السياسية المقترحة لغرض تحديد اطارها وسبل معالجتها فمعرفة ازمة الساحة السياسية تعني معرفة العنوان السياسي للساحة ودرجة وعي الشعب ومدى ممارسته للعملية السياسية والأتجاه السياسي الواجب ابتاعها لغرض بلوغ الأهداف الذي يخدم الشعب والأيدولوجية السياسية والحزبية فتحديد

تلك الأهداف المشتركة والعمل من اجل بناء كيان سياسي جديد ووضوح الرؤية الحزبية تجاه الأحداث والتعامل مع الشعب على اساس المشاركة السياسية وكونه طرفاً هاماً من العملية السياسية والتخلص من سياسة دكتاتورية الأحزاب في التفرد بأصدار القرارات السياسية والتعامل مع الساحة من منظور حزبي صرف دون الأعتبار لكيان الشعب وتوجهاته نحو بلوغ الأهداف عند ذلك الوقت يصبح الشعب مصدر نشوء المنافسة الحزبية من اجل خدمة الشعب وليس المنافسة الحزبية من أجل تحقيق الأهداف الحزبية والذي يعتبر واحد من اهم الأزمات ألتي تجربة الأحزاب السياسية في مرحلة دكتاتورية الأحزاب.

يعتبر هذا النوع من المنافسة الوسيلة الأساسية للأحزاب السياسية في مرحلة دكتاتورية الأحزاب وفي الشطر الأول منه اي ازمة الأحزاب السياسية في تعريف الواقع السياسي وعنوان الساحة السياسية في هذه المرحلة تنافس الأحزاب السياسية من اجل الوصول الى اهدافهم الحزبية ألصرفة دون الأعتبار للأهداف الشعب وواقع الساحة السياسة وازمة الساحة فأنقطاع الأحزاب السياسية تكون واضحة تماماً في هذه المرحلة عن الساحة السياسية ومجريات الأحداث ولهذا فأن تلك المنافسات تولد الأزمات السياسية داخل الساحة وتتوسع لأن وسيلة الأحزاب السياسية غير منظمة ولا يتوافق مع العنوان السياسي لذا يكون من المستحيل الوصول ألى نقطة التقاء فكري وسياسي بين الأحزاب من اجل الأتفاق على كيفية تحديد الأزمة السياسية وسبل معالجتها فعدم وضوح الرؤيا لدى الأحزاب السياسية وعدم ترجمتهم الوضع السياسي بالشكل الذي يتفق مع واقع الساحة ومتطلبات الشعب وتدرجات الزمن يولد تشتت الأفكار السياسية ويعم الفوضى داخل الساحة السياسية ولهذا فأن الأحزاب السياسية يضعون لأنفسهم معالم سياسية وحزبية ووضع حاجز بينهم وبين الساحة السياسية محاولاً عدم الأعتراف بالواقع السياسي ومجريات ألأحداث ومأساة الشعب وحرمانهم من حقوقهم المشروعة لذا يحاولون السيطرة على مكامن ألقوى داخل الساحة والعمل من اجل تغطية تلك الفراغ السياسي من خلال شعارات حزبية تصور معالم سياسية بعيدة كل البعد عن واقع الساحة وحقيقة الأحداث فتلك الخيال السياسي هي سبب تأخر العملية السياسية وانقطاع الشعب عن واقع الساحة وعدم قدرته على ترجمة الواقع السياسي والعيش في اطار الزمن

السياسي الحقيقي ومسايرة الأحداث ومعرفة مضمون الوقائع فيها وكيفية نشوء الأفكار السياسية ومدى قدرته على التعامل مع الأحداث وبيان حالة الأتجاهات السياسية وتوقعاتها تجاه معالم الحياة السياسية الجديدة فالبدء بتعريف الكلمات السياسية الجديدة وتجسيد المفاهيم الفكرية على ارض الواقع هي اساس نشوء المنافسة الحزبية من اجل خدمة الشعب حيث تكون ازمة الساحة السياسية واضحة المعالم.

يتوصل الأحزاب السياسية الى هذه نوع من المنافسة في الشطر الثاني في دكتاتورية الأحزاب اي عندما يتعرف الأحزاب السياسية على عنوان الأزمة السياسية للساحة ويستطيع فعلاً ترجمة الواقع السياسي لها ويتساير الأحداث حسب تدرجات الزمن السياسي ويصبح الشعب وارائها وطموحاتها طرفاً هاماً في العملية السياسية وفي الخطط السياسية والحزبية عندما تقوم الأحزاب السياسية بوضع برنامجه الحزبي لكيفية التعامل مع الساحة والأحداث فمعرفة العنوان السياسي للساحة والتعامل معها بشكلها الحقيقي دون ألتحايل حول الواقع عن طريق رفع شعارات حزبية لا يتوافق مع واقع الأحداث وهي بداية طريق العملية السياسية نحو تحديد ازمة الساحة السياسية وتعريف الأتجاهات الحزبية وتوضيح برنامجه الحزبي ورؤيته تجاه الأحداث والأتجاهات الحزبية والفكرية الأخرى فعندما تكون رؤية الأحزاب السياسية للأحداث من منظور منطقي والأعتبار لكيان الشعب ومتطلباتها وتوجهاتها نحو صنع معالم سياسية جديدة يعبر عن كيان الشعب وتعمل على اساس رفع المستوى السياسي والأجتماعي للشعب بالشكل الذي يحترم العملية السياسية وتحدد كيان ومستوى الوعي السياسي لتلك الأحزاب فوصول الشعب ألى مرتبة المشاركة السياسية يؤدي ذلك ألى خلق المنافسة السياسية ولكن في اطار جديد وهو المنافسة من اجل خدمة الشعب اي خلق التوازن في المعادلات السياسية والحزبية عند وضع الخطط الحزبية من اجل الوصول الى أكتساب الحقوق وبلوغ الأهداف وتعني التوازن في المعادلات الحزبية و تحديد الأهداف على اساس متوازن ما بين اهداف الحزب السياسي واهداف الشعب فتلك التوازن يحقق الوصول الى بداية الحياة السياسية الجديدة والتي تعتبر نقطة تحول في المعالم السياسية والفكرية وبداية ظهور معاني فكرية جديدة والتي فيها تعرف الكلمات السياسية والمصطلحات الفكرية حسب تدرج الزمن السياسي وماهية الأحداث هنا يبدأ المنافسة

الحزبية في اطار خدمة الشعب لأن ارضاء الشعب يصبح وسيلة الحزب السياسي في الترقي نحو معالم سياسية بارزة ولا تستطع الوصول الى اهدافه الحزبية الا من خلال ارضاء متطلبات الشعب وتحقيق اهدافه المشروعة فتلك العلاقة ما بين اهداف الحزب واهداف الشعب يجعل المسيرة الحزبية مسيرة سياسية مبرمجة حسب طبيعة الأتجاهات السياسية فتحديد الأهداف وعنونتها بالعنوان السياسي الحقيقي يجعل المسيرة السياسية والحزبية واضحة المعالم حيث ان المسيرة السياسية في اطار العنوان السياسي تختلف تماماً عن المسيرة السياسية والحزبية في اطار غير واضحة المعالم حيث ان المسيرة الحزبية في مرحلة دكتاتورية الأحزاب وفي الشطر الأول منها وهي مرحلة ازمة الأحزاب السياسية في كيفية التعامل مع الأحداث والساحة السياسية وتوجهات الشعب وكينونته وتطلعاته في كيفية الوصول الى حقوقها المشروعة والعمل ضمن كيان سياسي محدد ومفهوم فعندما تبدأ المنافسة الحزبية واعياً بذلك حقوق الشعب يبدأ المسيرة السياسية خطوتها الثانية نحو بلوغ الموازنة السياسية وتحديد الأتجاهات الفكرية والخطوات السياسية تتدرج حسب مؤهلات الفكرية للشعب وحسب الأيدولوجية الحزبية وتطلعاتها نحو بلوغ الأهداف ألحزبية الأهداف وطبيعتها تعبر عن الزمن السياسي ومرحلة بلوغ الفكر المستقل والتدرج نحو ألتجربة الديمقراطية لأن الديموقراطية ليست منحة تعطي من قبل اية حكومة او حزب سياسي وانما هي الأحساس بالكلمات والمصطلحات السياسية حين وردوها على ارض الواقع وان يحس الشعب بوجودها الحقيقي داخل الساحة وباهميته في التقدم بالعملية السياسية ووجودها اثناء اصدار الدستور والقرارات السياسية حيث لا يمكن التحول من زمن سياسي الى اقرار اذا تأهل الفكر السياسي لتقبل واحتواء معالم التغيرات الجديدة واصبح متوافقاً مع الأحداث بالشكل الذي يستطيع فيها ألتعبير عن وجودها وكيانها وان يحس فعلاً بواقعة الأحداث ويتعايش التجربة السياسية وان يكون مصدر لتلك التغيرات اذن الحديث عن الأهداف يتطلب عنونة كل الأتجاهات الفكرية وتحديد المرحلة السياسية ألتي يعيش أحداثها عندما يتحول الفكر السياسي والفكر الحزبي نحو معالم فكرة سياسية جديدة تعبر عن ماهية الأحداث وتؤهل الساحة السياسية لغرض إنشاء أفكار سياسية جديدة وتحقيق الأهداف بكل خصائصها الحزبية والسياسية والشعبية والفكر المستقل وفكر ألنوخبة كل تلك

الأتجاهات الفكرية يجب تعريفها لكي يتم تحديد عنوان الساحة السياسية وتدرجات الزمن السياسي وتجسيد المفاهيم حسب واقعة الأحداث.
حيث ان لغة الحوار السياسي هي وسيلة للتعبير عن التوازن السياسي للمعادلات السياسية وتوضيح الحقوق التي فيها وهي المنطق السياسي الذي يصل إليه الأحزاب السياسية بعد تعريف العنوان السياسي للساحة وتجسيد الزمن السياسي بالشكل الذي يتفق مع سياسة الزمن حيث ان الأزمة السياسية تحدد إطارها وسبل معالجتها كل ذلك مأخوذة من متطلبات الشعب واحتياجاته وحقوقها المشروعة حيث يصبح فكرة الشعب وسلطته هي أساس بيان الإطار السياسي لاتجاهات الحزبية وخطتها لتحقيق أهدافه الذاتية عندها تفرض على تلك الأحزاب الاخذ بنظر الاعتبار كيان الشعب وأرائه تجاه المستقبل السياسي للدولة عند المحاولة الوصول الى اتفاق سياسي لكيفية أدارة الدولة وتحديد سلطاتها فلغة الحوار ليست لغة ألحزب السياسي وفلسفتها ولا تعبر عن البرنامج الحزبي الصرف وإنما هي واقعة فكرية متكاملة يحققها المشاركة الشعبية في السلطة وتوجهات النخبة الفكرية حول اساس المسيرة السياسية وكيفية التقدم بها نحو معالم المرحلة السياسية الجديدة والتي تكون فيها الفكرة السياسية ليست فكرة الاحزاب وانما هي فكرة الشعب وارادته في نشوء الاحداث حسب الوعي السياسي للشعب والزمن السياسي فتحديد اطار الازمة السياسية تكون بشكل منطقي وهذا يجعل الوصول الى حل لتلك الازمة ممكن الحصول لان توجهات الاحزاب السياسية تكون نحو كيفية أرضاء الساحة السياسية ورغبات الشعب وتحقيق اهدافهم هكذا يتعادل المعادلات السياسية ويتوضح مضمون الازمة السياسية وكيفية نشوءها وسبل معالجتها بالشكل الذي يتفق مع كل الاراء السياسية واهداف الشعب وتوجهاته نحو ألمستقبل السياسي للدولة فتحديد الاهداف ليس بالشكل الهيين وانما يحتاج الى ارساء معالم سياسية وفكرية مدروسة وواضحة الاهداف فتوثيق العلاقة مابين الشعب والمسيرة السياسية ومابين الاحزاب السياسية والساحة ومابين الشعب والاحزاب السياسية هي اساي بيان المرتكزات الاساسية وبيان أي توجه سياسي وفكري جديد وتأهيل الشعب لغرض تمثيل كيانه الحقيقي واخذ دوره في العملية السياسية واصدار القرارات وتأسيس الدستور وتحديد بنودها وتحديد الاطار لكيفية تطبيق تلك البنود والحفاظ على حقوق الشعب

فلا يمكن الوصول الى تلك اللغة في المرحلة الثانية في مراحل الوصول الى التدرج في الفكر الديمقراطي أي في الحالة التي يعاني منها الساحة السياسية والذي يعيشه العراق حاليا وهي مرحلة دولة الاحزاب حيث يسيطر الاحزاب السياسية عن مصدر القرارات ولا وجود لسلطة الشعب حيث لا يمكن للشعب المشاركة في العملية السياسية ولا في اصدار الدستور وليس له حق اختيار من يمثله في البرلمان وهذا فأن تأخر العملية السياسية وازدياد الازمة السياسية داخل الساحة امر طبيعي حيث الزمن السياسي والمرحلة التي تعيشها الدولة حيث ان لكل فكرة سياسية اسس وحقائق وزمن سياسي ومنطق فكري حتى يمكن البدء بالمسيرة السياسية الجديدة فلا يمكن ان نعرف السراب بالحقيقة ولا الضياع بالامل ولا الخيال بالواقع حيث ان تعريف كل كلمة سياسية يحدد الاطار الزمني للاحداث ومستوى الوعي السياسي للشعب وقدرته على التأقلم مع الواقع وتفسير الحقائق وتحديد موقعه داخل الساحة ودوره في بيان وتأسيس الدولة ومعرفة حدود سلطاتها بما فيها سلطة الحكومة وكيفية حصانة حقوقها المشروعة من أي تطاول حزبي او حكومي ورسم الحدود السياسية وتحديد مصدر الفكرة واساس نشوءها هو اساس تحديد العنوان السياسي للساحة ومدى ودرجة الوعي السياسي الذي وصل له الشعب والاحزاب السياسية، فيجب الوصول الى العدالة السياسية حتى يتم فعلا تجسيد كل المبادئ والاسس الفكرية الجديدة على ارض الواقع فأتاحة الفرصة امام ألنوخبة الفكرية لغرض تقلد المناصب الحكومية والسياسية دون حصر تلك المناصب على الاشخاص الحزبية بغض النظر على مدى قدرة ذلك الشخص عن التعبير عن الواقعة السياسية فتشغيل تلك المناصب من قبل اشخاص غير اكفاء يولد نوع في اليأس السياسي لدى الشعب ويولد عدم الايمان بكلمة العدل والقانون فوجود اتجاهات حزبية كثيرة دون ان يكون هناك قاعدة تنظيم تلك الاتجاهات وايدولوجيتها وكيانها الفكري حيث يولد المأزق السياسي ويجعل الافكار السياسية تدور حول حلقة مغلقة دون الوصول الى حل لكل مشكلة سياسية تعرض على طاولة المناقشات السياسية والحزبية لغرض حلها واعادة ألتوازن الى الساحة وتثبيت الافكار السياسية على بداية ألمسيرة الحقيقية الذي يمكن الوصول من خلاله الى بداية عالم الديمقراطية لذا يجب العيش ضمن الزمن السياسي ومزامنة الاحداث دون التعبير عن تلك الوقائع من

خلال شعارات حزبية وسياسية بعيدة كل البعد عن الواقع وعن تفكير الشعب ومستوى وعيه السياسي ودرجة تعامله مع الاحداث ونوعية مشاركته للسلطة واصدار القرارات السياسية فوضوح الرؤيا السياسية والاتجاه الفكري السليم نحو بلوغ الاهداف وتخطيط المستقبل السياسي للدولة في اطار قانوني بعيد عن الاهداف الحزبية ألصرفة وتجسيد الحقائق كل دلك يعمل على اقامة الاطار الفكري السليم لكل الافكار السياسية والحزبية وتنظيمها بالشكل الذي يحقق المسيرة السياسية ألحقيقية.

ان مصدر تأسيس الدستور تحدد العنوان السياسي للدولة ودرجة الوعي السياسي للشعب ونوع العلاقة بينه وبين الساحة السياسية من جهة، وبينه وبين الاحزاب السياسية من جهة اخر. كما نعلم بأن الدستور هو اعلى مراتب القانون يبين شكل الحكم داخل الدولة ويتم من خلاله تأسيس كل المؤسسات الحكومية والسلطات وأختصاص كل سلطة من تلك السلطات وحدود سلطته كما يحدد من خلال الدستور علاقة تلك السلطات مع بعضها وعلاقتها مع الشعب كما يبين الدستور طبيعة السلطة ألحاكمة كما يحدد ما للشعب في حقوق وما عليه من واجبات فطبيعة الدستور ومصدر تأسيسها يبين ألتدرج في ألتجربة الديمقراطية الذي وصل اليه الدولة حسب التدرج السياسي والزمن المتزامن مع الاحداث فالدستور حسب مصدره اما يكون دستور سياسي وحزبي او دستور سياسي في اطار القانون فأعلوية الدستور وسموه يعتمد على نوعيته فإذا كان الدستور دستور حزبي صرف فان شاكلة الدولة تتجه نحو الدكتاتورية والسلطة الأحادية ولا سمو ولا اعلوية للدستور ولا ضمان لتطبيق مبادءها وبنودها وتأسيس الدولة على اساس حزبي وسياسي بعيد عن القانون في هذا النوع من الدستور لا سلطات للشعب داخل الساحة السياسية ولا يستطيع المشاركة في السلطة او تحديد ممثليه داخل البرلمان حيث تكون الاحزاب السياسية هي مصدر القرارات كما ان سلطة الدولة تكمن في مرحلتين اما تكون سلطة الحزب الواحد او سلطة الاحزاب أي يمكن تقسيم المرحلة الدكتاتورية او مرحلة الدستور السياسي والحزبي حسب الزمن السياسي أي مرحلتين مرحلة سلطة الحزب الواحد او حزب القائد ومرحلة سلطة الاحزاب السياسية أي دولة الاحزاب.

يعتبر هذه المرحلة من اشد المراحل الدكتاتورية حيث يسيطر فيه الحزب السياسي الواحد على كل مكامن السلطة ويكون هو صاحب القرار السياسي داخل الدولة ولا دور للشعب ولا وجود للاحزاب سياسية اخرى يمكن ان يكون مصدر ألمنافسة الحزبية في المستقبل أي لا وجود لأية فكرة سياسية مناهضة او برنامج فكري ينظم حركة الفكر الشعبي حيث يتحكم فيه الحزب السياسي بالدستور ولا يتعدى كونها الا لائحة حزبية ووسيلة بيد الحزب الحاكم لتحقيق اهدافه وإعطاء الشرعية لقراراتها الدكتاتورية والخاصة وخير مثال على ذلك دولة العراق حيث سيطر فيه حزب البعث طوال سنين عديدة على السلطة دون وجود لأي حزب سياسي اخر داخل الساحة السياسية يمكن ان يكون مصدر تأهيل لظهور ألمنافسة الحزبية بعد أي تغير سياسي يحدث في السلطة فطبيعة السلطة الدكتاتورية هي التي تحدد نوعية السلطة هل هي سلطة الحزب الواحد او سلطة الاحزاب حيث ان الدكتاتورية في العراق كانت تختلف عن الطبيعة الدكتاتورية التي تعاني من بعض الدول وعاش فيه دول اخر عربية والذي الان يعيش مرحلة التغير السياسي نحو التجربة الديمقراطية. فالدكتاتورية في العراق حافظ على سلطتها الاحادية في فرض سلطتها باستخدام اشد الوسائل حيث دمر الشعب في كل النواحي الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية لغرض البقاء على سلطتها وسد باب امام ظهور أي فكر سياسي جديد ومناهض بشكل رسمي داخل الساحة فقد استخدم الاسلحة الكيماوية ضد الشعب الكوردي لغرض قمع نضال وتوجهات الشعب من اجل نيل حقوقها المشروعة كما قام بنفي مئات الآلاف من العوائل الكوردية لنفس الغرض حيث كان من الغير الممكن ان يظهر أي حزب سياسي بشكل علني ويعمل وحتى ولو كانت عمله تقليديا داخل الساحة السياسية ولهذا فان الحركة ألفكرية والسياسية في في العراق قد تاخر كثيرا ولم يتاسس داخل الساحة اية قاعدة يمكن ان يستفاد منه عند تغير السلطة، فالدستور العراقي ومنذ سنة ١٩٢٥م والذي كان يسمى بالقانون الاساسي ولحد سنة ١٩٧٠م والذي وضع فيه اخر دستور مؤقت ملغى حاليا لم يتعدى الا كونه دستور حزبي صرف ولائحة سياسية يعبر عن مبادئ الحزب الحاكم ولا سمو له ولا ضمان لتحقيق مبادئها او بنودها حيث احتوت تلك الدساتير بنودا

كثيرة تتضمن مبادئ حقوق الانسان وحرية أبداء الرأي وحرية ألصحافة، ولكن لم تكن الا حبرا على ورق فالواقع السياسي في العراق كان بعيد جدا عن ما كان يحتويه الدستور اذا لا عبرة بما يحتويه الدستور من بنود او مواد يضمن المفاهيم السياسية العادلة وان العبرة بنوعية الدستور ومصدر نشوئها والعنوان السياسي للدولة فما كان يعانيه العراق من حياة سياسية وحكم دكتاتوري وحزب حاكم كان له الدور الكبير. لما لاقاه بعد ذلك بعد تغير السلطة وحدد مصدر تلك التغير حيث ان طبيعة الدكتاتورية وكيانه السياسي داخل الساحة تحدد مصدر التغير السياسي ومصدر تلك التغير السياسي تحدد طبيعة الحياة السياسية ومرحلة التدرج نحو معالم الديمقراطية حيث ان طبيعة الدستور لا تتغير بعد تغير السلطة بسبب عدم تغير العنوان السياسي داخل الدولة وعدم وصول الشعب الى تلك المرحلة من الوعي السياسي الذي يؤهلم الى المشاركة في السلطة واصدار الدستور والقرارات السياسية واختيار ممثلين لهم داخل الساحة السياسية لغرض تحقيق الموازنة في المعادلات السياسية وكما لاحظنا بأن التغير السياسي في العراق لم يحدث من خلال ثورة فكرية وانما حدث عن طريق سلطة خارجية والذي حصر المسيرة السياسية في العراق في اطار مغلق بحيث لا يحس فيه الشعب بأي نوع من التغير في سلطتها او كيانها داخل الساحة وأهميته في الحياة السياسية الجديدة وتحديد مسيرتها حيث تحول الساحة السياسية في العراق من ساحة وسيطرة الحزب السياسي الواحد الى سيطرة الاحزاب السياسية على السلطة وعلى كل مكامن القوى داخل الدولة ورغم تجديد الدستور والاعلان عنه بأنه دستور الشعب الا ان الشعب لم يكن له أي دور في اصدار ذلك الدستور لانه لا سلطات له وبدا فان المواد الذي احتوته تلك الدستور لم يطبق على ارض الواقع طوال هذه السنين بعد تغير السلطة وخصوصا فيما يخص حقوق الشعب واعادة الحقوق لأصحابها فما زال يعيش الشعب العراقي بالحرمات من كل حقوقه المشروعة ولا ارادة له داخل الساحة السياسي ولا يعرف دوره في العملية السياسية وفي اصدار القرارات السياسية ولا تحديد الاتجاه السياسي ألصحيح حيث انه لا يسطتيع خلق المنافسة بين الاحزاب السياسية من أجل خدمة مصالحة وان المنافسة بين الاحزاب هي منافسة حزبية صرفه من اجل تحقيق المطامح الحزبية ولهذا فانه أستحالة الوصول الى اتفاق حزبي لكيفية ادارة الدولة ولا يطيق فيها الحكومة

العراقية بنود الدستور وخصوصا فيما يتعلق حقوق الشعب الكوردي وحل المناطق المتنازع عليه والذي يعتبر من تراكمات الحزب الحاكم والذي كان يحكم العراق قبل التغير السياسي اذن العملية السياسية في العراق على اعقاب المرحلة الثانية حيث مايزال لم يصل اليه أي الوصول الى دولة الاحزاب لان المرحلة الثانية هي وصول الاحزاب السياسية الى اتفاق حزبي لكيفية ادارة الدولة وبيان خطة سياسية لكيفية التحول نحو المرحلة الثالثة وهي مرحلة سلطة ألنوخبة السياسية والذي يشترك فيها ألنوخب الفكرية في العملية السياسية ويتاح له الفرصة في تقليد المناصب الحكومية والسياسية فعدم مشاركة الشعب وسيطرة الاحزاب السياسية على السلطة وعلى الدستور والقانون يجعل العملية السياسية في مرحلة تقليدية لأبداع سياسي فيه ولا بداية للبدء بالمسيرة الجديدة المختلفة عن مسيرة ما قبل التغير فبداية المسيرة السياسية يحددها كيفية تعامل الاحزاب السياسية مع الإحداث بعد تغير السلطة وكيفية عنونة الساحة السياسية وكيفية تخطي المأزق السياسي حيث يكون الحالة السياسية واضحة المعالم عندما يتعامل الاحزاب السياسية مع واقع الساحة وعنوتها حسب الزمن السياسي لذا يمكن تخطي كل الصعوبات وتحديد بناء سياسي جديد واعادة الاستقرار الى الساحة السياسية وهذا يؤدي الى تأهيل الشعب للتعامل مع الإحداث حسب درجة وعيد السياسي وان يجد كيانه الحقيقي ويعرف دوره داخل الساحة السياسية وموقعه من الاحداث فالتدرج السياسي له اهمية كبيرة في بيان الفلسفة السياسية التي يجب ان تتعامل بها الأحزاب السياسية في المرحلة القادمة ولكن القفز فوق مسار الزمن السياسي والاستعانة بالخيال بدل من الواقع الحقيقي للساحة ورفع الشعارات الحزبية الذي لا تتناسب مع الوعي السياسي للشعب ولا مع كيان الأحزاب السياسية ومقوماتها داخل الساحة وتعاملها مع الإحداث فأنه يولد الأزمة السياسية والذي لا يمكن الخروج فيها بين عدم وضوح رؤية الأحزاب تجاه الإحداث لان تلك الأزمة ليست أزمة الساحة السياسية ولا أزمة الزمن السياسي أو أزمة الشعب في كيفية التعامل مع الإحداث وإنما هي أزمة الأحزاب السياسية أنفسهم بين عدم مقدرتهم على ترجمة الواقع السياسي وعدم وضوح أهدافهم وبسبب افتقارهم للخطة السياسية الذي تتناسب مع واقع الساحة والزمن السياسي حيث يتحصر الافكار السياسية في اهداف حزبية صرفة وغير مؤهلة للوضع السياسي الجديد وهذا يؤدي الى

حدوث انقطاع مابين الاحزاب السياسية والساحة السياسية من جهة وما بين الاحزاب السياسية وما بين الأحزاب السياسية والشعب من جهة اخرى فأن الخلل الذي يعاني منه الساحة السياسية وغياب الخطة السياسية المنظمة لكيفية التعامل مع الاحداث والساحة يؤدي الى عرقلة المسيرة السياسية عن تخطي تلك الازمة ووضع الحلول المناسبة له ما يجعل العملية السياسية والحزبية فالصراع السياسي هذا يكون حزبي وغير منطقي حين لا يكون الهدف منها حل الازمة السياسية وانما تحقيق الاهداف الحزبية الغير الواضحة والغير المحددة حيث لا يدرك الأحزاب السياسية في هذه المرحلة واقعة الاحداث وماهية الزمن السياسي وموقعه من المسيرة السياسية حيث لم يكن لتلك الأحزاب السياسية دور بارز في عملية التغير السياسي والتخلص من السلطة الدكتاتوية الحاكمة وإنما تم التغير عن طريق سلطة خارجية ولهذا فان عنونة الساحة السياسية لايكون متناسباً مع واقع الساحة ودرجة الوعي السياسي للشعب حيث يتم تعريف الكلمات والمصطلحات السياسية حسب التعريف التقليدي له بعيداً عن الواقعية فلا يمكن تجسيد فكرة سياسية لم نكن من مؤسيسها ولا تعرف محتواها أو كيانها ان ندعي بتطبيقها على أرض الواقع لأنه لكي فكرة أساس ومضمون وحقائق يجب أن يجسد حتى يتم فعلاً بناء الكيان السياسي الجديد على أساس تلك الفكرة المبتكرة فما يحدث الآن في العراق لا أصل له من الأساس الفكري والسياسي حيث يلتف الأحزاب السياسية حول الواقع الحقيقي محاولاً تجسيد خيال سياسي وبناء مجتمع حزبي له تأثي كبير على الواقع السياسي داخل الساحة حيث فقد الشعب الثقة طوال سنين عديدة بالشعارات السياسية وأعلوية الدستور ومواردها وبنودها الذي كان دوما يتضمنها الدساتير العراقية حيث يشعر الشعب العراقي بالملل السياسي وعدم القدرة على مواجهة الواقع السياسي و جبروة الأحزاب السياسية وسيطرتهم على كل مصادر القوة وعدم فسح المجال امام ألنخب الفكرية والكفوءة على المشاركة في العملية السياسية وتقلد المناصب على اساس كيانهم الذاتي بعيدا عن الاختيار الحزبي والسياسي كل ذلك ابعد الشعب والاحزاب السياسية عن مسار العملية السياسية.

فسيطرة الحزب الواحد على مقاليد السلطة يمحي كل المراكز الفكرية والذي يمكن بها البدء بحياة سياسية جديدة وتجسيد المفاهيم الفكرية والواقعية على أرض الساحة السياسية حيث لايمكن

مجاراة الزمن السياسي عندما يصبح الفكرة والسلطة الدكتاتورية هي أساس تحديد العنوان السياسي فبطبيعة السلطة الدكتاتورية للحزب الواحد هي التي تحدد أساس التغير السياسي داخل الدولة ومدى قدرة الأحزاب السياسية الأخرى في حالة وجودها على تبني مفاهيم سياسية جديدة ومتعارضة مع الحزب الحاكم وتربية الشعب تربية سياسية صميمة ومتوازنة مع الآراء الفكرية التي يمكن بها معرفة الحقائق فعندما يستطيع تلك الأحزاب السياسية رغم بعدها عن المسيرة السياسية وعدم قدرتها على المشاركة في السلطة وفي إصدار قرارات سياسية قيادة فئات الشعب وبناء أرضية سليمة لتدرج الوعي السياسي الشعبي حزب الزمن السياسي وماهية الأحداث ولكن هناك أنظمة دكتاتورية تصل في سلطتها إلى قمتها بحيث لايسمح بظهور أي فكرة سياسية معارضة حتى لو كان وجودها تقليدياً فهذه النوع من الأنظمة تعمل على أساس بقاء كيانها بكل الطرق والوسائل القسرية ولايصدها أي إعتبار إنساني أو قانوني ولهذا فان احتمال ظهور فكرة معارضة غير وارد وهذا يؤدي إلى إستمرارية السلطة الدكتاتورية في فر سيطرتها ولا مجال لتغيرها عن طريق ثورة فكرية جماهيرية إلا عن طريق قوة خارجية وهذا قلما يحدث عندما يتطابق المصالح الدولية مع تغير النظام حيث ما حدث في العراق خير مثال على ذلك فرغم وجود قوى معارضة ومسلحة وخصوصاً الكفاح والنضال الكوردي والذي ناضلوا من أجل نيل الإستقلال وإكتساب حقوقهم المشروعة سنين طويلة وضحوا ببحر من الدماء من أجل إثبات كيانهم ووجودهم حيث حققوا بناء فكرة سياسية جديدة وضيقوا الخناق على السلطة الحاكمة رغم جبروتها وطغيانها وأصبح يحس بخطورة الكفاح الكوردي ولهذا فقد أستخدم شتى الوسائل من أجل إضعاف الحركة الكوردية حيث أستخدم الأسلحة الكيمياوية على مدينة حلبجة والذي راح ضحيتها الآلاف من العوائل كما قام الحكومة السابقة بنفي مئات الآلاف من العوائل الكوردية فرغم النضال الطويل والكفاح لم يستطع الحركة الكوردية النيل من النظام السابق حتى تم الإطاحة به من قبل قوة خارجية هنا بدأ المسألة السياسية تأخذ شكلاً آخر حيث لم يكتمل الحقائق ولم يتغير العنوان السياسي للدولة وبدأ المأزق السياسي يحتاج الساحة السياسية ورغم إدعاء تغير معالم الدولة والبدء بإصدار دستور جديد وعنونتها بالعنوان القانوني وإرجاع مصدر تأسيسها إلى الشعب إلا أن شاكلة الدستور وبناءها لم يتغير كثيراً عما

كان عليه الدساتير العراقية السابقة فنحن لا نحتاج إلى تغيير تسمية إلى أخرى وإنما نحتاج إلى تغيير الفكرة والمفهوم السياسي للدستور وهذا لا يحدث إلا إذا تم تغير جميع المفاهيم السياسية وأصبح الشعب والأحزاب السياسية على بداية مسيرة التدرج المنظم نحو تحديد معالم حياة سياسية جديدة ومفهومة لا غموض فيها حيث فيها يتعرف الشعب على مكامن السلطة ومراكز القوى ويعرف حدود كل إتجاه سياسي نحو بلوغ مراحل الوصول إلى الديمقراطية ويتم تعريف الكلمات والمصطلحات حسب الزمن السياسي ودرجة الوعي السياسي للشعب

فسيطرة ألأحزاب على واقع ألساحة يعني تحول ألدستور ألى لائحة حزبية وفقد قوتها ألقانونية وسموها كأعلى مراتب ،كما يصبح ألقرارات ألصادرة قرارات حزبية بحتة مما يؤثر على ألعملية ألسياسية، كما لايمكن لأحزاب ألسياسية ألوصول ألى أتفاق سياسي لكيفية أدارة ألدولة.

هذا النوع من الدستور أيضاً لا يتمتع بالسمو والأعلوية حيث يسيطر الأحزاب السياسية داخل الدولة على مصادر القوة والقرارات ولا يتعدى هذا النوع من الدستور إلا لائحة حزبية وسياسية يطبق من خلاله أهداف الحزاب السياسي ولا يكون للشعب دور في العملية السياسية ولا يستطيع المشاركة في السلطة وإصدار الدستور ولهذا فان الفراغ السياسي يحتاج الساحة وتشتت الأفكار السياسية ولا يوجد محور يتمركز حوله الإتجاهات الحزبية لغرض الوصول إلى نقطة الإلتقاء في الأهداف. فالأهداف الحزبية لايمكن ان تتوحد ان لم يكن للشعب دور في خلق المنافسة الحزبية أو ركن أساسي من من الإتفاقات الحزبية ولا يمكن ان يصل الشعب إلى مستواي إصدار القرارات إلا إذا إكتسب موقعه الحقيقي داخل الساحة وعرف قدرته في تغير الأحداث والتعامل مع الزمن السياسي حسب تدرجها الحقيقي بحيث يحس بكل فكرة سياسية في مكانه الحقيقي عند ذلك الوقت يتعادل الميزان ويصل إلى نهايته الحقيقيية من الإعتدال ويتوازن كل الآراء الفكرية مع واقع الساحة فوصول الشعب إلى ذلك المرتبة ليس بالأمر الهين في تلك المرجلة السياسية لان سيطرة الأحزاب السياسية تغطي كاملة على الساحة السياسية فلا مجال لظهور فكرة سياسية جديدة ومعارضة لسلطة الأحزاب وكما أن التوضب الفكرية والمستقلة لا يستطيعون ممارسة نشاطاتهم بشكل فعال داخل الساحة ولا يتاح له فرصة الشماركة في السلطة ونقل المناصب الحكومية والسياسية فإنعدام العدالة السياسية يجعل

الحركات السياسية تدور حول حلقة مغلقة لا أساس لها ولا بناء مما يؤخر العملية السياسية ويؤثر بشكل واضح على أهداف الشعب فعدم التعامل بشكل منطقي مع الأحداث وواقع الساحة عند تغير السلطة عن طريق سلطة خارجية يؤدي إلى تشويه الحقائق وعدم تجسيد الأفكار السياسية الجديدة داخل الساحة وتعريفها بالشكل الذي يتوافق مع الكيانات السياسية وواقع الزمن السياسي وهذا مما يجعل التحول نحو معالم سياسية جديدة صعبة للغاية في تلك المرحلة على الرغم من التخلف من النظام الدكتاتوري فالساحة السياسية تكون فارغة من أي أسس أو قاعدة سلمية يمكن من خلالها صناعة الحياة فهناك ديموقراطية غير واقعية ووهمية تسيطر على الساحة يعبر عن عملية التغير السياسي ومبدأ الأحزاب السياسية بإعلان عن شعاراتهم الحزبية وتصوير معالم لا يتفق مع الزمن السياسي ولا مع الوعي السياسي للشعب ولا مع مجرى الأحداث حيث يحترم الشعب من ممارسة حقه المشروع في إختيار من يمثله داخل البرلمان وإختيار حكومة كفيلة بالشكل الذي يحقق طموحه وهدفه في الوصول إلى مستوى ممارسة العمل السياسي والمشاركة في إصدار الدستور والخروج من الطريقة التقليدية لبيان الأحداث هنا يحاول الأحزاب السياسية بدل من أن يوصلون الجميع إلى المحتوى السياسي الذي يمكنهم من ممارسة حقهم في قيادة المسيرة السياسية وتحديد العنوان السياسي خلق مجتمع حزبي وخرق المبادئ الحزبية والسياسية على فئات الشعب تحت عنوان سياسي آخر يدل من القسر والقوة إلى محاربة الشعب عن طريق مصادر القوة الذي يترأسونه حيث يسيطر الأحزاب السياسية على فعالية السلطة وإقتصاد الدولة حيث يحتكر الأحزاب السياسية كل المكاسب الحكومية والسياسية دون فسح مجال أمام الشعب ان يكون له رأيه المستقل حول قيادة تلك السلطات وتقلد تلك المناصب لذلك يبقى العناوين السياسية كما كانت في الماضي فقط يتغير الأسلوب السياسي في التعامل مع الشعب حيث يفسح المجال أمام الشعب بان يعبر عن سخطه وحرمانه ولكن في حدود ضيقة دون أن يصل إلى مستوى الثورة الفكرية هنا يبدأ مرحلة سلطة الأحزاب وبناء دولة متعددة الأحزاب فكل القرارات تصدر من مصدر حزبي وسياسي صرف ولهذا لايمكن أن يطبق على أرض الواقع حيث لايصل تلك الأحزاب السياسية إلى إتفاق سياسي حول كيفية إدارة الدولة لأن مايحرمهم هو الهدف الحزبي والذاتي بعيداً عن أهداف

الشعب وواقع الزمن السياسي والعنوان الحقيقي للساحة وما يتطلبه الأحداث نلاحظ يتوسع دائرة الأزمة السياسية فالأزمة هي أزمة حزبية وليست أزمة الشعب أو أزمة الزمن السياسي فعدم السير مع واقعة الأحداث وتدرجات الزمن والعنوان السياسي للساحة يولد تلك التناقض مابين الزمن السياسي وسياسة الزمن ويبعد الشعب عن المسيرة السياسية فالفراغ السياسي الذي يعاني منه الساحة السياسية غياب سلطة العب وعدم قدرته على التأقلم مع الوضع السياسي الجديد ولا التوافق مع تدرجات الزمن السياسي يجعل الحركات الفكرية بعيدة عن مصدرها الحقيقي حيث لا وضوح في الإتجاهات السياسية وكيفية التوجه نحو الهدف الحقيقي من المسيرة السياسية فيجب الوصول إلى فلسفة السياسة المنطقية حتى يستطيع فعلاً الأحزاب السياسية ترجمة الواقع والعنوان السياسي حسب واقعة الأحداث لذا الحديث عن العدل والإتفاق وعن الحقائق والمبادئ السامية في إطار دولة متعددة الأحزاب غير منطقي وبعيد عن الواقع ولا يتحقق الإبداع الفكري والسياسي إلا عندما يملئ الفراغ داخل الساحة السياسية ويترقى الشعب إلى مستوى المشاركة في السلطة ومعرفة موقعه من الأحداث وأهميته في المسيرة السياسية والإحساس بكيانه الحقيقي ودروه في إصدار القرارات السياسية وإطار الحقوق الذي يستطيع فهلاً تحديده وإكتسابه وطرق حمايته من التدخل الحزبي والحكومي فلا يمكن للشعب أن يحدد حقوقه المشروعة إلا إذا أستطاع قيادة مصدر هذه الحقوق المشروعة وأستطاع تحديد سبل حمايته فان لم يستطيع حماية تلك الحقوق المحددة فلا أهمية لما يذكر داخل الدستور من بنود يتضمن مبادئ حقوق الإنسان ولا يتعدى كونه شعارات حزبية يعمل تحت سلطة الأحزاب السياسية من أجل تطبيق أهدافه الحزبية البعيدة كل البعد عن الأهداف الإنسانية حيث يعطي من خلاله الأحزاب السياسية الشرعية لكل قراراتهم الدكتاتورية والمدمرة للإنسانية فنمو الدستور وأعلويته يأتي من سلطة الشعب ومدى قدرته على التحكم بالساحة السياسية حيث أن الأحزاب السياسية ان لم يكن هناك سلطة أخرى منافسة له ولها دور في رسم معالم حياة سياسية معارضة فمن غير المنطقي أن يقلل من قدرته وسلطته وان يجعل نفسه تحت إطار أي لائحة أو قاعدة تقلل من صلاحيته وتحدد حدود سلطتها ولهذا فدوماً كان الحديث عن الأفكار السياسية وعن مبادئ الديمقراطية بالشكل الذي يصور بأنها حق تعطى من قبل الحكومة أو الحزب

السياسي وهذا توجه خاطئ حيث أن الفكرة السياسية أو مبادئ الديمقراطية هي حقوق تكتسب ولا تعطى فإلى أي مدى يصل قدرة الشعب وسلطته داخل الساحة السياسية إلى ذلك الحد يستطيع ممارسة حقوقها المشروعة والتحكم بالقرارات السياسية التي تصدر داخل الساحة السياسية 'ذن الأزمة السياسية داخل الساحة ليست وليدة الساعة وإنما هي واقعة تعبر عن مدى قوة الحركة السياسية والفكرية للشعب وكيفية تعامله مع الأحداث فلا يمكن حصر الحقوق إلا إذا كان هناك بيان لكل توجهات الشعب وطبيعة العلاقة بين فئاتها وكيفية رؤيتهم تجاه الحقائق فلا يمكن ممارسة الحقوق إلا إذا كان هناك نظام سياسي يبين التدرجات الفكرية نحو بلوغ الأهداف المرسومة متنوعة الهدف له دور في المسيرة السياسية ودرجة تقدمها حيث ان هذا التصنيف يبينه واقع الساحة السياسية ومدى وضوح المعادلات السياسية فان كان الأهداف حزبية بحتة دون أخذ بنظر الإعتبار متطلبات الشعب ولا الواقع الحقيقي للأحداث والعنوان السياسي للساحة فانه لا يمكن تحديد إطار الأزمة السياسية وأبعادها فيكون تحديد الحلول السياسية لحل تلك الأزمة صعبة للغاية حيث لايمكن للأحزاب السياسية الوصول إلى إتفاق سياسي لكيفية التعامل مع تلك الأزمة ومعالجتها هناك باب الحوار لأن أساس الحوار السياسي وهو وضوح الرؤية السياسية تجاه كل الإتجاهات الفكرية وبيان الحقوق المشروعة والإعتراف براقع الأزمة السياسية ومصر حدوث هذه الأزمة وإشتراك الشعب في كيفية الوصول إلى الحلول المقترحة والأفضل والأكثر تطابقاً مع الزمن السياسي وواقع الساحة وأهداف الشعب فمعرفة الحدود السياسية والإطار الفكري لكل التوجهات السياسية له أهمية كبيرة لتحديد القواعد الأساسية لبناء حياة سياسية جديدة لها مبادءها ومرتكزاتها فالبناء السياسي والفكري لايمكن أن يحدث بشكل عشوائي وإنما يحتاج إلى وسائل وأسس يجب أن يتوفر حتى يستطيع الشعب تحديد كل المواقع السياسية والآراء الفكرية وتجسيدها في إطار زمني معين فالحديث عن لغة الحوار السياسي يحتاج إلى تحديد التدرجات السياسية والفكرية ومراحل الوصول إلى الديمقراطية وكيفية الوصول إلى الحقائق فالعمل ضمن خيال سياسي وشعارات حزبية بعيدة كل البعد عن واقع الساحة وعدم القدرة على تحديد أساس تلك الأزمات السياسية وتشتت الآراء السياسية وتوجهات الأحزاب بسبب غياب سلطة الشعب عن الساحة وعدم قدرته على المشاركة في

العملية السياسية وإصدار الدستور كل ذلك يحول دون البدء بالمسيرة السياسية الجديدة وحصر الأفكار السياسية داخل الساحة ضمن إطار حزبي ضيق النطاق حيث لايتعدى الأهداف من وراء القرارات السياسية لكونه أهداف ذاتية وحزبية صرفة دون الإعتبار لتوجهات الشعب وأهدافها ورأي النخبةالسياسية تجاة العملية السياسية وسبل تقدمها وحلولهم للأزمة السياسية التي تحتاج الساحة فعدم السير ضمن إطار زمني معين وعدم وجود دراسة سياسية منطقية تتلائم مع المستوى السياسي للأحزاب وطريقة تعاملهم مع الأحداث حيث يمكن تحديد مراحل الوصول إلى الفكر الديمقراطي وأسس بناء الحياة السياسية الجديدة وبيان معالم كل مرحلة حسب الزمن السياسي وواقع الأحداث داخل الساحة ومدى قدرة الشعب على التعامل مع الوقائع وكيفية ترجمته للواقع السياسي الجديد فالمرحلة السياسية الأولى هي مرحلة الدكتاتورية والمرحلة الثالثة هي سلطة النوخبة السياسية والمرحلة الثالثة مرحلة التوزان السياسي والمرحلة الرابعة مرحلة الإستقرار السياسي والإبداع الفكري وتجسيد الفكر الديمقراطي.

ان طبيعة السلطة الدكتاتورية تختلف من دولة إلى آخر ومن زمن سياسي إلى أخرى حيث أن تسلط السلطة الحاكمة هو المؤشر الأساسي لعنوان الساحة السياسية وكيفية نشوء التدرجات الفكرية والسياسية ومدى المجال لظهور أفكار سياسية مناقضة للسلطة الحاكمة كما تختلف أساليب السلطة الحاكمة من أجل الحفاظ على سلطتها وتطبيق مبادءها وأهدافها فطريقة تعامل السلطة الدكتاتورية والحاكمة مع الأحداث وكيفية تعامله مع الشعب يحدد مصدر التغير السياسي داخل الدولة وكيفية حدوثه كما يبين مستقبل الوضع السياسي داخل الساحة يحدد تغير السلطة الحاكمة فعندما تكون السلطة الحاكمة في قمة سلطتها الدكتاتورية تستخدم شتى الوسائل لغرض الحفاظ على كيانها وخير مثال على ذلك السلطة الحاكمة في العراق وما أتبعته طوال سنين عديدة لغرض الحفاظ على تسلطها ونظامها حيث لم يكن يؤمن بإدارة إنسانية أو إجتماعية أو أخلاقية وأعطى الحق لنفسها إصدار قرارات تحمل قوة القانون حيث كان يخترق القانون تحت شعار القانون ورأس على كل المبادئ الإنسانية وجعل من الدستور والقانون لعبتها لغرض تحقيق أهدافه الحزبية ولم يتوارى عن إستخدام أقسى أنواع الأسلحة فتكاً حيث أستخدم الأسلحة الكيمياوية ضد الشعب الكوردي في مدينة حلبجة والذي راح ضحيتها

الآلاف من العوائل رغم وجود حركات سياسية معارضة للنظام وأكثرها قوة نضال الشعب الكوردي والذي ضحى فيها بحر من الدماء إلا أنه طبيعة الدكتاتورية وطريقة تعاملها مع الأحداث جعل التغير من قبل الحركات الوطنية ولم يكن بُد إلا التغير من قبل قوة خارجية لذا فان العملية السياسية في العراق بعد تغير النظام أخذ شكلاً آخر حيث ان الساحة العراقية أصبحت موقعاً للصراعات الحزبية دون وجود أي خطة سياسية عن كيفية التعامل مع الأحداث والبدء ببداية سياسية وإنسانية جديدة لها أسس ومبادئ لها أسس على مواجهة الواقع والعمل حسب الديمقراطية إذن طبيعة السلطة الدكتاتورية تحدد مصدر التغير وواقع الساحة السياسية يعد التغير ومدى قدرة مصدر التغير على التعامل مع الأحادث ومسايرة الزمن السياسي حسب درجة مشاركته في العملية السياسية وإصدار القرارات وتأسيس بناء الدولة فتفرد الأحزاب السياسية بواقع الأحداث داخل لساحة كما هو عيه في العراق يوجه الإتجاه السياسي نحو أعقاب المرحلة الثانية من مراحل الوصول إلى الديمقراطية وهي مرحلة دولة الأحزاب فعدم الواقعية في التعامل مع التغيرات الجديدة ومحاولة الإلتفاف حوله وإبداء معالم سياسية غير منطقية وبعيدة كل البعد عن واقع الساحة السياسية يؤدي إلى تشويه الحقائق وتوسع دائرة الأزمة السياسية وإبعاد الشعب عن مساره الحقيقي فيبدأ دكتاتورية الأحزاب ولكن تحت عنوان سياسي آخر حيث يكون الساحة السياسية مؤهلة لبناء أفكار سياسية جديدة لأن مرحلة دولة الأحزاب هي المرحلة الثانية والشطر الآخر من الدكتاتورية في السلطة فطبيعتها تختلف عن دكتاتورية الحزب الواحد وقوة سلطتها لا يتطابق مع قوة وسلطة الحزب الواحد ولهذا وان كانت فكرة الدكتاورية قائمة بعد تغير النظام السابق إلا أن عنوانها تختلف عنها من حيث الأسس والبناء السياسي ولهذا فان الساحة السياسية مؤهلة لظهور أفكار مستقلة ومناهضة لفكرة الأحزاب حيث يعتمد ظهور الإتجاه السياسي الجديد على مدى قدرة الشعب على صناعة حياة سياسية جديدة وبناء كيانات فكرية تزيد من الحقائق بالشكل الذي يؤدي إلى تعريف الكالمات السياسية حسب الزمن السياسي وواقع الساحة السياسية فالمسيرة السياسية في إطار المرحلة الثانية تدور حول حلقة مفرغة ومغلقة لا أساس له ولا إتجاه سياسي محدد ومدروس يمكن من خلاله تخطي المرحلة السياسية الغير منتظمة نحو مرحلة جديدة لها عنوان سياسي واقعي ومنطقي يتوافق مع الزمن

السياسي والوعي السياسي للشعب حيث يجب أن نتساير مع مسيرة الزمن حسب تدرجات الفكر السياسي ومدى قدرة الشعب على إستيعاب التغيرات السياسية والفكرية وكيفية تجسيدها على أرض الواقع فالعمل ضمن إطار زمني محدود يؤثر كثيراً على نتاجات الفكرية ومضمون الحركة السياسية والإنحصار ضمن شعارات حزبية بعيدة كل البعد عن أهداف الشعب ولهذا فان التدرجات الفكرية ضمن مراحل الوصول إلى الفكر السياسي الجديد تستدعي نشوء حقائق فكرية تحلل الوضع السياسي الراهن ويترجم العنوان السياسي للساحة بعد أي تغير سياسي في السلطة فالتحول نحو دكتاتورية الأحزاب يكون شيء وارد بعد تغير السلطة عندما يكون مصدر ذلك التغير عن طريق سلطة خارجية حيث لايكون للشعب دور أساس في صناعة الحياة السياسية مابعد التغير فتلك الإنقطاع مابين الشعب والحركة السياسية يؤدي إلى تفرد الأحزاب السياسية بالسلطة والسيطرة على مصدر القرارات السياسية وإصدارها بالعنوان الحزبي الصرف تحت شعار المسيرة السياسية الجديدة مفهوم ممارسة الشعب لحقوقها المشروعة وعدم قدرته على المشاركة في العملية السياسية يؤدي إلى تسلط الأحزاب السياسية وإخفاء الصفة الحزبية على كل المؤسسات الحكومية وعلى الدستور عند إصدارها حيث لايتعدل الدستور إلا كونه لائحة حزبية وسياسية لا سمو ولا أعلوية له ولا ضمان لبنودها وخصوصاً فيما يخص حقوق الشعب لذا فان الحديث عن الكلمات السياسية الجديدة وعنونة الساحة السياسية في العراق بعد تغير السلطة كان يعيد عن الواقع الأساسي للساحة حيث ان مصدر التغير السياسي حدد العنوان الحقيقي للساحة وهو التوجه نحو بناء دولة الأحزاب والذي يحرم الشعب من خلاله من حق المشاركة السياسية وإختيار ممثلي له داخل البرلمان كما ينحصر المسيرة السياسية في إطار حزبي ولا يتناسب مع تدرجات الزمن السياسي ولهذا فان الأزمة السياسية يتوسع يوماً بعد يوم حيث لايوجد إتجاه سياسي محدد يحقق التوافق مابين الأحزاب السياسية لكيفية رسم طريق سياسي واضح نحو تحقيق أهداف الشعب من الإحساس بالتغير وكيانه الذاتي وإنسانيته الذي طالما فقده في ظل النظام الدكتاتوري فأنشاء الحركة الإنسانية يحتاج إلى وسائل وأسس سلمية يبنى من خلالها القاعدة الأساسية لصناعة معالم حقيقية تعرف المصطلحات السياسية حسب القدرة على تطبيقها داخل الساحة وحسب مؤهلات الشعب والأحزاب السياسية على التأقلم مع الزمن

السياسي الجديد وتحديد إطار الأحداث وطريقة التعامل معه إذن مرحلة دكتاتورية الأحزاب هو الشطر الثاني من النظام الدكتاتوري ولكن يختلف عنه من حيث الزمن السياسي وواقع الساحة ومستوى الوعي السياسي للشعب وفرص المتاحة له من أجل إنشاء مراكز فكرية مستقلة يتأهل من خلاله الشعب نحو بلوغ المستوى السياسي الذي يتحقق ان يكون فيه حسب التغير السياسي الذي يحدث داخل الساحة في هذه المرحلة يحاول الأحزاب السياسية ترجمة الوضع السياسي نحو بلوغ معالم سياسية خيالية وغير منطقية حسب واقعة الأحداث محاولاً سد الطريق أما أي فكرة سياسية أخرى تريد الظهور من أجل تجسيد مفاهيم وأفكار سياسية تترجم الواقع الحقيقي للساحة فالديمقراطية المقنعة تظهر في هذه المرحلة حيث يعطى المجال للشعب من الخروج من الكبت السياسي الذي كان يعيش فيها في مرحلة النظام السابق أي مرحلة دكتاتورية الحزب الواحد وان يبين معارضته الغير منظمة تجاه السلطة والقيادات السياسية والأحزاب ولكن تلك التشتت الفكري لايمكن له تأسيس قاعدة منظمة يصل يصل من خلالها الفكر الشعبي نحو بلوغ الرأي العام وإحداث تغير في الموقف الحزبي تجاه المسيرة السياسية والأهداف المنشودة تحقيقه في المستقبل حيث يسيطر الأحزاب السياسية على مصدر القرارات والساحة السياسية ويتقلد كل المناصب الحكومية والسياسية ولا يجوز تخطي مرحلة وحدود السلطة إلا من خلال مسيرة الحزب السياسي هنا يختلط كل الكلمات والعناوين السياسية حيث يتحدث الحزب السياسي نيابة عن الشعب يعنون مسيرته الحزبية بالمسيرة الجماهيرية والشعبية ويدعي الإعلام الحر والستقل فلا يمكن الوصول إلى الإستقلالية في هذه المرحلة لأن سلطة الأحزاب السياسية تسيطر كاملة على الساحة السياسية وتحتكر كل المناصب الحكومية والسياسية وحتى منظمات المجتمع المدني والذي هي في الحقيقة منظمات حزبية يتم تأسيسها على نفقة الحزب السياسي ولكن يدعي مدينته من أجل إشباع رغبات الشعب والنوخب الفكرية والتحايل على الحقيقة والواقع فمعرفة التناقض مابين الأهداف الحزبية وأهداف الشعب وإحتياجات الساحة السياسية يؤدي كل إلى تحقيق المسار السياسي الصحيح نحو بلوغ معالم حياة سياسية جديدة بمضمون أزمة الساحة السياسية هي معرفة كل الإتجاهات السياسية والحزبية وخططها في كيفية التعامل مع الساحة ومدى قدرة تلك الإتجاهات على التأقلم مع الأحداث وتوجيه الأفكار السياسية نحو

الإتجاه الفكري الحقيقي والمنطقي والذي يخدم العملية السياسية وتجعل التجربة الديمقراطية على بداية المسيرة السياسية المبتكرة والتي تنشأ فيها كل التوجهات الفكرية الحزبية والشعبية وفكر النوخبة والفكر السياسي المستقل فتصنيف الأفكار حسب الزمن السياسي وحسب واقعة الأحداث له أهمية في معرفة مدى وقدرة تلك الأفكار والتوجهات على بناء كيان سياسي جديد يكون بمثابة نقطة تحول في إتجاه فكري وسياسي نحو معالم حياة سياسية تختلف في كل أسسها عن حياة ماقبل التغير السياسي في السلطة فالفكر الحزبي في مرحلة دكتاتورية الأحزاب والشطر الأول من هذه المرحلة أي مرحلة أزمة الأحزاب السياسية في تحديد الكينونة السياسية للساحة تكون فكرة جامدة ولا نشاط لها وحركتها لاتتوافق مع إحتياجات ومتطلبات الساحة السياسية وتوجيهات ذلك الفكر الحزبي تكون نحو كيفية إنشاء حلقة مغلقة يكون فيه سلطته على فكرة الشعب بالشكل الذي يضمن إستمرارية أيديولوجية في الحفاظ على المستوى الذي كان عليه على الرغم من عدم الإستجابة لتدرجات الزمن السياسي وتطويرها حسب إحتياجات الساحة فطابع الخوف من المستقبل وان يسابقه الزمن دوماً يبحث عن خطوات جديدة تثبت دائرة تسلطها ومحاولة تثبيت أية فكرة جديدة مناهضة لفكرتها الحزبية وفيها طابع التطور والإبداع فمسابقة الزمن السياسي وفي عكس مسارها الحقيقي لايخدم طبيعة الأفكار الحزبية في هذه المرحلة وان أستطاع الحفاظ على ثباتها خلال تلك الفترة ولكن تلك الإستمرارية لا تدوم عند التحول من كيان سياسي نحو كيان آخر حيث تبدأ مرحلة الإنقطاع الحزبي عن الساحة السياسية وهذا مائؤخر مسيرتها الحزبية نحو تحقيق أهدافها الحزبية ولكن في إطار متطلبات وأهداف الشعب هنا ينحصر الهدف الحزبي ضمن محور سياسي ضيق لا مجال له في الإستجابة لتطورات الزمن السياسي ويحاول خلق مجتمع حزبي بكل مفاهيمه فإنحصار الأفكار الحزبية ضمن زمن سياسي محدد وعدم رؤيته لواقع الأحداث يبعد الأهداف الحزبية عن مسارها الحقيقي لغرض إحتواء أهداف الشعب ومتطلبات الساحة السياسية فالوجود الحزبي ضمن هذه المرحلة يكون وجود مفروض لا إختيار للشعب في تحديد الإتجاه السياسي الأكثر توافقاً مع أهدافه فالسيطرة الحزبية تكون واضحة في هذه المرحلة ويُسير الفكر الشعبي نحو الإتجاه الفكري الذي يريد الوصول له والذي هو بعيد البعد عن مسار المسيرة السياسية المتوافقة مع تغييرات الأحداث أما

فكرة الشعب فلا أسس ولا بناء له على الرغم من معارضته للفكر الحزبي ولكن عدم وجود بداية سياسية وفكرية يكمن الإستناد عليه خلال تلك المرحلة فان الفكر الشعبي تدور حول كيفية التعامل مع الفكر الحزبي بالشكل الذي يثبت وجوده وكيانه ويستطيع ان يحصل على أكبر قدر ممكن من الرغبات الحزبية وتوجهاته لذا فان على أساس تحديد الفكر السياسي وفكرة الشعب ليست علاقة قائمة على أساس تحديد الفكر السياسي الأفضل والأكثر توافقاً مع المسيرة السياسية وإحتياجات الساحة ومتطلبات الشعب إذن الفكر الحزبي لا تتناسب مع فكرة الشعب في مرحلة أزمة الأحزاب السياسية وهذا يجعل المسيرة السياسية في غير إتجاهه وأفكاره الذاتية داخل الساحة السياسية من أجل سد الثغرات والتسترعلى الخلل والفراغ الذي تحتويها الساحة السياسية فالتعامل مع الأحداث والساحة السياسية يحتاج إلى أسس ومبادئ وتجسيد أفكار تتوافق مع الوعي السياسي للشعب وأيديولوجية الأحزاب السياسية أما الشطر الثاني من مرحلة دكتاتورية الأحزاب أي أزمة الساحة السياسية ومعرفة العنوان السياسي للأحداث حيث يستطيع الأحزاب السياسية ترجمة واقع الأحداث وإنشاء التوازن مبين الفكر الحزبي وفكر الشعب وهذا التوازن يحقق التوافق مابين أهداف الأحزاب السياسية وأهداف الشعب حيث يصبح تطلعات الشعب وسيلة الأحزاب السياسية للإنشاء خطتها الحزبية في كيفية التعامل مع الواقع السياسي فمعرفة أزمة الساحة السياسية والخلل الذي يحتويها يترجم المعادلات السياسية الغامضة ويغر الميزان إلى نصابه الحقيقي من الإعتدال حيث يعيد ثقة الشعب بكلمة العدل والقانون لأن تدرجات الزمن السياسي يتوافق مع حركات الفكر السياسي وأيديولوجية الأحزاب السياسية وآراء الشعب حول المستقبل السياسي للساحة السياسية فالشطر الثاني من مرحلة دكتاتورية الأحزاب يعتبر بمثابة تحول في البناء الفكري والسياسي ومرحلة إدماج الفكر الشعبي والفكر السياسي للأحزاب ووضوح الأهداف السياسية والأهداف الخاصة بالشعب حيث يبدأ الأفكار السياسية أخذ فرصتها الحقيقية لإنشاء معالم وحقائق أخرى تعيد للساحة عنوانها السياسي وتعريف المصطلحات والكلمات السياسية حسب القواعد والأسس وتجسيد مضامينها على الوقائع فتحديد الإطار الأساسي للأحداث وما يتطلبه الكيان السياسي يعيد إلى القرارات السياسية وجهتها الحقيقية في تثبيت الحقوق وإعطائها المعنى المنطقي والذي يرجع كفة

الحقيقة على الخيال ويصبح التعامل مع الأحداث حسب مؤهلات الشعب والأحزاب السياسية على القدرة لتأقلم مع الكيانات السياسية وإعطائها المعنى الأساسي للمفاهيم الذي يتبناها والذي له دور في تحديد بداية الحياة السياسية الجديدة وعنونة الوجهة السياسية والحزبية فبداية الحياة السياسية تعني خطوات التحول نحو المرحلة الثانية من مراحل الوصول إلى بداية التجربة الديمقراطية وهي مرحلة سلطة ألنخبة فتلك المعالم تعنون الساحة السياسية بالعنوان الذي يتفق مع واقع الساحة وتدرجات الزمن السياسي حيث يصبح فيه الخطوات الفكرية منظمة وموجهة نحو إرساء معالم السياسية واضحة ومدروسة تنحصر فيه الأهداف بصفتها الحزبية والشعبية في إطار محدد مع وجود علاقة مشتركة بينهما بحيث يصبح أهداف الشعب مصدر للتوجه نحو بلوغ الأهداف الحزبية أي تصبح القرارات الحزبية تعبيراً للرأي العام الشعبي وعنوان للوعي السياسي للنخب أ لفكرية وقدرته على خلق قنوات فكرية جديدة تأسس من خلالها التوجهات السياسية والحزبية فالتعامل مع الواقع السياسي والإعتراف بالخلل داخل الساحة والبحث عن حلول للأزمة السياسية أي أزمة الساحة السياسية يجعل الأحداث في موقعها من التدرج الزمني للتوافق مع واقع الحياة السياسية الجديدة فبذلك يتضمن كل فكرة سياسية مبادئ وأسس تعبر عن واقعها وآراء الشعب حول أي توجه سياسي وحزبي يعمل داخل الساحة وتحاول ترسيخ برنامجه الفكري فالتعامل مع الحقائق وكينونة الأفكار السياسية بالشكل الذي تؤكد لترجيح الفكر السياسي المستقبل وتنشيط المسيرة السياسية وإحياء وإنشاء مبادئه الثابتة جديدة تتيح للشعب معرفة كل التوجهات والآراء وان يكون له حق إختيار الإتجاه السياسي الذي يخدم أهدافه دون أن يعرض عليه إتجاه حزبي معين في إطار حرية إبداء الرأي حيث أن هذه المرحلة السياسية تنصف بالتحايل على الحقائق وإبداء معالم الدكتاتورية والإستبداد الفكري تحت ستار كينونة الساحة السياسية حيث أن أرضية تلك الساحة تكون مؤهلة لظهور إتجاهات فكرية وسياسية جديدة ولكن بسبب عدم وضوح الرؤية الحزبية تجاه الساحة السياسية وعدم تنظيم قاعدة الأحداث والتعامل مع الوقائع بشكل تقليدي وغير مدروس تجعل المسيرة السياسية في غير وجهتها الحقيقية والتي تؤدي بها إلى بناء قاعدة سلمية لإنشاء مراكز فكرية وسياسية يربي الجيل الجديد على مفايهم ومبادئ يمكن من خلاله معرفة كيانه الشخصي والإعتزاز بإستقلالية

آراءه تحت طائلة أية قرارات سياسية وحزبية حيث يجب بناء الفكر الإنساني قبل بناء الدولة حيث لايمكن تأسيس الدولة على طراز قانوني سليم إلا إذا تم بناء عقول بناءها وترسيخ مبادئ العدل والإتفاق في داخلهم وإقناعهم بوجود مبادئ إنسانية وأهداف عامة وشعبية يجب العمل من أجل نيل تلك الحقوق وإبراز معالم الإنسانية فوق كل ال'تيارات الحزبية والسياسية فإنشاء آراء الشعب يعني رفع الوعي السياسي للشعب بالشكل الذي يستطيع من خلاله أن يفرق مابين الطموح الشخصية والذاتية والطموح الحزبية والأهداف العامة والشعبية والذي لايجوز التنازل عنه أو إخراجه من المعادلات السياسية فعندما يعرف الشعب دوره داخل العملية السياسية ويحس بأهميته في إصدار القرارات عند ذلك الوقت يعرف وجهته السياسية ويتوضح أمامه الطرق السياسية في إختيار الطريق السياسي الملائم مع الزمن السياسي وواقع الساحة والذي يخدم حقوقه المشروعة ويمكن من خلاله الحفاظ عليه وتأهيل الساحة السياسية بالشكل الذي يمكن ان تتقبل آراء متفقة مع الآراء الحزبية فتوضيح السبل السياسية وبيان كل القواعد الفكرية يعرف الشعب مسيرته ويعرف مسيرة الأحزاب السياسية كما يتوضح لديه واقع الساحة السياسية ومتطلبات الزمن السياسي من أجل البدء بمسيرة الحياة الجديدة والتي تختلف عن ما سبقها من الحياة السياسية في ظل النظام الدكتاتوري أي ان العنوان السياسي للساحة السياسية تتحول من حالة الثبوت إلى حالة الحركة السياسية في ظل أفكار حزبية وشعبية منافية توجه المسيرة السياسية وجهة أخرى حيث يتوضح المبادئ السياسية والأفكار الحزبية ويتم تحديد الهدف المنشود والعمل ضمن إطار تلك الأهداف فعندما يعرف كل جهة وجهتها مع الإعتبار لواقع الساحة ومتطلبات الزمن يبدأ المسيرة السياسية نحو بلوغ تندمج الأفكار وأجتاز المراحل نحو إرساء معالم التجربة الديمقراطية حيث أن تطبيق تلك التجربة على أرض الواقع يحتاج إلى بناء كيان سياسي جيد ونقصد بالكيان السياسي الكيان الشعبي ووعيه السياسي يجب أن يصل إلى تلك المرتبة الذي يستطيع من خلاله معرفة الواقع السياسي ويتوضح لديه دوره داخل الساحة والمسؤولية الواقعة على عاتقه حيث يعرف أهميته من الأحداث وله الطرف الهام من سلسلة الأحداث السياسية وبه يكتمل معالم الحياة السياسية كما يعرف الأحزاب السياسية وجهتها الحزبية ووضع خطتها الحزبية حسب واقع الأحداث مع مراعاة وجهة الشعب وطموحه

وواقع الزمن السياسي فتلك الترابط الفكري والسياسي مابين التوجه الحزبي والتوجه الشعبي يختلف التوازن داخل المعادلات السياسية ويتوضح غموضها ويصبح تعرف الكلمات والمصطلحات السياسية متوافقاً مع واقع الأحداث عند ذلك الوقت تكون الساحة السياسية متهيأة لظهور مبادئ وأفكار جديدة تعبر عن مرحلة سياسية ويعطي الدور للنوخب الفكرية من المشاركة في العملية السياسية وتثبيت آراءه وأفكاره داخل الساحة وإرساء معالم سياسية جديدة قائمة على المنافسة من أجل بلوغ الأهداف التي تخدم الشعب هذا تبدأ مرحلة النوخب السياسية أي سلطة ألنخبة.

تعتبر مرحلة سلطة النخبة السياسية المرحلة الثالثة من مراحل الوصول إلى بداية الحياة السياسية الجديدة وإجتياز تدرجات الزمني السياسي والفكري نحو بلوغ بداية التجربة الديمقراطية فالوصول إلى تلك المرحلة تعني تغير العنوان السياسي للساحة والتخلف من دكتاتورية الأحزاب وسيطرتها على معالم السياسية وحجز المناصب الحكومية والسياسية لصالحها كما يعيد المفاهيم إلى مواقعها الحقيقية وإبعاد الشعارات الحزبية التي لا تتوافق مع واقع الساحة ولا تدرجات الزمن السياسي ولا مع الأحداث كما تعبر ظهور سلطة النوخبة السياسية تحول الساحة السياسية من ساحة الأحزاب إلى ساحة منافسة ومنتظمة تحتوي كل التوجهات الفكرية والسياسية بما فيها توجهات شعبية وأزاء النوخب الفكرية المعارضة للتوجه الحزبي وتنشأ آراء جديدة حول المستقبل السياسي للدولة وكيفية رسم الخطة السياسية من أجل بلوغ الأهداف وبناء الدولة بالشكل السياسي الجديد والذي يتم من خلاله الحفاظ على التوجهات وضمان الحقوق المشروعة للشعب وإعادة الحقوق لأصحابها فلا يمكن الحديث عن معالم سياسية جديدة ان لم يكن هناك طرق سياسية واضحة يمكن من خلاله بناء إتجاهات فكرية يمكن من خلالها إنشاء مراكز للإبداع الفكري والسياسي ويكون مصدر توعية الشعب وأمثالهم مدى أهمية مشاركتهم في العملية السياسية وإصدار دستور الدولة وتعريفهم بحقوقهم المشروعة وبيان الأوجه السياسية الأخرى ما يحتاجها داخل الساحة ومدى تجاوبه لمتطلبات الزمن السياسي وتوافقه مع تدرجات الفكر السياسي فالوصول إلى مرحلة سلطة النوخبة يعني قدرة النوخب السياسية المستقلة في إثبات وجوده السياسي والفكري وملئ الفراغ الذي يحتويه الساحة

السياسية بعد تغير السلطة وعنونة الساحة وواقع الأحداث بالعنوان الذي يتفق مع كينونة الحياة السياسية لذا فإن وضوح الأهداف وطبيعتها له أهمية كبيرة في بناء معالم سياسية جديدة تترجم فيها كل الكلمات والمصطلحات السياسية وتعرف حسب القدرة على تطبيقها على الواقع حيث تنتظم الأحداث داخل الساحة وتصبح كل فكرة سياسية في موقعها الحقيقي لذا فان إمكانية الوصول إلى لغة الحوار السياسي يكون أفضل وتتهيأ الساحة السياسية والقدرة الفكرية للشعب والأيديولوجية الحزبية على رسم خطط سياسية جديدة آخذاً بنظر الإعتبار أهداف الشعب وطموح النوخب الفكري في إبراز معالمهم الفكرية وكفاءتهم وتقلد المناصب الحكومية والسياسية والذي ينحصر تقلده على الكيانات الحزبية فقط لذا كسر الحلقة الحزبية المغلقة والتوجه نحو الإنفتاح الفكري والسياسي إحدى الأسس المهمة التي تمتع بها المرحلة الثالثة من مراحل الوصول إلى بداية التجربة السياسية الجديدة حيث يتم تثبيت الحقائق وتوضيح الأفكار والتوجهات السياسية والحزبية وبيان الفرق مابين حقوق الشعب والحقوق الذاتية ومابين الأهداف الحزبية والأهداف العامة الذي يجب العمل من أجل تحقيقه والذي به يتم الوصول إلى بناء سياسي وقانوني سليم داخل الدولة وهذا يؤدي إلى تحقيق العدالة السياسية والإجتماعية وبهما تحقيق الموازنة السياسية والدخول إلى معالم المنافسة الحزبية المشروعة هادفاً خدمة الشعب حيث يصبح رغبات الشعب طرفاً هاماً أثناء وضع الخطط السياسية والحزبية للأهمية داخل الساحة السياسية وإعادة التوازن إلى المعادلات السياسية وتوضيح الغموض التي فيها هذه المرحلة يجب على الأحزاب السياسية تغير خططهم الحزبية أثناء الإنتخابات وترك السياسة الذي كانوا يتبعونها في المرحلة الثناية من مراحل التوجه نحو الديمقراطية وهي مرحلة دكتاتورية الأحزاب فعدم مراعاة تلك التحول السياسي يؤثر كثيراً على مستوى الأحزاب السياسية أثناء الإنتخابات لأن الزمن السياسي وإستخدام وإتباع القائمة الحزبية المغلقة يختلف عن الزمن السياسي وإستخدام القائمة الحزبية المفتوحة.

إن إتباع سياسة القائمة الحزبية المغلقة يعتبر وسيلة الأحزاب السياسية أثناء الإنتخابات في إطار المرحلة الثانية من مراحل التجربة السياسية بعد تغير السلطة أي مرحلة دكتاتورية الأحزاب حيث أن سيطرة الأحزاب السياسية على كل الإتجاهات الفكرية والسياسية وبسبب ما تعاني

الساحة السياسية من الأزمات والفراغ الذي تحتويها مما يفسح المجال أمام الأحزاب السياسية من فرض سيطرتها الفكرية والحزبية على الساحة وعلى رغبات الشعب وآرائهم حيث يفرض عليهم القائمة الحزبية تحت شعار حرية الإختيار يكون الشعب حر في إختيار قائمة من القوائم الحزبية عند التصويت ولكن بسبب فراغ الساحة السياسية من وجود حركات فكرية منظمة ومعارضة للأحزاب وعدم وجود توجه سياسي آخر يمكن ان يستند عليه الشعب لغرض بناء حياة سياسية جديدة لذا يفرض عليه إختيار إحدى القوائم وتلك القوائم تكون مرشحيها غير معروفين للشعب لذا فان المرشحين رغم ضعف مستواهم السياسي والثقافي يستفيدون من قوة القائمة ويتقلدون المناصب الحكومية والسياسية عن طريق تلك القائمة الحزبية إذن في هذه المرحلة لا يتبين المستوى السياسي للمرشحين داخل الساحة وإنما ما تحكم هي قوة القائمة الحزبية نفسها فضعف المرشحين ينعكس على المسيرة السياسية حيث لا يستطيع الأحزاب السياسية عن طريق هؤلاء المرشحين عند وصولهم إلى مكانتهم السياسية تحقيق أهدافه الحزبية وخير مثال على ذلك التجربة السياسية في العراق حيث يسيطر فيه الأحزاب السياسية على الساحة ويقلدون مرشحيهم المناصب الحكومية والسياسية على الرغم من عدم قدرة تلك الأشخاص من ممارسة العملية السياسية بشكلها الصحبح لضعف المستوى السياسي والثقافي لديهم لذا فان الأزمة السياسية داخل الساحة العراقية في توسع مستمر وتأخر العملية السياسية وإرساء معالم الديمقراطية، فالعمل بموجب القائمة الحزبية المغلقة تعبر عن مدى سيطرة الأحزاب السياسية على مقاليد الحكم والسلطة وعنونة الساحة السياسية حسب رؤيتهم الحزبية وما يحقق أهدافهم الذاتية فلا سمو للدستور في هذه المرحلة ولا عنوان لسلطة الشعب حيث لا يستطيعون ممارسة حقهم المشروع في إختيار تطغى عليها الطابع الحزبي ولا يتوافق الأحداث مع تدرجات الزمن السياسي وتصبح الساحة السياسية مصدر للفوضى وعدم الإستقرار بسبب عدم وضوح الإتجاهات السياسية والرؤية الحزبية تجاه معالم الأحداث يجب علينا تثمين الزمن وتزمينها حتى تستطيع فعلاً عنونة الساحة السياسية والبدء ببداية إنسانية جديدة ومنها تبتكر قانون جديد للحياة قانوناً يعلم الناس معنى العدل وتعريف تلك الكلمات والمصطلحات بعد تجسيدها على أرض الواقع ثقة الناس به حتى تستطيع فعلاً ممارسة حياة سياسية جديدة تختلف عن زمن

الحرمان والتحايل على الحقيقة والواقع وبناء أفكار ومعالم يتأسس من خلاله مكونات جديدة يمكن بهما تنظيم الساحة السياسية وبناء الكيان السياسي والفكري والحزبي حسب تدرجات الزمن السياسي وواقع الأحداث والتخلص من الإنحصار الفكري والذي يقيد الفكر المستقل فالتحول من مرحلة سياسية نحو مرحلة أخرى يحتاج إلى أسس وبناء كيان سياسي وفكري وتحقيق إحتياجات الزمن السياسي والساحة ومراعاة الوعي السياسي للشعب ومتطلباتها حيث يجب تحديد المراكز الفكرية ومدى قدرة تلك الأفكار التعبير عن الحقائق والأحداث فماهية الزمن السياسي والفراغ الذي يعاني منه الساحة السياسية والإنقطاع مابين الأحزاب السياسية ومتطلبات وأهداف الشعب كل ذلك يؤدي إلى تفرد الأحزاب السياسية بكل القرارات على الرغم من عدم تأهيلهم للمارسة الحقوق السياسية وعدم قدرتهم على التقدم بالعملية السياسية وإنشاء معالم جديدة يختلف عن الحياة السياسية السابقة إذن عدم وجود كيان سياسي وفكري مناهض للكيان الحزبي هو الذي يجعل الأحزاب السياسية في موقع الصدارة في إدارة الدولة وتقلد المناصب الحكومية والسياسية وحصره بالكيانات الحزبية فقط وليس قدرة تلك الأحزاب الفعلية ومؤهلاتهم لقيادة الساحة السياسية لذا العمل من أجل بناء كيان فكري جديد وتنظيم الحركة السياسية والفكرية داخل الساحة هو أساس البدء بالمسيرة السياسية الجديدة والتخلص من الدكتاتورية تحت أي عنوان سياسي آخر وعدم العيش ضمن إطار توجهات حزبية مقدية تنير الأفكار الشعبية وتسد كل الأبواب السياسية أمام النوخب السياسية والفكرية من حق المشاركة في العملية السياسية وحق تقلد المناصب الحكومية والسياسية فالفراغ التي تعاني منها الساحة السياسية تنعكس على كل الحركات الفكرية والحزبية وتحدد أسس والقرارات الصادرة من أجل بيان حالة الكيان السياسي ومدى تقبلها بالتغيرات الجديدة لذا فان تحديد المواقع السياسية وتوجيهات الأحزاب وتقبل الشعب لتلك الأحداث تبين درجة سيطرة الأحزاب على واقع الساحة ومدى قدرتهم على الإستمرار في تسخير الشعب من أجل تثبيت أهدافهم الحزبية وتطبيق خططهم السياسية داخل الساحة وتحديد المواقع حسب القوائم الحزبية المغلقة إذن هنا لايفرض فقط القائمة الحزبية وانما الأشخاص السياسية يفرض على الشعب على الرغم من مستواهم الهابط وعدم كفائتهم السياسية والفكرية وهذا بسبب مدى الإستهانة بفكر الشعب

وآراءه ورؤيته تجاه الأحداث والساحة بفكر الشعب وآراءه ورؤيته تجاه لذا فان القائمة الحزبية والمغلقة تبين مدى حرمان الشعب من حقوقه المشروعة ودرجة وتسلط الأحزاب بفكر الشعب وآراءه ورؤيته تجاه على واقع الساحة وعنونتها بالعنوان الذي يخدم معالمهم الذاتية ففي هذه المرحلة لا يتبين قوة وكفاءة الأحزاب السياسية لأن هناك واقع مفروض على الشعب تقبله مهما كان درجة خدمة لك الحزب وخططه لمعالمهم وأهدافهم وعلى الرغم من وجود احزاب سياسية أخرى داخل الساحة ولهم حرية الإشتراك في الإنتخابات وتقديم قائمة الحزبية من أجل المنافسة على المناصب والمقاعد البرلمانية إلا أن إحتواء الساحة تكون قبل الأحزاب الرئيسية ويتم تقسيم الحقائب الوزارية والمقاعد البرلمانية ضمن إتفاق حزبي وسياسي دون الإنحياز للمنافسة الحزبية هنا يتعدم المنافسة بين الشخصيات السياسية وبيان مدى ودرجة كفائته داخل الساحة وشعبيته حسب رغبات الشعب فمرحلة القائمة الحزبية المغلقة هي مرحلة دكتاتورية الأحزاب وبالأخص الشطر الأول من تلك الدكتاتورية وهي تمثل أزمة الأحزاب السياسية في كيفية التعامل مع الواقع فعدم وضوح المعادلات السياسية والغرض التي تعم الساحة وعدم تنظيم الإتجاهات الفكرية يؤدي إلى قدرة النوخي الفكرية على ممارسة نشاطاتها والبدء ببيان كيانه الفكري المناهض للأفكار والأهداف الحزبية رغم أهمية تلك الآراء للمسيرة السياسية وعنونته بالعنوان السياسي الصحيح ومدى خدمته للشعب فعلى الرغم من الفوضى التي تعم الساحة السياسية إلا أن تدرجات الزمن تفرض نفسها على الواقع السياسي ويبدأ حركات فكرية جديدة داخل الساحة وأن كانت غير منتظمة وقوية بالشكل التي تتيح لها المشاركة في العملية السياسية وتعتبر العنوان للساحة إلا أنها تختلف نوع من السخط الشعبي تجاه القرارات الحزبية وسيطرتها على كل المؤسسات وتحتلها بمصير الشعب لذا تتحول تلك الأحزاب تدريجياً إلى إتباع سياسة أخرى أثناء الإنتخابات وهي سياسة القائمة الحزبية المفتوحة وتعتبر هذه السياسة مرحلة أخرى والشطر الثاني من مرحلة دكتاتورية الأحزاب وهي أزمة الساحة السياسية أي تعين مأساة الساحة السياسية ومصدر أزمتها والتعامل مع الأحداث حسب الزمن السياسي ودرجة الوعي السياسي للشعب وواقع الأحداث.

فعندما يتوازن ألمعادلات ألسياسية داخل ألساحة يتغي مفاهيم ألحزب ألسياسي وبرنامج عمله

يعتبر هذه المرحلة الشطر الثاني من مرحلة دكتاتورية الأحزاب فيها تتغير سياسة الأحزاب السياسية في كيفية التعامل مع الساحة وواقع الأحداث ومتطلبات الشعب ورؤيتهم تجاه المستقبل السياسي للدولة حيث أن سخط الشعب تجاه سياسة الأحزاب في عدم إعتبارهم لرغبات الشعب يؤثر على مدى مشاركته في الإنتخابات وعدم الإنصياع العشوائي لرغبات تلك الأحزاب على الرغم من عدم رغبتهم للسياسة الحزبية وبالأخص المرشحين ضمن الائمة الحزبية والذي لايعرفون كيانهم وعنوانهم ألا يعيد فوز القائمة الحزبية بالإنتخابات حيث يصبح الشعب تجاه الأمر الواقع في تقبل أشخاص غير كفوئين وغير مقبولين سياسياً تلك الإستهانة برغبات الشعب يؤثر على سير العملية السياسية لذا يحاول الأحزاب السياسية تغير سياستهم والتحول نحو إعلان القائمة الحزبية والمرشحين من خلالها لتقلد المناصب فالعمل بموجب القائمة الحزبية المفتوحة تعني الإعلان عن أسماء وعناوين المرشحين ضمن القائمة وهذا مايؤدي إلى تغير العملية السياسية داخل الساحة والبدء بميزان جديد في تحديد المناصب وان كان الأشخاص حزبيين وعدم قدرة أشخاص مستقلة بترشيح نفسه لغرض المنافسة على تلك المناصب والمقاعد البرلمانية إلا أنه يفرض على الأحزاب السياسية في البحث عن إطار رغبات الشعب أثناء خطتهم الحزبية وبرنامجهم داخل الساحة هنا يبدأ مرحلة سياسية جديدة في بيان المستوى السياسي للأحزاب داخل الساحة حيث تعتمد بيان قوة القائمة الحزبية على قوة وكفاءة المرشحين ضمن القائمة فيعكس القائمة الحزبية المغلقة والذي ينعكس قوة القائمة على المرشحين وحتى كانوا غير كفوءين داخل الساحة لذا لا يظهر في مرحلة القائمة الحزبية المغلقة درجة كفاءة الأشخاص السياسين المرشحين لتقلد المناصب حيث يستفادون من قوة القائمة الحزبية في هذه المرحلة تكون الأحزاب السياسية ذا حرية تامة في فرض سياستها ومرشحيها على الساحة ولايوجد هناك أي مانع يصد برنامجه الحزبي أما في مرحلة القائمة الحزبية المفتوحة يفقد الأحزاب السياسية أن أراد الحفاظ على مستواها داخل الساحة تلك الصلاحية والحزبية أثناء وضع خطتها الحزبية وترشيح الأشخاص السياسية ضمن قائمتها لأن يحتاج الحزب السياسي ومستواه داخل الساحة يعتمد على مستوى الأشخاص المرشحة ضمن قائمتها الحزبية فالأحزاب السياسية التي تراعي تلك التغيرات والتحول ويعتمد في برنامجه الحزبي على دراسة

منتظمة للأشخاص السياسية والمرشحين ضمن قائمة بإختيار أشخاص وان كانوا حزبيين لهم شعبية داخل الساحة السياسية فكلما كانت قائمتها تحتوي على أشخاص يتمتعون بمستوى سياسي بارز وذا شعبية داخل الساحة فانها تضمن أكبر قدر ممكن من المقاعد البرلمانية إذن أساس نجاح الحزب السياسي أثناء الإنتخابات هو مدى تعامله مع الواقع السياسي وإختيار أشخاص أكفاء وذا مستوى فكري بارز وذا شعبية داخل الساحة ففي الإنتخابات الأخيرة التي جرت في العراق قد أعتمدت الأحزاب السياسية على القائمة الحزبية المفتوحة أثناء الإنتخابات وهذا يعني بأن المسيرة السياسية في العراق قد توجه نحو معالم الشطر الثاني من دكتاتورية الأحزاب وهي معرفة أزمة الساحة السياسية وتحديد عنوانها على أساس وقائع الأحداث وقد كان النصيب الأكبر من المقاعد البرلمانية للأحزاب السياسية الذي سار ضمن التحول السياسي وغير برنامجه الحزبي وسياسته في الترشيح واعياً بذلك التحول نحو القائمة الحزبية المفتوحة حيث أن هناك أحزاب سياسية قد أعتمدت على أشخاص كفوءين ومنهم من أختار أشخاص خارج نطاق دائرته الحزبية وقام بإحتوائه لغرض الإستفادة من شعبيته داخل الساحة ومن كفاءته السياسية وبذلك حصلت على أكبر قدر ممكن من الأصوات في حين لم تراع أحزاب سياسية أخرى وذا مستوى سياسي عالي داخل الساحة تلك التحول وأعتمدت على نفس سياستها السابقة أثناء ترشيح مرشحيها للمقاعد البرلمانية وكانت نتيجتها غير متوقعة سبب تأريخها الحزبي ومستواها ي مرحلة القائمة الحزبية المغلقة ونزل مستواها داخل الساحة ولم تحصل على مقاعد برلمانية تتناسب مع حجم وقوة ذلك الحزب السياسي إذن مراعاة الزمن السياسي وواقع الأحداث والتدرجات الفكرية داخل الساحة هي أساس تقدم الأحزاب الأساسية وتزامنه مع الزمن السياسي والحفاظ على مستواه الحزبي داخل الساحة فالتوافق مع واقع الساحة وتعير البرنامج الحزبي حسب تدرجات الزمن السياسي ومستوى الوعي السياسي للشعب تؤهل الأحزاب السياسية على مزامنة الزمن والسير ضمن إطار الأحداث والتوافق مع الساحة السياسية التغيرات التي تحدث فيها فبذلك تحافظ على خطواتها الحزبية وان تغيرت طبيعة ودرجة قوتها مع التغيرات التي تحدث داخل الساحة إلا أنها تحافظ على سيرها الحزبي وتتدرج ضمن التوجهات السياسية داخل الساحة وتصبح مؤهلة للمنافسة مع الإتجاهات الفكرية

الأخرى والتي هي في بداية نشوءها ولكن تتطور ويتقدم خطاها مع سريان الزمن وكفاءة النخب السياسية المستقلة الذي يريد قيادة الساحة السياسية والشعب هكذا تبدأ المسيرة السياسية بدايتها الصحيحة والمنطقية حيث يتم التعامل مع الأوجه الفكرية والكلمات السياسية والإتجاهات الحزبية حسب متطلبات الزمن وواقع الساحة وإحتياجات الشعب ورغباته فهذا يؤدي إلى تقارب الأوجه الحزبية مع بعضها والدخول في إطار الحوار السياسي من أجل تحديد أزمة الساحة السياسية وكيفية علاج تلك الأزمات مع تقارب الأوجه الفكرية مابين الأحزاب السياسية والشعب لأن تعامل الأحزاب السياسية مع واقع الساحة تكون حسب تزامن الزمن والعمل من أجل تحديد الأزمات التي تتوسع دائرتها داخل الساحة يوم بعد يوم فالتعامل مع الواسع السياسي يؤدي إلى تقارب الأوجه مابين الأحزاب السياسية والنخب الفكرية التي تقود الحركة الفكرية الجديدة ويعمل من أجل إرساء معالم سياسية متوافقة مع الزمن السياسي وواقع الأحداث فتلك التقارب تجعل المسيرة السياسية تخطو خطواتها نحو بلوغ معالم ومراحل التجربة الديمقراطية والتعامل مع الكيانات السياسية والحزبية حسب درجة تعاملها وتوافقها مع الأحداث وأهداف الشعب إذن ففي مرحلة القائمة الحزبية المفتوحة يبدأ الشارع السياسي ورأي الشعب على الخطة الحزبية وتوجيهاته داخل الساحة حيث يبدأ البحث عن المؤهلات الجديدة التي يستطيع بها مواجهة الواقع السياسي ومزامنة الزمن تتقارب الأوجه الفكرية وتتناسب تدريجياً أهداف الشعب مع أهداف الأحزاب السياسية وتتغير الأيديولوجية الحزبية حسب واقع الأحداث ومتطلبات الشعب والساحة السياسية هنا يحدث فجوة داخل الساحة السياسية المتبعة من قبل الأحزاب السياسية وهو العمل بشكل منفرد دون الإعتبار لواقع الساحة وإحتياجات ومتطلبات الشعب فتلك الفجوة يؤدي إلى إحداث خلل في الإتفاقات الحزبية التي تحدث بين الأحزاب السياسية من أجل التوافق فيما بينهم على تقسيم المناصب الحكومية والحقائب الوزارية والمقاعد البرلمانية دون الإعتبار لمتطلبات الساحة السياسية لذا يتغير الأوجه الفكرية للأحزاب في كيفية التعامل مع الأحداث ويصبح الساحة ملكاً للتطورات السياسية والحركات الفكرية التي يسيطر عليها إتجاهات غير حزبية يظهر داخل الساحة من جراء الفراغ السياسي التي تعاني منها فتعير مراكز القوى داخل الساحة وظهور مراكز جيدة لنشر الأفكار والأسس تجمعل

المرحلة السياسية تأخذ ميزان الحقيقة نحو بناء كيان سياسي جيد تتوضح فيها المعالم الفكرية والحزبية وتوجهات الشعب فمرحلة القائمة الحزبية المفتوحة يعطي معنى جديد للساحة السياسية حيث تصبح مركزو للصراعات والمنافسات الفكرية والتي تتقدم بها جميع الإتجاهات السياسية وتأخذ موقعها الحقيقي من الأحداث ويصبح تعريف الكلمات السياسية والمصطلحات متقاربة مع الواقع وإيمان الشعب بفكرة التغير حيث يتغير العنوان السياسي ويبدأ ميزان جديد بدل من ميزان الأحزاب السياسية والذي كان دوماً في غير نصابه الحقيقي من ألأعتدال فتأهيل الساحة السياسية بالشكل الذي يستطيع النوخب الفكرية من المشاركة في العملية السياسية وحق تقلد المناصب الحكومية والسياسية تبدأ مرحلة جديدة من المراحل السياسية داخل الساحة وهي مرحلة سلطة النوخبة وهي بداية المرحلة الثالثة من مراحل الوصول إلى بداية التجربة الديمقراطية فهكذا تبدأ المسيرة السياسية توجهاتها الحقيقية ورؤيتها الواقعية تجاه الأحداث والتساير مع الزمن وهكذا تستتنج الأفكار حسب المراحل السياسية ومدى وقدرة الشعب على تعريف الكيانات السياسية والإحساس بالتغيرات التي تحدث داخل الساحة والتعامل مع الواقع من الوجهة الخاصة بالتوافق مع الرؤى السياسية والحزبية ومتطلبات الشعب هنا يتوجه المسيرة السياسية نحو معالم الموازنة السياسية وتعريف الكلمات والمصطلحات حسب كينونة التوجهات الفكرية ومدى تطبيق تلك الكلمات والشعارات داخل الساحة ومدى إحساس الشعب بكل تلك التوجهات الفكرية فتلك الإحساس يولد حركة سياسي مناهضة للحركة الأحزاب السياسية وتوجهات فكرية أخرى نحو تأسيس معالم حياة سياسية جديدة تتبنى مفاهيم الشعب ومتطلباتهم وطموحهم داخل الساحة السياسية ورؤيتهم تجاه العملية السياسية والحركة الفكرية للأحزاب وخططهم في رسم ملاحم بناء الدولة الجديدة فظهور كيان الشعب يتأسس من خلاله كيانات فكرية أخرى منها الكيان الفكري والذي في النهاية يتأسس من خلاله الرأي العام رأي الشارع السياسي كيان الفكري للنوخب السياسية المستقلة والذي لديهم رؤية واقعية ومنطقية تجاه كل التوجهات السياسية ومسيرة الأحزاب والعنوان السياسي للساحة.

عندما يصل ألشعب ألى مرحلة معرفة موقعه داخل ألساحة يتغير ألمفاهيم.

يعتبر الوصول إلى هذه المرحلة بداية لحياة سياسية جديدة وعنوان المرحلة الثالثة من مراحل الوصول إلى بداية التجربة الديمقراطية فمن خلال هذه المرحلة يصل الشعب إلى مستوى لائق من الوعي السياسي والفكري والذي يكون عنوان لسلطته وقدرته داخل الساحة السياسية ففي هذه المرحلة يتبنى الشعب إتجاهات فكرية عديدة وينظم الحركة السياسية داخل الساحة ويؤسس قاعدة فكرية لتطوير التوجهات الفكرية داخل الساحة ويكون مصدر لإنتهاء المنافسة بين الأحزاب السياسية لغرض خدمة الشعب وتحقيق الأهداف العامة بعيداً عن الهدف الحزبي والذاتي حيث يتحول الأحزاب السياسية من التوجه الذاتي في المنافسة الحزبية إلى توجه سياسي معروف وواضح يراعي حقوق الشعب وعنوان الساحة وتدرجات الزمن السياسي هكذا يصبح الشعب جزءاً هاماً من العملية السياسية ومصدر المنافسة الحزبية حيث يعرف الشعب موقعه من الأحداث ودرجة أهمية في تقدم بالعملية السياسية وإنشاء الدولة والمشاركة في إصدار الفكرية السياسية والحزبية وإختيار أفضل الأسس لبناء الحياة السياسية الجديدة وتأسيس معالم لدولة القانون والمؤسسات والحزبية حيث بكون الساحة السياسية في هذه المرحلة أساساً لبناء أفكار جديدة حيث أن بناء الكيان السياسي للشعب يؤدي إلى تحديد صفة الأهداف حيث يتوضح الأهداف العامة ويتم تفرقته عن الأهداف الحزبية والخاصة لذا فان الإتجاه الشعبي يكون له وجهتها الخاصة وهدف محدد يعمل من أجله الفكر الشعبي لذا يتولد الكسان السياسي الشعبي ويتحدد خطاها فيتم العمل من أجل تحقيق رؤية الشعب تجاه العملية السياسية فمن خلاله يتم تحديد موقع الشعب من الأحداث ويصبح كيانه مصدر لظهور كيانات فكرية جديدة ومنظمة ويتولد من خلال تلك الكيانات الرأي العام أو رأي الشارع حيث يتم إعادة التوازن إلى الساحة السياسية وتوضيح المعادلات الغامضة وتثبيت المواقع الفكرية وتنظيمها وتجسيد الأسس السلمية والمنطقية ففي هذه المرحلة يصل الشعب إلى مستوى بارز من الوعي السياسي والقانوني بحيث يستطيع معرفة كل الأتجاهات الفكرية ويتوضح لديه مركز السلطات حيث يعرف موقعه الحقيقي من الأحداث ومركزه داخل الساحة السياسية ومدى قدرته على التأقلم مع الزمن السياسي ومسايرة الأحداث عند ذلك الوقت يكون أرضية الساحة السياسية مهيأة تماماً لظهور وتأسيس مراكز وسلطة النخبة حيث يستطيع النوخب الفكرية والسياسية المشاركة في بناء

الكيان الفكري والسياسي عن طريق قاعدة الشعب ومؤهلاته داخل الساحة حيث يصبح سلطة ألنخبة واضحة المعالم و يستطيع فرض كيانها الفكري وأسس ومبادئها ضمن الإطار الفكري للشعب والنوخب الفكرية عند وضع خطتها السياسية والحزبية للوصول إلى أهدافها داخل الساحة فعن طريق سلطة النوخبة يمكن تجسيد المرحلة الثالثة من مراحل الوصول إلى بداية التجربة الديمقراطية حيث عن طريق تأسيس الكيان السياسي للشعب وتحديد سلطتها وموقعه من ألأحداث وبيان رؤيته تجاه الواقع السياسي يهيأ الجو السياسي الملائم لتفعيل الرؤية السياسية للنوخب الفكرية وإعطائها القوة والمكانة الحقيقية داخل الساحة فالقاعدة الشعبية هي مصدر تطور ونشوء قاعدة سلطة ألنخبة والسلطة الرا بعة أي أ لسلطة العامة حيث أن الرأي العام الشعبي هي أساس بناء الحياة السياسية الجديدة ونقطة التحول من دكتاتورية الأحزاب نحو بداية المسيرة الفكرية الشعبية وتوضيح أهدافها والذي من خلاله يتم بيان كل الإتجاهات الفكرية والسياسية ويفرض على الأحزاب السياسية تغير وجهتها الحزبية وخططها السياسية في كيفية التعامل مع الشعب والساحة السياسية هنا تبدأ المنافسة مابين الأحزاب السياسية على كيفية خدمة مصالح الشعب وتحقيق أكبر قدر ممكن من أهدافه المشروعة بعد ماكان المنافسة حول كيفية الوصول إلى أهدافهم الحزبية دون الإعتبار لواقع الساحة السياسية ورغبات الشعب إذا الكيان السياسي للشعب وتثبيت موقعه داخل الساحة هي أساس المنافسة الحزبية المشروعة من أجل خدمة الشعب وبالتالي توجه الأحزاب السياسية الوجهة الحقيقية وتزامن الزمن السياسي لذا يكون الوصول إلى إتقاف سياسي وحزبي هدف واحد مشترك يبعث بها الأحزاب السياسية وهو الحصول على رضاء الشعب وتثبيت قوة الحزب السياسي داخل الساحة هنا تصبح لغة الحوار السياسي لغة الأحزاب السياسية للوصول إلى إتفاق سياسي لكيفية إدارة الدولة والتعامل مع الساحة وأهداف الشعب فوضوح الأهداف وتحديد الكيانات السياسية والفكرية في هذه المرحلة يتحدد الإتفاقات الحزبية حول الأساس الذي يستندون عليه عند وضع خطتهم الحزبية لغرض بلوغ الأهداف فتلك التنسيق مابين أهداف الشعب وأهداف الحزب السياسي يولد مركز سياسية منظمة وواضحة المعالم وبالتالي يصل الأحزاب السياسية إلى كيان فكري محدد يعملون أجل تحقيقها على الرغم من إختلاف الأيديولوجية الحزبية فضغط الشارع

السياسي يفرق على الأحزاب مراعاة الزمن السياسي وأهداف الشعب وان يكون لغتهم هي لغة الحوار السياسي قلعة الحوار السياسي هي لغة الشارع السياسي وعنوان سلطة الشعب وأساس تحديد أزمة الساحة ووصول ألنخب الفكرية إلى سلطتهم الحقيقية في فرض كيانهم الفكري ووجهتهم عند إصدار القرارات السياسية فهي أعلى مراتب الذي يصل إليه الشعب وتنظ للوجهة الحزبية ورؤيته تجاه واقع الأحداث فعن طريق لغة الحوار السياسي يصل الأحزاب السياسية إلى حل الأزمة السياسية وتحديد أزمة الساحة ومعرفة توجهات الشعب والنوخب الفكرية وأهدافهم والعمل من أجل خلق التوازن في المعادلات السياسية وهي التوازن مابين الأهداف الحزبية وأهداف الشعب وواقع الساحة وتدرجات الزمن السياسية وتوجهات النوخب الفكرية ورؤيته تجاه الأحداث كل ذلك يكون أساس لخلق قانون جديد للحياة السياسية وتحديد مسار الأحزاب السياسية نحو بلوغ الأهداف فيصبح صوت الشارع هي عنوان الساحة السياسية فعند بناء الكيان السياسي للشعب تتوازن الساحة السياسية وتأخذ الإتجاهات الفكرية سيرتها الأساسية وتتزامن الزمن السياسي وتجاري الأحداث ويستطيع الشعب عند ذلك الوقت معرفة موقعه من المسيرة السياسية ومدى قدرته على تبني الإتجاهات الفكرية المعارضة لفكرة الأحزاب وتتبنى خطط فكرية لغرض التوجه نحو تجسيد معالم جديدة تتوضح فيه الرؤى نحو تحقيق أهدافه المشروعة فعند معرفة أزمة الساحة السياسية يمكن تحديد الحقوق وتصنيفها حيث يتم التفرقة مابين أهداف الشعب وأهداف الأحزاب السياسية فالإستمرار في بيان الأوجه الفكرية وتحديد الأسس والمبادئ الذي يمكن بهما بناء حياة سياسية جديدة تتوضح فيها كل الكلمات والمصطلحات السياسية الجديدة ويتم تعريفها حسب واقع الأحداث ودرجة الوعي السياسي للشعب ومدى قدرة الأحزاب على التعامل مع الساحة السياسية وتوضيح الطرق السياسية لكيفية الوصول إلى الحقائق المنشودة فمعرفة أزمة الساحة السياسية وأزمة الأحزاب في كيفية التعامل مع الواقع والساحة والشعب ومتطلباتها يتم تحديد نقطة الإلتقاء الفكري مابين الأحزاب السياسية وهو كيفية إرضاء الشارع السياسي لغرض الحفاظ على مستوى الأحزاب السياسية داخل الساحة والحصول على أكبر قدر ممكن من التأييد الشعبي لتلك الأحزاب وتوجهاتم داخل الساحة وكيفية إدارتهم للدولة فتحديد تلك الأهداف العامة

والعمل من أجل تحقيقها يؤدي بالأحزاب السياسية الوصول إلى لغة الحوار السياسي والتي بها يتم إتفاق الأحزاب السياسية على كيفية إدارة الدولة وتحديد أزماتها السياسية وسبل معالجتها وكيفية التعامل مع الأحداث والوصول إلى مستوى من التوجه السياسي والحزبي والذي يمكن بها التعامل مع الواقع السياسي بالشكل الذي تعيد توضيح كل الطرق السياسية وإختيار أحسن الطرق للوصول إلى تحقيق الأهداف هكذا يتم تثبيت الحقائق ويتم تحديد السبل والطرق السياسية لمعالجة الأزمات السياسية داخل الساحة فالتعامل يحتاج إلى تنظيم كل الحركات الفكرية والسياسية والشعبية مع بيان مدى وقدرة النخب السياسية والفكرية المستقلة على التأقلم مع واقع الساحة السياسية والتعامل مع الأحداث والمسيرة السياسية بالشكل الذي يتوافق مع مؤهلاته وقدراته على فهم واقعه الزمني وأساسه بمعاني كل الكلمات السياسية وا لمصطلحات الفكرية حسب درجة تطبيقها على أرض الواقع فالإبتعاد عن الخيال السياسي في ترجمة الواقع وعنونة الساحة السياسية يعيد كل التوجهات الفكرية والسياسية إلى موقعها الحقيقي من الأحداث فالكلمات السياسية لايمكن تجسيدها على أرض الواقع بشكل عشوائي دون وجود نظام أو قاعدة يمكن من خلالها بناء أرضية جديدة للإتفاقات السياسية والحزبية والعمل من تواصل الأفكار وتدرجها حسب تزامن الزمن السياسي وواقع الأحداث ومعرفة الشعب في كل المسارات السياسية والحزبية ومدى خدمتها لأهداف الشعب وتوافقها مع واقع الساحة ومتطلبات الشعب فإعادة التوازن إلى الساحة السياسية وبناء الكيانات السياسية وعنونتها بالعناوين الفكرية الحقيقية يحتاج إلى معرفة الإحتمالات المتوقعة عن كل تصرف سياسي وحزبي وأثرها على المسيرة السياسية وواقع الأحداث ومدى تقبل الشعب لتلك التفرقات الحزبية ودرجة توافقها مع الإتجاه السياسي الواقعي والمنطقي لهذا فان بيان الكيان الفكري للشعب ودرجة وعيه السياسي ومدى قدرته على المشاركة في العملية السياسية تبين وتحدد أسس كثيرة لايمكن بناء دولة القانون والمؤسسات إلا من خلالها ولا يمكن البدء بالمسيرة السياسية الجديدة إلا إذا عرفنا ماهيتها وكيفية تجسيدها على أرض الواقع فيها تبدأ الموازنة السياسية داخل الساحة وتكون مؤهلة لإنشاء توجهات فكرية وسياسية مستقلة متعارضة مع التوجهات الحزبية كما تؤمن وصول الشعب إلى الرأي العام ويصبح رأي الشارع السياسي

أقوى من رأي الأحزاب السياسية وتوجهاتها ويفرض عليها كيفية التعامل مع واقع الساحة وان يأخذها بنظر الإعتبار في كل قرار سياسي يمكن أن يصدرها كما يهيأ الساحة السياسية على تقبل أفكار النوخب الفكرية ومشاركته في إصدار القرارات وتحديد الأسس السلمية لبناء الكيان السياسي الجديد كما يهيأ الساحة السياسية لظهور السلطة الرابعة وأخذا موقعها الحقيقي داخل الساحة وفي المسيرة السياسية بذلك يكون كفة سلطة الشعب أقوى من كفة الأحزاب السياسية ويصبح الشعب مصدر السلطات وإصدار الدستور وتحديد العنوان السياسي للساحة وأساس بناء الدولة وهكذا يبدأ المسيرة السياسية الجديدة فعلاً يمكن تطبيق التعريف الحقيقي للديمقراطية والتي تعرف بسلطة الشعب حيث جسدنا تلك السلطة داخل الساحة وعرفنا معنى تلك السلطة وكيفية إنشاءها ومدى أهميتها لبناء الدولة مراعاة التوازن إلى المعادلات السياسية وتوضيح الغموض الذي كان دوماً يغير الحقائق ويعنون المسيرة السياسية بالعنوان البعيد كل البعد عن مسار الأحداث ويبعد الشعب عن أخذ دوره الحقيقي في ممارسة نشاطه وإكمال التجربة السياسية وسد الثغرات التي كانت تعاني منها الساحة والذي سبب كل تلك الأزمات السياسية كما كان السبب في إحداث أزمة الأحزاب السياسية على معرفة واقع الأحاث وإبعادهم عن الوصول إلى نقطة الإلتقاء في الأفكار السياسية والوصول إلى إتفاق حزبي لكيفية إدارة الدولة ومعرفة متطلبات الشعب والتعامل مع الزمن السياسي حسب تدرجها الحقيقي وعدم التأخر عن المسيرة السياسية والبقاء ضمن دائرة حزبية مغلقة لايمكن من خلاله التوافق مع الأحداث والمستجدات الفكرية والسياسية الجديدة كل ذلك تفقد مؤهلاتها السياسية وتفقد سيطرتها على الساحة وبذلك هيأ المجال لتثبيت الأفكار السياسية.

فعند الإختلاف مابين زمنين سياسيين والإختلاف مابي تدرجات الزمن وواقع الأحداث والإختلاف في الوعي السياسي وأهداف الشعب والمعاناة الإنسانية الذي عاناها الشعب الكوردي كل ذلك يجعل هناك تناقض مابين المسيرة السياسية في كوردستان عن باقي أجزاء العراق كما أن الرؤى الحزبية والسياسية لاتتوافق مع تزامن الغرض ومسيرة الأحداث كل ذلك أثر كثيراً على طبيعة المسيرة السياسية داخل كوردستان كما أثر علة أهدافهم وحقوقهم المشروعة حيث كما تعمل بأن أقليم كوردستان قد نال حريته قبل باقي أجزاء العراق بعدة سنين

وبسبب ماعاناته الإنسانية والقتل والإبادة الذي لاقاه في ظل النظام الدكتاتوري وإهتزاز ثقة الشعب الكوردي بكلمة العدل والإنفاق وأعلوية الدستور الذي طالما كان في بنود الدساتير العراقية تذكر حقوق الشعب الكوردي وأعلوية القانون وحرية إبداء الرأي لكن ماكان يطبق داخل الساحة بعيد كل البعد عن تلك المفاهيم والبنود ولم يلاقي إلا الدمار والقتل والإبادة الجماعية ولهذا فعندما سنحت لهم الفرصة في التعبير عن آرائهم وتوجهاتم ووضع على عاتقهم مسؤولية كبيرة وهي بناء حكومة كوردية بكل مؤسساتها وبسبب حلمهم بالعيش في إطار كيان سياسي وحكومي يحققون فيه توجهاتهم الفكرية ويبرهنون للعالم بأنهم شعب لهم كيان سياسي خاص وتوجهات فكرية لها أصالة ولهم تأريخ وحضارة ما يتيح لهم حق العيش ضمن كيان سياسي خاص بهم ولهذا فان رؤيتهم للحياة السياسية ختلف كثيراً بعد أن نالوا حريتهم وعزل كوردستان عن باقي أجزاء ألعراق لكي يكون ضمن حماية دولية بدأو بالمسيرة السياسية الجديدة ومحاولة بناء كيان كوردي لهم خصوصيتهم وآرائهم المستقلة تجاه المستقبل السياسي لهم ولباقي أجزاء العراق وبهذا فقد نجحوا بفضل الوعي السياسي للشعب الكوردي والقيادة السياسية الحكيمة من إعلان حكومة أقليم كوردستان والإعلان عن البرلمان الكوردستاني وتأسيس باقي المؤسسات الحكومية وتحيد سلطاتها وصلاحيتها فأصبحوا على بداية مسيرة سياسية جديدة وإختاروا عنوان سياسي لهم وهو النظام الفيدرالي وعلى الرغم من الصعوبات السياسية والإقتصادية الذي واجهتهم إلا أنهم نجحوا في مسيرتهم السياسية والبدء بتعريف المصطلحات والكلمات السياسية بالشكل الذي يتفق مع واقع الساحة ووعي السياسي للشعب حيث مر المسيرة السياسية الكوردية بالمراحل التقليدية لكيفية الوصول إلى بداية التجربة الديمقراطية ولعدم تزامن العنوان السياسي مع حقيقة الساحة السياسية تأخر العملية السياسية وأنقطع الشعب عن المسيرة السياسية ولم يعد يعرف معنى الكلمات السياسية وواقع الأحداث لكن القيادة السياسية الكوردية دوماً كانت تحوال عن طريق تحقيق التوازن مابين أهداف الأحزاب السياسية وأهداف الشعب عن طريق تحقيق التوازن داخل المعادلات السياسية وتوضيح الغموض التي فيها وان يجعل الشعب جزءاً مهماً من العملية السياسية لغرض الإحساس بواقع الأحداث وتساير الزمن السياسي عند ذلك الوقت يتقدم العملية السياسية في كوردستان وتأخذ

مجراها الحقيقي ويتدرج الأفكار السياسية ويتحول من مرحلة سياسية إلى مرحلة أخرى حسب إحساس الشعب بواقع الأحداث ودرجة تعامله مع الساحة السياسية وقدرته على المشاركة في العملية السياسية وان يكون جزءاً مهماً من القرارات السياسية ويتحكم بمصدرها ومصدر وضع الخطة الحزبية والسياسية لكيفية إختيار الطريق السياسي الملائم للوضع السياسي في كوردستان هكذا تخطى التجربة السياسية في أقليم كوردستان صعوبات كثيرة حتى تحول من حكومة الأحزاب التي كانت تعيش فيها بعد التخلص من الدكتاتورية النظام الاسبق واصبح يتحكم بمصيرها السياسي حيث ان حب الشعب الكوردي و ايمانه بالديمقراطية و مبادئ حقوق الانسان الذي طالما حُرم فيها طوال عقود كثيرة من الزمن وإيمانه بأعلوية الدستور و القانون اولها فوق كل السلطات و اكبر ضمان لحماية حقوقهم المشروعة كل ذلك اثر على العملية السياسية الكوردية و تحقيق اهداههم بعد تخلص العراق من النظام الدكتاتوري بواسطة قوة خارجية حيث ان القيادة الكوردية قد مد يد التعاون و التضمن السياسي مع باقي اجزاء العراق لغرض اجرامية من الازمة السياسية و الفرض الذي عم التساحة بعد تغير النظام و جدد و عده بانه يريد العيش ضمن عراق ديمقراطية فيدرالي يحترم فيها حقوق الانسان و حقوق المقابل و خصوصاً حقوق الشعب الكوردي ويضمن تحقيق اهدافهم المشروعة على الرغم بان اقيم كوردستان كانت تعيش مراحل متقدمة في العلمية السياسية و خطىء خطوات كبيرة نحو بلوغ معالم سياسية جديدة و كانت نستطيع الاستفادة من أ لوضع السياسي السيء للعراق واعلان دولة كوردية مستقلة حيث اصبح لديه من الشروط مايؤهله للاعلان الدولة و هي شروط الاساسية للانشاء الدولة حيث اصبح لديه ارض يمكنها هو ارض كوردستان و لديه شعب و هو الشعب الكوردي و لديه تنظيم سياسي و هي حكومة كورد ستان بكافة مؤسساتها قادرة على ادارة الاقليم لكن الشعب الكوردي و قيادتها السياسية اثبتو للعالم حتى فيهم و بانهم قادرن على تخطي كل الصحاب و ليسوا ممن يتنهزون الُفرص السياسية للوصول الى اهدافهم على الرغم من انهم قد تحت عنوان سياسي هو هدف الاكراد في ايصال العراق اليه و انجاح تلك العلمية السياسية على تحرار ماحصل في كوردستان العراق فطبيعة التعامل السياسي مع العراق الجديد و في اطار عنوان سياسي بعيد كل البعد عن واقع الساحة السياسية في العراق

و عن عقول وايدلوجية و طريقة يفكر الاحزاب السياسية التي ظهرت كيانها بعد انهار النظام الدكتاتوري حيث ان العقلية السياسية في العراق و عقلية تلك الاحزاب مايزال لايؤمن باحكام الدستور و القانون و حقوق المقابل فالتعامل مع العراق تحت عنوان سياسي خاطىء كان له الاثر الكبير في تاخر العملية السياسية و وصول الاكراد على حقوقهم المشروعة عن طريق القانون و خصوصا في المناطق التاريخ عليها كمدينة كركوك و غيرها من المناطق و الذي حاولت دوماً الحكومة العراقية السابقة تغير معالمها الجرافية و الاجتماعية و التاريخة و حرم الشعب الكوردي في تلك المدينة من اراضية واملاكه و يهجريهم خارج المدينة و نحن نلاحظ كم اخر الحكومة العراقية الجديدة يطبيق القانون و احكام الدستور و البنود الخاصة يحقق الشعب الكوردي واعادة الحقوق للاصحابها فكيف جاز الحكومة العراقية القيادة السياسية الكوردية بعد سنين من المشاركة الكوردية في العلمية السياسية و ضحى بالكثير من اجل بناء العراق الجديد و وضح كل جهودها السياسية من اجل بناء العراق وإنجاح العلمية السياسية و لم يفكر بأهدافها الخاصة و أهداف الشعب الكوردي وان يستفيد من الوقت والصف السياسي في العراق بعد تغير نظام و الذي كان بعم الفوضى داخل الساحة السياسية في العراق و لم تكن هناك نظام سياسي يحكم العراق على يمكن كوردستان كا لديها حكومة و برلمان و نظام السياسي و قد خطى في العملية السياسية خطوات كبيرة و كانت نسطيع انحتنام تلك الفرصة و الاعلان الدولة الكوردية و اعادة الاراضي المختصبة منها وحرم الاكراد فيها حقوقهم المشروعة طوال عقود من الزمن و لكن احساس الاكراد بأنتمائهم الى عراق موحد كانت اقوى من طموحهم الشخصية و مسلم في اعادة النظام و الاسقرار الى الدولة و بناء عراق جديد و البدء بالعملية السياسية فيها واتجاها على تحرار ماحدث في كوردستان كانت خطتهم السياسية الجديدة فالرغم من تلك الشخصيات السياسية الا أن الحكومة العراقية بعد ان حدث كيانها بدأت تطبيقي سياسيتها ألحزبه و التي هي بعيدة كل البعد عن مقضيات الياسية الجديدة و متطبات الساحة السياسية واهداف الشعب و بدا يتماطل على تطبيق احكام و بنود الدستور و التي اتفق الاحزاب السياسية عند تاسيس الدستور على بنودها و موادها وخصوصا المتعلقة بحقوق الشعب الكوردي و لكن طبيعة العنوان السياسي للعراق و الساحة و الذي لم يتم التعامل مع

الحكومة العراقية على هذا العنوان و انما على اساس عنوان سياسي بعيد كل البعد عن واقع الساحة و طبيعة تفكير الاحزاب الساسية الذي لحد الان لا يؤمنون بالتجربة الديمقراطية لذا ثم تاسيس حكومة الاحزاب في العراق و الذي اصبح فيها الايدلوجية الحزبية و اهدافها و قراراتها اقوى من قوة الدستور و اهداف الشعب و لايتعدي الدستور الا لائحة سياسيا و حزبية و سيلة للاحزاب السياسية لتحقيق اهدافهم الخاصة لذا لا اهمية اواعلوية للدستور لغياب سلطة الشعب و عدم قدرته على ممارسة العملية السياسة و لم يشارك الشعب في اصدار الدستور فعدم قدرة الشعب على اصدار القرارات السياسية افقدت الستور قوتها و اعلويتها لان قوة الدستور تمكن في قوة سلطة الشعب و مدى قدرته على تحقيق اهدافه و ممارسة من أي تطاول حزبي او حكومي سلطة الشعب جعل الساحة السياسية تطمسها الفوضى و عدم الاستقرار حيث تحول الساحة من نظام دكتاتوري لحزب واحد الى دكتاتورية الاحزاب السياسية على مصدر القرارات و بصح سلطتهم فوق قوة القانون و الدستور و لا سلطة للشعب و لا راي له داخل الساحة السياسي بسب عدم قدرته على المشاركة في العملية السياسية و تزامن مع الزمن السياسي و ميسارة الاحداث و العيش ضمن واقع سياسي معروف وواضح و عدم ألأبتعاد عن الحقائق تحت شعارات سياسية هكذا نرى بان ايمان الشعب الكوردي و القيادة السياسية باحكام الدستور و اهميته في ضمان حقوق الشعب و محاولة بناء كيان سياسي جديد و تحقيق العنوان السياسي الذي يضمن تطبيق القانون و تحقيق العدل و الاتفاق و ممارسة للشعب لنشاطاته وان ياخذ دوره الحقيقي داخل الساحة و يشارك في اصدار الدستور ورسم معالم الحياة السياسية الجديدة كل ذلك غير معالم المسيرة السياسية و حرُم الاكراد من حقوقهم المشروعة وخصوصا في النماطق المتنازع عليها طوال سنين عديدة كان المفروض على القيادة لكوردية وضع خطتهم السياسية على اساس العنوان السياسي الحقيقي للعراق و هو تاسيس النظام السياسي فيها في اطار حزبي أي تحول نحو حكومة الاحزاب و التي فيها لا اهمية للدستور و لا اعلوية لها و لايمكن ضمان حقوق الشعب من مغرب لانه حزبة وسياسية فكان الاولى على القيادة السياسة الكوردية عدم ربط حقوقهم المشروعة طوال سنين عديدة بعد التخلص من النظام الدكتاتوري بنود دستور سياسي و حزبي لا يحترم كيانها و لا اعلويتها الا الاكراد و عدم

اعتراف الحكومة العراقية و هي حكومة الاحزاب لكلماة اسمها القانون او الدستور و هذا شيء طبيعي في اطار حكومة الاحزاب مطيتحة و مصدر تغير السلطة و التي كانت تغير النظام من خلال سلطة و قوة خارجية له الاثر الكبير في تحديد طبيعة النظام السياسي و هي مسيرة حزبية غير متطابقة مع واقع الساحة و لا مع سياسية الزمن ماهو غير طبيعي هو اعضاء عنوان سياسي خاطىء للساحة السياسية و بالشكل لايتفق مع واقع الاحداث كل ذل كان له الاثر الكبير في تحديد المستقبل السياسي للعراق فيما يزال الشعب محروم من ممارسة نشاطاته داخل الساحة و عدم قدرته على التاقلم مع الواقع السياسي كما لايستطع النخب الفكرية و السياسية المستقلة على تقلد المناصب الحكومة و السياسية لعدم قدرته المشاركة في العملية السياسية و الترشيح لغرض تمثيل الشعب داخل البرلمان فقد سيطر الاحزاب السياسية على كل مراكز القوى و عنون كل السلطات بالعنوان الحزبي و لاتمثل البرلمان الشعب و انما يمثل السياسية الاحزاب و لايتعدى كونه الا مؤسسة حكومية و حزبية لهذا لايمكن الوصول الى التوازن السياسي في المعادلات السياسية و ازالة الغموض فيها لغرض تحديد كل التوجهات الفكرية حسب درجة مراعاتها لواقع الساحة و الوعي السياسي للشعب و متطلباتها و نحن لا نقصد بذلك بان الوضح السياسي في العراق لم يتغير و لكن كان بتلك التغير في اطار غير محدد و واضحة المعالم حيث يجب ان يختار الشعب هذه المرحلة السياسية الحرجة و هنا لا يحدث الا اذا تغير كل المعالم السياسية الفكريةلا و تعتبر توجهات الاحزاب و توقعاتهم تجاه المستقبل السياسي للدولة و اخذ بنظر ألأعتبار حقوق الشعب و متطباته عند وضع خططتهم الحزبية و عندما يتفقون حول مسالة سياسية معينه فيجب الخروج من اطار الحزبي البحت عند النظر في الامور السياسية و تحديد الحقوق العامة و تفرقها عن الحقوق و الاهداف الحزبية فتلك التنصيف و التوضيح في الرؤي الحزبية يهيا الساحة السياسية لنشوء افكار واسس جديدة تؤهل الشعب لتاقلم مع الواقع السياسي و معرفة عنوان الساحة و تحديد ازمة الساحة السياسية و كيفية معالجة تلك الازمات كما يكون الشعب على معرفة بكل التوجهات الفكرية و القدرة على اختيار الايدلوجية الحزبية التوجه الفكري الذي يخدم مصالحة و يضمن حقوقه المشروعة و يقدم العملية السياسية نحو معالم سياسية جديدة تختلف عن ماسبقها من العنواين السياسية و

واقع من الاحداث يعرف الشعب كينوتها و مصدر حدوثها فتلك الوضوح السياسي يجسد الافكار حسب تزامن الزمن ويرجع بالميزان الى نصابه الحقيقي من الاعتدال و الذي دوماً يكون الانسانية معذبة في اطار افكار و تظم دكتاتورية تحت شعار التغير و عنوان الديمقراطية حيث علينا ان تغير مجرى التاريخ حتى تبدا بداية انسانية جديدة و منها يفكر قانون جديد للحياة قانون يعلم الناس معنى العدل و الاتفاق قانون يرتاح تحت ظله الجميع ويضمن للتوجيه الفكرية حق المشاركة في العملية السياسية سيرتها الحقيقة و يجعل ان يتزامن الزمن السياسي مع الاحداث و يكسر قيود و قلعته الاحزاب السياسية و الذي جعلوا الشعب يعاني من غيبوبة سياسية لايسطيع قرارءة مابين السطور و معرفة بطون الواقع و تقيم الاحداث وان يجردون من اراءهم و توقعاتهم و الاتحصار ضمن عالم حزبي لايمكن من خلاله الوصول الى الحقيقة و اهداف الشعب فعدم معرفة الكيانات السياسية و توجياتهم يجعل المسيرة السياسية مسيرة حزبية بحتة لا وجود للتوجهات الفكرية المستقلة و الشعبية التي يمكن من خلاله الوصول الى بداية حاة سياسية جديدة و بناء كيان فكرية بين ويوضح العلاقات السياسية بين الاحزاب حيث يجب معرفة كل العنواين السياسية و تحديد العنوان الحقيقي الذي يتوافق مع واقع الساحة و تزامن الزمن و مجريان الاحداث فعدم مراعاة كل تلك التغيرات جعل الاحداث السياسية و التوجهات الفكرية تنحصر ضمن اطار حزبي دون مراعاة متطلبات الشعب ورغباته واهداف في رؤية الحياة السياسية الجديدة تضمن لها حقوقه المشروعة و بين الاختلاف مابين مابيقها من الحياة السياسية في ظل النظام الدكتاتوري هذا جعل الكلمات السياسية تأخذ حقه اخرى غير عنوان وتعريف الحقيقي كل ذلك هو سب لعدم وصول الاحزاب السياسية في العراق الى اتفاق سياسي و حزبي لكيفية ادارة الدولة كما فشلت الكثيرمن ا لمحاولات السياسية الذي قامت بها الحكومة اقليم كوردستان مع الحكومة العراقية لغرض الوصول الى اتفاقات سياسية واضحة المعالم توكد حقوق الشعب الكوردي كما توكد على ضرورة تطبيق احكام الدستور لغرض البدء بالمسيرة السياسية الجديدة و الخروج من المازق السياسي التي تعاني منها الساحة السياسية في العراق و هو سبب ازمة الاحزاب السياسية على معرفة الواقع و مجريات الاحداث. فبسب ازمة السياسية مابين اقليم كوردستان و حكومة بغداد هو اختلاف في الرؤى السياسية وان واقع

الساحة السياسية في كوردستان تختلف حسب الزمن الزمن وواقع الاحداث عن الساحة السياسية في العراق وتزامن الزمن السياسي فيها حيث طبعية الفكرة السياسية للاحزاب الكوردية ونضرتهم تجاه مستقبل العراق و واقع العملية السياسية تختلف عن الفكرة السياسية للاحزاب العراقية الاخرى و لهذا فان الوصول الى اتفاق حزبي حول كيفية ادارة الدولة وتثبيت الحقوق اطار صعب في هذه المرحلة حيث ايمان الاحزاب السياسية الكوردية و شعبها بضرورة تغير الواقع السياسي واحترامهم للدستور وبنودها جعلهم يؤمنون بواقع سياسي مختلف تماما عن واقع الساحة العراقية حيث امنو بالدستور واعلويته و ضرورة احترام الحكومة بنودها و تطبيقها و لكن الواقع السياسي في العراق ورؤية الاحزاب العراقية تجاه الدستور والقانون اخذت شكلا اخر مما جعل منها لائحة حزبية لاسمو لها و هو وسيلة لتطبيق اهدافهم الحزبي و لا يتقيد الحكومة بماذكر فيها فهذا هو الواقع السياسي الصحيح للعراق انهاء النظام الدكتاتوري بواسطة قوة خارجية حيث لم تكن الساحة السياسية مؤهلة لاستيعاب نظام سياسي جديد ولم تكن العقلية الحزبية العراقية تستوعب حياة سياسية جديدة بعيدة عن التسلط الحزب و حرمان الحقوق اذن ان الواقع كانت تستوعب افكار سياسية جديدة عند ظهورها ولكن حقيقة الواقع السياسي للساحة وطبيعة العقلية الحزبية في العراق كانت ماتزال تعاني من قيود الدكتاتورية و عدم اعترافه تعتبر العنوان التسياسي داخل الساحة العراقية ماحدذ في العراق هي تغير السطلة الدكتاتورية وليس تغير العنوان السياسي و لا الفكرة السياسية تجاه واقع الاحداث حيث تحول النظام السياسي في العراق من الدكتاتورية الحزب الواحد الى دكتاتورية الاحزاب فهذه المرحلة هي المرحلة هي مرحلة الثانية نحو بداية حياة سياسية جديدة فيها يصبح الاحزاب السياسية هي مصدر القرارات فاتحرلكهم هو اهدافهم الحزبية و الذاتية و لهذا فان هذه المرحلة تقسهم اقلى شطرين الشطر الاول هي ازمة الاحزاب السياسية على مواجهة الواقع السياسية وعدم قدرتها على عنوتنه الساحة و تحديد ازمة الساحة السياسية و متطلبات الشعب ولهذا فان دائرة الازمات تتوسع ولا يستطيع الاحزاب السياسية الوصول الى اتفاق حزبي لكيفية ادراة الدولة هنا تتشابك التوجهات الفكرية و العربية و لايمكن تحديد الطرق السياسية لكيفية تزامن الزمن و مسايرة الاحداث فنعدما يمكن للاحزاب السياسية معالجة ازمتها و معرفة

دوره داخل الساحة و عنونها بالعنوان السياسي الذي يتوافق مع واقع الساحة عند ذلك الوقت تسطيع تلك الاحزاب تحديد ازمة الساحة و مسايرة الزمن السياسي و تحديد متطلبات الشعب و كيفيفة الوصول الى كيان سياسي فيها فتحديد مرحلة الحياة السياسية تعني تحديد نقطة تحول هام واساسي نحو بناء معالم سياسية جديدة يمكنمن خلاله تعرف الكلمات و المصطلحات السياسية حسب القدرة على امكانية تطبيقها داخل الساحة و حسب درجة الوعي السياسي للشعب و معرفتها بحدود سلطتها و كيانها و ما يستطيع فعله داخل الساحة السياسية و مدى ممارسة لنشاطاته الساسية واهمية لرسم المعالم الحياة السياسية الجديدة فمعرفة اساس العنوان السياسي للساحة تجعل بداية المسيرة السياسية معروفة و واضحة المعالم و بيدا تدرجات الزمن السياسي و تتساير الاحداث و تعيرف الشعب على كينوة الحياة السياسية حيث يعرف الشعب دوره داخل العملية السياسية و مايستطيع فعله من اجل ممارسة نشاطاته و دوره الحقيقي لمصدر للاصدار القرارات السياسية واساس انشاء الموازنة السياسية و خلق المنافسة بين الاحزاب السياسية فسلطة الشعب تتوضح جميع المعالم السياسية و تتوجه المسيرة السياسية نحو معالمها الحقيقية و التي فيها تعرف كل توجه سياسي و فكري اسسهُ و كيفية تعامله مع الواقع الاحداث هكذا بدا الصراع مابين اقليم كوردستان و الحكومة العراقية فتلك الصراع هي صراع الاسس و المبادىء و العنوان السياسي و صراع الوعي السياسي حكومة اقليم كوردستان قد تخطى المرحلة الثانية و هي مرحلة حكومة الاحزاب و بدا تتوجة نحو حكومة الموازنة و لمؤسسات و اصبحت الساحة السياسية في كوردستان مهيئة تماما لمارسة الشعب الكوردي للعملية السياسي وان ياخذ واية ينظر الامتياز عند اصدار أي قرار سياسي كما يتم اصدار الدستور حسب متطلبات الشعب و روانيه تجاه الاحداث متطور العملية السياسية داخل الساحة الكوردستانية و وضوح الرؤى الحزبية وتوثيق العلاقة مابين الاحزاب السياسية الكوردية و الساحة السياسية و مابين الشعب الكوردي و الساحة كل ذلك جعل المعادلات السياسية التوازن و تخلص الساحة الكوردية من مرحلة الخيل السياسي و العنوان السياسي الخاطىء البيعد كل البعد عن سياسية الزمن وتساير الاحداث حيث وصل الاحزاب الكوردية الى معرفة ازمته الحقيقة في كيفيفة التعامل مع الواقع و بذلك استطاع الوصول الى معرفة ازمة الساحة السياسية الكوردية و

عنونته بالعنوان الصحيح الذي يتوافق مع الواقع الاحداث و درجة الوعي السياسي للشعب و مؤهلات الاحزاب السياسية لكفيفة بناء حياة سياسية جديدة وتطبيق معالمها على ارض الواقع و القدرة على تعريف الكلمات و المصطلحات السياسية حسب درجة تطبيقها داخل لساحة لهذا فان الشعب الكوردي اصبح على علم بكل وقائع الاحداث و التغيرات السياسية الجديدكما عرف دوره داخل الساحة وعليه القيام به حتى يسطيع ممارسة حقوقه المشروعة كطرف هام في تحديد معالم السياسية جديد يعني بناء قاعدة متينة وسليمة لبناء و صناعة حياة السياسية جديدة تختلف كنيوتها عن الحياة السياسية السابقة و تحكم ا لشعب ببناء الساحة السياسية و تحديد وقائع الاحداث فيها و لهذا فان المرحلة السياسية التي وصلت اليها الحكومة الكوردية والعنوان السياسي التي وصل أليها الساحة الكوردستانية تتناقض مع العنوان السياسي داخل الساحة العراقية كما ان العيش ضمن زمنين سياسين مختلفين تجعل الاحداث في غير موقعها الحقيقي من تساير الزمن ولهذا فان محاولة اقليم كوردستان و القيادة السياسية الكوردية الوصول الى لغة الحوار السياسي و معالجة ازمة الساحة السياسية العراقية في هذه المرحلة صعب للغياية حيث يجب ان تتوافق الأحداث مابين الساحتين الكوردية و العراقية و تناسب الزمنين السياسين مع بعضها كما ان الرؤية الحزبية داخل الساحة العراقية يجب ان يتغير نحو بناء معالم سياسية جديدة و الاعتراف بالواقع السياسي الجديد داخل الساحة العراقية بعد انهيار النظام الدكتاتوري فلغة الحوار السياسي هي اعلى الوعي السياسي للاحزاب السياسية حيث يتم التعرف على واقع الساحة السياسية و يتحدد ازمتها و يتم الوصول الى حل لمعالجة تلك الازمة السياسية كما يتوصل الشعب الى مستوى من الوعي السياسي و الذي يسطيع من خلاله المشاركة في العملية السياسية و معرفة دوره داخل الساحة و مدى اهمية كيانها داخل الاحداث و في اصدار القرارات السياسية كما يتبين و يتوضح جميع الاتجاهات السياسية و الفكرية و يتزامن مع الزمن السياسي كما يتساير الفكر السياسي مع واقع الاحداث و بصيح الكلمات السياسية و المصطلحات الجديدة طرفاً هاماً من العلمية السياسية ويتم عنوته الاحداث السياسية حسب القدرة على معرفة مصدر نشوءها وكيفية تحديد معالمها فلغة الحوار السياسي هي لغة العقل والمنطق السياسي وعنوان الموازنة الفكرية و السياسية داخل الساحة

وتوافق حركة الافكار الحزبية والبعثة مع تزامن الزمن السياسي و تحديد للمعادلات الحزبية و توضيح الغموض التي فيها ومعرفة كنيوته جمع الافكار المستقلة و كيفية العمل من اجل اعادة التوازن الى الساحة كما يتم التفرقة مابين الاهداف الحزبية الجنة واهداف الشعب ومعرفة الفرق مابين ازمة الاحزاب السياسية وتوجيهاتها الحزبية وازمة الساحة السياسية وتدرجات الزمن السياسي وواقع الاحداث فيها فوضوح المعالم الفكري والسياسية والحزبية والشعبة يؤدي الى تلك الاحداث العامة والذي يصح نقطة للالتقاء التوجهات الحزبية والوصول الى اتفاق حزبي حول كيفية معالجة ازمة الساحة السياسية وتلبية متطلبات الشعب وتحقيق اهدافه المشروعة وتحديد كيانه داخل الساحة السياسية وترجمة دوره الفعال داخل كما يتوضح سلطة ألنخب الفكرية والسياسية المستقلة وتحديد دورها داخل الساحة السياسية ويعنون الساحة بالعنوان الواضح الذي يترجم كل التوجهات الفكرية فظهور سلطة التوجيته يعني تاهيل الساحة السياسية نحو استيعاب حالة التوازن السياسي واعتدال ميزان المعادلات السياسية هكذا يتم تجيسد جميع العنواين السياسية في موقها الحقيقي داخل الساحة ويتم معاملة الاحداث حسب تدرجات الزمن السياسي فعندما يصبح الساحة السياسية متوازنة و واضحة المعالم يتها لتجسيد المفاهيم فكرية جديدة وتبدا المسيرة السياسية الحقيقة نحو بلوغ معالم التجربة الديمقراطية كما يتمدد السلطات داخل الدولة ويتبين حدود تلك السلطات ويتم العمل بموجد الفضل مابين عمل تلك السلطات ويتم بذلك بناء دولة القانون والمؤسسات والمدنية فالوصول الى بناء دولة القانون يحتاج واسس ومبادىء وقاعدة متينة يمكن من خلالها صناعة الحياة السياسية القانونية الجديدة حيث يجب تاسيس الدولة بكل مؤسساتها كما يجب ان يتوضح داخل الدولة كل التوجهات الفكرية والسياسية ويصل الشعب الى مستوى الرأي العام وتاسيس السلطة الرابعة عند ذلك الوقت يتوضح كينونة الدولة وتتكامل اسس بناءها لذا يجب ان توضيح اتجاهين من تداعيات بناء دولة المدينة و هي الراي العام الشعبي و السلطة الرابعة.

يعتبر ألرأي العام الاطار والعنوان الحقيقي للاعلى مستوى من الوعي السياسي الشعبي يعيد توازن الساحة السياسية و وضوح المعالم و الحزبية فيها كما يتوازن تدرجات الزمن السياسي مع واقع الاحداث و يتحدد السلطات داخل الدولة ويتم التفرقة مابين سلطة الاحزاب السياسية

وسلطة التوجيه وسلطة الشعب كما تم توضيح مهام وخطوات كل واحدة من تلك السلطات واهميتها داخل الساحة السياسية وفي توضيح المعالم الفكرية و التقدم بالعملية السياسية نحو بلوغ الاتجاه السياسي الصحيح نحو بلوغ معالم التجربة الديمقراطية كما يصح الشعب على بينة بحدود سلطته داخل الساحة و الدور الذي يجب يلعبه من اجل بلوغ و تحقيق اهدافه المشروعة ومدى اهميته دوره في بيان و توضيح مراحل العملية السياسية فعندما يصل الشعب الى سلطة الحقيقة و يعرف دوره داخل الساحة السياسية ويصل الى حق الاختيار فحق الاختيار هو عنوان السلطة الحقيقة للشعب حيث يستطيع من خلاله الشعب تحديد واختيار ممثليها داخل البرلمان وبذلك فعن طريقهم يشاركون في السلطة و يحافضون على حقوقهم المشروعة و ينافسون الحكومة و يحدود سلطتها و يحاسييوتها على أي اختراق لحدود تلك السلطة عن طريق للحكومة و تحقيق التوازن داخل الساحة حيث يسطيع البرلمان عن طريق ثلاث مراحل ا قالة الحكومة و هي الاستجواب و التحقيق و اقالة الوزير او القرارات باكملها كما يسطيع الحكومة محاسبة البرلمان و لغرض انجاح مهام البرلمان يجب ان يصل سلطة الشعب الى مستوى الراي العام أي قوة الشارع السياسي يكون بالمستوى الذي يستطيع تحديد حدود السلطات و وحصانة حقوق الشعب من أي تطاولات للحكومة و الاحزاب السياسية كما يستطع تحديد دور البرلمان و الذي هو محاسبة الحكومة و عدم النكول عن هذه المهمة وسد المجال امام أي اتفاق سياسي مابين الحكومة و البرلمان على غض النظر عن خروقات بعضهم ألبعض فالراي العام يعني سلطة الشعب و قدرته على التعامل مع الواقع السياسي و العنوان الحقيقي للساحة و التعامل مع الاحداث حسب قوة معرفتهم بالواقع و ترجمة للواقع السياسي و معرفة كل التوجهات الفكرية داخل الساحة و التفرقة مابين الاهداف العاملة و الاهداف الحزبية اذن قوة الشارع السياسي يمكن في قوة و سلطة الشعب و الذي يعتبر مصدر تحديد كل التوجهات الفكرية و بيان حقوقيها و كنيونة اهدافها و طبيعة تعاملها مع الواقع السياسي داخل الساحة فعندما يصبح الشعب عنوان للساحة السياسية و قوتها فانه من خلاله يتم تعريف جمع المعاني السياسية والمصطلحات الفكرية حسب و كفاءتها داخل الساحة و توافقها مع تدرجات الزمن السياسي و واقع الاحداث حيث يصبح قوة الشارع مصدر هام لحصانة اهداف الشعب من

التطاولات الحزبية و الحكومية و عنوان للتوازن السياسي داخل الساحة عند ذلك الوقت يصبح سلطة الشعب طرفا هاما لتحديد عنوان العملية السياسية وبيان مسيرتها الحقيقة نحو بلوغ معالم التجربة الديمقراطية لذا فان تعريف الراي العام او قوة الشارع السياسي يعني توضيح الاسس الجديدة لصناعة الحياة السياسية الواضحة بعد كل تغير يحدث في السلطة حيث يصاحب تلك التغير تغيرفي المفاهيم و العنوان السياسية و بالتالي يتغير مفهوم الشعب تجاه الاحداث والواقائع و يوضح طرق الوصول الى توازن في المعادلات السياسية و توضح الغموض الذي فيها و يصبح راي الشارع احد الضغوط الكبيرة على الاحزاب السياسية في مراعاة متطلبات الشعب و مقتضيات الساحة السياسية و كيفية التقدم بالعملية السياسية دون اختراق مبادئ حقوق الانسان فالعمل ضمن اطار فكري معروف و واضح و معرفة كل الاسس الفكرية و السياسية داخل ألساحة يهيأ الاحزاب السياسية لمعرفة اساس و واقع الاحداث واخذ بنظر الاعتبار توجهات الشعب و توجهات ألنخب الفكرية عن وضع خطتهم الحزبية في كيفية التعامل مع واقع الاحداث لذا فان التوجه الحزبي يكون منطقية و متوافقة مع الزمن السياسي و يمكن عند ذلك الوصول الى اتفاق حزبي لكفية ادارة الدولة و معرقفة معني لغة الحوار السياسي ودوره معالجة الازمات السياسية. لان لغة الحوار السياسي لايمكن الوصول ايها في اطار أي زمن سياسي او عنوان فكري معين وانما هي محور لكل التوجهات الفكرية و السياسية و تعريف للكلمات و المصطلحات الجديدة داخل الساحة وبيان مدى تطابقها مع الواقع و كيفية تجسيدها داخل الساحة وهي عنوان لتخطي الاحزاب السياسية مرحلة دكتاتورية الاحزاب ومعالم الحلقة الحزبية المغلقة في رسم الخطط السياسية لكيفية التعامل مع الواقع السياسية ومتطلبات الشعب و معالم الاحداث و هي معرفة اطار كل الازمات السياسية حسب الزمن السياسي وكيفية التعامل مع الواقع تغير رؤية الاحزاب السياسية تجاه تلك الازمات و ذلك بالخروج من ازمة الاحزاب السياسية و معالجتها و ذلك عن طريق محاولة تقارب بالرؤى الحزبية نحو هدف عام مشترك وهي تجسد الوضع السياسي بعد تغير السلطة داخل الساحة و بناء كيانات فكرية جديدة يتوافق مع تزامن الزمن و مسيرة الاحداث حيث يتغير لغة الاحزاب السياسية من لغة حزبية صرفة دون أي اسس و مبادى عامة و اسايتة من لغة المنطق والساحة السياسية واهداف

الشعب و لغة التوازن السياسي واحتياجات و متطلبات الساحة السياسية لوجود فكري سليم يستطيع ترجمة الواقع السياسي و سريان الاحداث وبناء الاسس الفكرية للعمل ضمن واقع فكري واضح يتم من خلاله عنونة كل التوجهات السياسية و الحزبية و الفكرية و توافقها مع الزمن السياسي لذا فان لغة الحوار السياسي يجعل الشعب طرفا هاماً من العملية السياسية و يكون على معرفة تامة بكل الاحداث و واقع الاحزاب السياسية و طبيعة تعاملهم مع العنوان السياسي و كيفية روئهتم لبناء الدولة و شاكلتها الاساسية فترجمة الواقع و يكون على علم تام بكل الاحداث و على وراية بكل التوجهات الفكرية والسياسية داخل الساحة و مدى تفاعلها مع الاحداث حتى تتكامل كل الاوجه الفكرية و السياسية و تتوافق الاهداف العامة مع اهداف الشعب و يصبح أ لفكرة السياسية المستقلة طرفاً هاماً من العملية السياسية فعندما يصبح الشعب على معرفة دراية بتدرجات الزمن السياسي و واقع الاحداث فعند ذلك الوقت يصبح فكرة الشعب طرفا من العملية السياسية و يصبح مؤهلا للتعامل مع واقع الساحة السياسية بالشكل الذي يتفق مع كل التوجهات الفكرية و الحزبية حيث يجب العمل ضمن اطار محدد يتوضح فيها كل التوقعات كما يكون اهداف الشعب عنصرا هاماً عند تحديد الخطة الحزبية لكيفية التعامل مع المسيرة السياسية لذا يستطع الشعب تخطي المراحل السياسية الحرجة ويصبح على بداية المسيرة السياسية الجديدة و يتحول نحو مراحل متقدمة من العملية السياسية و التي من خلالها تتوضح كل المعالم الفكرية و الحزبية ويتساير الفكر الشعبي مع تزامن الزمن و يصبح على بداية التجربة الديمقراطية لذا يمكن تعريف الرأي العام الشعبي بعنوان الموازنة السياسية داخل الساحة وحقيقة من الحقائق السياسية المعرفة و الاساسية و وجهتها نحو تحديد اطار وقائع الاحداث هكذا يتم تحديد كل الاتجاهات الفكرية والسياسية و الحزبية و تحديد مرتكزاتها الاساسية نحو تجسيد معالم فكرية جديدة و واضحة الافق وبيان الكيانات الفكرية و الرائدة في مجال تحقيق الاهداف العامة و الاساسية للشعب كما ان الراي العام للشعب ارضية مناسبة و يهيأ اسامة السياسية لظهور واشت و السلطة الرابعةأي سلطة الصحافة.

يعتبر السلطة الرابعة عنوان للوعي السياسي للشعب فيهايستطيع ألنخب الفكرية و المستقلة تحقيق وجودها و كيانها داخل الساحة و تعبر عن مستوى عالي و بارز للشعب في مجال تحديد

الاسس الاساسية لبناء دولة القانون و المؤسسات كما يعتبر انشاء هذة السلطة عن الموازنة السياسية داخل الساحة و عن تعادل المعادلات السياسية وتوضح غموضها و عن تدرجات الزمن و وقائع الاحداث كذلك تعبر عن مدى مشاركة الشعب في العملية السياسية وتحديد مسار التوجهات الفكرية و الحزبية وتقيمها حسب قدرتها على ابراز معالم سياسية جديدة وعنونة الساحة السياسية حسب تزامن الزمن السياسي فعندما تتكامل الفكر السياسي ويصبح الساحة مؤهلة لظهور كيانات فكرية جديدة و مصدر لتاسيس قواعد السياسية للاظهار كيانات و توجهات نابعة من سلطة الشعب و يكون راي النخب الفكرية و السياسية المستقلة اساس لتحديد العنواين السياسية ومسار حركة الاحزاب نحو بلوغ الاهداف و مراعاة متطلبات الشعب واراءهم عند اصدار أي قرار سياسي كما بيننا عندما يصبح الشعب مصدر لتحديد العنوان السياسي للساحة و مصدر للمنافسة بين الاحزاب السياسية من اجل تحديد الاهداف و بلوغها و التفرقة مابين الاهداف الحزبية و الاهداف العامة للشعب فعندما يتوازن الساحة السياسية ويصبح راي العام والشارع السياسي اساساً لتحقيق التوازن السياسي و تحقيق الرقابة مابين الشعب عن طريق البرلمان و مابين الحكومة حيث يستطيع البرلمان محاسبة الحكومة واقالتها ولكن في كثير من الا حيان و عندما لايكون الشارع السياسي قادر على فهم كثير من الواقائع السياسية و الاتفاقات مابين البرلمان و الحكومة من اجل تلاقي النظر عن كثير من التجاوزات الحكومية هنا ياتي دور سلطة اخرى نابعة من الراي العام للشعب و قدرتها على تمثيل الشارع السياسي وهو السلطة الرابعة حيث ان دورها كبير في رسم معالم الديمقراطية وبناء دولة المؤسسات و المدينة و تعريف العنوان السياسي للساحة و تمثيل الموازنة السياسية و راي الشارع السياسي حيث تقوم تلك السلطة بمساندة سلطة وراي الشعب في انجاح الرقابة المتبادلة مابين البرلمان و الحكومة حيث تين للشعب اوجه التطاولات الحكومية على متطلبات و حقوق الشعب و تاليب الراي العام عليه في حالة عدم تجاوب البرلمان لمتطلبات الشعب و محاسبة الحكومة حيث تصبح السلطة الرابعة هي الوسيلة لتصبح الراي العام الشعب تجاه الحكومة و البرلمان تجاه الحكومة و ذلك للاختراقها مبادىء حقوق الانسان و التطاول على حقوقه المشروعة و تجاوز حدود المرسومة لها سلفا و تحاسب البرلمان على عدم قيامه بواجبه الاساسي

و تمثيل الشعب و مراقبة اعمال الحكومة و محاسبتها عند الخروج من اطار سلطتها واختراقها حقوق الشعب حيث تقوم سلطة الصحافة ينشر كل الخروقات الحكومية التي لا تكون ظاهرة للعيان و لايكون الشعب على علم بها لحدوثها سراً او عدم قدره الشعب على فهم تلك التطاولات الحكومية و يحدث اتفاق سياسي مابين البرلمان و الحكومة في عدم محاسبة بعضهم الاخر و تغاضي النظر حول بعض الخروقات فالوصول الى معالم السلطة الرابعة تعني تحديد اطار كل التوجهات الفكرية و السياسية و بيان حدود سلطة الحكومة وطبيعتها كما يبين طبيعة سلطة البرلمان و مايجب القيام به من المراحل لغرض محاسبة الحكومة من أي تطاول او تجاوز ضمن حدود سلطتها او اختراقها مبادى حقوق الانسان وعدم ألأنخراط نحو اطار تحقيق الاتفاقات السياسية المتبادلة مابين سلطة الحكومة و البرلمان لغرض تغاضي النظر حول بعض ألخروقات المتبادلة مابينها و لكن كما قلنا طبيعة تلك الاتفاقات يعتمد على مستوى مشاركة الشعب في العملية السياسية ودرجة الوعي السياسي للشعب وقدرته على خلق الراي العام الشعبي ومن ثم تهياة الساحة السياسية للانشاء السلطة الرابعة وتنشيطها في مجال عملها الحقيقي وهي الاعلان عن تجاوزات الحكومة و البرلمان تجاوزات الحكومة وتطاولها حقوق الشعب واختراق حدود سلطتها و تجاوزات البرلمان حول عدم ممارسة نشاطاته الفعلية في ممارسة الحكومة و تفادي النظر في كثير من التجاوزات الحكومية حسب اتفاقات سياسية فيما بينها فطبيعة السلطة الرابعة واخذ صفتها الحقيقية كسلطة رابعة تعتمد مدى ودرجة مشاركة الشعب في العملية السياسية ووصولها الى مستوى خلق الراي العام الى ان يكون راي الشارع الياسي مصدر لتحديد العنوان السياسي للساحة و مصدار للاصدار القرارات السياسية و الحزبية و تحديد تلك الاتجاهات السياسية فعندما تصبح الساحة السياسية عنوان للراي العام الشعبي و يصبح راي الشارع السياسي قادة على تحديد وقائع الاحداث و تجيد المبادى و الافكار السياسية و تحديث الفكر السياسي حسب تزامن الزمن و مجريات الاحداث عند ذلك الوقت يصبح الشارع السياسي مصدر السلطة الرابعة و تنشيطها حسب واقع الساحة السياسية و قيادة الراي العام و تاجيها عند أي اختراق حكومي لحدود سلطتها او عندما يتكا البرلمان من تمثيل الشعب و الابتعاد عن وضيفتها الاساسية و هو مرايقة الحكومة و محاسبتها عند اختراق حدود سلطتها

او اختراق مبادى حقوق الانسان واقالة الحكومة وهي (الاستجواب و التحقيق واقالة الوزيراوألحكومة باكملها فتلك المراحل لايمكن اجتيازها الا اذا كان البرلمان عنوانا حقيقياً لسلطة الشعب و لايكون البرلمان عنواناً حقيقياً لسلطة الشعب الا اذا كان الشارع السياسي بالقوة الذي يستطيع فرض اراء الشارع على القيادات الحزبية و تغير برنامج الحزبي حسب متطلبات الشارع و الشعب والنوخب الفكرية حيث اذا لم يكن الشارع بتلك المستوى من القوة والراي و الضغط على القوى السياسية فلا يمكن انشاء السلطة الرابعة داخل الساحة السياسية بالشكل الذي يتطابق و دورها الاساسي في بناء دولة المؤسسات والمدنية فلا يتعدى عند ذلك الوقت الا كونها سلطة مقيدة و ذا صفه حزبية و خير مثال على ذلك الاعلام داخل الساحة العراقية حيث لا يتعدى الصحف الا كونه مؤسسة حزبية و غير مستقلة على الرغم من عنونة كثير منها بالصفة المستقلة حيث لايمكن تحديد كيان مستقل ضمن دولة تحكمها الاحزاب و تعيش ضمن المرحلة الثانية و هي مرحلة دولة الاحزاب و الذي لايسمح فيها السلطات الاساسية الثلاث بالاستقلال وهي السلطة التشريعية و السلطة القضائية و السلطة التنفيذية و نقصد بها السلطات الرئيسة وهي السلطة التشريعة و هي التي تختص باصدار التشريعات والقانون و السلطة القضائية و وضيفتها تطبيق القانون و تحقيق العدل وارجاع الحقوق للاصحابها و السلطة التنفيذية و وضيفتها تطبيق التعليمات و تنفيذها و نقصد بها سلطة الحكومة فكل واحدة من تلك السلطات يجب ان تعمل بشكل منفصل عن الاخر ولهذا ضمن اسياسيات بناء دولة القانون هو العمل بموجب مبدأالفصل بين السلطات هذا الفصل و الاستقلالية في العمل لايتحقق الا ضمن دولة تحقق فيها الموازنة السياسية وسلطة الشعب فيها قادرة على المشاركة في العملية السياسية و فيها دستور ذا سمو واعلوية بحيث يتقيد ببنودها كل السلطات ومن ضمنها سلطة الحكومة رئيس الدولة فكل تلك التدرجات القانونية و السياسية و الفكرية مرتبطة مع بعضها البعض لا يمكن اختراق تدرجات الزمن السياسي ولا واقع الاحداث فعندما يتوازن الساحة السياسية و يتعادل ميزان المعادلات السياسية ويتوضح غموضها فان الشارع السياسي يستطيع فرض رايها على الاحزاب السياسية بوضع خطتها الحزبية حسب متطلبات الشارع و الشعب واحتياجاته وتوثيق ألعلاقة مابين الاحزاب السياسية

و الساحة وخلق المنافسة الحزبية فتلك الاعتبار لرغبات الشعب يؤدي الى انشاء بداية جديدة للعملية السياسية و العمل ضمن توقعات النوخب الفكرية واخذ رايها بنظر الاعتبار وفتح المجال امامه لغرض المشاركة في العملية السياسية و قدرة تقلد المناصب الحكومة و السياسية فسلطة النخبة و قدرتها داخل الساحة تعتمدعلى السلطة الشعب و عنوان الشارع السياسي فاذا عنون الشارع بالعنوان السياسي المتوازن و فرض راي الساحة على القيادات الحزبية و الحكومة عند ذلك الوقت تكون الساحة مهياة لانشاء توجهات فكرية مستقلة فكل شخصية سياسية ومستقلة ذو قاعدة متينة داخل الساحة فانه يتسطيع بمساندة راي العام الشعبي تقلد تلك المناصب و المشاركة في اصدار القرارات السياسية وتمثيل الشعب والتعبير عن اراءه ورغباته داخل الساحة والعمل من اجل تحقيق اهدافه المشروعة والعمل من اجل تحقيق العدالة السياسية والاجتماعية والثقافية اذن الوصول الى معالم السلطة الرابعة يحتاج الى اسس وحقائق يجب ان يجسد داخل الساحة وهو وصول الشعب الى مستوى الراي العام وان يكون راي الشارع السياسي ذا قدرة على خلق التوازن السياسي وخلق المنافسة بين الاحزاب السياسية وبناء كيانات فكرية مستقلة وتوضيح المعالم الفكرية المختلفة وبيان كيانه الحقيقي ومدى فعاليته في توعية الشعب و كيفية تعاملة مع الواقع و تحديد تدرجات الزمن السياسي فالعمل ضمن افكار محددة وواضحة المعالم يتح للشعب معرفة درجة تفاعله مع الاحداث وتجسيد توجيهاته الفكرية داخل الساحة وتحقيق التوزان في تقيم الافكار المعارضة للانظمة السياسية ويؤهل الوعي السياسي للشعب على معرفة وتقيم الاتجاهات السياسية وبناء قاعدة متينة داخل الساحة تتوافق مع الاحداث الجديدة يجب تحديد بداية الحياة السياسية الجديدة و العمل من اجل تحقيق التوازن داخل الساحة وابراز معالم فكرية مستقلة يستطع مواجهة الواقع و مساندة من قبل الراي العام الشعبي و قوة الشارع السياسي من ابراز معالة الفكرية و ترسيخ مستوى وعيه السياسي من اجل بيان حالة و واقع الاحداث و تقيمها حسب الزمن السياسي والفكر السياسي المستقل و حيث ان سلطة الشعب تعب عن واقع جديد و بداية سياسية منظمة و واضحة واطار يندرج تحت ظله كل التوجهات الفكرية الحديثة النشوء وبلورة الافكار فيها بالشكل الذي يتلائم مع واقع الساحة واستيعاب الشعب لكنيوته و مضمن تلك الافكار و

البعد السياسي لها و مدى تاقلمها مع مجريات الاحداث و حيث ان الكلمات والمصطلحات السياسية لا تعبر دوماً عن مضمون الفكرة الحقيقة لها وانا تغير السياسية مدى تعامل الشعب مع الساحة السياسية و درجة وعيه السياسي و مدى مشاركة في العملية السياسية و كيفية نشوء الافكار الاساس لمعالم حياة سياسية واقعية منظمة و واضحة والذي من خلاله يمكن لنا صناعة تاريخ جديد للحياة السياسية يستطيع تحديد اهدافها والاساس بها حسب زمنها السياسي فكلما اصبحت الافكار السياسية و الحزبية جزءا من العملية السياسية واهداف الشعب اصبحت الحياة السياسية منظمة و واقعية و واضحة المعالم بحث يستطيع الشعب تحديد اوجه و طرف الوصول اليها و بيان الاسس السليمة لبناء ارضية سلطة الشعب و بناء كيانه الفكري وايصاله الى مستوى المشاركة السياسية و العمل ضمن الكيان السياسي وبناء الدولة حسب الاوجه السلمية و على طراز القانوني يحث يصبح الدستور ذا سمو واعلوته تطبيق احكامها و بنودها على جميع السلطات و منها سلطة الحكومة و الاحزاب السياسية كما يكون سلطة الشعب اساس لعنوته الساحة السياسية و يهيا الساحة الانشاء الراي العام الشعبي و الذي من خلاله يتم انشاء سلطة الصحافة او السلطة الرابعة حيث يكتمل اسس وبناء دولة القانون والمؤسسات ويتوجه المسيرة السياسية نحو بداية التجربة الديمقراطية حيث يمارس من خلالها الشعب دوره الفعال داخل الساحة ويكون طرفا هاما لتحديد شاكله الدولة وبناءها القانوني كما يصبح سلطة الشعب مصدر تحديد السلطات كافة و تحديد مهامها وحدود سلطتها ومن خلال سلطة الشعب يتم تعريف الساحة السياسية ومعرفة مؤهلات الاحزاب السياسية في كيفية التعامل مع الساحة و واقع الاحداث ومدى اهميته دور تلك الاحزاب السياسية في بناء الحياة السياسية بالتنسيق والتعاون مع سلطة الشعب و النوخب السياسية المستقلة حيث ان تحقيق التوازن يعني الوصول الى لغة الحوار السياسي و تحديد ازمة الاحزاب السياسية و بيان كيفية تعاملهم مع الساحة حسب تطورات الاحداث وتزامن و كيفية تحديد الاسس السليمة لتحديد التوجهات الفكرية السياسية مع بيان الاهداف الحزبية و تقرفتها عن الاهداف العامة الشعب و الذي يجب ان يكون نقطة الالتقاء الفكري و السياسي بين الاحزاب السياسية والهدف عند وضع خطتهم الحزبية لغرض بلوغ تلك الاهداف حيث ان لغة الحوار السياسي هي عنوان الموازنة السياسية و تعريف

المعادلات السياسية الغامضة وازلة الغموض التي فيها كما هي مصدر لعنوته الاهداف العامة للشعب و تعبر عن الراي العام الشعبي وقوة الشارع السياسي ومدى تاقلم الشعب مع الواقع الساحة وسلطة ألنخبة السياسية وقدرتها على التعامل مع الاحداث واخذ فرضتها للمشاركة في العملية السياسية حيث ان الوصول الى معالم تلك اللغة لغرض معالجة الازمات السياسية وتحديدها لايعتمد فقط وسيلة للعلاج وانما هي مصدر لتحديد طبيعة تلك الازمات ومصدرها وكيفية التعامل معها وسيلة معالجتها حيث ان الاحزاب السياسية يعلون الى مستوى حل ازمتهم الحزبية ومعرفته كيفية التعامل مع الساحة و واقع الاحداث كما يتعرف الاحزاب السياسية على بناء الكيانات السياسية والفكرية و الاسس و المبادى الذي يتحكم داخل الساحة السياسية ويؤثر على العملية السياسية ويطورها حسب تدرجات الزمن السياسي حيث ان العملية السياسية لايمكن ان يتساير مع الاحداث الا اذا كان العنوان السياسي للساحة واضحة المعلم ومتوافقة مع الطبيعة الافكار السياسية و درجة الوعي الفكري والسياسي للشعب ومدى تغيرها عن واقع الاحداث كما لايمكن للشعب معرفة دوره داخل الساحة الا اذا اصبحت العنلية السياسية معنوته حسب الزمن و واقع الاحداث فمعرفة الشعب لقدرته في صنع الحياة السياسية و مدى اهميته للبدء بالعملية السياسيته الجديدة بناء كيان الدولة واكمال صفتها القانونية و الشرعيته يصبح على بينتة بكل التوجهات الفكرية ومدى اهميته كل منها داخل الساحة السياسية و مشاركة في بناء دولة القانون و المؤسسات و كيف يستطيع اخفاء العنوان السياسي الواقعي داخل الساحة و ترجمتها حسب كنيوتته الفكرية لذا فان التعامل مع الواقع السياسي يتبطق كيان فكري منظم و الذي له خطة فكرية وسياسية لكيفية التعامل مع الواقع ومبارة الاحداث حسب تزامن الزمن ففي المعادلات السياسية الغامضة اكتفت كيان سياسي جديد وهي ان لغة الحوار السياسي هي اساس وسيلة هامة امعالجة الازمة السياسية داخل الساحة و تحديد كنوتها و هي عنوان الموازنة السياسية وسلطة الشعب وقدرتها على المشاركة في العملية السياسية و حريتها في اختيار ممثليها داخل البرلمان كما يغير عن السلطة النخبة السياسية وقدرتها على المشاركة في العملية السياسي داخل الساحة وحق تقلد المناصب الحكومية و السياسية لذا فان تحقيق العدالة السياسية و الاجتماعية تبقى هدف النوخبة السياسية و الشعب

و الذي يريد ان يعيش تحت ظل قانون جديد للحياة قانون يعلم الناس معنى العدل والاتفاق قانوناً يرتاح تحت ظله الجميع هكذا يكتمل الكيانات الفكرية و السياسية ويبدا الانشانية بدايته الجديدة و يتساير الفكر السياسي مع الاحداث ويصبح جزءا من الزمن السياسي و تاخذ المسيرة السياسية وجتها الصحيحة نحو تحقيق معالم الديمقراطية وانجاح العملية السياسية.

عندما يتغير معالم ألفكر ألسياسي ويقع ألشعب في مصيدة ألشعارات ألحزبية نتيجة عدم توعيته لحقيقة ألبرنامج ألحزبي وخططه لتجسيد آيدلوجيته ألحزبية ألبعيدة كل ألبعد عن متطلبات ألشعب حيث نرى بأنه تكثر الحديث عن الديمقراطية وعن العدل والانصاف وعن مبادىء حقوق الانسان وعن معالم دولة القانون والمؤسسات وعن السلطة الرابعة والحياة المدنية ولكن دون الاستناد الى اية قاعدة متينة نبدأ منها رحلة الوصول الى عالم الحرية أذن كلمات وشعارات رنانة تقتحم دوماً ارضية الواقع داخل كل الدول الشرقية ومن ضمنها العراق، مجريات الاحداث تجري دوماً نحو المستقر الغير الحقيقي لها ولهذا علينا ان نغير مجرى الاحداث لكي نبدأ بداية انسانية جديدة ومنها نبتكر قانون جديد للحياة قانون يعلم الناس معنى العدل والانصاف ويرجُع الثقة بها قانونُ يرتاح تحت ظله الجميع أذن الحديث عن معالم الديمقراطية وحقوق الانسان لم يأتي دوره بعد لان الديمقراطية ليست منحة تعطى من قبل أي حزب او حكومة وهي شىء نسبي يحدد مرتبته درجة الوعي السياسي للشعب أي ان الوعي السياسي هو الذي يحدد درجة بلوغ الديمقراطية، فالديمقراطية هي حق تأخذه الشعب من خلال قدرته الفعالة داخل الساحة السياسية. هناك أزدواجية في تعريف كينونة الأحداث والمفاهيم وتوجه سياسي خاطىء في التعامل مع المعاني والمصطلحات، فالديمقراطية تعرف دوماً بسلطة الشعب وتجسد تلك المفهوم بالحكم البرلماني. فالسلطة البرلمانية هي وسيلة للحفاظ على الديمقراطية في الدول الذي وصل الى الموازنة السياسية عن طريق الاستيراد الفكري اما الدول المنشئة للفكر الديمقراطي والذي وصل الى الموازنة السياسية عن طريق الثورة الفكرية للشعب امثال الدول المتقدمة والمتوصلة الى درجة عالية من الديمقراطية فأنها لاتحتاج الى السلطة او الحكم البرلماني للأرساء معالم الحرية وخير مثال على ذلك دولة امريكا حيث ان الحكم فيها رئاسي ويمتلك رئيس الدولة سلطة كبيرة وهو القائد العام للقوات المسلحة ولكن في نفس الوقت مستقر فيها

التوازن السياسي ويطبق فيها الديمقراطية وان رئيس الدولة لايمكن له ان يتقلد منصب رئيس الدولة للأكثر من مرتين ولو اختاره الشعب. اما الدول البعيدة عن الموازنة السياسية فأن استيراده للفكر البرلماني ماهو الا شعارُ يختبىء وراءه السلطة المركزية البعيد كل البعد عن الاطار الحقيقي لفكرة المشاركة الشعبية في السلطة وخير مثال على ذلك الدول الشرقية والعراق سابقاً حيث كان يقتدي الحكم البرلماني ولكن في الواقع كان الحكم دكتاتورياً ليس فيها أي رأي شعبي حيث كان يسيطر على الواقع السياسي. سياسة القطب الواحد ولهذا تزعزع البناء القانوني للدولة وانهار كل القيم الانسانية داخل الدولة رغم اختباء الحكومة البائدة وراء ستار البناء القانوني السليم المتبع لدى الدول ذات الاساس الديمقراطي فأذا اطلعنا على القوانين العراقية ودساتيره من سنة ١٩٢٥ والذي وضع فيه اول دستور للعراق سمي بالقانون الاساسي ولحد سنة ١٩٧٠ والتي تم بها اختتام دستور العراق المؤقت نلاحظ دوماً سيطرة السلطة التنفيذية على مقاليد الحكم وتدخله في كل الشؤون الاساسية وخاصة في مجال القضاء والقانون حيث سخر الحكومة القانون لخدمة اهدافه السياسية وجعل في قرارته أي قرارات مجلس قيادة الثورة مصدراً لعملية التحوير في كل المجالات الانسانية وتغيير معالم الدولة تأريخياً وانسانياً وبها ألغي بنود اساسية في الدستور هكذا نرى بأن غياب الموازنة السياسية تؤدي الى احلال المأساة القانونية والسياسية داخل الدولة، حتى تم القضاء على الحكم الدكتاتوري ودخلنا مرحلة جديدة، مدينة فارغة من كل المصادر والاساسيات يحتاج الى تحولات انسانية وسياسية انسانية لبناء الفكر الانساني من جديد وارجاع ثقته بنفسه واعطاءه المجال لغرض المشاركة في العملية السياسية واختيار ممثليه على اساس الاسماء وليس القائمة المحددة سلفاً اذن امامنا مرحلة شاقة لغرض بناء القاعدة الاساسية لدولة القانون والمؤسسات فيجب اولاً البحث عن المواد الاولية للديمقراطية ومن ثم تأهيل الشعب لغرض المشاركة في السلطة والوصول الى المرتبة الفكرية الذي يستطيعون من خلال احلال الموازنة السياسية داخل الدولة، لذا علينا بناء دولة القانون بكل مؤسساته والارتكاز في ذلك يكون على اتجاهين أساسيين اولهما بناء الدولة على اساس مبدأ التدرج القانوني والعمل بمبدأ الفعل بين السلطات، صحيح ان هذين الاتجاهين مذكور في القوانين العراقية ولكن لم يجسد تلك الافكار على ارض الواقع لان الشعب لم يكن له دور في

المشاركة السياسية والذي هو الميزان الذي يقدر بها درجة وصول الدولة الى مراتب حقوق الانسان فهناك علاقة وثيقة بين الوعي السياسي للشعب وبين بناء دولة القانون حيث ان الوعي السياسي هو الذي يبين نجاح العملية السياسية لأن الشعب هو الذي يحدد السلطة ويقسمها الى قطبين، قطب يتحكم به السلطة السياسية، وقطب اخر يتحكم فيه الشعب ويُبنى من خلاله البناء القانوني للدولة والاطار السليم لكل اتجاه سياسي حيث يتم اختيار الدستور من قبل الشعب فالدستور اعلى مراتب القانون وهو اساس البناء القانوني للدولة ويحدد مستوى الوعي السياسي للشعب كما يحدد اتجاه السلطة وحدود قدرتها المركزية ويبين ما للشعب من حقوق وما عليه من واجبات كما يبين درجة التوازن السياسي وكفة الميزان فالدستور يعبرعن رؤية الشعب نحو الاحداث السياسية ومن خلاله يستطيع الشعب أجبار الحكومة عن الالتزام ببنود الدستور وهو المؤشر على حدود سلطة رئيس الدولة، كما تأخذ كل السلطات استقلاليته من خلال درجة فعالية الدستور ونقصد بذلك السلطات الاساسية، وهي السلطة التشريعية والسلطة القضائية، والسلطة التنفيذية وهنا تترسخ قاعدة سليمة لظهور سلطة رابعة هو دليل وعنوان معالم الحرية وهذه السلطة هي سلطة الصحافة حيث ينبثق من الوعي السياسي البارز للشعب فاللصحافة وضيفتين اساسيتين اولهما مراقبة اعمال الحكمومة في عدم تجاوزها حدود سلطتها المحدودة من قبل الدستور وعدم اختراقة حقوق الانسان في حالة عدم قيام البرلمان بوضيفتها الاساسية هو مراقبة الحكومة ومحاسبتها كما نعلم بأن الموازنة السياسية تعني وجود سلطتين اولهما سلطة الحكومة او السلطة السياسية وثانيهما سلطة الشعب المتمثل بالبرلمان في الدول ذات الانظمة الوزارية والبرلمانية حيث يوجد رقابة متبادلة بينهما البرلمان تستطيع إسقاط الحكومة عن طريق (الاستجواب، التحقيق، ا قالة الوزير ثم الوزارة بأكملها) وبالمقابل تستطع الحكومة حل البرلمان والرقيب على حسن قيام كل من السلطتين بمواجتهما في الدول ذات الصراع السياسي هي السلطة الرابعة حيث ماعدا مراقبته اعمال الحكومة فأنها تراقب البرلمان في وضيفتها وفي حال عدم قيامه بذلك فأن للصحافة دور في تأجيج الرأي العام وحل البرلمان واختيارأعضاء جدد يمثل الشعب، في كثير من الاحيان تتفق كلا السلطتين عن غض النظر عن الاختراقات التي تحدث من قبلهما هنا يحدث المأساة السياسية في حالة عدم رقي الشعب الى

تلك المستوى من الوعي السياسي والذي نستطيع من خلاله تأسيس السلطة الرابعة أذن الضمان للأستقرار الموازنة السياسية والتي تحقق بها الديمقراطية هو الوعي السياسي البارز للشعب والسلطة الرابعة والتي تأجج الرأي العام ومن خلالهما يتم تحقيق العدالة السياسية والاجتماعية وهما مرتبة عالية من التدرج الديمقراطي حيث من خلاله يستقر الفكر السليم في الموقع الحقيقي له وبه يتقدم مسيرة الحياة لذا علينا اولاً بناء مدرسة جديدة مدرسة قانونية وسياسية يتم من خلالها تأهيل الفكر الانساني نحو الاستقرار الفكري والذي يعلم الاجيال المعنى الحقيقي للسياسة والقانون حيث يجب ان يكون القانون البؤرة الاساسية للتحول نحو عالم السياسة لأن النظرة من السياسة الى القانون يجعله وسيلة للوصول الى الاحداث السياسية والحزبية أما اذا كان النظرة من القانون الى السياسية والعمل من خلال اطار قانوني سليم يجعل الاعمال السياسية في خدمة القانون وارساء معالم القانون والديمقراطية وبناء دولة المؤسسات ولاتبقى الديمقراطية حلم يعذب من يعيش تحت ظلها ويسمع احكامها وشعاراتها ولايرى بطونها الحقيقي مما يخلق حالة من التناقض الفكري داخل الدولة ولاتتقدم العملية السياسية وتبقى ارضية الدولة ارضية خالية من القواعد الاساسية للأبتكار والتقدم ولهذا علينا ان نبني الفكر الانساني مع بناء اساسيات الدولة حتى نعطي استمرارية وانجاح العملية الذي بدأنا مسيرتها الآن.

دوما كان هناك تناقض كبير بين الايدلوجية السياسية الهادفة الى تحقيق الاهداف الذاتية البعيدة كل البعد عن الحقوق المشروعة للشعب لان الهدف السياسي يحمل طموح نخبة من الشعب تحقق لديهم بروز فكري في مجال معين يجمع الاطماح المستقبلية لعامة الناس في تلك الحقبة الزمنية التي يعيشون فيها ولهذا كانت المسافات تتوسع دائما بمرور الزمن بين الاهداف السياسية والاهداف الشعبية حيث كلما كان الناس يزدادون وعيا يزداد الصراع والتناقض بين هاذين الاتجاهين حيث حمل الفقهاء دوما راية الحرية والمساواة والكفاح ضد الدكتاتورية السلطوية الفردية واستمر ذلك الصراع حتى وصل ذروتها في فرنسا عندما نطق الخطيب الفرنسي (المركيز ميرابو) حيث قال للجنود الذين ارسلهم الملك لغرض اعتقالهم في القاعة التي كانوا يجتمعون فيها اذهب وقل لسيدك اننا هنا مجتمعون بأدارة الامة ولن نبرح اماكننا الا على اسنة الحراب

بهذا القول خرج الخطيب ومن معه لاول مرة من ارادة الملك المطلقة وهكذا استمر المد والجزر الفكري حتى اختتمت بالثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩م حيث صدرت لائحة حقوق الانسان والتي احتوت لاول مرة في تاريخ الإنسانية فقرات ومبادئ تحمي وتطالب بالحقوق المشروعة للانسان ثم أصبح تلك اللائحة مقدمة لدستور فرنسا الذي صدر في سنة ١٧٩١ فأصبح واقعة دستورية يجب ان لا تخالفها القوانين التي تصدر بعد ذلك في فرنسا وغيرها من الدول التي جعلت من تلك اللائحة مقدمة لدساتيرها لان الدستور هو اعلى مراتب القانون يجب ان لايخالفها أي قانون اخر يصدر داخل الدولة لانها اقل رتبة منها وظل الصراع دائرا بينهما والسلطة السياسية تحاول ان تعطي الشرعية لاعمالها الحزبية تحت اسم القانون ورجال القانون يحاولون وضع الحدود والضمانات التي بها يمكن السيرة على سير الامور داخل الدولة وافضل ضمانة لحماية حقوق الانسان من التطاولات السياسية التي هي فكرة البرلمانية في الحكم حيث بها يتم خلق التوازن السياسي داخل الدولة من خلال الرقاب المتبادلة بين الحكومة التي تمثل السلطة السياسية وبين البرلمان الذي يمثل الشعب وفكرة البرلمان هي جهود طويلة من الكفاح حيث ان بذورها قد غرست لاول مرة في بريطانيا حيث انها تمتلك فكرة البرلمان بشكلها التقليدي منذ سنة (١٢١٥)م حيث كان يسمى انذاك (بالمجلس الكبير) والذي كان يضم المجلس في ذلك الوقت النبلاء ورجال الدين فقط ثم حدث قتال بين جيوش الملك الذي كان يمتلك سلطات واسعة فيذلك الوقت وبين جيوش المجلس حيث كان النصر حليفا لجيوش المجلس وحينها قد فرضوا على الملك توقيع لائحة تقيد سلطات الملك المطلقة مقابل توسعات في سلطات المجلس وسميت هذه اللائحة (بالعهد الاعظم) ثم طلب الملك من كل مدينة بريطانية ارسال مندوبين يمثلون سكان تلك المنطقة داخل المجلس ولكن اعضاء المجلس لم يوافقوا على جلوسهم في قاعة واحدة مع عامة الشعب أي مع المندوين الذين كانوا يمثلون الشعب ولهذا فقد اختار المندوبين قاعة خاصة بهم وجعلوا واحدا منهم بيده رئاسة الجمع وسمي بمجلس العموم ثم مع مرور الزمن اصبح كل السلطات بيد مجلس العموم اما صلاحيات مجلس اللوردات فأصبحت فخريا هكذا ظهرت فكرة الرلمان في بريطانيا وكان الهدف منه انقاذ الشعب من تجاوزات السلطة السياسية وبعدها اصبح الحكم البرلماني رمزا للديمقراطي داخل الدولة لانه

يحافظ على التوازن السياسي داخل الدولة من خلال الرقابة المتبادلة بينهما حيث ان البرلمان الذي يمثل الشعب يستطيع مراقبة الحكومة من خلال سلطاته داخل الدولة وحيث ان كل عضو برلماني له الحق في ان يتخذ ثلاثة اجراءات ضد أي وزير يمثل الحكومة وهو الاستجواب ، والتحقيق واقالة الوزير او بأكملها ، حيث في نهاية الامر يستطيع الغاء البرلمان بأغلبية الاصوات ان يطلبوا من الحكومة أي الوزارة الاستقالة وبالمقابل تستطيع الوزارة أي الحكومة حل البرلمان فالخوف الذي يتولد من هذه الرقابة المتبادلة هو الذي يخلق التوازن ويبني قاعدة متينة تنبثق منها الديمقراطية وتحقيق الامنيات البشرية في الوصول الى حقوقها المشروعة اذن هذا هو تاريخ البرلمانية منذ القدم ومن خلال قانونها تستطيع تحقيق الديمقراطية داخل الدولة ويغض النظر عن الفكرة البرلمانية ونتائجها ظلت السلطة السياسية الخروج من الدستور والقانون اللذين يقيدان سلطة الحكومة حيث كما تعلم بان الدستور هو على مراتب القانون الذي يبين شكل الحكم داخل الدولة ويؤسس المؤسسات الحكومية ويحدد سلطاتهم ويبين ما للفرد من حقوق وما عليه ويحدد حدود السلطة السياسية أي السلطة التنفيذية داخل الدولة حيث عملت السلطة السياسية بكل جهودها لغرض خلق قاعدة او امر تستطيع من خلالها الخروج عن القانون هناك خوف في غياب القانون يعني غياب العدالة وانتهاء التوازن السياسي داخل الدولة وانهاء الرقابة يعني غياب العدالة وانتهاء التوازن السياسي داخل الدولة وانهاء الرقابة على اكمال الحكومة فهذا القانون كان وليد الدولة الفردية حيث اعطت الحكومة لنفسها في ذلك الوقت الحق في الخروج عن القانون في حالة تعرض امن الدولة للخطر فيها تم تدمير حقوق الانسان في كثير من الدول وبها قد تم القضاء على الثورات الجماهيرية المشروعة تحت ستار حماية امن الدولة فقانون الطوارئ هو واحد من عديد من القوانين الاخرى التي ظهرت لغرض اعطاء المشروعية لاعمال السلطة السياسية وهناك وسيلة اخرى وهي الاعمال السياسية وقرارات تحمل قوة القانون ، لان تلك الاعمال او القرارات تكون في منأى عن راية رقابة قضائية بأعتبارها قرارات تصدرها الحكومة بأعتبارها سلطة حاكمة فيجب ان لاتكون تحت أي ظرف او تحت رقابة اية جهة قضائية ولا يراقبها الا جهة سياسية وهي البرلمان، ايضا عن طريق هذه القرارات السيادية قد تم اختراق القانون و فسخها لان بها قد فسخ العديد من القوانين والفقرات الاساسية داخل

الدستور الذي كان يعبر عن الحقوق المشروعة للشعب خير مثال على ذلك دولة العراق حيث انها عن طريق قرارات مجلس قيادة الثورة قد فسخ العديد من الفقرات القانونية ومن خلاله قد تم خرق المبادئ الاساسية لحقوق الانسان التي قد تم ذكرها في الدستور العراقي الذي كان يحكي عن المساواة بين افراد الشعب وعن حرية التملك داخل الدولة حيث اننا نرى بانه من خلال قرارات مجلس قيادة قد قام بخرق الدستور حيث جاء في احد هذه القرارات المنع التام للاكراد في كركوك في ان يكون لديهم ملك بأسمهم هكذا قامت السلطة الحاكمة عن طريق القرارات السيادية تدمير القانون ولهذا يجب علينا ان نقوم ببناء قاعدة متينة للقانون يحمي حقوق الانسان وان لايعطى للسلطة السياسية تحت أي ستار في ان تكون فوق القانون ويجب ان يعمل السياسيون داخل الدولة للسياسة من اجل القانون أي ان يكون القانون القاموس المحدد لانبثاق الاتجاهات السياسية داخل الدولة فعند ذلك الوقت فقط تصبح السياسة والقانون اتجاهين يؤديان في النهاية الى بيت واحد وهو بيت الاستقرار والامـــــان .

أن كل أطار فكري يحتاج ألى تنظميم لكل ألتوجهات ألحزبية وبناء قنوات فكرية فالحق وأكتسابها يحتاج الى اسس لكيفية حمايتها .

كثيرا ما نتحدث عن حقوق الانسان ومنها حق تقرير المصير لكن هذه المفاهيم ليست الا كلمات يرفع لها شعارات في دول الشرق بعيداً عن الواقع العملي حيث ان الانسانية معذبة في هذه الدول والعراق واحدة منها حيث طوال عقود من الزمن والحقيقة بعيدة عن ساحتها والميزان في غير نصابه الحقيقي من الاعتدال وحقوق الانسان مهانة وغير مصانه على الرغم من ان دساتير العراق المتوالية ابتداءا من دستور "١٩٢٥م" وانتهاءا بدستور العراق المؤقت لسنة"١٩٧٠م" يتحدث عن حقوق الانسان ومنها حق تقرير المصير لكننا كنا نرى عكس ذلك حيث كان الناس على درجات متفاوتة من حيث التمتع بالحقوق وفي ادناه كان الشعب الكوردي حيث طبق عليه اقسى القوانين التي لا نرى لها مثيلا الا في البنود القانونية في قانون حمورابي كان من ان يكون لهم ملك بأسمائهم ايضا وعلى غراره حرم الكورد بموجب قرارات مجلس قياده الثورة من التمتع بحقوق الملكية حتى ضحك لنا التاريخ ةتغير مجراه الزائف وبدا بداية انسانية جديدة وابتدأت حضارتنا بالظهور للعالم حيث قامت الدول المتحالفة بعزل

كوردستان عن باقي اجزاء العراق واخرجوه من تحت يدي جلاد العصر من هنا بدأت حياتنا الجديده وقام الاكراد بتشكيل الحكومة والبرلمان وبدأ مشواره نحو الديمقراطية وبناء كيان الانسانية وتحديد حقوق الانسان وحمايته من الخروقات وطوال سنين عدة برهننا للعالم والدول المجاورة بأن الاكراد لهم حضارة خاصة وتاريخ يستحق التمجيد ولهم من الوعي السياسي الذي يعطيهم الحق في تقرير مصيرهم بأنفسهم بعد ان نلنا العذاب وقتل وابادة جماعية ولم تستنكر مافعل بنا وبغيرنا أي دولة عربية هكذا عاش الاكراد بين اغلال الموت وهكذا تحرر بفضل احراره وانقاذه من الموت والايمان بقضيته مباديء الحرية والاستقلال ثم جاءت مرحلة جديده في تاريخ العراق حيث اشرقت شمس الحرية على كل اجزائها بعد ان كان مقتصرة على كوردستان فقط في ذلك الوقت وقبل ذلك ايضا كان الاكراد بامكانهم ان يعلنوا استقلالتهم وانشاء دولة كوردية حيث لدينا من الشروط ما يؤهلنا لذلك الاستقلال حيث كما نعلم ان الشورط الاساسية لأنشاء الدولة هي ثلاثة شروط اتفق عليها الفقهاء كاملة وشرط رابع ظل النقاش حوله بين الرأي الراجح والمرجوح ولكن في النهاية قد ابعد هذا الشرط من بين شروط انشاء الدولة وهذا الشرط هو الاعتراف بالدولة بعد تشكيلها اذن شروط انشاء الدولة هي الارض والشعب ، التنظيم السياسي، أي حكومة تحكم الشعب ونحن نتمتع بكل هذه الشروط في كوردستان حيث قمنا بتسكيل الوزارة والبرلمان وتأسيس كل مؤسسات الدولة أي لدينا كل مستلزمات انشاء دولة مستقلة ولكن الاكراد مرة ثانية قد يرهنوا للعالم بأنهم شعب لديهم من الوعي السياسي ما يستطيعون به ان يحققوا اهدافهم ومدوا ايديهم الى باقي اجزاء العراق لكي يعيشوا ضمن دولة فيدرالية موحدة أي ان الاكراد قد طلبوا الاتحاد من مركز القوة والاستقلال وكانوا يستطيعون اعلان استقلالهم قبل وبعد تحرير العراق حيث ان لديهم كل المستلزمات الاساسية لأعلان الدولة اما مايقال عن الاعتراف الدولي بها بعد اعلانها فهذا ليس له أي تأثير على بناء الدولة الا على العلاقات الدولية ولهذا هناك شيء واحد يجب ان تعلمه كل الدول المجاورة بأن زمن الظلم والقسر قد انتهى وانهينا التأريخ الكاذب الذي دوما يعطي الحق لمن لايستحق ويحرمه من صاحبه صرخه التاريخ والحضارة الكوردية قد سمع صداها كل العالم والأن فأن تقدمنا في كل المجالات خير دليل ونحن لم نقض الا سنين معدودة والان راية الحرية

والاستقلال ومبادئ الديمقراطية وشعب واع يعرف ماله من حقوق وما يستطيع مطالبته وتحقيقه حيث ان الشعب الكوردي بكامله فمن استفتاء عام قد اكد مطاليبه بأعلان دولة كوردية حيث يعرف بأنه كشعب له تاريخ نضال وحضارة وله حق تقرير المصير لانه حق من الحقوق المشروعة لكل شعب ولهذا فأن الفدرالية المطلوبة الآن والتي تم تثبيتها في قانون ادارة الدولة وما استقرت عليه الساحة السياسية من العراق مطلب كوردي في الناحية السياسية وليس الشعبية اذن مطالبنا اقل مما نستطيع تحقيقه وليس اكثر من حقنا كما يدعيه الاعلام في الدول العربية حيث ماتزال تعيش في زمن الظل الذي يكبت منه الانسانية ويدمر حقوق الانسان ، فالفدرالية تعبر عن اتحاد بين الاجزاء العراقية حيث يجمع الشعب العراقي في كيان واحد لأنهم شعب عاشوا معا على الرغم من الاختلاف الحضاري والتاريخي حيث اننا شعب متجانس ونستطيع العيش ضمن اتحاد على ارض واحدة ونبدأبتعمير ما دمره الجهل ونستفيد من خيراتنا التي استفاد منها غيرنا وكنا محرومين منها والان يريدون ثانية ابعادنا عن قضيتنا الاساسية وهي بناء العراق وارجاع حضارته المفقودة بعد ان كانت مصيدة لشعارات بذريعة العنصرية والتفرقة، اذن الفيدرالية تعزز التجانس والاتحاد للشعب العراقي وخير وسيلة للابداع في كل مجالات الحياة والعيش ضمن قانون جديد هو قانون العدالة والاستقرار والسلام والفيدرالية العراقية تكون فيها سلطة الاجزاء الفيدرالية اقوى من سلطات المركز وكل جزء فيدرالي لديه كل مؤهلات الدولة من الحكومة والبرلمان والدستور ما عدا ثلاث وزارات رئيسية تكون للمركز فقط وهي وزارة الدفاع والخارجية والمالية اذن العراق وشعبه الان على بداية طريق الديمقراطية والتقدم ونحتاج الى الوعي السياسي العالي لكي نجتاز هذه المرحلة الحرجة والتي فيها تضرب دول الجوار طبل التفرقة من جديد ولكن نحن اقوى من مصيدتهم ونلنا من الدمار يكفي ولم نعد ننخدع بأي شعارات جديدة تبعدنا عن الحياة الحرة الكريمة وعن مبادئ حقوق الانسان ولهذا فعندما يستقر العراقيون على مبدأ الفيدرالية فهذا يعني اننا نتوق للعيش معا ضمن اطار دولة واحدة ويبين حسن نية الاكراد بعد الويل الذي عانى منه تحت شعار العروبة حيث كل لدمار الذي لحقه كان يرتكب باسم العروبة اذن علينا ان نغير التاريخ الزائف ونبدأ تأريخا جديداً قائم على الموازنة الانسانية والاعتراف بحقوق المقابل وعدم طمس حقوقهم المشروعة وان نحب للغير مانحبه

لآنفسنا عند ذلك الوقت يستمر مشوارنا في اطار الفيدرالية والا فأن الاكراد سوف يقررون مصيرهم بأنفسهم اذن انشاء دولة كوردية ليس حلما يحلمه الاكراد او شيئا مستحيلا كما يذكره الغير وانما حق من حقوقه المشروعة الذي يستطيع ان يقرره في أي وقت يشاء عندما يحس بأن العيش ضمن اطار دولة واحدة هو اضمن لمصلحة الشعب فالفيدرالية ليست تنازلاً عن انشاء دولة كوردية ويبقى حق تقرير المصير حقا مشروعا في كل وقت .

عندما يصبح مفهوم ألحق منحة تعطى يتغير جميع ألمقاييس ويفقد ألشعب ألثقة بكلمة ألعدل فعندما يكثر ألحديث عن الامل والضياع وعن الحرية وحقوق الانسان وعن مباديء العدل والانصاف وعن الديمقراطية كأنها منحة تمنح من قبل الحكومة او الاحزاب قبل الحديث عن معالم الحرية يجب ان نعرف بأن لكل حق صاحبا ولكل فكرة زمناً ولكل شعب ودولة تاريخاً وحضارة ولكل حزب راياً وفكراً وايدلوجية خاصة به ولهذا فأن فلسفة الحرية والديمقراطية تحتاج الى قاعدة سليمة ينبعث منها الرأي الصحيح والفكرالواقعي والمستنير فيجب ان تكون هناك دولة ذات معالم حقيقية وقانونية سليمة حتى يشكل على اساسها مفهوم حقوق الانسان ولهذا بداية يجب ان تكون هناك دولة لذا يجب ان يبين مفهومها ن فالدولة لها معاني واسس وشروط اساسية يجب ان يتوافر لكي يتم بناؤها على قاعدة سليمة وهناك رؤية قديمة وحاضرة تجاه اساس نشأة الدولة فقديما قد ارجع المفكرون اساس نشأة الدولة الى مراجع كانت في نظرهم هي الاساس في نشوء الدولة فمنهم من ارجع الدولة الى كينوته الاسرة حيث اعتبروها اللبنة الاولى للدولة حيث انهم قد فسروا ذلك عن تطوير الاسرة الى قرية ومنها الى مجموعة القرى وبعد ذلك تشكلت المدينة ومنها المدن ثم الدولة بشكلها السليم والصحيح ما يهمنا هو الان ان نبين الشروط الاساسية التي اتفق عليها الفقهاء وهذه الشروط هي ثلاثة شروط قد اتفق عليها الفقهاء وشرط رابع قد يتأرجح فيه الفكر بين الراجح والمرجوح وكان حقه الرفض اقوى له والشروط هي "الارض والشعب، والتنظيم السياسي" فالارض شرط اساسي لانشاء الدولة حيث لايمكن لنا ان نتصو دولة بلا ارض ولكن مساحة تلك الارض غير مهمة لأنشائها والشرط الثاني هو الشعب ايضا وهو شرط رئيسي حيث لايمكن للدولة ان تظهر الا اذا كان هناك شعب يقطنها يمارسون فيها حياتهم ونشاطاتهم اما عدده فلا يشكل أي اثر سواء كان يتكون من الوف

او ملايين والشرط الثالث والأهم هو التنظيم السياسي او الحكومة ويعتبر هذا اهم الشروط فلا يمكن للدولة ان تأخذ حصتها القانونية وتأخذ شاكلتها الاساسية الا اذا كانت هناك حكومة تحكم الشعب وتدير الدولة ويعتبر هذا الشرط هو المفرق بين الدولة وغيرها من التجمعات التي لايمكن ان نطلق عليها صفة الدولة على الرغم من انها تمتلك الشرطين السابقين قبل الارض والشعب ومثال على هذه التجمعات هي العشيرة وغيرها من التجمعات الاخرى التي تفتقد الى التنظيم السياسي ولذلك فأنه لايمكن ان نطلق عليها صفة الدولة وايضا يعتبر التنظيم السياسي هو الفكرة الاساسية لتوجيه سياسة الدولة نحو الأطار الذي يدعني فيه ، بعد ان يكتمل بناء الدولة بأطارها الحقيقي فأن مسألة شرعيتها وقانونيتها تبدأ مسيرتها فقاعدة الشرعية داخل الدولة تتكون بأتجاهين اولهما بناء الدولة على اساس مبدأ التدرج القانوني ابتداءاً من اعلى مراتب القانون وهو الدستور وانتهاءاً بالانظمة واللوائح ، فالدستور يعتبر لائحة سياسية ذات صبغة قانونية في الدولة التي تتمتع . الموازنة السياسية اما في الدول الدكتاتورية فهي لائحة سياسية صرفة فالدستور هو اعلى مراتب القانون بين شكل الحكم داخل الدولة ويتم من خلاله تأسيس مؤسسات الدولة ويقوم بتحديد سلطاتهم وحدود تلك السلطات ويحدد علاقتهم مع بعضهم البعض وعلاقتهم مع الشعب ، ويبين ما للشعب من حقوق وما عليه من واجبات اذن ان الصفة السياسية للدستور كانت محل نقاشات الفقهاء عقوداً طويلة ولكن تم تثبيت فكرة سياسيته مع اكثرية الاراء وعند التحقيق في مضمونها حسب المنطق والفلسفة السياسية داخل الدولة حيث ان التاريخ بين لنا صحة تلك الفكرة ربما ان الكفة المرتفعه للاحزاب، وللاتجاه السياسي في الماضي عن كفة الشعب وقوة سلطتها في حين ان تأسيس فكرةالدستور كان هو خاصية تحديد المستوى السياسي داخل الدولة وهناك امثلة كثيرة حيث ان الدستور يتغير دوما مع تغير السلطة حيث ان السلطة الحاكمة تستطيع من خلاله بسط سيرتها على كينونة الدولة وتؤسس كيان الدولة حسب اتجاهها السياسي والفكري وبالشكل الذي يخدم توجهاتها هكذا تبدأ او بدأت السيطرة السياسية على مكامن الدولة وعندما نرجع الى العراق حيث نلاحظ بأنه يمتلك الدستور منذ سنة ١٩٢٥م والذي كان يسمى"بالقانون الاساسي" وتوالى اصدار الدساتير في العراق حتى كانت خاتمته في سنة ١٩٧٠ حيث صدر دستور العراق المؤقت الملغي حاليا "دستور

١٩٧٠" نلاحظ بأن مع تغيير السلطة في العراق كان الدستور يتغير معها هكذا كانت السلطة الحاكمة تطبق من خلال الدستور احكامها وافكارها السياسية من هنا يتبين لنا الصفة السياسية للدستور وحيث من خلاله يتم بيان الخطة السياسية لتجنيد الواقع والايدولوجية السياسية داخل الدولة ويأتي التشريع الذى تقوم السلطة التشريعية باصداره بالمرتبة الثانية بعد الدستور ولهذا فأن احكامه يجبان لاتخالف احكام الدستور وتأتي "الانظمة واللوائح " بالمرتبة الثالثة بعد الدستور والشرائع ولذا فأن احكامها يجب ان لاتخالف احكام التشريع والدستور عن طريق هذا التدرج القانوني داخلة يتم بناء القاعدة القانونية على اساس مبدأ التدرج والذي به تنظيم الامور القانونية بشكل سليم ومتدرج ومنتظم حيث يمكن من خلاله تحقيق الاستقرار القانوني والاتجاه الثاني لتحقيق الشرعية وارساء المبادئ القانونية داخل الدولة هو تنظيم السلطات على اساس مبدأ الفصل بينها أي الاخذ بمبدأ الفصل بين السلطات ونقصد بالسلطات ، السلطات الرئيسية الثلاث داخل شكلالدولة وهي ، السلطة التشريعية ، والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية، حيث يجب ان يكون عمل تلك السلطات مستقلا وان لاتتدخل أي سلطة في شؤون السلطات الاخرى ، من المعلوم بأن السلطة التشريعية عملها اصدار القانون،اما السلطة القضائية فعملهما تطبيق القانون والفصل في المنازعات المرفوعة اليها فيجب ان يكون عمل القضاء بشكل مستقل دون التدخل من قبل أي سلطة اخرى وخوصصا السلطة التنفيذية ونعني بها الحكومة ،الحكومة،والسلطة الثالثة هي السلطة التنفيذية ، عملها هو تطبيق الاحكام الصادرة في السلطة التشريعية عن طريق الانظمة واللوائح فيجب على السلطة التنفيذية ان تنفذ القوانين فقط ولاتتدخل في شؤون السلطات الاخرى ، هذا هو المفروض عملها في الدول الديمقراطية والقانونية عن طريق هذين الاتجاهين يتم بناء الكيان والقاعدة الاساسية للدولة ولكن هذا لايعني بأن الدولة يكون اتجاهها نحو الديمقراطية والحرية لان المتحكم في هذه الحقيقة معالم وفلسفة سياسية يجب ان يعيش الشعب احداثها حتى يستطيع فعلا تحقيق تلك الافكار ويجب ان نبين العرف السياسي الخاطئ الذي نعيشه الان وهو اننا دوما نربط بين الديمقراطية وشكل الحكم داخل الدولة وهذا تحديد خاطئ للمفهوم الحقيقي لمبادئ الحرية وللحكم المتوازن حيث ان شكل الحكم ليس له أي اثر في تحديد اتجاه السلطة او الحكومة فتجنيد الديمقراطية على

اساس الحكم البرلماني ليس له أي صحة من الناحية المنطقية لان البرلمانية لا تعني الديمقراطية وانما هي وسيلة للحفاظ على معالم الديمقراطية بعد الوصول اليها عن طريق الموازنة السياسية وفي الدول المكتسبة لفكرة الديمقراطية فإذا رجعنا الى التاريخ السياسي الذي عاشت دول الغرب احداثه نلاحظ صحة تلك النظرية السياسية وبالاخص دولتين لهما تاريخ حافل من اجل الوصول الى تلك الحقائق وهما دولة بريطانيا وفرنسا ، فإذا اخذنا دولة بريطانيا كمثال نلاحظ بأن هذه الدولة لها تاريخ طويل مع البرلمانية والموازنة في الحكم حيث انه يمتلك الحكم البرلماني منذ سنة ١٢١٥م حيث كان يسمى"بالمجلس الكبير" وكان اعضاء هذا المجلس مقتصرينعلى رجال الدين واصحاب راس المال أي الوجهاء في ذلك الوقت وكان ذلك المجلس يسمى بمجلس اللوردات في حينها كان اختصاص المجلس وسلطاته ضيقة امام صلاحيات رئيس الدولة ولهذا فقد حدثت معركة بين جيوش الملك وجيوش المجلس وكان النصر حليف جيوش المجلس ولهذا فقد فرضوا على الملك توقيع لائحة تحدد صلاحيته وتقلله وبالمقابل توسعت صلاحية المجلس وقد سميت هذه اللائحة "بالعهد الاعظم" حيث عن طريق هذه اللائحة اصبحت الميزانية من اختصاص المجلس ، بعد ذلك طلب ملك بريطانيا من كل مدينة بريطانيا ارسال اثنين من سكانها لتمثيلهم في المجلس ولكن اعضاء مجلس اللوردات لم يرضوا ان يجتمعوا مع اعضاء الشعب تحت قبة واحدة ولهذا فقد اختار مندوبو الشعب قاعة خاصة يهم واختاروا رئيسا لهم وسميت بمجلس العموم مع مرور الزمن اصبحت كل الصلاحيات بيد مجلس العموم اما مجلس اللوردات فقد فقد كل الصلاحيات .

هكذا بدأت الموازنة السياسية والرقابة المتبادلة بين الحكومة والشعب فعندما اكتسب الشعب حق اختيار ممثليه كما تراه في مجلس العموم البريطاني والذي اخذ كل الصلاحيات البرلمانية ، بدأت سياسة الرقابة الشعبية حيث كما تعلم بأن البرلمان له حق اتخاذ ثلاثة اجراءات مع مجلس الوزراء الذي يترأس الحكم في الحكم البرلماني حيث له حق الاستجواب والتحقيق مع الوزير عند مخالفته القانون والخروج من صلاحيته المرسومة له وله حق اقالة الوزير او الطلب من الوزارة بأكلها تقديم استقالتها كأجراء ثالث وبعدها يقوم البرلمان بأختيار حكومة جديدة وحتى لا يكون البرلمان احب السلطة الوحيدة داخل الدولة البرلمانية فمن حق الحكومة بسط رقابتها على

البرلمان ولها حق حل البرلمان عندما يتخطى حدود سلطته او يخرج عن القانون ومن ثم طلب من الشعب اختيار برلمان جديد ليكون ممثلا عن الشعب هكذا تستمد الرقابة المتبادلة بين الشعب المتمثل بالبرلمان والرأي العام وسلطة الصحافة كسلطة رابعة وبين الحكومة المتمثلة بمجلس الوزراء حيث كما نعلم بأن الديمقراطية بشكلها الحالي والذي نراه الان لم تظهر بشكل عشوائي وفجائي وانما هي وليدة تاريخ طويل من الكفاح الشعبي والفكري والقانوني ، بدايته كانت ابتكار الموازنة السياسية وقاعدة سلطة الشعب ومن ثم تأجيج الفكر السياسي للشعب وظهور الراي العام والذي يعتبر ارقى مرتبات الرعي السياسي للشعب منها يتم وضع الاطار الرئيسي لكينونة الدولة وترتيب عمل المؤسسات الحكومية على اساس خدمة الشعب والانفلات من السيطرة المركزية للعمل السياسي والحكومي ونتيجة توجه الحركة السياسية نحو السيطرة الايديولوجية والاقتصادية على مكامن الدولة فبين الراي العام وسلطة الصحافة علاقة وثيقة جدا كلما تتطور فكرة الراي العام نحو نيل المبادئ وحقوق الانسان والتخلص من الاحتواء السياسي وسياسة الميلان والتقدم والتطور المدني نحو بناء دولة عصرية متمدنة قائمة على اساس الاختيار وتوزيع المناصب والادوار على قاعدة الكفاءة الركن الثاني لتطور الفكرة السياسي التي هي فكرة الكفاح الشعبي ، وخير مثال على ذلك هو دولة فرنسا حيث ابتداء الفكر الانساني من مرحلة العدم حيث كان حكام فرنسا يسيطرون على زمام الحكم دون اتاحة الفرصة لآي تيار فكري بالظهور حيث كان " أللويسات لويس فرنسا القدماء يربطون بين سلطتهم في الحكم وبين المساندة الالهية لهم وذلك لأعطاء الشرعية لآعمالهم التسلطية وارجاع العقوبة الى من يخالف احكامهم الى عقوبة دينية ثم بدأ الفكر الانساني بالتحرك نحو تلبية نداء الفكر الحر المحب للحرية ومبادئ حقوق الانسان واول خطوة نحو الحرية هي الاجتماع الذي ضم وجهاء ومثقفي فرنسا وذلك للتحرر من سلطة الملك المطلقة حيث كما كان يقول احد ملوك فرنسا"انا الدولة" والدولة انا" واول مصطلح وكلمة في الحرية وهو ما قاله الخطيب الفرنسي "المركيز ميرابو" حيث اجتمعوا لاول مرة لغرض اكتساب قليل من حقوقهم المشروعة التي دنست بمرور الزمن حيث قال الخطيب للجنود الذين ارسلهم ملك فرنسا حين سماعه بأمر الاجتماع ، اذهب وقل لسيدك اننا هنا مجتمعون بارادة الامة ولن نبرح اماكننا الاعلى اسنة الحراب كان هذا اول مصطلح

ومعنى يدل على اتجاهين رئيسيين ن تم بناء قاعدة الديمقراطية وحقوق الانسان فيما بعد اولهما حرية ابداء الراي وعدم الاعترافبالسلطة القصرية التي ارغم عليها الشعب دون ارادته بالاكراه والثاني ، اعطاء الشرعية لانفسهم للحديث وذلك بالتحدث وبالنيابة عن الشعب حيث ابتكروا فكرة النيابةواخذ السلطة والشرعية من ارادة لشعب ، استمر المد والجزر الفكري في فرنسا حتى ترأس الفقهاء الفرنسيون قافلة الكفاح الشعبي واسسوا مدارسهم الفكرية وابرزها مدرسة"روسو ولوك" حيث ابتكروا فكرة "العقد الاجتماعي" والذي له ابرز المستويات الفكرية وكان بداية نشوء فكرة المشاركة في السلطة وتحديد السلطة واعطائها للشعب حيث من خلال هذه الفكرة قد اسندوا انشاء الدولة والسلطة الى عقد بين الشعب ورئيس الدولة حيث ان الشعب يتنازل من خلاله عن جزء من حريته في مقابل حماية معالجة وتحقيق اهدافه من قبل الحكومة وبشرط محافظة رئيس الدولة على حدود سلطته المحدودة من قبل الشعب واي اختراق من قبلة لحدود تلك السلطة فأنه يتعرض للابعاد عن السلطة ويقوم الشعب بأختيار رئيس جديد، هذه الفكرة التي عبر عنها انهيار العقد الاجتماعي هي فكرة متقدمة لاتتناسب مع الواقع الزمني الذي كانوا يعيشون فيه حيث ان الدكتاتورية كانت هي الرائدة والشعب يعيش اسوأ وادنى مستويات الوعي السياسي ن ولكن اراد الفقهاء بتلك الفكرة يصنعوا القاعدة الاساسية للابداع والتوجه نحو عالم الديمقراطية والحرية ومبادئ حقوق الانسان أي انهم رسموا خارطة سريان الفكر الانساني وكيفية الوصول الى الواقع السياسي المفترض الوصول اليه هكذا استمرت الحركة الفكرية داخل فرنسا حتى تم اندلاع الثورة الفرنسية سنة"١٧٨٩م" وتم اصدار لائحة حقوق الانسان وهي اول لائحة في التاريخ الانساني التي يذكر فيها مبادئ حقوق الانسان وتدافع عنها وتخطط لتحقيقها هذه اللائحة حملت معاني الحرية والديمقراطية الى الانسانية والى كل الدول التي كانت تعيش حالة الظلام الانساني ثم عمل الفقهاء الفرنسيون ولغرض اعطاء تلك المبادئ التي جاءت بها تلك اللائحة مقدمة لدستور فرنسا الصادر سنة "١٧٩١م" وذلك لغرض اعطائه الحصانة ضد أي تدخل من اية جهة سياسية كانت او حكومية والمعلوم ان الدستور هو اعلى مراتب القانون ولاتستطيع اية جهة المساس به بذلك انتشرت معاني العدل والانصاف داخل فرنسا ومن ثم انتشرت تلك المبادئ في دول كثيرة منها اخذت بها كقاعدة اساسية لتطوير دولتها

ومنهم من جعلها شعارا ينادي به خوفا من التطور السياسي الذي اصبح عليه المرساة لكل فكرة ثقافية او سياسية وثقافية متجسدة في دول قد انشأها الوعي السياسية للشعب وكفاح الفقهاء القانونين من اجل تطوير فكرة السلطة من اطار مركزي واحادي ودكتاتوري الى اطار الموازنة السياسية وتقيم السلطة بين الشعب وبين الحزب السياسي او الاحزاب السياسية التي تسير على مقاليد السلطة وهناك دول مكتسبة لتلك الافكار بدون تخطيط ولا برنامج شعبي عام ووعي سياسي يتحدى فكرة السيطرة السياسية وانما كمرساة للتعبير عن الحقائق المفقودة والخوف من انتشار واندلاع ثورة اخذ الحقوق والسلطة ولهذا فقد ظهرت فكرة الديمقراطية وحقوق الانسان بأتجاهين مختلفين اتجاه قد اخذ مجراه الحقيقي في الدول الغربية التي نشأ فيها الفكر السياسي الصحيح والواقعي تجاه الاحداث واخذ الفكر الانساني فيها فرصته الحقيقية للوصول الى مراتب الابداع والتقدم لمبادئ حقوق الانسان التي نادت بها الثورة الفرنسية وتضمنتها لائحة حقوق الانسان فأصبحت سياسة الاتجاه الواحد هي المتبعة داخل تلك الدول ولهذا فقبل الحديث عن الديمقراطية يجب ان نتحدث عن مستوى الوعي السياسي للشعب ودوره في موقع السلطة والاساس الشرعي والقانوني لبناء الدولة وحدود سلطة المؤسسات الحكومية وكيفية تطبيق القانون ولهذا ففي بداية الامر يجب ان تؤسس الدولة على اساس قانوني سليم وذلك بأتجاهين اساسيين : اولهما بناء الدولة على اساس مبدأ التدرج القانوني ابتداءا من اعلى مراتب القانون وهو الدستور وانتهاءا بالانظمة واللوائح التي تصدرها السلطة التنفيذية فالدستور اعلى مراتب القانون يحدد سلطة رئيس الدولة ويتم من خلاله بيان شكل الحكم .

عندما نتكلم عن الديمقراطية يجب ان نعرف كيف يمكن لنا ان نرسخ ذلك المفهوم على ارض الواقع فمن المعلوم ان الديمقراطية تتكون من مقطعين هما" ديموكراتس" يعنى حكم الشعب ولكن كيف يصل الشعب ويترقى الى مستوى المشاركة الفعلية في السلطة وليس الصورية التي تسيطر على ساحات الحكم في الدول الشرقية وخصوصا الدول العربية فالوصول الى تلك المرتبة ليس بالامر الهين حيث انه يحتاج الى تحول في الوعي السياسي للشعب بحيث ان الفكر الانساني في تلك الدولة يصل الى مستوى التوازن السياسي بحيث يصبح الشعب امام طريق البرلمان وعن طريق الصحافة والرأي العام رقيبا على اعمال الحكومة بحيث يضع سدا مانعا امام تطاولات

وتجاوزات الحكومة وهناك خطأ والتباس كبير نقع فيه دوما عندما نتكلم عن الديمقراطية نربطها بالحكم البرلماني البعيد عن التوزن السياسي داخل الدولة فالبرلمانية هي الوسيلة للحفاظ على الديمقراطية بعد الوصول اليها عن طريق المشاركة الشعبية والمنا فشة الفكرية والفلسفية داخل الدولة أذن في حالة مثل حالتنا لايمكن الوصول الى الحرية المقصودة عن طريق الدستور او الحكم البرلماني حيث كما نعرف عندما تبغي دولة ما السيرعلى مسيرة الحرية فأنها تعطي لدستورها الواجهة القانونية البعيدة كل البعد عن احتكار الصبغة والسيطرة السياسية عليها حيث ان الدستور هو بناء الدولة ومرتكزها الاساسي الذي يؤسس المؤسسات الحكومية ويبين حدود سلطة الحكومة وينظم العلاقة بين تلك المؤسسات بينها وبين الشعب وتبين ما للفرد من حقوق وما عليه من واجبات فذلك الدستور لايمكن ان يحقق تلك الواجهة القانونية في حالة عدم وجود القوة الشعبية الموازنة للقوة السياسية وايضا الحكم البرلماني لايمكن ان يحقق الديمقراي والحرية الا في ظل دولة ذات اسس وأيديولوجية حزبية تأسست في ظل منافسات فكرية وفقهية ترمي الى الحفاظ على الحقوق المشروعة للشعب وضامنة حانته من التجاوزات غير القانونية للحكومة مانريد قوله هو اننا نحتاج الى توازن فكري وسياسي داخل الدولة قبل البرلمانية وقبل الكلام والحديث الرنان عن الحريات ورفع راية أ نهاء ازمة الانهيار الفكري حيث ان هناك داءا يجب محاولة التخلص منه وهو داء الاحتواء السياسي داخل الدول الشرقية ومنها دولة العراق فسيطرة الاحزاب على مكامن القوة داخلالدولة وسد الطريق على المستقلين من اصحاب الفكر والعلم في المشاركة الفعلية لبناء الدولة وتأسيسها على طراز دولة عصرية متمدنة بعيدة كل البعد عن التفرقة الفكرية والقومية هو سبب عدم اشراق شمس الحرية الحقيقية التي بها نميز الطريق الصحيح من بين طرق عديدة كل منها تؤدي الى وادي بعيدة عن منطقة الامان والاستقرار ولهذا فنحن الان قد تخلصنا او قد خلصنا من ابشع حضارة مزيفة وتأريخ مؤلم ومظلم ودخلنا كيفية الوصول الى الطريق الذي يمكن ان يوصلنا الى مدينة الديمقراطية العادلة المتفقة مع الفكر والعقول فعلينا ان نرجع الميزان الى نصابه الحقيقي من الاعتدال حيث كنا دوما نحس بالايام في غير شهورها والساعت في غير اوقاتها حتى اصبحنا في معزل عن الايام الحقيقية والسعادة الوجدانية التبست علينا مراسيم الجمال الحقيقي للحياة

فيجب التخلص اولا من مأساة المواقع المحجوزة وان نفتح باب القبول للكفوئين واصحاب الفكرة الناجية للشعب حيث الان الرجال الحقيقيون قد يئسوا من تغيير الواقع ورجال الجهل قد تكاتفوا على النسيان لكي يتموا ما يدأوه من الجهالة واخذ مقاعد ومكان الاخرين فيجب ان نغير مجرى التاريخ لكي نبدأ بداية انسانية جديدة ومنها نبتكر قانونا جديدا للحياة قانونا يرجع للناس الثقة بالعدل والانصاف فلا يمكن للآنسان ان يكون عادلا مع الناس ان لم يحس بالعدل نفسه وان نقوم بتأسيس دولة العراق على طراز قانوني وعادل وان نبني عقول الناس ونعطي الفرصة لأصحاب الرأي من المستقلين للدخول بشكل فعلى وواقعي الى الساحة السياسية لغرض تمثيل الشعب عند تأسيس البرلمان لغرض المشاركة السلسة وان تؤسس مدرسة قانونية فقهية تعلم الجيل الجديد كيفية الاحساس بالعدل والنظام وكيفية الدفاع عن حقوقهم المشروعة والعمل بشكل جدي على خلق التوازن السياسي داخل الدولة عن طريق تحديد اعمال الاحزاب السياسية وابعادهم عن السيطرة الايديولوجية الحزبية التي تؤدي في النهاية الى دكتاتورية الاحزاب فلا تريد التخلص من دكتاتورية وحزب واحد وتدخل في دمتاتورية اخرى ولهذا يجب ان لا تتدخل الاحزاب في تحديد مستويات الفكر والعمل والمواقع الاساسية وان تؤسس مؤسسات صحيفة غير حزبية لكي تستطيع فعلا ان تبح سلطة رابعة تهيء الجو المناسب لخلق الرأي العام عند ذلك الوقت تستطيع ان تقول فعلا اننا قد اكتشفنا طريق الحرية .

كثيرا ما نتحدث عن حقوق الانسان ومنها حق تقرير المصير لكن هذه المفاهيم ليست الا كلمات ننطقها في دول الشرق بعيداً عن الواقع ألعملي حيث ان الانسانية معذبة في هذه الدول والعراق واحدة منها حيث طوال عقود من الزمن والحقيقة بعيدة عن ساحتها والميزان في غير نصابه الحقيقي من الاعتدال وحقوق الانسان مهانة وغير مصانه على الرغم من ان دساتير العراق المتوالية ابتداءا من دستور "١٩٢٥م" وانتهاءا بدستور العراق المؤقت لسنة"١٩٧٠م" يتحدث عن حقوق الانسان ومنها حق تقرير المصير لكننا كنا نرى عكس ذلك حيث كان الناس على درجات متفاوتة من حيث التمتع بالحقوق وفي ادناه كان الشعب الكوردي حيث طبق عليه

اقسى القوانين التي لا نرى لها مثيلا الا في البنود القانونية في قانون حمورابي كان من ان يكون لهم ملك بأسمائهم ايضا وعلى غراره حرم الكورد بموجب قرارات مجلس قياده الثورة من التمتع بحقوق الملكية حتى ضحك لنا التاريخ تغير مجراه الزائف وبدا بداية انسانية جديدة وابتدأت حضارتنا بالظهور للعالم حيث قامت الدول المتحالفة بعزل كوردستان عن باقي اجزاء العراق واخرجوه من تحت يدي جلاد العصر من هنا بدأت حياتنا الجديده وقام الاكراد بتشكيل الحكومة والبرلمان وبدأ مشواره نحو الديمقراطية وبناء كيان الانسانية وتحديد حقوق الانسان وحمايته من الخروقات وطوال سنين عدة برهننا للعالم والدول المجاورة بأن الاكراد لهم حضارة خاصة وتاريخ يستحق التمجيد ولهم من الوعي السياسي الذي يعطيهم الحق في تقرير مصيرهم بأنفسهم بعد ان نلنا العذاب وقتل وابادة جماعية ولم تستنكر مافعل بنا وبغيرنا أي دولة عربية هكذا عاش الاكراد بين اغلال الموت وهكذا تحرر بفضل احراره وانقاذه من الموت والايمان بقضيته مبادىء الحرية والاستقلال ثم جاءت مرحلة جديده في تاريخ العراق حيث اشرقت شمس الحرية على كل اجزائها بعد ان كان مقتصرة على كوردستان فقط في ذلك الوقت وقبل ذلك ايضا كان الاكراد بامكانهم ان يعلنوا استقلالتهم وانشاء دولة كوردية حيث لدينا من الشروط ما يؤهلنا لذلك الاستقلال حيث كما نعلم ان الشورط الاساسية لأنشاء الدولة هي ثلاثة شروط اتفق عليها الفقهاء كاملة وشرط رابع ظل النقاش حوله بين الرأي الراجح والمرجوح ولكن في النهاية قد ابعد هذا الشرط من بين شروط انشاء الدولة وهذا الشرط هو الاعتراف بالدولة بعد تشكيلها اذن شروط انشاء الدولة هي الارض والشعب ، التنظيم السياسي، أي حكومة تحكم الشعب ونحن نتمتع بكل هذه الشروط في كوردستان حيث قمنا بتسكيل الوزارة والبرلمان وتأسيس كل مؤسسات الدولة أي لدينا كل مستلزمات انشاء دولة مستقلة ولكن الاكراد مرة ثانية قد يرهنوا للعالم بأنهم شعب لديهم من الوعي السياسي ما يستطيعون به ان يحققوا اهدافهم ومدوا ايديهم الى باقي اجزاء العراق لكي يعيشوا ضمن دولة فيدرالية موحدة أي ان الاكراد قد طلبوا الاتحاد من مركز القوة والاستقلال وكانوا يستطيعون اعلان استقلالهم قبل وبعد تحرير العراق حيث ان لديهم كل المستلزمات الاساسية لأعلان الدولة اما مايقال عن الاعتراف الدولي بها بعد اعلانها فهذا ليس له أي تأثير على بناء الدولة

الا على العلاقات الدولية ولهذا هناك شيء واحد يجب ان تعلمه كل الدول المجاورة بأن زمن الظلم والقسر قد انتهى وانهينا التأريخ الكاذب الذي دوما يعطي الحق لمن لايستحق ويحرمه من صاحبه صرخه التاريخ والحضارة الكوردية قد سمع صداها كل العالم والأن فأن تقدمنا في كل المجالات خير دليل ونحن لم نقض الا سنين معدودة والان راية الحرية والاستقلال ومبادئ الديمقراطية وشعب واع يعرف ماله من حقوق وما يستطيع مطالبته وتحقيقه حيث ان الشعب الكوردي بكامله فمن استفتاء عام قد اكد مطالبيه بأعلان دولة كوردية حيث يعرف بأنه كشعب له تاريخ نضال وحضارة وله حق تقرير المصير لانه حق من الحقوق المشروعة لكل شعب ولهذا فأن الفدرالية المطلوبة الآن والتي تم تثبيتها في قانون ادارة الدولة وما استقرت عليه الساحة السياسية من العراق مطلب كوردي في الناحية السياسية وليس الشعبية اذن مطالبنا اقل مما نستطيع تحقيقه وليس اكثر من حقنا كما يدعيه الاعلام في الدول العربية حيث ماتزال تعيش في زمن الظل الذي يكبت فيها الانسانية ويدمر حقوق الانسان ، فالفدرالية تعبر عن اتحاد بين الاجزاء العراقية حيث يجمع الشعب العراقي في كيان واحد لأنهم شعب عاشوا معا على الرغم من الاختلاف الحضاري والتاريخي حيث اننا شعب متجانس ونستطيع العيش ضمن اتحاد على ارض واحدة ونبدأبتعمير ما دمره الجهل ونستفيد من خيراتنا التي استفاد منها غيرنا وكنا محرومين منها والان يريدون ثانية ابعادنا عن قضيتنا الاساسية وهي بناء العراق وارجاع حضارته المفقودة بعد ان كانت مصيدة لشعارات بذريعة العنصرية والتفرقة، اذن الفيدرالية تعزز التجانس والاتحاد للشعب العراقي وخير وسيلة للابداع في كل مجالات الحياة والعيش ضمن قانون جديد هو قانون العدالة والاستقرار والسلام والفيدرالية العراقية تكون فيها سلطة الاجزاء الفيدرالية اقوى من سلطات المركز وكل جزء فيدرالي لديه كل مؤهلات الدولة من الحكومة والبرلمان والدستور ما عدا ثلاث وزارات رئيسية تكون للمركز فقط وهي وزارة الدفاع والخارجية والمالية اذن العراق وشعبه الان على بداية طريق الديمقراطية والتقدم ونحتاج الى الوعي السياسي العالي لكي نجتاز هذه المرحلة الحرجة والتي فيها تضرب دول الجوار طبل التفرقة من جديد ولكن نحن اقوى من مصيدتهم ونلنا من الدمار يكفي ولم نعد ننخدع بأي شعارات جديدة تبعدنا عن الحياة الحرة الكريمة وعن مبادئ حقوق الانسان ولهذا فعندما يستقر

العراقيون على مبدأ الفيدرالية فهذا يعني اننا نتوق للعيش معا ضمن اطار دولة واحدة ويبين حسن نية الاكراد بعد الويل الذي عانى منه تحت شعار العروبة حيث كل لدمار الذي لحقه كان يرتكب باسم العروبة اذن علينا ان نغير التاريخ الزائف ونبدأ تأريخا جديداً قائم على الموازنة الانسانية والاعتراف بحقوق المقابل وعدم طمس حقوقهم المشروعة وان نحب للغير مانحبه لأنفسنا عند ذلك الوقت يستمر مشوارنا في اطار الفيدرالية والا فأن الاكراد سوف يقررون مصيرهم بأنفسهم اذن انشاء دولة كوردية ليس حلما يحلمه الاكراد او شيئا مستحيلا كما يذكره الغير وانما حق من حقوقه المشروعة الذي يستطيع ان يقرره في أي وقت يشاء عندما يحس بأن العيش ضمن اطار دولة واحدة هو اضمن لمصلحة الشعب فالفيدرالية ليست تنازلاً عن انشاء دولة كوردية ويبقى حق تقرير المصير حقا مشروعا في كل وقت .

قبل الحديث عن الديمقراطية وحقوق الانسان يجب ان نتطرق الى القاعدة الاساسية المساعدة على ابراز معالم العدالة والحرية وهي تكامل الشرعية والمشروعية في اطار دولة القانون ن فالدولة كما نعرف لاتأخذ صفتها القانونية الا بتوفر شروط اساسية ثلاثة وهذه الشروط هي الشعب ،الارض ، والتنظيم السياسي أي الحكومة ، وهناك شرط رابع كان الرأي فيه بين الراجح والمرجوح ولكن قد غلب فيه رأي اكثرية الفقهاء وهو عدم الاخذ بهذا الشرط أي الاعتراف بالدولة بعد نشوئها فالدولة بعد ان يتكامل نشؤها بتوفر تلك الشروط الثلاثة ، تأخذ صفتها القانونية فلا يؤثر عليها الاعتراف الدولي بها فسواء اعترف بها ام فلا يؤثر على كيان الدولة سوى التأثير على العلاقات الدبلوماسية بينهما وبين الدول غير المعترفة بها ، فأذا تطرقنا الى تلك الشروط فالارض شرط اساسي في بناء الدولة فلا يمكن للدولة ان تظهر بدون الارض اما مساحتها فلا تأثير لها والشعب هو الشرط الثاني لأنشاء الدولة ولا اهمية لعدده من حيث الكثرة او القلة والتنظيم السياسي(السلطة السياسية) هو شرط اساسي لأنشاء الدولة وهو الفارق الوحيد بينها وبين غيرها من التجمعات الاخرى ، والتي يتوفر شرطا (الاقليم ، والشعب) ولكن لاتأخذ صفة الدولة لأنها تفتقد شرط التنظيم السياسي ويعني انها تفتقد حكومة تحكمها ولهذا فأننا نستطيع ان نجد تلك الشروط على الواقع السياسي في كوردستان حيث انها تمتلك الشروط الاساسية الثلاثة لأنشاء الدولة وهي الارض ، والشعب ، والتنظيم

السياسي وهو الحكومة الكوردية حيث ان اقليم كوردستان لديه برلمان وحكومة وكل المؤسسات الحكومية ولهذا لايوجد عائق قانوني وسياسي يمنعه من اعلان دولة كوردية منذ تحريره من يد الطاغية ، ولكنه فضل العيش ضمن عراق فيدرالي موحد ، ولهذا فأن ازدياد الاقاويل وطبول الاعلام العربي بعد سقوط الدكتاتورية ليست الا تعبيرا عن العقليه المريضة والكارهة للحرية وحقوق الانسان ونحن نقول بأن زمن تجاهل الكورد سياسيا قد انتهى وانتهى زمن سلب الحقوق المشروعة حيث بدأت معالم الحضارة الكوردية بالظهور وان اختيار الفدرالية من قبل ممثلي الشعب الكوردي والقيادات السياسية هو اختيار حر وليس تنازلا عن حقهم في تقرير المصير . فبعد الحديث عن شروط انشاء الدولة ، يجب ان نبين شرعية وقانونية الدولة ، فالدولة تبني قانونا على اتجاهين اساسيين هما ن بناء الدولة على مبدأ التدرج القانوني وثانيا الاخذ بمبدأ الفصل بين السلطات ، فالاتجاه الاول نقصد به ان توقع القوانين والقانونية يصطبغ الدستور بالصبغة القانونية والشعبية ومن خلاله تتم حماية حقوق الانسان، اما الدول ذات الانظمة الدكتاتورية والتي لايمتلك فيها الشعب السلطة الحقيقية فأن الدستور يبح سلاحا تنفذ به الحكومة افكارها التوسعية وخير مثال على ذلك دولة العراق التي تمتلك الدستور منذ سنة(١٩٢٥) والذى كان يسمى بالقانون الاساسي ولحين صدور اخر دستور مؤقت وهو الدستور الملغي حاليا وهو دستور ١٩٧٠ حيث كانت الدولة تطبق الدكتاتورية من خلال منح الدستور الصفة المؤقتة .

كثيرا مانتحدث عن السلطة الرابعة وبشكل عشوائي دون التطرق الى ماهية السلطة الرابعة وكيفية الرقي الى هذا المستوى لان السمو الى مرتبة السلطة الرابعة يعني تحقيق الديمقراطية ودولة المؤسسات والمجتمع المدني ، وابراز الدور الفاعل للشعب في اصدار القرار السياسي داخل الدولة ، ولهذا وقبل ذلك يجب التطرق الى السلطات الثلاث الاخرى وهي السلطة التشريعية ، السلطة القضائية ، السلطة التنفيذية ن فكل واحدة من هذه السلطات يجب ان تؤدي وظيفتها بشكل مستقل ودون التدخل في شؤون السلطات الاخرى ، فالسلطة التشريعية وظيفتها اصدار القوانين داخل الدولة والسلطة القضائية وظيفتها تطبيق القانون وفض النزاعات واعادة الحقوق الى اصحابها ، والسلطة التنفيذية وظيفتها اصدار الانظمة واللوائح وتنفيذ القرارات والقوانين ،

لذا فأن مبدأ الفصل بين ألسلطات هي الركيزة الاساسية لبناء دولة شرعية متمدنة وحول تلك السلطات الى صفتها المستقلة تعني تطبيق القانون داخل الدولة وارساء معالم الحرية والديمقراطية والحفاظ على مبادئ حقوق الانسان وايصال الشعب الى اعلى مراتب الوعي السياسي والذي يستطيع من خلاله المشاركة في السلطة واقرار الدستور وتحديد رئيس الدولة وحدود سلطته ، فعندما تتطور الاحداث السياسية في البلاد يؤدي هذا الى تبلور الرأي العام الشعبي وهو ارقى مراتب الديمقراطية وخير وسيلة لابراز تلك المعالم هي السلطة الرابعة ، أي دور الصحافة والاعلام ، فللصحافة دور بارز في انجاح العملية السياسية ولهذا يجب ان تكون مدرسة يتخرج منها اشخاص ذوو شخصيات مستقلة ، قادرة على ابداء الرأي الصريح والسليم ، فعن طريق بناء الشخصية الذاتية يتم اولا بناء الدولة وثانيا تجسيد الحقائق كما هي أي ان هناك حلقة مترابطة بين الديمقراية والرأي العام، وسلطة الصحفة ، حيث عند توفر الاسس الاولية للديمقراطية يأتي دور السلطة الرابعة في بناء شخصية الانسان وابراز معالم تفكيره لكي يستطيع مواكبة نشاطه الانساني أي حجز موقعه داخل المجتمع كحق من حقوقه المشروعة والتي تضمنها العدالة الاجتماعية في البلاد ، عند ذلك يتبلور الرأي العام المستقل والمتطور وعندها فقط يكون المساند الحقيقي للصحافة في التوعية والتوجيه نحو تطبيق القرارات على الساحة السياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها من خلال اختيار ممثليه داخل البرلمان والذي بدوره يحاسب الحكومة عند تجاوزها حدود سلطتها الدستورية أي ان للصحافة دوراً مزدوجاً اولهما بناء وخلق الرأي العام وثانيا مساندة البرلمان عند محاسبته للحكومة والوقوف ضده في حالة عدم ممارسة البرلمان الدور الرئيس له وهو تمثيل الشعب والدفاع عن حقوقه المشروعة فعند ذلك الوقت يأتي دور الصحافة في تأجيج الرأي العام ومحاولة سحب الشرعية من اعضاء البرلمان ، اذا للوصول الى المرتبة الحقيقية لممارسة الحريات وبناء دولة المؤسسات يجب علينا ان نغير مجرى الحياة لكي نبدأ بداية انسانية جديدة ومنها نبتكر قانون جديداً للحياة ، قانوناً يعلم الناس معنى العدل والانصاف ، قانوناً يعيش في ظله الجميع بسعادة وأمان ووئام .

أي ان علينا ان نبدأ اولا ببناء الانسان وارجاع ثقة الناس بكلمة العدل والقانون ، وان نضمن للناس العدالة الاجتماعية ، ثم من خلال بناء الانسان نستطيع فعلا بناء الحياة العصرية ونخطو

الخطوات الحقيقية وبثبات نحو الديمقراطية وبناء دولة المؤسسات والمدنية لتتجه الدولة نحو الابداع والتطور.

من مستلزمات الدولة العصرية والمتمدنة هو توفير الاستقرار السياسي والقانوني والاقتصادي والعدالة الاجتماعية ، وهذه لايمكن توفيرها الا في اطار دولة شرعية ، يتجسد فيها اتجاهان رئيسيان هما الوعي السياسي العالي للشعب ، والاتجاه الثاني استخدام الواقعية السياسية من قبل الاحزاب ، فالعلاقة بين اتجاه الحزب وايدلوجيته وتطبيقه على الواقع مع الوعي السياسي للشعب علاقة وثيقة جدا حيث كلما كان الشعب صاحب سلطة مستقلة ومؤثرة كلما احتاط الحزب في تصرفاته السياسية وبرنامجه الفكري والثقافي داخل الدولة أي انه يؤثر على الخطة السياسية التي تتبعها السلطة الحاكمة فاذا ما اجرينا المقارنة بين هذا التنظيم المنطقي لتقسيم السلطة مع الواقع السياسي والتاريخي لمنطقة الشرق وخاة الدول العربية نلاحظ وجود تناقض كبير واتجاه اخر للحركة السياسية الشعبية حيث دوماً تسيطر السلطة الحاكمة على كل مجريات الامورين غياب سلطة الشعب وعدم وجود مرتكز تاريخي يستند عليه الفكر المستقل ليجعله قاعدة ينطلق منها لتحقق هدفه المنشود وهو الحصول على حقوقها المشروعة فواقع العراق السياسي خير مثال على ذلك حيث ان السيطرة السياسية للسلطة الطاغية التي حكمت العراق طوال سنين عديدة والتي قضت خلالها على كل الحقائق المشروعة ودمرت كل المعاني الانسانية والاخلاقية داخل المجتمع وعلمت جيلا بعد جيل كيفية المساومة على مبادئهم والتنازل عن شخصيتهم المستقلة لقاء مقابل حيث عملت السلطة على نقل بوادر الفساد الى كل المؤسسات الحكومية حيث كانت حصة القضاء والتعليم القسط الاكبر منها لان هاتين المؤسستين لهما الدور الاكبر في بناء المجتمع فإذا ما ضربا ضرب المجتمع كله وفقد القضاء استقلاليته خلال مراحل الحكم على الرغم من ان استقلاليته القضاء مذكورة في القوانين العراقية "القضاء مستقل لا سلطات عليه الا القانون" ولكن كنا نرى عكس ذلك تماما حيث كان القضاء عرضه للتدخل من قبل الحكومة العراقية من خلال قرارات مجلس قيادة حيث بموجبها تم الغاء بنود كثيرة من القانون والدستور ن فهذه القرارات لم تكن لها قوة القانون فقط بل قوة اعلى من القانون والدستور حيث تم اختراق كل مبادئ حقوق الانسان على الرغم من وجوده في الدستور وهو

مبادئ عالمية تم وضعها على اساس انها حقوق الانسان التي تم اصدارها في سنة"١٧٨٩" م في فرنسا ، وتم توثيقه من قبل المنظمات الدولية ودرج في كل الدساتير بحيث لايجوز اختراقه من قبل الحكومات ، ولكن اصبحت المسألة الانسانية مشكلة بذاتها في العراق ، فلم يكن فيها أي صوت اخر عبر وت الدكتاتورية ، حيث استخدمت اقسى انواع الظلم ضد الشعب الكوردي حيث جربت عليه الاسلحة المحظورة دوليا وهي الاسلحة الكيمياوية والتي راح ضحيتها الالوف وقد قامت الحكومة العراقية بقتل مئات الالاف من الشعب الكوردي خلال عمليات الانفال ولم ينطلق حينذاك أي اعلام عربي عن ذلك الظلم واستنكاره ، بل كانوا فوق ذلك يمجدون الطاغية على اعماله الاجرامية وكانوا يقولون فيه الاشعار والامثلة لانهم لم يكونوا يؤمنون بالديمقراطية وحقوق الانسان ولم يعترفوا بحقوق الاخرين ولم يعطوا حق الحياة الا لأنفسهم فقط ولكن التاريخ الذي جعلهم فوق الحقوق المشروعة قد ظهر زيفه للعالم حيث تغير مجرى التاريخ وظهرت حضارات جديده كانوا يريدون ان تعيش في الظلام ، وخير مثال على ذلك ما فعلته الدكتاتورية في العراق حيث حاولت من خلال القتل والتعذيب والترحيل ان تقضي على معالم الشعب الكوردي من حضارة ولغة وحقوق مشروعة حيث انها هجرت الالوف من العوائل الكوردية من مدينة كركوك بقصد التقليل من سكانها الاصليين ، ومنعت الاسر الكوردية من تسمية اسماء اطفالهم باسامي كوردية وذلك لكي يخلق جيلا جديدا بعيدا عن لغتهم الاصلية ، اذن كان هناك ظلمان قد وقعا على مدينة كركوك امام ظلم واحد على على العراق كله الظلم الاول هو تدمير الانسانية والنيل من المعاني والمبادئ المثالية فيها والظلم الثاني هو الظلم الجغرافي والبيعي وذلك بمحاولة تغيير معالم كركوك من خلال تهجير سكانها الاصليين وابعادهم عن ارضهم واعطاء حصة غير حقيقية لهذه المدينة المظلومة وهي رفع هويتها الكوردستانية ولكن لم تستطع الحكومة العراقية رغم قساوة تصرفاتها وهمجية اعمالها القضاء على الصفة الكوردية في تلك المدينة فالتاريخ قد ضحك لنا اخيرا وظهرت حضارتنا العريقة للوجود عندما تم عزل كوردستان عن باقي اجزاء العراق حيث عمل الكورد خلال تلك الفترة على الرغم من الضغوط الاقتصادية التي كانت تعاني منها كوردستان فقد اظهرت اصالتها للعالم جميعا حيث ضربت خير مثال على قوة ارادتها ووعي شعبها حيث قامت ببقاء كوردستان

من جديد بعد الدمار الذي لحقه على يد الطاغية فقامت بتجديده على طراز قانوني وانساني فعملت حكومته وبرلمانه وباقي مؤسساته الحكومية فاصبحت لديها من المؤهلات ماتستطيع بها ان تعلن عن نفسها دولة قانونية حيث اجتمعت لديه من شروط اساسية ماتكفي للاعلان عن دولة وهذه الشروط هي الارض وهي كوردستان والشعب وهو الكورد ، وشرط التنظيم السياسي وهو الحكومة الكوردية وبرلمانها ، لكنه لم تعلن نفسها دولة كوردية لانه ماتزال هناك اجزاء مقطوعة منها تذوق طعم الدكتاتورية وايضا بين وعيه السياسي العالي وتفكيره المنطقي للسياسيين الكورد ففضلوا البقاء هكذا حتى تم تحرير العراق والذي قد قام الشعب الكوردي بأظهار تقدمه من جديد وذلك بالاشتراك الفعال في عملية تحرير العراق ومن ثم قد مثل الدور الكبير في عملية بناء العراق من جديد فأبحت كوردستان وحكومتها المنبع لجريان مياه الحريه والتقدم والاستقرار والتوازن السياسي الى باقي اجزاء العراق وقد ضرب افضل مثال على ان زمن الدكتاتورية قد انتهى وزمن تجاهل الكورد سياسيا انتهى ايضاً.

دوما كان هناك تناقض كبير بين الايدلوجية السياسية الهادفة الى تحقيق الاهداف الذاتية البعيدة كل البعد عن الحقوق المشروعة للشعب لان الهدف السياسي يحمل طموح نخبة من الشعب تحقق لديهم بروز فكري في مجال معين يجمع الاطماح المستقبلية لعامة الناس في تلك الحقبة الزمنية التي يعيشون فيها ولهذا كانت المسافات تتوسع دائما بمرور الزمن بين الاهداف السياسية والاهداف الشعبية حيث كلما كان الناس يزدادون وعيا يزداد الصراع والتناقض بين هاذين الاتجاهين حيث حمل الفقهاء دوما راية الحرية والمساواة والكفاح ضد الدكتاتورية السلطوية الفردية واستمر ذلك الصراع حتى وصل ذروتها وأستمر ألصراعات ألفكرية وأ ستمر المد والجزر الفكري حتى اختتمت بالثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩م حيث صدرت لائحة حقوق الانسان والتي احتوت لاول مرة في تاريخ الإنسانية فقرات ومبادئ تحمي وتطالب بالحقوق المشروعة للانسان ثم ابحت هذه اللائحة مقدمة لدستور فرنسا الذي صدر في سنة ١٧٩١ فأصبح واقعة دستورية يجب ان لا تخالفها القوانين التي تصدر بعد ذلك في فرنسا وغيرها من الدول التي جعلت من تلك اللائحة مقدمة لدساتيرها لان الدستور هو اعلى مراتب القانون يجب ان لايخالفها أي قانون اخر يصدر داخل الدولة لانها اقل رتبة منها وظل الصراع دائرا

بينهما والسلطة السياسية تحاول ان تعطي الشرعية لاعمالها الحزبية تحت اسم القانون ورجال القانون يحاولون وضع الحدود والضمانات التي بها يمكن السيرة على سير الامور داخل الدولة وافضل ضمانة لحماية حقوق الانسان من التطاولات السياسية التي هي فكرة البرلمانية في الحكم حيث بها يتم خلق التوازن السياسي داخل الدولة من خلال الرقاب المتبادلة بين الحكومة التي تمثل السلطة السياسية وبين البرلمان الذي يمثل الشعب وفكرة البرلمان هي جهود طويلة من الكفاح حيث ان بذورها قد غرست لاول مرة في بريطانيا حيث انها تمتلك فكرة البرلمان بشكلها التقليدي منذ سنة (١٢١٥)م حيث كان يسمى انذاك (بالمجلس الكبير) والذي كان يضم المجلس في ذلك الوقت النبلاء ورجال الدين فقط ثم حدث قتال بين جيوش الملك الذي كان يمتلك سلطات واسعة فيذلك الوقت وبين جيوش المجلس حيث كان النصر حليفا لجيوش المجلس وحينها قد فرضوا على الملك توقيع لائحة تقيد سلطات الملك المطلقة مقابل توسعات في سلطات المجلس وسميت هذهاللائحة (بالعهد الاعظم) ثم طلب الملك من كل مدينة بريطانية ارسال مندوبين يمثلون سكان تلك المنطقة داخل المجلس ولكن اعضاء المجلس لم يوافقوا على جلوسهم في قاعة واحدة مع عامة الشعب أي مع المندوين الذين كانوا يمثلون الشعب ولهذا فقد اختار المندوبين قاعة خاصة بهم وجعلوا واحدا منهم بيده رئاسة الجمع وسمي بمجلس العموم ثم مع مرور الزمن اصبح كل السلطات بيد مجلس العموم اما صلاحيات مجلس اللوردات فأصبحت رمزيا هكذا ظهرت فكرة الرلمان في بريطانيا وكان الهدف منه انقاذ الشعب من تجاوزات السلطة السياسية وبعدها اصبح الحكم البرلماني رمزا للديمقراطية داخل الدولة لانه يحافظ على التوازن السياسي داخل الدولة من خلال الرقابة المتبادلة بينهما حيث ان البرلمان الذي يمثل الشعب يستطيع مراقبة الحكومة من خلال سلطاته داخل الدولة وحيث ان كل عضو برلماني له الحق في ان يتخذ ثلاثة اجراءات ضد أي وزير يمثل الحكومة وهو الاستجواب ، والتحقيق واقالة الوزير او بأكملها ، حيث في نهاية الامر يستطيع الغاء البرلمان بأغلبية الاصوات ان يطلبوا من الحكومة أي الوزارة الاستقالة وبالمقابل تستطيع الوزارة أي الحكومة حل البرلمان فالخوف الذي يتولد من هذه الرقابة المتبادلة هو الذي يخلق التوازن ويبني قاعدة متينة تنبثق منها الديمقراطية وتحقيق الامنيات البشرية في الوصول الى حقوقها المشروعة اذن هذا هو تاريخ

البرلمانية منذ القدم ومن خلال قانونها تستطيع تحقيق الديمقراطية داخل الدولة ويغض النظر عن الفكرة البرلمانية ونتائجها ظلت السلطة السياسية الخروج من الدستور والقانون اللذين يقيدان سلطة الحكومة حيث كما تعلم بان الدستور هو على مراتب القانون الذي يبين شكل الحكم داخل الدولة ويؤسس المؤسسات الحكومية ويحدد سلطاتهم ويبين ما للفرد من حقوق وما عليه ويحدد حدود السلطة السياسية أي السلطة التنفيذية داخل الدولة حيث عملت السلطة السياسية بكل جهودها لغرض خلق قاعدة او امر تستطيع من خلالها الخروج عن القانون هناك خوف في غياب القانون يعني غياب العدالة وانتهاء التوازن السياسي داخل الدولة وانهاء الرقابة يعني غياب العدالة وانتهاء التوازن السياسي داخل الدولة وانهاء الرقابة على اكمال الحكومة فهذا القانون كان وليد الدولة الفردية حيث اعطت الحكومة لنفسها في ذلك الوقت الحق في الخروج عن القانون في حالة تعرض امن الدولة للخطر فيها تم تدمير حقوق الانسان في كثير من الدول وبها قد تم القضاء على الثورات الجماهيرية المشروعة تحت ستار حماية امن الدولة فقانون الطوارئ هو واحد من عديد من القوانين الاخرى التي ظهرت لغرض اعطاء المشروعية لاعمال السلطة السياسية وهناك وسيلة اخرى وهي الاعمال السياسية وقرارات تحمل قوة القانون ، لان تلك الاعمال او القرارات تكون في منأى عن راية رقابة قضائية بأعتبارها قرارات تصدرها الحكومة بأعتبارها سلطة حاكمة فيجب ان لاتكون تحت أي ظرف او تحت رقابة اية جهة قضائية ولا يراقبها الا جهة سياسية وهي البرلمان، ايضا عن طريق هذه القرارات السيادية قد تم اختراق القانون ونسخها لان بها قد نسخ العديد من القوانين والفقرات الاساسية داخل الدستور الذي كان يعبر عن الحقوق المشروعة للشعب خير مثال على ذلك دولة العراق حيث انها عن طريق قرارات مجلس قيادة الثورة قد فسخ العديد من الفقرات القانونية ومن خلاله قد تم خرق المبادئ الاساسية لحقوق الانسان التي قد تم ذكرها في الدستور العراقي الذي كان يحكي عن المساواة بين افراد الشعب وعن حرية التملك داخل الدولة حيث اننا نرى بانه من خلال قرارات مجلس قيادة قد قام بخرق الدستور حيث جاء في احد هذه القرارات المنع التام للاكراد في كركوك في ان يكون لديهم ملك بأسمهم هكذا قامت السلطة الحاكمة عن طريق القرارات السيادية تدمير القانون ولهذا يجب علينا ان نقوم ببناء قاعدة متينة للقانون يحمي حقوق الانسان

وان لايعطى للسلطة السياسية تحت أي ستار في ان تكون فوق القانون ويجب ان يعمل السياسيون داخل الدولة للسياسة من اجل القانون أي ان يكون القانون القاموس المحدد لانبثاق الاتجاهات السياسية داخل الدولة فعند ذلك الوقت فقط تصبح السياسة والقانون اتجاهين يؤديان في النهاية الى بيت واحد وهو بيت الاستقرار والامـــــان .

حيث إن الديمقراطية شي نسبي وهي ليست منحة تعطى من قبل أي حزب أو حكومة وإنما هو حق يأخذه الشعب من خلال دوره داخل الساحة السياسية، أي عندما يصل إلى مستوى المشاركة في السلطة. إذن الشعب مصدر السلطات وله الدور الرئيسي في تجسيد معالم الديمقراطية وبناء دولة الفانون، حيث عن طريق سلطة الشعب يتم تحقيق الموازنة السياسية التي ترسم من خلالها الإطار الحقيقي لدولة المؤسسات والتمدن . إذن علينا الابتعاد عن الشعارات والزمن الذي لم يأتي بعد وإطلاق مصطلحات وكلمات لم نؤسسها وإنما هي مستوردة من الدول المؤسسة للديمقراطية، لذا علينا التحول من موقع الاستيراد الفكري إلى مرحلة بناء الفكر وتأسيسه والبدء باكتساب المواد الأولية والأساسيات التي يمكن بها الاتجاه نحو الطريق الصحيح في تأجيج الرأي العام، كما نعلم بان التعريف الأساسي للديمقراطية هي: سلطة الشعب ولكن أية سلطة وأي نوع من الشعب، لذا علينا إن نعرف السلطة والمراحل الذي مرت بها وكيف إن الشعب غير معاني السلطة من مرحلة تلو اخرى وكيف صارع من اجل نيل حقوقه المشروعة، فالسلطة مرت بمراحل عدة، في البداية ظهرت على شكل السلطة الإلهية أي إن الملوك قلدوا أنفسهم إلى مطاف الإله مستفيدين من الوعي الهابط للشعب كما كان يقول فرعون: إنا ربكم الأعلى، إذن السلطة كانت إلهية وأي خروج من أوامر الملك كان المخطئ يواجه عقوبة دينية تصل إلى حد الموت، عندما بدأ الناس بالتفكير غير الملوك شرعية سلطتهم فأطلقوا عليها السلطة المساندة من قبل الإله، أي أنهم قد تم اختيارهم من قبل الإله ولهذا فان الخروج عن أوامرهم يعني الخروج من أوامر الإله، اما المرحلة الثالثة وهي مرحلة السلطة المركزية حيث ارجع الملوك سلطتهم إلى القوة والتسلط وخير مثال على ذلك مقولة احد ملوك فرنسا حيث كان يقول (إنا الدولة والدولة إنا) استمرت السلطة الديكتاتورية حتى بدأ الناس بالتفكير والعمل من اجل النجاة من حالة الحرمان الذي هم فيها وكان خيرها الاجتماع الذي قام به مجموعة من المثقفين

في فرنسا وذلك لغرض تحديد سلطة الملك المطلق، فعندما علم الملك بذلك أرسل جنوده لغلق قاعة الاجتماع وإخراج المجتمعين من القاعة وهنا قال احد المجتمعين مقولته المشهورة (اذهب وقل لسيدك إننا هنا مجتمعون بإرادة الأمة ولن نبرح أماكننا إلا على سنة الحراب، كان هذا أول خروج من تحت سيطرة الملك وفيها إشارة إلى تمثيل الشعب هذا كان بداية الانطلاق الفكري في فرنسا، استمر الصراع الفكري إلى أن أسس الفقهاء الفرنسيون مدرسة لغرض توجيه الناس وتوعيتهم حول القضايا السياسية والقانونية وحقوق الإنسان وكيفية تأسيس الدولة، هذه المدرسة هي مدرسة العقد الاجتماعي مؤسسها الفقيه روسو ولوك، حيث وضعوا أساس السلطة وإنشاء الدولة وأرجعوها إلى عقد بين الشعب ورئيس الدولة والذي من خلاله يقوم الشعب باختيار رئيس الدولة وتحديد سلطتها فأي خروج من حدود تلك السلطة يقوم الشعب بإبعاد رئيس الدولة واختيار رئيس جديد هذه الفكرة المتقدمة وظهورها في تلك المرحلة البدائية من التفكير الشعبي يدل بان الفقهاء أرادوا إن يرسموا للشعب طريق الحرية على أساسها ظل الشعب يكافح حتى انفجرت الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩م واصدر من خلاله لائحة حقوق الإنسان، وهي أول لائحة تعبر عن حرية إبداء الرأي وعن حقوق الإنسان، فالفقهاء فكروا في طريقة قانونية يحافظون بها على نتائج الشعب لسنين طويلة من الكفاح الفكري والسياسي ولهذا جعلوا من لائحة حقوق الانسان مقدمة لدستور فرنسا لسنة ١٧٩١ وبهذا لا يستطيع اية جهة حكومية وسياسية مهما كان سلطته حتى لو كان رئيس الدولة ان تغير ما في الدستور لان الدستور هو اعلى مراتب القانون، مثلا حقوق الانسان لم تبنى من خلاله القاعدة القانونية والسياسية في فرنسا فقط وانما استمرت فيما بعد في كل انحاء اوروبا ومن ثم العالم، ولهذا يمكن ان يقسم العالم الى قسمين دول مؤسسة للديمقراطية ومصدرة لها ودول مستوردة للديمقراطية ومقلدة لها، من هنا بدأ الصراع بين القانون والسياسة حيث كان السياسيون دوما يحاولون ايجاد شرعية جديدة لغرض زيادة وتوسيع سلطاتهم، فاول ما ابتكروه هو نظرية الظروف الطارئة، فعن طريق هذه النظرية اعطت السلطة السياسية او الحكومة لنفسها حق اصدار قوانين مستعجلة من دون ان يصادق عليها البرلمان او تجتاز المراحل الذي يجب ان يمر بها لكي يصبح اي قرار قانونا وحجتهم في ذلك هو ان الظروف الطارئة اي عندما تكون للمدن

اوضاع استثنائية داخل الدولة تحتاج الى اصدار اجراءات سريعة لغرض حل المشاكل وان انتظار اصدار قانون اعتيادي بمراحله لا يفيد الوضع الطارئ ولهذا اعطي الحق للسلطة التنفيذية، اي الحكومة او السلطة السياسية حق اصدار قرارات تحمل قوة القانون ولهذا وضع فقهاء القانون احتياطاتهم امام هذه الصلاحية الحكومية غير المحمية قانونا حيث منعوا الحكومة من حل البرلمان في تلك الاوضاع الاستثنائية، وبهذا ضمنوا الحفاظ على الشرعية القانونية وحقوق المواطن اثناء تلك الظروف.

لم تكتفي السلطة السياسية او الحكومة بذلك فسرعان ما اصدر واعطى الحق لنفسها في ان تكون قراراتها السياسية ذات سيادة وسمو لا يجوز لأي سلطة قضائية النظر في شرعيتها وكان هذا نتاج نظرية السيادة. هذه النظرية مساومة خاسرة من قبل السلطة القضائية لنفسها لغرض اخذ صلاحية مقابل زعزعة الاستقرار القانوني حيث وضعت هذه النظرية من قبل مجلس القضاء الفرنسي وسببها ان المجلس كان ذا اختصاص محجوز ليس له القدرة على اصدار قرارات قضائية قابلة للتنفيذ، فاي قرار يتخذه القضاء لا يدخل حيز التنفيذ الا بعد المصادقة عليه من قبل رئيس الحكومة ولهذا فقد ابتكر مجلس القضاء الفرنسي فكرة نظرية السيادة ومفاده ان القرارات الحكومية ذات سيادة ولا يجوز للقضاء البحث في مشروعية تلك القرارات ولهذا مقابل تلك الصلاحية الكبيرة الذي اعطيت للحكومة في اطار قانوني اعطت الحكومة لمجلس القضاء اختصاصه الحقيقي في اصدار قرارات قضائية باتة قابلة للتنفيذ دون الرجوع الى الحكومة للمصادقة عليها وهكذا ابتكر فقهاء القانون طريقة قانونية لغرض فرض الرقابة على القرارات السياسية للحكومة حيث اعطيت تلك الصلاحية للبرلمان في فرض الرقابة على الاعمال الحكومية وبهذا ضمنت للشعب حقه لان البرلمان يمثل الشعب والسلطة.

تلك المنافسة القانونية الذي حدثت ومازالت مستمر ة في الدول المصدرة والمؤسسة للديمقراطية تختلف عن ما هي موجودة في الدولة المستوردة والمقلدة للديمقراطية، حيث تعطى تلك الصلاحيات للحكومة مقابل صلاحية معدومة او محدودة للشعب واستخدام الموازنة السياسية داخل الدولة.

الدولة الثانية في تأسيس الديمقراطية هي بريطانيا، فبريطانيا لها تاريخ طويل وحافل في الاحداث السياسية والفكرية حيث لديها فكرة البرلمان منذ سنة ١٢١٥م حيث كان يسمى بالمجلس الكبير وكان اعضاء المجلس مقتصرا على رجال الدين والنبلاء وكان يسمى مجلس اللوردات، وكان اختصاص وسلطة الملك في ذلك الوقت واسعا جدا مقابل اختصاص محدود للمجلس ولذلك حدث صراع عسكري بين جيوش الملك وجيوش المجلس حيث كان النصر حليفا لجيوش المجلس ولذلك ضغطو على الملك لتوقيع معاهدة سمي بـ(العهد الاعظم) من خلالها فقد الملك صلاحيات كثيرة وتم تحديد سلطته وبالمقابل تم توسيع سلطة المجلس، واصبحت الميزانية المالية للدولة تحت تصرف المجلس ثم طلب الملك من كل مدينة بريطانية ارسال اثنين منهم لغرض تمثيلهم داخل المجلس، لم يوافق مجلس اللوردات على الاجتماع في قاعة واحدة مع ممثلي الشعب الشعب ولهذا اختاروا قاعة خاصة بهم يجتمعون فيها ووضعوا واحدا منهم رئيسا لهم وسمي المجلس بمجلس العموم البريطاني ثم في النهاية اصبحت كل الصلاحيات من اختصاص مجلس العموم واصبحت صلاحية مجلس اللوردات تقليدية ثم اصبحت مجرد رمز.

هكذا بدأت فكرة البرلمان ومر تاريخ طويل عليه من صراعات ومنافسات سياسية إلى إن وصل إلى مستوى تحقيق الموازنة السياسية داخل الدولة والتي بها تتحقق معالم الديمقراطية في ادق تجسيد وفي اطار شكل الحكم.

ان سياسة مشكلة بالسلطة لا تؤدي الى تحقيق الديمقراطية والذي غالبا ما تتجسد في السلطة البرلمانية وخير دليل على ذلك الدول الشرقية حيث كل منها تدعي الحكم البرلماني ولكن في الواقع هي بعيدة عن المفهوم الحقيقي للديمقراطية ومثالنا الخاص دولة العراق حيث انها تدعي معالم دولة القانون منذ سنة ١٩٢٠م والذي تأسس لها اول دستور كان يسمى بالقانون الاساسي وكان دوما فيها وفي عشرات من الدساتير اللاحقة حقوق الانسان وحرية ابداء الرأي، انتهاء بدستور ١٩٧٠ المؤقت الملغاة حاليا ولكن في الواقع كان دولة دكتاتورية بعيدة عن الواقع الحقيقي للديمقراطية، حيث ان العراق كان لديه برلمان ولكن لم يكن وجوده الا صوريا ولهذا فان حكم البرلمان لم يجسد الديمقراطية بسبب انعدام الموازنة السياسية داخل الدولة.

فتاريخ العراق تاريخ حافل بالضغوط السياسية والاجتماعية فكما قلنا بان اول دستور للعراق كان سنة ١٩٢٥ واول ما وجد فيه التفرقة بين المواطنين العراقيين حين جاء فيه (العرقيون جميعا متساوون امام القانون ولكن العراقيون الحقيقيون هم وحدهم لهم الحقوق الاساسية)، حيث فيه اشارة الى تقسيم الشعب الى عراقيون اصليون وغير اصليون وهذا بوادر التبعية الوطنية بين ا لمواطنين حيث يوجد نوعان هما التبعية العثمانية والتبعية الايرانية فتلك التفرقة أوجدت مساوئ في الدساتير اللاحقة التي صدرت في العراق، حيث نلاحظ في المادة الثامنة دستور ١٩٢٤ (يعتبر عراقيا من ولد في العراق وبلغ سن الرشد فيه وكان والده مولودا في العراق وموجودا فيه حين ولادة ابنه اي اعتبر عراقيا بقوة القانون بموجب تلك المادة).

ولكن في المادة السادسة من قانون الجنسية العراقية لسنة ١٩٦٣ اعطي فيه الحق للوزير في اعطاء الصفة العراقية لكل مولود في العراق اي وضع سلطة الوزير مكان سلطة القانون ولهذا فان كثير من المواطنين فقدوا عراقيتهم بسبب تلك المادة وهذا اختراق للقانون حيث اثرت هذه المادة على الحقوق المكتسبة، وهذا لا يجوز، كذلك اعطت محكمة التمييز الصلاحية القانونية للوزير في سحب الصفة العراقية من المواطن العراقي كيفما يشاء لكون صلاحية الوزير يعتبر من الاعمال السيادية التي لا يجوز للقضاء النظر فيها، كان الاولى لمحكمة التمييز ان تبحث في مسالة المادة السادسة والتي طبقت باثر رجعي وكما نعلم وما مذكور في الدستور العراقي ليس للقوانين اثر رجعي الا اذا ذكر المشرع في القانون نفسه على ذلك باستثناء (القوانين الجزائية والرسوم المالية والضرائب) وهذا يعني بان القرار مخالف للدستور، وكما مذكور في قانون المرافعات المدنية بان سلطة المحاكم عامة بالنظر في كافة القضايا بما فيها الاعمال الحكومية الا ما استثني بنص خاص.

هكذا نرى بان القانون لم يمنع القضاء في النظر في امور الجنسية كان القضاء في العراق قبل سنة ١٩٧٥ ينظر في دعاوي الجنسية، ولكن بموجب قرار مجلس قيادة الثورة لسنة ١٩٧٥ منع القضاء من النظر في الامور الخاصة بالجنسية وهذا ما يدل الى ان استخدام الموازنة السياسية داخل الدولة يؤدي الى: زعزعة النظام القانوني داخل الدولة ونشر الفوضى السياسية وانعدام الركيزة الاساسية لبناء معالم الديمقراطية، وكما ذكرنا بان الدول الشرقية دول مستوردة

للديمقراطية بشكلها التقليدي، ولهذا فان تطبيق الصلاحيات القانونية كما موجود في الغرب مع انعدام الموازنة السياسية يؤدي الى خلق الديكتاتور وابادة المعالم الانسانية.
فالسلطة العراقية البائدة قام من خلال قرار من مجلس قيادة الثورة بفسخ بنود رئيسية من الدستور حيث لم تكن لتلك القرار قوة القانون فقط وانما كان لها قوة فوق الدستور، حيث ان السلطة الدكتاتورية قامت من خلال واحد من تلك القرارات بفسخ بند رئيسي من الدستور العراقي وهو حرية التملك والمساواة امام القانون، حيث منع من خلاله الافراد من حرية التملك في مدينة كركوك، وهذا قرار مخالف للدستور ولبنود حقوق الانسان ولايوجد مثيل له الا في قانون حمورابي حيث منع العبيد من خلال واحد من بنوده من حرية التملك.
نرى بان الحكم البرلماني لم يوضع في العراق ولا في دول الشرق الاخرى في تجسيد معالم الديمقراطية لانه تنقصه القاعدة الاساسية وهي سلطة الشعب وكما نعلم بان الديمقراطية الغرب يحقق سلطة الشعب ولهذا فعن طريق السلطة يتحقق التوازن السياسي والموازنة السياسية بغير وجود سلطة داخل الدولة سلطة الحكومة او السلطة السياسية وسلطة الشعب او سلطة البرلمان . اذن لكي نؤسس دولة ديمقراطية ذات معالم قانونية سليمة يجب اولا ان نؤسس القاعدة السليمةلبناء دولة المؤسسات والمدنية وقاعدتها بناء دولة القانون اولا ومن ثم يحقق التوازن السياسي من خلال الرأي العام والصحافة.
فدولة القانون بني من خلال اتجاهين مبدأ ألتدرج ألقانوني ومبدأ ألفصل بين ألسلطات يتصدرها سلطة ألشعب كأساس لتحديد جميع ألعناوين ألسياسية كلمات وشعارات رنانة تقتحم دوماً ارضية الواقع داخل كل الدول الشرقية ومن ضمنها العراق، مجريات الاحداث تجري دوماً نحو المستقر الغير الحقيقي لها ولهذا علينا ان نغير مجرى الاحداث لكي نبدأ بداية انسانية جديدة ومنها نبتكر قانون جديد للحياة قانون يعلم الناس معنى العدل والانصاف ويرجُع الثقة بها قانونُ يرتاح تحت ظله الجميع أذن الحديث عن معالم الديمقراطية وحقوق الانسان لم يأتي دوره بعد لان الديمقراطية ليست منحة تعطى من قبل أي حزب او حكومة وهي شيء نسبي يحدد مرتبته درجة الوعي السياسي للشعب أي ان الوعي السياسي هو الذي يحدد درجة بلوغ الديمقراطية، فالديمقراطية هي حق يأخذه الشعب من خلال قدرته الفعالة

داخل الساحة السياسية. هناك أزدواجية في تعريف حينونة الأحداث والمفاهيم وتوجه سياسي خاطىء في التعامل مع المعاني والمصطلحات، فالديمقراطية تعرف دوماً بسلطة الشعب وتجسد تلك المفهوم بالحكم البرلماني. فالسلطة البرلمانية هي وسيلة للحفاظ على الديمقراطية في الدول الذي وصل الى الموازنة السياسية عن طريق الاستيراد الفكري اما الدول المنشئة للفكر الديمقراطي والذي وصل الى الموازنة السياسية عن طريق الثورة الفكرية للشعب امثال الدول المتقدمة والمتوصلة الى درجة عالية من الديمقراطية فأنها لاتحتاج الى السلطة او الحكم البرلماني للأرساء معالم الحرية وخير مثال على ذلك دولة امريكا حيث ان الحكم فيها رئاسي ويمتلك رئيس الدولة سلطة كبيرة وهو القائد العام للقوات المسلحة ولكن في نفس الوقت مستقر فيها التوازن السياسي ويطبق فيها الديمقراطية وان رئيس الدولة لايمكن له ان يتقلد منصب رئيس الدولة للأكثر من مرتين ولو اختاره الشعب. اما الدول البعيدة عن الموازنة السياسية فأن استيراده للفكر البرلماني ماهو الا شعارُ يختبىء وراءه السلطة المركزية البعيد كل البعد عن الاطار الحقيقي لفكرة المشاركة الشعبية في السلطة وخير مثال على ذلك الدول الشرقية والعراق سابقاً حيث كان يقتدي الحكم البرلماني ولكن في الواقع كان الحكم دكتاتورياً ليس فيها أي رأي شعبي حيث كان يسيطر على الواقع السياسي. سياسة القطب الواحد ولهذا تزعزع البناء القانوني للدولة وانهار كل القيم الانسانية داخل الدولة رغم اختباء الحكومة البائدة وراء ستار البناء القانوني السليم المتبع لدى الدول ذات الاساس الديمقراطي فأذا اطلعنا على القوانين العراقية ودساتيره من سنة ١٩٢٥ والذي وضع فيه اول دستور للعراق سمي بالقانون الاساسي ولحد سنة ١٩٧٠ والتي تم بها اختتام دستور العراق المؤقت نلاحظ دوماً سيطرة السلطة التنفيذية على مقاليد الحكم وتدخله في كل الشؤون الاساسية وخاصة في مجال القضاء والقانون حيث سخر الحكومة القانون لخدمة اهدافه السياسية وجعل في قرارته أي قرارات مجلس قيادة الثورة مصدراً لعملية التحوير في كل المجالات الانسانية وتغيير معالم الدولة تأريخياً وانسانياً وبها ألغي بنود اساسية في الدستور هكذا نرى بأن غياب الموازنة السياسية تؤدي الى احلال المأساة القانونية والسياسية داخل الدولة، حتى تم القضاء على الحكم الدكتاتوري ودخلنا مرحلة جديدة، مدينة فارغة من كل المصادر والاساسيات يحتاج الى تحولات انسانية

وسياسية انسانية لبناء الفكر الانساني من جديد وارجاع ثقته بنفسه واعطاءه المجال لغرض المشاركة في العملية السياسية واختيار ممثليه على اساس الاسماء وليس القائمة المحددة سلفاً اذن امامنا مرحلة شاقة لغرض بناء القاعدة الاساسية لدولة القانون والمؤسسات فيجب اولاً البحث عن المواد الاولية للديمقراطية ومن ثم تأهيل الشعب لغرض المشاركة في السلطة والوصول الى المرتبة الفكرية الذي يستطيعون من خلال احلال الموازنة السياسية داخل الدولة، لذا علينا بناء دولة القانون بكل مؤسساته والارتكاز في ذلك يكون على اتجاهين أساسيين اولهما بناء الدولة على اساس مبدأ التدرج القانوني والعمل بمبدأ الفعل بين السلطات، صحيح ان هذين الاتجاهين مذكور في القوانين العراقية ولكن لم يجسد تلك الافكار على ارض الواقع لان الشعب لم يكن له دور في المشاركة السياسية والذي هو الميزان الذي يقدر بها درجة وصول الدولة الى مراتب حقوق الانسان فهناك علاقة وثيقة بين الوعي السياسي للشعب وبين بناء دولة القانون حيث ان الوعي السياسي هو الذي يبين نجاح العملية السياسية لأن الشعب هو الذي يحدد السلطة ويقسمها الى قطبين، قطب يتحكم به السلطة السياسية، وقطب اخر يتحكم فيه الشعب ويُبنى من خلاله البناء القانوني للدولة والاطار السليم لكل اتجاه سياسي حيث يتم اختيار الدستور من قبل الشعب فالدستور اعلى مراتب القانون وهو اساس البناء القانوني للدولة ويحدد مستوى الوعي السياسي للشعب كما يحدد اتجاه السلطة وحدود قدرتها المركزية ويبين ما للشعب من حقوق وما عليه من واجبات كما يبين درجة التوازن السياسي وكفة الميزان فالدستور يعبرعن رؤية الشعب نحو الاحداث السياسية ومن خلاله يستطيع الشعب أجبار الحكومة عن الالتزام ببنود الدستور وهو المؤشر على حدود سلطة رئيس الدولة، كما تأخذ كل السلطات استقلاليته من خلال درجة فعالية الدستور ونقصد بذلك السلطات الاساسية، وهي السلطة التشريعية والسلطة القضائية، والسلطة التنفيذية وهنا تترسخ قاعدة سليمة لظهور سلطة رابعة هو دليل وعنوان معالم الحرية وهذه السلطة هي سلطة الصحافة حيث ينبثق من الوعي السياسي البارز للشعب فاللصحافة وضيفتين اساسيتين اولهما مراقبة اعمال الحكمومة في عدم تجاوزها حدود سلطتها المحدودة من قبل الدستور وعدم اختراقة حقوق الانسان في حالة عدم قيام البرلمان بوضيفتها الاساسية هو مراقبة الحكومة ومحاسبتها كما

نعلم بأن الموازنة السياسية تعني وجود سلطتين اولهما سلطة الحكومة او السلطة السياسية وثانيهما سلطة الشعب المتمثل بالبرلمان في الدول ذات الانظمة الوزارية والبرلمانية حيث يوجد رقابة متبادلة بينهما البرلمان تستطيع إسقاط الحكومة عن طريق (الاستجواب، التحقيق، ا قالة الوزير ثم الوزارة بأكملها) وبالمقابل تستطع الحكومة حل البرلمان والرقيب على حسن قيام كل من السلطتين بمواجهتهما في الدول ذات الصراع السياسي هي السلطة الرابعة حيث ماعدا مراقبته اعمال الحكومة فأنها تراقب البرلمان في وضيفتها وفي حال عدم قيامه بذلك فأن للصحافة دور في تأجيج الرأي العام وحل البرلمان واختيارأعضاء جدد يمثل الشعب، في كثير من الاحيان تتفق كلا السلطتين عن غض النظر عن الاختراقات التي تحدث من قبلهما هنا يحدث المأساة السياسية في حالة عدم رقي الشعب الى تلك المستوى من الوعي السياسي والذي نستطيع من خلاله تأسيس السلطة الرابعة أذن الضمان للأستقرار الموازنة السياسية والتي تحقق بها الديمقراطية هو الوعي السياسي البارز للشعب والسلطة الرابعة والتي تأجج الرأي العام ومن خلالهما يتم تحقيق العدالة السياسية والاجتماعية وهما مرتبة عالية من التدرج الديمقراطي حيث من خلاله يستقر الفكر السليم في الموقع الحقيقي له وبه يتقدم مسيرة الحياة لذا علينا اولاً بناء مدرسة جديدة مدرسة قانونية وسياسية يتم من خلالها تأهيل الفكر الانساني نحو الاستقرار الفكري والذي يعلم الاجيال المعنى الحقيقي للسياسة والقانون حيث يجب ان يكون القانون البؤرة الاساسية للتحول نحو عالم السياسة لأن النظرة من السياسة الى القانون يجعله وسيلة للوصول الى الاحداث السياسية والحزبية أما اذا كان النظرة من القانون الى السياسية والعمل من خلال اطار قانوني سليم يجعل الاعمال السياسية في خدمة القانون وارساء معالم القانون والديمقراطية وبناء دولة المؤسسات ولاتبقى الديمقراطية حلم يعذب من يعيش تحت ظلها ويسمع احكامها وشعاراتها ولايرى بطونها الحقيقي مما يخلق حالة من التناقض الفكري داخل الدولة ولاتتقدم العملية السياسية وتبقى ارضية الدولة ارضية خالية من القواعد الاساسية للأبتكار والتقدم ولهذا علينا ان نبني الفكر الانساني مع بناء اساسيات الدولة حتى نعطي استمرارية وانجاح العملية الذي بدأنا مسيرتها الآن.

عندما يصبح الساحة السياسية عرضة للأحتكار من قبل الشعارات السياسية والحزبية المتناقضة مع واقع الساحة السياسية والذي يصبح فيما بعد موقعاً للتعبيرعن حالة التناقض مابين الزمن السياسي وسياسة الزمن. من الساحة السياسية ليس عنواناً ثابتاً لمرحلة معينة او تجسيد لتأريخ سياسي محدد وانما تتحول من عنوان سياسي الى اخر حسب مؤهلات الاحزاب السياسية ودرجة الوعي السياسي للشعب كما يتحكم به مصدر تغير العنوان السياسي وواقع الاحداث. فتلك الحلقات السياسية المتجانسة والتي تتأثر بطبيعة الحركة الفكرية ومدى قدرتها على ترسيخ مبادىء فكرية جديدة تبشر بتحديد بداية سياسية وفكرية يكون بمثابة نقطة تحول نحو تجسيد تأريخ سياسي جديد. فبرنامج الاحزاب السياسي او الحزب السياسي يعتمد على طبيعة الحركة الفكرية داخل الساحة ومدى قدرتها على تثبيت وقائع جديدة تؤهل القاعدة الفكرية لبناء كيان فكري وسياسي يتناسب مع واقع الساحة وتساير الزمن السياسي وينظم حركة الاحداث حسب تدرجات الزمن السياسي بحيث يعيش الفكر الانساني المراحل الاسايسية لبلوغ الاهداف المشروعة والذي به يستطيع اخذ موقعه الحقيقي داخل الساحة ويصبح جزءاً هاماً من العملية السياسية. فالحركة السياسية تتحكم بها العنوان الحقيقي للساحة ومدى تعبيرها عن الزمن السياسي وواقع الاحداث. ولايمكن تجسيد العنوان السياسي الصحيح الا اذا توفر مستلزمات التوازن السياسي بالشكل الذي يمكن من خلالها توضيح الرؤى والاتجاهات الفكرية والسياسية وطبيعة ايدلوجيتها وماهية اهدافها بعيداً عن الشعارات السياسية الوهمية الذي يعلن عنها الاحزاب السياسية من اجل فرض سيطرتها على الساحة مستغلاً واقع الاحداث وضعف الوعي السياسي للشعب وعدم قدرته على التعامل مع تدرجات الزمن الفكري. وتعريف الكلمات والمصطلحات السياسية واكتشاف القنوات الفكرية الجديدة والذي يمكن من خلالها بيان واقع الحركات الفكرية وتأسيس وبناء كيان فكري وسياسي مستقل يكون عنواناً لواقع الساحة فهناك علاقة وثيقة مابين الساحة السياسية ودرجة الوعي السياسي للشعب وهذا مايحدد مصدر تغيير الواقع السياسي والنظام الحاكم والتحول نحو تدرجات فكرية منتظمة لغرض الوصول الى بداية التجربة الديمقراطية وبيان وتحديد المرتكزات الاساسية لتعريف ماهية الزمن السياسي وعنونة سياسية الزمن حسب واقع الاحداث والذي اصبح يتحكم به حركة فكرية

واضحة المعالم كل ذلك يؤهل الشعب لتمثيل وممارسة حقوقه المشروعة وهي المشاركة في العملية السياسية ومعرفة موقعه داخل الساحة ومدى قدرته على تأسيس معالم سياسية وفكرية جديدة فالساحة السياسية هي عنوان لمعادلات سياسية لايمكن ان يتوضح غموضها ولا ان تتعادل الا اذا تم تعريف كافة التوجيهات الفكرية والحزبية ودرجة تناسبها مع الزمن السياسي وواقع الاحداث فالعمل ضمن حلقة سياسية وفكرية مغلقة تشوه الحقائق وتبعد الفكر السياسي عن مساره الحقيقي نحو بلوغ اهداف انسانية يمكن من خلاله تجسيد تاريخ سياسي جديد والذي دوماً تدعى صناعة التاريخ ونحن لانعرف الى أي تاريخ سياسي وفكري ننتمي وهذا مما ابعدنا عن المسيرة السياسية والفكرية والذي من خلاله يمكن الوصول الى كيان انساني حقيقي ففي كل مرحلة سياسية نحتاج الى ولادة فكرية جديدة تتساير مع الزمن السياسي بحيث لانسبقه ولايسبقنا فتلك التسابق بشكلها التقليدي يؤدي الى التناقض مابين الزمن السياسي وسياسة الزمن فالزمن السياسي :هي تساير الزمن وتدرجاته بغض النظر عن واقع الاحداث واطار الزمن الفكري وتوجهاتها فلكل زمن سياسي واقع فكري معين وخطة سياسية وفكرية يجب ان يتبع حتى يتم الوصول الى التوازن الحقيقي والذي من خلاله يمكن الاحساس فعلاً بتدرجات الزمن السياسي وتجسيد المعالم السياسية الواقعية بعيد عن الشعارات الحزبية والسياسية والذي يتم الاعلان عنها عن يتسابق الزمن الواقع الفكري ويحاول الاحزاب السياسية التحايل على الواقع والادعاء بتسايره مع تدرجات الزمن والبدء بالمسرحية السياسية من خلال ايجاد ابطالها وفتح معالم حياة سياسية وهمية قبل معرفة الطريق المؤدي لها اما اذا تم التسابق على الزمن السياسي بالفكر الواقعي وتحقيق الاحداث وبناء الاسس والافكار بالشكل الذي يبين ماهية التحول السياسي فيكون الابداع الفكري والسياسي هي مصدر القرارات السياسية والفكرية وهذا يؤدي فعلاً اللا صناعة تاريخ سياسي جديد ولكن المأساة السياسية وهو التسابق على الزمن السياسي عن طريق التحايل من خلال الشعارات الحزبية وهذا ماحدث ومايزال يحدث في كثير من الدول العربية ومن ضمنها العراق والذي ادى فعلاً الى تأخير العملية السياسية وعدم الوصول الى بداية حياة سياسية جديدة والذي لايمكن الوصول اليها الا اذا تم تغيير النظام السياسي وليس نظام الحكم فقط فالعنوان السياسي للساحة يتحكم بها ماهية النظام السياسي ودرجة الوعي

السياسي للشعب كما ان درجة الوعي السياسي للشعب هو عنوان لطبيعة النظام السياسي وليس النظام الحاكم حيث ان النظام الحاكم هي مرحلة سياسية وزمنية معينة مرتبط بأطار فكري محدد لايمكن الرسوخ اليه في تحديد العنوان السياسي للساحة ولابيان واقع التدرجات الفكرية وماهية الوعي السياسي للشعب وهذا يتبين عندما يتم تغيير النظام الحاكم حيث نلاحظ يبدأ التحايل السياسي فورآ من قبل الاحزاب او الحزب السياسي القائم بالتغيير من اجل بيان معالم سياسية مختلفة عن ماكان يعبر عنها النظام السابق واول مايبدأبه هو تغيير الدستور او اللائحة السياسية والحزبية من اجل البدء بمسرحيته السياسية وصناعة زمن سياسي جديد لم يبلغه الاحداث ولايمكن للفكر السياسي والشعبي تصور معالمه فتلك التحايل يظهر حقائقه فورآ حيث يصطدم الشعب بواقع سياسي أليم وهو بقاء نفس المأساة الانسانية الذي كان يعشها في ظل الانظمة السابقة ويظل الحرمان من الحقوق هو الواقع الاساسي المعمول به والذي لايمكن ان يتغير تحت أي عنوان سياسي او نتيجة زمنية فالعمل ضمن اطار الزمن السياسي السابق والمحاولة في اعطائها تسمية زمنية جديدة وعنوان سياسي اخر على الرغم من عدم تغيير تعريف الكلمات والمصطلحات السياسية وواقع الاحداث وبقاء نفس الرؤى الفكرية تجاه الوقائع يعرقل العملية السياسية ويجسدها ضمن حلقة سياسية مغلقة لايمكن ممن خلالها بناء أي كيان فكري وسياسي جديد. فما يتغير فقط هو الاسلوب السياسي للنظام الحاكم في كيفية خلق وبناء اطار لتوجهاته الحزبية وطموحه السياسي بالشكل الذي يتلائم مع واقع السياسة الخارجية والذي يتساير فيها الاحداث مع تساير الزمن فيما يحدث هو تحوير للفكر السياسي السابق أي بقاء النظام السياسي دون تغير مفاهيمه ولاتوجهاته او طرقه السياسية وبرنامج عمله الحزبي.
ولهذا فأن الواقع السياسي يحتم علينا العمل من اجل تحديد المواقع السياسية وتحديد اطار الزمن السياسي ونوعية التدرجات الفكرية فالتحول من مرحلة سياسية الى اخرى يحتاج الى اطار زمني معين يتدرج فيه الاحداث ويواكب فيه الزمن التدرجات الفكرية بحيث يصبح العنوان السياسي للساحة هي واقع الزمن الحقيقي وعنوان للبرنامج السياسي والحزبي ومؤشر لدرجة الوعي السياسي للشعب وقدرته على تغيير المعالم السياسية والمشاركة في العملية السياسية بالشكل الذي يمكن من خلاله بناء معالم فكرية جديدة يتوازن فيه المعادلات السياسية فالتحول

السياسي يحتاج الى تحول النظام السياسي وليس تغيير النظام الحاكم او السلطة لان السلطة ماهي الا وسيلة للتعبير عن النظام السياسي فكثيرآ مايتغيير السلطة ولكن يبقى الاطار الزمني للاحداث في حالة ركود وثبات بحيث لايمكن التنبؤ بما هية الاحداث والواقع الفكري داخل الساحة وكيفية التعامل مع التغييرات الفكرية حيث يعم الفوضى السياسي مع تغيير السلطة بسب عدم تناسب الزمن السياسي مع واقع الاحداث فالتعامل مع الاحداث يحتاج الى خلق اطار زمني جديد يعبرعن التوازن الفكري بحيث يتم تثبيت المواقع الفكرية وتحديد التوجهات الفكرية حسب توافقها مع الاحداث والى أي مدى يخدم العملية السياسية بالشكل الذي يؤهل الفكر الشعبي لبناء كيان فكري جديد حسب الاطار الزمني واحتياجات الساحة بحيث يعرف موقعه من الاحداث فتوثيق العلاقة مابين الشعب والساحة السياسية يؤدي الى تحديد علاقة النظام السياسي بتدرجات الزمن السياسي وتغيير برنامج عمله السياسي بالشكل الذي يتأقلم مع تساير الاحداث فتحول النظام السياسي من مرحلة الحلقة السياسية المغلقة نحو الانفتاح الفكري والسياسي والتساير مع الاحداث يكون بمثابة تحول في قاعدة البناء السياسي لكل التوجهات الفكرية والسياسية وهذا مايؤهل الساحة لتقبل كيانات فكرية وسياسية جديدة وواضحة المعالم فعدم التعامل الواقعي مع الاحداث وتهافت الاحزاب السياسية والسياسيين في كل مرحلة سياسية من اجل ارساء معالم سياسية وهمية وعنونة الساحة بعنوان يتناقض مع ماهية الزمن السياسي وتساير الاحداث يؤدي الى توسع دائرة الازمات السياسية وانقطاع العلاقة مابين الشعب والساحة ومابين الاحزاب السياسية والشعب وعدم تطابق الاراء مابين الاحزاب السياسية انفسهم كل ذلك يوجه العملية السياسية الى غير وجهتها الحقيقية ويجعل التعامل مع الاحداث في غير موقعها الزمني بحيث يتم الاعلان عن عنوان سياسي لانعرف مصدر نشؤها وعن احداث لم تكن من محدثيها وقواعد فكرية لم نكن من مؤسسيها فكيف للشعب ان يتحدث بلغة سياسية لايعرف مصطلحاتها وكيفية التعامل بها والتلفظ بكلماتها حيث لايمكن التعبير عن الواقع بالخيال ولاالحقيقة بالسراب ولاتجسيد زمن سياسي لم تصل الى وقائعها في اطار زمن اخر يتخلف عنه في كل الاوجه الفكرية والسياسية. فالحديث عن القنوات السياسية الجديدة يتطلب انشاء قنوات فكرية منظمة يتم من خلاله تربية الشعب تربية سياسية

وقانونية يؤهله للمشاركة في العملية السياسية ويبين له كل الطرق السياسية ويوضح المعادلات السياسية الغامضة. ومن خلال توضيح تلك المعادلات يتم تنظيم العلاقة بين النظام السياسي وتدرجات الزمن الفكري الذي يحدده درجة الوعي السياسي للشعب فعندما يكون الساحة السياسية عنواناً للحركات الفكرية الهادفة الى تحقيق التوازن السياسي يتم ترجمة كل الحقائق السياسية والفكرية وتبني مستجدات فكرية جديدة يكون له الدور الاساسي لبداية حياة فكرية واضحة المعالم . لذا فان العمل ضمن تدرجات فكرية منظمة متناسبة مع واقع الساحة وتساير الاحداث ومتزامنة مع الزمن السياسي يجسد المعاني السياسية الحقيقية لكل المصطلحات والكلمات ويتم من خلاله عنونة الساحة بالعنوان السياسي الصحيح وبحيث يكون كل فكرة سياسية في اطار زمني محدد ومعلوم. فبناء العقول الفكرية يحدد مسار العملية السياسية ومدى التحول نحو ارساء معالم جديدة. كما يؤثر على طبيعة النظام السياسي بحيث يؤهل الساحة السياسية لأمكانية بناء كيانات فكرية وسياسية جديدة يتم من خلاله تأسيس القواعد الاساسية لتجسيد المفاهيم الفكرية الذي يعيد التوازن الى الساحة . فطبيعة النظام السياسي يتحكم به درجة الوعي السياسي للشعب كما يوجد علاقة وثيقة مابين برنامج العمل السياسي وماهية الواقع السياسي للساحة. فالانظمة السياسية الجامدة والدكتاتورية يجسد ثباته وانغلاقه على الساحة السياسية بحيث يتوقف الاحداث عند نقطة معينة ولايتساير مع تدرجات الزمن السياسي وبذلك يزيد التناقض مابين الزمن السياسي وسياسة الزمن. ويبدأ مرحلة الشعارات السياسية والحزبية المتناقضة مع واقع الساحة.اذن ماهية الزمن السياسي تكمن في كيفية وقوع الاحداث داخل الساحة واطار الرؤى السياسية والفكرية لكيفية التعامل معها والسير ضمن العملية السياسية .

معرفة وقائع الزمن السياسي يعني تحليل جميع الاوجه الفكرية والدخول ضمن تدرجات الزمن الفكري والعمل في اطار التوازن السياسي والذي من خلالها يتوضح جميع المعادلات السياسية الغامضة ويصبح الاحداث جزءآ هاماَ من برنامج العمل السياسي بحيث يعيش الفكر السياسي وقائع الاحداث ضمن السقف الزمني المحدد له دون الوقوع في مصيدة وتهافت السياسين واستغلالهم الخلل السياسي داخل الساحة وضعف الوعي السياسي للشعب والعمل بالتحاليل

على الواقع من خلال تجسيد معالم سياسية وهمية لايمكن الوصول اليه ضمن السقف الزمني الذي يدور الاحداث ضمن اطاره المحدد فصناعة الحياة تعني المشاركة الشعبية في اصدار القرارات السياسية واخذ موقعه داخل العملية السياسية وبالاخص في اصدار الدستور وبناء كيان الدولة هناك علاقة وثيقة مابين الزمن السياسي وواقع الاحداث ومن خلال تنظيم تلك العلاقة يتم تحديد الاطار الحقيقي للحركة الفكرية وماهية برنامجه السياسي وطبيعة توجه الهادف الى اكتساب الحقوق المشروعة فما بين الزمن السياسي والاحداث توجه هادف توضح جميع المعالم السياسية والحزبية ويحدد طبيعة النظام السياسي وكيفية التوجه به نحو الانفتاح والعمل ضمن تدرجات الزمن الفكري اذن التعامل مع الاحداث بالشكل الواقعي تنظم الحركة الفكرية الشعبية وتحدد طبيعة النظام السياسي كما يحدد اطار وحدود السلطات ونقصد بها سلطة الحكومة او النظام السياسي مع قدرة الشعب ودرجة وعيه السياسي ومدى قابليته على التعامل مع تلك الاحداث فعندما يتوضح لدى الشعب تلك التوجهات السياسية ويتحدد امامه الطرق السياسية المؤدية لتحقيق الاهداف مع قدرته على اختيار الطرق الواقعية بعيد عن التشتت الفكري عند ذلك الوقت يتبين طبيعة العلاقة مابين الشعب والساحة السياسية كذلك علاقته مع العملية السياسية فتحديد اطار المواقع الفكرية يحقق التوازن مابين الاحداث وتساير الزمن السياسي وهذا يؤدي الى تعريف الكلمات والمصطلحات السياسية حسب درجة تطبيقها داخل الساحة بحيث يصبح الزمن السياسي محور اساسي لوقائع الاحداث فكلما صارت الاوجه الفكرية واضحة المعالم اصبح التوافق مابين تدرجات الزمن السياسي وواقع الاحداث محور الاراء الفكرية وهذا يدل على ان عنونة الساحة السياسية يعتمد بالأساس على تلك التوافق من خلال توثيق العلاقة مابين الشعب والاحداث والشعب والاحزاب السياسية ينفتح قنوات فكرية وسياسية جديدة فكل قناة فكري يتأسس من خلاله مدرسة فكرية جديدة تعلم الجيل الجديدة اسلوب الحياة وكيفية ايجاد كيانهم الذاتي وهذا مما يوضح لدى الشعب ماهية الاهداف العامة واختلافه عن الاهداف الخاصة والشخصية واختلاف كلاهما عن الاهداف الحزبية والسياسية فكلما اقترب العملية السياسية من مرحلة التوافق والتناسب كلما اقترب برنامج العمل السياسي والحزبي من متطلبات الساحة السياسية .

نقصد بسياسة الزمن الفكري طبيعة النظام السياسي وبرنامج عمله الحزبي ومدى تطابقه مع واقع الاحداث ومتطلبات الساحة السياسية.فتلك السياسة يتصف بالثبات والجمود عندما يتشتت تدرجات الزمن الفكري وينعزل واقع الاحداث عن تساير الزمن السياسي بحيث ينقطع الشعب عن العملية السياسية ولايكون له أي دور في بناء كيان الدولة او اصدار الدستور وهذا يؤدي الى تشويه الحقائق وتشابك الطرق السياسية وعدم تعريف المصطلحات والكلمات السياسية بالتعريف الذي يتناسب مع واقع الساحة ومتطلبات الشعب ودرجة اكتسابه للنتاجات الفكرية. هنا تبدأ المسرحية السياسية والذي يصنع الاحزاب السياسية ابطالها ويمثلون دور القيادة والقاعدة الشعبية معاً. حيث يجعلون من برنامج عملهم الحزبي والسياسي اهداف عامة الذي يجب ان يدور حوله جميع الاوجه الفكرية من اجل تحقيقها .فتدرجات الزمن يحدد اطار العنوان السياسي للساحة والعنوان السياسي يتحكم به مصدر التغير أي مصدر تغير السلطة والنظام. فتغير النظام لايعني تغير برنامج العمل السياسي وانما هو امتداد لبرنامج العمل السياسي السابق والانحصار في نفس الاطار الزمني على الرغم من تساير الزمن السياسي ولكن واقع الاحداث يبقى في ثبات وجمود يتغير من خلاله كل المعالم السياسية والفكرية ويتوجه في غير وجهتها الحقيقية الذي يؤدي الى بداية حياة سياسية وفكرية جديدة. فلكل مرحلة سياسية اطار فكري وسقف زمني محدد بحيث لايمكن اجتياز مرحلة سياسية الى اخرى الا اذا توفر مستلزمات تلك التحول السياسي فمستلزمات التحول السياسي هو انفتاح قنوات فكرية وسياسية جديدة وتحقيق التوازن في المعادلات السياسية ودراية الشعب بكل الخطوات السياسية وماهية الاحداث والقدرة على التعامل معها وترسيخ اسس ومفاهيم جديدة يكون له الدور في بناء كيانات فكرية منظمة وواضحة المعالم والعمل ضمن اطار فكري ومنطقي تؤهل الفكر السياسي بالعمل ضمن سقف زمني محدد يتلائم مع درجة الوعي السياسي للشعب ومضمون وايدلوجية الاحزاب السياسية الذي يترأس نظام الحكم.حيث ان الابتكار الفكري وتوحيد الاسس السياسية من اجل تعريف الاحداث والوقائع حسب القدرة على معرفة مضمونها ومصدر نشوءها وتأريخه السياسي فالتعامل مع الاحداث يحتاج الى لغة سياسية خاصة يتم من خلاله ترجمة كل الوقائع وتعريف الحقائق السياسية بالشكل الذي يوضح طبيعتها. فالقدرة على خلق اسس فكرية

جديدة يعني تحقيق الانفتاح الفكري وتغير طبيعة النظام السياسي فاذا لم يتغير النظام السياسي وظل التغير يتمركز حول تغير السلطة فقط كما حدث في الدول العربية ومن ضمنها العراق فأن الواجهة السياسية يبقى على حالها ويأتي دور زمن سياسي اخردون معرفة اطاره وكيفية التعامل معها بسبب عدم القدرة على تجسيد مبادئ وافكار سياسية جدية تلائم العنوان السياسي الجديد. لذا يجب المحاولة دون الوقوع في مصيدة العنوان السياسي الوهمي الذي دوماً يحاول الاحزاب السياسية تجسيد معالم غير واقعية وخيالية وتحت سقف زمني لم نتساير احداث وتدرجاته داخل الساحة السياسية وعنونة الكلمات والتوجهات الفكرية بمضامين فكرية متناقضة مع الزمن السياسي . فتنظيم الحركة الفكرية وتوضيح توجهاته له اهمية كبيرة لبيان وقائع فكرية واضحة المعالم وتنظيم حركة الاحداث حسب السقف الزمني الذي يعيش الشعب احداثه. فتعريف الكلمات والمصطلحات السياسية يحتاج الى اطار زمني معين وتوعية سياسية تربي الشعب وتعرفه موقعه من الاحداث واهمية دوره داخل الساحة السياسية ومدى قدرته على التعامل مع المستجدات الفكرية وقابليته على فتح قنوات فكرية جديدة تلائم تساير الزمن السياسي فالواجهة السياسية والفكرية في كل مرحلة سياسية تعبر عن طبيعة العلاقة مابين الشعب والساحة ودرجة الوعي السياسي للشعب. فعندما يصبح الاحداث جزءاً هاماً من تدرجات الزمن الفكري عند ذلك الوقت ينتهي مرحلة الركود السياسي ويتدرج كل فكرة سياسية تحت اطار زمنه الحقيقي والواقعي. فبداية كل مرحلة سياسية يتوسع دائرة الازمات ولكن عندما يصبح المعادلات السياسية واضحة ويعرف الشعب ماهية حقوقه وحدود سلطته وطبيعة واجباته ومايستطيع ان يفعله داخل الساحة واهمية موقفه في انجاح العملية السياسية يصبح الوقائع والاوجه الفكرية المختلفة مصدر للأنشاء معاني سياسية جديدة يتأسس من خلاله قاعدة فكرية وقانونية تبحث من خلاله مفردات صناعة تأريخ سياسي جديد. فسياسة الزمن يعني محور الحركة الفكرية الذي ينشأ خلال سقف زمني محدد ومعين يشارك في انشاءه الوعي السياسي للشعب. ويند رج برنامج العمل السياسي ضمن اطار الحركة الفكرية دا خل الساحة وتنشأ علاقة وثيقة مابين التوجهات السياسية للنظام السياسي ووقائع الاحداث وتدرجات الزمن الفكري لذا يتم بناء كيان فكري وسياسي جديد يكون عنوان للمعادلة

السيساسية المتدرجة في نفس الحقبة الزمنية ويتوضح معاني واسس الكلمات والمصطلحات السياسية حيث يتم انشاءه حسب القاعدة الفكرية وقدرتها على تجسيد مفاهيمه على ارض الواقع. فصناعة الحياة السياسية وتجسيد المعاني على اساس مصدرها تؤهل الساحة السياسية للتحول نحو معالم فكرية جديدة يكون جزءاً من تدرجات الزمن السياسي .

استمرالجمود السياسي وعدم الواقعية في تجسيد المعاني السياسية وسيطرة النظام السياسي على اطار القاعدة الفكرية والقانونية عبر المراحل السياسية المختلفة وظلت العناوين السياسية ستاراً يتم العمل من وراءها للأرساء معالم حزبية تحت عنوان سياسي اخر يتغير خصوصية في كل حقبة زمنية. حيث تغير الانظمة الحاكمة ولكن دون تغير النظام السياسي الذي يتولد من خلاله بناء الاطار الفكري ومحور العمل السياسي داخل الساحة واسس التعامل مع واقع الا حداث وتحديد الرؤى السياسية تجاه المستجدات الفكرية حسب تدرجات الزمن السياسي . بدأ المسرحية السياسية داخل الساحة العراقية ومحاولة التحايل على الواقع الزمني عندما وضع اول دستور سنة ١٩٢٥ والذي كان يسمى بالقانون الاساسي وبسبب تناقض الزمن السياسي مع تدرجات الزمن الفكري وعدم قدرة النظام السياسي على احتواء مواقع الاحداث حاول من خلال عناوين سياسية تغير النظرة الى قراراته الحزبية والتعسفية والذي لا يتدرج ضمن اطار أي محور فكري انساني او قانوني حيث من عنوان الدستور ستاراً لتجسيد عناوينه الحزبية ضمن المعلوم بأن الدستور ذو سمو واعلوية ويغيرمراتب القانون يتأسس من خلاله دولة القانون ويضفي الشرعية على كل القدرات السياسية التي تصدر مراعياً يقودها وموادها القانونية كما يتأسس من خلاله قاعدة مثبتة لحماية حقوق الانسان عن طريق تحديد ما للفرد من حقوق وما يقع على عاتقه من واجبات فالدستور اضافة الى بيانه العنوان القانوني والشرعي للقرارات السياسية فأنه يبين العنوان السياسي للساحة ومحور العلاقة والتوافق مابين الاحداث وواقع التدرجات الفكرية حسب السقف الزمني الذي يختص به كل مرحلة سياسية كما يتحدد من خلاله العنوان السياسي للساحة وطبيعة النظام السياسي ومحور رؤيته تجاه الوقائع والتطورات الفكرية وسيلة في كيفية التعامل مع المستجدات الفكرية وطرق معالجة الازمات السياسية الذي قد يواجهه الساحة خلال فترات زمنية معينة فأ ظفاء الصفة القانونية والسياسية هما من اهم

سمات الدستور كما يتم من خلال الدستور تنظيم العلاقة مابين المؤسسات الحكومية والشعب ومابين الشعب والساحة السياسية ومابين الساحة السياسية والنظام السياسي فمضمون الدستور وعنوانه القانوني ومرتبته الذي تحلى به عبر المراحل السياسية والفكرية الذي كافح من اجله الفقهاء والمفكرون عبر مراحل زمنية مختلفة والذي عاشوا احداثها وتدرجوا ضمن تدرجاته الزمنية اصبح وسيلة هامة بيد الانظمة السياسية الدكتاتورية للأرساء معالم قانونية وسياسية يتناقض تماماً عن المرحلة الفكرية والسياسية الذي يعيشون احداثها كما ان الدستور يبين المرحلة السياسية ومضمون وقائعها ودرجة الوعي السياسي للشعب ومدى مشاركته في العملية السياسية وصناعة القرارات ومحور حماية حقوقه المشروعة وكيفية تعامله مع الاحداث وقبل اختياره الطريق السياسي الصحيح وسبل اختياره الطريق السياسي الصحيح والذي يؤدي الى اطار تحديد كل المعالم الفكرية المستجدة داخل الساحة فعندما ننشأ الدستور ضمن مراحل سياسية متدرجة ويتوازن فيه كل مرحلة المكاسب الفكرية والسياسية فأنه يأخذ اطار الحقيقي ويتدرج نحو السمو والاعلوية وتطبيق مفاهيمه داخل الساحة حسب المحور الفكري والزمني الذي يعيش الشعب احداثه وهذا يؤدي الى بناء قواعد فكرية وسياسية مدروسة وواضحة ناشئة من المنافسات الفكرية والسياسية مابين الشعب والنظام السياسي والذي قاد فيه النخب الفكرية الحركة الشعبية وقاموا بتجميع رغبات الشعب واهدافه ضمن اطار فكرقانوني سليم يكون مصدراً لحماية تلك النتاجات والحقوق من أي تدخل سياسي حيث يستمر الصراع مابين القانون والسياسية في كل مرحلة سياسية ولكن تلك الصراعات تتحول الى منافسة مشروعة في الدول الذي يصل الى مرحلة التوازن السياسي فقوة الدستور واعلويته يمكن في قوة وطبيعة حركة الفكر السياسي للشعب وتدرجات الزمن الفكري فوصول الشعب الى مرحلة المشاركة في العملية السياسية وارساء معالمه الفكرية ضمن واقع الاحداث وتغيير العناوين السياسية في كل مرحلة لذا لااهمية للدستور وبنودها ان لم تنشأ تلك الدستور حسب تدرجات الزمن السياسي ولايتعدى كونه عنواناً للحزب السياسي في كل مرحلة زمنية معينة بحيث يكون لائحة حزبية يشير الى درجة تسلط النظام السياسي رعلى واقع الساحة وحجم الكارثة الانسانية الذي حل بالشعب خلال عقوة زمنية متتالية فصفة الدستور يمكن في صفة العنوان السياسي وطبيعة النظام

السيلسي والمحور الفكري للشعب لهذا لايمكن الاعتماد على الدستور كاآلية لحماية حقوق الانسان او تطبيق القانون وتأسيس مؤسسات قانونية سليمة رغم اعتباره اعلى مراتب القانون وآلية هامة لحماية حقوق الانسان فتلك الصفة يحتاج الى تاريخ سياسي للكلمات والمصطلحات وتعريف القنوات الفكرية وتجسيد مضمونها داخل الساحة في كل حقبة زمنية فعندما نستذكر التاريخ السياسي للعراق نلاحظ بأنه كان حافلاً بالمأساة الانسانية واختراقات واضحة لمبادئ حقوق الانسان واحكام القانون على الرغم الاخذ بفكرة الدستور وماكان يتضمنه من مبادئ وبنود اساسية يدور حول المحاور الفكرية والانسانية والقانونية ولكن تلك الفكرة لم تنشأ ضمن الاطار الزمني الواقعي الذي يعيش الشعب احداثه وانما تم استيراده دون معرفة مصدر نشؤءه ومضمون حقائقه الفكرية والسياسية التي ظهرت خلال فترات التدرج الفكري في كل حقبة زمنية فصفة الدستور اما تكون حزبياً وهذا هو المعمول به في الدول العربية ومن ضمنها العراق او ان يكون ذو معاني سياسية ولكن متدرجة ضمن اطار فكري وقانوني سليم فعندما يكون الدستور ذو صفة حزبية فأنه لايتعدى كونه لائحة سياسية ووسيلة لتطبيق برنامج النظام السياسي ويفقد صفته القانونية وسموه وأعلويته ولاضمان لتطبيق بنودها ومبادئها والذي لايكون الا حبراً على ورق هنا يتبين التناقض مابين الزمن السياسي وسياسية التدرج الفكري وواقع الساحة لان العنوان السياسي والقانوني والذي يتم الاعلان عنه بعيد كل البعد عن واقع الساحة السياسية وتم ايجاده في زمن سياسي قد تساير مع وقائع واحداث انشأها رواد ومفكرون خلال مراحل سياسية عاشوا وقائعها وتأسست من خلاله مدارس فكرية وقانونية كمسؤولية على عاتقها وتم بناء عقول الانسانية قبل بناء الدولة لان الدولة لايمكن بناءها بالشكل القانوني السليم إلا أذا تم بناء عقول قانونية وتأسيس ارضية متوازنة مع واقع الاحداث فتدرجات الزمن الفكري في العراق قد وقفت عند سقف زمني سياسي محدد بينما توالت تغيير نظام الحكم فيه والابقاء على نفس اطار النظام السياسي وهذا يعني بأن الانظمة السياسية المتتالية ينتمي اللى نفس القاعدة التوجيهية وبرنامج العمل السياسي مع تغير اسلوب العمل وطرق انجازه فقط ولهذا ظل فكرة الدستور داخل الساحة العراقية منذ سنة ١٩٢٥م وحتى سنة ١٩٧٠م والذي وضع فيه اخر دستور مؤقت ملغى حالياً لايتعدى كونه لائحة سياسية وحزبية لاسمو

اواعلوية له وماكان يتضمنه من بنود ومواد قانونية الا ستاراً يطبق من وراءه الانظمة السياسية المتتالية برنامجه الحزبي البعيد عن خدمة الشعب وظل التناقض مابين الاطار التقليدي لبناء الدولة ومحور توجهات النظام السياسي وواقع الساحة الحد الفاصل مابين الحقيقة والخيال دوماً كان الانظمة الحاكمة يقوم باختراق مواد الدستور وبنودها لانه السلطة السياسية فوق القانون والدستور وحاول دوماً استغلال القنوات القانونية لخدمة مصالحه الذاتية وبدأ النظام العراقي يقوم بتهميش الدستور والقانون والتركيز على قرارت مجلس قيادة الثورة والذي لم يكن له قوة القانون فقط بل قوة القانون والدستور حيث اخترق من خلال تلك القرارات بنود اساسية في لائحة حقوق الانسان والذي كان يتضمنه ايظاً الدستور العراقي حيث جرد القضاء من استقلاليته واصبح موقعاً ومصدراً للقرارات السياسية والحزبية وليس القانونية. حيث حدد وظيفة القضاء على الرغم من اعطائها ولاية عامة حيث ينص القانون العراقي بأن ولاية المحاكم عامة له الحق في الفصل في جميع المنازعات ولكن عندما نتطرق الى الواقع القانوني في العراق سنلاحظ بأن برنامج العمل السياسي كان يتجه في اطار حزبي صرف واصبح مجلس قيادة الثورة هي الجهة التشريعية والتنفيذية في آن واحد لذا قام بأصدار قرارات كثيرة دمر من خلاله جميع الاسس القانونية والانسانية والاجتماعية والتأريخية وحاول محاربة الطبيعة من خلال تغير جغرافية ارض كوردستان .نال الشعب العراقي مآسي انسانية كثيرة من قتل وحرمان وكان حقه الشعب الكوردي هو الاكثر حيث تعرض للقتل والابادة الجماعية وضرب بالاسلحة الكيمياوية كل ذلك من اجل تغير معالم دولة العراق. اذن الدكتاتورية هي صفة النظام السياسي الذي لم يتدرج حسب تدرجات الزمن الفكري وعنوان لكيان سياسي جامد ومشاركة معدومة للشعب في العملية السياسية. فالتعامل مع واقع الساحة يتطلب دراية تامة بجميع الاحداث وتدرجات الزمن الفكري والاطار المحدد لمحور الفكر الشعبي وتوجهاته في اطار الزمن السياسي. فالدكتاتورية ليس فقط سيطرة حزب واحد او احزاب متعددة على السلطة والقرارات السياسية داخل الدولة وانما هي عنوان للتناقض الفكري مابين الشعارات السياسية وواقع الساحة ومتطلبات الشعب وتعبير عن حالة سياسية ضمن اطار زمني معين. كما تؤكد استمرارية مفهوم النظام السياسي عبر تعاقب الزمن . فطبيعة النظام السياسي وبرنامج عمله السياسي يكمن

بالشكل التقليدي ويتصف بالثبات والجمود عندما يتركز السلطة في مرجع واحد حيث دوماً تحاول الانظمة السياسية الوصول الى تجسيد كل الاوجه الفكرية من اجل الحفاظ على الاستمرارية في نظام الحكم وتحاول سد المجال امام ظهور اية حركة فكرية جديدة تحاول تغير مجرى العملية السياسية ولهذا فأن تجسيد فكرة تدرجات الزمن الفكري يحتاج الى   بناء قاعدة فكرية متينة توضح الطرق والاوجه السياسية وتوضح طبيعة العلاقة مابين وقائع الاحداث ونوع المنافسة مابين حركة الفكر الشعبي وطبيعة النظام السياسي حيث ان توجه نحو معالم التدرجات الفكرية تتيح المجال امام النخب الفكرية ترسيخ مبادئ واسس جديدة تغير مجرى تأريخ المسيرة السياسية فالتوجه نحو التوازن السياسي وتوحيد الاراء الفكرية حول هدف محدد وهو انشاء كيانات فكرية جديدة وايجاد قنوات سياسية تتيح المجال امام النخب الفكرية تأسيس وبناء حقائق جديدة حيث ان تعريف المصطلحات السياسية يحتاج الى بيان الحركة السياسية والفكرية وتأريخ نشوء المنافسات والصراعات مابين الانظمة السياسية واراء وتوجهات النخب الفكرية ومحاولتهم ايجاد سبل جديدة لتجسيد المفاهيم والحقائق الزمنية المتدرجة داخل الساحة.
هكذا فأن فكرة الدكتاتورية لايمكن تحديده ضمن اطار زمني معين وتعريفها ضمن قاعدة موحدة حيث ان اطار فكرة الدكتاتورية يختلف من زمن الى اخر ومن اطار فكري الى اخرى فطبيعتها وبرنامج عملها يختلف حسب مؤهلات الشعب وقدرته على انجاز مهامه الفكري والتعامل بشكل واقعي مع الساحة.فالمسيرة السياسية لاتتوضح وجهتها الا اذا تم تحديد جميع الركائز الاساسية لبناء قاعدة فكرية متينة يتجسد من خلاله الخطوات الاساسية لانشاء التوافق مع تدرجات الزمن الفكري. فمعنى الدكاتورية وبرنامج عمله يكمن في معنى الحقائق السياسية وواقع الساحة بحيث لايمكن تغير خطوات الحركة الفكريةالمتناقضة مع الزمن السياسي. فالتجربة السياسية لايمكن ان تكون واضحة المعالم ولاتبين طبيعة الرؤى السياسية تجاه متطلبات الشعب بسبب عدم وجود ارتباط مابين الاطار الفكري للشعب وواقع الاحداث فما يقال ومايعلن بعد تغير السلطة من كلمات ومصطلحات وشعارات سياسية ماهي الا هفوة من تهافت السياسة وعدم قدرتهم للتأقلم مع واقع التغييرات الجديدة فيبدأون ببناء كيان سياسي خيالي يريدون به تجميد واقع الساحة وتجنيد النخب الفكرية للسير على نفس الخطى واعطائهم دور البطولة في

المسرحية السياسية الذي بدأوا بفتح ستارته من اجل تثبيت نفس برنامج العمل السياسي المعمول به من قبل الانظمة السياسية السابقة فالعملية السياسية والفكرة نحو متطلبات الشعب واهمية العمل ضمن اطار دستور قانوني لايمكن تجسيدها مع بقاء نفس اطار الانظمة السياسية السابقة لأن طبيعة النظام السياسي هي التي تحدد خطوات التوجه نحو التوازن السياسي كما يتم من خلاله تثبيت الحقائق الاساسية وتأهيل الساحة السياسية للتعامل مع تدرجات الزمن الفكري في اطار السقف الزمني المحدد له حيث لايمكن الوصول الى بيان وتوضيح المعالم السياسية والفكرية الآ اذا تم تحديد نوع العلاقة مابين الساحة السياسية والشعب ومدى قدرة النخب الفكرية على تجسيد مبادئ جديدة يتحكم في رسم الخطة السياسية المعمول به من قبل النظام السياسي فعندما لايتغير النظام السياسي فأن فكرة الدكتاتورية تبقى على نفس خطاها السابق ولكن تحت اطار زمني جديد وتحت ستار عنوان اخر فمراحل الوصول الى التدرجات الفكرية والنظام الديمقراطي يحتاج الى بناء قاعدة فكرية وسياسية وقانونية متدرجة حسب السقف الزمني والوعي السياسي للشعب فأن لم يكن للشعب دور في تجسيد تلك المبادئ والافكار السياسية وعلى علم بكيفية التعامل مع واقع الاحداث والمشاركة في تحديد العنواين الجديدة فأن النظرة الى متطلبات الشعب وطبيعة الدستور يبقى نفس نظرة الانظمة السياسية السابقة من انه لايتعدى كونه لائحة حزبية ووسيلة للإعطاء الشرعية للأختراقات النظام السياسي لمبادئ حقوق الانسان فكل كلمة سياسية او قناة فكري اطار وحقائق يجب تجسيدها داخل تدرجات الزمن حتى يصبح تلك الفكرة السياسية نابع من توقعات الساحة ومجرى الاحداث فواقع الاحداث أن لم يكن نشوءها ضمن حركة النظام الفكري والسياسي ووا ضحة المعالم فأن حركة الزمن الفكري يتخطى وقائع تدرجات الزمن السياسي ويظهر التناقض الواضح مابين الزمنين لآن تساير الزمن ان لم يتعقبه تساير الاحداث فأن اطار الزمن الفكري يتجه نحو الانغلاق وعدم التحول نحو مرحلة سياسية اخرى ولهذا فأن الساحة السياسية داخل الدول العربية وخصوصاَ في العراق لم يتغير فيها وقائع الاحداث على الرغم من تغير السلطة في كل حقبة زمنية حيث برنامج العمل السياسي ظل ثابتاَ دون تغير مؤدتها واصبح واجهة الانظمة السياسية السابقة هي مصدر برنامج العمل السياسي رغم ادعاء تغير الفكرة السياسية فعندما لايتغير درجة الوعي السياسي للشعب

وهذا مرتبط بواقع الزمن السياسي وطبيعة النظام الدكتاتوري وتوجهاتها ورؤيتها تجاه الاحداث كما ان طبيعة الدكتاتورية يحدد مصدر تغير السلطة وما هية برنامج العمل السياسي بعد تغير كل نظام حاكم حيث ان الانظمة الحاكمة ماهي الا واجهة يستتر وراءها نظام سياسي يحركها ويحدد حدود المراكز الفكرية داخل الساحة ما يتغير فقط هو الاسلوب السياسي الذي يتبعه النظام الحاكم من اجل تحقيق اهدافه الذاتية ومحاولاً الوصول الى واجهة جديدة يتساير مع متطلبات الساحة السياسية دون تغير برنامج عمله السياسي وهذا من جعل تغير الفكرة السياسية مستحيلاً داخل العراق رغم تغير الانظمة الحاكمة فيه فالنخب الفكرية قد تعرض الى ضغوط كثيرة وانحرافا ت حزبية متنوعة من اجل الوقوع داخل مصيدة الاحزاب السياسية فالتجنيد الحزبي والسياسي لم يتبع الا بعد خطوات زمنية معينة وعندما تحقق نوع من التغيير في فكرة السلطة ومركزيتها دون تغير فكرة النظام السياسي وبرنامج عمله داخل الساحة. فتلك الظاهرة أي ظاهرة التجنيد الحزبي ظهر داخل الساحة السياسية في العراق بعد التخلص من نظام الحكم السابق بواسطة قوة خارجية. حيث ان تساير الاحداث وخلق تدرجات الزمن الفكري لم يتحكم به الشعب ولا النخب الفكرية على الرغم من الرغبة في تغيير العنوان السياسي في العراق وتجسيد بداية فكرية وسياسية جديدة بعيد عن النظام الدكتاتوري. ولهذا فأن التغير لم يتعدى الا النظام الحاكم دون تغير النظام السياسي الذي بموجبها يتغير العنوان السياسي للساحة وتبدأ مرحلة سياسية جديدة يكون بمثابة تأريخ سياسي جديد للشعب اذن العمل ضمن اطار زمني معين يحتاج الى برنامج عمل سياسي متناسب مع تساير الاحداث وذو علاقة واضحة ومفهومة مع واقع الحركات الفكرية بحيث يترسخ مبادئ وافكار سياسية جديدة له الاثر في بناء وتأسيس الدولة على اطار قانوني سليم. حيث ان بناء وتأسيس حكومة المؤسسات يحتاج تدرج واقعي للأحداث وتساير الزمن السياسي حسب حركة الواقع الفكري للنخب الفكرية المستقلة وان يراعي متطلبات الشعب. فالتحول من فكرة سياسية الى اخرى يحتاج الى تحول جميع الاراء السياسية والبرامج الفكرية حيث ان بناء قاعدة سياسية متناسبة مع واقع الساحة يعني توعية الشعب وتربيته تربية قانونية سليمة بحيث يصل الى مستوى المشاركة في العملية السياسية ويعرف موقعه من الاحداث. ومايستطيع ان يضيفه من المحاور الفكرية والذي

يخدم الواقع الفكري ويحقق متطلباته المشروعة فرض الواقع السياسي الجديد يحتم على النظام السياسي تغير وجهتها وبرنامج عمله السياسي. اذن العنوان السياسي في العراق لم يتغير وانما تم تغير نظام الحكم فقط وهذا لايعني التخلص من النظام الدكتاتوري وانما تغير فقط طبيعة النظام الدكتاتوري فبعدما كان العراق يعاني من دكتاتورية الحزب الواحد دخل بعد تغير السلطة الى المرحلة الثانية من الدكتاتورية وهي دكتاتورية الاحزاب فقبل الوصول الى تدرجات الزمن الفكري وتساير مع الاحداث وتجسيد وقائع فكرية جديدة يجب المرور من مرحلتي النظام الدكتاتوري والذي يحدد طبيعتها مصدر تغير النظام الحاكم فعندما يكون تغير النظام من قبل سلطة خارجية فأن المسيرة السياسية داخل الساحة تسير مجراها التقليدي وهو التحول من نظام دكتاتوري يسيطر عليه حزب واحد وبذلك يكون التحكم من قبل نظام سياسي محدد وفي اطار زمني معين هذا النوع من الدكتاتورية يكون واضحة المعالم ومفهوم حسب الفكر السياسي فعند التحول الى الشطر الثاني من الدكتاتورية وهي مرحلة دكتاتورية الاحزاب والذي يسيطر من خلاله الاحزاب السياسية على واقع الفكر السياسي مع استمرارية برنامج العمل السياسي المتبع من قبل الانظمة السياسية السابقة. ففي تلك المرحلة أي مرحلة الدولة الاحزاب لا يتغير برنامج العمل السياسي بكل اوجهها من حيث النظر الى اهداف الشعب والدستور والقانون حيث يبقى الاهداف السياسية والحزبية هو محور العمل السياسي فبدل ان يتركز السلطة السياسية في يد حزب سياسي واحد ينقسم تلك السلطة مابين احزاب سياسية عديدة يسيطرون فيها على الساحة السياسية ويكون سلطتهم فوق القانون والدستور. حيث يحاول كل واحد من تلك الاحزاب السياسية ان تستحوذ على اكبر قدر ممكن من السلطة داخل الساحة فبدأ الصراع السياسي بين تلك الاحزاب من اجل السلطة والنفوذ السياسي والمادي. حيث يصبح الساحة السياسية عرضة للهفوات السياسية ويبدأ الاحزاب بالأعلان عن شعارات حزبية بعيدة كل البعد عن الواقع و تساير الاحداث دون ان يكون قادر على ايجاد لغة الحوار السياسي بينهم لغرض الوصول الى اطار موحد لأدارة الدولة. فبسبب الخلل الموجود داخل الساحة وهو عدم التوافق مابين الشعارات السياسية وواقع الاحداث وعدم تناسب تساير الزمن الفكري واطار الزمن السياسي والبقاء على نفس برنامج النظام السياسي السابق لذا يبقى في هذه المرحلة نفس

المعاناة الانسانية والفكرية والسياسية. فالتجربة الديمقراطية وانهاء المآساة الانسانية وتأسيس دولة القانون وحكومة المؤسسات ليست منحة تعطى من قبل اية حكومة او حزب سياسي وانما هي اطار لحركات فكرية منظمة وتجسيد لتأريخ سياسي جديد حيث يجب ان نغير مجرى الاحداث لكي تبدأ بداية انسانية جديدة وفيهانبتكر قانون جديد للحياة قانوناً يعلم الشعب كيفية التوجه نحو الطريق السياسي والفكري الصحيح ويؤهل الساحة لابراز معالم فكرية جديدة وافساح المجال امام النخب الفكرية للعمل ضمن الاطار الزمني السليم وتوجيه الشعب الوجهة الحقيقية الذي بها يكتمل معالم الحقائق ويتحدد الطرق السياسية. فعدم الاحساس بمعنى الكلمات السياسية يعني عدم المشاركة في ايجاد القنوات السياسية والفكرية وعدم الوضوح السياسي لوقائع الاحداث. فعندما لايتساير الزمن السياسي مع واقع التدرجات الفكرية ينحصر ارادة الشعب في اطار الحلقة الحزبية المغلقة. اذن العمل ضمن اطار زمني معين يتوضح فيه العلاقات السياسية مابين النظام السياسي والشعب والنظام السياسي والساحة وحركة النخب الفكرية ضمن تدرجات الزمن السياسي ومدى قدرتهم على التأقلم مع واقع الساحة وتجسيد اطارهم الفكري ضمن تلك الحقبة الزمنية. ففي مرحلة دكتاتورية الاحزاب وهي المرحلة التي يعيش فيه الشعب العراقي بعد التخلص من دكتاتورية الحزب الواحد . حيث مايزال الشعب العراقي يعاني من ازمات انسانية هي امتداد لسياسة الانظمة السياسية السابقة حيث يواجه الساحة السياسية نفس برنامج العمل السياسي الذي كان يتبع من قبل النظام السابق وبقى نفس النظرة السياسية تجاه اهمية وعنوان الدستور وحقوق الشعب وضرورة الاعتراف بالواقع السياسي الجديد. ولهذا فقد توسع دائرة الازمات واصبح الاحداث خارج سيطرة المحور السياسي والحزبي وهذا مما خلق التناقض مابين تسايرالزمن السياسي وواقع التدرجات الفكرية والذي حاول الاحزاب السياسية في العراق ملئ تلك الفراغ السياسي وهو عدم المشاركة الشعبية في المسيرة السياسية واخذ موقعه الحقيقي داخل الساحة وتحديد مصدر مواقع الاحداث واكتساب حقوقه المشروعة واهمها حق اختيار ممثليه داخل البرلمان وبدأ الاحزاب السياسية يرفع شعارات بعيدة كل البعد عن واقع الساحة وقاموا بعنونته بعنوانين سياسية وهمية تنتمي الى زمن سياسي اخر والى مصادر فكرية لانعرف كيفية تعريف كلماتها ومصطلحاتها ولاعلم لنا

بتأريخ نشوءه السياسي حيث قاموا بدفع الساحة الى مطاف دولة القانون والمؤسسات والمدنية والادعاء بممارسة التجربة الديمقراطية وتحديد الساحة السياسية وابراز معالم فكرية واقعية ومدروسةحيث قاموا بالتحايل على الواقع وتهافتوا هفوات سياسية وحزبية مما اخر العملية السياسية ووسع من دائرة الازمات وظل الشعب يعاني مآسي انسانية جديدة. فعدم واقعية التدرجات الفكرية وعدم قدرة الاحزاب السياسية على التعامل واقع الساحة بعد تغير نظام الحكم وعدم وضعهم خطة سياسية لكيفية التعامل مع واقع الاحداث ووضع برنامج سياسي منظم ذو اتجاهين وهما اتجاه سياسي هادف على تغير فكرة النظام السياسي الموروث من الانظمة السياسية السابقة والذي يتحكم بمصير الساحة السياسية وهو مصدر عنوان السياسي ومؤسس للقنوات الفكرية و تحقيق التوازن السياسي وتغير مجرى الاحداث حيث لااهمية لتغير نظام الحكم ان لم يتغير الفكرة السياسية وبرنامج عمله وطبيعة خطته السياسية لكيفية التعامل مع الواقع لهذا فأن التوجه نحو بناء اطار سياسي جديد معنون حسب متطلبات الساحة وفي اطار تساير الاحداث وضمن تدرجات الزمن الفكري يحتاج الى بناء قاعدة فكرية وقانونية جديدة قائمة على اساس التوازن الفكري وليس محاولة ادخال الشعب داخل غيبوبة سياسية من خلال ارساء معالم وهمية وكلمات ومصطلحات لايمكن تعريفها ومعرفة مضمونها. فعدم الواقعية في التعامل مع الاحداث يوجه المسيرة السياسية نحو الانغلاق الفكري. حيث كان واجهاً على الاحزاب السياسية بعد تغير النظام الحاكم بواسطة تدخل خارجي ان يحاولوا ايجاد طريقة منطقية ومتناسبة مع واقع الساحة والتعامل مع الاحداث من اوجه فكرية متوازنة وليس حزبية صرفة حيث تعامل الاحزاب السياسية مع الساحة وواقع الاحداث من نظرة حزبية مبينة هدفهم فيها فقط تحقيق المصالح الحزبية بعيد عن اهداف الشعب ومتطلباته وهذا مما غير مجرى الاحداث السياسية وادخل الساحة الى مطاف الشطر الثاني من محاكم التجربة الدكتاتورية وهو نشوء دكتاتورية الاحزاب والذي طمس من خلالها كل المعالم الانسانية وتم تغير القانون والدستور لتحقيق المصالح الحزبية مما زود معاناة الشعب وهو الاتجاه الثاني الذي كان على الاحزاب السياسية اتبعه بعد تغير النظام فكان عليهم تربية الشعب تربية سياسية وقانونية سليمة يستطيعون من خلاله الرقي بمستواهم السياسي والقانوني مما يؤهلهم للتعامل مع الاحداث

واخذ موقعهم داخل الساحة وهذا مما يؤسس بناء كيان سياسي وفكري جديد يوجه العملية السياسية نحو تدرجات الفكري السياسي والذي بها يتم تحقيق التوازن الفكري الذي يغير برنامج العمل السياسي للنظام السياسي ويوجها نحو الانفتاح السياسي فدكتاتورية الاحزاب هي الشطر الثاني من الدكتاتورية عندما يتغير النظام الحاكم دون تغير فكرة النظام السياسي . نلاحظ الآن كيف سيطرة الفكرة الحزبية وسياسة الاحزاب على واقع الساحة السياسية وقاموا بتجنيد جميع الوقائع الفكرية والنخب السياسية من اجل الابقاء على سياستهم تجاه الاحداث. فمرحلة حكومة الاحزاب هي اسوأ مرحلة سياسية الذي قد يمر به الشعب بعد التحول في نظام الحكم حيث ينهار خلاله جميع القيم الانسانية ويصبح المؤسسات الحاوية مؤسسات حزبية وسياسية حتى البرلمان والسلطة الرابعة يتعنون بالعنوان الحزبي الصرف ويفقد الشعب حق المشاركة في العملية السياسية ويختلط عليه الطرق السياسية ولايكون قادراً على اختيار ممثليه داخل البرلمان. اذن ففكرة التحول السياسي لايمكن تجسيدها الا اذا تحول الساحة السياسية نحو معالم وحقائق متناسبة مع واقع التدرجات الفكرية. واصبح النخب الفكرية قادرة على تأسيس وبناء كيان فكري جديد والمشاركة في بناء القاعدة السياسية دون تجنيدهم من قبل الاحزاب هكذا يتغير الحركة الفكرية ويظهر بوادر تأسيس سلطة النخبة السياسية المستقلة ويتحول الحركة السياسية الى حركة فكرية واضحة المعالم. فبوصول الساحة السياسية الى مطاف مرحلة سلطة النخبة يبدأ تأريخ سياسي جديد ويتحدد الطرق السياسية للوصول الى التوازن مابين الزمن السياسي وسياسة الزمن عندها تبدأ مسيرة سياسية جديدة يتبدل فيه العناوين وتتوضح الطرق السياسية ويتم تعريف جميع القنوات الفكرية حيث تبدأ مرحلة تعريف الكلمات والمصطلحات السياسية بما يتوافق مع تساير الاحداث. حيث يبدأ تجسيد معالم فكرية منظمة يتم من خلاله تحديد اطار لكل المعادلات السياسية فتداعيات الحركة الفكرية وتدرجات الاحداث تؤهل العملية السياسية لأن يتجسد من خلالها قنوات فكرية وسياسته جديدة. حيث ان بناء كل فكرة سياسية يحتاج الى منطق سياسي جديد. فالمنطق السياسي يعني تركيز كل التوجهات الفكرية حول معالم فكرة سياسية محدد وفي اطار وسقف زمني معين بحيث يناسب تساير الاحداث مع واقع الزمن الفكري وفيها يتأهل الوعي السياسي للشعب لتقبل واقع الاحداث السياسية

ويتعرف على العنوان السياسي الصحيح للساحة. بحيث يسد جميع الثغرات السياسية الذي يمكن من خلاله تجسيد معالم سياسية خيالية بعيد عن الواقع ومتطلبات الشعب. فالمنطق السياسي شيء نسبي ولا يمكن تحديد اطاره ضمن زمن سياسي او واقع معين من الا حداث حيث ان لكل زمن سياسي واقع فكري معين يتحدد اطاره حسب تدرجات الفكر الانساني ومدى قدرة الشعب على تغير الواقع السياسي والتأشير على برنامج العمل السياسي وتوجهات النظام السياسي فوضوح الرؤية السياسية يتبنى من خلاله مراكز فكرية جديدة وواضحة المعالم. فما يحدث الآن داخل الساحة السياسية بعيد كل البعد عن المنطق السياسي وفلسفة الاحداث ومايطبق من خطط سياسية لايتعدى الا هفوة من هفوات السياسيين وعنوان لأهدافهم الذاتية والشخصية ولهذا استحالة وصول الاحزاب السياسية في العراق الى لغة الحوار السياسي واتفاق حول كيفية ادارة الدولة لأن مشكلة الساحة السياسية في العراق ليست مشكلة الواقع السياسي فقط وانما هي ازمة الاحزاب السياسية انفسهم وعدم وضوح رؤيتهم تجاه واقع الاحداث حيث لاينظرون الى واقع الساحة الا من خلال رؤية حزبية ضيقة وهذا يؤدي الى عدم خلق عامل مشترك او هدف مشترك مابين تلك التوجهات الحزبية. فتلك الهدف المشترك يحدده سلطة الشعب وقدرته على المشاركة في العملية السياسية وتأسيس واصدار الدستور وهذا ماحرم منه الشعب حيث ان الشعب لاوجود له داخل الساحة وليس لديه حرية الاختيار ومن اهمها اختيار ممثليه داخل البرلمان. فأعضاء البرلمان ليسوا الا مرشحين من قبل الاحزاب السياسية لذا تحولت البرلمان الى مؤسسة حزبية تخدم الاحزاب السياسية وليس الشعب سلطة النخبة والمرحلة السياسية الجديدة فالوصول الى مرحلة سلطة النخبة السياسية يعني التخلص من الفكر الدكتاتوري بشطريه وهما دكتاتورية الحزب الواحد والذي كان يعيش فيه العراق قبل سقوط النظام السابق ودكتاتورية الاحزاب والذي يعاني منه الساحة العراقية الآن. فمرحلة سلطة النخبة يعثر المرحلة الثالثة من مراحل الوصول الى التوازن السياسي ويغير بداية تأريخ فكري جديد. كما يتم من خلاله تغير فكرة وتوجهات النظام السياسي والذي على اساسه يتغير جميع الاوجه الفكرية والسياسية وتتوضح وتتحدد الطرق السياسية كما يظهر قنوات فكرية جديدة حيث ان تغير الساحة السياسية مرتبط بتغير فكرة النظام السياسي وبرنامج عمله السياسي

حيث يظهر منافسات جديدة ونوع اخر من الصراعات الفكرية يتعدى صراع الاحزاب السياسية فيما بينهم من اجل تحقيق مطامعهم الحزبية الصرفة. فتتوسع دائرة الفكر السياسي ويدخل الساحة في اطار جديد وهو التنظيم المنطقي للأحداث حيث يصبح وقائع الاحداث ذو ارتباط بتدرجات الزمن الفكري وهذا يخلق نوع من التوازن داخل الساحة ويجسد التوافق مابين الزمن السياسي وتساير الاحداث ويصبح سياسة الزمن نابعاً من متطلبات الساحة ورغبات الشعب حيث تصبح الافاق الفكرية الجديدة هي مصدر برنامج العمل السياسي كل ذلك يخلق نوع من التنظيم الفكري والذي يعتبر بداية للعمل بالمنطق السياسي والفكري عند التعامل مع الساحة وتحديد الازمات السياسية لأن تحديد الازمة السياسية هي اساس بيان الرؤى الفكرية الجديدة التي تتلائم مع تطورات الاحداث. فبناء قاعدة سياسية سليمة ينفتح على اساسه قنوات فكرية جديدة يهيأ الساحة والعملية السياسية لتقبل مشاركة النخب الفكرية المستقلة في بناء الكيان السياسي والفكري وفي اصدار القرارات السياسية من خلال الترقي الى مناصب حكومية وسياسية دون تجنيدهم حزباً أي بعيداً عن دائرة الحلقة الحزبية. فظهور اراء فكرية متقلبة لاتنتمي الى الاراء الحزبية يوجه الساحة نحو مسار سياسي جديد وهو تحكم القاعدة الفكرية الشعبية بمسار الاحداث وخلق المنافسة الحزبية المشروعة بين الاحزاب السياسية فأيجاد الهدف المشترك مابين الاحزاب يحققه الوصول الى هذه المرحلة أي مرحلة سلطة النخبة فيبدأ مرحلة جديدة في تأريخ السياسة الحزبية وهو محاولة التأقلم مع متطلبات الساحة بعدما كان الساحة السياسية عنوان لمتطلبات الحزبية. تدرجات الزمن الفكري وواقع الاحداث يؤهلان الفكر الشعبي على الدخول الى مرحلة المنافسة مع الزمن السياسي من اجل تحديد الوقائع الفكرية الجديدة والتساير مع الاحداث حسب السقف الزمني لها. كل ذلك يؤدي الى تنظيم الحركة الفكرية وتحديد مسارها السث ياسي ووقع اطار لأهدافه وهذا يغير طبيعة النظام السياسي من النظام السياسي من نظام ايدلوجي جامد الى نظام ايدلوجي مرن يتغير مع تغيرات الفكر الانساني وواقع الاحداث وطبيعة الساحة بحيث يصبح برنامج العمل السياسي لعنوان الحركة الفكرية ومتطلبات الشعب. حيث ان توجهات القيادة السياسية للأحزاب بعد تغير النظام داخل الساحة السياسية في العراق قد توجهت نحو تأسيس اطار لحياة سياسية غير منطقية لاتناسب مع

توجهات الفكر الشعبي ولا مع تساير الاحداث وتدرجات الزمن الفكري حيث بدئو بتهافتات سياسية عن طريق الاعلان ورفع شعارات سياسية يبين للشعب وقائع احداث لايمكن تجسيدها على ارض الواقع. فعندما لايصل الفكر الى مستوى من الوعي والادراك السياسي بحيث ينطبع التأقلم مع كل واقعة سياسية والقدرة على تحديد اطار لتوجهاته داخل الساحة وبرنامج عمله وخطواته السياسية من اجل الوصول الى الاهداف المرسومة بحيث يستطيع تعريف كل كلمة سياسية حسب مصدر نشوءها دون الاستعانة بوقائع واحداث بعيدة عن الحركة الفكرية وواقع الساحة لان بناء كيانات فكرية وسياسية واقعية يحتاج الى بناء الفكر الشعبي أي توعية الشعب توعية سياسية وقانونية بحيث يكون على علم تام بكل توجهات المراكز السياسية ويعرف موقعه من الاحداث ودرجة تعامله مع الاحداث ومايستطيع ان يجسده داخل الساحة من وقائع فكرية يمكن ان يصل مع تدرجات الزمن الى مستوى المشاركة في العملية السياسية فالنخب الفكرية لهم دور كبير في بناء المراكز الفكرية الجديدة وتجسيد معاني الكلمات ومصطلحات سياسية حسب درجة تطابقها مع الواقع السياسي كما يسد المجال امام مرحلة تجنيدهم حزبياً حيث يتم تجنيد تلك النخب الفكرية حزبياً في مرحلة دكتاتورية الاحزاب ويصبحون عنواناً للسياسة والبرنامج الحزبي بدلاً من كونهم عنواناً للفكر الشعبي وتطورات الساحة .فالعمل بموجب احداث متدرجة حسب توقعات الفكر السياسي ينظم بموجبه الحركة الفكرية ويتأهل الفكر الشعبي نحو الترقي الى مستوى تحديد جميع التوجهات السياسية ومعرفة كينونة الزمن السياسي وكيفية التعامل مع الاحداث. فلسفة السياسة فالعمل بموجب احداث متدرجة حسب توقعات الفكر السياسي ينظم بموجبه الحركة الفكرية ويتأهل الفكر الشعبي نحو الترقي الى مستوى تحديد جميع التوجهات السياسية ومعرفة كينونة الزمن السياسي وكيفية التعامل مع الاحداث . فلسفة السياسة تعني معرفة بطون واطار الحركة الفكرية والعمل ضمن تدرجات الزمن السياسي وتنظيم وقائع الاحداث بحيث يتناسب مع درجة الوعي السياسي للشعب بحيث يستطيع معرفة موقعه داخل الاحداث ومدى قدرته على تبني افكار سياسية جديدة تغير معالم الاحداث. كل ذلك يغير برنامج العمل السياسي وهذا يدل على تغير فكرة النظام السياسي والذي يغير المصدر الرئيسي لتوجهات نظام الحكم فعندما يغير طبيعة نظام سياسي فأن الانظمة الحاكمة

يتحرر من قبور فكرة النظام السياسي الموروث حيث يتدرج برنامجه السياسي حسب تدرجات الاحداث فعدم معرفة الاطار الحقيقي لوقائع الاحداث يجرد العملية السياسية من المعاني الفكرية المنظمة. حيث يبدأ مرحلة الوقائع الغير المدروسة ويتدرج الاحداث نحو التناقض مابين الفكرة السياسية وفكر النخب المستقلة. بعيداً عن التجنيد السياسي وتغير القانون والدستور لمصلحة النظام السياسي يتوارث الفكر السياسي في كل حقبة زمنية ولكن تحت عنوان فكري جديد يحاول من خلاله السياسيون اعطاء معاني جديدة للفكر الموروث من اجل بسط السيطرة على الساحة وعدم اعطاء الفرصة لظهور فكر معارض يتحكم بها وقائع اخرى غير حزبية وخارج نطاق سيطرتهم السياسية. حيث ان محاولة تجسيد الفلسفة السياسية الحزبية على جميع الحقائق الفكرية من اهم برنامج العمل السياسي الذي يحاول النظام السياسي تطبيقه في كل مرحلة سياسية بغض النظر عن الواقع الزمني للأحداث حيث ان التناقض مابين الزمن السياسي وسياسة الزمن هو شيء نسبي ولكن ضمن اطار مطلق حيث لايمكن ربط سياسة الزمن السياسي باطار زمني معين ولا بواجهة فكرية سياسية تحصن فئة معينة من الناس حيث ان ولادة أي فكر سياسي جديد يؤهل الساحة السياسية نحو برنامج عمل فكري جديد يحتاج الى اطار زمني معين يتحدد فيها كل الاوجه السياسية المتناقضة. كما يجب ان يعرف طبيعة النظام السياسي وكيفية معاملة مع وقائع الاحداث. حيث ان التعامل مع الاحداث يحتاج نظام فكري معين وقاعدة شعبية يترجم من خلاله كل التوجهات والرغبات الفكرية للوصول الى الاهداف المنشودة والذي يجب ان لايغاير تلك الاهداف الاطار الحقيقي للزمن السياسي فعندما يبدأ مرحلة الهتافات الحزبية والسياسية وينحدر من خلاله الكلمات والمصطلحات بحيث يصبح الكبت السياسي الاطار الحقيقي لبرنامج العمل والخطة السياسية للنظام .يصبح الافكار المستحدثة اسيرة لوقائع واحداث لايمكن تحديد مسارها الزمني ولا توجيه الفكر الانساني بالشكل الذي ينظم الحركة الفكرية ويوجه نحو بناء معالم سياسية وفكرية مستهدفة بحيث يعرف من خلاله البناء الحقيقي لتدرجات الزمن الفكري. فتبني الافكار والاحداث ووقائع الزمن السياسي شيء نسبي وغير مهدد المعالم بحيث لايمكن الركون اليه في اعطاء معاني لأي مفاهيم يمكن ان تنشأ داخل الساحة السياسية هنا يبدأ لعبة الاحزاب السياسية من اجل تاليف

مسرحيتهم وتوزيع الادوار حسب مؤهلاته وقدرته على بيان خيال سياسي. فعدم السيطرة على الساحة يولد نوع من الفوضى السياسي وعدم التنظيم في بيان حالة وواقع الاحداث وتحديد متطلبات الشعب ومستلزمات العملية السياسية فمرحلة دكتاتورية الاحزاب والذي يعيش الآن الساحة العراقية احداثها اسوأ مرحلة من المراحل الذي قد يمر به الساحة السياسية بعد انهيار دكتاتورية الحزب الواحد. حيث يفقد الكلمات في هذه المرحلة معانيها ويتم تجسيد الفكر الحزبي على كل الوقائع الفكرية. ويصبح الدستور والقانون وسيلة بيد الاحزاب السياسية لغرض بيان واقع وحالة سياسية لم يظهر اثرها ولايمكن تجسيدها في تلك المرحلة السياسية وتحت تلك السقف الزمني. فالشعب لادور له ولايستطيع اختيار ممثليه داخل البرلمان ولهذا يتم تسخير البرلمان من قبل الاحزاب السياسية من خلال مرشحيهم فيصبح البرلمان صوت الاحزاب السياسية بدلاً ان يكون صوت الشعب فالوصول الى معرفة طبيعة العلاقة مابين تدرجات الفكر السياسي وواقع الاحداث يؤهل الفكر السياسي الشعبي على تبني وقائع فكرية متناسبة مع تطورات الاحداث ومن ثم توضيح المعادلات السياسية الغامضة وبيان كيفية الوصول الى توازنها واخراجها من طبيعتها الحزبية الصرفة. فعندما تصبح المعادلات السياسية عنواناً لبرنامج العمل الحزبي الصرف أي معبراً عن توجهاته الحزبية فان الساحة السياسية يعمها فوضى سياسي غير واضحة المعالم بحيث لايمكن تحديد اساس المشكلة السياسية من اجل وضع برنامج لكيفية التعامل معها. لذا فأن وضوح الرؤى الفكرية وبناء قاعدة فكرية جديدة يحدد طريقة الوصول الى التوازن السياسي والفكري يتيح الفرصة امام النخب الفكرية المستقلة العمل ضمن توجهاتهم دون التورط والوضوع داخل مصيدة الاحزاب السياسية الهادفة الى تجنيد كل فكر سياسي ضمن برنامج عمله الحزبي. ومحاولة خلق مجتمع حزبي يدل على محاولة بأن يكون الحزب السياسي حزب اكثرية الشعب من خلال نسبة مايحققه من اهداف الشعب متطلباتهم ودرجة توافقه مع تدرجات الزمن الفكري وواقع الاحداث. فتحديد العلاقة الزمنية والفكرية مع الساحة وبرنامج النظام السياسي له اهمية كبيرة لتأسيس واقع فكري منظم حسب تدرجات الاحداث . حيث ان لكل فكرة سياسية واقع زمني محدد وكل واقع زمني له اطار معين بحيث لايمكن معرفة محتواه الا اذا تم التعرف على كل التوجهات الفكرية والسياسية في نفس الحقبة

الزمنية الذي يتحقق فيه الاحداث. فعدم الوصول الى الواقع الزمني المحدد يعني انعزال الفكر الشعبي عن كل التوقعات السياسية والذي على غرارها يتم بيان واقع سياسي متناقض مع حركة النخب الفكرية المستقلة فعندما يقع المحور الفكري المستقل في مصيدة الاحزاب السياسية عن طريق تجنيدهم حزبياً ودخولهم في معمعة الاجتيازات المادية فأن هذا يؤدي الى جمود التوقعات الفكرية وارساء معالم سياسية غير واضحة المعالم. لذا فأن التحول من مرحلة فكرية الى اخرى يعني تحول في الفكر السياسي وتغير توقعات النظام السياسي وبرنامج عمله . وهذا يعني بأن التحول من مرحلة سياسية الى اخرى شيء بحيث لايرتبط بواقع زمني او اطار فكري محدد ومعين وانما يظهر بوادر التغير مع كل حركة فكرية متناقضة مع الثبوت الفكري والسياسي الذي فرضته النظام السياسي عبر عقود من الزمن فمحاولة التخلص من القيود الحزبية هي الخطوة الاولى نحو بداية حياة سياسية جديدة. كما تحدد العنوان السياسي الصحيح لكل الحركات الفكرية الذي تنشأ داخل الساحة السياسية ويفرض متطلبات الشعب بحيث يجعل محاولة تحقيقه من اهم القنوات السياسية للأشباع رغبات الاحزاب السياسية ووصولهم الى مستوى بارز داخل الساحة. فالعمل ضمن اطار حزبي مغلق وفي تدرجات فكرية غير منظمة بحيث لايتناسب فيها الزمن السياسي مع سياسة الزمن الفكري مما يجسد معالم غير واقعية تغير مجرى الحقائق بحيث يتم تبني مفاهيم غير واضحة المعالم تؤثر على كل الاوجه الفكرية والسياسية وتتيح الفرصة امام النظام السياسي بتقديم مسرحية السياسية يحدد ابطالها كما يستوجب وضع الساحة السياسية. وهكذا يتم عنونة الساحة بعنوان بعيد عن الاطار الفكري الشعبي ووعيه السياسي كما يتم سد المجال امام النخب الفكرية المستقلة للعمل ضمن اطار الفكر الحر. حيث دوماً يتم ملاحقتهم من قبل النظام السياسي ويجسدون خططهم السياسية من اجل تجنيدهم واخفاء الصورة الحزبية عليهم واستخدام صورتهم الشعبية من اجل ابتعاد الشعب ضمن الغيبوبة السياسية الذي تحرك خطواتهم الفكرية. فالعزلة السياسية والفراغ الفكري والمعالم الخيالية الذي يجسدها الاحزاب السياسية في الدول الشرقية ومن ضمنها العراق هدفها تصوير معالم غير واقعية وفي اطار زمني غير محدد بحيث لايتناسب الحركة والخطوات الفكرية مع تدرجات الزمن السياسي.لذا فان الحديث عن ابتداء مسيرة سياسية جديدة شيء بعيد عن

المنطق السياسي . حيث لايمكن انشاء أي فكرة سياسية الا اذا كان المؤهلات الفكرية للشعب في ذلك المستوى الذي يغير فكرة النظام السياسي وتوجهاته وبرنامج عمله السياسي والذي به يتغير رؤيته تجاه الاحداث. حيث ان النظرة السياسية تجاه المواقع الفكرية والكلمات والمصطلحات السياسية يتغير حسب السقف الزمني للاحداث. فالسقف الزمني للاحداث وتدرجات الزمن السياسي شيء نسبي وغير ثابت او واضحة المعالم. حيث يتغير وجهتها حسب طبيعة النظام السياسي وطبيعة النظام السياسي يعتمد ثبوتها وامكانية تحولها الى نظام سياسي متدرج حسب امكانية ومؤهلات الشعب وقدرته على التعامل مع الواقع السياسي. واطار التعامل الشعبي مع الساحة السياسية يعتمد على طريقة تعامل النخب الفكرية مع الاحداث حيث ان خططهم الفكرية الهادفة الى تغير معالم الحقائق السياسية ودرجة توافقها مع واقع الساحة يجسد معالم فكرية وسياسية جديدة ومتناسبة مع حركة الفكر السياسي داخل الساحة.
لذا فعندما ننظر الى واقع الساحة السياسية في العراق نلاحظ تعامل غير واقعي مع الاحداث سببها عنونة الساحة السياسية بعنوان بعيد عن واقع الزمن السياسي حيث تم عنونة الساحة بمر تغير السلطة وليس النظام السياسي يعنو بعناوين مختلفة كل منها ينتمي لنظام سياسي معين ولايمكن ان يتحقق الا ضمن اطار زمني محدد يحددها درجة الوعي السياسي للشعب ومدى قدرته على التعامل والتأقلم مع الواقع السياسي.فكل كلمة سياسية وكل تعبير فكري يستخدم الآن داخل الساحة العراقية ماهي الا شعارات حزبية بعيد عن الواقع . حيث يتم دوماً الحديث عن الديمقراطية والعدل والانصاف وحقوق الشعب وحرية التعبير والاختيار واهمها الحديث عن لغة الحوار السياسي . كل ذلك لا اساس له ضمن العملية السياسية لأن المعادلات السياسية قد تحولت الى معادلات حزبية صرفة فأصبح كل حزب سياسي له توجه سياسي واهداف تختلف عن الاحزاب السياسية الاخرى ونحن لا نقصد بتلك الاختلاف. اختلاف الايدلوجي الحزبي وانما نقصد اختلاف في الرؤية السياسية تجاه الاحداث وواقع الساحة.
فعندما يتم النظر الى الاحداث من رؤية حزبية صرفة دون الاخذ بنظر الاعتبار مصلحة الشعب وواقع الساحة والسقف الزمني للأحداث فان هذا يؤدي الى توسيع دائرة الشقاق بين تلك الاحزاب وتفاقم الازمة السياسية بالشكل الذي لايمكن الوصول الى نقطة التقاء سياسي يمكن

من خلاله تحديد اصل المشكلة السياسية وطرح الحلول لمعالجتها. فالغموض السياسي الذي اكتشف الساحة السياسية بعد تغير نظام الحكم جعل المسيرة السياسية امتداد لنفس الفكرة السياسية السابقة ولكن في اطار زمني اخر. اما اطار سياسة الزمن فأنه لم يتغير حيث ظل التوجهات السياسية والفكرية على نفس طريقتها السابقة. ماتغير فقط هو شكل ونظام الحكم اما طبيعة السلطة فقط بقي على نفس الفكرة السلطوية والدكتاتورية لذا ماحدث داخل الساحة السياسية في العراق هو تحول من طبيعة سياسية الى اخرى دون تغير مضمونها وبرنامجها السياسي ورؤيتها تجاه الاخداث حيث تحول النظام السياسي من طبيعة دكتاتورية الاحزاب. فدكتاتورية الاحزاب هو الشطر الثاني من الدكتاتورية وهي مرحلة يختلف فيه الطرق السياسية لكيفية تحقيق الاهداف الحزبية. حيث يتصارع فيه الاحزاب السياسية من اجل تحقيق اكبر قدر ممكن من الاهداف الذاتية بعيداً عن المصلحة العامة واهداف الشعب في هذه المرحلة أي مرحلة دكتاتورية الاحزاب يبقى النظرة الى واقع الاحداث ومفهوم القانون والدستور هي نفس النظرة السابقة حيث لايتعدى الدستور او القانون الا وسيلة لتحقيق المصالح السياسية والحزبية حيث لايتمتع بأي سمو او اعلوية. لذا لايمكن اعتباره الا لائحة حزبية صرفة يعتبر غطاءاً لتستر على المفاهيم الحزبية وبرنامج عمله من اجل تثبيت السلطة الدكتاتورية تحت عنوان سياسي اخر. في هذه المرحلة يزداد العناوين السياسية والشعارات الحزبية ويتم الادعاء بالموازنة السياسية ودور الشعب في اختيار طريقة التعبير السياسي كما يتم تجنيد النخب الفكرية من اجل تصوير معالم فكرية جديدة في شكلها وثابتة في مضمونها ووقائعها. يعتبر محاولة تجنيد النخب الفكرية من اهم البرامج السياسية الذي يتبعها الاحزاب السياسية من اجل بسط السلطة على جميع ارجاء الساحة السياسية والاطار الفكري الشعبي وسد المجال امام ظهور أي مراكز مستقلة مناهضة للفكر السياسي الذي يتبعها الاحزاب السياسية. فبرنامج العمل السياسي الذي يتبعه أي نظام سياسي يؤثر على واقع الساحة السياسية وطبيعة تعامل الشعب مع واقع الاحداث وتقبله لتدرجات الزمن السياسي. كما ينظم علاقة النخب الفكرية بالعملية السياسية وعنوانهم الفكري. فالعنوان الفكري للنخب السياسية يبنيها طبيعة النظام السياسي فالانظمة السياسية الجامدة يحاول دوماً تجنيد النخب الفكرية حزبياً ولكن في اطار كيانهم الشعبي أي الاستفادة من

واقع سياسي ثابت وهو مدى تقبل الرأي العام الشعبي للقرارات السياسية الجديدة. فدرجة اعتراف الشعب بالتغييرات الجديدة يحدد مسار العملية السياسية ونوع العلاقة مابين الاحزاب السياسية وطبيعة الصراع السياسي بينهم كما يواصل الفكر السياسي لتقبل تدرجات فكرية متناسبة مع واقع الساحة والاحداث فالتاهيل الفكري من اهم الاسس الفعالة في بناء كيان سياسي متوازن. كما يغير معالم وواقع الساحة وهذا بدورها يحدد العنوان السياسي الصحيح للأحداث. فهناك حد فاصل مابين التعامل السياسي الواقعي مع الاحداث والشعارات الحزبية البعيدة عن تدرجات الزمن السياسي. حيث ان مسألة تحديد التوقيت السياسي المناسب لأي حركة فكرية ضرورية لتثبيت أي كيان فكري سليم. في كثير من الاحيان يكون ظهور الفكرة السياسية تحايلاً جديداً على الواقع ومحاولة تجسيد مبادئ سياسية لاوجود لها ولانطاق للتعامل معه. لذا فعندما تتحدث عن برنامج العمل السياسي الذي يتبعه الاحزاب السياسية بعد تغير نظام الحكم لايمكن الا اعتباره تهافت للفكر الحزبي وتحايلاً على الواقع. حيث لايمكن تحديد اطار لأي فكرة سياسية خارج نطاق التدرج الزمني المحدد والسليم فكل فكرة تظهر خارج هذا النطاق يكون مجرد كلمات وشعارات حزبية لايتعدى النطاق الضيق المغلق والذي لايمكن الركون اليه تحت أي سقف زمني. لهذا فان واقع التعاملات السياسية داخل الساحة العراقية نابع من مدى الكوارث الانسانية والفكرية الذي حل شعبها طوال عقود من الزمن ومايزال الانسانية معنوية ويتلون باللون الحزبي والسياسي بعيد عن لونها الحقيقي والذي لايجسدها الا اذا غيرنا مجرى التأريخ وبدأنا بداية انسانية جديدة وابتكرنا قانوناً جديداً للحياة قانون يعود بالميزا ن الى نصابه الحقيقي من الاعتدال ويؤسس قاعدة متينة لتحقيق العدالة السياسية حيث ان ظهور اطار للحقائق وتجسيدها داخل الساحة يحتاج الى فتح قنوات فكرية جديدة يترجم المعادلات السياسية الغامضة ويعرف الكلمات السياسية بالشكل الذي يتناسب مع مضمونها وواقع الساحة ومؤهلات الشعب وقدرته على التأقلم مع الواقع السياسي الجديد. مايتأسس من حقائق يكون تسلل لفترة سياسية غامضة وغير متناسبة مع تدرجات الزمن الفكري لهذا فأن مسيرة الاحزاب السياسية تأخذ مساراً غير مجراه الحقيقي ويتم الاعلان عن حقائق لايمكن اثبات وجودها ولاتجسيد مضمونها والادعاء بانشاء ملامح واطار لكيان فكري جديد دون القدرة

على التعامل مع الاحداث المترتبة عليه. لهذا فان المسيرة السياسية داخل الساحة السياسية تتمركز حول حلقة حزبية مختلفة بحيث لايمكن التوافق مابين الاحداث والوقائع وتدرجات الزمن الفكري وهذا مما يوسع دائرة الازمات ويتعنون من خلاله الساحة السياسية بعناوين لايمكن الوصول اليه في اطار السقف الزمني المعين. فتعريف الكلمات والمصطلحات السياسية يختلف حسب تدرجات الزمن الفكري ويتباين الاحداث حسب درجة الوعي السياسي للشعب فعندما نفسر الزمن السياسي وتدرجات الحركة الفكرية نرى فيها كل الاوجه السياسية الجديدة بعيد عن الشعارات الحزبية الغير المتوافقة مع واقع الساحة السياسية فكل بداية فكرة لها قاعدة واسس يجب ان يبنى حتى يتم صناعة حياة فكرية متوازنة يفسر المعادلات السياسية الغامضة ويحول العملية السياسية الى اطاره الجديد وهذا لايمكن ان يحدث الآاذا تغير نطاق النظام السياسي وبرنامج عمله وتوجهاته نحو الاحداث فالبدء بمسيرة سياسية جديدة يعني تغير المعالم الفكرية والسياسية ماحدث داخل الساحة العراقية بعيد كل البعد عن تغير القواعد السياسية وانما فقط كان تغير في الاوجه السياسية الحاكمة فبدلاً من ان يحكم العراق حزب سياسي واحد اصبح العنوان السياسي للعراق مرتبط معالمه بأحزاب سياسية كثيرة وان لم يكن كلها تملك سلطة للحكم واصدار القرارات السياسية ولهذا فأن المصطلحات والكلمات السياسية الجديدة بعيد عن مضمونها الحقيقي حيث لايمكن تعريف مصطلح سياسي دون ان نعرف اساس نشؤها ومسيرة الوصول اليها كما لايمكن الحديث عن معالم فكرية مستحدثة دون الاحساس بالوقائع والاحداث فعندما يبدأ زمن سياسي جديد ولكن تحت ظل عناوين سياسية خيالية ومتناقضة مع واقع تدرجات الزمن السياسي واطار الاحداث فأن تحديد المرحلة السياسية يكونه اساس بناء فكري جديد وتحديدها يعني ترجمة الوضع السياسي بعد تغيير السلطة وطبيعة تلك التغيير ومدى قدرة الاحزاب السياسية على التأقلم مع الاحداث وتحديد بداية المسيرة السياسية حيث ان تحديد أي بداية فكرية او سياسية يحتاج الى درجة كبيرة من الوعي السياسي والقابلية على التطور ومسارة الزمن السياسي كل تلك التطورات تؤثر على برنامج العمل السياسي الذي يتبعه النظام السياسي بعد كل تغير يحدث في السلطة حيث ان تغير نظام الحكم لايعني بدأ مرحلة سياسية جديدة مختلفة عن الانظمة السابقة الآ اذا كان تلك التغيرات سببها حدوث ثورة

فكرية جماهيرية كما حدثت داخل الساحة السياسية في مصر كما ان ما حدث داخل الساحة السياسية في تلك الدولة لايعني نهاية المأساة الانسانية والاجتماعية والقانونية الذي احدثه الانظمة السياسية السابقة ولكن وضوح الرؤية السياسية بعد تغير نظام الحكم أحدثت فجوة كبيرة في برنامج العمل السياسي وواكبت تغير النظام تغير في النظام السياسي نفسها وهذا مما يحدد بداية العملية السياسية الجديدة فوضوح الرؤية السياسية وتغيير المعادلات السياسية الغامضة مما جعل الساحة السياسية مؤهلة لظهور مراكز فكرية جديدة تحاول تجسيد معالم لكلمات ومصطلحات لم يسبق تعريفها بالشكل الذي يعبر عن درجة الوعي السياسي للشعب ومدى قدرته على المشاركة في العملية السياسية واخذ موقعه الحقيقي داخل الساحة وان يكون له حق الاختيار فتغير العنوان السياسي لايعتمد على تغير السلطة لآن العنوان السياسي لايمكن ان يتغير الا اذا تغير النظام السياسي فتغير النظام السياسي مرتبط بطبيعة الدكتاتورية حيث ان السلطة الدكتاتورية شيء نسبي وليس ثابت وهي على درجات متفاوتة فتلك التدرج في طبيعة الدكتاتورية يغير المسار السياسي لعملية تغير السلطة والنظام ويحدد طريقة تغير النظام الحاكم كما ان طريقة تغير النظام والسلطة بعيد عن العنوان السياسي للساحة ومدى مشاركة الشعب في تلك العملية السياسية واطار وعيه الفكري وطبيعة سلطة النخب الفكرية وعنوانهم الحقيقي هل هم مجندين حزبياً وسياسياً ويعبرون عن العنوان الحزبي اكثر من تعبيرهم عن واقع الحركة الفكرية والمأساة الانسانية ورغبات الشعب فعندما يبدأ مسيرة مغايرة لحركة الفكر السياسي ويتم ترجمة الاحداث وتعريف الكلمات والعناوين السياسية على تحرارها يخلق فجوة كبيرة داخل الساحة ويجسد معالم غير واقعية ويهيأ الاجواء لتهافت الاحزاب السياسية في عنونة الساحة والوقائع حسب رغباتهم الحزبية وفرضها على الشعب ورفع الستار كل يوم عن مسرحية جديدة يوزعون فيه الادوار حسب اهدافهم السياسية وهذا ماحدث فعلاً داخل الساحة السياسية في العراق بعد تغير النظام الحاكم بواسطة سلطة خارجية أي لم يكن تغير الوقائع والاحداث نتاج من نتاجات الشعب ولا الاحزاب السياسية ولهذا فأننا قد اصبحنا ضمن زمن سياسي لانعرف بداية وقوع الاحداث فيها وتواجهنا مع مصطلحات لانعرف مضمونها ولاتأريخ نشوءها وتم تصوير معالم سياسية غير منطقية بحيث لايتناسب مع واقع

الساحة والوعي السياسي للشعب. حيث ان تغير النظام الحاكم في العراق لم يصاحبه تغير النظام السياسي حيث سيطر الفكرة السياسية الموروثة على الساحة السياسية بعد تغير السلطة لذا الحرمات الشعبي من تقلد موقعه الحقيقي داخل العملية السياسية ظل امتداداً للمرحلة السياسية السابقة. وهذا مما جعل مجرى الاحداث يأخذ مسرى اخر غير المسار الحقيقي الذي يمكن من خلاله تأسيس قاعدة فكرية وسياسية جديدة يغير التأريخ السياسي للعراق ويبدل الاوجه والاراء السياسية نحو اوجه سياسية منطقية متناسبة مع الوضع السياسي الجديد وهذا مما يجعل الساحة يتاهل للأمكانية انشاء مراكز فكرية متناقضة مع الرؤية الحزبية للأحداث ويجسد وقائع واحداث يعبر عن مدى قدره الشعب على التأقلم مع الاوجه الفكرية والسياسية للأحزاب. فتوضيح الرؤى السياسية والحزبية يخلق الاطار السليم لبناء وتأسيس قاعدة جديدة وهو اعطاء للشعب حق الاختيار. فحق الاختيار اضافة الى كونه حق مشروع للشعب فأنه يعبر عن عنوان سياسي جديد وتوضيح مفهوم فكرة السلطة والنظام وماهية الحقوق الذاتية والحقوق العامة المشروعة الذي لايجوز المساومة عليه تحت أي سقف زمني كان وفي أي مرحلة من المراحل الفكرية والسياسية لأن عنوان أي مرحلة سياسية يعتمد على عنوان الزمن السياسي وعنوان الزمن السياسي يعتمد على كيفية تحديد اطار سياسة الزمن الفكري وتدرجات الاحداث كما ان تدرجات الاحداث يعبر عن مدى تأقلم الفكر الشعبي مع التطورات السياسية الجديدة بحيث يبين معالم فكرية واضحة يتعادل فيه الموازين ويحدد برنامج العمل السياسي بتوجهات النظام السياسي فالساحة السياسية هي مزيج للعلاقات السياسية والحزبية وعنوان لسلطة الشعب والحركات الفكرية المستقلة واراء النخب الفكرية ومدى قدرتهم على اخذ موقع المسؤلية والقيادة الشعبية وهذا لايمكن حدوثه الا اذا تم عنونة الفكر الشعبي وتحديد درجة وعيه السياسي وتوجهاته واراءه تجاه المستقبل السياسي للدولة. فالمستقبل السياسي والاطار القانوني للدولة يحدده الاطار الفكري للشعب ومدى ايمانه بضرورة اخذ موقعه داخل الاحداث فشعور بالأنتماء الى العملية السياسية هو بداية تحقيق الموازنة الفكرية داخل الساحة. والشعور بالأنتماء لايمكن الوصول اليه الا اذا تغير جميع المقاييس الفكرية يحتاج الى تغيير الايدلوجية السياسية للأحزاب كما ان الايدلوجية السياسية لايمكن ان يتغير او يتحول من اطاره الجامد الا اذا

حدثت ثورة فكرية جماهيرية نابعة وعي سياسي عالي وبارز يتوضح من خلاله معالم الحياة السياسية الجديدة واهمية انشاء دولة القانون والمؤسسات والمدنية لأن بناء تلك الاسس والمعالم يحتاج الى بناء المعالم الانسانية وبناء المعالم الانسانية يعتمد على تربية الشعب تربية سياسية وقانونية سليمة وتعريفهم كيفية الوصول الى فكرة المنطق السايسي. فالمنطق السياسي هو توجيه الاراء السياسية والفكرية حسب تدرجات الزمن الفكري وعنونة السياسية في اطار الوقائع والاحداث بحيث يترجم من خلاله كل المعادلات السياسية ومدى تأثيرها على واقع الساحة وكيفية الوصول الى مطاف الموازنة السياسية بحيث يتوزع الادوار السياسية حسب الكفاءة الفكرية ويحدد العلاقة مابين الاحزاب السياسية نفسها وبين الاحزاب والشعب ومابين الشعب والساحة السياسية كل ذلك يبين مدى وصول الحركة الفكرية الى المسار الحقيقي الذي يؤدي الى بناء معالم فكرية واضحة وسليمة بحيث يصل الشعب الى مستوى المشاركة في العملية السياسية.
فالمنطق السياسي يعين بيان الواقع السياسي الصحيح لكل الاحداث السياسية ودرجة تطبيق المعاني السياسية حسب تدرجات الزمن وماهية الساحة يعد أي تغير يحدث في السلطة ودرجة التغير الذي يحدثه تغير النظام الحاكم والى أي مدى يصل تلك التغير بحيث يشمل وقائع الاحداث وتوجهات الناظم السياسي ام يبقى امتداد الموروث الفكري والسياسي القديم حيث ان تعدد الاراء السياسية لايعين ممارسة التجربة الديمقراطية او فكرة الحوار السياسي لأن عدم وضوح تلك الاراء وتوجهاته ومصدر نشوءه ومدى قدرة الشعب على تحديد اطاره الحقيقي يزيد من المأساة السياسية والاقتصادية والانسانية بعد كل عملية تغير يحدث في السلطة والنظام.
فتوضيح الاراء السياسية يعني تجنيد العلاقة مابين برنامج العمل السياسي ومتطلبات الساحة وهذا مما يرجع التوازن الى التعامل السياسي مابين الاحزاب السياسية وتوحيد ارائهم حول هدف واحد مرسوم وهو كيفية تغير فكرة النظام السياسي وانشاء معالم فكرية جديدة يشبع رغبات الشعب ويتيح الفرصة امام النخب الفكرية يمارسه دوره الفعال داخل الساحة دون ان يقع ضمن مصيدة الاحزاب السياسية التواقة الى تجنيد كل الاراء والافكار ضمن اطار حزبي بحت. اذن نقطة الالتقاء مابين الاراء الحزبية يعني الوصول الى التوازن السياسي وتغير برنامج العمل السياسي للنظام وتغير توجهاته ورؤيته تجاه الاحداث. فعندما يستقر الساحة السياسية

يبدأ مرحلة فكرية جديدة وهي مرحلة سلطة النخبة السياسية وقدرتها على المشاركة في العملية السياسية وانشاء معالم فكرية جديدة قائمة على اساس التعريف الحقيقي لكل التوجهات السياسية والحزبية بحيث يستطيع الشعب معرفة توجهات كل حزب سياسي ومدى توافقه مع اهدافه المشروعة فمعرفة الشعب بخفايا الاحداث السياسية وتوجهات برنامج العمل السياسي الذي يتبعه النظام السياسي تحدد مسار العملية السياسية ومدى اهمية تأسيس قواعد فكرية جديدة تؤهل العقلية السياسية على كيفية التعامل مع الواقع وحقائق الاحداث رموز فكرية كثيرة تبين مدى تأثر الساحة السياسية وواقع التوجهات الفكرية وتغير معالم الاحداث وتحويل برنامج العمل السياسي نحو التوافق مع توجهات واهداف الشعب وفكرة النخب الفكرية المتصلة التواقة الى تأسيس اسس جديدة تغير مسار التاريخ السياسي اطار الزمن السياسي يحدده درجة الوعي السياسي للشعب كما يتحدد من خلاله طبيعة النظام الحاكم ومدى تأثره بتدرجات الزمن الفكري وفكرة الايدلوجية الحزبية الصرفة وواقع سيطرتها على كل الاوجه السياسية وتنظيم مسار عملها ضمن الاحداث وتسايره مع سياسية الزمن اذن مبدأ التناقض مما يبين الزمن السياسي وتدرجات الزمن الفكري هو المقياس لبناء جميع الاسس الذي يتأهل به كل فكري سياسي نحو المشاركة في تغير مسار العملية السياسية وتحليل المعادلات السياسية الغامضة حيث ان كل مرحلة فكرية وسياسية يتحكم فيه اطار زمني معين وتلك الاطار الزمني وواقع الاحداث فيه يحدد مدى قدرة الاحزاب السياسية على مواجهة الواقع السياسي على طبيعتها بعيداً عن الشعارات الحزبية والتي تغير تلك الشعارات من اهم العوائق امام أي تغير سياسي يغير معالم النظام السياسي حيث تغير الموروث السياسي الذي يتناقله الازمنة الفكرية ويشوه التأريخ السياسي وملامح الحركة الفكرية فما حدث داخل الساحة العراقية هو عنوان لطبيعة نفس التوجهات الحزبية والسياسية الذي يتبعها الانظمة السابقة فالتغير في الاحداث والوقائع لايمكن حدوثه الا اذا تغير مصدر الفكر السياسي وهو النظام السياسي نفسه وليس نظام الحكم والاوجه السياسية الذي يظهر بين مرحلة زمنية واخرى بتعبير جديد وبرنامج مغاير في كلماتها و مصطلحاتها ولكن دون ان يتغير مضمون العمل السياسي فالاحداث تتناقل عبر الزمن السياسي والاوجه السياسية وطبيعة وعقلية الشخصية السياسية تتحول من كيان الى اخر ويريد

ان يلبس لبس سياسي جديد يدخل الشعب داخل غيبوبة سياسية اخرى ويقطع عليه اصل النجاة من المأساة الانسانية الذي يلاحقه منذ عقود زمنية طويلة فعندما يصبح الارضية السياسية مفتوحة امام كل توجه فكري وان كان غير واضحة المعالم فأن سياسية الاحزاب يتحول نحو انتكار فكرة سياسية جديدة ليس لمواجهة الواقع السياسي بعد تغير النظام الحاكم وانما من اجل الحفاظ على تلك المكنون السياسي وتجسيدها في زمن غير زمنها وتوسيع دائرة الشقاق الفكري داخل الساحة فعندما ننزل الى ارضية الساحة السياسية في العراق نلاحظ بأن الدكتاتورية قد اخذ مجرى جديد تتلون بألوان متزامنة مع الاحداث من اجل تطبيق مفاهيمه الحزبية دون التعامل مع اصل المشكلة السياسية وهو كيفية اعادة الميزان الى نصابه الحقيقي من الاعتدال وتحقيق العدل والانصاف وا نقاذ الانسانية من المأساة الذي لاقاه عبر الزمن السياسي حيث ان الشعارات الحزبية والسياسية سيطرة على واقع الساحة العراقية بعد تغير النظام الحاكم وتم عنونة العمل السياسي بكلمات ومصطلحات سياسية لايعرف لحد الآن السياسين معنى وجوده وكيفية تعريفه على اسس سلمية ومنطقية حيث رفعوا بالعراق الى مطاف دولة قانونية مدنية مؤسساتية تسير على مسار التجربة الديمقراطية وكثر الحديث عن العدل والانصاف ومعالم حقوق الانسان دون ان يكون هناك أي قاعدة لبناء كيان فكري جديد تترجم الواقع السياسي في اطار واقع الاحداث. ثم بدأوا بناء معالم دولة خيالية لايعين فيها الشعب فأي دولة يمكن نشوءها وهي خالية من سكانها ولا يستمع بنظام سياسي شرعي مؤهل للادارة الدولة والحفاظ على التوازن السياسي فيها. فاالاحساس بالانتماء للدولة يعتمد الاساس بانتماء الى العملية السياسية والوصول الى تجسيد الحقائق فيها. حيث انقسم الدولة الى طبقتين طبقة سياسية حزبية حاكمة تعمل في اطار تحقيق مطامحه الحزبية دون الاهتمام بواقع الاحداث وتدعي الديمقراطية والحوار السياسي في مجال خدمته لبرنامج عمله السياسي دون ان يكون مؤمناً بأهمية التغير السياسي . ثم بدأ الساحة السياسية يكتشفها مصطلح لغة الحوار السياسي في غير اطاره الصحيح فلغة الحوار السياسي يختلف تماماً عن لغة الحوار الحزبي ولغة المصالح السياسية حيث ان تلك اللغة لايفهم كلماتها ومصطلحاتها الشعب والنخب الفكرية المستقلة لأن هناك مقاييس حزبية صرفة يتحكم فيها بعيد عن المقاييس الانسانية لذا فأن ادارتهم للدولة هي ادارة المصالح

السياسية والحزبية في اطار حزبي مغلق بعيد عن الساحة السياسية والفكرية ومعاناة الشعب ولغتهم هي لغة المصالح وتقسيم الادوار داخل تلك المسرحية السياسية الذي ألقوها ووزعوا فيها الادوار ولم يعطوا فيه للشعب الا كستار يشبعون من خلاله متطلبات الزمن السياسي فالواقعية السياسية يحتم على الفكر السياسي العمل ضمن اطار تدرجات الاحداث ويوازن ما بين تطورات الزمن السياسي وتساير الزمن الفكري حيث ان تسابق الزمن السياسي دون الاستناد الى قاعدة الفكر الزمني يوجه العملية السياسية نحو معالم غير واضحة ويحقق التناقض مابين الشعارات السياسية وبرنامج العمل السياسي الذي يتبعه النظام السياسي وواقع الساحة السياسية وتدرجات الاحداث وهذا ماحدث داخل الساحة السياسية العراقية حيث بدأ الاحزاب السياسية بعد انهاء نظام الحكم السابق وليس انهاء النظام السياسي التوجه نحو معادلات سياسية غامضة وغير متوازنة من اجل تحليل الواقع السياسي الجديد فلسفة الواقع السياسي يحتم ترجمة الوضع السياسي حسب واقعية الاحداث والعمل ضمن برنامج عمل سياسي وفكري يأخذ بنظر الاعتبار كل التوجهات الفكرية والسياسية حيث ان العمل ضمن اتجاه سياسي وفكري محدد يشوه الحقائق الفكرية ويغير مجرى التأريخ السياسي بحيث لايمكن تجسيد أي فكرة سياسية او قانونية الا في اطار توجهات الاحزاب السياسية فالمنطق السياسي :يعني الواقعية السياسية وترجمة المعادلات السياسية الغمضة وتحليل تدرجات الفكر السياسي وتوافقها مع واقع الاحداث وتعريف الكلمات والمصطلحات السياسية حسب مضمونها الفكري الجديد وليس تجسيد الشعارات الحزبية في اطار سياسي جديد غير معرفة الوقائع والاحداث فعندما يتطور الاحداث حسب اطار الزمن السياسي يتأهل الوعي السياسي للشعب للأستيعاب جميع الحقائق الفكرية المتدرجة ويصبح اطار التحركات والتحولات السياسية متوافقة مع تطور الاحداث داخل االساحة وهذا يحقق التوازن السياسي. فالتوازن السياسي لايعني فقط اللتوازن مابين سلطة الشعب والاحزاب السياسية وانما هو عنوان لحقائق سياسية متكاملة بحيث يتساير الاحداث السياسية مع تدرجات الزمن الفكري مما ينشأ في كل حادثة سياسية مستلزمات بناء قاعدة فكرية وسياسية جديدة فالقواعد الفكرية والسياسية لايمكن نشوءها بشكل آني وانما هو نتيجة لعمليات سياسية واحداث متدرجة تتأقلم فيه الفكر السياسي

مع كل الوقائع والاحداث بحيث ينظم الساحة السياسية ويعرف كل جهة موقعه داخل التدرجات الفكرية ومدى قدرته على بناء كيان فكري وسياسي جديد. لذا فأن الحديث داخل الساحة السياسية في العراق بعد تغير نظام الحكم ماهو الا تهافت الاحزاب السياسية ومحاولة ادخال الشعب داخل غيبوبة فكرية بحيث لايعرف ولايستطيع ان يكتشف حقيقة الواقع السياسي الجديد. ومدى حرمان الشعب من حقوقه المشروعة فمسألة الحقوق هي شيء نسبي بحيث لايمكن الوصول الى مقامين كل حق الا اذا كان هناك سقف زمني يتجسد من خلاله تلك الفكرة السياسية ويتم انشاءه حسب التطورات السياسية ونوع وطبيعة العلاقة مابين الشعب والاحداث ومابين النظام السياسي وواقع الساحة. فالتعامل ضمن منطق سياسي معلوم ومحدد يؤهل الفكر السياسي والفكر والفكر الشعبي على اكتشاف بداية حياة سياسية جديدة. فالحديث الآن عن الكلمات والمصطلحات السياسية الذي كثر استخدامه داخل الساحة بدون وجود مصدر مفهوم يوسع دائرة الازمة السياسية. حيث كثر الحديث عن لغة الحوار السياسي وهم لايعرفون ولاينطقون الا لغة الاحزاب والمصالح فلغة الحوار السياسي هي المنطق السياسي المتوازن وفلسفة ترجمة وتوضيح المعادلات السياسية الغامضة وتجسيد لمعالم فكرية جديدة ومتوازنة مع تدرجات الزمن الفكري وتساير الاحداث. كما انه يعبر عن واقعية الفكر السياسي وتجسيد المعاني السياسية حسب تطور الاحداث السياسية وقدرة وقابلية الشعب على استيعاب نوعية التغير وكيفية وقوع الاحداث وماهية برنامج العمل السياسي ونوع التغير الايدلوجي الذي يرافق عملية التغيير. كما انها عنوان للمشاركة الشعبية في العملية السياسية وتحديد العناوين الفكرية وتحديد اطار ومعالم الدولة حسب قدرة الشعب على تحديد واختيار التوجهات الفكرية والسياسية فمعرفة المعالم الفكرية والحزبية يعني وصول الشعب الى مستوى الرأي العام حيث يصبح ارائه وتوجهاته وطموحاته هو مصدر القرارات السياسية ووضع برنامج العمل السياسي لذا يتحول توجد الاحزاب السياسية من اطار حزبي بحت الى اطار حقيقي يتجمع فيه جمع الوقائع والاحداث ويكون عنواناً لدرجة الوعي السياسي للشعب وتدرجات الاحداث فعندما يصبح حقوق الشعب العامل المشترك الذي يجمع الاراء السياسية المختلفة فأن امكانية الوصول الى نقطة التقاء سياسي يكون أكيدة حيث يتم النظر الى الاحداث والوقائع من رؤية

شعبية وليس رؤية حزبية بحتة لذا يتم الاتفاق حول كيفية ادارة الدولة هذا من جهة ومن جهة اخرى يتم تحديد التوجه السياسي لبلوغ معالم حياة سياسية متدرجة بحيث يتم التحول نحو مرحلة سياسية وفكرية اخرى وهي مرحلة سلطة النخبة وهذا يعني التخلص من النظام الدكتاتوري بشطريها والذي يعيش العراق الان في اعقاب الشطر الثاني وهي دكتاتورية الاحزاب فالتحول من مرحلة سياسية الى اخرى يحتاج الى تدرجات فكرية منظمة حسب وقائع الاحداث كما ان تجسيد أي عنوان سياسي يعتمد على مدى قدرة الشعب على تغير مسار العملية السياسية وتعريف الكلمات والمصطلحات السياسية حسب قدرته على تخطي مراحل القيود الحزبية المغلقة والعمل ضمن ساحة سياسية مفتوحة بحيث يتهيأ فيه الاجواء لبناء كيان فكري جديد فالتعامل مع الواقع السياسي يحتاج الى اسس فكرية منظمة وواضحة المعالم كما ان تأسيس اطار للتوجهات السياسية يحتاج الى تأقلم النظام السياسي مع تدرجات الزمن الفكري وتساير مع الاحداث والوقائع لذا فأن العمل ضمن اطار زمني محدد لايعني ترجمة الوضع السياسي طبقآ للعنوان السياسي للساحة حيث ان كل واقعة سياسية يتحكم فيه اطار زمني معين وحقائق فكرية لايمكن تجسيدها الا اذا تم توضيح المعادلات السياسية الغامضة وكيفية تحليل احداثها حيث ان الكلمات والمصطلحات السياسية يتم تعريفها حسب درجة الوعي السياسي للشعب ومدى قدرة النظام السياسي التعامل مع واقع الاحداث لذا فأن الواقع السياسي في العراق ليس الا امتداد لبرنامج العمل السياسي المتبع من قبل الانظمة السياسية السابقة حيث لم يتغير واجهه الحقائق ومضمون فكرتها وانما تغير وسيلة التعبير عنها فما يزال ظاهرة الضغط الانساني والسياسي والاجتماعي من اهم الوقائع داخل الساحة لذا لم يتقدم العملية السياسية بل توسع دائرة الازمة السياسية فالازمة السياسية ليس ازمة الساحة وانما هي ازمة الاحزاب السياسية نفسها فعدم وضوح الرؤية السياسية لدى الاحزاب يؤدي الى ادخال خلل سياسي داخل كل الاوجه الفكرية مما يعيق المسيرة السياسية ويسد المجال امام الفكر الشعبي تنشيط حركتها وتهيأة المجال والساحة لبناء قواعد فكرية وسياسية جديدة فالعمل ضمن حلقة سياسية مغلقة وتساير الاحداث ضمن مرحلة دكتاتورية الاحزاب يشوه التاريخ السياسي والفكرة السياسية ويسد المجال امام النخب الفكرية المستقلة تغير مجرى الحياة السياسية وبناء حياة فكرية

وسياسية جديدة وهذا لايمكن ان يحدث الا اذا حدث تحول في المرحلة السياسية وبهذا التحول يتغير المقاييس والاسس ويفتح آفاق جديدة يمكن من خلاله معرفة حقيقة وواقع الاحداث وتحديد اطار الزمن الفكري وبها يتم عنونة الساحة السياسية بالعنوان الذي يتناسب مع الزمن السياسي حيث ان عنونة الساحة هي نتيجة لتعريف الكلمات السياسية والمصطلحات وتحديد العنواين السياسية المختلفة ودورها في بناء كيان سياسي جديد ومحدد فالعمل ضمن نظام سياسي ذو نطاق محدود يجسد الفكر الدكتاتوري حتى لو تغير نظام الحكم فتغير السلطة لايعني تغير الفكرة السياسية فالفكرة السياسية يتحكم فيه قنوات سياسية لايمكن ان معرفة مفاهيمه ولهذا فأن الغموض السياسي سببه غموض الفكرة لبناء العملية السياسية حيث ان بناء أي فكرة سياسية يحتاج الى بناء قاعدة متينة يتجسد فيها كل المعاني الفكرية والسياسية ويتم من خلاله تجسيد جميع الاوجه السياسية وتعريف مساره الحقيقي بعيداَ عن الشعارات الحزبية الذي دوماَ يغطي الساحة مع أي تغير يحدث في السلطة لذا فأن التعامل مع الاحداث يعني غير واقعية الفكر السياسي حسب تدرجات الزمن الفكري وتساير الاحداث لآن لكل حدث سياسي نطاق زمني معين والزمن السياسي لايتحكم فيه سريان الزمن الاعتباري وانما له واجهة مختلفة تماماَ فواجهة الزمن السياسي هي واجهة فكرية منظمة يتوازن فيه التوجهات الفكرية ويتناسب توقعاته مع واقع الاحداث وتساير الزمن الفكري فكلما توسعت دائرة الازمة السياسية فهذا يدل على توسع أزمة الاحزاب السياسية. فأزمة الاحزاب السياسية هي ازمة معرفة واقع الاحداث وكيفية التعامل معه وكيفية تجسيد معاني سياسية جديدة واضحة المعالم والذي يتفق مع درجة الوعي السياسي للشعب اذن هناك انقطاع سياسي مابين برنامج العمل السياسي للأحزاب وواقع الساحة ومابين متطلبات الشعب والوجهة السياسية المعمول به داخل الساحة بحيث يغير الاحداث لعنوان للرؤية الحزبية الصرفة وهذا مما يخلق اهداف سياسية متعددة بحيث لايلتقي تلك الرؤى السياسية في نقطة التقاء فكري واحد ويجعل من الحوار السياسي وسيلة للأيجاد حلول للأزمات السياسية داخل الساحة فعدم معرفة الاحزاب السياسية لواقع الازمة الحقيقة وهي ازمة الفكر السياسي والنظام المعمول به منذ عقود زمنية كثيرة والذي سيطر على برنامج العمل السياسي بالشكل الذي يجعل التحول من مرحلة سياسية الى اخرى بعيدة المثال

حتى لو تغير نظام الحكم حيث ان العقلية السياسية لايمكن ان يتغير بمجرد تغير الانظمة الحاكمة فالفكرة السياسية لايمكن ان يتحدد في اطار زمني ولايمكن تسميته بالعنوان السياسي الذي يدافع عملية التغيير لآن بناء الفكرة ليس حادثة آنية او منحة يمكن اعطاءه من قبل أي حكومة اوحزب سياسي ولايرتبط ظهوره مع زمن سياسي معين حيث ان الزمن الفكري يختلف تماماً عن الزمن السياسي والتوافق بين الزمني يحتاج الى اطار فكري معين فالزمن السياسي هو تساير الاحداث دون بناء قاعدة فكرية يمكن من خلاله التأقلم مع واقع التغيرات السياسية حيث يكون تلك التغيرات آنية وغير منظمة او مدروسة وغير مفهومة المعالم على الرغم من انه من اهم متطلبات الشعب ولكن بسب عدم مشاركة الشعب في بناء تلك المفاهيم السياسية وواقع الاحداث وعدم معرفته مصدر برنامج تلك التغير السياسي فأن تلك التناقض بوسع دائرة الازمة السياسية بعد تغير السلطة بسب عدم قدرة الفكر الزمني من تخطي عقبات تدرجات الزمن الفكري كل زمن يؤدي الى تشويه الحقائق وادخال الخلل في العملية في العمل السياسي والتوجه نحو مفاهيم غير واضحة وبعيدة عن التوقعات السياسية فالعمل ضمن عمل سياسي محدد يشوه الفكر السياسي وهذا مما يقيد التوجهات الفكرية حيث ان تعريف أي عنوان سياسي يحتاج الى تحليل الوقائع والاحداث. كما ان التوجه السياسي القائم على اساس بناء سياسي مغاير لتدرجات الزمن الفكري. يوسع دائرة الازمات السياسية داخل الساحة فالازمة السياسية لايمكن تحديد ضمن اطار زمني معين حيث انه يرتبط بالاطار الحقيقي للنظام السياسي وكيفية تعامله مع الساحة وطبيعة برنامج عمله السياسي ورؤيته تجاه الاحداث. كما ان رؤية النظام السياسي يعتمد على الاطار الفكري للشعب ومدى قدرة النخب الفكرية المستقلة الخروج من الاطار التقيدي للأحزاب السياسية أي عدم الوقوع في مصيدة الاحزاب وتجنيدهم حزبياً وصبغتهم بالصبغة الحزبية ومحاولة تجسيد كيان شعبي عليه. فالعمل في اطار مرحلة سياسية محددة لكيان فكري غامض يؤدي الى عرقلة التدرجات الفكرية حسب تساير الزمن السياسي. وهذا مايفسر الوضع السياسي في العراق حيث ازمة الساحة السياسية فيها هي ازمة الاحزاب السياسية وليس ازمة الشعب. حيث ان الاحزاب السياسية العراقية لديهم ازمة الاعتراف بالواقع السياسي والعنوان الحقيقي للساحة فعدم قناعتهم بواقع الاحداث والتغيرات السياسية

وتساير الزمن الفكري هو نتيجة تقيدهم بنفس برنامج النظام السياسي السابق وعدم تأقلم مع توجهات سياسية جديدة تغير مسار العملية السياسية. والعملية السياسية اما يكون ذو مسار جامد يدور حول نفس الحلقة السياسية والحزبية المغلقة الذي كان فيه في اطار الانظمة السياسية السابقة ويظل رؤيته ثابتة تجاه الاحداث ومسألة الحقوق على الرغم من رفعه شعار التغير السياسي وعنونة الساحة السياسية بعد تغير النظام بعناوين مختلفة لايعرف مصدر نشوءها وغير مقتنع باهميته من اجل تجديد التأريخ السياسي وتغير مسارها الغير منطقي والذي شوه من خلاله معالم وحضارات امم له تاريخ وثقافة ونشوء انساني يمكن من خلاله تغير مجرى التاريخ. فعدم قناعة الاحزاب السياسية بفكرة التغير وتجسيد تدرجات المراحل الانسانية وتحديد معالم زمنه السياسي ومدى القدرة على التأقلم مع واقع الاحداث فيها وكيفية ترجمة المصطلحات والكلمات السياسية وتعريفها حسب القدرة على تطبيقها وفي اطار الوعي السياسي للشعب فليس غريباً ان يتوسع دائرة الازمة السياسية داخل الساحة العراقية مع تدرجات الزمن. حيث ان البناء السياسي الخاطئ للتوجهات الفكرية وعدم تنظيم مراحل العمل السياسي وعدم اعطاء الشعب المجال لغرض معرفة كينونة الانسانية ومدى اهميته لتطوير العملية السياسية وبناء كيان فكري جديد. حيث ان الكيان الفكري والسياسي لايمكن تجسيده الا اذا تم ترجمة الوضع السياسي حسب تدرجات الزمن الفكري وتم تحليل المعادلات السياسية الغامضة حيث ان المعادلات السياسية تعبر عن المرحلة السياسية والفكرية ومدى تأقلم الشعب والاحزاب السياسية مع واقع الساحة وتطورات الاحداث حيث ان كل واقعة سياسية تعبر عن الاطار الزمني للوقائع وهذا مما يجعل العملية السياسية مرتبط ارتباط زمني بالاحداث حيث لايمكن تخطي قواعد الزمن الفكري والقفز عبر تساير الزمن وتجسد معالم فكرية لايمكن تحديد مصدر نشوءها كل ذلك يتطلب تدرج فكري وسياسي حسب تساير الزمن السياسي وتعريف المصطلحات والكلمات السياسية طبقاً للاطار الحقيقي للوعي السياسي والفكري للشعب ومدى قدرته على التأقلم مع واقع الساحة والمشاركة في العملية السياسية.حيث ان المشاركة الشعبية يعني البدء بمرحلة سياسية جديدة وعنوان لتغير فكرة النظام السياسي وبرنامج عمله وخططه داخل الساحة السياسية حيث ان تغير فكرة النظام السياسي وتوجهاته نحو جميع الوقائع

الانسانية هو بداية تأريخ سياسي وفكري جديد يتغير معها وقائع الاحداث وعنوان الساحة وطبيعة الحركة الفكرية ويتأسس من خلاله قواعد فكرية وسياسية ومنظمة بالشكل الذي يتوافق مع التحولات الفكرية ونهاية للمأساة الانسانية الذي دوماً يلاحق الفكر الانساني عبر مراحل الحياة السياسية السابقة. فالخروج من دائرة الازمات السياسية يعني معالجة ازمة النظام السياسي وتغير ايدلوجية الاحزاب السياسية وبرنامج عمله السياسي. ورؤية الواقع السياسي دون محاولة التحايل عليه تحت ستار شعارات تستعان به بعد كل تغير يحدث في نظام الحكم ولايسايره تغير فكرة النظام السياسي. فالعمل ضمن اطار ومعالم سياسية واضحة تحقق فكرة التوازن السياسي وتؤسس معالم فكرية يتزن فيه المعادلات السياسية وتحلل غموضها وبها يت تأسيس التدرجات الفكرية وتعنون الساحة السياسية بالعنوان الذي يتلائم مع واقع الاحداث فالعمل ضمن تساير الزمن السياسي يحدد الاطار الحقيقي لكل التوجهات السياسية والفكرية وتوضح برنامج عمله السياسي وتوقعات ظهور حقائق فكرية جديدة تؤهل الساحة السياسية لتحول نحو مرحلة سياسية وفكرية جديدة. حيث ان تعريف المعادلات السياسية يحتاج الى بيان اسس بناء الكيان الفكري والسياسي الجديد.

المعادلات السياسية تعني الاسس الجديدة للتعامل الفكري مع واقع الساحة. كما انها تعبر عن حالة سياسية طبقاً للواقع وحسب الاطار الزمني وتساير الاحداث. كما انها تعرف الوعي السياسي الشعبي ومدى قدرته على التعامل مع العملية السياسية واخذ موقعه داخل الساحة وطريقة تعامله مع تدرجات الزمن الفكري. كما ان برنامج العمل السياسي الذي يتبعه الاحزاب السياسية تؤكد مدى وطبيعة تربية تلك المعادلات السياسية ودرجة غموضها وكيفية تعريفها وتعليلها حيث ان تعريف المعادلات السياسية يحتاج الى اطار فكري جديد ومنظم حسب وقائع الاحداث. حيث ان طبيعة الازمة السياسية تغير وجهة المعادلات السياسية وخطوات الفكرية لكيفية تحديد اساس المسألة السياسية الذي يدور حوله المشاكل وهذا التحديد هو اساس تأسيس لغة الحوار السياسية والذي يعتبر افضل وسيلة لمعالجة أي ازمة سياسية. فالوصول الى مرحلة التحديد والتنظيم السياسي يحتاج اجتياز مراحل فكرية كثيرة وتنظيم اطار الزمن السياسي وترتيب احداثها والعمل ضمن اوجه فكرية معينة تحدد مسار الفكر السياسي

الجديد ومن ثم عنونة الساحة السياسية بالعنوان الحقيقي بعيداً عن الشعارات الحزبية الذي يغطي الساحة بعد كل عملية تحول في طبيعة السلطة الحاكمة.أذن يجب البحث عن مصدر فك الرموز السياسية وتحديد اطار التوافق مابين الحركات الفكرية وتطلعات النخب المتصلة ومتطلبات الشعب وتوجهات الاحزاب السياسية فدراسة المعادلات السياسية يتطلب انشاء قواعد فكرية منظمة وسد الثغرات الذي أحدثه الزمن الفكري خلال تدرجات الانظمة السياسية السابقة حيث ان كل نظام سياسي غير متحول نحو أطار فكري مفتوح يكون أمتداد للأطار السياسي الموروث بحيث يتجسد الحقائق الفكرية مع متطلبات الساحة من كيفية تنظيم الحركات الفكرية فالمعادلة السياسية يعني تحديد أطار للزمن السياسي وواقع الاحداث كما انها تؤسس قواعد لمعالم فكرية اما ثابتة او متحولة نحو افاق سياسية جديدة فعلى ضوء الحركات الفكرية يتم بيان مواقع الاحداث وترجمة الكلمات والمصطلحات السياسية وتعريفها بالشكل الذي يوافق مدى وقدرة الوعي السياسي للشعب على التأقلم مع تداعيات ومتطلبات الواقع السياسي حيث ان كل كلمة سياسية يرتبط بزمن محدد واطار فكري تؤيد مسار العملية السياسية وتوجهات الحركة الفكرية حيث ان العملية السياسية تنظم مسارها حسب الاطار المحدد لتنظيم العلاقة مابين الشعب والعملية السياسية ومابين الاحزاب السياسية انفسهم ومابين الاحزاب السياسية والشعب ومابين الشعب والنظام السياسي لذا فأن العناوين السياسية لايمكن تجسيدها حسب متطلبات الواقع الزمني فمسايرة الزمن دون مراعاة تدرجات الزمن الفكري يخلق أزمة سياسية كبيرة وهو عدم الواقعية في بيان واقع الاحداث وعدم التوافق مابين الشعارات السياسية والعنوان الحقيقي للساحة مايحدث فجوة كبيرة داخل برنامج العمل السياسي وهذا يزيد من واقع الازمة السياسية وعدم القدرة على بيان معالمه وتحديد اطاره من اجل وضع الحلول المناسبة لمعالجة تلك الازمات السياسية اذن فأن المسائل السياسية يتحدد اطاره حسب تدرجات الزمن الفكري كما ان بناء قاعدة فكرية وسياسية منظمة يحتاج الى اسس متينة يتم من خلاله تحديد التوجهات السياسية وبرنامج العمل الحزبي وتوجه الأيدلوجي والذي لايمكن تجسيده الا اذا كان الساحة السياسية مؤهلة للأستيعاب افكار متأسسة في ظل التغيرات الحادثة في نظام الحكم فنظام الحكم هو عنوان للواقع السياسي للساحة ودرجة وعي الشعب ومدى قدرته على التأقلم

مع الاحداث والمشاركة في بناء قاعدة سياسية وفكرية وتحديد اساس بناء الدولة ونظمها وطبيعة مؤسساتها وبرنامج عمله لهذا فأن تهافت الاحزاب السياسية هي عنوان للعنوان السياسي المتناقض مع واقع الاحداث وتجسيد مفاهيم فكرية لايمكن تحقيقه الا اذا تم التحول فكرياً وسياسياً بعد تغير السلطة حيث ان لتحديد التحولات السياسية من مرحلة سياسية ثابتة الى مرحلة سياسية متغيرة يعتبر بمثابة تحول في الاطار الفكري لتحديد عنوان النظام السياسي فالعمل ضمن اسس وقواعد سياسية ثابتة تغير مسار الفكر السياسي وتشوه بناء المسار الفكري الجديد بحيث يظهر بوادر لتأسيس خيال سياسي غير منطقي يجرد من الحقائق الفكرية من تدرجاته الواقعية نحو تنظيم الحركة السياسية حسب تدرجات الزمن الفكري وواقع الاحداث فتغير الواقع السياسي دون تغير فكرة النظام السياسي يجسد عناوين سياسية غير منطقية لايتناسب مع واقع الساحة ويصبح وسيلة للأحزاب السياسية للتحايل على الزمن السياسي وأدخال داخل غيبوبة فكرية وسياسية جديدة يغير مسار العملية السياسية حيث ان الفكرة السياسية له اطار زمني معين وواقع الاحداث يهيأ الساحة حسب مؤهلات ودرجة الوعي السياسي للشعب فالعمل ضمن تدرجات فكرية منظمة حسب تحولات المراحل السياسية عندما يتغير نظام الحكم فطبيعة التغيير يحدد اطار العملية السياسية وعنونة الساحة والمرحلة السياسية الذي وصل اليه الفكر السياسي داخل واقع الاحداث كما يبين مسار النظام السياسي وبرنامج عمله ورؤيته تجاه جميع المسائل الآنسانية والسياسية والقانونية الذي يتحكم دوماً بمصير العملية السياسية فعندما يتحدد تلك الاوجه الفكرية والسياسية يتأسس قواعد فكرية جديدة ومنظمة تغير مسار التوجهات السياسية الخاص بالنظام السياسي والتحول من فكرة الجمود الفكري الى فكرة تحول نحو تدرجات فكرية وسياسية متناسبة مع حركة الزمن الفكري فعدم الواقعية وانقطاع الصلة مابين المراحل الفكرية والسياسية يهيأ القاعدة المناسبة للأستمرار وقائع القيود الفكرية ومنها يبدأ المسرحية السياسية من جديد عند تغير نظام الحكم حيث يتم فوراً رفع شعارات حزبية ترد كلمات ومصطلحات سياسية واردة مطبقة حسب تدرجات الزمن الفكري محاولاً ارساء معالم وعناوين خيالية لغرض تثبيته كستار يعمل النظام السياسي من اجل تطبيق مفاهيمه الذاتية والبعيدة كل البعد عن مستلزمات الساحة ومتطلبات الشعب اذن فان الازمة

السياسية ليست ازمة الزمن السياسي ولا واقع الاحداث او ازمة التدرجات الفكرية ومحور العملية السياسية وانما هي ازمة الاحزاب السياسية في عدم قدرتها على تفسير المعادلات السياسية الغامضة وبيان معالم العملية السياسية ومصدر التغير ومن ثم تحديد اطار للتوجهات والرؤى الحزبية تجاه تلك التحولات الفكرية فانقطاع الاحزاب السياسية وبرنامج عملهم عن واقع ازمة الساحة وعدم وجود كيان فكري للشعب يؤهله للدخول الى واقع تلك المعادلات السياسية واعادة توازنه وارجاع كفتي الميزان الى نصابه الحقيقي من الاعتدال كل ذلك يهيأ الجو السياسي المناسب للدخول الى مرحلة سياسية لايغير بمثابة تغير في الفكر السياسي وانما هي تغير لوقائع الاحداث وتغير في طبيعة الدكتاتورية وشاكلتها حيث ان للدكتاتورية اوجه كثيرة ولها مراحل متدرجة لايمكن أجتيازها الآ ذا تم تنظيم الحركة الفكرية وتأهيل الساحة السياسية بالشكل الذي يتوافق مع تدرجات الزمن السياسي عند ذلك الوقت يتدرج الفكر السياسي ويغير معالم الاحداث ويتم تنظيم القواعد الفكرية وحركتها وبذلك يتم تنمية العنواين السياسية حسب تدرجات الحركة الفكرية ويتم تعريف المصطلحات السياسية بالتعاريف الذي يتناسب مع درجة الوعي السياسي للشعب بحيث يعبر كل كلمة سياسية عن واقعة فكرية محددة ومعروفة وواضحة المعالم بحيث يتبنى الفكر الانساني وقائع الاحداث ويصبح الفكر الشعبي عنواناً للعملية السياسية حيث يشارك في وقائع احداثها كل ذلك يحدد طبيعة العملية السياسية وكيفية التعامل وماهية الازمات السياسية يغطي الساحة في كل مرحلة فكرية جديدة فالتحول من النظام الدكتاتوري الى نظام سياسي متدرج ومتحول نحو الفكر المتوازن الذي يطبق من خلاله تدرجات الوصول الى الفكر الديمقراطي دون تغير فكرة النظام السياسي هو امر بعيد عن الواقع ويدخل ضمن الخيال السياسي فكل مرحلة فكرية له عنوانه الخاص به يحدده محور الاحداث كما ان مراحل الوصول الى التوازن السياسي يحدده طبيعة الحركة الفكرية ومدى القدرة على بيان معالم الفكرة السياسية ومحور الاحداث الناتجة عنه فالدكتاتورية ليست حالة سياسية ثابتة ولا مرتبطة بواقع معين او اطار فكري ولا يتمركز تحت سقف زمني معين وانما هي فكرة النظام السياسي المتوارث عبر مراحل زمنية لم يتم فيه عنونة وقائع الاحداث بسب غياب الحركة الفكرية المنظمة وعدم تثبيت مرتكزات البناء السياسي والقانوني السليم فالحالة السياسية

ضمن فكرة السلطة الدكتاتورية لايرتبط بفكرة النظام وانما يرتبط بالمراحل الفكرية المتتالية حسب تدرجات الزمن السياسي ومدى قدرة الحركة الفكرية المستقلة على تنظيم توجهات الفكر الشعبي وبناء كيان فكري جديد ومغاير يتم من خلاله تربية الشعب تربية سياسية وقانونية سليمة بحيث يكون على دراية تامة بكل وقائع الاحداث وماهية الرؤى الحزبية تجاه المسائل الانسانية الثابتة والمدونة ضمن لوائح حقوق الانسان العالمية والذي لايجوز حرمان الشعب منه تحت أي ذريعة سياسية او قانونية مبتكرة من قبل الاحزاب لفرض تحقيق اهدافهم الذاتية في اطار شعارات حزبية والذي لايعتبر الا تهافت من تهافتات الاحزاب السياسية ومحاولة ادخال الشعب داخل غيبوبة سياسية جديدة تحت ستار شعارات حزبية هادفاً مسايرة الزمن السياسي وتجسيد معاني سياسية وافكار واطار للتوجهات المنظمة والذي يعتبر من متطلبات الساحة واهداف الشعب فالفكر الدكتاتوري شطران فالدكتاتورية اما تكون دكتاتورية ثابتة او دكتاتورية متدرجة ومتحولة فالدكتاتورية المتدرجة يعتبر الشطر الثاني من الدكتاتورية من حيث تدرجات الزمن الفكري ودرجة الوعي السياسي للشعب وواقع الاحداث داخل الساحة فالدكتاتورية الثابتة او دكتاتورية الحزب الواحد هو الاكثر شيوعاً والذي يتناقله الانظمة السياسية عبر عقود من الزمن وفيها يتم انهاء كل حركة فكرية قابلة للظهور والنشؤء كما ان كل مستلزمات بناء الدولة بشكلها القانوني يتم تثبيتها في اطار حزبي صرف حيث يصبح تلك المستلزمات وسيلة بعد النظام الحاكم لغرض تحقيق اهدافه الذاتية البعيدة كل البعد عن اهداف ومتطلبات الشعب حيث ان امكانية ظهور حركات فكرية مناهضة وفعالة داخل الساحة يكون مستحيلة في اطار هذا النوع من السلطة بسب سياسة النظام الحاكم المستمد من برنامج النظام السياسي المتوارث والذي يستخدم فيه كل الوسائل من اجل الابناء على قوة سلطته وعدم فسح المجال امام أي فكرة سياسية مناهضة لبرنامج عمله السياسي وخير مثال على ذلك العراق وما حدث فيه من المأساة الانسانية عبر عقود من الزمن والذي تم خلاله تدمير الانسانية وملامح ظهور أي فكرة منظمة من اجل تنظيم حركة الفكر الشعبي فمن المعلوم بأن الانظمة الحاكمة في العراق دوماً حاول انهاء الحركات الفكرية والسياسية بشتى الطرق والوسائل وكان لكل نظام وسيلة اكثر صلابة وخطورة من الانظمة الذي سبقه والذي يجمعهم فكر سياسي واحد ومشترك ودوماً كان

الدستور وغيرها من الاوجه القانونية وسيلة بيد تلك الانظمة لغرض تطبيق اهدافهم الذاتية فعندما تتقلب دساتير العراق المتتالية منذ سنة ١٩٢٥م والذي كان يسمى بالقانون الاساسي وحتى سنة ١٩٧٠م والذي صدر فيه اخر دستور مؤقت ملغى حالياً والذي صدر كل منها في ظل نظام حكم معين ولكن يتوارث الفكر السياسي المعمول به خلال الانظمة المتعاقبة نلاحظ ماكان يملأ تلك الدساتير من قيود ومواد تحدد معالم حقوق الدساتير تطبق تلك المواد والبنود وكان الواقع السياسي بعيد عن المسار المحدد للسلطة وبرنامج عمله داخل الساحة ان التناقض في تعريف المصطلحات السياسية واطار تحديد توجه الفكر السياسي يؤدي الى عرقلة المسار الفكري لغرض الوصول الى التوازن السياسي داخل الساحة فعندما تعرف الفكر الديمقراطي كأنها منحة تعطى من قبل حكومة معينة ومرتبط حدوثها بزمن محدد فهذا مغاير للحقيقة تماماً حيث ان الديمقراطية ليست منحة تعطى من قبل أي حكومة او حزب سياسي وانما هي الوصول الى مبدأ الاعتراف بالحقوق والوصول الى فكرة التواجد الانساني والذي يوصل الفكر السياسي الى لغة الحوار ونعني بها نقطة الالتقاء الفكري والسياسي والانساني فعندما يتم تحديد اطار لكل المسائل الفكرية وتنظيم توجهات الفكر الشعبي وتأهيل الساحة السياسية بالشكل الذي يمكن ان يتقبل ظهور بوادر لقواعد فكرية وسياسية وانسانية جديدة تغير مسار العملية السياسية وفكرة وتوجه النظام السياسي والذي يتغير من خلاله برنامج العمل السياسي الذي يتبعه النظام الحاكم. فتجنيد الافكار السياسية على اطار متطلبات الزمن السياسي هو تحايل على الواقع ورفع شعارات حزبية من اجل بيان معالم سياسية خيالية والذي لايمكن الوصول اليه بشكل مفاجئ عند حدوث حادث او واقع معين مظهور أي فكرة سياسية يحتاج الى بناء اسس سليمة ومنظمة تؤهل الساحة والوعي السياسي الشعبي على التأقلم مع واقع المسيرة السياسية.اذن تعريف المصطلحات السياسية وواقعيتها يعتمد على تحديد الاطار الزمني للأحداث حسب تدرجات الزمن الفكري. كان ماهية الاحداث يبين مدى قدرة الشعب على تولي مهامه كجزء هام من العملية السياسية ومصدر تحديد العناوين السياسية والقانونية وعطاء الشرعية للنظام الحاكم. كما يبين التوجه الرئيسي للأحزاب السياسية بعيداً عن الشعارات الحزبية الذي لايتوافق مع متطلبات الساحة ومحور حقوق الشعب. فطبيعة الفكر الدكتاتوري

نابع من توجهات النظام السياسي المتوارث وليس طبيعة النظام الحاكم فتوعية السلطة رئاسياً كان ام برلمانياً لا اهمية له في تحديد اطار العملية السياسية ولكن هناك قنوات فكرية وسياسية لايمكن الاستعانة بأحدى هاتين السلطتين نتيجة لطبيعة الساحة السياسية ورأينا كيف استعانت الانظمة السياسية الحاكمة في الدول العربية ومن ضمنها العراق بمطلع النظام البرلماني كأساس لنظام الحكم فيه متجسداً فيه تلك العرف السياسي الخاطئ الذي دوماً كان يربط الديمقراطية بالفكر البرلماني ولعب الاحزاب السياسية في تلك الدول لعبتها داخل الساحة وجعل من تلك المصطلح السياسي ومضمونها داخل الساحة ستاراً يتحقق من خلاله اهدافه الذاتية وتفرع من النظام السياسي فروعاً كثيراً تحت اطار تلك المسميات السياسية كالنظام البرلماني وفكرة الدستور والسلطة الرابعة وغيرها من مستلزمات بناء دولة المؤسسات والقانون. اذن استعارة تلك المصطلحات دون وجود أي اساس او قاعدة متينة يمكن من خلاله تجسيد تلك المفاهيم يعتبر تهافتاً من تهافتات الاحزاب السياسية ولعبة جديدة لغرض ادخال الشعب داخل دوامة فكرية لايستطيعون التخلص منها مهمادارت دوران الزمن فالنظام السياسي في العراق وفي غيرها الدول الذي يعاني شعوبها من الحرمان السياسي والاجتماعي والاقتصادي هي انظمة تتوارث فيها الافكار السياسية الجامدة عبر مراحل التأريخ السياسي ويبتكر له مصطلح سياسي وعنوان يتلائم مع سريان الزمن السياسي. ولهذا فعندما يتغير النظام الحاكم فهذا لايعني نهاية للفكر الدكتاتوري او تغير برنامج النظام السياسي وانما هي حالة سياسية يتحدد اطاره حسب طبيعة النظامم الدكتاتوري الذي كان يتحكم بالسلطة ووجهته في سبيل تطبيق مفاهيمه الذاتية ووسائله للحفاظ على فكرته الدكتاتورية حيث ان طبيعة الدكتاتورية يختلف من وسط سياسي الى اخر ولا علاقة له بالأطار الزمني للاحداث وطبقاً لتلك الطبيعة الدكتاتورية يتحدد مصدر انهاءه والبدء بمرحلة سياسية مختلفة في اسمه وفي طبيعتها ونظرتها السياسية تجاه الوقائع والاحداث ففكرة النظام السياسي الذي يتجسد من خلاله فكرة النظام الدكتاتوري الذي يتبعه النظام الحاكم في العراق يختلف عن الانظمة السياسية في الدول العربية الذي تولد من خلاله فكرة النظام والسلطة الدكتاتورية. حيث ان طبيعة الدكتاتورية في العراق يختلف عن طبيعة النظام الدكتاتوري الذي كان يحكم مصر لعقود من الزمن السياسي. وطبقاً لتلك الاختلافات

في طبيعة النظام السياسي والذي يعتبر مصدر طبيعة النظام الحاكم وعنوان لسلطة الدكتاتورية فقد اختلف مصدر يعتبر وانهاء النظام الحاكم ففي العراق لم يستطيع الشعب بتغيير فكرة الدكتاتورية فيه على الرغم من محاولات كثيرة راحت ضحيتها مئات الالاف من الناس. حيث بغض النظر عن الحركات الفكرية الذي كان يتولد داخل الساحة العراقية والذي كان يدمر اسسه قبل بناء كيان فكري كان هناك حركات فكرية ومسلحة في وقت واحد وخصوصاً الحركات المسلحة الكوردية منذ تأسيس مدارس سياسية وفكرية بنتها القيادة السياسية الكوردية وكان اندلاع ثورة ضد الدكتاتورية وتوجهاته الخطيرة تجاه الانسانية وحقوق الشعب وخصوصاً حقوق الشعب الكوردي والذي اتبع النظام السياسي في العراق نفس السياسة المتبعة من قبل الانظمة السياسية الحاكمة الذ حكم العراق عبر الفترات الزمنية. اذن مصدر تغير السلطة لايعبر عن درجة قوة الشعب ومدى ودرجة وعيه السياسي وانما يعبر عن طبيعة الدكتاتورية وبرنامجه السياسي الذي يتبعه لتطبيق مفاهيمه الذاتية ووسائله للحفاظ على قوة سلطته داخل الساحة ولهذا فأن مصادر تحديد الاسس السياسية والفكرية له اطار يتجدد مع كل مرحلة سياسية متدرجة وواضحة المعالم. فالكلمات السياسية يتفاوت معانيها مع تدرجات الزمن الفكري بحيث ان معاني الافكار السياسية هي وبنية لايمكن ان يتجسد في ظل أي قاعدة فكرية وفي أي محور سياسي يمكن ان يكون مصدر للتنظيم وقائع الاحداث. اذن الحديث عن التجربة الديمقراطية والانظمة السياسية الدكتاتورية يحتاج الى بيان اسس وقواعد سياسية حيث ان أي فكرة سياسية لايمكن ان يتجسد بشكل فجائي دون تنظيم وقائع الاحداث فيها والاطار الزمني الذي يقع فيه كل حدث سياسي ومدى تجاوب الساحة السياسية على التأقلم مع واقع الساحة وقدرته على تبني مفاهيم فكرية فكرية وسياسية جديدة ومتناقضة مع الفكر السياسي المتوارث فالعمل ضمن اطار فكري محدد ومعين تحت واقع التحولات السياسية والفكرية يجعل المعاني السياسية مجردة من اطار الحقيقي في التعريف السياسي للواقعه او الحدث المتوقع داخل الساحة السياسية. وهذا يعني ان تنظيم الفكر السياسي يؤهل الساحة السياسية على ترتيب واقع الاحداث وتحديد الاطار الفكري لكل حدث سياسي مع بيان محوره الزمني كل زمن يؤدي الى تجسيد معالم فكرية وسياسية جديدة يغير التأريخ السياسي. بحيث يكون كل مرحلة سياسية بداية لحياة فكرية

متوازنة مع حقيقة الكلمات والمصطلحات الجديدة الذي يتجسد داخل الساحة مع كل عملية تغير سياسي. فالافكار السياسية المتوازنة يحمي الشعب والنخب الفكرية من الوقوع في مصيدة الاحزاب الهادفة الى تجنيد كل فكر سياسي حزبياً للغرض الاستمرار في تطبيق برنامج عمله السياسي وسد المجال امام بروز أي فكر سياسي مستقل يحاول ارجاع التوازن الى الساحة وتحديد اطار مستلزمات بناء دولة القانون والمؤسسات والذي لايمكن البدء بأي عملية سياسية جديدة او فكرية الا اذا تم بناء معالم اساسية لتلك التوجهات الفكرية الجديدة فرفع الشعارات السياسية داخل الساحة العراقية بعد تغير النظام الحاكم بواسطة تدخل خارجي دون تعريف اطار الزمن السياسي للأحداث ولاتعريف معالم التغير السياسي الجديد الذي لم يواكبه تغير فكرة النظام السياسي. حيث بدأ الاحزاب السياسية العراقية يرفع شعاراتهم الحزبية وقاموا بعنونة الساحة بعناوين سياسية متنوعة والذي لايمكن الوصول الى تجسيد أي مصطلح منها الا بعدما يتغير التأريخ الفكري والسياسي والحزبي والانساني داخل الساحة السياسية وهذا شيء بعيد عن الواقع الحالي. فتم عنونة الساسة بدولة القانون والمؤسسات والمدينة وعنونة التجربة السياسية الغامضة والذي لم يكتمل فيها اسس المعادلات السياسية بالتجربة الديمقراطية وتعريفها للشعب كأنها منحة يعطى من قبل الحكومة او أي حزب سياسي وتجسيدها كأنها حادث فجائي يحدث بمجرد زوال النظام السائد والحاكم. فالنظام الحاكم هو عنوان للسلطة بثوابتها وهي شيء نسبي بحيث يتأث بماهية النظام السياسي.

هناك فرق مابين الازمات السياسية واطاره الزمني وتساير الاحداث وواقع الايدلوجية الفكرية للنظام السياسي. كما ان ازمة الساحة تختلف عن ازمة الاحزاب السياسية فكل تلك المفاهيم تترابط مع بعضها حتى يتم بناء قواعد التوازن الفكري والسياسي. فعندما نتحدث عن الازمات السياسية يجب ان نعرف بأن كل ازمة سياسية له محور زمني واطار فكري محدد بحيث لايمكن بيان معالم الاحداث السياسية الا عندما يتم تحديد المرحلة السياسية ووقائع الاحداث فيها حيث لايمكن التحول نحو الوقائع الزمنية المحددة الا بعد اجتياز مراحل الوقائع الفكرية فالازمة السياسية يتولد من خلاله ازمة الاحزاب السياسية ومدى قدرته على التأقلم مع الواقع السياسي الجديد. ومدى قابليته على تجسيد المفاهيم السياسية من اجل اعطاء العنوان السياسي

الصحيح لعملية التغير ومدى استعداده على الاعتراف بالواقع السياسي وتخطيط برنامج عمله حسب متطلبات الساحة والحقوق الاساسية للشعب. فالاعتراف بالحقوق يعني الوصول الى درجة عالية وراقية من الوعي السياسي. فهذا المحور الفكري هو الذي يؤهل الساحة السياسية على التأقلم مع واقع الاحداث كما تغير مسار العملية السياسية والذي يعتمد بالاساس على فكرة النظام السياسي. وفكرة النظام السياسي لايمكن ان يتغير الا اذا فرض عليه واقع فكري وسياسي جديد يغير معالم التفكير المنطقي والذي على اساسه ينظم الحركة الفكرية وكل التوجهات السياسية . فالازمة السياسية تبدأ مع ازمة الاحزاب السياسية بعد تغير النظام الحاكم وعدم قدرتهم واعترافهم بالعنوان السياسي الواضحي للأحداث. اذن تحديد واقع الحالة السياسية يبين معالم الحركة الفكرية الجديدة واطار التوجهات السياسية والحزبية بعد عملية التغير. فيغير السلطة والنظام لايعني انهاء حالة او فكرة سياسية معينة والذي ظل توارثه عبر الاجيال السياسية وانما يعني انهاء وضع سياسي معين والبدء بنفس الاطار السياسي القديم ولكن تحت عنوان فكري اخر يغير بمثابة حالة فكرية خيالية وغير منطقية يجسد الفكر الغير الواضح في اطار قالب سياسي معين. لايمكن الحديث عن المراحل السياسية لان لكل مرحلة حالة فكرية محددة . كما ان وقائع الاحداث داخل كل مرحلة سياسية تتفاوت حسب طبيعة المعادلات السياسية فمحاولة الوصول الى تلك الاتزان السياسي يعتبر بمثابة عنوان فكري جديد لم يصل اليه الساحة السياسية في العراق. فعدم تعريف العملية السياسية داخل الساحة غير مسار التوجهات الفكرية والذي ادى الى زعزعة الاسس الهامة لبناء أي قاعدة فكرية جديدة. فعدم التساير مع الاحداث قد ادى الى توسع دائرة الازمة السياسية يعني توسع ازمة الاحزاب السياسية وعدم قدرته على التأقلم مع الواقع السياسي وفشله من التخلص من الركود السياسي والفكر المتوارث من الانظمة السياسية السابقة كل ذلك جسد بالحوارات الحزبية وليس حوارات سياسية هادفة. فهناك اختلاف مابين الحوار الحزبي الصرف والحوار السياسي المفتوح. فالحوار السياسي والحزبي الصرف هي تلك اللغة الحزبية والذاتية الذي يؤكد استمرارية الفكر السياسي السابق في اطار الزمنين السياسيين. وعدم ارتباط الفكرة بالقاعدة السياسية داخل الساحة فتلك الانقطاع يؤدي الى تشويه جميع الحقائق السياسية ووصول الاحزاب الى نقطة

مسدودة. والسبب هو عدم قدرتهم على اجتياز الحاجز الحزبي الضيق وعدم اعترافهم بأهمية التغير الفكري وبرنامج العمل السياسي للنظام السياسي فعدم مسايرة الاحداث يعني التناقض مابين الفكر الشعبي والفكر الحزبي نحو كيفية التعامل مع الاحداث. فذلك التناقض يخلق اساس لظهور ازمات سياسية متعددة بحيث يؤثر على مسار العملية السياسية وتهيأ الساحة لظهور حركات فكرية غير واضحة المعالم بحيث يؤثر على مسار الفكر الشعبي بمجرد ظهورها على الرغم من عدم الواقعية في برنامج عمله السياسي حيث ان الخلل الذي يجتاح المحور الفكري يؤثر على الاطار الاساس لبناء أي فكرة سياسية يمكن ان يظهر داخل الساحة السياسية نتيجة للصراعات الفكرية والسياسية الذي ظهرت بعد تغير السلطة. فالعمل ضمن اطار فكري محدد ومفهوم وواضح المعالم بحيث يتناسب تدرجات الفكر السياسي مع مسايرة الاحداث. ذلك التناسب يؤدي الى تحديد المرحلة السياسية الذي وصل اليه الفكر الشعبي ومدى تاقلمه مع واقع الاحداث. وماهية توجهاته الفكرية وقدرته على المشاركة في العملية السياسية وتغير مسار الحقائق ومجريات الاحداث. فعدم القدرة على بيان واقع التدرجات الفكرية يؤدي الى حصر العملية السياسية ضمن حلقة حزبية مغلقة بحيث يؤثر ازمة الاحزاب السياسية على مجريات الاحداث داخل الساحة بالشكل الذي يتم عنونة التوجهات الفكرية فيه حسب رؤية الاحزاب السياسية وليس في اطار الواقع الحقيقي للساحة السياسية فكلما اقترب المسار السياسي من تدرجات الزمن الفكري كلما تجسدت افكار سياسية فعالة ومنظمة بالشكل الذي يساير تطورات الاحداث. فالعناوين السياسية وتعريف المصطلحات والكلمات السياسية يرتبط بالواقع السياسي وتطورات الاحداث ومدى قدرة الشعب على المشاركة في العملية السياسية. فالبدء بمسيرة سياسية جديدة يعني ترجمة الوضع السياسي الواقعي في اطار تدرجات الزمن الفكري وتساير الاحداث. فالعمل في اطار فكري معلوم ومنظم يحقق التوازن السياسي داخل الساحة ويتم من خلاله تحليل جميع المعادلات السياسية الغامضة وتعريف المصطلحات والكلمات السياسية حسب درجة الوعي السياسي للشعب فتحديد الوعي السياسي للشعب يعتمد على اساس عنونة فكرة النظام السياسي ومدى قدرته على التأقلم مع تدرجات الزمن الفكري. كما ان تدرجات الزمن السياسي يرتبط ارتباط زمني مع تساير الاحداث. فتعريف أي

كلمة سياسية او مصطلح يعرف من خلاله درجة تعامل الشعب مع الساحة السياسية ومدى قدرته على المشاركة في العملية السياسية والمشاركة في العملية السياسية يجب ان يكون ضمن تحليل المعادلات السياسية وداخل الاطار الفكري للتوجهات السياسية والرؤى الحزبية تجاه وقائع الاحداث. فالعمل ضمن اطار فكري محدد ومعلون يستلزم تحديد كل الطرق السياسية لمعالجة أي ازمة سياسية متوقعة داخل معرفة الحقائق لايعبر الا عن التوازن السياسي وتحديد التوجهات الفكرية اما تحديد اطار فكرة الحقيقة فهو بيان اساس المنطق السياسي وفلسفة التغير الايدلوجي حيث ان خطوات أي توجه سياسي يعتمد على اساس ومضمون الفكر السياسي داخل الساحة ومدى تأثير تلك التوجهات على مسار العملية السياسية. ولهذا فان بيان كل التوقعات السياسية والحزبية تجاه اطار الازمات السياسية وماهيتها وكيفية التعامل معها والسبل الاساسية لمعالجتها. فمعالجة الازمة السياسية يجب ان يسبقها معالجة ازمة الاحزاب السياسية حيث ان تحديد مسار الازمة السياسية داخل الساحة يعتمد على طبيعة ازمة الاحزاب السياسية ومدى قدرته على تحديد العناوين السياسية بعد تغير نظام الحكم ومواكبة تغير الفكر السياسي عندما نقوم بتغير المعادلات السياسية يجب ان نحدد بداية العملية السياسية واطار زمنه الفكري وطبيعة الاحداث. حيث لايمكن تجسيد أي مفهوم سياسي دون تحديد اطار موقعه داخل العملة السياسية ومدى قابليته على التأقلم مع التغيرات السياسية الجديدة. حيث ان كل مفهوم فكري له بناء وقاعدة يجب تنظيمها حتى يتم ممارسة الحقوق المشروعة فممارسة الحقوق المشروعة هي بداية فكرية جديدة واطار لمعالم سياسية متوازنة. ولهذا فان الحديث عن قواعد الفكرالانساني يحتاج الى تنظيم فكري وسياسي جديد ورؤية مختلفة تجاه الوقائع والاحداث ومجريات الواقع السياسي فالتوجه نحو بناء معالم سياسية جديدة يحتم القيام ببناء مستلزمات تأسيس قاعدة قانونية يكون الاطار الاساسي لكل التوجهات السياسية والحزبية. فعندما يطغي الفكر السياسي على الفكر القانوني ويصبح مصدراً للتوجهات القانونية عند ذلك الوقت يصبح كل القواعد القانونية بما فيها الدستور والذي يعتبر اعلى مراتب القانون والنظام القانوني الاساسي لتحديد توجهات الدولة السياسية الداخلية والخارجية وسيلة بيد الاحزاب السياسية لتحقيق اهدافهم الذاتية. وحيث ان المنطق السياسي يحتم تحديد اطار لكل التوجهات الحزبية بعد تغير فكرة نظام

الحكم. حيث ان التغيرات التي تحدث في السلطة لاتغير معالم وبرنامج العمل السياسي فلايمكن الوصول الى نقطة تحول فكري الا اذا تم تحديد كل الاسس الذاتية والرئيسية لكيفية تحليل المعادلات الفكرية ومن ثم جعل تلك النتاجات وسيلة لتحديد اسس ونظام المعادلات السياسية. فالبحث عن المنطق السياسي يتطلب تحديد اطار الزمن السياسي. وماهية الواقع الفكري ودرجة الوعي السياسي للشعب ومدى تأقلمه مع التغيرات السياسية بعد تغير النظام الحاكم ومدى قدرته على تدسيد مفاهيم جديدة يغير معالم البرنامج السياسي أي تغير فكرة النظام السياسي . فالبقاء ضمن اطار فكري محدود وغير واضح المعالم يؤدي الى استمرار الحالة السياسية والفكرية الذي كان معمول به خلال العقود السياسية السابقة دون الاحساس بأي تغير فكري يمكن ان يكون مصدر لتوجهات سياسية جديدة تغير معالم التأريخ السياسي. فعندما تبدأ اية فكرة سياسية بالظهور يحتاج الى تدرج زمني لتعريف كل المعالم الفكرية الذي يظهر مع كل واقعة سياسية. فطبيعة الاحداث يعبر عن الاطار الحقيقي للواقع السياسي داخل الساحة السياسية ومدى قدرة الشعب على التأقلم مع التغيرات السياسية والفكرية الجديدة. كما يبين درجة وعي الاحزاب السياسية وماهية توجه الحزبي بغض النظر عن الايدلوجية التي تعبر عنها. حيث ان برنامج العمل السياسي هو عنوان لبرنامج النظام السياسي الذي يعبر عنه الحزب السياسي او الاحزاب السياسية في كل مرحلة زمنية. فطبيعة الفترة السياسية يتغير حسب مصدر تغير السلطة فعندما يتغير واقع نظام الحكم دون تغير برنامج العمل السياسي. او توجهات الحركة الفكرية فأن واقع الاحداث يعبر عن الاطار الزمني الحقيقي ومدى ودرجة تطبيق الفكر السياسي الجديد. فالتعبير عن واقع فكري لم يتأسس بعد ورفع شعارات حزبية بعيدة عن واقع الساحة يؤدي الى حصر جميع التوجهات الفكرية وبيان واقع فكري يختلف عن تدرجات الزمن الفكري. وكلما وجهت الفكرة حسب توقعات الزمن الفكري اصبح كيان التوجهات السياسية اكثر ملائمة مع الواقع الحقيقي للساحة لذا يجب ان يتغير مسار الحقائق الفكرية فالبحث عن طريقة لكيفية تحليل المعادلات السياسية الغامضة وتحديد مسار العملية السياسية يحتاج الى تحديد اطار الحركات الفكرية والذي يمكن من خلاله تعريف كل الكلمات والمصطلحات التي تناسب مع واقع الساحة وطبيعة تدرجات الزمن الفكري لهذا فان بناء قاعدة فكرية وسياسية جديدة

يتطلب ترجمة عنوان كل التوجهات السياسية ومدى توافقها مع واقع الاحداث اذن معالجة أي ازمة سياسية يحتاج الى تحديد مصدر تلك الازمة وواقعه الزمني ومدى قدرة الشعب على تفهم واقع الحالة السياسية ومدى تجسد. تتجسد المفاهيم السياسية كل منها في اطار فكري معين بحيث يعبر كل مرحلة زمنية عن مجموعة محددة من التوجهات الفكرية. لهذا فان ماهية التوجهات الفكرية يتحدد حسب اطار الزمن الفكري. ولايمكن تحديد معالم سياسية جديدة في مرحلة زمنية غير معبرة عن العنوان الحقيقي للأحداث حيث ان العنوان السياسي. هي تغير لمعادلات سياسية تحللها طبيعة الصراعات الحزبية التي تظهر بعد التغيرات التي تحدث في السلطة ولايشمل النظام السياسي ضمن غير الممكن ان تتوحد الاراء الفكرية وتنعكس ضمن زمن سياسي معين. فعندما تتوارث الفكر السياسي وتصبح الانظمة السياسية الحاكمة وريثة لنظام سياسي ثابت وجامد يتحدد عند ذلك الوقت كل التعابير الفكرية والسياسية. لذا لايمكن معرفة ماهية الاحداث والوقائع السياسية الجديدة حيث ان العمل ضمن نطاق سياسي غير واضح المعالم يجسد خفايا سياسية توجه الساحة السياسية نحو معالم غير منطقية وهذا مما يوصل الحركة الفكرية الى حلقة مغلقة بحيث لايمكن معرفة كينونة الحياة السياسية الجديدة. فالعمل ضمن تدرجات الزمن الفكري وتحديد ملامح لبرنامج سياسي متغير يهيأ الساحة السياسية للأستيعاب حركات فكرية متنوعة يتحدد من خلالها درجة الوعي السياسي للشعب فدرجة الوعي السياسي للشعب يحدد كل العناوين السياسية ويعرف الكلمات والمصطلحات السياسية حسب طبيعة التطلعات الفكرية هناك علاقة وثيقة مابين درجة الوعي السياسي للشعب ودور النخب الفكرية وكيفية تعاملهم مع الاحداث. ودرجة تضحيتهم الفكرية من اجل بناء معالم فكرية جديدة تتلائم مع الوضع السياسي بعد تغير نظام الحكم. فكلما تدرج الزمن الفكري ضمن تطورات الاحداث اصبحت الحقائق الفكرية اكثر انطباقاً مع واقع الساحة السياسية. وعندما يتجسد الفكر السياسي مع واقع الساحة يتم تأسيس اطار فكري جديد يتناسب فيه برنامج العمل السياسي مع تدرجات الزمن الفكري وواقع الاحداث وهذا مما يغير فكرة النظام السياسي ففكرة النظام السياسي لايحددها تغير فكرة السلطة وانما يتأثر بطبيعة الحركات الفكرية والسياسية داخل الساحة ودرجة مشاركة الشعب في العملية السياسية ومدى قدرة الاحزاب على التأقلم مع واقع

التغيرات ووقائع الاحداث. فالعمل ضمن توجهات الحركات الفكرية التقليدية والغير المستندة على اساس وتوجه الحركة السياسية نحو معاني سياسية غير مفهومة وتصبح الشعارات الحزبية العائق الاكبر امام حركة الفكر السياسي. وها نحن كالشعب العراقي نعاني فعلاً ازمة فكرية وسياسية وايدلوجية وسيعة وزمنية. فأزمة الفكر هي ظاهرة التجسد الحزبي للأكثرية النخب الفكرية وتوجهم نحو التمثيل الحزبي اكثر من التمثيل الشعبي وتتوجه الحقائق نحو ارساء معالم غير مفهومة تؤيد حركة الفكر التقليدي. فتدرجات الفكر السياسي عندما لايتناسب مع وقائع الزمن وواقع الاحداث تهيأ معالم غير واضحة وتنبعث منه خفايا الفكر السياسي الذي كان يتبعه الانظمة الحاكمة السابقة. فمحاولة التحايل على الواقع من خلال رفع شعارات حزبية تجسد معاني لكلمات سياسية لايمكن تحديد مصدر نشوءها خلال الاطار الزمني للاحداث. فهذا العنوان السياسي الغير مفهوم ضمن نطاق العمل السياسي يؤثر على مسار العملية السياسية وتنحصر وقائع الاحداث ضمن زمن سياسي ثابت لايمكن تجاوزه والتوجه نحو مرحلة سياسية وفكرية جديدة. اذن بداية نشوء صراعات سياسية وفكرية داخل الساحة يبدأ مع صراع الزمن السياسي مع واقع الاحداث. فالنظام السياسي يكون ذو توجه توحيدي بهدف من خلاله دمج كل العناوين السياسية في عنوان حزبي ولكن تحت تعبير سياسي جديد يلائم الزمن السياسي. فمحاولة تشويه الحقائق والعمل ضمن نطاق حزبي صرف يغير معالم الحركة الفكرية ويعنون الساحة بعنوان بعيد كل البعد عن واقع العملية السياسية واحتياجات ومتطلبات الشعب والنخب الفكرية من اجل البدء بمسار التوجه نحو التوازن السياسي فالتوازن السياسي يحتاج الى عملية اتزان فكري وزمني وتوحيد الاراء الفكرية من اجل الوصول الى رأي موحد تجاه الاحداث فالحديث عن بعض المصطلحات السياسية من منظار حزبي يؤدي الى تجميد كل التوجهات الفكرية فعندما يتم الحديث عن حرية ابداء الرأي وفتح المسار الفكري لذلك ويكن في اطار سياسية خنق المؤهلات الفكرية وعدم اتاحة الفرصة للنهوض بالفكر المستقل كما تستخدم حرية الاختيار امام الشعب عند التوجه نحو صناديق الاقتراع ولكن يثير ضمن قائمة حزبية مغلقة كانت او مفتوحة ولكن في اطار اختيار حزبي ففرض قائمة مغلقة على الشعب دون معرفة مرشحي القائمة او قائمة مفتوحة محدد فيها مرشحين حزبيين يجب ان تكون الحرية

في اطار اختيار احد تلك الاشخاص المرشحة من قبل الاحزاب السياسية وكثيرآ مايستخدم سياسة التهوية السياسي والتوجه بالشعب نحو اختيار شخصية سياسية محددة ضمن المرشحين الحزبيين ضمن القائمة الحزبية ولهذا فأن التعامل مع الساحة السياسية يحتاج الى تعريف كل العناوين السياسية المتدرجة ضمن تدرجات الزمن السياسي فهذا التعريف يحدد التوجهات الفكرية وكيفية التعامل مع الواقع السياسي فتدرجات الاحداث يبين مدى استجابة الفكر الشعبي لواقع التغير الحاصل في نظام الحكم ومدى تأقلم الاحزاب السياسية مع الواقع السياسي المتغير وليس الجديد فهناك اختلاف مابين واقع سياسي جديد وواقع سياسي متغير فالواقع السياسي الجديد يعني حدوث تغير في المصطلحات السياسية ومعاني الكلمات وطريقة التوجهات الفكرية في التعبير عن متطلبات الساحة السياسية حيث تبدأ فكرة النظام السياسي بالتحول من فكرة سياسية متوازنة وجامدة الى فكرة سياسية متغيرة حسب تغير واقع الاحداث فالعمل ضمن نطاق حزبي ضيق يغير معالم الحركة السياسية وتوجهات الافكار ويجعل الشعارات الحزبية والذي تطفي على الساحة السياسية هو مصدر تحديد العناوين السياسية وهذا مما يوسع دائرة الازمات السياسية بعد تغير النظام الحاكم بحيث تسوء الاوضاع السياسية اكثر بسبب عدم وجود بدائل لحكم الاستبدادي بحيث لايستطيع النظام السياسي المتوارث تطبيق فكرة النظام السياسي السابق في الادارة والحكم كما لايستطيع مواجهة واقع السياسي الجديد والتأقلم مع الاحداث والبدء بمسيرة فكرية متوازنة ومعبرة عن واقع الحركة الفكرية وتوجهات وبرنامج العمل السياسي فتلك الازدواجية في التغير السياسي يضع عائقآ كبيرآ امام العملية السياسية ويوجه معالم الحركة الفكرية نحو انغلاق فكري بحيث لايمكن من خلاله مخاطبة الزمن السياسي وتدرجات الحركة الفكرية وهذا مما يجعل المعادلات السياسية اكثر غموضآ وخير مثال ماتعانيه الساحة السياسية في العراق من تأزم سياسي وعدم قدرة الاحزاب السياسية في الوصول الى اتفاق سياسي لكيفية ادارة الدولة فأفتقار العامل المشترك ونقطة الالتقاء الفكري والسياسي بين تلك الاحزاب هي السبب في عدم وصولهم الى اطار سياسي سليم لتمديد ماهية الازمة السياسية وطرق معالجتها والعامل المشترك هو اطار فكري لايمكن الوصول اليه الا عندما تصل الساحة الى مستوى الموازنة السياسية والفكرية بحيث يصبح الشعب قادرآ على تحديد موقعه

داخل الساحة ومدى اهمية دوره في عنونة العملية السياسية بالعنوان السياسي الواقعي الذي يتوافق مع تدرجات الزمن الفكري فعندما يصبح اهداف الشعب هو المسار الحقيقي لتحديد القرارت السياسية ومصدر لوضع برنامج العمل السياسي يصل عند ذلك الوقت الاحزاب السياسي الى اطار محدد لكيفية الوصول الى مستوى ارضاء الشعب عن طريق توفير مستلزمات اشباع حقوقهم المشروعة اذن حقوق الشعب المكتسبة هو الواقع السياسي الجديد للأبراز معالم تغير النظام السياسي الجديد حيث ان ثبوت فكرة النظام السياسي رغم تغير السلطة يعني استمرارية الوضع السياسي السابق في كل نواحي الحياة المختلفة وعدم اجتياز مرحلة الدكتاتورية فالدكتاتورية هي حالة وواقع سياسي لايمكن ان يجسد ضمن تدرج فكري محدد ولا ضمن اطار زمن سياسي محدد وانما هي مرتبط بالواقع السياسي الذي يفرقه النظام السياسي في اطار واقع الاحداث حيث ان التحول الفكري لايمكن ان يتحقق الا اذا تحقق تحول في فكرة النظام السياسي وبرنامج عمله داخل الساحة فهناك اختلاف مابين الاعلان عن الكلمات والمصطلحات السياسية ومابين اكتسابها وتجسيد الفكرة ضمن مرحلة سياسية وفكرية معينة فما حدث داخل الساحة السياسية في العراق هو تغير السلطة والنظام الحاكم وليس تغير فكرة النظام السياسي ولهذا فأنه فكرة الدكتاتورية لم يتغير في مضمونها وانما في الشكل السياسي التي تظهر بها داخل السياسية بعد تغير الواقع في السلطة ضمن مرحلة سياسية او زمنية حيث يعبر عن واقع التحول السلطوي اكثر من تعبيرها عن واقع التغير السياسي فالعراق قد تحول من فكرة دكتاتورية الحزب الواحد ليدخل الى الشطر الثاني من مرحلة الدكتاتورية وهي مرحلة دكتاتورية الاحزاب ففي هذه المرحلة يسيطر فيها الاحزاب السياسية على كل مكامن الدولة مع عدم قدرتها السيطرة على واقع الاحداث وهذا يغير مرحلة سياسية ادنى من مرحلة دكتاتورية الحزب الواحد حيث ان النظام الحاكم في مرحلة دكتاتورية الحزب الواحد يسيطر على كل ارجاء القانونية والسياسية ويتحكم بالساحة ضمن برنامجه السياسي والايدلوجي اما في مرحلة دكتاتورية الاحزاب فهناك عشوائية سياسية وفكرية حيث يصبح الساحة السياسية عرضة لكل حادث طارىء دون القدرة على كيفية التعامل مع واقع الاحداث كما ان الاحزاب السياسية لايمكن لهم الوصول نقطة التقاء فكري وسياسي ولغة الحوار في كيفية التعامل مع الازمة

السياسية ومحاولة معالجتها وهذا مما يعرقل العملية السياسية وها نحن ترى الساحة السياسية في العراق يتوسع الازمة السياسية فيها مع تدرج الزمن السياسي وعدم قدرة الاحزاب مع مرور سنين عديدة على تغير النظام الحاكم في تحديد توجه السلطة الحاكمة وطبيعتها السياسية وبرنامج عمله السياسي في كيفية التعامل مع الواقع السياسي الجديد وهذا مما يجعل المسيرة السياسية داخل الساحة العراقية يدور في حلقة سياسية مغلقة اما ما يعلن من شعارات حزبية معنونة الاحداث ضمن برنامج عمل سياسي متدرج ماهي الا تهافت من تهافتات الاحزاب السياسية ومحاولة ادخال الشعب داخل غيبوبة سياسية جديدة فالعمل ضمن نطاق فكري محدود وغير واضح المعلم يشوه الحركة الفكرية داخل الساحة السياسية كما ان توجهات الفكر الحزبي يكون ثابتآ رغم تغير تدرجات الزمن السياسي مما يؤدي الى ادخال الفكر الشعبي داخل حلقة سياسية مغلقة فأنغلاق الفكر السياسي يعرقل العملية السياسية ويشوه حركة تدرجات الزمن الفكري والزمن السياسي فكلما توجهت الساحة السياسية نحو التوازن الفكري والتناسب مع واقع الاحداث كلما توجهت الحركة السياسية نحو الوضوح في معالمها وتوجهاته وبرنامج عمله السياسي لذا يجب العمل ضمن لطار زمني معين وتوضيح عنوان الساحة السياسية حتى يتم التعامل مع الواقع السياسي حسب تدرجات الزمن الفكري وتساير الاحداث هذا مما يجعل الفكرة السياسية واضحة المعالم ويعرف الشعب ماهية العمل السياسي وبرنامج الاحزاب السياسية دون الوقوع في مصيدة الشعارات الحزبية وهذا مما يوضح جميع القنوات السياسية ويدخل الساحة السياسية في اطار التدرج السياسي المنطقي للوصول الى بداية تجربة سياسية جديدة .

في المعادلات السياسية الغامضة و التناقض مابين الشعارات السياسية و واقع الزمن السياسي والأحداث والتغيرات داخل الساحة السياسية غير مجرى الحقائق المنشودة فالمصطلحات السياسية لم تعرف تعريفها الصحيح والمعاني والكلمات لم تأخذ دوماً كان الحديث عن حقوق لا يمكن اكتسابها والحفاظ عليها وعن زمن سياسي لم يأتي دوره وعن نتاجات لم نكن من محققيها وعن مبادئ وأفكار لم نؤسسها وإنما قلدنا أساليب الحياة و دمجنا الواقع بالخيال السياسي ولهذا فأن الأزمة السياسية يزداد في الدول الذي يتحول سياسياً في اطار السلطة حيث يكون

التغير في مقاليد السلطة لا في العنوان السياسي، فالتغير السياسي يتحكم فيه مصدر تلك التحول هل هي عن طريق ثورة فكرية شعبية أم عن طريق تدخل قوى خارجية فمجريات الأحداث يتغيرحسب مصدر تلك التحول السياسي و بالتالي يتحدد مرحلة التحول نحو التجربة الديمقراطية. فالديمقراطية ليس خيال سياسي يمكن تحقيفها بين ليلة وضحاه وإنما هو حق يأخذه الشعب حسب درجة وعيه السياسي ومدى قدرته على ممارسة نشاطاتها الفعالة داخل الساحة السياسية ومدى مشاركتها في السلطة و بناءمعالم الحياة السياسية الجديدة واكتساب حقوقها المشروعة وقدرتها في الحافظ عليها. فالدول الذي يتحول من سلطة إلى أخرى عن طريق تدخل قوى خارجية فان التغير يكون في السلطة وليس في العنوان السياسي ويتخلف تلك التغير فوضى سياسية لان الساحة السياسية لا يكون مؤهلا للاستيعاب تلك الأحداث ولهذا فأن الشعب يجب إن يختار مراحل حقيقية لغرض الوصول إلى بداية التحول السياسي وخير مثال على ذلك دولة العراق فمن المعلوم بان العراق قد عاش في ظل الدكتاتورية سنين عديدة فيها طمس كل معالم الحرية و الإنسانية واختلط الحق بالباطل والحقيقة بالخيال و القانون بالسياسية فالساحة السياسية كانت لا تعبر عن ما هو مكتوبا في الدستور من شعارات و مواد تتضمن حقوق الإنسان فقد حُرم الشعب العراقي من ابسط الحقوق البشرية هو حق الاحساس بالأمان وكينونته كانسان وكان حصة الشعب الكوردي هو لأكثرحيث طبُق عليه اقسى القوانين الذي لا مثيل له ألا في قانون حمو رابي و استخدام عليه أقوى الأسلحة المحظورة دولياً و هو الأسلحة الكيماوية و الذي راح ضحيتها الآلاف من الشعب الكوردي في هلبجة كما تم قتل مئات الآلاف من كبار السن و الأطفال و النساء في عمليات الأنفال بدون أي ذنب. كان الحزب الحاكم وهو حزب البعث صاحب القرار السياسي و القانوني حيث لم يكن للشعب أدنى حق في ممارسة نشاطاته على الرغم من أن فقرات الدستور العراقي كانت تتضمن مفاهيم لحقوق الإنسان وحق إبداء الرأي و حرية الصحافة وحق التملك و لكن ما كان يطبق الواقع كان بعيد كل البعد عن ما هو مذكور في الدستور إذن سمو و قوة الدستور و اعلويته يعتمد على قوة وسلطة الشعب فان لم يكن للشعب دور في العملية السياسية فأن الدستور يصبح لائحة سياسية لا يتعدى إلا وسيلة بيد الحزب السياسي الحاكم في تحقيق أهدافه

الذاتية و بها يسيطر الحكومة على كل المؤسسات و السلطات خير دليل على ذلك الدساتير العراقية من سنة ١٩٢٥ و الذي تم إصدار فيه أول دستور باسم القانون الأساسي و انتهاءا في سنة ١٩٧٠م و الذي اختم بالدستور العراقي المؤقت الملغى حالياً حيث كان يتضمن فقرا تها بنوداً يحدد حقوق الإنسان ولكن لم يكن تلك المواد إلا حبراً على ورق حيث كان الحكومة العراقية يخترق القانون باسم القانون وكان القضاء العراقي يعانى من التدخلات السياسية للحكومة باسم قرارات مجلس قيادة الثورة حيث عن طريق إحدى تلك القرارات تم حرمان القضاء من النظر في الأمور الخاصة بالجنسية و هذا معارض مع القانون العراق حيث إن (للقضاء ولاية عامة له النظر في كل الأمور ألا ما حرم منه بنص خاص) و لا يوجد نص يحرم القضاء من النظر في الأمور المتعلقة الجنسية ولهذا كان القضاءكانت تنظر تارة في تلك الاختصاص ويتنحى تارة أخرى من النظر فيه حتى صُدر قرار مجلس قيادة الثورة قرار منع القضاء من النظر في الأمور الخاصة بالجنسية والذي جاء فيه(يُحرم القضاء من النظر في الأمور الخاصة بالجنسية) كان الهدف من هذا القرار هدف سياسى حيث من خلالها تم حرمان عدد كبير من الأسر الكوردية من أكراد الفيلين من حق المواطنة وتم سحب الجنسية العراقية منهم وترحيلهم إلى خارج القطر كما حُرم أكراد كركوك من إن يكون لهم ملك بأسمائهم حيث قام حزب البعث عن طريق إحدى قرارات حرمان أكراد كركوك من شراء بيوت وأملاك وبهذا فقد خرق بذلك مواد أسياسية في الدستور العراقي كما خالف بنود لائحة حقوق الإنسان فهذا القرار لا مثيل لها ألا في قانون حمو رابي حيث في إحدى بنودها حرم العبيد بان يكون لهم ذمة مالية وأملاك بأسمائهم كما قام الحكومة العراقية بتهجير عوائل كثيرة من كركوك إلى خارج المدينة بقصد تغير الخريطة الجغرافية لهذه المدنية كما مارس ضغوط كبيرة على العوائل الباقية لغرض تغير قوميتهم و منع من إن يسمون أبناءهم بأسماء لغتهم الأم.

هكذا كانت الحكومة العراقية والسلطة الحاكمة يستبد الشعب و يخترق القانون ويشوه الحقائق تحت شعار العدل والحق و الديمقراطية .

كما نعلم بان الشعب الكوردي قد نال من الاستبداد والقتل الجماعي و الظلم سنوات عديدة حتى ابتسم لهم التاريخ و تم عزل كوردستان من باقي أجزاء العراق من قبل قوة خارجية و

هذا لاينفي تضحية الأكراد ونضالهم لسنوات عديدة حتى وصلوا إلى مرا دهم وهو نيل الحرية وحقوقهم المشروعة لكن التوجه الغير المنظم نحو تحديد العنوان السياسي الصحيح بعد تلك التحول السياسي مما أخر العملية السياسية حيث تم عنونة الساحة السياسية عنوان بعيد كل البعد عن الواقع الحقيقي حيث تم التخلص من السلطة الدكتاتورية ولكن الساحة كانت فارغة من المواد الأساسية لبناء سياسي صحيح وتحديد ملامح التاريخ السياسي الجديد ولكن بعد صراع طويل مع الزمن السياسي تم و لأول مرة في التاريخ إعلان حكومة إقليم كوردستان وبرلمان و بناء المؤسسات الأخرى في إقليم كوردستان كانت هذه التجربة تجربة جديدة و الشعب الكوردي لا يعرف كيفية ممارسة نشاطاته و مشاركته في السلطة حيث إن قاعدة التأهيل السياسي يحتاج إلى تربية الشعب تربية سياسية صحيحة ولهذا فان الأحزاب السياسية في كوردستان قد مارسوا كل السلطات ولهذا فان الحكومة الجديدةكانت يعتمد على الفكرة الحزبية أكثر من الفكرة القانونية وهذا شيء طبيعي ولكن بفضل القيادات السياسية الكوردية و شعورهم بالمسؤولية تجاه شعبهم و حبهم التواق إلى الحرية واكتساب حقوقهم المشروعة مما ساعدهم إلى اجتياز تلك العقبات السياسية وتلك التناقض مابين الزمن السياسي وسياسية الزمن وبلورة الفكر الديمقراطي حتى وصلوا بعد إل المد و الجزر الفكري إلى المرحلة الثانية من مراحل الوصول إلى التجربة الديمقراطية و هو مرحلة سلطة النوخبة إي مشاركة النوخبة السياسية في السلطة بعد إن قضوا عدة سنوات في ظل حكومة الأحزاب و الذي يسطر فيه الأحزاب السياسية على مصدر القرارات لكن بفضل منظمات المجتمع المدني و السلطة الرابعة على الرغم من أنها لم تكن بالشكل المنطقي الصحيح إلا أنها ساعدة كثيراً في تغير العنوان السياسي لحكومة كوردستان من حكومة حزبية صرفه إلى حكومة مصطبغة بصبغه قانونية فكوردستان ألان يعيش مرحلة الثانية من مراحل الوصول إلى الديمقراطية وهي مرحلة سلطة النوخبة وهذا مما يؤهله للوصول إلى المرحلة الثالثة و هي مرحلة الموازنة السياسية أي تقسيم السلطة مابين الشعب و الحكومة و ممارسة الشعب لكافة حقوقه المشروعة والتخلص من الخيال السياسي وتوسيع رؤى الشعب في النظر إلى العملية السياسية بشكلها الصحيح بعيداً عن المشاعر الحزبية و المقيدة للفكر و بدأ الشعب الكوردي يعيش الأحداث السياسية حسب الزمن

السياسي وعدم الاختلاط مابين الحقوق الشخصية والذاتية و الحقوق المشروعة للشعب وتحديد المبادئ الأساسية لبناء دولة القانون و والمؤسسات و رسم ملامح السلطات الثلاث وكيفية الفصل بينهم و هو السلطة التشريعية و السلطة ا لقضائية و السلطة التنفيذية وكيفيته الولوج إلى بطون الفكرة الأساسية و هو بناء مجتمع سليم سياسياً و فكرياً و اجتماعياً و اقتصادياً حتى يتم فعلاً تغير مجرى التاريخ و بناء بداية إنسانية جديدة ومنها قانون جديد للحياة قانوناً يعلم الناس معنى العدل والأنصاف قانوناً يرتاح تحت ظله الجميع. ثم بدأ تحويل باقي أجزاء العراق من تحت يد السلطة الدكتاتورية ألى أحضان دكتاتورية ألأحزاب

بعد تحرير العراق من السلطة الدكتاتورية بدأ مشكلة أخرى و هو تحديد العنوان السياسية الصحيح للعراق، و يسب غياب المرتكزات الأساسية لبناء سياسي صحيح تم عنونة العراق بدولة قانونية مؤسساتية ديمقراطية و هذا بعيد كل البعد عن الواقع السياسي الصحيح للعراق، لان الشعب بعيد كل البعد عن دوره الحقيقي رأس الساحة السياسية و لا يمكن له المشاركة في إصدار قرارات سياسية و لا تحديد بناء الدولة الجديدة فهذا الخيال السياسي والتناقض مابين الشعارات السياسية و واقع الساحة السياسية قد اثر كثيراً على المسيرة السياسية بشكل عام و على التجربة الديمقراطية بشكل خاص فعدم التوافق مابين الزمن السياسي وسياسية الزمن و التعريف الخاطئ للمصطلحات السياسية مما اثر على مجريات الأحداث و كان المقتظى بيان الواقع الحقيقي للساحة السياسية بعد تغير السلطة في العراق بمساعدة قوة خارجية فتلك التغير و الذي لم يكن بفعل ثورة فكرية جماهيرية مما سبب خلل كبير في العملية السياسية فعدم تأهيل الشعب لممارسة عنوان سياسي جديد و عدم قدرته على ممارسة نشاطاته و معرفة موقعه الحقيقي داخل الساحة السياسية مما كون فكرة سياسية خاطئة عن مدى و أهمية التحولات السياسية فهناك فرق مابين التغير في السلطة و التغير في العنوان السياسي و تحديدها يعتمد على مصدر تلك التغير فان كان التغير بفعل قوة خارجية فالتغير يكون في السلطة فقط إما أذا كان التغير بفعل ثورة فكرية جماهيرية فأن التغير يكون في العنوان السياسي ولهذا فأن التحول السياسي في العراق كان في السلطة فقط لا في العنوان السياسي و كان الأولى على الأحزاب السياسي تحديد خطتهم السياسي على هذا الأساس ومحاولة الخروج من هذه الأزمة السياسية

لا التحايل و ابتكار عنوان سياسي بعيد عن الواقع الحقيقي فالعنوان السياسي الصحيح للعراق أنها تخلصت من دكتاتورية الحزب الواحد وأصبح في مطاف المرحلة الثانية من مراحل الوصول إلى بداية العنوان السياسي الصحيح فالمرحلة الثانية هي تاسيس دولة الأحزاب فهذا هو العنوان السياسي الحقيقي للعراق فيها يكون الأحزاب السياسية صاحب القرار السياسي و لا دور للشعب في ممارسة حقوقه المشروعة حيث يكون الدولة دولة حزبية صرفة و الدستور لائحة سياسية حزبيه و وسيلة لتحقيق الأهداف الحزبية بعيدا عن حقوق الشعب حيث لا أعلو ية للدستور و لا سمو له في هذا النوع من النظام هنا بدأ المأساة السياسية في العراق حيث تم بناء مؤسسات حزبيه تحت شعار الديمقراطية و القانون أن التناقض مابين الزمن السياسي وسياسة الزمن والحديث عن زمن سياسي لم يأتي و إحداث لم نعشها مما جعل الشعب يعيش في إطار غيبوبة سياسية لا يعرف فيها نوعية التغير السياسي ومكانته داخل الساحة السياسية فعدم مشاركة الشعب في تلك الإحداث مما أخر العلمية السياسية و جرى. بمجريات الإحداث نحو الفوضى السياسي بعيدا عن البداية السياسية الصحيحة نحو بناء كيان قانوني صحيح للدولة هكذا بدأ المرحلة الثانية بعد تغير السلطة وهي مرحلة دولة الأحزاب حيث سيطر فيها الأحزاب السياسية على مقاليد الحكم وأصبحوا هم الحكم والحاكم في إن واحد و عنون لأنفسهم عناوين عديدة مما جعل المسرحية السياسية يعود كرة أخرى تحت عنوان جديد كان الأولى على الأحزاب السياسية بعد التغير الذي حدث في السلطة و التخلص من الحكم الدكتاتوري التعامل مع الواقع السياسي وتجيد عنوان سياسي يتوافق مع حقيقة المصطلحات و المعاني السياسية المكتسبة و الذي يمكن إن يعيش الشعب إحداثها دون بيان خيال سياسي فالعمل بالمنطق السياسي الصحيح كان يتوجب على الأحزاب السياسية دراسة الوضع السياسي للعراق بعد الإحداث و محاولة الوصول إلى تخطيط سياسي يلائم الوعي السياسي للشعب و مجريات الأحداث داخل الساحة السياسية و محاولة تأهيل أنفسهم أولا لمواجهة تلك الإحداث و التغيرات الجديدة وتعريف المصطلحات السياسيةحسب الزمن السياسي و من ثم تربية الشعب تربية فكرية و سياسية لغرض تأهيلهم لكفيه ممارسة حقوقهم المشروعة و المشاركة في تحديد أهم مرتكز لبناء دولة القانون والمؤسسات و هو الدستور دون تفرد الأحزاب السياسية

بإصدار تلك لدستور و بيان بنودها حسب مصالحهم فعدم أشراك الشعب في إصدار الدستور الجديد مما يجعل تلك الدستور لائحة سياسية و حزبية صرفة مما يمحيها سموها واعلويتها كأعلى مراتب القانون و الذي يتم من خلالها تحديد سلطات الدولة و صدورها وبيان صلاحية الحكومة و حدود سلطتها كما يحدد من خلالها ما للفرد من حقوق و ما عليه من واجبات فالدستور عندما يصبح لائحة حزبية مما يجعل التاريخ يعاد إدراجه من جديد ويكون كمثيلتها من الدساتير العراقية الذي صدر في عهد الدكتاتورية حيث كما نعلم بانا تلك الدساتير كانت تتضمن بنود كثيرة يتحدث عن حقوق الشعب وحرية الرأي و حرية الصحافة لكن بسبب عدم مشاركة الشعب في إصدار تلك الدستور ما يجعل بنودها حبر على ورق حيث لا يستطع الشعب حماية تلك الحقوق و لا يوجد أي جهة يستطع إجبار الحكومة على الالتزام بحدود سلطتها وتطبيق بنود تلك الدستور فالخروج من تلك المأزق السياسي هو بناء العقول السياسية وتربية الشعب تربية سياسية صحيحة متوافقة مع واقع الساحة السياسية والزمن السياسي و التدرج في الوصول إلى معالم الديمقراطية حسب سلطة الشعب و قدرته على إصدار القرار السياسي وصنع الأحداث فعند الالتزام بتلك الخطوات السياسية يمكن تخطى المرحلة الثانية أي مرحلة دولة الأحزاب والتوجه نحو المرحلة الثالثة من مراحل الوصول إلى بداية.

حياة سياسية جديدة هي مرحلة تاسيس سلطة ألنخبة السياسية و التي فيها يشارك العقول السياسية المتزنة و الكفؤة و المستقلة في تقلد المناصب السياسية و الحكومة وخوصوصا اكتساب المقاعد البرلمانية فعند ذلك الوقت يتحقق الموازنة السياسية و لا يكون الأحزاب السياسية صاحب القرار السياسي الوحيد داخل الدولة وتنتهى سيطرتها الكلية على كل المؤسسات الحكومية و المؤسسات المدنية و سلطة الصحافة و البرلمان و بهذا يتوجه الدولة نحو المرحلة الرابعة وهي مرحلة الموازنة السياسية ومن ثم التوجه نحو بداية الحياة السياسية الجديدة و الذي فيه يتوازن القوى السياسية داخل الساحة السياسية و يأخذ الشعب دوره الحقيقي في ممارسة حقوقها المشروعة و اكتسابها وقدرته على الحفاظ عليها من أي خروقات من قبل أية جهة كانت حكومية أو حزبية ويبدا العمل بمبدا الفصل بين السلطات الثلاث السلطة التشريعية، والسلطة القضائية و السلطة التنفيذية و منها يتحدد معالم دولة القانون و يظهر

بواردر السلطة الرابعة و هي سلطة الصحافة فسلطة الصحافة يعبر عن أعلى مستويات الوعي السياسي للشعب حيث فيها يمارس كل حقوقها المشروعة و المحددة كما يكون الشعب صاحب القرار في تحديد المنافسة المشروعة بين الأحزاب السياسية. فان لم يكن للشعب سلطة فلا يتحقق تلك المنافسة بين الأحزاب لغرض خدمة الشعب من اجل الوصول إلى رضاءه ومن ثم كسب ثقته والحفاظ على مستواه داخل الساحة السياسية إذا يصبح الشعب مصدر تحديد العنوان السياسية للدولة وقاعدة لبناء دولة المؤسسات وأساس المنافسة المشروعة بين الأحزاب السياسية و مساند للدستور للوصول إلى اعلويته كأعلى مراتب القانون ويعطيها قوة وسمو في منحى من أي تدخل سياسى كما يعطى للبرلمان صفته الحقيقي و هو الجهة المراقبة لأعمال الحكومة وليس المكملة لأعمالها و تخاضى النظر عن الخروقات الحزبية إثناء اصدرا القرارات السياسية.

لغة الحوار السياسي مستوى سياسي رفيع و يعتبرمحور سياسي جديد للشعب و الأحزاب السياسية فيها يكون الشعب مصدر للقرارات ومعنون للعنوان السياسي للساحة السياسية وأساس لتحديد ماهيته الزمن السياسي و معرف للمصطلحات و الكلمات السياسية الجديدة و محقق الموازنة بين الواقع الأحداث فتهيأ الأسس السلمية لبناء واقع سياسي صحيح وبداية حقيقية لمسيرة سياسية جديدة يكون العامل الأساسي للوصول إلى لغة الحوار السياسي و الذي فيها يتوصل الأحزاب السياسية إلى اتجاه سياسي واحد واتفاق بالنسبة لكيفية أدارة الدولة وحل المشاكل السياسية العالقة و تقارب و جهات النظر فعندما يكون هناك هدف سياسي واحده وهو خدمة الشعب والوصول إلى رضاءه وثقته ينمحي الأهداف الحزبية الصرفة كأساس لبدء الحوار السياسي ولهذا فان المسيرة السياسية تأخذ مجراها الحقيقي و الصحيح ويتحدد المشاكل السياسية وكيفية حلها على أساس واقع الأحداث ومستوى الوعي السياسي للشعب. أذن الحديث عن زمن سياسي جديد لم يأتي دوره بعد في العراق اليوم والمصطلحات والكلمات السياسية لا يمكن تعريفها يسبب تأخر الأحداث السياسية و عدم القدرة على تسابق الزمن لهذا فان الأزمة السياسية يزداد يوم بعد يوم بسبب غياب سلطة الشعب و عدم مشاركته في العملية السياسية وإصدار القرارات والتحايل ورفع شعارات حزبية بعيد كل البعد عن واقع الأحداث مما جعل الشعب يفقد الثقة بكل الكلمات و المعاني السياسية الذي كان يأمل ان يعشها بعد

التخلص من سلطة الحزب الواحد كما فقد الثقة بكلمة العدل و الأنصاف مما جعلها يعيش في غيبوبة سياسية فالحديث عن سلطة الشعب ليس ألا كلمات وشعارات يحقق الأحزاب السياسية أهدافها الخاصة من وراءها ففي المعادلات السياسية الغامضة و من خلال معرفة التناقض مابين الزمن السياسي وسياسة الزمن و اكتشاف الخيال السياسي و الذي لا يتفق مع المنطق الحقيقي لواقع الإحداث يجعل لغة الحوار السياسي بمعناه الحقيقي أساس لحل كل الأزمات السياسية والنهوض بالشعب من حالة الركود السياسي والتجمد الفكري و فتح طاقته من اجل المشاركة في العملية السياسية وإعادة التوازن إلى الساحة عند ذلك الوقت نستطيع بان نقول بان شمس الحرية قد أشر قت على العراق بعد الظلام الحالك الذي كان يعيش فيها كل العقول المفكرة والذي كان يهدف إلى تأسيس منطق سياسي جديد يعود بالميزان الى نصابه ا لحقيقي من الاعتدال فالأمم السابقة لم يصل الى ما هو عليه من ضمانات لحماية حقوق الإنسان وقطع شوط كبير في العلمية السياسية و تدرجات الوصول إلى الديمقراطية ألا بالكفاح والنضال الشعبي تحت ظل قيادات فكرية و سياسية ونوخب فكرية استطاعوا أن يرسموا لتلك الشعوب مسيرة الحياة و كيفية التعامل مع الأحداث من خلال بناء و تأسيس مدارس فكرية و الذي من خلاله يتم تربية الشعب تربية سياسية و قانونية سلمية و بيان كيفية ضمان حقوقهم المشروعة و الحفاظ على تلك الحقوق .

ألمواقع ألسياسية يعتبرألموقع ألسياسي أطار لمحاور سياسية حزبية وشعبية كما يعتبر عنوان لسلطة ألنخب ألمستقلة يتجسد من خلاله دوره ألفعال في قيادة ألشعب ووضع برنامج فكري منظم يحلل ألمعادلات ألسياسية ألغامضة ويعنون توجهات ألأحزاب وماهية أهدافهم كما يتحدد من خلاله ألتدرج ألزمني للأحداث .

ألواقع ألسياسي يعتبر ألواقع ألسياسي قاعدة فكرية وسياسية وزمنية يبن مضمون كل ألتوجهات وطبيعة ألعلاقة مابين ألحركات ألفكرية وعنوان ألنظام ألسياسي.

ألغيبوبة ألسياسية هو ألأطار ألمصطنع لتجميل معالم ألدكتاتورية وألحرية ألمقيدة دوما يعمل ألأحزاب ألسياسية من أجل أيصال ألشعب أليه لغرض حصانة مكتسباتهم ألحزبية من أي حركة مناهضة لبرنامجهم.

مصيدة ألمعانات ألأنسانية يعتبر ألمعانات ألأنسانية وألحرمان من ألحقوق مصدر لتأسيس حركات فكرية جديدة يتأهل من خلاله ألشعب وألنخب ألمستقلة للتحول نحو مرحلة جديدة وهي مرحلة معرفة حقوقهم ومواقهم داخل ألساحة وكيفية أكتسابه وألحفاظ علية ولكن تلك ألمعانات يتحول ألى مصيدة سياسية يفقد من خلاله ألشعب معالم جديدة عندما يسيطر ألفكر ألحزبي على توجهات ألشعب ويتصدر برنامجه ألحزبي معالم ألأنسانية حينها يستطيع كل أطار فكري غير منظم أستغلال ألمعانات ألأنسانية وألخلل ألسياسي داخل ألساحة وأبراز وجوده ألمعدوم تحت عنوان ألفكر ألمعارض وسد ألمجال أمام ظهور حركات فكرية حقيقية لتجسيد مفاهيمه .

ألمنافسة المتوازنة: هي عنوان للتوازن السياسي د اخل ألساحة ومترجم لدرجة ألوعي ألسياسي للشعب حيث يصل ألشعب ألى مستوى ألمشاركة في ألعملية ألساسية وتحديد مصادر ألسلطات وعناوين ألتوجهات ألحزبية كما يصبح متطلبات ألشعب محور لتلك ألمنافسات ألحزبية .

ألمنافسة ألحزبية ألصرفة : هي عنوان لحلقة حزبية مغلقة لادور للشعب داخل ألعملية ألسياسية ألوصول ألى أكتساب ألمصالح ألشخصية هو مصدر منافسة ألأحزاب يطغي ألصفة ألحزبية على عناوين جميع ألتوجهات الفكرية .

ألاحتيال ألسياسي : هي وسيلة ألأحزاب ألسياسية لتشويه ألحقائق عن طريق تأسيس مؤسسات أعلامية حزبية تحت عنوان مؤسسات مستقلة حيث يبرمج ألاحزاب ألسياسية تلك ألمؤسسات لكيفية عرض ألخروقات بطريقة محصنة وفي نفس ألوقت خلق قنوات لتفريغ ألكبت ألنفسي لدى ألشعب نتيجة ألفساد ألأداري للحكومة وسد ألمجال أمام قنوات فكرية حقيقة للظهور وتغير مسار ألعملية ألسياسية.

ألتنظيم السياسي والفكري: هي محاور حزبية منظمة ومتوافقة مع تدرج ألزمن ألسياسي وتساير مواقع ألأحداث فالعمل ضمن أسس فكرية منطقية توضح جميع ألتوجهات ألمقترحة لمعالجة ألأزمات ألسياسية .

ألتناقض ألسياسي : هو عدم ألتوافق ما بين تساير ألأحداث وتوجهات ألأحزاب ألسياسية وأطار ألزمن ألفكري وسياسة ألزمن.

معادلات سياسية غامضة تجسدة من خلاله مفاهيم أنسانية وحزبية وأصبح ألمحور ألأساسي لترجمة ألأحداث وتعريف ألمصطلحات ألسياسية ألمستوردة بحيث أثر على كينونة ألحركات ألفكرية فكل كلمة أو مصطلح سياسي يجب أن يندرج تحت أطاره ألزمني وألفكري ألمحدد.

مفاهيم فكرية عديدة يتفقد ألتنظيم والتوضيح وأطارت جديدة تظهر مع كل تحول سلطوي وأنظمة سياسية ثابتة تبرمج ألساحة على نفس ألأطارألسياسي ألسابق .

ألتوجه ألسياسي هو برنامج حزبي يتحدد أطاره حسب ألعنوان ألسياسي للساحة ومؤهلات ألشعب ودرجة تفاعله مع ألعملية ألسياسية ومدى قدرته على ترجمة ألواقع ألسياسي ومعرفة تدرج ألأحداث وتساير ألزمن ألفكري .

في كثير الدول و في فرنسا نفسها لذا فان الحكومة الفرنسية مقابل تلك الصلاحيات الواسعة التي صارت تتمتع بها من خلال نظرية السيادة الذي ابتكرها مجلس القضاء الفرنسي أعطت لتلك المجلس ألحق في إصدار قرارات قانونية باتة قابلة للتنفيذ دون الرجوع إلى مصادقة الحكومة أحس الفقهاء القانونين بخطورة تلك الصلاحيات الواسعة ألممنوحة لها من خلال نظرية السيادة لذا ابتكر القانونين فكرة رقابة أعمال الحكومية من قبل البرلمان لم تنتهي محاولة الحكومة في البحث عن أفكار سياسية جديدة لغرض توسيع صلاحيته لذا ابتكر نظرية سياسية أخرى و هي نظرية الظروف الطارئة من خلال تلك النظرية أصبحت الحكومة صاحب سلطة إصدار قرارات يحمل قوة القانون دون اللجوء إلى البرلمان وحجة الحكومة في التمتع بهذه الصلاحية هو إن القانون يحتاج إلى مراحل و فترة زمنية لكي يصدر بالطريقةألقانونية المعتادة من خلال البرلمان أو السلطة التشريعية و في حالة الظروف الطارئة أي عند حدوث كوارث أو حالات طارئة و استثنائية و الذي يحتاج علاجها إلى حل سريع لا يمكن انتظار إصدار قانون بشكلها المعتاد لذا يجب من خلال تدخل سريع معالجة الأمر الطارئ لذا أعطت الحكومة لنفسها حق إصدار قرارات تحمل قوة القانون أثناء الظروف الطارئة و بها أكتسبت الحكومة صلاحية

واسعة لذا فكر القانونين في كيفية حماية حقوق الشعب من تلك الصلاحية الواسعة لذا حددوا صلاحية الحكومة أثناء الحالة الطارئة بأنها لا يجوز لها حل البرلمان أثناء حدوث حالة الطارئة واستخدام حقها في إصدار قرارات يحمل قوة القانون نلاحظ بان الحكومة دوماً تحاول صنع حجج كثيرة من اجل توسيع صلاحيتها ونفوذها فالشعب و حقوقها يكون في مأمن في دول وصل إلى مستوى السياسي و القانوني الراقي و الذي يكون فيها للشعب حق ممارسة السلطة و المشاركة في العملة السياسية إما الدول المستوردة لتلك الأفكار السياسية دون وجود قاعدة متينة يمكن من خلالها بدأ مسيرة التوازن السياسي وبناء الحصن القانوني لمنع تجاوزات الحكومة على الحقوق المشروعة للشعب أو التفرد بالسلطة دون الاعتراف بسلطة الشعب ففكرة التوازن السياسي و تقسيم السلطة لا يمكن الحدوث عشوائيا و فجأة و إنما هي نتيجة لكفاح شعبي و نظام فكري وسياسي مدروس فيها تخطت الشعب مرحلة ألسياسة العشوائية و أصبح في مستوى من الوعي السياسي و القدرة و السلطة الذي يستطيع بهم اكتساب حقوقها و الحفاظ عليها في الوقت نفسه فتلك ألأسس و ذلك البناء يحتاج إلى مواد أولية لكي يصبح لتلك ألبناء قاعدة سليمة و متينة يمكن على.

بين الواقع و الخيال و مابين التناقض في تجيد المفاهيم السياسية و واقع الحقيقي للأحداث و عدم التوافق بين الزمن السياسي و سياسية الزمن دوماً تتحدث عن عناوين لم تكن من مجسديها و عن أفكار لا نعرف مصدرها نعدم وجود قاعدة متينة لبناء سياسي سليم مما يجعل الساحة السياسية عرظة لكل الانقلابات الفكرية و زعزعة القرارات السياسية و عدم الوصول إلى اتفاق سياسي لكيفية أدارة الدولة بعد ألتغيرات الذي حدث في السلطة. فالديمقراطية ليست منحة تعطى من قبل أية حكومة أو حزب سياسي و أنماهوحق يأخذه الشعب نتيجة لقدرته على ممارسة نشاطاتها داخل الساحة السياسية فإلى أي مدى يصل ألشعب من الوعي السياسي و المشاركة في السلطة إلى ذلك الحد يتم تجيد الفكر السياسي الجديد و التوجه نحو المسار الصحيح لمسيرة الديمقراطية فتحديد العنوان السياسي الصحيح للدولة بعد التغيرات الذي يحدث في السلطة له الدور الكبير في كيفية البدء بالعملية السياسية الجديدة ونجاح الخطة السياسية لمواجهة الأحداث فدولة العراق بعد عقود من الزمن من المعانات في ظل حكومة

دكتاتورية طمس فيها كل المعاني الإنسانية ومحاولة زرع الفتن الطائفية بين مكونات الدولة فعندما تغير النظام السياسي في العراق وانتهى مرحلة حكومة الحزب الواحد بدا مرحلة ثانية في التاريخ السياسي للدولة و هي مرحلة بيان الواقع الحقيقي للساحة السياسية و هي الدمار الفكري و الاجتماعي الذي أحدثه النظام السابق وفقد فيها الشعب الإحساس بكلمة العدل و القانون لأنه كان دوما يلاحظ طوال عقود كثيرة تناقض كبير مابين ما هو مذكور في الدساتير العراقية من بنود يتضمن مبادئ حقوق الإنسان و عن حرية إبداء الرأي و حق الانتخاب و الترشيح و ما هو فعلاً ما يطبق داخل الساحة العراقية و الذي هو بعيد كل البعد عن تلك الكلمات و الشعارات السياسية حيث حرم الشعب من ابسط الحقوق البشرية و هو حق الإحساس بأنسانيته و حق العيش بأمان هذا مما أوصل الشعب إلى مطاف حياة بلا أسس و مبادئ و أفكار حقيقة و انزل من الوعي السياسي و الاجتماعي و الثقافي إلى مستوى لا يمكن معها ألتأقلم مع عناوين سياسية جديدة أو تغيرات فعلية يحدث داخل الساحة السياسية ولهذا فعندما حدث تغير في السلطة أصبح الشعب إمام مأزق سياسي جديد. هو كيفية التعامل مع الواقع السياسي الجديد وكيفية بناء قاعدة سليمة لمواجهة التغيرات التي حدث و تأسيس بوادر فكرة جديدة يغير مجرى الأحداث نحو الاتجاه السياسي الصحيح الذي يوجه الدولة نحو حكومة الموئسات ولمدنية فبدل من مواجهة الواقع السياسي قام الأحزاب السياسية في العراق بتجسيد خيال سياسي و هو إعلان العراق كدولة قانونية ديمقراطية مؤسساتية ذات أسس و نظام و دستور له اعلويته على كل السلطات مما بدا المسرحية السياسية من جديد و يحاولون مرة أخرى أعطاء دور البطولة للشعب في صنع قراراتهم الحزبية و أهدافهم الخاصة، و فعلا تم وضع دستور سياسي و حزبي باسم الاستفتاء و دستور الشعب و الذي لا يملك الشعب فيها حق ممارسة حقوقها المشروعة و على أساس تلك الدستور تم بناء و تأسيس مؤسسات الدولة و تحديد ألمناصب الحكومية ثم تشكيل الحكومة و الذي يعتبر حكومة الأحزاب و تشكل البرلمان و الذي لا يتعدى ألا مؤسسة حزبية تتقيد ممثلوها بأهداف الكيانات الحزبية بعيدا عن دور الشعب والنوخب الفكرية المستقلةفي ممارسة حقها في أدارة الدولة وتقلد ألمناصب ألحكومية و السياسية كما سيطر الأحزاب السياسية عن طريق المؤسسات الإعلامية على الصحافة و

القنوات الفضائية وعلى الساحة الإعلامية تحت اسم أعلام مستقل أو صحافة مستقلة محاولة اللعب بالحقائق والنطق بالكلمات في غير موقعها الحقيقي مما أخر العلمية السياسية و جعلها في غير أتجاهها الصحيح و احدث فجوة كبيرة ما بين الشعب و الأحداث السياسية من جهة و بين الأحزاب السياسية والساحة السياسية من جهة أخرى و هذا له تأثير كبير على مستقبل الساحة السياسية مما يجعل الأحزاب السياسية يدورن في حلقة مغلقة لا يمكن لهم الوصول إلى اتفاق سياسي لكيفية أدارة الدولة حيث أن الشعب هو مصدر الحوار السياسي و بما إن الشعب ذو مشاركة معدومة في العلمية السياسية لذا فان الواقع السياسي للعراق فيها خلل كبير لذا لا يمكن معرفة العنوان السياسي للأحداث الذي يحدث داخل الساحة السياسية لان الفوضى السياسي و العشوائية في وضع الخطة الحزبية هو أساس بيان الواقع الحقيقي للأحداث وقدخلف أزمات سياسية عديدة بعد التخلص من النظام السابق و دكتاتورية الحزب الواحد لم يخطو العراق خطوة جدية نحو بداية تاريخ سياسي جديد فعدم الاعتراف بواقع العراق بعد التغيرات في السلطة و عدم بيان العنوان السياسي الجديد و محاولة تجسيد خيال السياسي يمحي أساس كل التوقعات الحقيقة لغرض ألنهوض بالشعب و الدولة بيد النكسات السياسية و القانونية و الاجتماعية و الاقتصادية الذي أحدثه النظام السابق فنحن لا نريد أن نقلل من أهمية التغيرات السياسية في العراق و لا ننفي جهود الشعب من اجل الوصول إلى حقوقها المشروعة و لا دور ألنوخب الفكرية و محاولتهم أعادة التوازن السياسي رغم حالة اليأس الذي اصحبوا فيها بسب حرمانهم في المشاركة السياسية الفعلية و لكن نريد إن نبين الواقع السياسي و العنوان الحقيقي للعراق و سبب تأخر العلمية السياسية و كيفية علاج تلك الأزمة السياسية و البدء بالبداية السياسية و الإنسانية الصحيحة حتى يتم فعلا بناء دولة المؤسسات و لهذا يجب تغير الواقع السياسي في العراق ويعيش الشعب الأحداث و العنوان السياسية حسب الزمن السياسي و بيان واقع الأحدث و العنوان السياسي الصحيح والخلل السياسي الذي تعاني منها الدولة بعد التغير الذي حدث في السلطة و النظام ومحاولة أعادة التوازن السياسي و ذلك باشتراك في العلمية السياسية و إيصال الشعب إلى المستوى الذي يعتبرون أنفسهم صاحب تلك الأحداث والمسؤل عن بناء دولة جديدة بكل مؤسساتها فعندما يصبح الشعب طرفا

رئيسيا في العملية السياسية يبدأ فعلا مرحلة جديدة طالما انتظرها الشعب العراقي بعد التخلص من النظام السابق و هو الوصول إلى بناء حكومة الشعب و دولة القانون وان يستطيع ألنوخب الفكرية المستقلة من تقلد المناصب ألحكومية و السياسية عند ذلك الوقت يتحول العنوانين السياسية من عنوانين حزبية صرفة إلى عناوين فكرية و شعبية يعرف فيها الفرد دوره الحقيقي من تلك التغيرات و موقعه من الاحداث فاساس البداية السياسية الجديدة هو الوصول إلى مرحلة سلطة ألنوخبة و الذي يستطع ألنخب الفكرية و السياسية المستقلة المشاركة بالعملية السياسية و تقلد المناصب ألحكومية و السياسية و بذلك يبدأ مرحلة التوازن السياسي و تاهياة الشعب و توعيته سياسيا و قانونيا لغرض اخذ مركزه الحقيقي داخل الساحة السياسية كأساس للإصدار القرارات السياسية و العنوان السياسي و مركز حقيقي لتعريف المصطلحات السياسية وتجسيد المعاني الفكرية في موقعه الحقيقي من الأحداث هذا الأمر يجعل ألمنافسة الحزبية المشروعة أساس لكيفية إبداء العمل السياسي و الحزبي و الذي يكون هدفه الأساس الوصول إلى رضاء الشعب عن طريق مشاريع مشاريع خدمية و ضمان اكبر قدر ممكن من الحقوق المشروعة للشعب فتلك المنافسة يطور العلمية السياسية ويوجه الدولة نحو أبواب حياة سياسية منتظمة و يبدأ بداية إنسانية في ظل قانون جديد للحياة فالحديث عن معالم دولة القانون و المؤسسات لم يأتي دوره بعد حيث يجب أولا. توفير الأسس السلمية لبناء معالم حياة سياسية جديدة و من ثم رسم الخطة السياسية الواقعية الذي يلاءم ألساحة ألسياسية و المستوى الوعي الفكري للشعب عند ذلك الوقت يصبح لغة الحوار السياسي هي أساس حل كل مشكلة سياسية تواجه الساحة السياسية و من خلاله يتقارب الآراء الحزبية حول الأهداف الأساسية و الذي يخص حقوق الشعب مثلث أللغة هي نتيجة للتوازن السياسي و الوعي السياسي ألبارز للشعب و الذي يفرض على الأحزاب السياسية تغير خطتهم الحزبية واحتساب الشعب كركن أساسي عند بدء ألمنافسات السياسية بين الأحزاب فعندما يصبح الشعب طرفا في المعادلات السياسية يتغير الوضع السياسي و البرنامج المدروس حول كيفية بناء حياة جديدة مبنية على أساس العدل في تقسيم المناصب الحكومية و السياسية و يكون فيها الكفاءة السياسية والعلمية هو المقياس في تحديد الشخصية ألمناسبة في تقلد أي منصب حكومي أو سياسي.

عان الأكراد من الظلم و الاستبداد و الإبادة و القتل الجماعي سنين طويلة و حرم من ادنى حقوقه المشروعة و هو حق الحياة و حرم من أموالها و أملاكه كما جرب عليه اقسى أنواع الأسلحة المحظورة دوليا وهي الأسلحة الكيماوية و الذي راح ضحيها الآلاف من العوائل الكوردية في مدينة هلبجة هي و قد ناضل الشعب الكوردي من اجل نيل حقوقه فترة طويلة من الزمن وضحى بشعبه و سال منه بحرمن الدماء و دوما كانت الأكراد ضحية الاتفاقات السياسية الدولية و الاقليمة فأي اتفاق سياسي و دولي في المنطقة و الذي كان العراق طرفا فيها كان على حساب هذا الشعب ألمنكوب استخدام عليه أقسى أنواع الأسلحة المحظورة دوليا و لم ينطق أي دولة بتلك المجزرة الذي حدث آنذاك حتى ظهر بوادر الأمل عندما عزل كوردستان عن باقي أجزاء العراق و خلص من أيادي الظلم و الاستبداد بدا مرحلة جديدة و وغامضة في كوردستان لم يستطيع السياسيون من الأكراد تحديد ووصف تلك التغير السياسي وكيفية التعامل مع واقع الأحداث ولهذا فان الساحة السياسية في كوردستان قد واجهت عقبات كثيرة سواء كانت عقبات سياسية أو اقتصادية أو فكرية حيث أصبح اقتصاديا يعاني من حصارين اقتصادين حصار من قبل الحكومة العراقية آنذاك محاولا الضغط على كوردستان لأفشال تلك العلمية السياسة الجديدة و حصار دولي شمل كوردستان أيظا كان العراق معاقبا به في فترة النظام السابق في ظل تلك الضغوطات ألمحلية و الاقليمة و الدولية أضافةإلى عدم وجود أرضية سياسية و ثقافية لترجمة المعاني السياسية الجديدة و تعريف المصطلحات السياسية الذي بدا يظهر بوادره مع التغيرات الذي حدث في كوردستان و عدم غوض السياسيون الأكراد مثل هذه التجربة أي العمل ضمن أطار منطقة مستقلة عن الحكومة المركزية و تنظيم أمورهم الاقتصادية و السياسية والعلمية و عدم تأهيل الأحزاب السياسية و الشعب الكوردي لكيفية التعامل مع واقع الأحداث و معرفة بداية المسيرة الجديد فتحديد بداية تلك ألمسيرة يحتاج إلى فكرة منطقية و ثقافة سياسية و وعي بارز للشعب و وجود مرتكزات وأسس سلمية لمعالجة الأزمات والعقبات الذي يواجهه داخل الساحة السياسية و كانت تلك المؤهلات غير متوفرة في تلك الوقت السياسي و هذا أمر طبيعي لشعب لم يجرب أبدا انسانيته وكيانه حيث كان دوما مسلوب ألأرادة فكيف في ظل تلك الحرمان يوضع أمام تجربة عسيرة وصعبة

للغاية وهو كيفية بناء حكومة و تاسسيس المؤسسات ألحكومية والبدء بتحديد مرتكزات و معالم الحياة السياسية الجديدة وعنونة الساحة السياسية كانت أهم المسائل الذي كان يجب ان يكون موضع اهتمام ألقادة و السياسيون الأكراد في حينه و لكن بسبب عدم وجود مؤهلات لتحديد تلك العنونة السياسية بدا و بالتحديد التقليدي لبيان الوضع السياسي وتعريف الكلمات السياسية بعيد عن واقع الأحداث و الزمن السياسي هذا الأمر قد اثر في البداية كثيرا على طبيعة العلمية السياسية و كيفية البدء ببداية مسيرة الديمقراطية فالقفز على تدرجات الزمن السياسي و عدم التعامل مع الأحداث و الأزمات السياسية و دراسته و محاولة وضع خطة سياسية لكيفية معالجة تلك الأزمات وتفعيل دور الشعب و محاولة تربيته التربية السياسية والقانونية الصحيحة لكي يكون طرفا مهما في العملية السياسية الجديدة حيث من خلالها ومن خلال التوافق بين الزمن السياسية و سياسية الزمن وتوافق العلاقة بين الشعب الكوردي و العملية السياسية و بين الشعب و الأحزاب السياسية ما جرى هو تحديد العنوان السياسي التقليدي ولكن بسب طبيعة الفكر الكوردي و ما عاناه من الظلم والاستبداد وطموحه التواق للوصول إلى حقوقه المشروعة الذي دوما كان محروما منها و طحومه في العيش في أطار حكم كوردستاني و كوردي يرسم ملامحه بنفسه يعمل من اجل أنجاح تجربته حتى يبرهن للعالم بان الأكراد لهم من المؤهلات والطموح و الأهداف و الثقافة ما يؤهلهم لبناء حياة سياسية جديدة وأيظا بفضل القادة السياسية للأكراد و حكمتهم في تلك الفترة و تعاملهم بحكمة مع الإحداث السياسية محاولة التوافق بين الطموح السياسية للأكراد وحساسية الوضع الإقليمي آنذاك لذا و بالجهود ألمتواصلة أعلن الأكراد حكومتهم و قاموا بتأسيس البرلمان وان كانت في البداية بالشكل التقليدي و لكن بال حسابات ألسياسية ومقارنة مع غيرها من التوجهات السياسية فانه كان بمثابة مرحلة نهوض فكري و سياسي و قفزت فوق الزمن السياسي ألمتدرج واكتسبت الساحة السياسية داخل كوردستان معاني و كلمات جديدة وأصبح يجاري الأحداث ويضع السياسيون خططهم السياسية على أساس التوقعات الواردة و أن لم يكن تلك الخطط بشكل منطقي و سليم بدا ألصراع مع الزمن السياسي في ظل إحداث غامضة لأنه لم يكن هناك كيان محدد يمكن فيها عنونة الحياة السياسية الجديدة وبدا تتوضح الرؤى يوما بعد يوم ويكتسب

الأحزاب السياسية الكوردية خبرات ما يؤهله أن تتأقلم مع طبيعة الساحة السياسية وان يتفهم واقع المنطقة وطبيعة الوعي السياسي للشعب و ما تتطلبه تلك الفترة الزمنية من جهود و محاولات جدية لغرض بناء كيان سياسي سليم يمكن بها بدا المسيرة الجديدة و التخلص من واقعية التقليد السياسي لتعريف الكلمات و المصطلحات السياسية بدا الحرب الإعلامي تشن على الحالة السياسية في كوردستان حول هدف الأكراد في إعلان دولة كوردية ومحاولة تقسيم العراق كان هذه الهدف جرم لا يمكن السماح به دوليا وإقليما على الرغم من السياسيون الأكراد لم يعلنوا نواياهم ولا في مخططهم السياسي حول مستقبل هذا الجزء ألمستقطع من ألعراق و المشمول بالحماية الدولية عندما اخذ المسيرة السياسية مجراها المنتظم وأصبح ألأفق السياسية واضحة نوعا ما و بعد إعلان حكومة كوردستان و برلمانها وبعد تأسيس المؤسسات الحكومة ثم اعلان عن الواقع السياسي لكوردستان وبيان هدف الأكراد و هو إعلان عن حكومة إقليم كوردستان كإقليم فيدرالي ضمن العراق هنا بدا الأكراد يبينون هدفهم السياسي على الرغم من أنها لم يكن تتوافق مع ألطموح السياسية و تاريخهم في النضال ضد الدكتاتورية و على الرغم من وجود كل المؤهلات الأساسية للإعلان دولة كوردية و هي توفير الشروط الأساسية الثلاث و هو الأرض و هو إقليم كوردستان و شرط الشعب و هو الشعب الكوردي وشرط الإقليم السياسي و هي الحكومة الكوردستانية لكن الأكراد أو ضحوا حسن نيتهم بأنهم يريدون العيش ضمن عراق موحد وانهم عازمون على البدء بالحياة السياسية الجديدة و تامين الحياة السياسية ألراقية و إخلاص الشعب العراقي كلها من السلطة الدكتاتورية عاش الأكراد في كنف ألمرحلة الثانية من مراحل الوصول إلى التجربة الديمقراطية و هي مرحلة حكومة الأحزاب و الذي فيه يسيطر الحزب السياسي على مقاليد الحكم و لا يوجد عنوان لسلطة الشعب و كيفية ممارسة حقه في المشاركة بالسلطة وصنع القرارات السياسية و بعد تحرير باقي أجزاء العراق من السلطة الدكتاتورية جدد الأكراد نواياهم السياسية بأنهم عازمون على العيش ضمن عراق فيدرالي و مدوا يد المساعدة إلى باقي العراق لغرض النهوض من جديد و بناء حياة سياسية منطقة و أنجاح العملية السياسية فيه حيث كان العراق بعد تغير النظام مدمرة تماما من كل ألنواحي وكانت لايمتلك ألأرضية والقوة التي تتمتع بها حكومة كوردستان لكنه

برهن ثانية بأنهم شعب على الرغم من الظلم واستبداء الذي تعرضوا له من دولة العراق ألا أنهم شعب تواقون إلى الحرية و العدل و النظام و أنهم يريدون العيش ضمن عراق واحد و بدا حكومة كوردستان بمحاولة بناء العراق سياسيا واقتصاديا و فكريا و لكن أعطاء العنوان السياسي الخاطئ للعراق بعد التخلص من النظام الدكتاتوري حيث رفع العراق إلى مطاف دولة القانون و المؤسسات و المدينة و الديمقراطية على الرغم من انه لا يملك أي مستلزمات لبناء الدولة و النهوض الفكري و السياسي فقاعدة العراق كانت مدمرة تماما و يحتاج النهضة السياسية و الفكرية و هذا لايمكن حدوثها عشوائيا وإنما يحتاج إلى زمن سياسي و وعي شعبي و إرادة الأحزاب في الوصول إلى قوى سياسي تؤهلهم لغرض اكتساب مبادئ و أفكار الحياة السياسية الجديدة و بالبدء بالمسيرة السياسية بالشكل الصحيح و محاولة خلق التوازن بين الزمن السياسي و سياسية الزمن و توثيق ألعلا قة مابين الأحزاب السياسية و واقع الساحة و بين الشعب و العملية السياسية حتى يتم من خلاله بناء الأسس ألسليمة لدولة القانون والمؤسسات تلك العنوان الخاطئ و العمل بموجها من قبل حكومة إقليم كوردستان من خلال علاقتها السياسية مع الحكومة العراقية بعد تشكيلها كان له تأثير كبير على واقع العملية السياسية بشكل عام و على أهداف الحكومة الكوردستانية بشكل خاص فالعراق كان فيه من الفوض السياسي مما جعل المسيرة السياسية أن تتوجه غير توجها الصحيح فالعراق أصبح في مطاف تأسيس دولة الأحزاب أي عندما يصل الأحزاب السياسية إلى اتفاق لكيفية أدارة الدولة عند ذلك الوقت يصل المستوى السياسي إلى المرحلة الثانية من مراحل الوصول إلى الديمقراطية وهي مرحلة دولة الأحزاب حيث يكون فيه الأحزاب السياسية صاحب القرار السياسي و لا دور للشعب في هذه المرحلة أضافه ألى أن الدستور هي لائحة سياسية و حزبية و وسيلة بايدى الأحزاب السياسية لغرض تحقيق أهدافهم الحزبية و لا سمو له كأعلى مراتب القانون لذا فان بنودها يكون عرضه للاختراق من قبل الحكومة و لا يوجد أية ضمانات قانونية لتطبيق أحكام الدستور كان يجب على السياسيون الأكراد التعامل مع الواقع السياسي الحقيقي للعراق وليس مع ألشعارات الحزبية ألمرفوعة و الوعود السياسية دون وجود أية ضمانات يمكن الاستناد عليها خلال المسيرة السياسية لغرض الوصول إلى الأهداف المنشودة إذن التغير في

العراق كان في السلطة فقط و ليس في العنوان السياسي ولهذا فان الدستور في العراق بعد التغيرات السياسية و التخلص من الدكتاتورية لا يختلف عن الدساتير العراقية السابقة حيث كانت تلك الدساتير تتضمن بنود أساسية محتواها هو تطبيق أحكام القانون وحرية أبداء ألرأى و حرية الصحافة ولكن بسب عدم أهمية تلك الدساتير و عدم وجود ضمانات لتطبيق أحكام القانون كون تلك الدساتير لم تكن ألا لائحة حزبية يستخدمها الحزب السياسي الحاكم من أجل تحقيق أهدافه الذاتية ولاحظنا كيف قامت الحكومة العراقية السابقة بأختراق بنود الدستور و خصوصا فيما يتضمن حقوق الشعب وخاصة الشعب الكوردي. فالدستور الجديد للعراق لا يختلف عن الدساتير السابقة عن الذي كان يصُدر في مراحل الحكم السابق للنظام لان العنوان السياسي للعراق لم يتغير بعد التغيرات الذي حدث في السلطة فالدستور ظل لائحة سياسية و حزبية صرفة لا سمو لها و لا ضمان لتطبيق بنودها و السبب يكمن في عدم مشاركة الشعب في العملية السياسية وإصدار القرارات فعندما لا يكون للشعب سلطة الاختيار و المشاركة السياسية عند ذلك الوقت يفقد الدستور و القانون قوتهما لان عنوان و سمو الدستور يعتمد على قدرة الشعب وسلطة حيث عن طريق سلطة الشعب يتم وضع الدستور السياسي في أطار قانوني سليم له سمو كما تحقق الضمانات لتطبيق أحكام القانون و الدستور فسلطة الشعب و الرأي العام و السلطة الرابعة الذي يتحقق عن طريق الوعي السياسي البارز للشعب هكذا التعامل الحكومة الكوردستانية مع العراق الجديد بسب احترام الأكراد للدستور و القانون وأيمانهم بحق الشعب في اكتساب حقوقهم المشروعة تعاملوا مع الساحة السياسية في ألعراق بشكل متناقض مع واقع الساحة نفسها حيث كان المفروض ان يكون تعاملهم على أساس العنوان السياسي الصحيح و هو أن العراق يعيش على مطاف تأسيس دولة الأحزاب و التي فيها يكون القرارات السياسية و الحزبية وتوجهاتها فوق أرادة القانون و الدستور لذا فان الأمر كان يتوجب التعامل بشكل واقعي مع الأحداث و محاولة معالجة الأزمة السياسية و البدء بالبداية الصحيحة و هو بناء الأسس السليمة الذي يمكن من خلاله البدء بالمسيرة السياسية المنطقية و الذي يتدرج فيها مراحل الوصول إلى الديمقراطية فبناء العلاقات السياسية على أساس عنوان صحيح يتناسب مع الزمن السياسي و درجة الوعي السياسي للشعب هو أساس

بناء قاعدة متينة لتجربة الحياة السياسية الجديد وتجسيد الأفكار و المصطلحات السياسية على ارض الواقع بشكل الذي يؤدي بالأحزاب السياسية الوصول إلى اتفاق سياسي حول كيفية أدارة الدولة عند ذلك الوقت يصل الدولة إلى المرحلة الثانية هو تأسيس دولة الأحزاب فهذه المرحلة هو أصعب المراحل السياسية التي قد تمر بها أية دولة بعد حدوث التغيرات السياسية و تغير السلطة بسب تدخل خارجي أي دون وجود أرضية متناسبة مع الأحداث الجديدة مما يولد الفوضى السياسي هنا يبقى على عاتق السياسيون كيفية الخروج من هذه الأزمة و تهيأت الجو السياسي ألمناسب لغرض تخطى المرحلة الثانية و التوجه نحو المرحلة الثالثة هي مرحلة سلطة ألنوخبة إذا نقطة ارتقاء الفكر السياسي والقانوني هو تأسيس مرحلة سلطة ألنوخبة و الذي يمكن من خلاله أن يشارك ألنوخب المستقلة و السياسية في العملية السياسية و تقلد ألمناصب الحكومية والسياسية عند ذلك الوقت يتم الوصول إلى التوازن السياسي و بها يصبح الشعب والدولة على أبواب الحياة السياسية الجديدة و التي يعتبر بداية مسيرة الديمقراطية و تحقيق الموازنة السياسية و هذا يؤهل الساحة السياسية للوصول إلى مرحلة جديدة و هي مرحلة الأمان و الاستقرار وان يلعب الشعب دوره في إعادة نصاب الميزان إلى مستواها الحقيقي من الاعتدال.
فالاستقرار السياسي والتوازن في القوي داخل الساحة السياسية له أهمية كبيرة في كيفية تجسيد الفكرة السياسية الصائبة و تعريف المصطلحات السياسية وبيان الحقائق فالمعادلات السياسية الغامضة لا يمكن ترجمتها ولا تحقيق توازنها إلا عندما يصبح الرؤى الصحيحة تجاه أية أزمة سياسية يمكن قد تواجه الساحة السياسية فلغة الحوار السياسي هي تعبير للتوازن السياسي و وصول الشعب إلى مستوى البارز و الرفيع من الوعي مما يؤهله كممارسة حقوقها في المشاركة في السلطة و حق ألمشاركة في إصدار القرارات المصيرية وخصوصا ما يخص حق من حقوق الشعب كما يعبر لغة الحوار السياسي عن بدأ مسيرة جديدة في المنافسة بين الأحزاب السياسية حيث يكون تلك المنافسة منافسته مشروعة من اجل خدمه الشعب و السعي لغرض الوصول إلى رخاءها لان بها يتحقق الأهداف الحزبية في الحفاظ على مستواها السياسي داخل الساحة و الوصول إلى مقاليد السلطة إذن دور الشعب فعال جدا في هذه المرحلة و يستطيع التحكم في تحديد مراكز القوى و تأسيس الخطة السياسية و البرنامج الاقتصادي الذي يفيد و يعبر عن

طموح الشعب إذن تحديد العنوان السياسي يعتمد على كيفية حدوث التغيرات السياسية و التخلص من السلطة الحاكمة فان كان حدوث هذا التغير عن طريق قوى خارجية بعيد عن ثورة الشعب أو الانقلاب العسكري هذا هو ما حدث في العراق حيث يكون الساحة السياسية غامضة ولا يتحدد فيها الطرق السياسية للوصول إلى بداية حياة جديدة و يكون الزمن السياسي متناقض تماما مع سياسية الزمن هنا يبدأ المأساة السياسية عندما لا يتفهم الأحزاب السياسية الواقع الحقيقي للساحة السياسية والقانونيةوعدم وجود قاعدة سليمة لبناء دولة يشاكلتها الأساسية و القانونية و وجود نقص في العملية السياسية بسب عدم مشاركة الشعب في تحديد معالم السلطة حيث لا يكون الجو السياسي ملائم لتلك المشاركة فتحديد المعنى السياسية الصحيح لأحداث يقلل من الأزمة السياسية لان تحديد المشكلة يمهد الطريق لغرض إيجاد الحلول المناسبة حيث التدرج في الزمن السياسي لمعالجة تلك الأزمة و لكل الاتفاق على الواقع و البدء ببيان خيال سياسي بعيد عن واقع الساحة السياسية و هذا ما حدث في العراق يؤدي إلى توسيع دائرة الكارثة السياسية و يبعد الشعب أكثر عن مساره الحقيقي و الدور الذي يجب إن يلعبه داخل الساحة لغرض تحويل التغير من تغير من السلطة إلى تغير في العنوان السياسي و ذلك بان يعيش الأحداث في زمن وقوعها و يعرف الكلمات و المصطلحات حيث معانيها و واقع الساحة السياسية و ما يمكن ضمانها من الحقوق و كيفية تحقيق الأهداف أما عندما يختار الأحزاب السياسية مسلك الخيال السياسي وتجسيد أفكار و معاني بعيد كل البعد عن واقع الساحة السياسية و حقيقية الزمن السياسي ويبدأ تحديد العنوان السياسي الخاطئ و هو عنونتها بدولة القانون والمؤسسات ورفع شعار الديمقراطية هذا الأمر يؤدي إلى ألتوجه نحو أطياف دولة الأحزاب و الذي يكون فيه الحزب السياسي كما ذكرنا سلفا صاحب القرار السياسي ويحرم ألشعب من ابسط حقوقها و لا يمكن له المشاركة في العلمية السياسية و إصدار القرارات السياسية. أما عندما تتغير السلطة عن طريق ثورة فكرية شعبية كما حدث في مصر فان واقعة العنوان السياسي يختلف كثيرا عن غيرها من الدول و خصوصا الدول الذي يتغير فيه السلطة عن طريق قوى خارجية بعيد عن أرادة الشعب.

الصراع مع السلطة الدكتاتورية و ممارسة بناء فكرة سياسية جديدة هو الهدف المشترك مابين العراق و جمهورية مصر العربية و لكن هناك اختلاف في طبيعة السلطة الدكتاتورية التي حكمت كلتا الدولتين فطبيعة السلطة الدكتاتورية التي حكمت العراق يختلف عن طبيعة السلطة الدكتاتورية التي حكمت مصر طوال سنين عديدة فالدكتاتورية في العراق و السلطة السابقة طمس كل مبادئ الإنسانية و جرب كل أنواع أساليب تعذيب الإنسانية و وسائل ألحرمان من الحقوق حيث جرب وسائل القتل و الإبادة الجماعية و الذي قتل من الشعب الكوردي عن طريق الإبادة الجماعية وعمليات الأنفال مئات الآلاف كما جرب على شعبه الأسلحة المحظورة دولياً و هي الأسلحة الكيماوية عندما استخدمها على مدينة هلبجة و الذي راح ضحيتها الآلاف من الأسر فنوع الدكتاتورية و طبيعتها أثرت على كيفية تغير السلطة حيث لم يستطيع الشعب العراقي نتيجة لطبيعة الدكتاتورية من تغير النظام عن طريق ثورة فكرية على الرغم من نضال الشعب العراقي و خصوصا الشعب الكوردي و الذي ضحى بالآلاف من اجل تحرير العراق من الظلم و الاستبداد و ناضل بالكفاح المسلح سنوات عديدة و لكن بسب الطبيعة الدكتاتورية للسلطة السابقة وطريقتها في التعامل مع الشعب و الذي لم يكتفي بأي أسلوب من اجل الحفاظ على سلطتها كما أنها كانت مساندة من قبل ألسياسة ألدولية و بهذا فان تجربة العراق السياسية تختلف عن تجربة دولة مصرألعربية فلم يكن بد ألا ان يتغير فيها النظام عن طريق قوة خارجية. ولهذا فان المرحلة السياسية في العراق وازدياد الأزمات السياسية داخل الساحة السياسية فيها طريقة تغير السلطة حيث دخل العراق مرحلة دولة الأحزاب و الذي يسطر فيها الأحزاب السياسية على كل مقاييس تحديد المرتكزات و لا قوة و سمو للدستور في تلك المرحلة وهناك صعوبة على الأحزاب السياسية الوصول إلى اتفاق سياسي لكيفية أدارة الدولة أما طبعيه السلطة الدكتاتورية في جمهورية مصر العربية يختلف كثيرا عن ما كان يحكم العراق حيث أنها تمسكت بالسلطة طوال سنين عديدة ولم يعطى المجال للشعب من ممارسة حقه في اختيار رئيس له و لكن لم يقتل الشعب المصري ما كان يقوم به السلطة الدكتاتورية في العراق ولم يستخدم الأسلحة الكيماوية على شعبه لغرض الحفاظ على سلطتها ولهذا فان طريقة تغير السلطة في مصر اختلف عن ما هو في العراق حيث تم تغير السلطة في جمهورية مصر

لعربية عن طريق أرادة الشعب و عن طريق قوة فكرية جماهيرية لذا فان التغير شمل العنوان السياسي و بدا الشعب المصري يعيش الأحداث السياسية حسب الزمن السياسي و ساعد وعيه السياسي ألبارز على ألممارسة في العملية السياسية و الشعب يكون هو صاحب القرار في تحديد العنوان السياسي للدولة واختيار رئيس حكومة يتوافق مع أراء الشعب هكذا فان الشعب المصري بدأ ألمسيرة ألسياسية الصحيحة لان الشعب هو مصدر تحديد كل المعاني السياسية و تعريف المصطلحات السياسية و أساس تطبيق بنود الدستور و المحافظ على حقوقها المشروعة و إعطائها السمو للدستور فمارسه الشعب لسلطتها له الدور الرئيسي في فرض المنافسة المشروعة بين الأحزاب السياسية لغرض تقدم كل واحد منهم مشروعه السياسي لكيفية خدمة الشعب. ومن ثم أعادة التوازن إلى الساحة السياسية و توضيح المعادلات السياسية الغامضة وتجسيد الأفكار السياسية على ارض ألواقع و بالبدا في صناعة الحياة فلكل فكرة سياسية أساس و قاعدة مثبت يجب أن يبنى عليها تلك الفكرة ولكل مصطلح سياسي تعريف خاص به حسب الوعي السياسة للشعب وحسب الزمن السياسي هكذا يتحدد الفكرة السياسة و العنوان السياسي لكل عملية تغير يحدث داخل الدولة.

عندما يتوافق الزمن السياسي مع سياسية الزمن حيث يرفع شعارات حزبية و سياسية فتلك القفزة الزمنية فوق الواقع الحقيقي للأحداث يؤدي إلى عرقلة العملية السياسية وتجسيد مفاهيم و معاني سياسية لا يمكن للشعب أن يعرف مضمونها و لا محتواها و كيفية نشؤها مما يفقد الناس الإحساس بالعدل و المعاني السامية و يبعد الحركة السياسية عن مسارها الحقيقي لبلوغ بداية التجربة الديمقراطية إذن الخيال السياسي يولد الفوضى السياسي داخل الساحة السياسية و عندها لا يستطيع الأحزاب السياسية الوصول إلى اتفاق سياسي و تعريف المصطلحات السياسية و محاولة إفهام الشعب بمضمونها و كيفية تجسديها على ارض الواقع و محاولة بيان التسلسل و التدرج السياسي لغرض الوصول إلى مراحل تطبيق الديمقراطية فعندما يحدث التغيرات السياسي في السلطة و لا يتبعها التغير في العنوان السياسي بسب مصدر تلك التغيرات حيث لم يكن الشعب طرف في أحداث تلك الواقع و أنما كانت ألتغير عن طريق قوة خارجية بعيد كل البعد عن الثورة الفكرية فبعد العنوان السياسي عن مصدر التغير الحقيقي يفقدها واقعية الزمن

المتدرج و الذي يتدرج فيها الأحداث حسب الوعي السياسي ويساعده على ألسيطرة على واقع الساحة السياسية وتنظيم الفكر السياسي بالشكل الذي يخدم الشعب و مصالحها و يجعل منه طرفا في تلك الأحداث السياسية و هذا مما يؤهل لشعب على التأقلم مع التغيرات السياسية ويفهم واقع الأحداث و دوره بناء و صناعة الحياة فتوثيق العلاقة مابين الشعب و الحركة السياسية و مابين الأحزاب السياسية و واقع الساحة السياسية يعبد التوازن إلى المعادلات السياسية و تخلصها من الغموض الذي يكتنفها و بها يزداد دائرة الغموض الفكري، عندما يصبح الدائرة الحزبية المغلقة أساس اختيار ألبرلمان هذا الأمر يحدث عندما يكشف الساحة السياسية الفوضى و عدم الاستقرار بسب ضعف الأحزاب السياسية و عدم وجود تكافؤ مابين الوعي السياسي الحزبي و واقع الأحداث ويسب غياب سلطة الشعب وحرمانه من تولي مهامه الحقيقي في ممارسة السلطة و تحديد حقوقه المشروعة و الحفاظ عليه من التدخلات الحزبية و الحكومية وحق انتخاب ممثلين حقيقين عنه للدفاع عن مكانته داخل الساحة السياسية و حق الترشيح لتولي المناصب الحكومية أو السياسية إذن الوعي السياسي للشعب و درجة مشاركته في العملية السياسية يحد عنوان السياسي للساحة السياسية و برنامج العمل الحزبي لكيفية ممارسة النشاطات السياسية وكيفية خدمة الشعب كما يحدد الوعي السياسي ونوعية القائمة المرشحة للانتخابات هل المشاركة تكون عن طريق قائمة حزبية مغلقة أم قائمة حزبية مفتوحة.

عندما ينحصر العملية السياسية في المرحلة الثانية من مراحل الوصول إلى تدرجات الديمقراطية كدولة العراق وهي مرحلة دولة الأحزاب و الذي ينعدم فيها سلطة الشعب و يكون السلطة الحزبية صاحبة القرار السياسي و مؤسس الدستور و مطبقها كما يكون المصلحة الحزبية فوق الدستور و القانون حيث لا يتعدى الدستور ألا لائحة حزبية و سياسية لا سمو له و لا يمكن ضمان تطبيق مبادئها و بنودها و لهذا فان العنوان السياسي داخل الدول لم يتغير فقط تغير نوع السلطة لذا فان ألحديث عن معالم دولة القانون و المؤسسات و الديمقراطية هي شعارات خيالية لا يتوافق مع الزمن السياسي و لا مع واقع الأحداث ولهذا فان المسيرة السياسية تأخذ غير مجراها الحقيقي ويتم تصوير معالم خيالية عن واقع المعادلات السياسية و يخترق السلطة الحزبية إلى كل المؤسسات الحكومية و المدينة و الإعلامية كما يتم الحديث باسم الشعب و ممثلي الشعب

في أطار حزبي بحت حيث يتم اختيار ممثلي الأحزاب السياسية كنواب عن الشعب وهي كارثة سياسية لان التوازن السياسي لا يمكن حدوثها في دولة يتحكم فيها سلطة الأحزاب و الذي يكون فيها الأحزاب السياسية هم عنوان القانون و القرار و الشعب فتلك التمثيل الوهمي عن الشعب يؤخر العملية السياسية ويغير مسار تحقيق التجربة الديمقراطية مرت مرحلة السلطة الأحزاب في العراق بمرحلتين عن الترشيح للانتخابات الحكومية و النيابته و هي قائمة الحزبية المغلقة وقائمة الحزبية المفتوحة. ففي المرحلة الأولى أي مرحلة قائمة الحزبي المغلق يكون الاختيار للقائمة الحزبية دون معرفة أشخاصها أو مرشحيها و لهذا فان قوة القائمة تنعكس على أشخاصها فلا وجود للمستوى السياسي وقوة المرشح داخل الساحة السياسية و لا يمكن للشعب معرفة من يمثله و يفرض عليه التصويت للقائمة الحزبية بغض النظر عن رأي الشعب تجاه تلك الأشخاص المرشحة لتمثليها، كما أن الشعب يجبر على التصويت ضمنيا لأنه لا بديل له و لا يعرف اتجاه سياسي أخر يمكن الاستناد عليه لغرض التعبير عن أرائه تجاه العملية السياسية و المستوى الحزبي و درجة تفاعله مع الأحداث و ماهية أيدلوجيته و برنامجه الحزبي المقترح لغرض خدمة الشعب ففي حالة القائمة الحزبية المغلقة يكون الأحزاب السياسية ذو حرية كبير في اختيار من يريدون من الأشخاص الحزبية مهما كان موقف الساحة السياسية و الشعب منه لان المرشحين لا يكونون معروفين و لا معلن عنهم في القائمة الحزبية لذا بعد فوز القائمة الحزبية ينصدم الشعب بالمرشحين و الفائزين من ضمن القائمة الفائزة و الذي لا يكون لهم أي شعبية و لا مستوى سياسي بارز و لهذا فان المسيرة السياسية يتأثر كثيرا بهذا الغموض السياسي و عدم قدرة الشعب على فهم الواقع السياسي داخل الساحة و مدى تفاعله مع الأحداث و قوة رأيه في تحديد المرتكزات الأساسية لمعالم الحياة السياسية الجديدة فالحديث عن معالم دولة القانون خيال سياسي في تلك المرحلة أي مرحلة دولة الأحزاب وخصوصا مرحلة القائمة الحزبية المغلقة.

القائمة الحزبية المفتوحة المتبعة في الانتخابات حيث يبدأ الشعب في تلك المرحلة و في ذلك الجانب بالنهوض الفكري و يبدأ الساحة السياسية حركتها الغير المعتادة حيث يظهر بوادر فكرية متناقضة مع السيطرة الحزبية على الساحة على مواقع الترشيح السياسي فتلك الحركة لا يصل

إلى مستوى ظهور أحزاب سياسية معارضة وإنما هي فكرة مناقضة للتسلط الحزبي و سيطرتها على مكامن الحركة السياسية أي هي نتيجة لمعارضة الشعب والكبت النفسي للشعب تجاه العمل الحزبي التقليدي فأية فكرة مهما كانت مستواها يستطيع في هذه المرحلة تحقيق قاعدة جماهيرية كبيرة لنفسه أذا استطاع إن يترجم ألمأساة السياسية و آهات الشعب و ما كسبهم و يعنون حرمانهم من حقوقهم المشروعة ويبين مدى الظلم السياسية الذي يلاقي ألنخب الفكرية و السياسية بسب عدم قدرتهم على المشاركة في العملية السياسية و تقلد المناصب الحكومية و السياسية و يحدد العنوان السياسي الصحيح للساحة معتمدا على الزمن السياسي و واقع الأحداث، و لكن بسب الطفرة الحزبية و الجماهيرية الذي يحصل عليه تلك الفكرة المناقضة للسيطرة الحزبية بسب عدم كفاءته لمواجهة تلك التغيرات السياسية و عدم وجود برنامج فكري لمعالجة ألأزمة وبسبب الفراغ السياسي الذي يعانيه الساحة السياسية و على عدم قدرة الأحزاب السياسية على تفهم واقع الإحداث و مسيرة الزمن السياسي و ما يتوجبه من تغير مسيرتاهم الحزبي في كيفية التعامل مع الساحة السياسية و مع الجماهير الشعبية و محاولة ترجمة تلك الواقع إلى خطة حزبية لكيفية السيطرة على الساحة و محاولة قيادة الشعب تحت عنوان سياسي جديدة يكون فعلا بداية لمسيرة سياسية حقيقية بعيد عن الخيال السياسي و التمثيل الوهمي للشعب إذن تلك الفكرة المعارضة يسيطر على الساحة السياسية عند بدا الانتخابات فالأحزاب السياسية الحاكمة أن أستطاع أن تتفهم تلك الواقع السياسي و استطاع التعامل مع الزمن السياسي بالشكل الصحيح و الواقعي و غير من برنامجه الحزبي بالشكل الذي يتوافق مع التغيرات الجديدة فانه ينتقل من القائمة الحزبية المغلقة إلى القائمة الحزبية المفتوحة فتلك ألأنتقال والتحول وأن كانت مرغمة تلك ألأحزاب لأن ألواقعألسياسى تستدعي تلك التغيرات بعد إن أصبح أمام الشعب منافس سياسي و بديل لهم وان كان تلك البديل لا يصل إلى مستوى التنظيم السياسي و لهذا يجبر الأحزاب السياسية التحول من إطار القائمة الحزبية المغلقة إلى القائمة الحزبية المفتوحة ففي القائمة الحزبية المفتوحة يكون المرشحين معروفين و معلن عنهم ولهذا فان الواقعة تغير حيث إن القائمة الحزبية يأخذ في هذه المرحلة قوتها من قوة ألمرشحين إما إذا احتوت القائمة الحزبية في هذه المرحة على أشخاص سياسية غير مرغوب

فيهم لدى الشعب أو من أصحاب مستويات سياسية غير كفوءة و مؤهلة لتقلد المناصب الحكومية أو السياسية فانه يؤثر بالسلب على القائمة الحزبية و لا يحصل على أصوات كثيرة و هذا لا يدل على عدم شعبية ذلك الحزب السياسي و إنما يدل على ضعف مرشحيها و بالتالي يضعف القائمة الحزبية نتجه لذلك المهم هنا إن يدرك الأحزاب السياسية في هذه المرحلة خطورة الوضع الحزبي له و يغير مفهومة السياسي و يرشح أشخاص وان لم يكن مستقلة أشخاص حزبية ذو شخصيات سياسية بارزة ومرغوبة لدى الشعب فالانتخابات الأخيرة الذي جرى في العراق كانت تمر بهذه المرحلة أي الجانب الثاني من المرحلة الثانية للوصول إلى بداية التجربة الديمقراطية و هي مرحلة دولة الأحزاب حيث كانت القوائم الحزبية مفتوحة و كان الفوز حليف للحزب السياسي الذي راع حقيقة الواقع السياسي و تعامل مع الزمن السياسي و الإحداث بشكل منطقي و اختار من المرشحين ما يتمتعون بمستوى سياسي بارز و لديهم قاعدة جماهيرية حيث حصلوا على اكبر قدر ممكن من الأصوات أما الأحزاب السياسية الذي لم تراعي تلك التغير السياسي الذي أكتنفها الساحة السياسية و لم يتوافق برنامجه الحزبي مع الزمن السياسي و إنما أستخدم نفس برنامجه السابق الذي كان يتعامل به في مرحلة القائمة الحزبية المغلقة و بالتالي تنزل مستواها السياسي كثيراً و أصبح ضعف الشخصيات السياسية المرشحة من قبله عنوانه الجديد و اصطدم بالواقع الذي لم يحسب له حساب و إنما جبروته الحزبية أغرته وأفهمه بأنه لا يحتاج إلى شخصيات سياسية مرموقة أو مؤهلة لغرض الحفاظ على مستواها الحزبي داخل الساحة و لكن توقعاته الحزبية كانت خاطئة و ظهر العنوان السياسي الجديد كما كشف الواقع السياسي عن مستوى كل شخص سياسي داخل الساحة و الذي كان القائمة الحزبية المغلقة تتستر على المستوى السياسي لتلك الأشخاص و بذا أصبح كل شخصية سياسية معروفة حسب مؤهلات و شخصيته داخل الساحة السياسية بعيدا عن التستر الحزبي له. إما الفكر السياسي المعار ض يخطو خطوته ألفعالة في الحصول على أصوات الشعب و الحصول على مقاعد برلمانية يؤهله لان يكون موقع إصدار القرار ما هو مهم هنا هو إن يحافظ تلك الفكر السياسي المعارض على مستواه السياسي و ذلك بان يخطو خطوات فعالة و جديه لعنونه واقعه السياسي والتحول من فكري سياسي إلى أيدلوجية فكرية و سياسية له برنامج فكري بعيد

عن المصلحة الشخصية أو الذاتية الذي حركه في بداية الأمر فان لم ينتهي حالة الظهور الذاتي ويستحوذ على معالم الساحة السياسية و الفكرية فان هذا التغير المفاجئ و الالتفاف الشعبي حوله لا يبقى على شاكلته و يبدأ شعبيته بالهبوط تدريجا لأنه كان وليدة الصدفة و حالة الحرمان الشعبي من حقوقه المشروعة ويأسه من الأحزاب السياسية الحاكمة من الانصياع للمطالب الشعب و تغير سياستهم في كيفية التعامل مع الأحداث وأشراك الشعب في ألعملية السياسية و فتح المجال إمام ألنخب السياسية و الفكرية المستقلة في تقلد المناصب الحكومية و السياسية و حق الترشيح لتمثيل الشعب واخذ مساره الحقيقي و بذلك يعود التوازن إلى المعادلات السياسية و يرجع الميزان إلى نصابه الحقيقي من ألأعتدال إذن التعامل مع الواقع السياسي عامل أساسي في تجسيد مفاهيم جديدة على ارض الواقع و تعريف المصطلحات السياسية حسب درجة الوعي السياسي للشعب و في إطار الزمن السياسي الذي يتفق مع واقع الإحداث فالعمل من اجل إنهاء حالة الانقطاع مابين الشعب والمسيرة السياسية و بين الشعب و الزمن السياسي من جهة و مابين الأحزاب السياسية والساحة السياسية أنفسهم من جهة أخر هي التي تؤدي إلى حالة الاستقرار السياسي داخل الساحة و يعمل على إرجاع الخطوات السياسية إلى تنظيمها الطبيعي إذن الحديث عن دولة القانون و معالم أ لحرية و مبادئ العدل و الإنصاف و حكومة المؤسسات والمدنية و التجربة الديمقراطية لم يأتي دورهم بعد حيث إن بلوغ تلك الأهداف يحتاج مستلزمات وأسس كثيرة يجب أن تتوفر حتى يتم بناء الكيان الحقيقي للشخصية السياسية المتزنة و البدء بداية إنسانية صحيحة و منها ابتكار قانون جديد للحياة قانون يعلم الناس معنى العدل و الإنصاف قانون يعيد للناس الثقة بكلمة العدل ويعيد التوازن السياسي و الاجتماعي إلى الساحة السياسية بحيث يستطع كل فرد ألأحساس بموقعه من الإحداث وأهميته في صنع القرار السياسي و دوره في أنجاح المسيرة السياسية الجديدة وتأسيس دستور سياسي في أطار قانوني سليم بحيث يحس الشعب بوجوده داخل بنودها و موادها حيث يستطع حماية تلك الحقوق ألمكتسبة فيجب إن نعلم بان الحقوق تكتسب و لا تعطى فهي ليست منحة يعطى من قبل أية حكومة أو حزب سياسي وإنما الحقوق تكتسب نتجه لقوة و سلطة الشعب ومدى ممارسة دوره في العملية السياسية و كيفية تعامله مع الأحداث.

كثيرا ما يتم الحديث عن مبادئ حقوق الإنسان وطرق حماية تلك الحقوق و كيفية اكتسابها و طالما ترجع تلك الحماية إلى الدستور و الاتفاقات ألدولية و لكن دون الاستناد إلى أية قاعدة يمكن تفسير تلك الواقعة حيث أن الحقوق تكتسب و لا تعطى و هي ليست منحة من قبل أية حكومة أو حزب سياسي وأنما يخلقه قوة الشعب و مدى قدرته على التعامل مع الأحداث و العيش ضمن أ لزمن لسياسي الواقعي فان لم يكن هناك توازن سياسي داخل الساحة وان لم تفسر المعادلات السياسية الغامضة ويبين دور الشعب في صنع القرار السياسي الصحيح للساحة السياسية فلا يمكن حماية حقوق الإنسان و لا ضمانها من قبل الدستورحتى وأن كان طرفا في الاتفاقات الدولية للحفاظ على حقوق الإنسان كما ذكر في الدساتير العراقية المتوالية من سنة ١٩٢٥م و الذي كان يعرف بالقانون الأساسي ولحين إصدار أخر دستور عراقي مؤقت لسنة ١٩٧٠م تضمن تلك الدساتير بنود كثيرة يتحدث فيها عن مبادئ حقوق الإنسان كحق التملك و حرية أبداء الرأي و حرية الصحافة ولكن بسب غياب التوازن السياسي و عدم قدرة الشعب على ممارسة حقوقها المشروعة و المشاركة في العملية السياسية و في صنع القرار السياسي فان تلك البنود لم يتعدى الإشعارات وكلمات لا يمكن تطبيقها على ارض الواقع و لم يتعدى الدستور إلا لائحة حزبية لتطبيق الطموح الحزبية و أهدافها الغير الإنسانية و نحن نعرف كيفية تعامل النظام السابق مع الشعب العراقي بشكل عام و الشعب الكوردي بشكل خاص حيث تعامل معهم بأسوء أساليب الممكن تصوره في معاداة الإنسانية و استخدم أسلحة الدمار الشامل و الأسلحة الكيماوية على شعبه الشعب الكوردي كما حرم الأكراد في مدينة كركوك من أن يكون لهم ملك بأسماءهم و هذا الحرمان لا يمكن تصوره و لا وجود له في كل القوانين ماعدا قانون حمورابى و الذي تضمن احد بنودها حرمان العبيد من أن يكون لهم ذمة مالية و أملاك باسماءهم هكذا تتبين بان الدستور والاتفاقات الدولية لا يمكن أعتبا رهما من الضمانات لحماية حقوق الإنسان أو اكتسابها وانما هما وسيلة للحفاظ على تلك الحقوق بعد الوصول إلى التوازن السياسية داخل الساحة و بعد وصول الشعب إلى المستوى من الوعي السياسي و الذي يؤهله على ممارسة حقه في المشاركة في السلطة وصنع القرار السياسي عند ذلك الوقت يصبح الدستور لائحة سياسية في أطار قانوني سليم و يصبح الرأي العام هو

أساس الحفاظ على تلك التوازن و على حماية حقوق الإنسان واكتسابها.الرأي العام و هو أعلى مراتب التوازن السياسي داخل الساحة السياسية و الذي فيها تصبح الشارع السياسي مصدر تحدد العنوان السياسي و يحدد سلطة الحكومة في عدم الخروج على الحدود المرسوم له في ألدستور كما يبين مدى ألأحتكاك مابين ألشعب والساحة السياسية كما يعتبر من الأسس الهامة في بناء حكومة المؤسسات و المدينة و يوضح طبيعة الأحداث السياسية و يزيل الغموض عنها فهو المؤشر لكل حركة سياسية غير مرغوبة و تطاول على حقوق الإنسان و بها يتم تنظم كل الحركات الفكرية الذي يشغل ألساحة السياسية و يؤدي بها ألىالاتجاه السليم نحو بناء كيان فكري متناسب مع الزمن السياسي و ينشط مركز الأحزاب السياسية و يخلق المنافسة الحزبية المشروعة من اجل خدمة الشعب، فالشعب يصبح مصدر تحديد المراكز السياسية و الاجتماعية وتحقيق التوازن بين الايدلوجيات الحزبية و يمركز عملها حول محور واحد و هو خدمة الشعب و بناء كيان قانوني للدولة يحترم فيها مبادئ العدل، حيث إن الشعب يعرف ما عليه من واجبات و ماله من حقوق وكيفية تطبيق تلك الحقوق و الحفاظ عليه فمعرفة ألحق يحتاج ألى وعي شعبي لايمكن ألوصول له عشوائيا و إنما هي نتاج كفاح شعبي و متواصل من وخلق أفكار سياسية متناسبة مع الزمن السياسي وطبيعة الأحداث فقوة الشارع السياسي يعيد التوازن السياسي إلى نصابه الحقيقي و يوضح كل المعالم السياسية و الاتجاهات الفكرية و يكون الشعب على دراية كاملة بكل الأحداث و كيفية وقوعها و طبيعة المعادلات السياسة التي تمكنها أذن الرأي العام يعني رأي الفكر المستقل و الموحد بين أطياف الشعب و تمركزها في فكرة واحدة و هي أكتساب الحقوق والحفاظ عليها و تعريف الكلمات السياسية الجديدة و التي ساد استعمالها مع التغيرات التي حدثت في السلطة. أذن وجود وظهور تلك الكلمات السياسية الجديدة ومدى معرفة الشعب لمضمونها و كيفية نشؤها يحدد نسبة تجسدها على ارض الواقع و تبين مزاياها داخل الساحة السياسية و مقدار خدمتها للشعب أذن يجب أن يصل الشعب إلى المستوى السياسي و الذي يستطع من خلاله أن يفرق مابين الحقوق العامة الذي يفيد الشعب و الحقوق الذاتية و الشخصية فالتفرقة ما بينها يجعل بداية المسيرة السياسية منظمة و مستقرة و واضحة المعالم بحيث لا يصل إلى الحد الذي يمكن فيها أن يضحي بالمصلحة العامة من اجل

مصلحة شخصية و ذاتية و يكون فعلا عنصرا فعالا في بناء وصناعة الحياة السياسية الجديدة.
ان الوعي السياسي للشعب يحدداهم العناصر لبناء الحياة السياسية الجديدة حيث من خلاله يتم تحديد العنوان السياسية الواقعي للساحة السياسية كما يحدد مدى حدود صلاحية الحكومة و يتم تأسيس الدستور على غرارها و بين نوعية الدستور و مدى قوتها و سموها كأعلى مراتب القانون كما أن الوعي السياسي للشعب يتحكم في التوازن السياسي داخل الساحة و يعيد الميزان الاجتماعي و السياسي للشعب بمبادئ الأيدلوجية الحزبية و مدى ملائمتها مع الزمن السياسي ومتطلبات الشعب و صلاحية خطتها الحزبية من اجل ممارسة النشاط السياسي و التعامل مع الساحة السياسية يجب أن نعرف بان تحديد مبادئ أي حزب يتم على غرار متطلبات الساحة السياسية ورغبات الشعب في حالة وجود مستوى وعي بارز للشعب و حالة تمتع الشعب بكيانه و وجوده و سلطته مع رسم حدود و معالم القرار السياسي و التحكم بمبادئ الأيدلوجية الحزبية و كيف تطبيقها و توحيد تلك المبادئ من مبادئ حزبية صرفه أي مبادئ يطبق في أطار مصلحة الشعب وضمان حقوقها فأن حرمان الشعب من حقوقها و بسب النقص والخلل الذي يعاني منه الساحة السياسية يقوم الأحزاب السياسية بتحديد مبادئها محاولة رسم الفكر السياسي من خلاله الوعود الحزبية بضمان تلك الحقوق و مليء تلك الفراغ السياسي من خلال محور التفكير الشعبي يتم بيان مبادئ و أيدلوجية الحزب السياسي للشعب يحدد درجة فعالية الحزب السياسي في كيفية التعامل مع الزمن السياسي و التغيرات الجديدة و الأحداث الآتية داخل الساحة السياسية و يغير برنامجه الحزبي على أعقاب تلك التغيرات فلا يتعرض إلى حالة ألركود الحزبي عندمالا يكون الشعب عنصرافعالآ داخل الساحة السياسية و عند عدم مشاركته في صنع القرار السياسي و بذلك لا يتطور أيدلوجية الحزب السياسي و يبقى يدور في حلقة حزبية مغلقة و هذا يؤثر على العملية السياسية بشكل عام و على تطبيق مبادئ حقوق الإنسان و التجربة الديمقراطية بشكل خاص و يجعل من الساحة السياسية عرضة للفوضى و عدم الاستقرار و يختلط فيها الاتجاهات السياسية وينحصر الفكر السياسي في أطار الرؤ ى واحتياجات الحركة الفكرية و السياسية الجديدة بعد التغيرات التي حدثت في السلطة وينحصر الفكر السياسي في أطار غير واضحة المعالم بحيث لا يمكن التنبؤ بالحقائق و

المستقبل السياسي للدولة حيث أن كل حزب سياسي يتعامل مع الأحداث حسب الرؤية الذاتية و الأيدلوجية الحزبية ألراكدة دون مراعاة الفراغ السياسي الذي يعاني منه الساحة السياسية و عدم وضع حقوق الشعب في الحسبان عن وضع خطتهم الحزبية و لذلك فان الأحزاب السياسية لا يمكن لهم الوصول إلى اتفاق حزبي لكيفية التعامل مع الواقع و الخروج من المأزق السياسي و تنظيم الحركة الفكرية من اجل أدارة شؤون الدولة أذن هناك علاقة وثيقة مابين الشعب و البرنامج الحزبي و السياسي وكيفية تطبيقه داخل الساحة السياسي وتأهيل الشعب لغرض ممارسة نشاطاته الفكرية داخل الساحة و تقلد المناصب الحكومية و السياسية والمشاركة في إصدار القرار السياسي و تحديد مرتكزات بناء الدولة أذن يجب معرفة فلسفة الزمن السياسي و كيفية أعادة التوازن إلى المعادلات السياسية الغامضة وسبل توضيحها حيث الوعي السياسي للشعب و العنوان السياسي ساحة وقدرة الاتجاهات الفكرية على تغير مجرى الأحداث وعنونة المسيرة الحزبية ألمعمول بها من اجل بيان الكيانات الفكرية و مدى قدرتها على مواجهة الأزمة السياسية فبرنامج العمل الحزبي يتحدد يوجب الوعي السياسي للشعب و مدى تطبيق الأحزاب السياسية للفكر الديمقراطي يتوقف على مدى نشاطات الشعب داخل الساحة و قدرتها على تغير مجرى الأحداث وتثبت الحقائق و بيان التوجه السياسي للحزب كما يساعد الوعي السياسي للشعب على تعريف وتوضيح المصطلحات و الكلمات السياسية و التخلص من السيطرة الحزبية على مقاليد الحكم و تمثيل جميع التوجيهات الفكرية الأخرى و منها تمثيل الشعب والنوخب الفكرية. فبناء قاعدة الوعي السياسي يحتاج إلى تربية الشعب تربية سياسية صحيحة و معرفة فلسفة الحركات السياسية و ما يحتويه الساحة من الأفكار ومعالم بذور حقائق جديدة تؤدي إلى تقديم المسيرة السياسية و تحديد بداية الإبداع الفكري و طريقة الوصول إلى الاتزان في المعادلات السياسية الغير الواضحة، ففكرة الحزب لا يمكن أن تخطو خطوات متقدمه إلا أذا أصبح الشعب هو مصدر تحديد الفكر السياسي و كان له من القدرة على فهم معالم الواقع السياسي الجديد و التأقلم مع الزمن السياسي و إبراز شخصيته داخل كل حدث في الساحة السياسية إذن قوة الفكر الإنساني داخل المجتمع يحدد ويبين معالم أي فكرة سياسية أو حزبية و يحدد برنامجها ومبادئها فقدرة الشعب و ثقافته و وعيه السياسي يجسد الفكر الحزبي

على ارض الواقع و يجعل مبادئها حقائق ملموسة و مصطبته بالشكل الذي يحافظ على حقوق الإنسان و يتحقق طموحه في الوصول إلى أهدافه بالشكل الذي يحسسه فعلا بأنه جزء مهم من المسيرة السياسية و له دور فعال في تطبيق معالم الديمقراطية. نحن نعلم بان كل مسيرة سياسية يحتاج إلى معالم فكرية يجب تتوفر فيها حتى يتم إبراز تلك الأفكار الجديدة و يعرف من خلاله المصطلحات السياسية و الكلمات الحديثة الذي بدا يظهر على الواقع بعد التغيرات إلى بداية عنوان سياسي جديد يجب سلوك التدرج السياسي المتوازن مع الزمن السياسي و عدم التحول نحو الخيال السياسي من اجل ألتستر على حالة الفوضى و عدم الوضوح داخل الساحة السياسية و البدء في الوعود الحزبية الذي يمكن تطبيقها على ارض الواقع فتلك الحالة يؤدي بالشعب إلى غيبوبة سياسية لا يعرف من خلاله ماهية المسيرة الجديدة و مضمون التغير الذي حدث و لا يعرف مابين معالم الحياة السياسية القديمة في ظل الحكومة الدكتاتورية السابقة و مابين الحكومة ألجديدة و التي توعد الشعب بحياة السياسية أفضل من السابق فعندما يعاني الشعب من سلطة دكتاتوريه واحدة و واضحة المعالم في تدمير كيان لا يتوافق فيها الحقائق مع الوعود الحزبية ولا شعاراتها حيث يبدأ مرحلة المصلحة الحزبية ليتجه يصبح هو أساس الحوار السياسي بين الأحزاب السياسية ولهذا فلا يمكن لهم الوصول إلى اتفاق لكيفية أدارة الدولة بسب عدم وجود عامل المشترك من حيث الأهداف بين تلك الأحزاب و لا يجمعهم هدف خدمة الشعب والتقدم بالمسيرة السياسية و تحقيق مبادئ الحياة السياسية الجديدة و بناء دولة القانون و المؤسسات و التي كانت دوما من الحقائق الخيالية الذي لا يمكن الوصول أليه أذن أن لم يكن الشعب جزءا هاما من تلك الاتفاقات الحزبية و لم يكن سبب دخولهم في حوار سياسي فلا يمكن حلق لغة سلمية و منطقية للتفاهم حول الأهداف السياسية الذي لا يمكن الاختلاف عليها مما كان الاختلاف مابين تلك الأحزاب من حيث أيدلوجية الحزبية أو أرائه حول المستقبل السياسي للدولة فسلطة الشعب و قوته داخل الساحة السياسية يوجه الآراء الحزبية عند بدا الحوار السياسي حول أية أزمة سياسية تواجها الساحة كما يعيد الاتزان إلى المعادلات السياسية و يوضح التوجهات السياسية و الفكرية كما يحدد مراكز تأسيس الفكري الجديد ويظهر بوادر الحركات الفكرية المعارضة مما يخدم العملية السياسية ويخلق المنافسة الحزبية من اجل

خدمة الشعب فتطور الأيدلوجية الحزبية و تغير مبادئها نحو الرقي يحققها الموازنة السياسية و الوعي البارز للشعب على فهم واقع الأحداث و تحديد الفكر السياسي الصحيح و البرنامج الحزبي الفعال الذي يخدم مصالح الشعب و يضمن حقوقه المشروعة و يهيأ الجو السياسي المناسب لتقويه كل الأفكار السياسية الجديدة من اجل تحويلها إلى قاعدة متينة يمكن من خلالها البدء في بيان أسس الوصول إلى صيانة الحياة و تحقيق العدل و الاتفاق والتوجه نحو تطبيق القانون و أعادة ألسمو للدستور بالشكل الذي يخدم الحقائق فمعرفة الشعب للاتجاه السياسي الصحيح يجعل تحقيق تلك الأهداف أكثر سهولة مما يكون الشعب بعيد عن مسرح الحياة السياسية فتفعيل الكيانات الفكرية الجديد و إبرازها داخل الساحة فبناء الدولة يعتمد بالأساس على بناء الفكر و الوعي السياسي للشعب حيث لا يمكن بناء دولة بشاكلتها القانونية و الذي فيها دستور ذو سمو أضافة إلى التدرج القانوني و العمل بمدأ ألفصل بين السلطات و رأي عام و السلطة الرابعة و الذي يؤ جج الرأي العام ألا عن طريق بناء عقول أبناءها و رفع مستواهم السياسي و الاجتماعي و القانوني بالشكل الذي يؤهلهم على معرفة الواقع الحقيقي للسلطة السياسية والعنوان السياسي الصحيح بعد التغيرات الذي يحدث في السلطة لذا فبناء الفكرة اقوى في بناء الدولة لان إذا أسس الدولة دون مشاركة الشعب في عملية البناء فان هيكلها و شاكلتها تكون عرضة للانهيار الإنساني في أية لحظة و مع مواجهة أية أزمة سياسية فالبناء الصحيح يكون على قاعدة متينة يمكن أن يتحمل التغيرات المفاجئة و الأحداث الطارئة حيث نعلم بان بناء الدولة بشكلها السليم يحتاج إلى شروط أساسية يجب أن يتوفر حتى يتم تأسيس هيكلها القانوني فشروط بناء و تأسيس الدولة هي شروط ثلاث أساسية و شرط الرابع ظل الفهاء يناقشون عليها ويتأرجح رأيهم بين الراجح   والمرجوح و لكن في نهاية المطاف وبرأى أكثرية الفقهاء تم إبعاد الشرط الرابع كشرط أساسي لبناء وإعلان الدولة فشرط بناء الدولة هي (الأرض، الشعب، التنظيم السياسي) أما الشرط الرابع و الذي ابعد من شروط تأسيس الدولة و هو الاعتراف بالدولة بعد نشؤها، فالأرض شرط أساسي لبناء الدولة حيث لا يمكن لنا أن نتصور بان تكون هناك دولة بلا ارض أما مساحة تلك الأرض هي ليس بالأساس عند وجودها و نحن نعلم بان دولة (الفاتيكان) له مساحة صغيرة جدا و مع ذلك تطلق عليها صفة الدولة

وان كان تختلف في بعض مواصفات عن الدولة بالشكل الأساس ولكن لها كل امتيازات الدولة و هي شرط (الشعب) أيضا لا يمكن أن نتصور نشوء الدولة بدون الشعب أي سكان يقطنون ذلك الأرض الموجود فنسمة و عدد سكان هذا الشعب غير مهم عند بناء الدولة أما الشرط الثالث و المهم و الذي يفصل الدولة عن غيرها من التجمعات و هو شرط التنظيم السياسي أي الحكومة فالتنظيم السياسي شرط مهم لعنونة أي تجمع شعبي في أية منطقة وإعطاءه صفة الدولة، حيث هناك العديد من الأمثلة الذي لديهم ارض و شعب و لكن لا يملكون تنظيم سياسي أو حكومة تحكم و لذلك لا يمكن أن يطلق عليه صفة. الدولة كما أن التنظيم ألسياسي و أيدلوجية الحزبية يبين عنوان الدولة و صفتها السياسية وشكل الحكومة فيها و مدى تطبيق الديمقراطية فيها و دور الشعب في ممارسة نشاطاته داخل الساحة السياسية كما يبين حدود سلطة الشعب و كيفية تغامله مع الأحداث فالتنظيم السياسي و توجهاته يعتمد بالأساس على الوعي السياسي للشعب و مدى قدرته على ممارسة العملية السياسية و هذا يحدد فكرة الحزب السياسي و توجهاته الحزبية عند تشكيل الحكومة أما تكون تلك الحكومة حكومة الأحزاب أو حكومة الحزب الواحد تحت ستار ممارسة المنافسة بين الأحزاب السياسية أم تكون حكومة التوازن السياسي و حكومة الشعب و الذي يتغير فيها العنوان السياسي نحو بداية معالم فكرية جديدة يمارس فيه الشعب دوره الفعال في صنع القرار السياسي و تأسيس الدستور و بناء الدولة وتقلد ألمناصب ألحكومية و السياسية أذن حركة الأحزاب السياسية و التنظيم الحزبي داخل الدولة يمكن أن تقسم حسب الزمن السياسي إلى ثلاثة مراحل و حسب سلطة و حكومة الحزب الواحد و المرحلة الثانية حكومة الأحزاب السياسية و المرحلة الثالثة حكومة الشعب و القانون.

ألدكتاتورية ألفردية: ونعني بها دكتاتورية السلطة الحزبية الأحادية و لكن تحت ستار المنافسة بين الأحزاب السياسية أي وجود أحزاب كارتونية غير فعالة مساندة من قبل الحزب الحاكم أو الحزب السياسي الواحد لغرض عنونة الساحة السياسية بعنوان خيالي بعيد كل البعد عن الواقع الحقيقي للأحداث و هذا النوع من الحكومة و الحالة السياسية له أمثلة كثيرة ما كان عليه الحالة

السياسية في العراق أيام السلطة الدكتاتورية و الذي كان يحكمها الحزب الواحد و الذي طمس فيها كل معالم الحرية و اختراق القانون باسم القانون تحت ستار الشرعية حيث قلد لحزبه صفة حزب الجماهير و استخدام العنف و الضغوط السياسية لغرض الأنتساب لهذا الحزب بالقوة دون أن يكون للشعب صفة الاختيار أو الانتماء و استخدام أسلوب الاستهانة بمؤهلات الشعب و ألنوخب الفكرية حيث حاول دوما تدمير كل معالم الثقافة و التقليل من كيان و شخصية المثقفين وأهانتهم محاولا أنجاح مسرحيته ألسياسية الذي أعطى فيها دور البطولة الوهمية لمن يريد من خلاله أنجاح المسيرة الحزبية و طموحاته الذاتية كما كان يجري انتخابات و وهمية و يختار منافس له أسماء أشخاص لا كيان لهم و لا سلطة لغرض أعطاء ألشرعية لسلطته الدكتاتورية كما نعلم بان السلطة الدكتاتورية تختلف من زمن سياسي إلى أخر كما أنها تختلف من دولة إلى أخرى وأن ألاختلاف يحدد مصير العملية السياسية و مصدر التغيرات التي تحدث داخل الساحة السياسية كما أن السلطة الحزب الواحد و أعطى عنوانين سياسية للأحزاب تقليديه كارتونيةلا أساس له أما في الحالة الثانية و الذي يحكم فيه الحزب الواحد و يحتكر السلطة لسنوات عديدة و لكن فيها أحزاب سياسية فعلية و ناشطة و لها مبادئها و قاعدتها الجماهيرية و لكن لم يستطيعوا الوصول إلى السلطة رغم قاعدتهم الشعبية وهناك أمثلة وخيرمثال ما كان عليه مصر قبل التغيرات السياسية لسلطة الأخيرة حيث أن قاعدة الساحة السياسية في دولة مصر العربية كانت تختلف فصفة الدكتاتورية فيها لم كما كان في العراق حيث إضافة إلى الحزب الحاكم كانت هناك أحزاب سياسية علما نية و أسلامية فعالة و لها دورها في الساحة السياسية و لها قاعدة جماهيريه كبيرة كان لهم الدور الكبير في توعية الشعب المصري و رفع وعيهم السياسي إلى المستوى الذي حقق توازن داخل الساحة السياسية و وتوجيه التوجهات الفكرية نحو هدف واحد و هو الوصول إلى طموح الشعب في ممارسة حقوقها المشرعة و هو دوره في العملية السياسية و اختيار ممثلين له للدفاع عن حقوقها وتشكيل الحكومة بشكل قانوني و سليم و احترام أرادة الشعب و اختياره فتلك الأحزاب السياسية الفعالة داخل الساحة السياسية في مصر كان له الدور الكبير في تهيئة الجو المناسب للتغير السياسي الصحيح و هي عن طريق ثورة فكرية و جماهيرية و الذي حدث في ساحة التحرير كان

نتاج كفاح شعبي و سياسي طوال سنين عديدة و نقطة تحول نحو معالم حياة سياسية جديدة يمارس فيه الشعب صفة في ترسيخ من يحقق كيانهم و أهدافهم و احترام إرادتهم في تغير كل الأسس الذي كان معمول به أيام النظام السابق أذن اختلاف نوع السلطة الدكتاتورية التي حكمت مصر هي التي حققت المستوى السياسي البارز داخل الساحة السياسية و أعطى المجال للنشوء أحزاب سياسية فعالة و ذو قاعدة جماهيرية و الذي كان له الدور الكبير في تأجيج الرأي العام تغير السلطة والعنوان السياسي لمصر نحو عنوان سياسي جديد يحترم فيها أرادة الشعب إذن أرادة الشعب و قدرتها قد نجحت في تغير معالم الحياة السياسية في مصر و وضع الشعب و الدولة في بداية الموازنة السياسية و التي بها يتحقق فعلا معالم الحرية و تنجح التجربة الديمقراطية بسب النشاط الفعال للشعب و دور ألنوخب الفكرية و السياسية المستقلة في الحفاظ على التوازن السياسي أذن الاختلاف في الرؤى السياسية و طبعيه السلطة الحاكمة وان كانت أحادي السلطة و دكتاتورية له دور في مستقبل الساحة السياسية و دور الأحزاب السياسية المعارض وان لم يتاح له المجال في المشاركة في السلطة حيث تقوم تلك الأحزاب بتنشيط الساحة السياسية وتفعيل الوعي السياسي للشعب عن طريق ألنوخب الفكرية وأيظا يستطيع الشخصيات السياسية المستقلة من ممارسة دوره في نشر رؤيته ألواقعية   تجاه الأحزاب ويخلق قطبه الفكري من خلال مناشدةالشعب عن طريق كتاباته و منشوراته فان طريقة تغير السلطة تختلف مابين الحالتين وحسب الزمن السياسي فالمسيرة السياسية في الدول ذات النشاط الحزبي المعرض و التغير في السلطة يكون عن طريق ثورة فكرية و جماهيرية كما حدث في دولة مصر العربية و يتزن فيها الساحة السياسية رغم وجود ألمنافسات الحزبية الغير الواضحة و تنظم فيها الحركات الفكرية وتوضح الرؤى السياسية حول المستقبل السياسي للدولة يعد التغيرات التي حدثت و يتحكم الشعب حسب قدرته و موقعه داخل الساحة السياسية بماهية البرنامج الحزبي و السياسي وان كان لحزب السياسي برنامج عملي أخر و لكن أرادة الشعب و قدرته في صنع القرار السياسي له دور في إرغام الأحزاب السياسية على العمل من اجل التوافق ما بين أيدلوجية و برنامجه الحزبي و مابين منظمات الشعب و الساحة السياسية و الزمن السياسي و لهذا فان الساحة السياسية في تلك الدولة تتوجه نحو الاستقرار و الوضوح في الاتجاه السياسي

ورأينا كيف نجح شعب مصر بعد عقود من الزمن السياسي المفقود والمعاناة في سلطة دكتاتورية من ممارسة حقهم المشروع في الاختيار حركات أرادة الشعب فوق أرادة الأحزاب السياسية عند اختيار رئيس جديد للدولة يكون بداية عهد جديد و مسيرة سياسية مفهومة ألمعالم مادام أصبح الشعب هو مصدر القرار السياسي و هو الموجه للحركات الحزبية و مصدر اختيار السلطة فلا مجال بعد ذلك من الاستهانة بقرارات ومتطلبات الشعب فطريقة تصرف و تسلط الحزب الواحد داخل الدولة وأسلوب في تطبيق مناهجه الحزبية و فرض سيطرته على جميع القرارات السياسية يحدد مستوى و عنوان الأحزاب السياسية المعارضة و مدى تعامله مع الواقع السياسي و قيادته المفاهيم الفكرية داخل المجتمع من اجل بناء كيان فكري جديد يمكن أن يصبح بداية المعالم و صناعة حياة سياسية منظمة و بالتالي فسح المجال أمام ألنوخب الفكرية في العمل من اجل مسيرة سياسية جديدة يؤدي بالنهاية إلى خلق رأي عام تجاه الأحداث و من ثم تغير السلطة عن طريق ثورة فكرية جماهيرية هذا التوجه السياسي يساعد الشعب على ممارسة نشاطاته داخل الساحة و تفهمه و تأقلمه مع الأحداث الجديدة و معرفة مصدر القرارات التي تصدرها الأحزاب السياسية بعد التغيرات التي يحدث في مفاهيم السلطة وتستطيع الشعب فرض أهدافه على الأحزاب السياسي عن دراستهم الوضع السياسي الجديد في كيفية وضع الخطة السياسية و الحزبية للادارة الدولة و بناءها من جديد.

كما نعلم بان كوردستان العراق تم تخلص من الحكم الدكتاتوري قبل باقي أجزاء العراق بعدة سنين بعدما نال من التسلط و القتل الجماعي سنين طويلة و قد استخدام عليه أقصى أنواع الأسلحة المحظورة دوليا و هي الأسلحة الكيماوية و الذي راح ضحاياها الآلاف من الشعب الكوردي حيث وان الأكراد قد دافعوا عن حقوقهم المشروعة سنين طويلة ورفضوا الاستسلام لطغيان الحكم السابق على الرغم من الأساليب التي كانت تستخدمها الحكومة السابقة ضدهم و بسب قوة وتسلط الدكتاتورية و مساندة السياسية الدولية لها فقد كان أستحالة أن يزال حكمها عن طريق ثورة فكرية و شعبية حيث كما قلنا أن نوع الدكتاتورية تختلف من دولة إلى أخرى و من زمن سياسي إلى أخرى أذن طريقة التغير لا يدل على كفاءة شعب دون الأخرى و إنما يدل على طبيعة السلطة الدكتاتورية الحاكم وأساليب ألمتبعة من مثلها من اجل الحفاظ على

سلطتها لذا فان تغير السلطة و عزل كوردستان العراق عن طريق قوة خارجية شيء طبيعي حسب الزمن السياسي و نوع السلطة الدكتاتورية الحاكمة إضافة إلى ذلك فنضال الشعب الكوردي طوال سنين عديدة كان له الدور الكبير في تجسيد معالم الحياة السياسية الجديدة بعد التحولات التي حدثت فيها أذن أن عملية تغير السلطة ليست لها أهمية أن لم يكن هناك مؤهلات لدى الشعب لمواجهة عملية التغير من اجل بناء حياة سياسية مستقرة واجه كوردستان العراق بعد تلك التغيرات مشاكل عديدة و هو كيفية التعامل مع الواقع الجديد و كيفية البدء بالعملية السياسية و الساحة السياسية فارغة من وجود أية قاعدة يمكن ألأ عتماد عليها لغرض بناء أسس فكرية متناسبة مع الزمن السياسي لذلك و لخلو الساحة السياسية من قاعدة فكرية منظمة لذا تخطى الأحزاب السياسية و القيادات الكوردية ضغوط كثيرة في كيفية ترجمة الأوضاع الجديدة هو العنوان ألسياسى ما سبب تأخر البدء بالعملية السياسية الجديدة هو العنوان السياسي الخاطئ و التي تم عنونة الساحة السياسية بها بعد التخلص من الحكم الدكتاتوري و القفز فوق الزمن السياسي و نشر و إعلان مصطلحات و كلمات سياسية جديدة لا يمكن تطبيقها بين ليلة و ضحاها و لا تتناسب مع واقع الساحة السياسية و الوعي الفكري للشعب فبناء و صناعة الحياة و البدء بالمسيرة الديمقراطية يحتاج إلى مرتكزات أساسية يجب توفرها لغرض مواجهه الأحداث و بناء كيانات سياسية و فكرية تستطيع التعامل مع الواقع و تعريف المصطلحات السياسية و العنوان الجديد للساحة السياسية وحسب قدرة الأحزاب السياسية على تجسيد تلك المفاهيم على ارض الواقع و لكن رغم التناقض ما بين الشعارات السياسية و واقع الساحة الكوردستانية فان كفاح الشعب الكوردي و القادة السياسية الكوردية و شوقهم التواق على تجسيد مفاهيم سياسية جديدة طالما حُرموا منها طوال سنين عديدة و لاول مرة يشعرون بكيانهم الذاتي و حريتهم في إصدار قرارات سياسية و مصيرية لذا تم إعلان حكومة إقليم كوردستان و إعلان البرلمان و باقي مؤسسات الحكومة على الرغم من أنها في البداية لم تكن حكومة ذات أسس قانونية و بدا سيطرة الأحزاب السياسية على مقاليد الحكم ألا انه نظرا للزمن السياسي و واقع الساحة فانه كان نقطة تحول هام في تاريخ الشعب الكوردي و هو تحديد مصيرهم بأنفسهم والعمل ضمن مفاهيم وأسس فكرية جديدة يطبق فيها حقوق

الإنسان بعيداً عن ألأستبداد تلك التجربة الجديدة لم تكن سهلة ألمنال لان الديمقراطية لا يمكن تطبيقها فوراً وليست منحة تعطى من قبل أية حكومة أو حزب سياسي أنما هي حق يكتسبه الشعب وحسب الوعي السياسي له وحسب قدرته على صنع القرار السياسي و ممارسة دوره في تأسيس الحكومة و وضع الدستور فهذا الشراكة في الإصدار و التاسيس لا يمكن تطبيقها بهذه السهولة لذا فان التدرج في الوصول الى بداية ألتجربة السياسية الجديدة قد بدأت في كوردستان العراق حيث دخل المرحلة الثانية من مراحل الوصول إلى بداية الديمقراطية و هي مرحلة حكومة الأحزاب و الذي يسيطر فيهاألأحزاب السياسية على مقاليد الحكم تلك التدرج في المراحل السياسية هو شيء طبيعي في المناطق التي تحرر عن طريق قوة خارجية بدا حكومة إقليم كوردستان مسيرتها نحو بناء و صناعة حياة سياسية و فكرية جديدة و بدا فيها الحركة الفكرية من اجل تأسسي حكومة المؤسسات و الحديثة و أصبح الوعي السياسي للشعب الكوردي يزداد يوم بعد يوم ويتأقلمون مع الوضع السياسي الجديد و يفهمون موقعهم من الساحة السياسية و كيفية التعامل مع الأحداث والزمن السياسي قفزت الحكومة الكوردية قفزة سياسية كبيرة و تحولت إلى المرحلة الثالثة من مراحل الوصول إلى الديمقراطية و هي مرحلة سلطة ألنوخبةا حيث تحول كوردستان تحولا سياسيا و قانونيا كبيراً و بدا ألمنافسة الحزبية من اجل خدمة الشعب هذا بعيد عن مستوى الرقي السياسي الذي و صل أليه كوردستان العراق و بدا ألنوخب الفكرية يشارك في العملية السياسية مما جعل حكومة إقليم كوردستان يتوجه نحو حكومة المؤسسات و المدنية و ألان فان حكومة كوردستان يخطو خطوات كبيرة نحو الديمقراطية و الوصول إلى الانتعاش الفكري و الاقتصادي والعلمي و هذا بسب القيادة السياسية الحكمية و خصوصاً الفلسفة السياسية الرأي يعيشها رئيس إقليم كوردستان يدخل مرحلة جديدة من التطور والأبداع و الموازنة السياسية وأصبح المعادلات السياسية توضح و يزال غموضها و بدا الشعب الكوردي يمارس حقوقها في العملية السياسية و يشارك في إصدار القرار السياسي فحكومة إقليم كوردستان يعيش أحداث سياسية جديدة و هو العمل من اجل الوصول ألى التوازن السياسي وأصبح العلاقة بين الشعب و الساحة السياسية وثيقة جداً لذا فان الراي العام الكوردي بدأ يظهر في الساحة السياسية وتتحكم في القرارات السياسية. فان التطور الاقتصادي

و السياسي في إقليم كوردستان واضحة المعالم ألان و الحكومة الكوردية الجديدة برئاسة رئيس حكومة كوردستان و رئيس أقليمها تخطو خطوات كبيرة نحو الإبداع السياسي و الاقتصادي و الفكري لذا فإننا غيرنا مجرى التاريخ و بدأت بداية أنسانية جديدة و ابتكار قانون جديد للحياة قانوناً يعلم الناس معنى العدل والأنصاف قانوناً يرتاح تحت ظله الجميع.

يعتبر سلطة النخبة المرحلة الثالثة من مراحل التوجه نحو التجربة الديمقراطية و الحياة السياسية الجديدة و هي نقطة التحول من السياسة الحزبية المنة في إدارة شؤون الدولة و تقلد المناصب ألحكومية و السياسية ومحاولة ألقضاء على الواقعة الخيالة في تصوير معالم و حقائق بعيد كل البعد عن واقع الساحة السياسية والتمثيل الوهمي باسم الشعب في إطار حزبي و سياسي و الحديث عن زمن سياسي لم تأتي و إحداث لم نكن من محدثيها و مصطلحات و كلمات لم نكن من مؤسسيها و إنما قلدنا أساليب الحياة و عنونا الساحة بعنوان سياسي لا يتوافق مع الوعي السياسي للشعب مما عرقل المسيرة السياسية و نشر الفوضى السياسي داخل الساحة لذا فان التغير السياسي لا يمكن الإحساس به ألا أذا شارك الشعب في إصدار القرار السياسي و المشاركة في السلطة و هذا يعني الوصول إلى سلطة ألنوخبة السياسية و فيها يستطيع ألنوخب الفكرية من تقلد المناصب الحكومية و السياسية و إعادة التوازن إلى المعادلات السياسية و توضيح الغموض الذي يكتنفها مما جعل الحقائق في موقعها الحقيقي و تعريف المصطلحات السياسية حسب ألزمن السياسي و بالشكل الذي يتناسب مع واقع الساحة ووعي السياسي للشعب فالوصول إلى هذه المرحلة يعني قفزة سياسية و تحول حقيقي نحو الإبداع الفكري وتأسيس مبادئ حقيقية كأعلى مراتب القانون حيث يشارك الشعب في إصدار دستور الدولة بسب دوره في العملية السياسية و ثقله داخل الساحة و يكون الرأي العام ومن خلالها يحافظ على على بنود الدستور و حقوقها المشروعة من أي تطاول من قبل الحكومة أو الحزب السياسي ففي مرحلة سلطة ألنوخبة يتحول دستور الدولة من دستور حزبي صرف إلى دستور سياسي في أطار القانون فقوة الدستور و عنوانها يحددها مدى ممارسة الشعب لحقوقها و سلطتها داخل الساحة السياسية و درجة مشاركة في السلطة و إصدار القرار السياسي هو عنوان السياسي الصحيح للساحة السياسية أذن أن لم نصل ألى سلطة الشعب فلا يمكن ضمان أي

مبدأ من مبادئ الدستور و لا أي بنودها يكون القرار الحزبي و السياسي فوق الدستور والقانون وأرادة ألشعب ونحن نعلم كيف عاش الشعب ألعراقي والعربي في ظل دستور مجمد لا يعمل بها و كيف كان وسيلة الحزب السياسي لغرض تطبيق أفكارها و مبادئها و طموحها ألشخصية حتى لو داس على الحقوق المشروعة للشعب أذن ما يذكر في الدساتير من مبادئ و أفكار و بنود عن حقوق الإنسان و عنوان السياسي للدولة لااهمية له و لا يعكس الواقع الحقيقي للساحة السياسية أن لم يكن للشعب دور في تغير معالم السياسية فمشاركة ألنوخب السياسية في إصدار القرار السياسي و فتح المجال له في تقلد المناصب الحكومية و السياسية يعتبر نقطة تحول من حكومة حزبيه إلى حكومة في إطار قانوني سليم كما يعبر عن المشاركة الشعبية في السلطة و تحديد العنوان الحقيق للساحة فهو تجسيد للمبادئ الفكرية و الحقائق على ارض الواقع و تعريف منطقي لكل المعادلات السياسية التي يمكن أن تتمركز حوله الحوار الحزبي من اجل معالجة الأزمة السياسية فعند التحول السياسي من سلطة إلى أخرى فظهور هذه المرحلة يعتمد على مصدر التحول السياسي فان كان التحول عن طريق ثورة فكرية فظهور هذه المرحلة تكون في بداية العملية السياسية و هذا ما يعيد التوازن للساحة و يكون التغير في العنوان السياسي ظاهرة و يمكن الأحساس به حيث يتحكم من خلاله الشعب بكل الأحداث و الوقائع الذي يمكن أن يحدث داخل الساحة السياسية و يتدرج فيه الفكر السياسي حسب الزمن السياسي و القدرة على ممارسة ألنشاطات الفكرية و التعبير الصحيح عن جميع التوجهات الفكرية و الحزبية و اختيار الطريق السياسي الصحيح و التوجه من خلاله نحو المرتكزات الأساسية لبناء حكومة المؤسسات أما أذا كان التغير في السلطة عن طريق سلطة خارجية لم تتحكم فيه الأحزاب السياسية و لا الشعب فان الوصول إلى المرحلة الثالثة أي مرحلة سلطة ألنوخبة يحتاج إلى قفزة فكرية وممارسة فعالة للنشاطات السياسية و تربية الشعب وتثقيفها سياسياً و قانونياً و خلق التوازن داخل الساحة حتى يبدأ الزمن السياسي توقيتها الصحيح و التدرج نحو بلوغ الكلمات و المصطلحات و تعريفها حسب تطبيقها على الواقع حيث يجب الإحساس بكل كلمة سياسية و معرفة مصدرها وكيفية نشؤها حتى يتم القدرة على حماية النتاجات الفكرية و السياسية و الحقوق ألمكتسبة عند ذلك الوقت نستطيع أن نقول بأننا

حققنا المستوى البارز من الوعي الشعبي و الذي به يمكن التفرقة بين الحقيقة و الخيال و بين معالم الحرية و الفوضى السياسي و بين الاستياء الفكري و انطلاقه في تقلد مفاهيم حقيقة يبين كيانه و ذاته. ففكرة السلطة لا تعني التسلط بالشكل التقليدي و أنما هي ممارسة الحقوق فسلطة الشعب تعني حق الشعب في ممارسة حقوقها المشروعة و حق تقرير المصير و حق اختيار رئيس الحكومة و رئيس الدولة و اختيار ممثليها في البرلمان أذن عندما يتحقق التوازن في المعادلة السياسية فانه يتحقق فلسفة السلطة و يتحول من فكرة التسلط إلى ممارسة الحق أذن لفكرة السلطة و وجهان أولها التسلط و ممارسة الدكتاتورية و ثانيها ممارسة الحقوق. فعندما يكون الساحة السياسية خالياً من التوازن السياسي و الفكري حيث لم يصل فيه الشعب إلى مستوى تحديد موقعه من الأحداث فعند ذلك الوقت يتحول فكرة السلطة ألى أ لتسلط و الدكتاتورية في إصدار القرار و حرمان الشعب من آراءه و حقوقه. أما عندما يتحقق التوازن داخل الساحة السياسية و يتبين المراكز الفكرية و حدود الحقوق و يتجسد معاني العدل و ألأنصاف فان فكرة السلطة تتحول نحو ممارسة الحق و هو حق ممارسة الصلاحية في حدود الدولة أي في أطار القانون فتعريف الكلمات السياسية يجب أن يكون حسب القدرة على تطبيقها داخل الساحة و في أطارألزمن السياسي الذي يتوافق فيه الأحداث مع العنوان السياسي الصحيح بعيد عن ألشعارات الحزبية و الذي يريد تمثيل واقع غير موجود. إذن صناعة الحياة السياسية الجديدة يحتاج إلى تحول فكري نحو أحداث سياسية واقعية متناسبة مع الوعي السياسي للشعب و القدرة على تجسيد المفاهيم الجديدة .

نحن نعلم بان إقليم كوردستان قد تخلص من الحكم الدكتاتوري قبل العراق بعدة سنوات و من خلاله استطاع الأكراد بفضل القيادات السياسية الكوردية و كفاح شعبه من تجسيد مفاهيم جديدة كانت تواقة لتطبقها على ارض الواقع و العيش ضمن حقائق يعيد العدل و الأنصاف إلى الساحة السياسية و يتمتع بحقوقه المشروعة، و نحن نرى كيف استطاع الشعب الكوردي من بيان التحول الفكري نحو قاعدة سياسية جديدة و تعريف الكلمات السياسية حسب الزمن السياسي و واقع الأحداث و كيف نجح من إعلان حكومة إقليم كوردستان و البرلمان و بناء مؤسسات الحكومية وإصدار الدستور، ثم كيف أستطاع الشعب الكوردي من الدخول إلى

الساحة السياسية على الرغم من الصعوبات الذي لحقه من جراء الواقع حيث كان الواقع الحزبي مسيطراً على الساحة السياسية و لكن بفضل الجهود الفكرية و كفاح الشعب المحب للاستقلال الفكري و العيش في أطار التجربة الديمقراطية كما كان للقيادات السياسية الكوردية الفضل الكبير في إعادة التوازن إلى الساحة و التقدم بالمسيرة السياسية و التحول من حكومة الأحزاب إلى حكومة متوازنة يتزن فيها ألمعادلات أ لفكرية و هذا مما دخل كوردستان في حياة سياسية جديدة لم يعشها قبل ألان و بدا يحس فعلا بطعم الحرية و استقلال الذات حيث بدا الشعب الكوردي يعرف موقعه من الساحة السياسية وكيفية تجسيد مبادئ الحرية و يعرف معنى الديمقراطية الواقعية البعيد عن العشوائية الفكرية واخذ يفرق مابين حقوقه المشروعة و الذي يجب أن لا يتخطى حدود الحق و ألا سوف تتحول إلى التسلط و من ثم تدمير الحقائق ألموجودة كما يحس بدوره في إصدار القرار السياسي و موقعه من الأحداث و كما فرق مابين الحقوق ألعامة وبين حق الذات هذا مما جعل العملية السياسية تأخذ مجرى أخر و يعيد النصاب إلى جميع الاتجاهات الفكرية و السياسية كما دخل في أحداث ومضامين الفكر المعارض حيث تقبل الساحة السياسية الكوردية ظهور أفكار معارضة للأحزاب السياسية الحاكمة وان كان ظهور تلك الفكر المعارض في الزمن الغير المناسب لواقع السياسي في كوردستان ألا انه و بفعل الوعي السياسي للشعب و إيمان الأحزاب السياسية الكوردية بضرورة التحول الفكرية نحو إبداع سياسي جديد الممارسة الفعلية للفكر الديمقراطي بدا الفكر المعارض تغيير مفاهيمه بفضل معرفة الشعب لكيفية التوازن ما بين الحقوق و الوجبات فتأقلم الشعب مع الأحداث السياسية و معرفة الزمن السياسي و العنوان الحقيقي للساحة وأرجاع التوازن إلى الساحة الكوردية بعد ما هزه ظهور الفكرة المعارض مع الغموض في الأهداف الفكرية من وراءها فتغير بناء حكومة إقليم كوردستان من حكومة الأحزاب إلى حكومة قانونية متوازنة فيها فكر معارض يشارك في الحكومة و البرلمان هكذا بدا حكومة إقليم كوردستان مسيرته السياسية من بداية أنهيار سياسي و فكري و عدم وجود قاعدة قانونية و سياسية بعد تحرره من السلطة الدكتاتورية و من ثم بدا إعلان الحكومة و البرلمان و تواصل المسيرة إلى ظهور الفكري المعارض ومن ثم تحقق التوازن السياسي داخل الساحة و البدء بمسيرة سياسية جديدة و هو إيصال الشعب إلى مستوى المشاركة

السياسية و إعطاءه حق الاختيار ما بين الأيدلوجيات ألحزبية لاختيار ما يتوافق مع طموحة و الزمن السياسي و واقع الأحداث أي أصبح الشعب الكوردية هو مصدر اختيار الحكومة و خلق المنافسة الحزبية بين الأحزاب السياسية لكيفية خدمة الشعب و مصدر تأسيس السلطة الرابعة و هذا مماجعل الرأي العام هو سيد المواقف السياسية و تعريف الأحداث وصل حكومة إقليم كوردستان إلى مطاف تطبيق الفكر الديمقراطي عندما خلص باقي أجزاء العراق من الدمار السياسية و الفكري الذي كان يعانيه من الحكم السابق فالساحة العراقية كانت مدمرة تماما بعد تغير السلطة و لم يكن هناك أية بوادر فكرية أو تنظم سياسي يمكن أن يحقق التوازن داخل الساحة العراقية بعكس حكومة إقليم كوردستان و التي قطعت أشواطا كبيرة فكرية و سياسية مما حافظ على المعادلة السياسية في العراق و كان بداية الأمل لبناء عراق جديد هي حكومة إقليم كوردستان حيث ترجم تجربته لسياسي و الفكري و القانوني طوال السنين التي مضت نحو الساحة العراقية و ساهم بدل من الانطواء السياسي على نفسه و محاولة الاستفادة من الوضع و السياسي السيئ للعراق في تحقيق أهداف ذاتية و الذي كان دوماً ينادون به الدول الأخرى عن هدف الأكراد من تقسيم العراق و إعلان دولة كوردية يجب أن نعرف بأنه ما فعلته حكومة إقليم كوردستان هي تظحية سياسية و فكرية و وجه كل طاقتها إلى بناء العراق الجديد لأنه دوماً و ما يزال يعمل على أساس بأنه جزء من عراق فيدرالي وأثبت نواياها فعلا بعد خلاص باقي أجزاء العراق من الدكتاتورية حيث عمل جاهدة من اجل بناء العراق و نشر الفكر السياسي المتقدم داخل الساحة العراقية ونقل برنامجة السياسي و الفكري إلى باقي أجزاء العراق و بفضل المساعدة الكوردستانية للعراق بدا ألنهضة الفكرية فيها و نظم المسيرة السياسية و تحديد و جهتها و هي بناء حكومة قانونية مؤسساتية فيدرالية تقو م على أساس المشاركة و حقق التوازن داخل الساحة و كانت دوماً سباقة لمد يد السلام و التفاهم السياسي بين الأحزاب و دخل في حوارات سياسية عديدة من اجل ترجمة الواقع السياسي العراقي و الوصول إلى نقطة التقاء الأهداف مابين الأحزاب السياسية و هو بناء عراق ديمقراطي بعيد عن التسلط و الحزب الواحد و حاولت تجسيد المفاهيم السياسية و هو الاعتراف بحقوق الإنسان و حقوق المقابل و العمل جاهدة من اجل إرجاع الحقوق للاصحابه و إلغاء القوانين الغير المنطقية و الذي كانت و

سيله بيد الحزب الحاكم لغرض النيل من حقوق الشعب و خصوصاً حقوق الشعب الكوردي أذن حكومة إقليم كوردستان كانت بمثابة المصدر الرئيس لبداية الحياة السياسية في العراق و كانت و مازال صمام الأمان و عنصر فعال في الحفاظ على التوازن السياسي داخل العراق و الموجه نحو الحافظ على كيان الدولة في أطار حكومة فيدرالية تحترم فيها كل المبادئ الإنسانية. إذن الدور الذي لعبه حكومة إقليم كوردستان في العملية السياسية داخل الساحة العراقية كانت كبيرة جداً حيث شارك بشكل أساسي في بناء العراق الجديد واضفاء ألصبغة القانونية على القرارات الحزبية و التوجه نحو تأسيس حكومة المؤسسات كما أعاد التوازن إلى المعادلة السياسية و أزال الغموض عنها بعدما كانت تلك المعادلة لا تناسب مع الوعي السياسي للشعب و لا يعبر عن الزمن السياسي الذي يحدث فيه الأحداث فمواجهة الواقع و عنونة الساحة السياسية بالعنوان الحقيقي له دور كبير في كيفية التعامل مع الواقع السياسي وتجسيد المفاهيم الفكرية على ارض الواقع و تفعيل الشعب في ممارسة حقوقه المشروعة و التأقلم مع الزمن السياسي و الوصول إلى مستوى إصدار القرار السياسي و تقلد المناصب الحكومية و السياسية ومن ثم إعادة التوازن داخل الساحة فالمرحلة السياسية الذي يعشه العراق بعد تغير السلطة و هو مرحلة حكومة الأحزاب و الذي يسطر فيه الأحزاب السياسية على مصدر القرارات و سلطة الأحزاب فوق قوة الدستور و لا يتعدى الدستور ألا لائحة حزبية و وسيلة بيد الأحزاب السياسية لغرض تطبيق مبادئها بعيداً عن حقوق الشعب فهذه المرحلة تعبر عن أسوء المراحل السياسية التي قد تمر بها الدولة بعيد عن أي تغير سياسي حيث تكون الساحة السياسية غير مؤهلة للاستيعاب الأفكار السياسية الجديدة و يعم الفوضى السياسي و لا يمكن تحديد الاتجاهات السياسية و كيفية التوجه نحو التوازن الفكري و السياسي داخل الدولة هنا يتم الوصول إلى الموازنة السياسية و تجسيد مبادئ الحرية و البدء بالمسيرة الديمقراطية و بناء الدولة على طرا زها القانوني فالتمركز داخل المرحلة الثانية من مراحل الوصول إلى بداية المسيرة الجديدة كان له التأثير الكبير على العملية السياسية بشكل عام و على تطبيق مبادئ حقوق الإنسان بشكل خاص فعدم وجود اعتبار و سمو للدستور سد باب الوصول إلى الحوار السياسي و التكلم بلغة السياسية و الذي يؤدي إلى حل المشاكل السياسية داخل الساحة فعندما

يصبح الدستور وسيلة بيد الأحزاب السياسية يتغير معالم الحقيقة و يخلُط الواقع بالخيال و يتم ألتحايل على الواقع بإعلان معالم سياسية بعيدة كل البعد عن حقيقة واقع الساحة السياسية و هذا ما حدث في الساحة السياسية للعراق و قد أدخل حكومة إقليم كوردستان في مأزق سياسي كبير في أطار هذه المرحلة السياسية حيث تعامل حكومة إقليم كوردستان مع واجهة سياسية أخرى للعراق و هو العنوان السياسي الوهمي الذي عنون به العراق بعد تغيرات التي حدثت في السلطة و هو عراق ديمقراطي فيدرالي قانوني و هذه المصطلحات بعيدة كل البعد عن الواقع الحقيقي للساحة السياسية فبعد سنوات عديدة في المشاركة الكوردية في عملية إنجاح المسيرة السياسية في العراق أخذت الحكومة العراقية يعيش واقعها الزمني الصحيح بعيدة عن الشعارات الحزبية أنها رفعت مع بداية المسيرة السياسية حيث ظهر السلطة الحزبية في مكانه الحقيقي من إصدار القرارات و تقلد الرئاسة في جميع سنوات الدولة و أخذت تتماطل في تطبيق المواد القانونية التي تتضمها الدستور العراقي و خصوصاً مادة (١٤٠) و هو حل مشاكل المناطق المتنازع عليه و إرجاع الحقوق للاصحابها الحقيقين و خصوصاً حل مشاكل مدينة كركوك الذي طالما حاول النظام السابق طمس معالمها الحقيقة و يغير خارطتها الجغرافية وأعطائها عنوان سياسي أخر بعيداً عن واقعه الحقيقي. فإرجاع الحقوق هو من المبادئ الأساسية لبناء حياة سياسية جديدة و الاعتراف بحقوق المقابل هو عنوان التعبير السياسي الصحيح. حيث يجب أن يصبح أهل هذه المدينة هم المسئولين عن مصيرها بعيدعن الاتفاقات الحزبية و السياسية فمحاولة يغير التاريخ يؤدي إلى تغير معالم الحاضر و المستقبل فلا يمكن البدء بداية سياسية و إنسانية جديدة إلا إذا غيرنا مفهوم و معالم التاريخ الزائف الذي كان دوماً يلاحقنا و يصور معالم خيالية عن و وقائع و إحداث لم يحدث و عن زمن سياسي لم يأتي دوره و لا يمكن الخلاص من هذه ألازمة السياسية ألا عندما نتحول نحو المرحلة الثانية و هي مرحلة سلطة ألنوخبة الذي بمثابة التاريخ السياسي الجديد للعراق و عنوان الإبداع الفكري و بداية الأحداث الواقعية التي تناسب مع الوعي السياسي للشعب حيث يفتح المجال أمام ألنوخب الفكرية على المشاركة في المسيرة السياسية و تقلد المناصب الحكومية و السياسية و إعادة التوازن و الوضوح إلى المعادلات السياسية و إرجاع الثقة بكلمة العدل و القانون و يُرجع للدستور سموه و مكانته

الحقيقة كأعلى مراتب القانون و يطبق مبادئها و بنودها و بذلك تأسيس الدولة على اطار هذ ا الدستور القانوني فيتم بناء ألشاكلة الأساسية للدولة على طراز قانوني سليم لذا فالدولة تتوجه نحو أطار دولة القانون و المؤسسات و يصبح فعلا على بداية التوازن السياسي و يحس الشعب بالتغير الواقعي الذي يعبر عنه الأحداث السياسية فإعادة التوازن إلى الساحة السياسية ينظم الحركة الفكرية داخل الدولة و يحقق المنافسة الحزبية المشروعة من اجل خدمة الشعب و لا يبقى ذلك التسلط الحزبي و سيطرتها على مصدر القرارات و اعلويته فوق الدستور و القانون و يتم من خلاله توضيح المعادلات الغامضة و تعريف المصطلحات والكلمات السياسية حسب الزمن السياسي فبذلك يتوضح كافة العناوين السياسية و يعرف الشعب على كل الاتجاهات الفكرية و معرفة مدى قدرة الأحزاب السياسية على تجسيد المفاهيم الجديدة على ارض الواقع كما يعرف وزنه داخل الساحة و موقعه من الاحداث و هذا يتح له المجال في المشاركة في العملية السياسية و ضمان حقوقه المشروعة و القدرة على الحفاظ عليه من أي خروقات حكومية أو حزبية فمعرفة الشعب لحقوقه و قدرته على الحفاظ عليه يؤهله سياسياً و فكرياً للتعامل مع الأحداث و فرض مطالبه على الأحزاب السياسية و يكون مصدر تحديد الخطة السياسية لكيفية التعامل مع الأحداث فتحديد أطار الاتجاهات الفكرية و السياسية يؤسس قاعدة متينة تخلق لغة الحوار السياسي و الذي من خلاله يصل الأحزاب السياسية إلى اتفاق لكيفية أدارة الدولة فتلك اللغة لا يخلقها الأحزاب السياسية و أنما واقع الساحة و ظهور سلطة ألنوخبة الفكرية و مشاركته في السلطة و إصدار القرار و سيطرة الشعب على الشارع السياسي و الذي يفرض على الأحزاب الوصول إلى لغة الحوار و التعامل مع الأحداث في أطار مصلحة الشعب و ليس المصلحة الحزبية البحتة فالقرارات السياسية تتحول من قرارات حزبية و سياسية صرفة كانت تخدم سياسية الأحزاب إلى قرارات سياسية مدروسة و منظمة و متخذة من فكرة الشعب و اهدافها خطتها السياسية إذن تكون تلك القرارات ترجمة لواقع الساحة و ما طرق عليها من تغيرات في مراكز القوى و تكون مصطبغة بصبغة قانونية فالوجهة الحزبية و السياسية تتغير في مرحلة سلطة ألنوخبة و يأخذ الزمن السياسي سيرتها المتدرجة و يتوافق مع الإحداث و لا تكون الفكرة السياسية عشوائيا في تلك المرحلة و إنما تستمد الفكرة من متطلبات الشعب و من واقع المشكلة

السياسية المطروح على طاولة المناقشات لغرض حلها و الخروج بقرار سليم يخدم جميع الإطراف الحزبية و يتوافق مع أهداف الشعب هنا يتعادل المعادلة السياسية و يتوازن كفتيها عندما يصبح كفة الأحزاب السياسية مساويا لكفة الشعب و سلطتها و أهدافها فالحفاظ على تلك التوازن يتخلف قاعدة سليمة لبناء سياسي جديد و صناعة حياة مستقرة يستوضح فيها كل الإحداث و يتبين الاتجاهات السياسية و ما يمكن الأخذ بها بنظر الاعتبار عند إصدار أي قرار سياسي فلتخلص من سلطة الأحزاب و اعلويته على القانون و الدستور يعني نهاية سلطة و دولة الأحزاب و بداية تاريخ سياسي جديد يكون فيه الشعب عنوانا لمصادر سياسية عديد يعرف من خلالها كل الكلمات و المصطلحات السياسية الجديدة ويتحدد عنوان الساحة السياسية و نوع السلطة و مقدار صلاحيته و تحديد حدود لسلطة الحكومة و خلق رأي العام الذي يكون هو مقياس لترجمة واقع الحالة السياسية و طر ق مواجهة كل الخروقات التي قد ترتكب داخل الساحة تحت أي عنوان سياسي أو قانوني و تخلص الشعب من الغيبوبة السياسية الذي كان يعاني منه في مرحلة دولة الأحزاب فحكومة إقليم كوردستان تخطو ألان خطوات كبيرة نحو بلوغ أفاق الإبداع اقتصادياً و سياسياً و اجتماعياً و أن لم تصل بعد إلى مستوى الموازنة السياسية و تعادل المعادلات و توضح غموضها ألا أنها قطعت أشواطا في المسيرة السياسية هادفا الوصول إلى بداية التحول نحو عالم الديمقراطية و تطبيق مبادئ العدل و الإنصاف و حقوق الإنسان، فالحكومة الجديدة للإقليم كوردستان لها عقلية سياسية و اقتصادية و اجتماعية و علمية تختلف تماما عن ما كانت عليها في بداية التغير السياسي بسب العقلية السياسية و الاقتصادية ألمتطورة الذي يتمتع بها القيادات السياسية الكوردية و خصوصاً رئيس إقليم كوردستان و رئيس حكومتها حيث جعلوا من إقليم كوردستان مثلا تقتدى بها جميع أجزاء العراق و في دول الجوار واثبتوا للعالم بان الشعب الكوردي قادر على اجتياز المصاعب السياسية و الاقتصادية و له ارادة كبيرة لغرض إثبات الذات و تسجيل تاريخها السياسي و أنهم قادرين على أدارة شئنهم و لهم كل مستلزمات حكومة مستقلة لكنهم يفضلون و باختيارهم العيش ضمن عراق موحد فيدرالي يحترم قيد حقوق الشعب فتلك المركز الفكري و السياسي التي ظهرت في كوردستان له الدور الكبير في الحفاظ على التوازن في المعادلات السياسية و الاتجاه

نحو بلوغ تدرجات الفكرية من اجل اكتساب المفاهيم الجديدة.وتطبيقها على أرض الواقع فالتعامل مع الزمن السياسي وأخذه بنظر الإعتبار عند تأسيس أي كيان فكري وسياسي وعند وضع الخطة الحزبية لكيفية التعامل مع الأحداث له الدور الكبير في ترجمة الوضع السياسي وتحديد عنوان الساحة ومدى تفاعل الشعب مع الوقائع الموجودة وتفهمهم للتغيرات التي حدثت والتي تختلف عن ماكانوا يمرون به أيام الحكم السابق إذن الحديث عن الديمقراطية لم تأتي دورها بعد والقفز فوق إطار الزمن الحقيقي غير مقبول فكرياً والتحايل على الحقائق والإعلان عن نتاجات فكرية وسياسية بعيد كل البعد عن واقع الساحة أمر يؤدي بالعملية السياسية إلى الإنخراط نحو دائرة مغلقة لايمكن التقدم من خلاله نحو بلوغ مرحلة سياسية جديدة ولهذا فأن التعبير عن الأحداث السياسية يجب أن يكون في حدود الممكن تطبيقه داخل الساحة ويتوافق مع الزمن السياسي ووعي الشعب ومدى قدرتهم على إستيعاب تلك التغيرات هكذا يبدأ حركة الفكر الجديد. فالواقع السياسي في العراق تعبر الآن عن إنحصار الدولة في مرحلة دولة الأحزاب وهذا يحتاج إلى خطوات سياسية كبيرة وتعامل واقعي مع الأحداث لغرض أجتياز تلك المرحلة السياسية الحرجة والتي فيها طمس كل معالم الحرية والإبداع فلا يمكن الإحساس بالتغيير إلا إذا غيرنا العنوان السياسي للدولة وأصبح الأحساس بالأحداث يتدفق في كيان الشعب نفسه وأصبح التعبير عن الوعي السياسي عنواناً للقرارات السياسية والساحة والوقائع عند ذلك الوقت يبدأ فعلاً مسيرة جديدة تعبر عن الإتجاهات الفكرية والسياسية.

دوماً يعرف الدستور بأنه أعلى مراتب القانون يبين شكل الحكم وعلى أساسه يتم بناء جميع المؤسسات الحكومية كما يحدد اللسلطات وحدود سلطتها وعلاقتها بعضها البعض وعلاقتها مع الشعب كما يبين ما للشعب من حقوق وما عليه من واجبات لكنه لم يحدد كيفية عنونة الدستور ومتى يصل إلى تلك المرتبة من السمو يبحث على غراره يتأسس الدولة على شاكلته القانونية يجب أن نعرف ما يضفي على الدستور العنوان الحقيقي هو الوعي السياسي للشعب فإن لم يكن للشعب سلطة ولم يستطع المشاركة في العملية السياسية إصدار القرار فإن الدستور يفقد حقه ويأخذ عنواناً آخر يبعد عن الحقائق فقوة الدستور يعتمد على قوة وسلطة الشعب، فالدستور له خصلتان أما دستور سياسي حزبي أو دستور سياسي في إطار القانون **فالدستور**

السياسي الحزبي:- هذا النوع من الدستور يعتبر لائحة حزبية صرفة ولا يتعدى بنودها ومبادئها إلا حبراً على ورق حيث يكون وسيلة بيد الحزب السياسي لتحقيق أهدافه الذاتية ولا ضمان لتحقيق بنودها خصوصاً الذي يخص حقوق الشعب فإعداد هذا النوع من الدستور يكون في الدول الدكتاتورية والذي يسيطر فيه الحزب السياسي أو الأحزاب السياسية على مقاليد السلطة ولايستطيع الشعب المشاركة في العملية السياسية وليس له حرية الإختيار أمثلة هذا النوع كثيرة في الدول الشرقية وخصوصاً العراق في أيام الحكم السابق ومايزال بعد تغير السلطة فإن الدستور لم يختلف حقها لإن الشعب مايزال لايتمتع بالسلطة التي تؤهله إلى تجسيد حقوقه المشروعةحيث كان الحكومة ألحزبية في العراق يسيطر على الدستور ويستخدمها في تحقيق أهدافها نحن نعرف بأن العراق له دستور منذ سنة ١٩٢٥م والذي كان يسمى بالقانون الأساسي ولحد سنة ١٩٧٠ والذي صدر فيه آخر دستور ألمؤقت ألملغى حاليا وهو الدستور المؤقت سنة ١٩٧٠ حيث نرى فيها بأنه كان يحتوي بنود كثيرة تتحدث عن مبادئ حقوق الإنسان وحق إبداء الرأي وحرية الصحافة ولكن ما كان يطبق داخل الساحة العراقية بعيد كل البعد عن المفاهيم الذي أحتواه الدساتير العراقية والسبب في ذلك هو أن الدستور هو دستور سياسي وحزبي صرف بسبب عدم قدرة ألشعب على المشاركة في إصدارها، ولا قدره للشعب في ممارسة حقوقها المشروعة إذن مايتضمن الدستور من بنود ومبادئ أساسية لحقوق الإنسان لا قيمة له ان لم يكن للشعب سلطة حيث يجب أن يكون هناك توازن سياسي داخل الدولة ويكون هناك تعادل في المعادلات السياسية ويعرف الشعب موقعه من الأحداث وسلطته يكون مصدر تعريف المصطلحات والكلمات السياسية وأساس تحديد السلطات وحدود سلطتها فالوعي السياسي للشعب هو الذي يحدد حقه في الدستور هل هي دستور سياسي وحزبي صرف أم هو دستور سياسي في إطار القانون كما يبين من خلال الوعي السياسي قوة الدستور وسموه وضمان تطبيق مبادءها وبنودها وبالتالي يتأسس الدولة على إطار الدستور يحدد طراز الدولة وبناءها فان كان تأسيسها على أساس الدستور السياسي والحزبي فان شاكلة الدولة تتوجه نحو دولة الأحزاب أو الحزب الواحد والذي قد يسيطر الحزب السياسي على كل السلطات وتكون هي مصدر القرار ويصبح الدستور وسيلة بيد الحزب السياسي لتطبيق أهدافه

الذاتية حيث يخرق الحكومة القانون لانه لايوجد رقابة على أعمال الحكومة ففي الدول القانونية والديمقراطية تتحقق الموازنة السياسية وتتعادل المعادلات السياسية ويمارس الشعب سلطة عن طريق ممثلين حقيقيين يمثلوه في البرلمان فعن طريق البرلمان يتم استجواب الحكومة عند الخروج من حدود سلطته حيث يستطيع البرلمان عن طريق ثلاث خطوات وهو الإستجواب والتحقيق وإقالة الوزير أو الحكومة بأكملها حيث يستطيع البرلمان عن طريق هذه الخطوات الثلاثة إقالة الحكومة عندما يخترق حدود سلطتها فتلك الرقابة المتبادلة مابين الحكومة والبرلمان يعيد التوازن إلى الساحة السياسية ويصبح القرارات السياسية في إطار القانون وفي خدمة الشعب أما إذا كان الشعب له مشاركة فعالة داخل الساحة السياسية وفي إصدار القرارات فانه يضيف القانونية والسمو على الدستور حيث انه يشارك في إصداره مع السلطة الحزبية والسياسية وبذلك يصبح الدستور لائحة سياسية في إطار القانون يطبق كل بنودها ومبادئها على أرض الواقع ويرتفع إلى مستواه الحقيقي كأعلى مراتب القانون وعلى أساسه يتأسس الدولة وكافة المؤسسات الحكومية ويتحدد وظائف السلطات الثلاث ويتدرج فيه القانون من أعلى مراتبه وهو الدستور ومن ثم ألسلطة ألتشريعية تأتي في ألمرتبة ألثانية وتأتي بالمرتبة الثالثة الأنظمة واللوائح ونعني بالتدرج القانوني وهو بناء القانون داخل الدولة يبدأ من أعلى مراتبه وهو الدستور ثم يأتي التشريع والذي يجب أن لا يخالف أحكام الدستور وبعدها يأتي الأنظمة واللوائح وأيضاً يجب أن لا يخالف أحكام التشريع والدستور هكذا يترتب ويتدرج القانون داخل الدولة ويكتمل إطاره القانوني كما أن هذا التظيم القانوني يؤهل الساحة على ظهور سلطات منظمة ومحدودة الصلاحية والسلطة فيتحقق مبدأ الفصل بين السلطات ونقصد به السلطات الثلاث الرئيسة وهي السلطة التشريعية وهي المختصة بإصدار القانون والسلطة القضائية والتي هدفها تطبيق القانون وتحقيق العدل وإرجاع الحقوق لأصحابها والسلطة التنفيذية والتي يطبق القانون وأي واحدة من هذه السلطات يجب أن تعمل بشكل منفصل دون التدخل في شؤون السلطات الأخرى هذا التنظيم في العمل القانوني والسياسي لايمكن الوصول إليها إلا عندما يصل الدولة إلى مرحلة سياسية متقدمة وهو تحقيق التوازن بين المعادلات السياسية وتعريف الإتجاهات الفكرية والوصول إلى الفلسفة السياسية وهذا يحققه الوعي السياسي للشعب ودرجة قدرته على

ممارسة حقوقها المشروعة ومعرفة موقعه من الأحداث وما يستطيع فعلاً ان يحققه داخل الساحة وما يضيفه على المسيرة السياسية من خطط فكرية يمكن من خلاله الوصول إلى صناعة حقائق جديدة يغير مفهوم العنوان السياسي وإعطائها التسمية الصحيحة والواقعية والتي تتناسب مع الزمن السياسي اذن الوصول إلى فلسفة سلطة الشعب هي بوابة الوصول إلى الشرعية والمشروعية وأضفاء صفة القانون على أعمال الحكومة فالشعب يكون في تلك المرحلة صمام الأمان لكل الأعمال الحكومية والحزبية وتوجهها الوجهة الصحيحة والقانونية ومنع حدوث التسلط والدكتاتورية في إصدار القرارات وإفهام الشعب والأحزاب السياسية معنى المسيرة الحقيقية وبيان الهدف من وراءها وتحديد سبل تقدمها وتأجج معالم نشأتها وتظمين تجسيدها على أرض الواقع بالشكل الذي يستخدم مسيرة الديمقراطية إذن عدم قدرة الأحزاب السياسية على ترجمة الواقع السياسي لساحة وعدم وضوح الرؤى الحزبية يؤدي إلى عرقلة المسيرة السياسية والدخول إلى معمعة القوة السياسية والتي تتداخل فيه الإتجاهات الفكرية ويضيع معالم الحقيقة ويبدأ مرحلة الخيال السياسي ويكثر فيها الشعارات الحزبية ويتم الحديث عن الحقيقة داخل الخيال وعن العدل في قمة الظلم والإستبداد مما يفقد الناس الإحساس بكلمة القانون ومبادئ حقوق الإنسان وإبعاد الشعب عن مسيرته في لوصول إلى مكان التحول الفكري نحو تجسيد معالم سياسية جديدة يتوضح فيها كل التوجهات السياسية ويتم من خلاله تعريف كل الكلمات والمصطلحات السياسية بما يتناسب مع واقع الساحة والزمن السياسي والوعي الفكري للشعب إذن درجة تفاعل الشعب مع الأحداث ومدى قدرته الفكرية يبين ويوضح كل المعالم الأساسية الذي يمكن إستخدامه كأساس لبناء وصناعة الحياة وتأسيس الدولة على أسس قانونية سليمة وعنونة الدستور بالعنوان الصحيح ويستحقه حسب درجة مشاركة الشعب في إصدار ومعرفة مضمونها وكيفية نشوء مبادءها وبنودها معرفة أساس نشأة الفكر يؤهل الشعب لمعرفة معالمها وقراءة ماوراء الكلمات وما بين الأسطر وهذا يمحي الفراغ الذي يكتسح الساحة السياسية والذي يبعد الشعب عن المسيرة الحقيقية الذي يمكن له من خلاله الوصول إلى فلسفة الحياة السياسية وإستخدامها من أجل الوصول إلى حقوقها المشروعة.

من المعلوم بان كوردستان العراق عاش سنين عديدة تعاني من الظلم والإستبداد وطمس من خلاله كل معالم حقوق الإنسان وكان دوماً يناضل من أجل التخلص من ذلك الظلم والحكم الدكتاتوري لذا فقد نال القصد الأكبر من الظلم حيث حاول النظام السابق بكل الوسائل النيل من الشعب الكوردي ومسح تأريخه وحضارته وكيانه واستخدام الأسلحة المحضورة دولياً أي الأسلحة الكيمياوية والذي راح ضحيتها الآلاف من الأسر في مدينة حلبجة كما قام بتدمير المئات من القرى الكوردية ونفي مئات الآلاف من الأكراد من الأطفال والشيوخ والنساء وإبادتهم جماعياً كل ذلك محاولاً إطفاء وميض الأمل الذي كان يتأمله الشعب الكوردي في التخلص من الظلم وإكتساب حقوقه المشروعة حتى أبتسم لهم التأريخ وأشرق شمس الحرية على أرض كوردستان ماتم عزله عن باقي أجزاء العراق عاش الأكراد والقيادات السياسية الكوردية مشاكل عديدة في بداية التغير السياسي حيث واجهوا كثير من الضغوط الدولية والإقليمية والمحلية محاولاً إفشال تجربتهم الجديدة التي لم يكن له إطار محدد ولا إتجاه معروف يبين الفراغ كان يحتويه الساحة الكوردستانية حيث لم يسبق لهم العيش ضمن إطار منطقة يكون هم المسؤولين عن إرادته وبناءه فتلك التجربة كانت تحتاج إلى تحدي كبير من الشعب الكوردي والقيادات السياسية لمواجهة الواقع والبدء بمسيرة سياسية جديدة يتميز بعنوانه الكوردي والكوردستاني حيث لايمكن ولايجوز ترجمة الواقع السياسي في الدول الغربية وما وصلوا إليه من المراحل السياسية نحو تطبيق معالم الديمقراطية والحرية على أرض كوردستان لانه الواقع الزمني والكيان السياسي والوعي الشعبي وطريقة الحصول على تلك الفرصة السياسية تختلف عن تلك الدول ولهذا فأنهم كانوا يحتاجون إلى إبداع فكري وسياسي جديد يبين مدى قدرة الأكراد والقادة السياسية الكوردية على التأقلم مع الواقع السياسي الجديد والتعبير عن كيانهم بأسلوب خاص بهم حتى يتم عنونة كل المعالم السياسية الجديدة فبعد صراع طويل مع الساحة السياسية ومقاييس الزمن أستطاع الشعب الكوردي إعلان حكومة كوردستان وإعلان البرلمان الكوردستاني و بدأ بناء مؤسسات الحكومة وان كانت في البداية لاتعبر عن الواقع الحقيقي للساحة السياسية الا انما كانت بمثابة إبداع سياسي وفكري حيث بدؤا بإعلان كيانهم السياسي وعنوانهم الجديد وهدفهم من المسيرة الجديدة الذي بدأو معالمها في بدا يتها حكومة أقليم

كوردستان هي حكومة الأحزاب والذي فيه سيطر الأحزاب السياسية على مصادر القوة والقرارات السياسية ثم وبعد التطورات الفكرية التي حدثت بدأ المد والجزر الفكري حركتها داخل الساحة الكوردستانية حيث ظهر بوادر فكرية مستقلة تحاول إرجاع التوازن إلى المعادلات السياسية الكوردية ودخل المسيرة السياسية إلى مرحلة الثالثة وهي سلطة ألنوخبة السياسية حيث فسح المجال لأول مرة أمام ألنوخب الفكرية على المشاركة في العملية السياسية وتقلد المناصب الحكومية كان هذا الأمر بمثابة نقطة تحول هام في التأريخ السياسي وميلاد جديد للفكر ألمستقل وعنوان حقيقي يتناسب مع الزمن السياسي أما الآن وبعد مرور سنين من إعلان حكومة أقليم كوردستان بدأ التغير والتطور واضحة تماماً على كل حقبة وزارية حيث خطى كوردستان خطوات كبيرة في كل المجالات وخصوصاً عند تشكيل الحكومة الكوردية الجديدة وبفضل القيادات السياسية من رئيس أقليم كوردستان ورئيس الحكومة وخططتهم السياسية الحكيمة في كيفية إبراز العناوين السياسية الصحيحة داخل كوردستان وإدخاله مجال الإبداع السياسي والفكري والإقتصادي والعلمي فعند النظر إلى مكامن الحياة في كوردستان العراق وداخل إقليمها يبدو التغيرات السياسية والإقتصادية واضحة المعالم و نتحدث عن الخطوات الفعلية الذي خطاها الحكومة الكوردية لغرض الوصول إلى تلك المرحلة المتقدمة ولكن لم تصل بعد إلى بداية التوازن السياسي الصحيح ولكن وصلت إليها حكومة كوردستان هي آفاق سياسية جديدة تعبر عن كل المعالم الحيوية الذي يحتاجه المسيرة السياسية حيث بدأ الشعب الكوردي يحس بكيانه المفقود دوماً ويعيش في ظل حكومة يستطيع من خلالها التعبير عن طموحه الإنسانية وإكتساب حقوقه المشروعة والتعبير عن ذاته. إذن دخول الساحة السياسية الكوردية إلى مرحلة النوخبة هو أساس ظهور الآفاق السياسية والعلمية والوضوح في الإتجاهات الفكرية الذي يحدث داخل الساحة الكوردستانية بدأ الإنسان مرحلة جديدة في كوردستان وهي مرحلة تنظيم الحركات الفكرية والسياسية والحزبية وتنشيط دور الشعب في ممارسة حقوقه المشروعة وإعادة التوازن إلى المعادلات السياسية وعنونة الساحة السياسية بالعنوان الحقيقي الذي يتوافق مع الزمن السياسي وبذلك يتم تربية الشعب تربية سياسية وفكرية جديدة يصلون من خلاله إلى مستوى بارز من الوعي السياسي والذي يستطيعون من

خلاله ممارسة دورهم الفعال في إصدار التوازن وتحديد الإتجاه السياسي الصحيح والذي يؤدي السير فيها إلى الإرتقاء إلى معالم الأحداث وتجسيد الحقائق له الدور الكبير في تغيير الواقع السياسي والبدء بمرحلة جديدة من الإبداع الفكري والذي يتشارك فيه الشعب في صنع القرار وتحديد وجهة الأحزاب السياسية أثناء بيان خططتهم الحزبية في كيفية التعامل مع الأحداث والواقع السياسي تلك العلاقة مابين الشعب والواقع السياسي والنوخبة الفكرية والأحزاب السياسية يعيد التوازن إلى الساحة ويبدأ مرحلة جديدة هي مرحلة الوضوح السياسي والفكري حيث يتوضح جميع الإتجاهات ويحس الشعب بموقعه داخل الساحة ومدى مشاركته في صنع الأحداث وإصدار القرارات وأهمية دوره في عنونة الواقع السياسي وتوجيه المسيرة السياسية بالإتجاه الذي يخدم حقوقها المشروعة وتعطيها الدور الفعال في بناء كيان الدولة وتحديد صلاحية وحدود السلطات فيها ويصبح دستور الدولة تعبير للعنوان الفكري للشعب يتحدد بموجبه مرحلة الوصول إلى التجربة الديمقراطية ومدى كفاءة الأحزاب السياسية على ترجمة الواقع وقدرتهم على التعايش والتأقلم مع الأحداث الجديدة بالشكل الذي يؤمن للشعب المستوى اللائق بكيانه في كل مرحلة سياسته يصل إليه الأحزاب أثناء مسيرتها هكذا يبدأ مرحلة وعنوان سياسي جديد. يغير معالم الأحداث القديمة ويؤهل الشعب والأحزاب السياسية على مواجهة الواقع وصنع قرارات جديدة مما آخر العملية السياسية بشكل عام وأثر على أهداف الشعب الكوردي بشكل خاص هو التعامل الغير ألمنطقي مع الواقع السياسي العراقي حيث عنون العراق عنوان بعيد كل البعد عن واقع الساحة الحقيقية وعن الزمن السياسي حيث يعتبر تغيير السلطة فيها ثم رفع التوجيه السياسي وعنوانها إلى مطاف دولة القانون والمؤسسات فهذا العنوان الوهمي للساحة العراقية قد أثر كثيراً على العملية السياسية وإبعاد الشعب عن الساحة وعن ممارسة تجربتها الحقيقية في المشاركة في القرار السياسي وتحديد مكامن الأحداث مما عرقل الحركة السياسية وساد الفوضى وعدم الإستقرار السياسي داخل الساحة بحيث لم يصل الأحزاب السياسية في العراق لحد الآن إلى إتفاق سياسي لكيفية إدارة الدولة. فحرمان الشعب من ممارسة حقه وكونه طرفاً هاماً ورئيسياً في المعادلات السياسية و الحركة السياسية في العراق أي إتجاه آخر وهي بناء دولة الأحزاب والتي تسيطر فيها الأحزاب السياسية على كل مراكز

الدولة وسلطتها تفوق سلطة الدستور والقانون لذا فان الإتفاقات الحزبية تتم بعيداً عن حقوق ومطالب الشعب، أي هي إتفاقات حزبية صرفة ولذلك فمحال أن يصل تلك الأحزاب إلى إتفاق ولغة الحوار السياسي حيث لايوجد عامل مشترك يجمعهم وهذا العامل هو خدمة الشعب والتقدم بالعملية السياسية وإنجاح التجربة الديمقراطية وتعريف الكلمات السياسية الجديدة وتجسيدها على أرض الواقع وتطبيق مضامينها.

لكل فكرة أساس وقاعدة يجب أن تستند عليها لكي تبدأ فيها نحو بلوغ الأهداف المنشودة ولكل زمن سياسي حدث خاص ولكل عنوان سياسي إطار محدد ضمن الفكرة الحقيقية التي يسيطر على واقع الأحداث فيسمى التحديد بين الواقع والخيال السياسي وبين الفكرة والآراء الحزبية وبين سلطة الشعب والسلطة العشوائية التي لا يستند على أسس سليمة وغير منظمة وتكتظها الغموض فالحديث عن الأصل في قمة الضياع وعن العدل في عالم الإستبداد وعن الديمقراطية في ظل الحكم الدكتاتوري يوجه الشعب نحو معالم أخرى وغير واقعية له الأثر الكبير عن بدأ مسيرة جديدة حيث تبدأ بداية خاطئة ولهذا فان الإتجاهات السياسية تكتنفها الغموض ولا تتدرج الأفكار وانما يكون هناك قفزة فوق الأحداث وتناقض بين الزمن السياسي وسياسة الزمن ويتم تعريف المصطلحات السياسية حسب واقعة الزمن الضائع وتجسيد أفكار ليس له من البيان والوضوح والمبادئ ما يترجم واقع لم تحدث وبيان كلمات سياسية لم تكن من مؤسيسيها وتعريف الأحداث حسب الرغبات الحزبية بعيداً عن المسألة الحقيقية والتي هي محور نشوء المشاكل السياسية والحزبية اذن الديمقراطية ليست منحة تعطى من قبل أية حكومة أو حزب سياسي وإنما هو حق يأخذه الشعب حسب قدرته على المشاركة في العملية السياسية وقدرتها على تغير واقع الأحداث داخل الساحة ومشاركتها في إصدار الدستور وبيان بنودها ومباءها فقدرة الشعب على ترجمة الواقع السياسي والتحكم بالأحداث بين مدى تطبيق مبادئ الديمقراطية والعدل والإتفاق كما بين شاكلة الدولة هل هي دولة قانونية أم دولة حزبية ودكتاتورية فالتعامل مع واقعية الأحداث وحقائق الزمن السياسي يوجه العملية السياسية نحو إطارها الحقيقي ويتوازن من خلالها المعادلات السياسية ويتوضح غموضها فعن طريق معرفة الأسس لبداية سياسية جديدة فيها تتوضح كل المعالم والحركات الفكرية ودورها في بناء كيان

الدولة ومساندة الشعب في الوصول إلى متدرجات الفكر السياسي الذي من خلاله يستطيع ضمان حقوقها المشروعة. هناك إتجاهات فكرية وسياسية كثيرة تتحكم بنوع التغير السياسي فالعلاقة وثيقة جداً مابين مصدر التغير السياسي والوعي السياسي للشعب من جهة ومابين طبيعة السلطة الدكتاتورية الحاكمة والإتجاه السياسي داخل الساحة من جهة أخرى. فطبيعة السلطة الدكتاتورية الحاكمة تختلف من دولة إلى أخرى ومن زمن سياسي إلى آخر فهذا الإختلاف هو الذي يجعل التباين والتناقض واضحة مابين الدول في طريقة تغير السلطة والوضع السياسي الناتج من التغير داخل الساحة بعد التغيرات التي تحدث ويحدد نوع المرحلة الفكرية نحو بلوغ الديمقراطية والحياة السياسية المتزنة، فنوعية السلطة الدكتاتورية تتحكم بالعنوان السياسي الذي يتوجه إليها الدولة بعد التغير الذي يحدث في السلطة كما تحدد درجة الوعي السياسي للشعب ومدى قابليته على التأقلم مع الوضع السياسي الجديد بعد تلك التغيرات، فالفكرة والإبداع السياسي لايتولدان هكذا عبثاً وإنما هي نتاج لتدرجات فكرية وحركات سياسية منظمة وواقع سياسي مدروس ومخطط له مسبقاً فهناك خط فاصل مابين الفكر وطبيعة حركتها ومابين الزمن السياسي وسياسة الزمن لذا درجة وتسلط السلطة الحاكمة تحدد مسار الإتجاه السياسي بحرية الشعب كما يبين فعالية الأيديولوجية الحزبية في كيفية التعامل مع واقع السياسي الجديد وعلاقتها مع الساحة وسبل تنظيم كافة الإتجاهات الفكرية في إطار واحد وهو البدء بعملية سياسية جديدة تغير واقع الفكري القديم لحقائق متفقة مع الزمن السياسي وتعبر عن الأحداث بشكلها الحقيقي فالمرحلة السياسية التي تبدأ منها الأحزاب السياسية والشعب بعد التغير في السلطة يعتمد على طبيعة السلطة الدكتاتورية الحاكمة وسبلها في الحفاظ على سلطتها طوال سنين عديدة وإلى أي مدى يصل خروقاتها لحدود سلطتها وتدميرها لمبادئ حقوق الإنسالن وطمس مبادئ العدل والحرية كما تحدد نفس السلطة الدكتاتورية مصدر تغير السلطة هل ذلك التغير يحدث عن طريق سلطة خارجية بعيداً عن ثورة الشعب ومفاهيمه وطريقته في التخلص من ذلك الضياع الفكري هنا يتغير برنامج التغير فما يعرفه الشعب عن تأريخ وحضارة شعبه ودولته وكيان كل حركة فكرية داخل الساحة السياسية لايمكن لسلطة خارجية إحتواء إحتياجات ومفاهيم الشعب وما يتطلبه الزمن السياسي في خطة

فكرية لمواجهة الواقع السياسي الجديد فالسلطة الدكتاتورية في العراق تختلف إختلافاً كلياً عن السلطات الدكتاتورية الأخرى الذي يعاني منه الدول الأخرى الذي مايزال يهان فيه حقوق الإنسان وهناك دول قد تخلص من الحكم الدكتاتوري ولكن بطريقة أخرى ليس كما حدث في العراق وخير مثال على ذلك هي دولة مصر العربية حيث عن طريق ثورة فكرية جماهيرية منظمة والتي انفجرت في الساحة المصرية نتيجة لكبت تلك الأفكار طوال سنين عديدة فكانت تلك الثورة ليست وليدة الساعة وإنما هي نتيجة لحركات فكرية منظمة كانت تعمل جاهدة من أجل نهضة الشعب والتخلص من الحكم السائد فالوعي السياسي للشعب كان له الدور الكبير في ذلك التغير وتحديد طريقته حيث لم ينال الشعب المصري ماكان يعانيه الشعب العراقي وا كان هناك عامل مشترك بينهما وهي السلطة الدكتاتورية الحاكمة ولكن طبيعة السلطة الدكتاتورية وطريقة تعامله مع الأحداث والشعب من أجل الحفاظ على السلطة تختلف بشكل كبير مابين الدولتين صحيح بأن الشعب المصري دفع دماء شبابه من أجل نيل الحرية والإستقلال ولكن ما حدث في العراق على يد جلاد العصر من القتل والإبادة الجماعية وإستخدام الأسلحة الكيمياوية على الشعب الكوردي والذي راح ضحيتها الآلاف من العوائل كما قام لغرض النيل والقضاء على الحركة الكوردية بتدمير كل القرى التابعة للأكراد وقتل مئات الآلاف من العوائل الكوردية لغرض إخماد الثورة الكوردية ولهذا فان طبيعة دكتاتورية السلطة الحاكمة في العراق وطريقتها من أجل الحفاظ على سلطتها قد حدد طريقة التغير وهو عن طريق قوة خارجية بعيد عن ثورة الشعب وهذا مما أثر على الساحة السياسية ودرجة التدرج السياسي والفكري مابعد الأحداث وتأخر العملية السياسية على خلاف ماحدث في مصر حيث سبب مصدر التغير الذي حدث والذي كان الشعب مصدره الأساسي فقد جعل العملية السياسية تخطو خطوات كبيرة نحو تجسيد معالم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتحقيق التوازن في المعادلة السياسية وتوضيح غموضها والتأقلم بشكل واقعي مع الزمن السياسي والعنوان الحقيقي للساحة السياسية هذا المشاركة الشعبية في تحديد الإنجازات والخطط السياسية لكيفية بناء الدولة على شاكلة قانونية ودستورية يعتبر نقطة تحول كبير في التأريخ السياسي لدولة مصر وبناء قاعدة مثبتة يعطي القوة والسمو للدستور المصري بحيث لا يستطيع أية حكومة أو حزب سياسي

إختراق بنودها فالقوة والسمو للدستور يأتي من قوة الشعب ووعيه السياسي ودرجة مشاركته في العملية السياسية وتحكمه في إصدار القرارات المصيرية التي تخص حقوق الشعب ومستقبل الدولة السياسي اذن الشعب المصري على بداية الحياة السياسية الجديدة وسوف يلعب ألنوخب الفكرية والمستقلة في مصر دورها الرائد في قيادة الشارع المصري وتوجهها نحو الإبداع الفكري والسياسي فتلك الوضوح السياسي وقدرة الشعب على ممارسة نشاطاتها الفكرية يخلق لغة الحوار السياسي داخل الساحة المصرية والتي يعتبر أعلى مراتب الوعي السياسي فيها يترجم الشعب تلك اللغة ويصبح وسيلتها في الوصول الى ألموازنة أي خلق المنافسة الحزبية المشروعة بين الأحزاب السياسية لغرض خدمة الشعب أي يعيد الأحزاب السياسية عن مسار العمل الحزبي الصرف ويغير الهدف الذي يعمل من أجله من أهداف سياسية وذاتية إلى أهداف عامة يكون الشعب ومطالبه الأساس في توجهات الحزب السياسي وبرنامج عمله الحزبي إذن سوف يرجع الميزان السياسي والإجتماعي والإقتصادي في مصر إلى نصابه الحقيقي من الإعتدال بسبب وقوف سلطة الشعب والرأى العام في الشارع المصري على كتفي الميزان فالحديث عن العنوان السياسي يعتمد على الأسس المعتمدة أثناء التغير في السلطة ومصدر تلك التغير وسبل الأحزاب السياسية في كيفية مواجهة الواقع، فالبداية السياسية بعد التغير في السلطة أما تكون من مرحلة دولة الأحزاب أي المرحلة الثانية من مراحل الوصول إلى بداية التجربة الديمقراطية في هذه المرحلة تسيطر الأحزاب السياسية على مصادر القرارات السياسية وسلطتها تكون فوق قوة الدستور حيث لاسمو له ولا ضمان لتطبيق بنودها حيث لايتعدى كونه لائحة سياسية وحزبية ووسيلة بيد الأحزاب السياسية لغرض تحقيق مطامعهم الذاتية لا مشكلة إذا تم التعامل مع هذه المرحلة بشكلها الحقيقي على الرغم من الصعوبات الكثيرة الذي يمكن أن تلاقيه الشعب والأحزاب السياسية لغرض الخروج من تلك الأزمة وبناء كيان سياسي جديد وتأسيس الدولة على طراز قانوني حيث يحتاج إلى تنشيط الفكر الشعبي وتطوير الخطة السياسية الحزبية من أجل الوصول إلى التوازن في المعادلات السياسية فتلك التدرج الفكري والسياسية و التعامل مع الاحداث حسب الزمن السياسي قلة ما يحدث عند تغير السلطة بسب قوة خارجية بعيد عن السلطة الشعب و قدرتها الفكري فخلو الساحة السياسية من سلطة الشعب و عدم

وجود قاعدة الفكرية يمكن الاستناد عليها عند بناء حياة سياسية جديدة وأكتساب الاحزاب السياسية مركز قيادة الساحة بسب غياب سلطة الشعب هذا ممايجعل صعوبة الاعتراف بالواقع السياسي قيمته الاحزاب السياسية الى اعلان شعارات بعيدة كل البعد عن الواقع الحقيقي هدفهم في ذلك أعطاء الشرعية لسلطتهم و ممارسة اخفاء الفراغ السياسي الذي يعاني منه الساحة السياسية فينطقون الكلمات في غير موقها و يتعايشون مع زمن سياسي لم يأتي دوره بعد و عن وقائع لا يمكن الوصول اليه فتلك القفزة فوق الزمن و تلك التصوير الخاطىء عن التغيرات السياسي يعُبر الشعب عن المسيرة السياسية فلا يمكن للشعب ممارسة حقوقها المشروعة في المشاركة في اصدار القرارات السياسية و اختيار ممثلين له يراقبون اعمال الحكومة لغرض عدم الخروج عن حدو د سلطتها واختراق مبادىء حقوق الانسان فتاهيل الشعب لغرض ممارسة دوره الفعال داخل الساحة السياسية ينظم الاتجاهات الفكرية بالشكل الذي يتح المجال امام الشعب ان يتعرف على ماهية التغير السياسي و التاقلم مع الاحداث و السير ضمن تدرجات الزمن السياسي بعيد عن الخيال السياسي الذي دوماً يسيطر على الساحة السياسية بعد كل تغير يحدث في السلطة بسب غياب سلطة الشعب و عدم و صوله الى المستوى من الوعي السياسي الذي تؤهله لغرض المشاركة في اصدار القرار السياسي و تولي مهامه في عنونة الساحة السياسية و من ثم المشاركة في اصدار الدستور و اخفاء الصفة القانونية عليه وتغير مساره الزمني و اعطاء السمو و الاعلوية على كافة القوانين و السلطات الموجودة و من ضمنها سلطة الحكومة و رئيس الدولة و حماية بنودها من الاختراق و خصوصاً الذي يتحدث فيها عن مبادىء حقوق الانسان اذن مرحلة دولة الاحزاب هي مرحلة غياب القانون و الدستور وتوجه سياسي خاطىء نحو بناء الكيان السياسي ة سيطرة الاحزاب على مصدر القرارات و حرمان التشعب من التمتع بحقوقها المشروعة و الاحساس بأهميته في صنع القرارات و بناء كيان الدولة و تأسيس الاطار الحقيقي لكل التوجهات الفكرية و تقيمها حسب قدرتها على استعاب الوضع السياسي الجديد و تجيدها المبادىء الفكرية و تحقيق العدالة الاجتماعية و السياسية العملية حتى يتم فعلا البدء بالمسيرة السياسية الجديدة و يصبح الاختلاف و اضحاً عما سبقه من الحياة السياسية يجب ان يكون هناك اختلاف في المفاهيم

السياسية و تناقض ما بين الزمن السياسين و رؤية واضحة تجاه الاحداث و تعريف واقعي لكل لكلمات السياسية و بلشكل الذي يتناسب مع العي السياسي للشعب و قدرته على التحكم بالواقع السياسي و عنونته بالعنوان الذي يتناسب مع الحقائق فالمسيرة السياسية داخل الدولة و الاتجاه الذي يتخذه يعتمد على مدى تفاعل الشعب مع الاحداث و التغير عن ذاته و توعية السلطة الدكتاتورية التي كانت تحكم و مدى الاستبداد الذي كان يعاني منه الشعب كل تلك الاتجاهات يحدد المر كز الفكرية و السياسية و الخطوات التي يجب ان تتبعها الاحزاب السياسية لغرض البدء بالمسيرة السياسية بالشكل الصحيح فعدم الرؤية الصحيحة لواقع الاحداث بعد ألتغير الذي يحدث في السلطة بسب قوة خارجية يؤدي الى الوصول الى مرحلة الثانية و هو تأسيس دولة الاحزاب وتز يد الصراعات بين الاحزاب السياسية حول تقسيم السلطة ويطغي القرارات الحزبية على واقع الساحة ولهذا فلا يمكن للاحزاب السياسية الوصول الى اتفاق السياسي لكيفية ادارة الدولة بسب غياب لغة الحوار السياسي و سلطة الشعب و العمل من اجل الحفاظ على حقوقها المشروعة فبرامج الحزب السياسي و خطته في كيفية مواجهة الواقع السياسي داخل الساحة يعتمد على الوعي السياسي للشعب و كيفية تعاملة مع الاحداث حيث ان نوع المنافسة الحزبية و توجهاته نحو معالجة الازمة السياسية و رؤيته تجاه الاحداث و الواقع السياسي هنا تبدا مرحلة جديدة من المراحل السياسية و هي مرحلة تجديد الواقع السياسية و الذي يلعبه كل من الشعب و الحزب السياسي من اجل التقدم بالعملية السياسية بالشكل الذي يخدم مصالح الشعب و اعادة التوازن الى المعادلات السياسية و توضيح الغموض التي فيها فنعدما يصبح الشعب مصدرللقرارات السياسية يتحول الدولة بعد تغير السلطة الى عنوان سياسي جديد و يتوازن الساحة السياسية و يتم التعرف على كل المفاهيم السياسية و الحزبية و توجهاته نحو ابتدا معالم سياسية و لذا فان الخطوات السياسية تتوجه نحو المرحلة الثالثة و هي مرحلة النخبةالسياسية حيث فيها يتحكم الشعب بالساحة السياسية و يصبح ألنوخب الفكرية ممثلا للشعب و عن طريق قوة و سلطة الشعب داخل الساحة يتاح لهم المجال المشاركة في العملية السياسية و تقلد المناصب الحكومة و السياسية هكذا يتغير العنوان السياسي فهناك اختلاف مابين الكلمات السياسية و كيفية تطبيقها على الواقع حيث ان كل واحدة منها يخص

زمن سياسي معين فالزمن السياسي لورد الكلمات و المصطلحات السياسية هو غير الزمن الذي يمكن تطبيقها فيه و مابين الزمنين حقائق واسس يجب ان يطبق حتى تم تأهيل الشعب و الاحزاب السياسية الى مستوى معرفة مرحلة الزمنين و كيفية التاقلم مع الواقع فالحقائق تؤكد بان بداية الحياة السياسية الجديدة لايمكن ان يتحقق الا اذا تغير كل العنواين السياسية واصبح الكيان الفكري المبدأ الاساس لتجديد الخطوات الاساسية لبناء الدولة من جديد و على اساس قانوني سليم فالمنا فسات التي تحدث داخل الساحة السياسية هي منافسات حزبية صرفة اي ان الازمة هي ازمة سياسية و حزبية و ليس ازمة الشعب فلا مشاكل بين طوائف الشعب العراقي و يعيشون في أنسجام كبير منذ الازل و لان الشعب خارج المسيرة السياسية و ليس طرفاً في اصدار التوازن السياسية لذا فان الاحزاب السياسية لا يمكن لهم الوصول الى حل للمشاكل السياسية و يزيد الفوضى داخل الساحة فالحلول السياسية لايمكن ظهورها إلا عندما تكون الساحة مؤهلة للتنظيم الفكري والحزبي ويتوافق فيها الزمن السياسي مع واقع الأحداث بحيث يعرف الشعب مواقعه منه وبرنامجه وكيفية الوصول إلى التوازن في المعادلات السياسية بالشكل الذي ينظم التدرج الفكري والسياسي والقانوني داخل الدولة ويحقق الإبداع في التعبير عن واقع الأحداث بالشكل الذي يتوازن مع الوعي السياسي للشعب وقدرة الأحزاب السياسية على معرفة واقع الساحة والعنوان السياسي الصحيح متوافقاً مع الزمن السياسي فلا يمكن الحديث عن الديمقراطية في إطار الدكتاتورية ولا عن العدل في قمة الإحساس بالظلم والإستبداد ولا عن الحقوق في إطار حرمان الشعب من المشاركة في العملية السياسية إصدار القرار وتأسيس الدستور وبناء الدولة فالمنطق السياسي وفلسفة الأحداث يفرضان التعريف الحقيقي للكلمات السياسية وكيفية تجسيدها على أرض الواقع فعندما يصل الشعب ألى مستواه الحقيقي من الوعي السياسي بحيث يمكن له ان يكون مصدر كل القرارات السياسية و تحديد العنوان السياسي و تعريف المصطلحات السياسية و بيان كل المشاكل السياسية الى تواجها الدولة يعد التغير الذي حدث في السلطة فالسلطة و القدرة الذي يمتلكها الشعب توجه المسيرة الساسية نحو الاتجاه الحقيقي لاحداث و يفرض على الاحزاب السياسية التعامل بنوع آخر مع الساحة ألسياسية بحيث يغير الحزب ا لسياسي خطته حسب الزمن السياسي ومتطلبات

الشعب وبذا يتطور الأيديولوجية الحزبية وتتخلص من الإنغلاق الحزبي والذي يؤدي إلى جمود الحركة السياسية داخل الدولة عند ذلك الوقت يتحقق التوازن السياسي داخل الساحة حيث يمكن الوصول إلى لغة الحوار السياسي فلغة الحوار السياسي هي قمة الإبداع الفكري والسياسي تعبر عن توازن في المعادلات السياسية ويوضح الغموض الذي فيها وهي وسيلة للوصول إلى نقطة إلتقاء في الحقوق وكيفية إكتسابها وهي فلسفة السياسية الواقعية والذي يتناسب فيها الشعارات السياسية والحزبية مع واقع الساحة ويعرف فيه الشعب دوره الحقيقي في كيفية ممارسة نشاطاته وفرض آراءه ومتطلباته على الأحزاب السياسية حيث يكون هناك رأي عام شعبي يسيطر على الساحة السياسية وتغير مجرى الأحداث ونوعيةالقرارات السياسية فبسبب وجود السلطة الشعبية ومشاركتها في العملية السياسية يتم تحديد نقطة إلتقاء في الأهداف والذي يجب أن يدور حوله حديث الأحزاب السياسية ومناقشتهم وإن تعدد وتغير السبيل والوسائل والأهداف الحزبية وواقع الحال وقدرة الشعب والنخب الفكرية على تحديد مراكز التوجيهات الحزبية وأهدافه الذاتية وطرقها من أجل الوصول إلى تلك الأهداف يجعل أسلوب والإتجاه السياسي نحو تحديد حل المشاكل لتلك المشكلة السياسية واضحة المعالم حيث يوجه الأحزاب السياسية نحو إتجاه صحيح ومن ثم الوصول إلى أصل المشكلة السياسية وحلها بالإتفاق مع مراعاة أهداف الشعب ومتطلباتها وكيفية رؤيته للأحداث والمسائل السياسية المطروحة على الطاولة والمناقشات السياسية بين الأحزاب إذن تتحول القرارات السياسية من قرارات حزبية صرفة إلى قرارات سياسية نابعة من أهداف الشعب ورؤيته تجاه الأحداث فدكتاتورية الحزب الواحد اما تكون بالشكل التي لا تسمح بظهور احزاب سياسية اخرى حتى ولو كان ظهور هاتقليديا او تكون متسلطة مع وجود احزاب سياسية اخرى فعالة وذو قاعدة جماهيرية ولكن لا تصل تلك الاحزاب الى مستوى ممارسة العملية السياسية ووصول الى السلطة و تغير النظام و خير على مثال على ذلك دولة مصر العربية حيث مع ان السلطة الدكتاتوربة كانت تسيطر على الساحة السياسية الا ان تلك السلطة لم تكن بالشكل التي تمنع ألأحزاب السياسية الاخرى من ألعمل داخل الساحة حيث كانت تحتفظ تلك الاحزاب باسسها و افكارها ولها قاعدة جماهيرية فعالة وكانت بمثابة مدرسة فكرية و سياسية تربى ألجيل الجديد على كيفية ممارسة

حقوقهم المشروعة والتعبير عن حرية ابداء ألرأى هذا الدور قد جعل الساحة السياسية في دولة مصر مؤهلة تماما لأية ثورة فكرية من اجل التغير النظام الدكتاتوري والبدء بحياة سياسية جديدة قائمة على اساس التوازن الفكري ور فع مستوى الوعي اساسي للشعب كانت برنامج ا النخب الفكرية والمستقلة حتى اندلع الثورة الفكرية في مصر ورغم جبروة وطغيان السلطة الحاكمة الا انها لم تصمد امام ارادة الجماهير وثبوتهم على ارادتهم وحيث دفعوا دماء الشباب فداء لهذا التغير السياسي فأصبح الساحة السياسية تحت قيادة الجماهير وليس الأحزاب السياسية لذا فأن التغير لم تكن تغير النظام فقط وانما تغير جميع الأسس ويتم بناء قاعدة سياسية متينة واصبح ارادة الشعب فوق ارادة الأحزاب السياسية وخططهم الحزبية فمثلما قاد الشعب الثورة قاد ايضاً المسيرة السياسية بعد التغير واصبح اهداف الشعب هي الخطة السياسية المعمول بها من اجل بناء مستقبل سياسي جديد للدولة فسلطة الشعب والنوخب الفكرية قد غير مسار المسيرة السياسية ووجهتها الوجهة السياسية الصحيحة واعاد التوازن الى المعادلات السياسية وازال الغموض منها واصبح الساحة السياسية مستقرة وعلى بداية مسيرة الديموقراطية حيث قفز الشعب المصري قفزة سياسية فوق الزمن السياسي بفضل وعي الشعب وارادته وتخلصوا من ازمة سياسية كبيرة وهي المرحلة الثانية اي مرحلة دولة الأحزاب الذي يمر به العراق الآن والذي يتأخر من خلاله العملية السياسية ويلاقي الشعب مأساة سياسية تحت عنوان سياسي آخر هكذا فأن الوعي السياسي للشعب وطريقه تغيرالسلطة قد وجه المسيرة السياسية نحو مسارها الحقيقي لذا فأن طبيعة السلطة الدكتاتورية ونوعية تسلطها داخل الساحة تحدد درجة وعي الشعب وطبيعة الساحة السياسية ومدى فعالية النشاطات الفكرية والشعبية وقدرتها على بناء اسس سليمة تواقة ألى التغير السياسي وقادرة على ممارسة نشاطاته الفكرية وقيادة الجماهير والتحكم بالعنوان السياسي داخل الساحة فهذا التوازن يحدد الوجهة السياسية للأحزاب وبرنامجه السياسي بعد التغير حيث يتحكم الساحة السياسية وسلطة الجماهير بالخطط السياسية لكيفية التعامل مع الأحداث وتحديد المرحلة السياسية الذي يبدأ من خلاله مسيرة التغير وتحديد عنوان التغير هل هي تغير في السلطة فقط ام في تغير في جميع العناوين السياسية ومرحلة ابداع فكري وسياسي من اجل بناء وصناعة حياة سياسية منظمة ومدروسة وذو

اهداف عامة تخدم الشعب وليس فئة او حزب سياسي اما عندما يكون التغير من قبل سلطة خارجية فهذا لا يعني بأن الوعي السياسي للشعب لم تصل الى مستوى القيام بثورة فكرية وانما تعبير عن طبيعة السلطة الدكتاتورية التي تحكم الشعب حيث انها تسلطها ووسيلتها للحفاظ على النظام بالشكل الذي لا يمكن القيام من خلالها بأي تعارض او مناهضة تلك الحكم والنظام لهذا فأن طبيعة الدكتاتورية تحدد طريقة تغير السلطة والعنوان السياسي للساحة بعد التغير وسيلة الوصول الى مراحل الديموقراطية ففي هذا النوع من التغير تكون الساحة السياسية غير مؤهلة لأية حركة فكرية ولا يستطيع الشعب ممارسة حقه المشروع في المشاركة في العملية السياسية وتحديد الأحزاب السياسية في تحديد خطتها السياسية للأنشاء الحكومة تتركز حول الأيدلوجية الحزبية دون وجود اطار لتحديد الأتجاهات السياسية والحزبية لكيفية معالجة الأزمة السياسية التي تجتاح الساحة السياسية وتثير الفوضى وعدم الأستقرار السياسي والأقتصادي والأجتماعي داخل الدولة فعدم وضوح الرؤية الحزبية وكون تلك الأحزاب لم تصل الى مستوى قيادة فئات الشعب حيث تعاني الساحة السياسية من انقطاع كبير من مابين الشعب والأحزاب السياسية وما بين الأحزاب السياسية والساحة وما بين الأحزاب السياسية أنفسهم وما بين الشعب والساحة السياسية فعدم وجود الرابط الفكري والسياسي ما بين الأتجاهات الفكرية والحزبية تؤثر كثيرا على العملية السياسية وعدم القدرة على حصر الأزمة السياسية وتحديد مصدرها وبيان سبل حل تلك الأزمة كون الساحة السياسية تكون عشوائية وغير منظمة وواضحة المعالم فالأنقطاع ما بين الأحزاب السياسية وعدم وجود سلطة الشعب وحرمانه من ممارسة حقوقها المشروعة وبان كيانه واهدافه فسلطة الشعب هي التي تخلق حالة التوازن السياسي وتوثق العلاقة ما بين الأحزاب السياسية والشعب و تكون الحزب السياسي صاحب قرار سياسي واضح وتكون خطتها السياسية منطقية ومتطابقة مع واقع الزمن السياسي ومع اطار الأحداث وتراعي اهداف الشعب وكيانه فالعمل من اجل تحقيق اهداف مشتركة من قبل الأحزاب السياسية يجعل عملية التواصل بين الأحزاب مستمرة على الرغم من اختلاف الهدف الحزبي والأيديولوجية السياسية حيث تتقارب وجهات النظر الحزبية وهي تأتي من وضوح الأفكار السياسية والتعامل بشكل واقعي مع الساحة والعنوان السياسي فهذا التقارب يخلق نوع

من التفاهم الفكري والتنازل قليلاً عن الأهداف والطموح الحزبية والذاتية لذا فأن تأسيس قاعدة سياسية والتي من خلالها تترجم الأتفاقات الحزبية تكون اساس لحل الأزمة السياسية عند ذلك الوقت تصل الأحزاب السياسية الى نقطة الأرتقاء السياسي والفكري مما يخلق الأتفاق السياسي لكيفية ادارة الدولة وتحديد مسار الأتجاهات السياسية لبلوغ الأهداف المشروعة، فهناك اختلاف في هذه المرحلة اي مرحلة دولة الأحزاب ما بين الأهداف الحزبية واهداف الشعب حيث ان الأحزاب السياسية في هذه المرحلة تصل الى طموحه السياسية في ممارسة السلطة وتقلد المناصب الحكومية والسياسية والسيطرة على كافة مؤسسات الدولة فحالة الحرمان التي كانت تعاني منها بسبب سيطرة الحزب الواحد ودكتاتورية السلطة الحاكمة تجعل وصولها الى السلطة والحكم لا يتوافق مع الشعارات السياسية وطموح الشعب حيث تمارس تلك واقعها السياسي وتفرض سيطرتها على كل المناصب مما يجعل التغير تغيراً في السلطة فقط وليس في العنوان السياسي ولا في برنامج العمل الحكومي لذا يتكرر نفس الشاكلة السياسية تحت عنوان سياسي اخر فبدلاً من سيطرة الحزب الواحد تكون هناك سيطرة الأحزاب السياسية على السلطة ولكن اوجه الأختلاف تكون من حيث وسيلة فرض السلطة وقوة تلك الأحزاب من السيطرة على الساحة السياسية حيث لا يستطيع الأحزاب السياسية من فرض سيطرتها على الساحة وقيادة الشعب تحت اي ذريعة حيث تكون الأنقطاع شيء واضح ما بين الأحزاب السياسية والساحة وهذا تبين ضعف الأحزاب السياسية على التأقلم مع الوضع السياسي الجديد وترجمة الواقع السياسي حسب ألعنوان ألسياسي والزمن وتدرجات الأحداث لذا يتغير دور الأحزاب السياسية في كيفية الحفاظ على اهدافهم الحزبية والسلطة دون مراعاة ما تتوجه نحوها الدولة من الدمار الأنساني والأجتماعي حيث ان سلطة الأحزاب هي الشطر الثاني من الدكتاتورية وبداية سلطة النخبة والفكرة السياسية المستقلة وهي حلقة الوصل ما بين الأتجاهين السياسين اتجاه سياسي تقليدي في ممارسة السلطة واتجاه شعبي لبيان واقع الأحداث وكيفية ممارسة السلطة وتحديد الأهداف المشروعة للشعب وسبل الوصول اليه وكيفية حمايتها من التطاولات الحزبية والحكومية فهناك واقع سياسي مفروض على الشعب حيث لا وجود ليديل سياسي يمكن ان يتمسك به الشعب من اجل تغير المسار السياسي والبدء بالمسيرة السياسية الحقيقة التي تتوافق مع

واقع الزمن السياسي هنا تتعادل الأحزاب السياسية قيادة الشعب والساحة السياسية في اطار ممارسة سلطتها على كافة مؤسسات الدولة ومحاولة أضفاء عنوان حزبي على الشعب مستفيدا من الفراغ التي تعاني منها الساحة السياسية والحرمان الذي عان منه الشعب طوال سنين عديدة من حقوقه المشروعة ومن انعدام انسانيته فعدم استقرار الساحة السياسية وتوسع دائرة الأزمة بين الأحزاب السياسية تبين مدى وعدم الواقعية ما بين الشعارات الحزبية المرفوعة وواقع الساحة السياسية وتدرجات الزمن السياسي هنا يمكن تحديد نوع الأزمة السياسية فهناك نوعين من الأزمات السياسية اولهما ازمة الأحزاب السياسية وعدم قدرتها على التعامل مع الأحداث وواقع الساحة وثانياً ازمة الشعب والساحة السياسية والعلاقة وثيقة ما بين هاتين الأزمتين حيث ان كل واحدة منها تأثر تأثيراً كبيراً بالأخرى فما تحاول الأحزاب السياسية في هذه المرحلة معالجتها هي ازمة الأحزاب السياسية وعدم قدرتهم الوصول الى اتفاق حزبي وسياسي لكيفية ادارة الدولة وعدم اهتمام الأحزاب السياسية بمصدر ازمة الأحزاب السياسية حيث ان عدم معالجة وتحديد المصدر الأساسي فلا يمكن تحديد طبيعة تلك الأزمة وبيان سبل معالجتها حيث ان انقطاع الأحزاب السياسية عن الساحة السياسية واهداف الشعب هي التي خلقت ازمة الأحزاب السياسية لذا يجب تحديد أزمة الساحة السياسية اولاً حتى يتم بيان الأتجاهات السياسية ويتوضح المعادلات السياسية الغامضة وينحصر دائرة الأحداث ضمن الزمن السياسي الواقعي بعيداً عن بيان واقع بعيد كل البعد عن اهداف الشعب واحتياجات الساحة السياسية.

فدكتاتورية الأحزاب هي مرحلة سياسية ثانية تبدأ مسيرتها بعد انهيار سلطة الحزب الواحد فهي عنوان للساحة السياسية التي تعيش فيها ألشعب بعد ازمة الأحزاب السياسية في الوصول الى عنوان للساحة السياسية كما قلنا بأن هناك فرق ما بين ازمة الأحزاب السياسية وازمة الساحة السياسية والزمن السياسي.وألوصول ألى معرفة ألفرق مابين تلك ألأزمات يعني ألبدء بمسيرة سياسية جديدة يتغير فيه كل ألمفاهيم ويتحلل من خلاله كل ألمعادلات ألسياسية ويتعنون كل ألتوجهات ألحزبية حسب أطاره ألزمني ويكون ألشعب على دراية تامة وواضحة عن خطة ألأحزاب ألسياسية دون ألأنخداع بالشعارات ألحزبية فوصول ألشعب ألى مرحلة أكتشافه لموقعه

من ألأحداث يعتبر نقطة تحول في تـاريخ ألحركة ألفكرية داخل ألدولة ومصدر لأنشاء قنوات فكرية جديدة يؤهل ألشعب لتخطي حواجز ألحلقة ألحزبية ومحاولتهم كبت صرخات ألحق وتجسيد ألمفهوم ألحزبي وأرغام ألشعب على أختيار برنامجهم ألحزبي مستغلين عدم درايتهم لمواقع ألأحداث يتحول ألأحزاب ألسياسية من مرحلة ألمنافسة ألغير ألمشروعة ألى ألمنافسة في سبيل خدمة ألشعب حيث يصبح رأي ألشعب مصدر لتحديد ألمستقبل ألسياسي لأحزاب التزامن ألزمني هي حلقة ألوصل ما بين ألمنطق وتدرجات ألزمن ألسياسي حيث يقوم بتأهيل وقائع ألأحداث حسب مرحلته ألوجودية مما يفسر جميع ألمعادلات ألسياسية ألغامضة وتجسيد مفهومه ألحقيقي داخل ألساحة فتحديد ألتناقض ما بين ألمراحل ألفكرية يعنون ألمصطلحات وألكلملت ألسياسية حسب ألمفهوم ألواقعي وليس ألتقليدي له فالصراع مابين ألتوجهات ألحزبية بسبب عدم توافقها مع واقع ألساحة وصراع ألنخب ألفكرية مع واقع ألنظام ألسياسي ألثابت وصراع ألشعب من أجل تجسيد كينونته ألحقيقة وابراز دوره داخل ألعملية السياسية يخلق ألأطار ألسليم لتأسيس فلسفة ألتواجد ألفكري ازمات كثيرة تجتاح ألساحة ألعراقية بسبب عدم ادراك فلسفة ألتواجد ألفكري مما خلق نوع من ألزيف ألسياسي وأبتكار قنوات حزبية أخرى يقيد ألأيدلوجية ألحزبية ويوسع دائرة ألعراقيل ألزمنية أمام أبتكار قانون جديد للحياة فالفكرة ألسياسية هي تدرج منطقي للأحداث وتساير زمني متوافق مع واقع ألساحةيحقق تغير برنامج ألنظام ألسياسي ويبن ماهية ألخطوات ألفكرية الواجبة ألأتباع لغرض أجتياز مرحلة ألكبت ألسياسي والتوجه نحو ألمنافسات ألفكرية ألمشروعة ألهادفة ألى تحقيق فكرة ألتوازن ألسياسي فأدعاء ألأنسانية وألنداء بمبادىء حقوق ألأنسان أصبح شعارا لكل ألأمم وألدول أما ما وراء تلك ألشعارات فيختلف تماما عن ألمقاييس ألأنسانية حيث نرى صفقات مريبة تتم مستغلا مشاعر ألنا س عن طريق بيان ألمآسي ألأنسانية فحاملي ألكلمات ألأنسانية هم فاقدوها فعندما نلاحظ ألتجاوزات ألأنسانية ألتي ترتكب تحت عنوان حقوق ألأنسان أكثر بكثير في عهد ألمواثيق ألدولية وأساليب ووسائل ألدكتاتورية أعقد في زمن ألديمقراطية وغموض ألمعادلات ألسياسية تجتاح ألحورات ألحزبية مما قيد ألفكر ألأنساني ووسع دائرة ألأزمات ألسياسية ووجه ألعملية ألسياسية نحو ألمتا هات ألمتتالية .

يجب ألعمل ضمن ألسياقات ألسلمية وعدم ألأنخراط نحو دوامة ألحلقة ألزمنية ألمغلقة والثابتة توجهات خطيرة ألآن يسيطر على معالم ألساحة ألسياسية وتمركز ألتجار ألسياسين نحو تأسيس شركاتهم ألوهمية تحت عنوان بناء ألدولة وحكومة ألمؤسسات يجب أن نعلم بأننا قد تم بيعنا في كل مرحلة سياسية وقد قبض ثمننا والشعب قد دخل غيبوبة سياسية لايعرف أصل تلك ألتجارة ألسياسية .

لافرق ألآن مابين ألأيدلوجيات ألحزبية كلها مختلفون فيما بينهم في طريقة خداع ألشعب ومتفقون حول ألوسائل ألمتاحة لأكتساب مصالحهم ألحزبية .

أزمة ألفكر ألسياسي يختلف تلك ألأزمة عن أزمة ألشخصية ألسياسية نفسها فالفكر ألسياسي هو عنوان للشخصية ألسياسية ألمؤهلة لممارسة نشاطه ألسياسي من حيث قدرته على تنظيم توجهاته في كل مرحلة زمنية وكل مرحلة فكرية يتطلبه واقع ألساحة وأطار ألأحداث .

أزمة ألشخصية ألسياسية هو ألتناقض مابين ألشخصية ألسياسية والفكر ألسياسي حيث يتم تجسيد ألفكر ألسياسي للشخص ألغير ألمؤهل لممارسة ألعملية ألسياسية مما يؤثر على جميع ألتوجهات ألفكرية ويحصرها داخل حلقة مغلقة ألتجميل ألسياسي هوعنونة لمفاهيم غير منطقية وأعطائه أطارات بعيدة عن واقعه ألزمني لغرض تطبيق ألمفاهيم ألحزبية وأعطاء ألشرعية لبرنامجهم ألدكتاتوري بأساليب جديدة مراعيا ألتطور ألفكر للدول ألأ خرى محاولا سد ألثغرات داخل ألساحة وتقليل ألتناقض ما بين ألأزمان ألفكرية .

ألحوار ألمتمدن هولغة ألفكر ألسياسي ألمنطقي لطرح ألأزمة ألسياسية مع بيان برنامجه وخطته لمعالجة تلك ألأزمة ألسياسية مستخدما أفضل ألخطوات ألفكرية للوصول ألى نقطة ألأ لتقاء مابين ألأفكار ألمعروضة.

ألفكر ألمتجمد هو مبادرات فكرية ثابتة لايتغير مع تغير ألواقع ألسياسي ويندرج تحت مفهوم نفس برنامج ألنظام ألسياسي ألثابت عبر ألمراحل ألزمنية بحيث لا يتغير ألرؤى تجاه ألأحداث ويبقى نفس ألمفاهيم نحو مسألة ألحقوق ومعالم ألأنسانية فلا أهمية لتغير ألنظام وألسلطة ويبقى ألمحور ألفكري ألمتجمد هو أساس لكل ألحوارات ألسياسية وألأنسانية.

ألواقع ألمفروض هو أستسلام فكري لواقع زائف يسيطر على كل ألتوجهات ومصادر ألحياة ألأنسانية والسير مع ألتيار وأكتساب ألحرية ألمقيدة وألعيش في أطار ألديمقراطية ألوهمية .
ألفكر ألمحايد هوفكر ألنخبة ألفكرية ألحائرة مابين حياة سياسية مجندة حزبيا ونيل ألحقوق وألأمتيازات ومحور من ألصراعات ألغير ألمتكا فئة وحرمان من ألحقوق وتسليب مكانته ألفكرية وأيقاف زمنه ألسياسي فهو فكر غير متوارث وليس بكر مبدع وهادف يمكن من خلاله بناء قواعد سياسية جديدة يهيأ ألمجال أمام ألتحولات ألفكرية نحو بلوغ معالم مرحلة سياسية منظمة يندرج تحت أطاره جميع ألعناوين ألسياسية وألفكرية .

الاحتكار السياسي : هي سيطرة فكرة سياسية معينة على محور التدرجات الزمنية والتعامل مع معالم الاحداث حسب طبيعة النظام السياسي ودرجة الوعي السياسي للشعب.
اذا فالتحول من مرحلة سياسية الى اخرى يتطلب بناء قواعد اساسية والترقي بالشعب الى مستوى المشاركة في السلطة وان يضحي النخب الفكرية وعدم قوعهم في مصيدة الاحزاب السياسية وتجنيدهم حزبيا فالنخب الفكرية له دور بارز في بيان معالم الفكر السياسي الجديد وهم من يحددون التاريخ السياسي الجديد للدولة بعد تغير نظام الحكم فالأحساس بالمسؤلية تجاه الشعب وقيادتهم وتربيتهم تربية سياسية صحيحة يحتاج الى وجود نخب مستقلة يكون فعلا حلقة الوصل ما بين الشعب ولاحزاب السياسية ورائدهم في تحديد كل المفاهيم السياسية والفكرية وتوضيح رؤياهم تجاه الاحداث وبناء معالم دولة قانونية مؤسساتية قائمة على اساس التوازن السياسي معنونة بعنوان قانوني وسياسي والذي يؤسسه قيادات سياسية حقيقية وليس تجار سياسيين يتاجرون بمأساة الشعب مثلما يحدث في الدول العربية وخصوصا العراق والذي وقع الشعب فيها في دوامة سياسية وغيبوبة فكرية لايكون الخلاص منه الا بثورة فكرية وسياسية يقودها نخب مستقلة وشعب ذو وعي بارز لاينخدع بشعارات الاحزاب السياسية عندها يبدأ فعلا مسيرة سياسية جديدة ويتغير العناوين ونسجل تاريخ سياسي جديد لذا فان التخلص من مهزلة الاحزاب السياسية يحتاج الى بناء قاعدة سياسية وفكرية جديدة يتم من خلاله تربية الشعب تربية سياسية منطقية يستطيع من خلاله التميز مابين التوجهات الحزبية

الصرفة وحقوقه المشروعة الذي ينحرم منها تحت عناوين وهمية يراد به ادخال الشعب داخل غيبوبة فكرية عندها فعلا يتوجه الساحة نحو التوازن السياسي ويبدا مرحلة فكرية وسياسية جديدة.



المؤلف : كاوه محمد أمين المعروف ب (كاوه الطالباني)

المهنة : العضو الأصلي في محكمة أحداث كركوك

التحصيل الدراسي : خريج كلية القانون.

ناشط في مجال حقوق الإنسان.

اقيم العديد من الندوات السياسية داخل العراق وخارجه.

نشر له أكثر من ثلاثة آلاف مقالة سياسية.

المؤلفات التي قام بنشرها.

١- الموازنة السياسية.
٢- لغة الحوار السياسي .
٣- دولة القانون ومهزلة الأحزاب السياسية.
٤- الديمقراطية وأهات المعتدين في الأرض.
٥- التجنيد الحزبي للنخب المستقلة.
٦- تهافت الأحزاب السياسية - القيادات على السلطة.
٧- صراع الأحزاب السياسية في إطار اكتساب المصالح الحزبية.
٨- المعادلات السياسية الغامضة والديمقراطية الوهمية.
٩ - لعبة ألقيادات السياسية في أطار اكتساب المصالح ألشخصية.
١٠- مسرحية الأحزاب السياسية والديمقراطية الوهمية.
١١- ألتناقض مابين الزمن السياسي وسياسة الزمن ودكتاتورية الأحزاب.
١٢ - حلمنا بالعدل فوقعنا في مصيدة الأحزاب السياسية.
١٣- التجار السياسيين وصرخات الشعب المكبوت.
١٤- الأحزاب السياسية والاحتيال السياسي.
١٥- مهزلة القيادات السياسية والتحايل على الشعب.
١٦- دكتاتورية الأحزاب والتجنيد الحزبي للشعب.
١٧- مهزلة الدساتير وتهافت الأحزاب السياسية.
١٨- الأحداث السياسية ومهزلة القيادات السياسية.
١٩- الأزمات السياسية وتهافت الأحزاب السياسية.
٢٠- حكومة الأحزاب والمفاهيم الخيالية.
٢١- الديمقراطية الخيالية.
٢٢- القيادات السياسية والاحتيال السياسي.
٢٣- الأحزاب السياسية وصراع.

عمان - العبدلي - مركز جوهرة القدس التجاري
تلفاكس: ٠٠٩٦٢ ٦ ٤٦٥٩٨٩١ - خلوي: ٠٠٩٦٢ ٧ ٩٥٧٤٧٤٦٠ - ٠٠٩٦٢ ٧ ٩٦٢٩٥٤٥٧
ص.ب ٩٢٧٤٨٦ عمان ١١١٩٠ الأردن
E-mail: dar_jenan@yahoo.com


9789957594640

Samir Alawneh
079 732 9119